



امامزاده محمد

بشو کناک اولنده امام زاده ایوب احمد افند رحمتک معروض علیهم
 غیرتیک حضور لازم اولوب اولمیان حضرت رسد و اقرین
 و فر علی اثر فتواید بجه الفادیک متا حضرتیک بایم و صوابن
 ماین رسد عظیمه مقبره واردر

Eski kayıtlar 3474
 Hasan Hüsnü Paşa

من أحكام الصغار
 قضا على الغائب بالفرقة للإمام استر و شني
 في فصل النكاح ولو ادعى نكاح امرأة لها زوج
 ظاهر يشترط حضور الزوج أيضا ودعوى النكاح
 عليها بتزويج ابهرها بدون حضرة ابهرها صحيحة
 ادعى انه زوج منه بنته البالغة برضاها وادعى بقصر
 صداقها وادعى الزوج بالنكاح ولم يدعي الدخول
 فالحاكم بالمر الزوج بتسليم المهر ولا يشترط حضورها
 من مجموع قدرى افدى فيمن يكون خصما نقلا
 من البنزازية ادعى نكاح معتدة تشترط حضرة
 الزوج المطلق باين كان الطلاق او رجعي
 من مجموع قدرى افدى في دعوى النكاح نقل
 من البنزازية وفي التوازل اذا شهد عند المرأة
 شاهدان ان زوجها طلقها ثلاثا اذا كانت
 زوجها غائبا يسعها ان تزوج وان كان طافرا
 لانه اذا جحد الزوج اجتج الى القضا بالفرقة
 والقضا بالفرقة لا يجوز الا بحضرة من فتاوى
 الاسكوليه في الطلاق لو ادعى نكاح امرأة لها
 زوج يشترط حضور هذا الزوج ايضا قال الامام
 التمر تاشي قوله ايضا ظاهر في اشتراط حضور

9 ادعى على امرأة انها امه وهي تحت الزوج
 والزواج غائب قد عواه صبيحة ولا
 يشترط حضرة الزوج من دعوى الخط
 من مجمع الفتاوى في اول الدعوى

المرأة

3 المرأة كما لا يخفى وفيها علق طلاقها ان تزوج عليها
 فلانة نادعت وجود الشرط والكل الزوج ففي شرط
 حضور فلانة وقت الدعوى روايتان والاصح
 انه يشترط انتهى من جامع الفصولين في الفصل
 الثالث وفي فوائده شيخ الاسلام برهان الدين
 بلغت صغيرة وقد زوجها غير الاب والجد فاختارت
 نفسها وادعت عند القاضي بل يشترط ان تقول
 زوجني اخي ادعى قال يشترط ان يذكر نسب
 المزوج قال على قيا من ما ذكره في اب القاضي
 يشترط وكذا كذا في كل عمل من احكام الصغار
 في النكاح ولو بلغت وانما رت نفسها والزوج
 غائب لا يفرق بينهما ما لم يحضر الغائب
 ولو كان الزوج صبيا لا ينتظر كبره ويفرق
 بينهما بحضرة والده او صبيه ان لم ياب
 بما يدفعها كذا في احكام الصغار من البحر
 الدائوق في النكاح سئل عن الموجل بالسنة
 القرية بسبب الغنة خاف عن الحكم الشرعي
 وغاب فما الحكم الشرعي اجاب حضور الزوج
 شرط في جميع التفاريق لانه لا يفرق القاضي

ع وفي فسخ النكاح بسبب الغنة يشترط حضرة الزوج
 بعد طلاق المرأة وقت القضا لان الفسخ
 بسبب الغنة قضا ولهذا لا ينفذ في غير المص
 من خزانة المفتين

ط ويل يشترط حضرة الشهود عند القضا
 بالنكاح حتى نصير المرأة حلالا قال
 عادة المشايخ يشترط وفي قولها
 تزوجتني في العدة وانا في العدة
 فادعى الزوج انه تزوجها بعد
 انقضا العدة القول قول الزوج
 لكن لم يسعها المقام مدوان
 تدعي بجامعها ان علمت انها
 في العدة ولو كان على القلب
 بان ادعى الزوج ان النكاح
 بغير شهود ونحوها وهي تدعي
 الصحة واكرت ما قال الزوج
 يفرق بينهما وعليه لها نصف
 المهر المسمى بغيره ان كان قبل الدخول
 من الخلاء في اخر فصل الرابع عشر
 من دعوى النكاح

في غيبة الزوج انتهى من البحر الدائق الشهادة
 بعق الامه وبالطلاق تقبل حصة بلا دوى
 ولا يشترط حضور المرأة والامه لكن يشترط حضور
 الزوج والمولى من جامع الفصولين في الفصل
 الثاني عشر شهده ان الغائب اعتق امته وطلق
 امراته لا تقبل وان كانت الامه غائبة او الزوجه
 غائبة تقبل لانها لو حضرتها وكذبها لا يلتفت
 الى قولها فلان يبالي بعدم حضرتهما من مجموع
 قدرى افندي في الاستحقاق نقل من البنزانية
 قال محمد رحمه الله في الجامع امرأة لصبي اذا وجد
 الصبي مجبوا فاقاضي يفرق بينهما بخصوصهما
 ولا ينتظر بلوغ الصبي بخلاف ما اذا وجدت
 امرأة الصبي الصبي عينا لا يصل اليها لا يفرق
 بينهما في الحال وينتظر بلوغ الصبي الا ان القاضي
 لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه خصم حاضرات
 كان للصغير اب او وصي كان خصما عن الصغير
 في ذلك كما كان خصما في جميع مال للصبي
 وعليه وان لم يكن له اب ولا وصي فالحكم له
 وصيه خصم فيه فان لم يكن له جد ولا وصيه

تحضر المرأة
 بشهرها
 الشهود
 نسخة

4
 قال القاضي بن عثمت خصما واذا جاء الخصم بحجة
 يبطل حق المرأة من بينة يقيمها على رضاها بهذا
 العيب او عليها بهذا العيب وقت النكاح لم يفرق
 بينهما وان لم يكن للخصم بينة وطلب بيان المرأة
 تحلف المرأة فان تكلمت لم يفرق بينهما و
 ان حلفت يفرق بينهما بهذه الجملة في الذخيرة
 وفي الفتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله
 قلت ونظير هذا ما ذكره القاضي ابو جعفر الاسترغيني
 في نكاح الجامع غير الاب وابجد اذا زوج صبية
 من صبي فادركت قبل ادراك زوجها فان كانت
 الفرة ^{منقصة} ^{ام} الى القاضي لا ينتظر كبر الزوج
 وكان للقاضي ان يفرق بينهما غير انه كان له
 والد او وصي احضره وامره ان ياتي بحجة للصغير
 ان كان له حجة والا فرق بينهما بحضرة وليه هذا
 اذا كان زوجها صبيا فان ادركت الصغيرة
 وزوجها كبر غائب وقد زوجها غير الاب
 وابجد وان حاضرت نفسها بل يفرق القاضي
 بينهما حال غيبة الزوج اثار في الجامع الى
 انه لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه خصم او وكيل

قال القاضي

يدل على انه قضاء على الغائب بالفقوة ولو كانت
المرأة صغيرة زوجها ابوها ووجدت زوجها
محبوباً لا يفوق القاضي بينهما بخصوصه الاب
حتى تبلغ لا احتمال انهما ترضى بعد البلوغ من
احكام الصغار للامام استر دشنى اذا عقد
النكاح الى صبيين من اهل الذمة زوجها
وليها ما سلم احدهما وهو يعقل الاسلام يصح
اسلامه عندنا خلافاً لث نفي رحمه الله ثم ان
كان الاخر يعقل الاسلام يعرض عليه الاسلام
فان اسلم يتركان على النكاح وان لم يسلم
يفرق بينهما وذكر ابو زيد في الاسرار في مسئلة
تزدوج غير الاب وابجد ان امرأة المجنون اذا
اسلمت وبها كافران يعرض الاسلام على اب
المجنون فان اسلم والا يفوق بينهما والمرأة
الصبي الذي لا يعقل اذا اسلمت لا يعرض
الاسلام على اب الصبي لان الصبية غايه
وذكر فخر الاسلام ابن زوى في باب الامور
المعتزة من اصول الفقه ان اسلام المجنون
لا يصح واسلام المعتوه العاقل والصبي

العاقل

5
العاقل يصح ولو اسلمت امرأة المجنون يعرض
الاسلام على وليه ويصير مسلماً بتعال بويه وكذا
يصير وتدا بتعالهما ثم قال رحمه الله والصغير
في اول حاله مثل المجنون يعنى اذا كان عديم العقل
والتمييز فاما اذا عقل فهو والمعتوه سواء غير
ان بين المجنون والصغير فرقاً وهو ان في المجنون
اذا اسلمت امرأته يعرض الاسلام على ابية وامه
في الحال ولا يؤخر وفي الصغير يؤخر لانه محدود
فوجب تأخيرها الى غاية العقل والمعتوه كالصبي
العاقل من احكام الصغار في النكاح رجل
تزوج امرأة وجاءت بولد فاختلفا فقال الزوج
تزوجتك منذ شهر وقالت لا بل سنة فالولد
ثابت النسب من الزوج فان تصادقا على
انها تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب منه
فان اقامت البينة على تزوجه اياها منذ سنة
قبلت وهذا الجواب صحيح مستقيم فيما اذا اقام
الولد البينة بعد ما كبر اما اذا كان قيام البينة
حال صغر الولد فقد اختلف فيه المتأخرين
قال بعضهم لا تقبل البينة ما لم ينصب القاضي

خصما عن الصغيرة لان النسب حق الصغيرة فينصب
عنه خصما فيكون البينة قائمة بمن هو خصم وقال
بعضهم لا حاجة الى هذا التكليف والقاضي
يسمع البينة من غير ان ينصب عنه خصما
بناء على ان الشهادة على النسب تقبل حسبة
بدون الدعوى وهذا فصل قد اختلف فيه
المشايخ بعضهم قالوا يقبل وبعضهم قالوا
لا تقبل من احكام الصغيرة في الطلاق
لو زوج الرجل ابنة الصغيرة من رجل وهي
بنت عشر سنين فاذا الرجل يجوب لم يفوق
القاضي فيتوقف حتى بلغت فان بلغت
معتوبة لا يرجع زواله يخاصم عنها الاب
فيفوق من خزانة الاكمل في النكاح من
مجموعة قدرى افندي رحمه الله **ما يتعلق**
بالحدود والجنائيات ولا بد من حضرة
المسروق منه في الاقرار والشهادة عند
الاداء وعند القطع لان ظهور فعل السرقة
لا يكون الا به من المستصحب في السرقة وشرط
للقطع حضور شهودها او ثمة اي وقت القطع

مقصود

6 كحضور المدعى فانه شرط ايضا حتى لو غاب او
مات لا تقطع وهذا في كل الحدود والاني الرجم ويخصي
القصاص ان لم يحضر واستحق ناكذا في كافي
الحاكم وان شرط بداة الشهود في الرجم كذا في
البحر منخ الغفار في السرقة ان كان الزاني
محض رجمه في قضا حتى يموت يبداه الشهود
يعني ان ثبت الزنا بشهود يبداه الشهود بالزعم
اذا كان حده الرجم اذ فيه ضرب اخیال للدر
لان الانسان قد يجترى الشهادة كاذبا ثم اذا
الامر الى مباشرة يمتنع من ذلك فان
ابو اسقط شرح الكنتز للامام القويحي فان
ابو اعن البداية به كلاً او بعضاً او غابوا او
ما توكذ لك او جن بعض او صار اعى او
افرس او ارتد او حد في قذف سقط الحد
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو رواية
عن ابي يوسف رحمه الله شرح مختصر الوقاية
لا يبي المكارم سرق العبد لا يقطع يده الا بحفرة
المولى عند ابي حنيفة ومحمد كذا الخلاف في
سماع البينة في القصاص على العبد بغيبته

المولى ولا يقبل على المولى بغيبته العبد اجماعا
 من مينة المفتى في الحدد ويلزمه الحدد والقصاص
 في الحال يعني اذا اقر العبد بما يوجب الحدد والقصاص
 لزماه في الحال الا ان حضره المولى ليس بشرط
 في قراره ولو لم يقر ولكن ايمت عليه البينة
 فحضره المولى بشرط عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 من مجموعة قدرى افندى في كتاب البحر نفدا
 من شرح مجمع البحرين لابن الملك وان شهدا
 على عبد ماذون في التجارة يقتل عمدا وقذف
 او زنا او شرب خمر انكر العبد وكان مولاه
 حاضرا جاز بالاجماع وان كان غائبا لا تقبل
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند ابي يوسف
 رحمه الله تقبل لان عنده لو قامت البينة
 على العبد الماذون بقصاص واحد تقبل
 فكذلك المحجور وبالسرة ان كان موصيا
 القتل تقبل اذا كان المولى حاضرا معه
 ويقطع بلا خلاف وان كان غائبا لا تقبل
 في حق القطع في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 وتقبل في حق الضمان وعند ابي يوسف

ثبت على العبد سرة لا تقطع حتى
 يحضر مولاه قال ابو يوسف يقطع
 من تارة رخانه في العاين من الفصل
 السادس

رحمة الله

رحمه الله تقبل في حق القتل وان كان السرة
 موجبة المال تقبل بلا خلاف حضره المولى او غاب
 وان شهد واعليه بالاقرار في الزنا وشرب
 الخمر والحكم والحالصة الله تعالى لا تقبل و
 في القصاص والقذف تقبل ان كان مولاه
 حاضرا وان كان مولاه غائبا لا تقبل في قول
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو شهد واعلى
 الصبي الماذون او المعتوه الماذون بالزنا
 وشرب الخمر او بالقذف لا تقبل مع المولى
 او غاب وفي القتل ان حضره المولى جاز لان
 موجبه هو الدية على العاقلة وان كان المولى
 غائبا لا تقبل بلا خلاف وبالسرة تقبل
 حضره المولى او غاب لان موجبه الضمان
 لا غير وان شهد واعلى الاقرار بهذه الكسباب
 لا تقبل حضره المولى او غاب كذا في قاضيان
 من فتاوى العدلية في الدعوى وفي الذخيرة
 ادعى انه فقأ عين عبده له يدوى الفا
 والعبد حى وانكره المدعى عليه بشرط حفرة
 العبد الا ان يكون العبد ميتا او صغيرا

لا يعبر عن نفسه فلا يشترط حضرة ويحكم بالارش
لو برهن وفي البرزون والحكار ويجزها لا يشترط
حضرة الحيوان في طلب ارش عينه وكذا لو
ادعى جوحاني دابة او جوحاني ثوب لا يشترط
احضارهما لان المدعى في الحقيقة الجراء
الغائب في اخرونوع من يشترط حضرة
من الفصل الخامس عشر من دعوى البرازية
ولو ادعى على اخوانه فقائعين عبده قيمته
الف درهم وجحد المدعى عليه دعواه والمدعى
مقران العبد حتى فاقام المدعى بيته على دعواه
فالتقاضى لا يسمع بينة ولا يقضى بالارش
على المدعى عليه الا بحضرة العبد ولو كان العبد
ميتا او صغيرا لا يعبر عن نفسه فانه يقضى
بالارش للمدعى على الضام ولا يشترط حضرة
العبد وكذا لو ادعى انه فقائعين برزونة
وقيمة الف درهم وانكر المدعى عليه فاقام
المدعى بيته على دعواه فالتقاضى يقضى
بدفع قيمة البرزونة للمدعى على المدعى عليه
وان لم يكن البرزون حاضرا من مشتمل

البرزونة باركية

برزونة قسرة

الاحكام

الاحكام في الدعوى لشيخ فخر الدين الرومي و
العبد المحجور يؤخذ بافعاله ودون اقواله فيما يرجع
الى نفسه كالقصاص وحده الزنا وحده الشرب
وحده القذف فانه يصح اقراره فيها وحضرة المولى
ليس بشرط وان لم يقر ولكن اتمت عليه
البينة فحضرة شرط عندهما وعند ابي يوسف
رحمه الله ليس بشرط من العداية في المأذون
ولا يسمع الدعوى والشهادة عليه اي على العبد
الا بحضرة سيده من احكام العبيد في الاشهاد
حضرة المولى ليست بشرط ان اقر العبد
وان لم يقر ولكن اتمت عليه البينة فحضرة المولى
شروط عندهما وعند ابي يوسف ليس بشرط
من صرة الفتاوى في الدعوى نقل من الخلاصة
من كتاب المأذون ولو شهد واعلى العبد
المحجور بركة عشرة دراهم وهو يحج لا يقضى
بالقطع حتى يحضر مولاه فيقضى بالقطع ورد
العين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضمائم
لان المحجور لا يملك الخصومة في الحال ولا
تقبل الشهادة عنه غيبة المولى ولو شهدوا

8

مسند
زيد عمرو كعبه ما ذوني بكون سن
بنم قولم بشري الت جاره ايله عدا
جرح و قتل ايلدك ديود عوى وبكر الكار
ايدوب زيد مد عاكسة اقامت بيته
ايتك استدكه عمرو كعبه حضوري
لازميد راجواب لازمدر
بوصورتك زيد مد عاكسة
عمرو كعبه حضوري اقامت بيته
ايدوب حاكم بكر اوزرني
قصص اليه حكم ايلد زيد
بكري قبل القتل قصاص
ايتدر مكره قادر اوكور
الاجواب اولو
بهاجته الفتاوى
فضل فيمن شرط
حضرة في
الدعوى
ومن
لا

على اقراره لا يقبل اصله وان كان مولاه حاضرا
لا نه لا يقضى بالقطع بهذه الشهادة فكذا المال
من الخانية في كتب الماذون اقرار الماذون
بالديون والغصب والتلف الودائع والعوائق
والجنايات في الاموال جائزة والمحجور يؤخذ
بافعاله ^{لا بالقول} الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص و
الحمد ودخلة المولى لا يشترط وان لم يقرب
ولكن اقيمت عليه البينة فحصة المولى شرط
الا عند الامام الثاني من البرازية في نوع
اخر من الماذون اذا شهد الشهود على العبد
الماذون ببيع او تجارة او باقرا بذلك
او بدين التجارة والمولى غائب جازت
الشهادة وقضى على العبد به وكذا العبد
الماذون ولو كان محجورا عليه فقامت البينة
عليه بالغصب لم يقض به حتى يحضر المولى
ولو شهدوا على العبد الماذون بسرقه عشرة
درهم وهو كجده فان كان مولاه حاضرا
قطع ولم يضمن السرقه وان كان المولى
غائبا ضمن السرقه ولم يقطع ولو شهدوا

سرقه

سرقه ماذون النصاب او على اقراره بذلك
قبلت ولزمه الضمان سواء حضر المولى او غاب
وللعبد المحجور لا يسمع البينة على سرقه ولا على
اقراره بها اذا كان المولى غائبا ^{وان كان} حاضرا لزم
الضمان من جواهر الفقه والعبد المحجور اذا
اشترى شيئا بغير اذن مولاه فشرائه بنود
موقوف وكذا اذا باع شيئا من مال المولى
او مما وهب له او اقرانه رهن او ارضه
او اقرض او استوفى فجميع ذلك موقوف
وكذا العبد الذي يعقل البيع والشراء اذا
فعل شيئا من ذلك يتوقف على اجازة
وليه ومنى العبد على اجازة مولاه ان اجاز
المولى نفقة من ماذون الخانية **ربما يتعلق**
بالبيع **وامثاله** ولو باع شيئا ولم يسلم الى المشتري
حتى ادعاه رجل فانه يشترط حضرة البائع
والمشتري وكذا الواراد الشفيع ان يؤخذ
بالشفعة وهي من يد البائع يشترط حضرة
البائع والمشتري ولو ادعى على صغير شيئا
بمحبرة وصيه ذكر الشيخ الامام المعروف

٤ وفي العبد الموهون لا يجب القصاص حتى
يجمع الراهن والمتهن من مخدرات
النوازل في الجنايات صحا

بخواتم زاده في شرح القسمة انه يجوز ولا
 يشترط حضرة الصغير ذكر الناطقي انه لو
 ادعى ديناً وجب بمباشرة الوصي لا يشترط
 حضرة الصغير وان كان ديناً لا بمباشرة الوصي
 كضمان الاستهلاك وكخود ملك يشترط حضرة
 الصغير للثبوت اليه وذكر ان خصاف انه
 لو ادعى على محجور الا بالاستهلاك او غصب
 ان كان المدعى يقول الى بيته حاضرة تسمع
 دعواه ويشترط حضرة الصغير وحضرة ابوه
 او وصيه حتى اذا قضى القاضي بالمال يوم
 الالب او الوصي بالاداء وان لم يكن اب
 ولا وصي وطلب المدعى من القاضي ان
 ينصب وصياً للصغير اجابه القاضي الى
 ذلك لكن يشترط حضرة الصغير عند نصب
 الوصي وعند بعض المتأخرين يشترط حضرة
 الصغير عند الدعوى سواء كان الصغير مدعياً
 او مدعاً عليه قال رحمه الله وينبغي ان لا
 يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكر
 الشيخ المودف بخواتم زاده من فتاوى

الولي

العهد عليه في الدعوى وفي البيع قبل قبضه لا تسمع
 بنية المستحق ما لم يحضر البائع والمشتري اذ
 الملك للمشتري واليد للبائع فيبطلهما البيعة
 نصار كدعوى الرهن وبعد قبضه يشترط
 حضرة المشتري فقط والاخذ بالشفعة نظير
 الاستحقاق من مجموعة قد رى افندي نقلاً
 من الفصولين في الباب الثالث لو اشترى
 جارية ولم يقبضها حتى استحقها رجل بالبيعة
 فالقاضي لا يسمع بنية المستحق ولا يقضي له
 بالجارية ما لم يحضر البائع والمشتري لان الملك
 للمشتري واليد للبائع فيشترط بحضرة تهما من
 مشتمل الاحكام في الدعوى وبعد البيع قبل
 التسليم لو استحق دار ايدعى يشترط حضرة
 البائع مع المشتري لان اليد لاحدهما و
 الملك لاخره انى دعوى الشفعة قبل قبض
 المشتري يشترط حضرة البائع مع المشتري
 من البرازية كذا في البحر وغيرهما في الدعوى
 المستحق عليه بالبيعة اراد الرجوع بثمنه
 فبرهن بايعه على نتاج ادعى تلقى المبيع من

جهة المستحق ببيع ونحوه فمن قبل هذا البرهان
 بغية المستحق اختلاف الماشي قيل يشترط
 حضوره وقيل لا يشترط وهذا القول ظاهر وشبه
من جامع الفصولين في الفصل الثالث
 وكذا في الفصل السادس عشر رجل اشترى
 جارية فولدت عنده فاستحقها رجل بالبينة
 فانه يأخذها وولدها ولو اقربها رجل لم يأخذ
 ولدها وكذا ارجل كان له نخيل وعليها ثمار فقام
 رجل بالبينة ان النخيل له فانه يقضي له بالنخيل
 والثمار جميعا وهل يشترط القضا بالولد قال
 بعضهم لا يشترط وهكذا اذ كره في الاقضية و
 المنتقى قال الصدر الشريد في الجامع الصغير
 لا بد من القضا بالولد ولو كان الولد في
 ملك رجل اخر يشترط حضرة ذلك الرجل
 هذا كله اذا ولدت عنده ولم تلد منه فان
 ولدت منه فاستحققت ذكره في الجامع
 الصغير والكبير انه يقضي عليه بقيمة الولد
 ويرجع على البائع بقيمة الولد يوم الخصومة
 عندهما ولو مات الولد لا شيء على المشتري
 واما لو قتل واخذ المشتري الدية غرم المستحق القيمة
 ولو مات الولد وترك عشرة الاف درهم لا يفرم شيئا
 والميراث له ولزوجه والعقود لو اکتبت رجل الجارية كسبا
 او وهبها هبة يأخذ المستحق مع اكسابها وهاهنا
 ولا يرجع المشتري على البائع بالاكساب وما وهبها
 من اخلصة رجل

رجل استحق عليه حمار من يده وقبض المستحق
 عليه اسجل فوجد بايعه بسم فانه فاقربا ببيع
 لكن انكر ان يكون هذا اسجل قاضي بخارا فاقام
 البينة ان هذا اسجل قاضي بخارا لا يجوز لقاضي
 بسم فانه ان يقضي بالثمن على البائع وانما يقضي
 ان اقام البينة ان قاضي بخارا قاضي للمستحق
 عليه واخذ الحمار منه وانما شرط قوله واخذ
 الحمار منه لانه لو لم يأخذ يؤدي الى اجتماع البدل
 والمبدل في ملك رجل واحد ولو قال البائع
 في الدفع ان الحمار نتج في ملك بايعي وليس
 لك الرجوع على فاقام البينة تقبل ان
 كان بحضرة المستحق ويشترط حضرة الحمار
 وقال الامام طهير الدين لا يشترط حضرة الحمار
 وكذا في دعوى العبد الحرة اذا رجع المشتري
 على البائع بالثمن لا يشترط حضرة المستحق عليه
 في الحمار اذا استحق منه مجموعة قد رى افندي
 نقل من اخلصه في الدعوى في الفصل الخامس
عشر في دعوى الضياع والعقار دين وجب
 بخارية او بما يتعلق برقبة يباع فيه ان حضر

لا يشترط حضرة العبد و صح

الاول لا يشترط حضرة وهذا القول اظهره
 في الثالث من العاوية من مجموع قدرى افندي
 في الاستحقاق والمستحق عليه بالبينة اذا اراد
 ان يرجع على بايعه بالثمن والبايع اراد ان يقيم
 البينة على النتائج او على التلقى من المستحق
 ببيع او نحوه فلا يشترط حضرة المستحق لسماع
 هذه البينة من مجموع قدرى افندي نقلا من
 العاوية في الخامس عشر في الاستحقاق والمستحق
 اذا اقام البينة على الملك المطلق واخذ الحمار
 ورجع بعض الباعة على البعض بالبينة والقضا
 ثم ان المرجوع عليه اراد ان يرجع على بايعه
 فقال بايعه ان هذا الحمار نتج على ملك بايعي
 وليس لك حق الرجوع على واقام البينة
 على ذلك تقبل ان كان بحضرة المستحق
 وان لم يكن بايع المرجوع عليه حاضرة لانه
 ينتصب خصما عن بايعه فلو اقام المستحق
 بعد ذلك بينة على النتائج لا تقبل لان
 البينتين على النتائج اذا وجدت ما تقبل بينة
 ذي اليد فهذا اظهر ان صاحب اليد كان هو

البيع الاول

البيع الاول فكان بينة اولى بماوية في الفصل
 الخامس عشر من مجموع قدرى افندي في الاستحقاق
 وحضرة المولى ليست بشرط ان اقر العبد وان لم
 يعرف ولكن ايمت عليه البينة فحضرة المولى شرط
 عندهما وعند ابي يوسف ليست بشرط من
 اتخذ صفة في الكتاب بما ذون قلت وان ادعى
 المولى شيئا لعبده على اضرى بشرط حضرة
 العبد وقت الدعوى فكل مكره مهم العبد
 لا يملك شيئا وان ملك سيده يدل على
 عدم اشتراطه لا يدايد المحجور وقوله مهم التيقن
 لو ادعى شيئا وغاب فليس للمولى اخذه
 يدل على اشتراط حضرة ولم ار نقلا صريحا
 ثم ان بفضل الله تعالى وجدت المسئلة بخضو
 صها في الفصل الثالث من العاوية ما نصه
 اذا كان العبد وديعة عند انسان او غصب
 منه الف درهم قرض او دين من ثمن مبيع
 فاقتر الذي عنده المال ان الذي وقع اليه
 المال عيبه هذا الرجل وصدقه المولى فان
 القاضي لا يجبر الذي قبله المال بدفع المال

الى المولى عيت كان اودين لان العبد هو
 الخصم فيما في يده هذا اذا اقر ان المال وصل
 اليه من جهة خبيد المولى ولم يقر بالملك للمدعي
 ولو اقر بكونه ملكا للمدعي بان قال هذا ملك
 غصبته من عبدك اودفعه الي وصدة بذك
 فصاحب المال لا يجبره القاضى على التسليم
 الى المدعى لانه اقرانه ماله ولكنه كما متى تصادقا
 على انه وصل اليه من جهة الغائب فقد
 تصادقا على انه ليس بخصم انتهى وفي المحيط
 ان كان المدعى عليه صعبا محجورا ولم يكن للمدعي
 بينة لا يكون له حق احضاره الى باب
 القاضى لانه لا يتوجه عليه اليمين لانه لو نكل
 لا يقضى بنكوله وان كان له بينة وهو يدعي
 الاسترهاد كان له حق احضاره لان الصبي
 يؤخذ بافعاله والشهود يحتاجون الى الاشارة
 اليه لكن يحضر معه وليه فيؤمر بالاداء اخذته
 ان كان له مال والا يترهب المدعى الى بلوغه
 ثم يأخذه بالاداء من شرح الجمع لابن الملك
 في كتاب الدخوى وكذا في احكام الصبيان

للمدعي
 سحر

من الاشياء من صرة الفتاوى لمضى السلطنة
 في الدخوى ولو اشتهر بغيره ولم يقبضها حتى
 استحقها رجل بالبينة فالقاضي لا يسمع بينة
 المستحق ولا يقضى له بالجارية مالم يحضرها
 البائع والمشتري لان الملك للمشتري واليد
 للبائع ويشترط حضرة تهما لان هذه البينة تبطل
 لملك المشتري ويد البائع فصار كدخوى الدهن
 ولو كان الاستحقاق بعد القبض يشترط حضرة
 المشتري دون البائع اذا اجل داره وسلم
 وغضب انسان الدار من يد المتاجر فدخوى
 الملك على الغائب لا يصح بدون حضرة المتاجر
 لانه يدعي الملك واليد للمتاجر فيشترط
 حضرة او اذا الشفيع الاخذ بالشفعة وذلك
 قبل قبض المشتري المبيع ليشرط حضرة البائع
 والمشتري للقضاء بالشفعة لان الملك للمشتري
 واليد للبائع فصار كدخوى الدهن والمتاجر
 من فصول العمادي والشفيع ان يجامع البائع
 ان كان المبيع في يده لا يسمع القاضى البينة
 عليه حتى يحضر المشتري فيبطل البيع بحضرة

ويقتضى بالشفعة على البائع ويجعل العهدة عليه
من ملقني الابكر في الشفعة الولد اذا كان في يد
غير المدعاه عليه وقد تضي بالام بالبينة للمدعي
لا يقتضى بالولد للمدعي الابكر في الشفعة الذي الولد
في يده بخلاف النحلة في يد رجل والثمن في يده
حيث لا يشترط حضرة الذي الثمن في يده من
الخلاصة في الفصل الثاني عشر فان كان المبيع
في يد البائع فالقاضي يحضه البائع والمشتري
جميعا ولا يقتضى له بالشفعة حتى يحضر الكونهما
خصمين احدهما بيده والاخر بملكه لان القضاء
لا يجوز بدون محكم حضرة المحض وان كان المبيع
في يد المشتري فالقاضي يحضه لا غير ويقتضى
عليه لان البائع خرج من ان يكون خصما له والدار في
يده فاذا قضى القاضي بالشفعة والدار في
يد البائع انتقض البيع الذي بينه وبين
المشتري وينعقد بينهما في المشهور من الرواية
وينتقل الصفقة اليه من التحفة في الشفعة
اذا باع المولى عبده المأذون بغير اذن الغراء
فوجد الغراء العبد فارادوا نقض البيع ليس

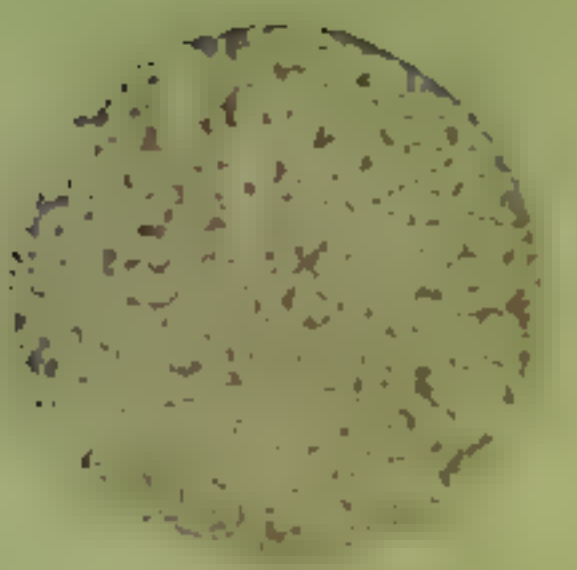
لهم ذلك الابكر في البائع والمشتري من قات
قات في قاضي خان من كتاب المأذون **فقط**
قبض البائع ثمنه من كفيده وغاب الكفيل
فاحتق المبيع ليس للمشتري طلب الثمن
من بايعه مالم يحضر الكفيل من جامع الفصولين
بيع نصف الزرع مثا من غيره قبل ان
يدرك لا يجوز الا برضا صاحبه من خاوي
القنية في البيع في ارضه اشجار وجوسق
فباع نصفها مثا لم يحضر كالزرع من كتاب
المزبور في المحل المرقوم اشترى حمارا وكفل
رجل بالثمن فاداه ثم استحق الحمار لا يرجع
بالثمن على البائع حتى يحضر الكفيل من حاوي
القنية في الاستحقاق اشترى جارية
وباعها من اخر ثم استحققت من يد المشتري
الثاني ورجع الثاني على الاول بالثمن بالقضاء
واراد الاول ان يرجع على بايعه فقال بايعه
ان المستحق لها كان باعها مني ولي بينة
على ذلك فليس لك الرجوع على البائع
دعواه ولا بينة على المشتري **شمس** من

حاوي القنية في الاستحقاق العبد المحجور اذا
 اشترى شيئا بغير اذن مولاه فشرأوه موقوف
 وكذا اذا باع شيئا من مال المولى او مما وهبه له
 او اقرانه رهن او اقرض او استقرض فجميع
 ذلك موقوف وكذا الصبي الذي يقفل
 البيع والشراء اذا فعل شيئا من ذلك
 يتوقف على اجازة وليه من قاضين نى
 الحجة المشتري شرأه جائز اهل يصلح خصما للمدعي
 قبل القبض بلا حضرة البايع **شين** وكثير
 من المتبايع سمى قندانه يشترط حضرة البايع
 وقيل لا يشترط فحصل فيه اختلاف المتبايع
 من جامع الفصولين فبين يصلح خصما ومن لا
 المشتري شرأه فاسد الوادعي استءاد
 الثمن لعله ان الملك وقع فاسدا وانكر
 البايع المبيع او اقر يشترط حضرة المبيع
 او للفسخ حكم ابتداء المبيع وفيه يشترط
 كون المبيع موجودا مهننا مقدور التسليم
 معلوما بخلاف ما لو حكم كرية الاصل في
 القن فبين مشتريه على بايعه انه حوالا اصل

ه وفي العبد على اجازة مولاه
 ان اجازة المولى نفذ
 ها

لا يشترط

لا يشترط حضرة القن وله اخذ الثمن من جامع
 الفصولين من المحل المزبور رجل ادوع رجل
 نصف عبه او نصف دار غير مقسوم ثم
 باع منه النصف الاخر وتسلم اليه وجاد رجل
 وادعي نصف ذلك واقام البيينة واقام
 صاحب اليد البيينة على الشراء والوديعه لم يكن
 بينهما خصوصه حتى يحضر البايع لان المدعي
 لو استحق النصف يظهر بالاستحقاق
 ان البايع كان شرأه كذا تصرف ببيعته الى النصف
 الذي كان له والمشتري ليس بخصم في النصف
 الاخر لانه وديعه من يده من فتاوى قاضين
 نى دعوى الدور والاراضى للمضارب بيع
 قن المضاربة اذا ركبته دين سواء حضر رب
 المال او غاب اذ له التصرف ولو استحق
 مال المضاربة فلو فيه ربح فالمضارب خصم
 بعقد رخصته ولا يشترط حضرة رب المال
 في هذا القدر ولو لا يربح فاختصم رب المال للمضارب
 من جامع الفصولين فبين يكون خصما ويشترط
 حضوره شرأه الدار وكاله وقبضه فلتاقيع



بعضه الى جنة او الى النار
او الى غير ذلك من الامور
التي هي في حكمه

اخذه مع غيبة الموكل فمن يد الوكيل بالشر
لا يشترط حضرة موكله للحكم به للمسحق لقيام
الوكيل مقامه كما هنا من جامع الفصولين
من المحل المبرور باع من اخر شيئا فادعى ثالث
ان البائع اجر منه او رهنة قبل البيع لا خصوصية
حتى يحضر البائع فاذا حضر واقام عليه البينة
تقبل من مينة المضي في الدعوى وكل
الوصي رجلا بشره اذ شئ من مال البيتيم
لا يكون الا اذا حضر الوصي من ادب الادب
في الوكالة وما يتعلق بالاجارة والغصب
والوكالة يكره ثلاث دواب ثم اجر واحد
من غيره واغار الاخرى من الاخر وباع الثالثة
او وجبها لاخر قبل ان يبيع منه فوجد المكنى
الدواب في ايديهم ان كان باع من عذر
جازوا انتقضت الاجارة وان كان من غير
عذر فالبيع مردود واما المستغير فلا خصوصية
بينهما حتى يحضر صاحبها والموكل له خصم
فيها اما الاجارة ذكر في الكتاب ان المستاجر
احق بها حتى يستوفى الاجارة من اصحابها

مسئلة
زيد شوقه في شيا من عمره ثم معلوم بيع
وتسليمه بغيره بغيره بغيره بغيره
زيد شكا بيعه بغيره بغيره بغيره
مقابله بغيره بغيره بغيره
ويودعوى مراد ائنه بغيره بغيره
حضورى لازم اولور
الجواب اولور
نتيجة الفتاوى
فمنه بغيره بغيره
لا

من

من قال مراده المستاجر الاول والثاني خصم لكن
الاصح ان الثاني لا يكون خصما لاول حتى يحضر
رب الدابة كالمستغير من مينة المضي في الدعوى
غصب داراني يد مستاجره فدعوى المالك
على الغاصب لم يجز بل حضرة المستاجر اذا
يد له ودعوى المستاجر على الغاصب بل حضرة
المالك تسمع اذ ملك المنفعة له بعقد الاجارة
فله الخصوصية بل حضرة المالك في ان
من الفصولين من مجموعة قدرى افسدى دنى
ودعوى المستاجر بشرط حضرة العاقدين اذا
الملك للموجود اليد للمستاجر بشرط حضرة
من الفصولين فمن يبيع خصما واما حضرة
المزارع بل هو شرط في دعوى الضياع ان
كان البذر من المزارع فهو كالمستاجر بشرط
حضرة وان لم يكن البذر منه ان بنت الزرع
فكذلك وان لم يثبت لا بشرط بل يدعى
الملك المطلق واما اذا ادعى على اخر غصب
صنعة وانها في يد المزارع لا بشرط حضرة
المزارع لانها يدعى عليه الفصل من الخلق

ط اذا آجر داره وسلم غصب ان
لدار من المستاجر فدعوى الملك على الغاصب
لا يصح بدون حضرة المستاجر لانه
يدعى الملك واليد للمستاجر بشرط
حضرة اذا اراد الشفع الاخذ
بالشفعة وذلك قبل
قبض المشتري المبيع بشرط
حضرة البائع والمشتري
للقضا بالشفعة
لان الملك للمشتري
واليد للبائع فصار
كدعوى الرهن
والمستاجر
فصل القادر
ص

في اول الدعوى ولو ادعى على عبده ما ذوت
 او معتوه ما ذوت في التجارة يعقل التجارة
 مالا بخصب او استهلك او دية او جود
 ودية او بيع او شرا او اجارة او ما يشبه
 ذلك واقام البينة على ما ادعى واقام البينة
 على اقراره بذلك والعبد يحج ذلك جاز
 وان كان مولاه دولي المعتوه غائب لا
 العبد الماذون والمعتوه الماذون لو اقر
 بذلك صح اقراره لانه ضمن التجارة والبينة
 قامت على خصم منكر لو اقر بيمين اقراره فيكتفي
 بحضرة وان كان العبد مجبور او المعتوه
 مجبور تعتبر حضرة المولى والعبد جميعا سواء
 شهد واعلى معانية السبب واقدره بذلك
 لا تقبل الشهادة على المولى عند غيبته ومن
 تقبل في حق العبد حتى يؤخذ بذلك بعد
 الاعتاق قال وينبغي ان تسمع البينة
 ويقضى عليه ولو كانا حاضرين تقبل البينة
 عليهما في حقهما ولا تسمع دعوى استهلاك
 الودية والبضاعة على العبد المجبور في قول

اي

ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله سواء كان المولى
 حاضرا او غائبا سواء شهد واعلى بمعانية الا
 الاستهلاك او شهد واعلى باقراره كذا في
 قاضين من فتاوى العبدية ليس للمالك
 ان يأخذ ودية عبده ما ذوت اموال ما لم يحضر
 ويظهر انه من كسبه لاحتمال ان يكون ودية
 الغيبة في يد العبد فان برهن انه للعبد يرفع
 اليه من ودية البرازية قبيل الفصل الخامس
 من مجموع فتاوى فقهنا في بيع خاص
 رجل وهب لعبد رجل جارية فقبطها ثم
 اراد الواهب ان يرجع فيها والمولى غائب
 وان كان المال في يد المولى ليس له ان يرجع
 فيها لانه ليس في يد الكاضر حتى يخاصمه وان
 كان المال في يد العبد فان كان العبد ما ذوت امواله
 في التجارة فله ان يرجع وان كان مجورا عليه
 فليس له ان يرجع من جميع الفتاوى في الهبة
 رجل ادعى رقب عبده يشترط حضرة وكذا الوادعي
 وكيل العبد حريته يشترط حضرة ولو قضى
 القاضي بالحرية الاصلية لا يشترط حضرة

زبد غمر ودين قول بكر غائب بالمدن شو قد رافعي في
 ساك امانت ودين مشن جو بكر حضور نشتر غمر ودين
 دعوى اليك مجموع اولورمي الجواب اولان
 فتاوى عبد الرحيم في القصد في البين والطالب
 والقول والتجيب
 ادع العبد عند انك ونجاب ثم حضر مولاه
 وادعى على المودع لا تسمع دعواه بل حضور العبد
 سواء كان غيبا او دينا وسواء اقر بالملك
 للمدعي او لم يقر بزازية في نوع فيما يشترط
 حضرة من كتاب الدعوى
 عبد ادع عند رجل غائب لم يكن لمولاه
 ان يسترد الودية سواء كان العبد
 ما ذوت امواله او مجورا عليه ودية البضاعة
 في كتاب الودية

عند الرجوع بالثمن على البائع من فتاوى
 الخلاصة في الفصل الحادى عشر من الدعوى
 رجل ادعى دارا او امانة هى من اجارة العينة
 لا تقبل بيينة الا بحضرة الاجير والمستاجر
 جميعا وكذا انى المرحون يشترط حضرة المرحون
 والمرتهن من دعوى الخاتمة وقد صرح فيه
 ان المشتري يكون خصما للمستاجر كما ذكر
قسط وهو خلاف ما ذكره فى **دعوى** ان المشتري
 ليس بخصم للمستاجر والمرتهن والمشتري
 شراؤه اذ ان اهل يصح خصما للمدعى قبل القبض
 بلا حضرة البائع اجاب **شين** وكثير من
 المتابع سمع قنده انه يشترط حضرة البائع
 وقيل لا يشترط فحصل فيه اختلاف المتابع
 ونى دعوى المرحون يشترط حضرة المرحون
 والمرتهن وفاقا كذا اذا ما ياتى بعده ادعى
 بيته على ذى اليد انه شراؤه من فلان الغائب
 شراؤه اذ ان ذى اليد يدعيه لنفسه فهو خصم
 كذا افتى **شتا** كما لو ادعى عليه البيع ابيات او المرحون
 من ادخل الثالث من الفصولين من مجموعة

سئل المشتري دارا وفاؤا وغصبها من المشتري فاصب
 لا يتمكن المشتري من الاستدانة ولا يتمكن المشتري
 من استرداد مال الوفاء من البائع قبل فسخ البيع
 لان المال ليس ثابت في ذمة البائع قبل الفسخ
 كما ذكرنا وقيل ان على المرحون بعصب من يد
 المرتهن لا يتمكن المرتهن استرداد الدين من المرحون
 وعليه نص الحكم في مختصر الزبادى فيما اذا وُضعت
 اجارية المرحونة عند عدل وغاب العدل بعد
 ايداعها في يد عياله ان كان من في يده معتقفا
 بايداع العدل للمرتهن طلب الدين من المرحون
 وان لم يعد انهما المرحون وان زعم المودع انهما
 ليس للمرتهن طلب الدين بخروجها بالانكار فليس
 الى التوى بزازية في نوع فيما ينصل بالبيع القاسد
 وهو بيع الوفاء في ورقة ١٣

قدري افندى دعوى الغصب مجموعة على عينة
 ذى اليد ودعوى الملك لاننى الملك يصير
 خصما باليد ونى الغصب بالفعل من جميع
 الفتاوى من الدعوى اكتسب من بيت المولى
 شيئا وادعاه عند اخراجه لك من يد المودع
 للمولى ان يضمن المودع لانه ماله اودعه عبده
 بلا اذنه فكان كمودع الغاصب ونى الخزانة
 ادعى على مودع العبد ودعيته العبد لا يصح
 مع ان العبد لمولاه لانه لما وصلت الودعيته
 اليه من العبد لا يسمع دعوى مولاه بزازية
 من الماذون من مجموعة قدري افندى من ال
 استحقاق المودع لا ينتصب خصما للمشتري
 لا تفاوته انه لاغير ولو انكر ذوا اليد ملك
 الغائب قضى عليه على ذلك الغائب
 ولو اقر ذوا اليد انه للغائب وصدق المشتري
 من شراؤه لا يؤمر بالتسليم اقول لو كان يد المقر
 يد عارية ينبغي ان يسمع عليه دعوى الشراء
 من الغائب المقر له عند من يجعل المستعير
 خصما للاستحقاق بالملك المطلق حتى يشترط

الا ان قال باعنى واصرفى بقبضه منك فينتصب
 للمدعى حج المقر بان ما فى بيت فلان لم يصح
 خصما للمشتري حكا

تقبيل بالاجماع وكذا في اثبات كل شرط تنصير
العيز رجل ادعى رقبته بيشة ط حضرة وكذا
لو ادعى وكيل العبد حربية بيشة ط حضرة ولو
قضى القاضي بالحربية الاصلية لا يشترط حضرة
عند الرجوع بالتمن على البايع من خلاصة
الفتاوى في الدعوى في اواخر فصل الحادى
عشر ولا يشترط حضرة المختار عليه صحة
الحالة حتى لو اقاله على رجل غائب ثم علم
الغائب فقيل صحت الحالة وكذا لا يشترط
حضرة المحيل حتى لو قال رجل لصاحب
الدين لك على فلان الف درهم فاحتمل
بها على فرفض الطالب بذلك واجاز صحت
الحالة ليس له الرجوع بعد ذلك من
كتاب الاحكام من باب الحوالة ومن اقر
بنسب من عيّن الوالد بنحو الاخ والعلم
لا تقبل اقراره في النسب لان فيه حمل
النسب على العيز والى بعض حواشى صدر
الشريعة اذا كان المقر له عبدا لم يقبض
نسبه بحد الاقرار ولا يشترط التصديق و

والوكان عبدا الغير يشترط تصديق مولاه من
جموعه قد رى الفتاوى في الاقرار نقل من نقد
الفتاوى في السابع من الاقرار واذا وصل
الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا يقبله الا
بحضرة الخصم وشهادة الرجلين او رجل و
اذا تبين انه كتاب فلان القاضي قد اعطى
رحمة وسلمه اليه في مجلس حكمه من ملتقى
الابح في كتاب القضاء رجل وصحب جارية
لامرأته ابجارية في الدار وليست بحضرتها
فقال قبلت لم يجز حتى يكون بحضرتها
كذا في المنتقى والبن ازيد من فتاوى العبدية
في الهبة والوكان يدعى انه وكله بطلب كل
حق له قبل انسان بعينه يشترط حضرة ذلك
بعينه في اثبات وكالة ولو اثبت ذلك
بحضرة من ذلك المعين ثم جهاد بخصم اخر يدر
عليه حقا يقيم البينة على الوكالة مرة اخرى
من وكالة المنيح كذا في الدرر من صرحت
الفتاوى في الوكالة ولا يشترط حضرة المحجور
عليه صحة الحجر عليه من صرة الفتاوى نقلا

من الاشياء ذكر رشيد الدين في فتاواه
لا يشترط حضرة الصبي عند نصب القاضي
بل يشترط ان يكون القاضي عالما بوجود الصبي
وان يكون الصبي في ولايته قال هذا دليل
على انه لا يشترط حضور الصبي عند الدعوى
والقضاء ولكن المختار انه يشترط حضرة
عند الدعوى وذكر في المحيط والذخيرة لو
ادعى دينا على الميت والميت ورثة تصار
لا يشترط حضرة الكل لكن حضرة الواحد
يكفي الصبي الماذون اذا ادعى على انسان
مالا لا يشترط حضرة وصيه وكذا لو ادعى
العبد على انسان مالا لا يشترط حضرة
المولى من مشتمل الاحكام في الدعوى
اذا وكل وكيل به والمشتري بالعيب و
غاب فادعى البائع ان المشتري قد رضى
بالعيب فان الوكيل لا يملك الرد بل
يتوقف الى ان يحضر المشتري من جموعة
تدري اندي في الوكالة بالخصوصه دار
وقف ادارى في تصرف رجل بالتفوض

وادعى اخوانه له بالاستحقاق من جهة ما يلزم
حضور المولى او وكيله واذا قضى بالقرار او
بالبينة بلا حضوره لا ينفذ قضاءه واذا
حضر الصك ودفع به هذا الوجه لا يعمل وعليه
فتوى من شيخ الروم انتهى واذا اثبت
الاباق عنه ^{في المشتري} وحسنه البائع قبل البيع
وقد كان العبد كبير او صغير لا يعقل فله
رده عليه والرجوع بالتمن هذا اذا اعاد
العبد او اخذ والا لا خصوصه له مع البائع
حتى يحضر العبد من صرة الفتاوى في البيع
بالعيب ولا بد من حجر القاضي ولا يرفع عنه
الحجر بالرشد ولا بد من اطلاق القاضي خلافا
للمحمد ولا يشترط حضرة لصحة الحجر عليه من الا
شياء ومن الصمة ولا يشترط لصحة الحجر حضرة
الذي يريه ان يحجر عليه فيصح حجره حاضرا كان
او غائبا الا ان الغائب لا يحجر مالم يبلغه الحجر
ويعلم القاضي حجر عليه من صرة الفتاوى
نقل من حجر الخانية رجل عليه دين يثبت
باقراره او ببينة قامت عليه عند القاضي

وكذا اراضي الاميرية بال
حضرة السباهي صح

ف اذا اقامت البيعة على اقل من الجوش
لسماها حضور رب الدين كذا ان
كان حاضرا او وكيله فالقاضي بطلقة
بحضرة وان لم يكن حاضرا بطلقة
بكفيل من القفح الواسع ولا يشترط
في بيعة الاعمار حضرة المخرج
من البرازية

فغاب المطلوب قبل الحكم وامتنع عن الحضور
قال ابو يوسف ينصب القاضي عنه وكيل
ويحكم عليه بالمال اذا سال الخصم ذلك فان
سال الخصم ان يحج عليه عنه اية حنيفة
ومحمد رهما الله لا يحكم ولا يحج حتى يحضر الغائب
ثم يحكم عليه ثم يحج عنه محمد الا انه انما يحج بعد الحكم لا قبل
الحكم من قاضي حان في الحج واذا استحق
المستغفار بالبينة شتر طحضة المعيرة
والمستغيرة وفي الشتر طحضة المودع
والمودع اختلاف ايضا وفي دعوى الضمان
هل شتر طحضة المتردد عين فيه اختلاف
المشايخ ايضا بعضهم شتر طواد بعضهم لم
شتر طواد بعضهم قالوا ان كان البذر
من قبلهم شتر طحضة تمام لانهم متجاوزون
للاراضي وان كان البذر من قبل رب
الارض لا شتر طحضة تمام لانهم ايجرب
الارض اما لو ادعى الغصب على رجل
والارض في يد المزارع لا شتر طحضة
المزارع من فصول العمادى ثم سفي

24

نقول بحجہ

25

فصل في نفع الصغار
٤١

نوع في الانضام
٦١

نوع فيما يتعلق بحاسبة المتك
٦٦

[illegible][illegible]

کتاب القضاء
۱۱۴

فصل في اجتناب ١٥٦	باب اجتناب دون النفس ١٥٩	فصل في اجتناب ١٥٦
باب اجتناب في الطيق والتأني	فصل في اجتناب في اجتناب ١٥٩	فصل في اجتناب في اجتناب ١٥٩
باب الفناء ١٦٢	باب ما يتعلق بالفناء ١٦٢	باب ما يتعلق بالفناء ١٦٢
فصل في وصية للذي والذ ١٦٥	فصل في اجتناب ١٦٥	فصل في اجتناب ١٦٥
باب في نصب الوصي ١٦٦	فصل في نصرة الوصي ١٦٦	فصل في نصرة الوصي ١٦٦
فصل في نصرة الوصي ١٦٦	فصل في نصرة الوصي ١٦٦	فصل في نصرة الوصي ١٦٦

باب في بيان ١٦٦	فصل في بيان ١٦٦	باب في بيان ١٦٦
فصل في بيان ١٦٦	فصل في بيان ١٦٦	فصل في بيان ١٦٦
فصل في بيان ١٦٦	فصل في بيان ١٦٦	فصل في بيان ١٦٦
فصل في بيان ١٦٦	فصل في بيان ١٦٦	فصل في بيان ١٦٦
فصل في بيان ١٦٦	فصل في بيان ١٦٦	فصل في بيان ١٦٦
فصل في بيان ١٦٦	فصل في بيان ١٦٦	فصل في بيان ١٦٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين
وبعد لما اشتهر بهجة الفتاوى بين الانام واستكثرها الخواص والعوام باسبغ
 ان الكاتبين التهلين والتأليفين حرقوا كثيرا من العبارات تحريفا
 وصحفا في الكتب وعنوان الابواب والفصول تصحيفا اراد ان
 ارتفع المسائل الى ماخذها واعين في الكتب مع ابوابها وفصولها
 كما فعل العالم الفاضل والخبر الكافي فريد عصره وحيد دهره شيخ الاسلام
 ومفتي الانام عبد الله المرحوم والمغفور له نور الله مرقده فاستقصى جملة
 بنية فقهاء الاوان وبذلك وسقى مع هؤلاء الخلفاء ونشرت عن سابق الجهد
 في ذلك برهة من الزمان فاستنبطت من اعني بها من الفضاة والحكام ففقد جاهد ذلك
 على وفق المرام بعناية العليم العلام والمحقق النيفل بعد الانعام سنة ست وستين
 ومائة والف منه هجرة من له العز والشرف ارجو من الله الكريم المنان
 العفو والمغفرة ليوم الحشر والميزان وهو المستعان وعليه التكلان **اب**
المناجاة المأثورة بالاعتقادات شرابع منه قبلنا هي نذكرنا على انها شرعية
 لان لقوله تعالى ثم اورثنا الكتاب الذين الابه والارث بصير ملكا للوارث مختصا
 ففعل به على انه شرعية لقبنا محمد صلى الله عليه وسلم توضيح في فصل في شرابع
 من قبلنا من الركن الثاني المختص قوله تعالى ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفتنا
 عن عبادنا اشار الى ان شرابع منه قبلنا انما تدر مننا على انها شرعية للنبيا
 عزم لانها بقيت شرابع لهم فان الميراث ينتقل من الموارث الى الوارث على انه
 يكون ملكا للوارث ومضافا اليه لانه يكون ملكا للوارث فلذلك هذا كشف
 الاسرار للشيخ الامام علا الدين عبد العزيز ابن احمد شرح اصول البرزوي
 في باب شرابع منه قبلنا منه بيان اقسام السنة الايمان على ضربين محجوزين

في طين

في سلك روى

عن هذا الروي عن ابي حنيفة فصوره المجمل ان يقول امنت بالله وبجميع
 ما قال الله تعالى على ما اراد الله تعالى وامننت برسول الله وبما قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وصورة المفسران يذكر جميع شرائط الايمان فيكون
 واحدا فتكون الايمان المفسر بعد المجمل هل يكون ايمانا ام لا قال بعضهم
 بهذا تكرار المجمل وقال بعضهم يكون ايمانا كاملا بنفسه والاصح ان يقول انه
 لو كان بحال اذا ذكر اوصاف الايمان وشرائطه بين به فبقول امنت
 بذلك كله فالمفسر يكون تكرار المجمل ولو قال كنت ما علمت بان الايمان به واجب
 فانه ينظر ان كان حربيا او كان ذميا وامن ايمانا مجتمعا وكان لا يعلم التفسير
 فاذا علم فيقول كنت ما علمت ذلك والآن امنت فانه يكون ايمانه ايمانا
 الاول فان لم يؤمن بهذا فانه يحكم برده وان كان مسلما وله في دار الاسلام
 فقال كنت ما علمت ان الايمان به واجب فان ايمانه المجمل ما كان ايمانا ولا
 يجب عليه الاستئناف في الايمان والاحكام التي قبل ذلك من التكاح وغيره
 وغير جائز لا مفسد وكله يكون باطلا ثم الايمان المجمل يتم بشهادة واحدة عند
 ابي حنيفة وهو ان يقول لا اله الا الله ثم يجب عليه الثبات والتفكير
 باوصاف الايمان وعندك فحق يتم بشهادة اثنين وهو ان يقول لا اله الا
 الله محمد رسول الله ثم يجب عليه ثرا ووصاف الايمان وشرائطه من المصير
 شرح القدوري في احكام كتاب السيرة وصف الاسلام اصغر بلغ قال لان
 عرفت هل هذا دليل على انه لم يسم بعد البلوغ قال لا والردار به الى خوف
 نفاصله وكنت معتقدا جملته خلاصه في الفصل الاول من كتاب الفاظ
 الكفر كذا في البزارية وكذا في جواهر الفقه في الباب الثالث والرابع من
 كتاب اصول الدين وللصناديق افعال اختيارية يتناولونها ان كانت
 طاعة ويعاقبون عليها ان كانت معصية منه شرع عقابها بالنسبة
 لعد الدين ومن كلام الجبرية والمرجئية ما هو كقولهم بان لبس
 للعباد افعال على الحقيقة لا في الجبر ولا في الشر وما يفعل العبد فالقاع على يده
 تعالى لذلك وهذا كفر لانهم وصفوا الله تعالى بالقبائح والزنا ثم سبوا الامام
 ابا النور الى الحنفية في القول في الجبرية وفيه تفصيل وكرامات

ای انجمن

مسند وموسى استيفظ فوجده فى شيا به ميناء او مذا با فاعلى الغر
مخنا للمفتوى

البابنة

مسئلة
فلا ينقض غير الفهقة وفهقة
والناثم والمفتل والفهقة حاج
الصلوة ولا في صلوة الجنابة
وسجود التلاوة وان افترها
وحدها اي الفهقة
ان يكون مسموعة بحجة والضحية
ان يكون مسموعا له لا بحجة انه وهو
يبطل الصلوة لا الوضوء والتبسم
ان لا يكون مسموعا اصل وهو
لا يبطل شيئا صمد الشريعة
مسئلة
وفرض عند انقطاع حبض ونفاس
لا عند خروج منى وودي وحقة
ولا عند ادخال اصبع وخو في الذكر
ورس في الغض

في الفصل الثالث من الطهارة كذا في الولولجية والمجبط الرضوي والمخ وجب
 على المرأة غسل الفرج الخارج لانه يمكن غسل الفناوي الغبائية ولانه دخل المرأة
 اصبعها في فرجها عند الغسل وعلى من لم يذخل الا اصبع فليس بشئ بتطيق
 والمختار بهو الاول ما نازح فيه في الثالث من الطهارة ولا عند ادخال
 اصبع ونحوه في الدبر در في الطهارة ووجوب الغسل يتعلق بمخرج
 المرأة اذا وجدت على وجه الشهوة ولم يوجد الظهور والمخرج من فرج
 لا يجب بالاجماع عاية شرح الهداية في شرح قوله ثم المعبر في فصل الغسل
 من كتاب الطهارة ثم الشهوة شرط وقت الانفصال عند اية صنفه ونحوه
 ووقت المخرج عند اية يوسف حتى لو انفصل عن مكانه بشهوة واخذ اسر
 العضو حتى سكنت شهوته فخرج بلا شهوة يجب الغسل عند هاهنا
 من شرح الوفاية لصدر الشريعة من كتاب الطهارة **باب المياه**
 ولو غسل يده للطعام او من صارا الماء مستغلا لانه اقام به فربة لانه سنة و
 ولو غسل يده من الوسخ لا يصير مستغلا لعدم ازالة الحدث واقامة الفرية كذا
 في المجبط جبر راي في الطهارة برفع الحدث بما مطلق كماء السماء واودية
 وعيون وآبار وبحار ونحوها وباب بردودي وهو داخل تحت ما ساء
 قد استدلوا على جواز الطهارة بما البرد والثلج بما ثبت في الصحيحين عن ابي
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسكت بين تكبيرة الاحرام
 والفرقة سكنة فيقول فيها شيئا منها اللهم اغسل خطاي يا بالاء والثلج
 والبرد مع الغفار في باب المياه ملخصا **باب التيمم** اذا تيمم ثم نيم غيره
 ذلك المكان جائز لان التراب لا يصير مستغلا لان المستغل ما التزق به يده وهو
 كفضل ما في الاية ولو لوجبة في آية مع من كتاب الصلوة **باب المسح**
 على الخفين واذا لبس الجرموق وهو حنف يلبس فوق الخف من الجملد وكذا
 بس الجملد قبل الحدث بعد الخف مسح عليه في الحاوي القدسي في باب المسح
 على الخفين وان لبس الجرموق قبل ان يثبت ويجزى المسح على الجرموق
 وان لبس فوق الجرموقين فهو على هذه التفاصيل خزانة المصنفين في
 باب المسح ويجوز المسح على الخف الذي يكون من اللبد وان لم يكن

والنحوه في ذلك
 ان بها حجة
 ان الذي
 ان المرأة

منظلا

منظلا لانه يمكن قطع المسافة به وكذا على الخف الذي يقال له بالفارسية ريشو
 بنده وهي ان يكون مشقوقا مشدودا وما يقال له بالفارسية جارق ان كان
 بس القدم لا يرى الكعب ولا من ظهر القدم الا قد انصبغ واصبعين جاز
 المسح عليه في قولهم وان لم يكن كذلك فعلى قبس ظاهر الرواية وهو قول
 عامة المشايخ لا يجوز ولعظم جوار ذلك لان عوام الناس يلبسون
 خصوصاً في بلاد المشرق فافضهان في فصل المسح على الخفين ولو لم يكن له الا رجل
 واحدة فلبس عليها الخف جاز له ان يمسح خاتمه في فصل المسح على الخفين
 جاز المسح بالسنة المشهورة مرة ولو كان الماسح احراده لا جنباً ملبوسين
 على طهر تام عند الحدث للمصنفين يوم اوله والى قوله انهم يلبسون
 للحدث على طهر حقة او جرموق ملبوسين على الخف قبل الحدث او جرموق
 الخفين اي بحيث يستمكن على اى بلائد كان الامام لا يجوز للمسح
 عليها او لا ويجوز صاحباه ثم رجع على قولهما وبه يفتي در في باب
 المسح ملخصا وفي الحاوي قال ابو يوسف ومحمد يجوز المسح على الجور
 بين اذا كانا خنبيين لا ينفقان اي لا يرى تخننهما من بشرة الرجل في خلاهما
 من قولهم شق الثوب اذا رقى حتى يرى ما وراءه فعلى هذه الرواية يكون
 شرط المسح على الجور شعبتين فالنظام النجاسة وهي الاستمسك
 بلائد وعدم رؤية ما تخننها والى في حاشية الدرر **باب في الاثبات**
الفنية واحكامها او على قدر الدرهم وهو منقالت في الخبر الكشيف
 يعني ان المراد بالدرهم الدرهم الكبير وهو المنقال كما ذكر في الهداية لا ما يكون
 عشرة منه سبعة مثاقيل كى هو المشهور وعرض مقفوكف وهو داخل
 مفاصل الاصابيع في الخبر الرقيق درر منه باب تطهير الانجاس وينزع
 ماثنان في حالة وجوب نزع الكل لو لم يمكن نزعها بان كان مقبنا بذلك
 افتى محمد في ابار البغداد للثمة ماؤها بجوارزها الدجلة وفي الخلاصة انه
 الفتور انه ينزع الى ثمانية وجعل في العناية رواية عن الامام وهو الخن
 والايسر نهر فابق ينزع كثره فابق في كتاب الطهارة ملخصا برودون
 عشر في عشر وقع فيها خمس يخرج الواقع في البئر فينزع كلها اى كل ما فيها

مسألة شعراته المنفصل او المتصل طهر لا ينجز الماء اذا وقع فيه ولا يمنع جوار الصلوة
وان كثرة الشعر كثر الكلب ولا يحل استعماله كرامة للانسان ملقط في باب الانجاس

35

وانتق فروطه فيه في باب الاعيان النجسة واحكامها من الطهارة
وفي المنتقى والدقيق اذا اصاب فيه الحمر لا يطهر وليس له هذا حبل وكذا
في حنجره عجنه نجس في فصل الارس في غسل الثوب وغيره من النجاسة
من كتاب الطهارات لا يكون رما د فذر ويح كانه حمارا نجس لا انقلاب
العين وهو من الطهارات فان كان في الحمر فلا خلاف في الطهارة وان كان
في غيره كالحنجرة والمبينة تقع في المصلحة فتصير على بؤكل والسرقة والعذرة
نجس في فطره رما د ابطر عند حجر خلا فالاب يوسف وضم الى حجر الجوفية
وكثيره من المتابع اختار قول محمد وعليه الفتوى كما في الخلاصة وفي فتح
القدير انه المختار من مع الغفار في نظير الانجاس والمسك حلال
على كل حال تؤكل في الطعام وتجعل في الادوية ولا يقال ان المسك دم لانه
وان كانت دما فقد تغيرت فطره طهر اكر ما العذرة قاصحان
في فصل في النجاسة التي نصب الثوب من كتاب الطهارة اذا نجس
الحوض فيه غل فيه ماء ونخرج منه بحيث لم يتبين النجاسة فيه يصير
طاهرا وان لم يخرج مقدار ما كان في الحوض وعليه الفتوى خزائن الاكل
في كتاب الصلوة نقله الطحاوي فاذا غسل اليد والثوب المصروع
بجميع نجس بحيث يسيل منه ماء ابصر فقد طهر وقيل بغسل بغيره مرة وقيل
مرتين وقيل ثلاثا في النهاية وعلى هذا الخلاف اذا اراد من الجمل شحم نجس
قرسنا في فصل فيما يطهر الشئ من كتاب الطهارات اذا اختضب بالحناء
النجس ثم غسل ذلك الموضع ثلاث مرات بطهر وبقاء الاثر لا يضره وكذا
اصبغ الخمر والدهن النجس مختارات النوازل في فصل النجاسة التي نصب
الثوب من الطهارة وفي المحتجب غسل يديه منه وهن نجس لا يضر
اثر الدهن على الاصح من في نظير الانجاس باب الاستنجاء ولو شئت لقط
عنه الاستنجاءات فرسنا في نظير الانجاس كتاب الصلوة يستحب
تأخير الفجر ولا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع الشمس بل يفرها بحيث
لو طهر فادخلته يمكنه ان يعيدها في الوقت بقراءة مسحته بل يفر
في اوائل كتاب الصلوة الاسفار بالفجر افضل في الارض من كل ما الاصح

ورر فصل البئر لمحض بئر وقع فيها نجس بئر كل ما فيها ان امكن النزح بئر
منع الماء مثلا فستان في احكام البئر لمحض ان مات فيه آي في الماء القليل
غير دموي كزنبور وعقرب وبق وما في موله كسكن وسرطان وضفدع
مطلقا الا اذا كان كبيره دم سائل فانه يترك في النجس كحبة كبيرة
لها دم وفي نزح منية المصلي وهو الصحيح وكذا الوما خارجة والفتي في نزح
في باب المياه لمحض وكلم بنجاستها اي البئر من وقت وقوعه وان علم
ذلك الوقت والا اي وان لم يعلم وقت الوقوع فيه يوم وليلة ان لم
ينفذ في حق الوضوء حتى يبرئهم اعادة الصلوة اذا توضؤا منها وثلاثة ايام
ببها ان انتفخ او تفصح يعني الحيوان الواقع في البئر من الغفار في
فصل البئر لمحض وكله بنجس او ثمة او ادمي او انتفخ الحيوان او تفصح
وان لم يكن نزحها نزح قد رما كان فيها ملقى الا بحر في فصل البئر او مات
بحوارى يخرج الواقع في البئر بئر كل ما اي كل ما فيها فكان نزح منجها
نجس من الماء طهارة لها وقال في النهاية اثارة الى انها نظير مجر النزح
من غير توقف على غسل الاحجار ونقل الاو حال در في فصل البئر في البئر
بين البالوعة والبئر المانع من وصول النجاسة الى البئر خمسة اذرع في رواية
ابن سليمان وسبعة في رواية ابن حفص وقال المحلولة المعبر الطعم واللوان
او الراية فان لم يتغير جاز والا لا ولو كان عشرة اذرع فتح القدير في البئر
بئر بالوعة حفروها وجعلوها بئر ما ان حفروها قد رما وصلت اليه النجاسة
فالما طاهرا والجوانب نجس وان حفروها اوسع من الاول فالما والجوانب
ظاهرا خلاصة الفتاوى قبيل فصل الثاني من الطهارات وكذا في البرارية
ونظير الارض وما كان تابنا كالحيطان وكذا الاجر المفروض لا الموضوع
لنقل باليسر وذباب الاثر من فابق في باب الانجاس لمحض واذا
وقع الماء المستعمل في البئر بغير ماء البئر كله عند ابن يوسف لانه نجس و
عند حمزة لا يفرده ويجوز التوضي به ما لم يغلب على ماء البئر وهو الصحيح
لان الماء المستعمل طاهر غير ظهوره فصار كالما المقيد اذا اختلط بالما
المطلق محيط رضوى قبيل الانجاس من الطهارة وقع في اللحم دور

ونزح

وانتق فروطه

يوم النحر الحاج بالمد ولغة فان هناك التعليل افضل فحيط برأيي في الفصل
 الاول من الصلوة وفيه حديث عابث رضي الله عنه في الصحيحين قالت
 رضي الله تعالى عنها فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فافترت صلوة الف
 وزيد في صلوة الحضر وفي لفظ قالت فرض الله تعالى الصلوة حين فرضها
 ركعتين اثنتي في الظهر وفي لفظ واقرت صلوة السفر على الفريضة الاولى
 وفي لفظ الجاري قالت فرضت الصلوة ركعتين ركعتين ثم باجر النبي
 صلى الله عليه وسلم فرضت اربعاً فزكت السفر على الاول فتح
 الله بر في صلوة المسافر وكذا في النهاية ملخصاً قال المتعلم اجزء عن بزم
 ان ثرب النحر لا تقبل منه صلوة اربعين يوماً واربعين ليلة قال العالم من
 قال هذا القول فانه يصف الله تعالى بالجور وقد امتن الله عز وجل العباد من
 الجور والظلم بقوله فلا تعلم نفس شيئاً ولا تجزون الا ما كنتم تعملون قال
 المتعلم اجزء من اهل من الاعمال شيء يهدم المحاسن ويبطلها قال العالم اما الحسن
 فانه لا يهدمها شيء غير ذلك حصل اما واحدة فالشرك بالله عز وجل والاخرى
 الامتنان والثالثة ما كان من عمل بر الله بالناس فكان سوى هذا الثلاثة
 فانه لا يهدم المحاسن من العالم والتعلم ملخصاً من تأليف الامام الاعظم اطاً
باب الاذان اعلم انه يستحب ان يقال عند سماع الاذان من الشهادة الثانية
 صلى الله عليك يا رسول الله وعند سماع الثانية منها فردد مقبلي بك يا رسول الله
 ثم يقال اللهم منعي السمع والبصر بعد وضع يدي على العينين فانه
 صلى الله عليه وسلم يكون قائداً الى الجنة كذا في نسخة العباد فزنت في فصل
 الاذان من كتاب الصلوة وندب الاذان والاقامة للفر والمقيم في بيته
 لا للنف اي لا يندب للنساء ولا غيرها من سنن الجماعة المستحقة زيل في
 فصل الاذان قوم اجتمعوا في بيت او كرم او فارة صلوا جماعة بلا اذان
 ولا اقامة جلسوا للصلوة ولا اقامة جاز بلا اثم لان الاذان لاجتماع الناس
 وهرنا كلهم مجتمعون على المحور بالشروع فيها معين المقي من كتاب الصلوة
باب شروط الصلوة اذا لم يكن المحراب من وضع الصحابة والتابعين
 ولا من وضع دور العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سمت وضغهم

تلف

فلا عورة به اجماعاً خبر به في الصلوة ملخصاً الخبرية شرط وليست بركن
 الكل على الهداية الخبرية بشرط في الصحيحين وليست بركبة الصلوة حتى
 لو حرم للفرض ثم اراد ان يورد بها النطق جاز حاوي القدح من كتب
 الصلوة في فصل الخبرية **باب صفة الصلوة** ومنها اي من فرائض القيام
 في فرض سواء كان اعتقادياً او عملياً كالودع فلا يكون فرض في النقل من الغار فباب
 صفة الصلوة والمرأة الثيبين وتفرش الذراعين فزنت في بيان السجود وكبره
 سجده بكبر عاقبة وان صح سجده بشرط كونه اي السجود على الكور على جهة
 او بعضها اما اذا كان السجود على راسه فقط وسجد عليها اي على العامة فقط
 على ذلك كما يقع من بعض الاثر لا اي لا يصح سجوده وبهذا اصرح صاحب
 البحر فقلنا غنية الحنفى الكمال هو العلامة بن ابراهيم حاج الجلبى حيث قال ان سجدة السجود
 على الكور اذا كان الكور على الجبهة او بعضها اما اذا كان على الراس فقط وسجد عليه
 ولم نصب جبهة الارض على القول بتجنيها ولا انفة على القول بعدم تجنيها فان القول
 لا تصح لعدم السجود على محله وكثير من العوام يتب هبل في ذلك فيقبل الجوارز من
 في صفة الصلوة ملخصاً والسجود بالجهة والالاف وهو اسم لما نصب فلا يكفيه ان يسجد
 على ما لان منه وهو الارض زكوة في المحيط وعند هبل لا يجوز بالثالث وحده الا
 من غدر وبه يفتي اصلاح من اول صفة الصلوة الواقع شرع الحنفى او هو
 مطلوب في حالة الذكر قال ثمة الائمة المحلولة ان كل قيام ليس فيه ذكر مسنون
 فالسنة فيه الارسال وكل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الوضوء وبه
 كان يفتي شمس الائمة السرخسي والصدرا الكبير برهان الائمة والصدرا الشهيد
 والمراد من القيام ما هو العلم لان القاعد يفعل كذلك جمع الانهر شرح
 ملحق الا بجر من باب صفة الصلوة **باب الامامة** وفيه في السراج الوهيج
 ملحق تقديم الاعلم بغير الامام الرايب واما الامام الرايب فهو حق من
 غيره وان كان غيره افقه منه بجر رايب في باب الامامة واولى الناس
 بالامامة اعلمهم بالسنة ثم اقربهم وعنده ابي يوسف بالعسك ثم اورعهم ثم اسنهم
 ثم احسنهم ملحق في فصل الجماعة سنة من باب صفة الصلوة ونكره
 امامة عبيد واعرابه وفاسق واعلى الا ان يكون اعلم القوم وفيه

تختص اي تفتي الحنفى المحدث
 فلا تنصب اصحاب القديين
 ولا تبدي اي اخ

كراهية امانة الاعلى في المحبط وغيره بان لا يكون افضل القوم فان كان افضلهم
 فهو اولى مع الغفار منه باب الامامة ملخصا والسجود على السبيل
 والركبتين ليس بواجب عندنا وقال زفر والشافعي هو واجب وفي الصخر
 سنة عندنا تانا رخانه في السجود كل سنة هو اهل الصلوة المكتوبة فهو اهل
 للامامة محيط رضوي من باب الامامة: وكذا الاقنعة بالاعتراف او من يقدر
 عوج وان كان غيره اولى بغيره في باب الامامة وكذا في تانا رخانه في
 فصل السجود في بيان من هو اهل بالامامة رجل احب ببلخ حمد وبته
 الركوع بخفض راسه في الركوع تخفيفا للانتقال من القيام الى الركوع وليس
 عليه غيره ذلك كذا قالوا لكن فيه اخلال بالسنة وهي سوية الرأس بالهجر وعدم
 تنكبه وكان ينبغي ان يكن في بجزر النية مع التكبير كالمصلي فاعدا اذا انقل
 الى الركعة الثالثة وكان هناك وجود مخالفة الوضع يكون بدية يكونان متبوعين
 على فخر به حال التضرع ثم يقبضها عند الانتقال الى الثالثة كذلك هنا يكون
 يداه مقبوضتين حال القيام ثم يفتح بهما على ركبته في الركوع جلبي الكبير
 في بيان الركوع واما اقنعة القائم بالاحد اذا بلغت حدوده الركوع
 فالاصح انه يجوز عنده بما لا عند تحمده ولو لم يصل الى الركوع فلا يصح الجواز
 اتفاقا جلبي الكبير في الخامس فيمن لا يصح الاقنعة به من فضل الامامة ملخصا
 ولا يصح امامة الاحد بالقائم هكذا ذكر محمد في مجموع النوازل وقيل
 يجوز والاول اصح من صلوة الظهيرة في فصل الرابع فيما يجب المتابعة
 ويجوز امامة الاحد بالقائم بمنزلة اقنعة القائم بالقاعدة فاصح
 في فصل فيمن يصح الاقنعة و فيمن لا يصح ويصلي القائم خلف القاعدة
 اذا كان الامام فاعدا بركع وسجد فاقنعة به من يصلي قائما بركوع
 وسجود جاز في قولها استخانا ولمها ما روي انه عليه السلام لما مضى
 في مرضه تقدم وجلس يصلي وابو بكر يصلي بصلوته والناس يصلون
 اية بكر كان يسمع تكبير رسول الله عليه السلام فيكبر والناس يكبرون
 بتكبير اية بكر وهذا هو فعل رسول الله عليه السلام في مرضه فكان تاجنا
 لما كان قبله منها به مخرج الهداية في باب الامامة ملخصا كتاب الصلوة

قال الاعشى في قولها والناس يصلون بصلوة اية بكر يعني انه كان يسمع التكبير
 تكبيره صلى الله عليه وسلم وفي الدراية وبه يعرف جواز رفع المؤذنين اصواتهم
 في الجمعة والعيدين وعندهما انتهى اقول ليس مقصوده خصوص رفع الكاش
 في زماننا بل اصل الرفع لا بلوغ الانتقالات اما خصوص هذا الذي نعرفه
 في هذه البلاد فلا يبعد انه مفقود فانه يشتمل غالبا على مئة بخرقة تقاوا كبر
 او بانه وذلك مفقود وان لم يشتمل فانهم يبالغون في الصياح زيادة على
 حاجة البلاغ والاستغال بتجربات النغم اظهرها الصناعات النفيسة لا تقتصر
 للعبادة والصياح طفق بالكام الذي رباطه ذلك للصياح فتح القدير
 منه باب الامامة وكذا اس المؤذن لجهر فوق الحاجة كما في شفاء الاصول
 وحكم ابن همام بفساد صلوة مؤذن جهر فوق الحاجة بتجربات النغم
 وليس بينهما منافاة كما لا يخفى عند الجليل على الدرر وفي السراج الوهاج
 الامام اذا جهر فوق حاجة الناس فقداست بجزر ايق في شرح قوله وجهر بقراءة
 التجر في فصل واذا اراد الحق في الصلوة الاذان سنة لا دار المكتوبة بالحاجة
 عرف ذلك بالسنة واجماع الامم وانه من شعائر الاسلام حتى لو امتنع اهل
 مصر او قرية او محلة اجبرهم الامام فان لم يفعلوا قاتلهم فاصححان في الاذان
 ولو اذرك في الركوع وكبر فانما ركع معه يصح منه ولو كبر راعيا
 لا يصح منه وعنه محنرات نوازل في باب الامامة ولو ان رجلا جاء الى الامام
 وهو راكع فكب الرجل وهو راكع او هو الى الركوع اقرب فصلاته فاسدة
 وان كان الى القيام اقرب جازت صلوته نوازل ابد البت في قبيل باب
 الركوة **باب ما يفيد الصلاة** وكذا بخلف اذا حصر عن قراءة التحميد لله
 فيه نانا بقدر المفروض لانه لو قرأه لا يجوز الاستخلاف اجماعا لعدم الحاجة
 اليه وذكره في المحيط بصيغة قبل وظاهره ان المذهب الاطلاق وجهه
 شيخنا في بجزر لما انهم صرحوا في فتح المصلي على امامه بانها لا تفيد على الصلوة
 سواء قرأ الامام ما يجوز به الصلوة او لا فذلك يجوز الاستخلاف مطلقا
 انتهى وقد يقال انه لا ضرورة الى الاستخلاف بعد صحه صلاته بقراءة
 قدر المفروض بخلاف فتح المصلي على امامه فانه لا ضرورة الى القول بطلان

صلاة الفاتح بالقراءة وان كان امامه غير محتج بها في اقامة الفرض منج
 في باب الاستخلاف في الصلوة لمحض والتخلف بلا عذر او عرض صحيح فا
 فان كان التخلف بعذر فانه لا يبطل الصلوة بخلاف وان حصل به حرف
 وان كان من غير عذر ولا عرض صحيح فهو مفسد عند جميع خلافه لا بد بوضف
 في الجهر فبين وان كان من غير عذر لكن لغرض صحيح كخبر صوتيه للقراءة او لا
 علام انه في الصلوة اوله يندى امامه عند خطائه ففقهه اختلاف منج
 في بيان ما بقى الصلوة لمحض بقى بها الكلام ولو سوا منق لا يجوز باب
 ما بقى الصلوة وما ظهر به اي باله بل في طهر بذكاة سواء كان مأكولا
 اولاً ويوظا به المذهب منج في الطهارة من باب الملباء وما ظهر
 باله باع طهر بالذكاة وهي الذبح وان لم يكن مأكول اللحم خلاصة في السكك
 من الطهارة ولو صلى ومعه من المسك والعنبر اكثر من قدره ربه يصح
 صلواته جواهر الفناوي من باب الاول من كتاب الصلوة وان غير المعنى
 بان فراه من الجنة والناس بنصب الجهم قال بعضهم لا بقى صلواته وبهكذا
 روى عنه بعض اصحابنا وهو الاشبه لان في احتساب الصواب في الاغراب
 ايقاع النسي في الخرج والخرج مدفوع شرها وحيد في فصل المعنى في الاغراب
 لمحض وكذا في التارخانية في العاشرة في المعنى في الاغراب وان قرأ حرفا
 مكان حرف آخر ولم تغير المعنى وهو في القران مسكين كان مسكونا لا تقف
 عند الكل اما اذا لم يختلف المعنى لكنه ليس في القران كالحق اقيام عندهما
 لا تقف وعند الثاني تقف وان تغير المعنى وليس مثله في القران تقف
 عند الكل ولا عبرة لقرب المخرج وانما العبرة لانفاق المعنى عندهما ولو
 جود المثل عنده بزازية في النسخة عشرة من كتاب الصلوة لمحض واما علم القران
 فمعرفة الروايات المتعلقة بلفظ القران نحو هز وابلوا والهمزة ونحو قال
 رب وقل رب وابلوا منه الاظهار والادغام وترقيق الراء ونفيها والوقف
 والابتداء ونحوها ومعرفة ما يتعلق بذلك من رسم الخط المدافق للصوت الفعلي
 من مجموعة الحفيد الهروي في الفاصلة الاولى كل قراءة اذا وافقت العربية ولو
 بوجه فصيح يختلف فيه وكان مخالفا فصيح ووافقت احدي المصاحف

الغنائية

الغنائية ولو احتمل لا وصح سند ما فهم القراءة الصحيحة التي لا يجوز رزها ولا يحل
 انكار ما بل هي من الاحرف السبعة التي نزل بها القران ووجب على السرفقوليها
 سواء كانت عن الاثمة السبعة او عن غيرهم من عشرة او سواهم وقول صحيح سند
 نفي به يروي القراءة العدل الصابط عن مثله كذا حتى ينزى ويح ذلك كانت
 مشهورة عند اهل هذا الفن غير معدودة عندهم من الغلط او حاشية
 بعضهم ومتى اختلف ركن من هذه الاربكان اطلق عليها ضعيفة او شاذة
 او باطلة سواء كانت عن السبعة او عن غيرهم من هذا هو الصحيح عند اهل الفقه
 فلا ينبغي ان يعتبر بكل قراءة تقرأ الى واحد من هؤلاء السبعة المشهورين فان
 الاعتماد على استماع هذه الشرايط والاصناف لا على من ينسب اليه من
 مجموعة الحفيد الهروي في العقد الاول من المطلب وتوفرا الطاء
 مكان الصاد او الضاد مكان الظاء او البين مكان الصاد تقف صلواته عند
 عامة المتابع منهم ابو طيع وعند بعضهم لا تقف منهم محمد بن حنبل خلاصة في
 الثاني عشرة من كتاب الصلوة وذكر في الاصل والجامع الصغير انه اذا فسخ
 على امامه يجوز مطلقا لان الفسخ وان كان تعلما ولكن التعليم ليس بعين كسيرة
 وانه تلاوة حفيقة فلا يكون مفسدا وان لم يكن محتاجا اليه وصح في الظاهر به
 انه لا تقف صلوة الفاتح على كل حال وتقف صلوة الامام اذا اخذ من الفاتح بعد ما
 انتقل الى اية اخرى وصح في الكافي انه لا تقف صلوة الامام ايضا فصار
 الماصل كما في الجهران الصحيح المذهب ان الفسخ على امامه لا يوجب فساد
 صلوة احد لا الفاتح ولا الاخذ مطلقا في كل حال مع الغفار من باب ما
 بقى الصلوة اذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية
 افر شتر رجله اليسرى فجلس عليها ونصب اليمن نصبا ووجها صابعا
 وتشهد فان كانت امرأة جلست على اليمن اليسرى واخرجت رجلها
 من جانب اليمين يهداية من باب صفة الصلوة لمحض باب ما يكره في الصلوة
 وما لا ثم يضع وجهه مجازيا بطنه عن فخذه يوجهها اصابع رجله نحو القبلة
 فان اخرج اصابعها عن القبلة مكره كما في خزائنه المقتبين فتوجه بها
 نحوها سنة كما في الجلابج حرسنا في فصل فرضها من كتاب الصلوة

نحو القبلة ووضع يديه على فخذه
وبسط اصابعه

ونصب اليمن والقومة والمجلس منقفي في صفة الصلوة نكره الصلوة بالقبلة
 اذا كان المثال كبير او كان صغيرا انكره لما روى انه كان على حاتم الجوهري
 رضى ذابان وعلى حاتم دانيال عليه السلام ولبوة بينهما صبي لمجانه
 واصل ذلك انه لما اتى في قبضته وهو رضيع فقبض الله تعالى له اسدا يحفظ
 ولبوة نرضعه وبما يلحقه فنقتصر ذلك على حاتم ليحفظ منه الله تعالى عليه
 تحيط رضى في باب فيما يجب في الصلوة وما يكره وفي المحبط رجل
 في بده نضا وير وهو يوم النكس لا يكره امامته لانها مستورة بالثياب فصار
 كصورة في نفس حاتم وهو غير مستبين انتهى وهو تفيد ان المستبين في الحاتم
 نكره الصلوة معه ونفبه انه لا يكره ان يصلي ومعه صفة او كسوفه ذابراو
 ورايم فيها صور صغار لاستنارها وبقيتها لو كان فوق الثوب الذي
 فيه صورة ثوب سائر له فانه لا يكره ان يصلي فيه لاستنارها بالثوب
 الآخر بحر ابق في باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها من كتاب الصلوة
 والبس في الصلوة ثلاثة انواع جائز ومستحب ومكروه فالجائز ثوب واحد
 متوشج به كقبض صفيق ونحوه والمستحب ثلثة اثواب فقبضوا زاروردا
 وعمامة وعن محمد ثوبان ازاروردا وزيادة الزينة مع زيادة الخشوع زيادة
 في الخدعة والكروه ثوب واحد لا يستر العورة كسراويل ازار واحد حاة
 القدره في باب من وطئ الصلوة من انكسرك او ادنى مسلا او معا هذا
 بغير حق بفعله او قوله وجب عليه التعزير الا اذا ظهر كذب فانه لم يجب
 عليه قهرسا في في اخر كتاب الحدود وكره تعذيب سورة اي الملازمة على
 قراءة سورة معينة سوى الفاتحة لصلوة فرضا او غيره فلا بأس به في بعض
 الاوقات قهرسا في فصل بحر الامام من كتاب الصلوة وكذا في فتح القدير
 في صفة الصلوة باب النوازل واذا صلى الظهر او المغرب ولم يصل عقيبها
 السنة حتى تستغل بغيرها في صلوة قبل بسقط السنة ام لا لا رواية فيها
 والظاهر انه لا يسقط من صلوة الجلاء في باب الصلوة المستنونة قبل باب
 التراويح عك والكلام بعد الفرض لا يسقط السنة لكن ينقض ثوابه و
 كل عمل بنا في في الخريجة ايضا قال وهو الاصح في باب السن ولا

ولا يقنت في الفجر عند نامة بغير بلية فان وقعت بلية فلا بأس به كي
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قنت فيها شهر ابدعو على قول
 وزكوا سنه وبني لحيان ثم تركه سراج الوهاج في صلوة الوتر وفي شرح
 النفاية معزبا الى الغاية وان نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلوة الفجر
 وهو قول الشوري واحمد وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند النزال
 مشروع في الصلوة كلها بحر ابق من باب الوتر والنوازل وينتقل هذا
 مع قدرته على القيام ابدا وبنا اطلق في التنقل فضل السنة المؤكدة و
والتر اوضح بحر ابق من باب الوتر والنوازل باب قضاء القنوت
 ولا يقضيها اي سنة الفجر الا بطريق التبعية لفرضها قبل الزوال لا بعده
 افاد كلامه انها لا تقضى قبل طلوع الشمس اصلا ولا بعد الطلوع اذا كان
 قد ادق الفرض اما اذا كانت مع الفرض فان قضائها قبل الزوال قضائها
 معه وان قضائها بعد الزوال لا يقضيها معه وهو الصحيح في غاية البيان
 لان النقص ورد بقضائها في الوقت المهرل بخلاف القيس وما ورد على خلاف
 القيس فغيره عليه لا يقضى بسنة الفجر لان سائر السن لا تقضى بعد
 الوقت لا تبعا ولا مقصودا مع الغفار في ادراك الفرضية باب
في سجدة السهو المسبوق اذا قام الى قضا ما سبق به بعد ما سلم
 الامام ثم تذكر الامام ان عليه سجدة السهو قبل ان يقيد المسبوق ركعة
 بسجدة فعليه ان يرفض ذلك ويعود الى متابعة الامام ثم اذا سلم
 الامام قام الى قضا ما سبق به ولا يعتد بما فعل من القيام والقراءة و
 الركوع ولو لم يعد الى الامام ومضى على صلوة يجوز وسجد للسهو
 بعد فراغه من القضا استحسانا خلاصة في الفصل السادس عشر من الصلوة
 ولو ترك القنوت فتذكر في القعدة او بعد ما قام من الركوع لا يقنت
 وعليه السهو من صلوة فاضهان فيما يوجب السهو وفيما لا يوجب ولو
 ضمها في اجزائه الفرض ساهيا لا يسجد للسهو وعليه القنوت في صلوة
 الاشياء من الفن الثاني باب في سجدة التلاوة لو تلاها مجنون او نام او
 طوطى لا تجب اي سجدة التلاوة على من سمعها لان تلاوتها صحت

من غير معرفة وتجب تحيط رضوى من باب سجدة التلاوة وفي
الخلاصة اذا سمعها من طهر لا يجب هو المختار في العذر من باب
سجدة التلاوة وكذا في العذر ولا يجب بكتابه ولا على اصم ولا بقراءة
اية السجدة بها. مع في سجدة التلاوة اذا قرأ آية السجدة بها
ولم يجب عليه السجدة لانه لا يقال انه قرأ القرآن وانما يقال قرأ بها
ولو فعل ذلك في الصلوة لم يقطع الصلوة لانه قرأ الحروف التي في القرآن
ولو اجبته في فصل الثاني عشر من كتاب الصلوة باب سجود التلاوة
وفي اضافة السجود الى التلاوة اشارة الى انه اذا كتبها او نزلها
لا يجب عليه سجود ولا تفقد الصلوة بها لانه موجود في القرآن بحرفين من اول
باب سجود التلاوة باب في صلوة المأفوق والنية هي الارادة لا العلم والمعتبر
فيهما على القلب اللازم للارادة وهو ان يعلم بداهة احواله بصلته والتلفظ بها
مستحب وقبل سنة تنوير الابصار في باب شروط الصلوة والمبطل من علم الامة
لا يصير مقبها ولو نواها بصيرة مقبها مع في شروط الصلوة ولو دخل المأفوق على قوم
ان يخرج فقرأ او بعد غدا ولم ينو الاقامة حتى يفي على ذلك سنين فصر لان ابن عمر في
أذربايجان سنة اشهر كان اقام بها ولم ينو الاقامة وكذلك علقه بن فسوق اقام بخوارزم
سنتين فقط الصلوة من باب المأفوق العنابة لم تحصى واشتغلوا في ترك السنن
في السفر فقبل الافضل هو ترك تركه فقبل الفعل لقرا وقال الهند والى الفعل
حال النزول والترك حال البر وقبل بصلته سنة الفجر خاصة وقبل سنة المغرب
ايضا وفي الجنس والمختار انه ان كان حاله وقرارا في بها لانه شرعت مكالات
ولم يفر اليه محتاج وان كان حال خوفه لا ياتي بها لانه ترك بعض ركنيهما مع
في صلوة المأفوق وكذا في القرستاني اهل الكلاء في المفازة كالاعراب والاكرا والتمرا
كله الذين يكتنون في الاحنية والفا طبط لا يصبرون مقيمين وان نوا والاقامة
في رواية عنه ابن يوسف وفي رواية عنه انهم يصبرون مقيمين وعليه الفتوى
لان موضع اقامتهم المفازة عادة فلو ارتحلوا عنه موضع اقامتهم وقصدوا
موضعا اخر للاقامة وبينها مسيرة سفر يصبرون ما فرين في الطريق تحيط
رضوى في صلوة المأفوق كل من كان نعالا ان يلزمه طاعة بصيرة مقبها

وبس

ومما فر اجنبية وحذر وجه الى السفر كالعباد مع سببه والاجبر مع مناجره
والمحول مع حامله واجبشر مع الامير تحيط رضوى من باب صلوة المأفوق
وسفر الطاعة وللعبية سواء في رخصة الفصير والافطار وجواز الصلوة
على الرحلة عند الخوف واكل المينة عند الضرورة وغيره وقال الشافعي سفر
المعصية لا يقيد الرخصة تحيط رضوى من باب المأفوق باب الصلوة في
السفينة ومن صلى في السفينة قاعدا من غير غدا راجزاه عند اية حنيفة
والقيام افضل وقال لا يجزئ الا من عذر لان القيام مقدور عليه فلا يترك
وله ان الغالب فيها دوران الرأس وهو كالمحقق الا ان القيام افضل لانه اعم
عنه شبهة اختلاف واكثر من افضل ان امكنه لانه يمكن لقلبه بهداه من صلوة
المريض الصلوة في السفينة اذا كانت مشدودة على البحر غير مستندة على الارض وكذا
الخروج عنها لا يجوز وجيز من حصى من باب الصلوة في السفينة ومنه في
المتن في شرح المنظومة وان كانت سيرة فان امكنه الخروج الى الشط
يستحب له الخروج اليه لانه يخاف دوران الرأس في السفينة فيصاح الى القعود
وهو آمن عنه الدوران في الشط فان لم يخرج وصلى فيها قاعدا بركوع وسجود
اجزاه لما روى عنه ابن سيرين انه قال صلى بنا الشورى عنه في السفينة
قعودا ولو شئنا لخزجنا الى الشط بدايح من ياتهم اركان الصلوة القادر
على القيام في السفينة والقادر على الخروج عنها صلى قاعدا فيها جازت
بعض الفقهاء تلك والغالب كالكاثرين لكنه ترك الافضل والا فضل القيام في الاول والخروج
في الثاني من باب الصلوة في السفينة لم تحصى باب في الصلوة الاخرى من الرضوى
الاخرى اذا اتم حرك جاز صلواتهم بالاتفاق وفي ائمة الاخرى الا في اختلاف
والمؤيد المشايخ المجتبي للزايد من حيث الامامة من كتاب الصلوة الاخرى اذا
صلى منفردا جاز وان كان قادرا على الاقتداء بالقادر رفقنا وى سر اجبه
من باب صلوة المريض ولو صلى احي وحده يجب مصلته قارى وصلوته
موافق لصلوته فسدت صلوته عند اية حنيفة مجتبي للزايد من حيث الامامة
واذا اشتد مرضه حتى عجز عنه الاجاء بالرأس سقط عنه فرض الصلوة ثم خف
مرضه هل يلزمه الاعادة فيل ان زار عجرة على يوم وليلة لا يلزمه القضاء والا

الصلوة
بعض الفقهاء
الاخرى
المؤيد
العين

مسند الاصح ان التزويج سنة هو الصحيح من المذهب جواهر الفقه في باب الارسال ان التزويج سنة الرجال والنساء
 الاصح ان وقت التزويج بعد الغشاء الى اخر الليل قبل الوتر وبعده جواهر الفقه في باب الارسال
 محل المزبور

التزويج اسم لكل اربع ركعات وكانت
 جعلتها عشرة ركعات وهما عندنا وعند
 رحمه الله وهي مقصورة بست ركعات في محل المزبور
 فان كانت التزويج لا يقضي
 بجماعة ولا يقضي بغير جماعة قال بعضهم
 يقضي بالمخرج شهر رمضان وقال بعضهم
 لا يقضي هو الصحيح في محل المزبور
 فيلزمه كما في الاغناء وقيل ان كان بعقل لا يسقط عنه الفرض والاول اصح لان
 مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب عمادة في كتاب الصلوة من احكام المرضي
 من فضل الثالث والتدئين لمحض **باب في صلوة الجمعة** واصل الجملة ثلثة
 سوى الامام وعند ابي يوسف اثنتان وقيل محمد معه ملحق باب الجمعة
 والابع الاذن العام من الامام وهو يحصل بفتح ابواب الجامع للواردين كما
 في الجامع فلا يضر غلق باب الفلعة لعدم اولعادة فذمة لان الاذن العام امر مقرر
 لا يلهي وغلقه لمنع العدو ولا لمنع المصلين نعم لو لم يغلق لكان احسن كما في مجمع الانهر
 مغربا لشرح عبود المذاهب الدر المختار شرح تنوير الابصار من فضل الجمعة
 وذكر في البداية ان كل من يملك اقامة الجمعة فانه يملك اقامة غيره مقامه
 انتمها وهو صريح في جواز الاستئابة بالخطيب مطلقا بجر رايق من الجمعة
 فلا اعتماد على ما في الدر من ان الخطيب ليس له الاستخفاف ابتداء بالاذن
 فتا وشرح الدين الحانوت قال ابو حنيفة لا تجب الجمعة الا على اهل المصر عما
 عنابه من فضل احكام الجمعة وبكره ان يصلي الظهر يوم الجمعة في المصر بجماعة
 في سجن وغيره بخلاف القرى حيث يصلي اهلها الظهر بالجماعة لانه ليس على
 من يسكنها شهود الجمعة فكان هو اليوم في حقهم كما شر الامام محبط برأيه في امر
 الفصل الخامس والعشرين من كتاب الصلوة لمحض **باب صلوة العيدين**
 وحسن ارك الامام ركعا في صلوة العيدين فحشيان برفع راسه بركوع وبكره
 في ركوعه عندهما خلافا لابي يوسف بجر رايق في صلوة العيدين ولا برفع
 به به اذا ان تكبيرات العيدين في الركوع لان الوضع سنة في تحميد والرفع سنة
 في غير تحميد وان رفع الامام راسه سقط عنه ما بقي من التكبيرات لانه ان اراد
 في الركوع لزم ترك المتابعة المقروضة للواجب كما في شرح الواقي من باب
 صلوة العيدين **باب في احكام الجنائز** وان لم يكن له مال فكفنه على من تجب
 عليه نفقته وكسوته في حياته مع الغفار في الجنائز وما جاز لبيه في الحيوة
 يكفن فيه وما لا ظاهرا وجبه سر حسي في التكفين وبسحب الابيض ولا يكفن الا فيما
 يجوز له لبسه حال حياته ملحق في الجنائز سلطان احق بصلوته لقوله
 ابو حنيفة بقوله الخليفة اولى ان حضره فان لم يحضره فامام المصر وهو سلطانها

لانه في

لانه في معنى الخليفة وبعده القاضي وبعده صاحب الشرع وبعده خليفة
 له لولا ان وبعده خليفة القاضي وبعده هو الامام الحق فان لم يحضره واغلا
 حذو رايق من الجنائز والجنائز ان الامام الاعظم اولى الى اخره
 والمحصل ان امام الحق احق بالصلوة على الميت من سائر الاولياء خلاصة في صلوة
 الجنائز في الخامس والعشرين من كتاب الصلوة فان صلى غيره لولي اعاد
 الولي لان الحق له ولو صلى رجل والولي خلفه ولم يرض به ان صلى معه لا يعيد
 لانه صلى مرة قالوا لو اعادها الولي ليس لمن صلى عليه ان يصلي مع
 الولي مرة اخرى بجر رايق في الجنائز ومثله في القبرتين في محض ولواحي
 بان يدفن في داره فله الوصية باطلة عزانه المقتضى في الوصايا وان مات
 الكافر وله مسلم بكفنه وبدفنه ولكن بفعل كفن النوب
 الخمر ويلف في خرقه **بند** به قبيل الفصل الثالث من الجنائز ومثله في
 الخمر وقال سعيد بن جبير سئل رجل عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما
 فقال امراني ماتت نصرانية فقال اغسلها وكفنها وادفنها بدائع في فصل
 واما شرائط وجوبه من الجنائز نصرانية تحت مسلم حبلت منه ثم ماتت
 اختلفت الصحابة في دفنها فخرج بعضهم جانب الولد وقال ندفن في مفا
 بر المسلمين ورجح بعضهم جانبها وقال ندفن في مقابر المشركين لان الولد في
 حق هذه الحكم جزء منها مادام في بطنها وقال عنته بن عامر نخذه لها مقبرة
 على حدة ليكون بين مقبرة المسلمين وبين مقبرة الكفار ولما امكن اعتبار حالهم
 بين الحاليين وجب اعتبارهم لكن يجوز وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد
 الى القبلة لان الولد في البطن وجهه الى ظهر امه يشبهه من الفتيان بيع بخلاف
 الصلوة لانه لا واسطة بين فعل الصلوة وتركها فاذا اغتفر فعل الصلوة وجب
 الترك محبط برأيه في اخر الجنائز في فضل المنفقات وان لم يترك شيئا فاقا
 لكفن على من يجب عليه نفقته الا الزوج في قول محمد وعند ابي يوسف يجب
 على الزوج ولو تركت مالا وعليه الفتوى فتح فذبر في اول فضل التكفين
 وفي القينة ولومات ولا شيء له وجب كفنه على ورثته وان كفنه الحاضر
 منه مال نفسه ليرجع على الغيب منهم بخصمهم ليس له الرجوع كي اذا التفت
 احد الورثة اذا كفن الميت بماله كفن المثل لغيره لان الورثة يرجع في التركة وان كفنه
 باكثر من كفن المثل لا يرجع لان احد الورثة لا يملك ذلك وهل له ان يرجع في التركة
 بمقدار كفن المثل قالوا يرجع بجمع الفتاوى وعلى اقره في باب الجنائز

مسلم له زوجة ذميمة ماتت وهي
 مد في مقابر اليهود
 مسند بجمع فتاوى
 او صحت بجمع فتاوى
 الذي على زوجها فان الوصية باطلة
 خاتمة وبنازية وراجحة الفتاوى
 مسند المرأة وتجره على زوجها
 هو المخرج لانه لو لم يجب عليه بوجوب
 على غيره وهو اولى بالزوج وبكفن
 الزوج لا يجب على امرأته اعتبارا
 بحال الحيوة مختارات الفتاوى
 في فصل الجنائز

عليه بغير إذن القاضي بجر راي من الجنازة وان كان في قرية من اهل الشرك
 فالظاهر انه منهم فلا يصلي عليه الا ان يكون عليه سماء المسلمين المختار وان
 والخصاب وليس السواد وما تعذر الوقوف على حقيقة يعتبر فيه العلامة
 والسماء مبسوط من حصى في باب الشهيد قوله لا ينبغي وقطع طريق
 اي لا يغسل من قتل للبغي او قطع الطريق واذا لم يغسل لم يصلي عليه لان
 عليا رضي الله تعالى عنه لم يغسل على البغاة ولم ينكر عليه فكان اجماعا وقطع
 الطريق بمنزلة قتل ما اذا قتلوا في حال الحرب واحذوا وقتلوا
 بعده بجر راي من باب الشهيد ولا يصلي على قاتل نفسه عند الشك فيه فخذ
 السعدى والاصح انه يغسل ويصلي عليه كما هو رأي الامامين وبه اقر الامام
 الحلواني برأيه في الجنازة وكذا في الرمي في آثر باب الشهيد واذا علم
 اخلف مونة المسلمين بمونة الكفار فلا اعتبار بالقلبة وان اشتبه عليهم لان الصلوة
 على الكفار منهي عنها اما الصلوة على بعض المسلمين يجوز تركها تحت اثار
 نوازل من فصل الشهيد من كتاب الصلوة ولومات امرأة بين الاجانب
 يتممها فان كانت حرة اخذ المتبهم خرقه بيده لانه لا يحمل مشربا بيده
 فخررة وان كانت امة او ذات رحم محرم منه جاز بيده مخدرة كما في
 حالة الحية محبب رضي الدين السرخسي في باب غسل الميت من كتاب
 الجنازة بقي من الشهداء وصاحب السل وراه الطبراني والغريب رواه
 ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقي في شعب الايمان من حديث
 الى بريرة والدارقطني من حديث ابن عمر والصابغوني من حديث جابر
 والطبراني من حديث عنترة قال الباجي هذه ميتات فيها شدة الام فقتل
 تعالى على امة تحمده صلى الله عليه وسلم بان جعلها تحميها لنومهم وزيادة
 في اجورهم حتى تبلغهم بها مراتب الشهداء وقال ابن الاثير في النهاية
 الشهيد في الاصل من قتل في سبيل الله تعالى ثم اتبع فيه فاطلق على هؤلاء
 وكواكب المنيرة شرح الجامع الصغير للعلقي في حديث الشهادة سبع مضافا
كتاب الزكوة ولو وجد من ارضه حنطة نبل قيمتها نصبا بانوى ان
 بمكها ويبعها فامكها حولا لا تجب فيها الزكوة كما في المبراث وفي الجنة

حق

حق يستغل ثمنها ويجوز الحول جنة ثانيا رخانه قبيل الفصل الرابع
 من الزكوة وكذا في الثانية والفتح القدير والبحر والفتح الحاصل ان نية
 التجارة فيما يشتر به يصح بالاجماع وفيما يرثه لا يصح بالاجماع ولا يني
 بالميراث ما دخله من محبوب عرضة فتوى امسكها للتجارة فلا تجب
 لو باعها بعد حول لمخصا من فتح القدير قبيل باب صدقة السوائم السطة
 اذا غصب مال الغير فخطه بماله لا يمكنه تميزه بماله عند ابد حنيفة حتى
 وجب عليه المحج والزكوة تحت اثار النوازل في الغصب ما بالخذلاء عونته
 من الاموال ظلم ويخطه بماله او بماله مظلوم احزب يصير ملكا له وينقطع حق
 الاول فلا يكون اخذه عند نحر ايا محضا نعم لا يباح الانتفاع به حتى اداء
 البديل في الصحيح من المذهب برأيه قبيل الزكوة لا تجب الا على حر مكلف
 اي عاقل بالغ ولا تجب على المجنون والصبي فرسائي في اول الزكوة جله
 وراهم ودانير وعروض التجارة وسوائم ومال فنية وعقار وعليه دين
 مستغرق فلا زكوة عليه وان استغرق الدين بعض هذه الاموال بصرف
 الدين الى نصاب الدراهم والدانير ثم الى مال التجارة فان فضل شي من
 الدين بصرف الى السائمة ولا يصرف الى مال الفينة محبب راي في العاشر
 من الزكوة وكذا في الرضوي والثنا رخانه وغيرها مخصصا وان قدم
 الزكوة على الحول وهو مالك للنصاب جاز لانه ارضي بعد سبب الوجوب
 فيجوز كما اذا كفر بعد الخرج وفيه خلاف مالك ويجوز التعجيل لاكثر من سنة
 لوجود السبب ويجوز لنصاب اذا كان في ملكه نصاب واحد خلافا لفر
 لان النصاب الاول هو الاصل في السبية والزايده عليه تابع له هداية قبيل
 زكوة المال فا كان من جنس الذهب والفضة تجب الزكوة فيها كيف ما
 امسكها التجارة او غير التجارة خزائنه المصنفين في اول كتاب الزكوة وكذا
 في البدايع ولا نراها حق في الزكوة بمعنى مال واحد من حيث السبب والحكم
 فان كل واحد سبب باعتبار ان له للثاء خلفه ويجب الزكوة كيف ما امسك
 للثاء والنفقة بخلاف السوائم لانها مختلفة خلقه ومعنى وكل معراج الداراة
 في زكوة العروض وبصم الذهب الى الفضة وبالعكس بالقيمة لانها النصاب

من غصب سوطا مال وخطه بالاصار ملكا
 حتى وجب عليه الزكوة وورث عنه
 كذا في الكافي ودرر قبيل باب زكوة الاموال
 قبل عشرة اسطر

مسند ولا تجب على مجنون مطبق وتجب على من عليه
 ولو استوعب سنة ولو جرح في اول الحول
 فافاق قبل تمامه تجب عليه جامع العنق
 في احكام الرضوي
 في فصل على
 في كتاب الزكوة

عنده وبالاجزاء او الوزن عند يدها وشرة الخلاف في صورة ذهب عشرة
مناقص قيمتها مائة وخمسون درهما وفضة خمسين فان فيه الزكوة عنده
لا عند يدها ويضم العروص اي عروص تكون للفقراء فلا يضم السوائم اليها اي الى
الذهب والفضة بالقيمة لانما النصاب فحسبنا في الزكوة لمحض
كتب علم باوى نصابا ويحتاج اليها الدرهم والحفظ او مكره لمحض
واحد احدهما محتاج الى التصحيح من لا يجب الزكوة وصدقة الفطرة
والاضحية ونفقة المحارم وحل اخذ الصدقة له ان كان حديدا او فقيرا
او ادبا وان زاد على الحاجة منع اخذ الزكوة ولو كان له شغلان من
صلوة او نكاح لمصطفى لا يمنع اخذ الزكوة مطلقا وان لمصنف واحد
فقد ذكرنا هذا هو المختار برأيه في اول كتاب الزكوة وكذا في الدر
باب المصروف وقيد باصله وفرعه لان من سواهم من القرابة يجوز
الدفع لهم وهو اول ما فيه من الصلة مع صدقة كالاخوة والاحوات والاعام
والعات والاحوال والخالات الفقراء ولهذا قال في الفتاوى الظهيرية و
ينبغي في الصدقات بالاقارب ثم الموالي ثم المجران **بكر راي** في باب المصروف
من الزكوة وكذا لا تدفع الى زوجها خلافا لما في من المصروف من الزكوة
ورجح صاحب الهمدانية وغيره قوله واعتمد النسق وبرهان الشريعة
من تصحيح القدور في باب زكاة العروص من يجوز دفع الصدقة اليه
ومن لا يجوز قوله وزوجه وزوجها اي لا يجوز دفع الزوجية ولا دفع
المرأة لزوجها اطلق الزوجة فشميل الزوجة منه وجه فلا يجوز دفع الصدقة
منه باين ولو بثلاث كذا في المعراج **بكر راي** في المصروف من كتاب
الزكوة لمحض ودفع الزكوة الى جنتونه او صغيره لا يعقل فدفعه الى ابويه او
وصيه لا يجوز ولو قبض وهو مراهق او كان يعقل القبض بان كان لا يربى
ولا ينجع عنه جاز من زكوة البرازية في الثاني في المصروف وكذا في
الثانية السلطان الجائر اذا اخذ زكوة الاموال الظاهرة الصريحة
يسقط عنه اربابها ولا يواصر بالادانها معني المفق في الزكوة **قوله**
ولهذا لا تنادي الزكوة اي ولان الزكوة وجبت لمعني الاغنى لا تنادي

الابيعين منقومة اي بتملك عين منقومة حتى لو سكن الفقير داره سنة
يقبض الزكوة لا يجوز به لان المنفعة ليست بعين منقومة **كشف الاسرار**
لعبد العزيز قبيل باب تقسيم المأمورة به بصحيفة ونيف ويكره ان
يعطى الفقير اكثر من ما في درهم فان اعطاه جاز عندنا هذا اذ لم
يكن الفقير مدبونا فان كان قد دفع اليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبقى
له شئ او يبقى دون الدين لا بأس به **خاتمة قبيل فصل في الدرهم**
الزكوة برجل وهب دينه من مدبونه الفقير ونوى به الزكوة عن الدين
الذي عليه يجوز ولو نوى به زكوة نصاب عند نفسه او زكوة دين كان على
غيره فلا يجوز ولو وهب كل دينه للديون ولم ينو شيئا يسقط الزكوة
مختارات في الزكوة كذا في البرازية والولوالجيه ومنه على فقير دين
واراد جعله عن زكوة العين فالحيلة ان يتصدق في عليه ثم ياخذ منه دينه
دينه وهو افضل من غيره من حبيل الاشياء وانما تجب الشفعة مقصود
في القعارات كالدار والكرم وغيره من الاراضي مما يجعل القسمة او لا يجعل
كالخام والرحى والبهر وغير ذلك وانما تجب في الاراضي التي تملك رقبتها
حتى ان الاراضي التي حازها الامام ليست المال ويدفع الى النكس من اعنة
فصار لهم فيها كدرا كالبناء والشجر والكبر اذ اكسوها نرا بالظن
منه موضع يملكونها فان بيعت هذه الاراضي فبيعها باطل وان بيع الكدرا
وكان معلوما يجوز بيعها ولكن لا شفعة بحيط برأيه من فصل الاول من
كتاب الشفعة **باب العشر** اتخذ ارضه مشجرة او مقصبة او مبنيا لا
للخيشر يجب فيها العشر ويجب في الكتان وبذره لان كل واحد منها مقصود
شرح مجمع البحرين لابن ملك في فصل العشر من كتاب الزكوة ونجيب العشر
في الجوز واللوز والبصل والثوم في الصحيح مع الغفار في العشر نصاب
الذهب عشر ومن مثقالا عشر في الزكوة المال وماء الخراج هو ماء الانهار
الصغار التي حفرت بالاعاجم ما يدخل تحت الايدي وماء العيون وماء
المستنبطة من مال بيت المال **بكر راي** من العشر ولو اتخذها مقصبة
او مشجرة او مبنيا للخيشر فقيرها العشر ويمكن ان يلحق بها اخضار الثوت

في زكاة الزروع والثمار
وعند ابن حنبل

عندنا واوراقها لانها بقصد بها استغلالها بخوارزم وخراسان وفرض
عليه في ذر الفقير فقال يجب العشر في كل ما اخرجته الارض من ثمر الا الخطب
والقصب والحبش والسعف والتبن الا اذا اتخذت الارض مقصدا
في الثاني من زكاة الطهارة استاجر ارضا عشرة فاعشر على الاجر
عند ابن حنبل وعندهما على المستاجر اجر اربعة فكتب الزكاة وكذا
في شرح الطحاوي واذا اجر ارضا عشرة فزرها المستاجر ففرض
الحارج على الماجر والخارج للمستاجر في قوله ابن حنبل وعند ابن يوسف
ومحمد رحمهم الله تعالى العشر في الخارج فهو على من حصل له الخارج من
شرح الطحاوي من باب زكاة الزروع والثمار ففرض ولا يجل الاكل من
الغلة قبل ادائها الحراج وكذا قبل ادائها العشر الا اذا كان المالك عازما على
اداء العشر وان اكل قبله من العشر في اخر الثالث من زكاة البر اربعة ومائة
حل العشر على المذموم لا على رب الارض خزانة الاكل في العشر من الزكاة
باب الحراج وفيه باخراج الموظف لان كلامه فيه لانه لو كان حراج
مقاسمة فلا شيء عليه بالتصديق كذا في السراج الوهاج بجر رابع من باب
العشر والحراج واجزية من كتاب السير وحراج المستاجر على المجر
وحراج للمستعار على المعير بزيادة في الثالث من الزكاة في خارج الوظيفة
اذا هلك الحراج قبل اقصاء باقة لا يمكن دفعها كالحرق والفرق والبرد
يسقط الحراج اذ لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فان بقي
لا يسقط الحراج ويجعل كان الاول لم يكن قابضها في الحراج والعشر
مخصص وفي الاصل لا يجتمع العشر والحراج في ارض واحدة سواء كانت
الارض عشرة او خراجية محبطة برها في قبيل كتاب الحراج سئل
اذا اصاب الرزق آفة في ارض الحراج بنوعيه هل يسقط ام لا اجاب
في المتنون والشروع اذا اصاب الرزق آفة مساوية كالفرق والفرق
وشدة البرد لاخراج ومثل الرزق الكرم والرطوبة ونحوها وهذا هو
الصحيح والاقرب الى العدل والابعد عن الظلم فتاوى الخيرية من فصل
العشر والحراج مخصصا ولو غصب غاصب ارضا عشرة فزرها

مسند النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة
وفي ارض التي صدر التوظيف من الامام
مثل وظيفة عمر رضي الله عنه لا يجوز الزيادة
عليه وهو الصحيح زخيره في العشر والحراج
وفي رواية اخرى

مسند النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة
اذا اشترى ارضا عشرة للنجاة ففرض
الاعشر من ثمنها في كتاب الزكاة

فان لم

فان لم ينقصها الزكاة فاعشر على الغاصب في الخارج لا على رب
الارض لانه لم يسم له منفعة كما في العارية وان نقصتها الزكاة فعلى
الغاصب نقصان الارض كانه آجرها منه وعشر الخارج على رب الارض
رض عند ابن حنبل وعندهما في الخارج من زكاة البدايع قبيل
فصل واما شرط المحبطة من فعل زكاة الزروع والثمار **باب صدقة**
الفطر تجب على حر مسلم ذر نصاب فاضل عنه مسكته ونيا به والثاني و
فرس وسلاحه وعبيده الى اخره ولما كان حوايج عياله الاصلية كما
يجب لم يذكرها فانه لا بد ان يكون النصاب فاضلا عن حوايجهم وحوايج عيالتهم
كما صرح به في الفتاوى الفطرية بجر رابع في صدقة الفطر لمحض وجب
الفطرة على حر مسلم لا نصاب الزكاة اي ما تادهم او قيمتها وبه
اي النصاب يحرم على مالكة الصدقة اي الزكاة والعشر والفطرة وغيرها
وبه تجب الاضحية ونفقة القريب **فصل في صدقة الفطر لمحض**
كتاب الصوم فصل فيما لا يفده ولو اقطر في اذنه الماء او دخل لا
يفد صومه هداية في باب ما يوجب القضاء والكفارة من الصوم وكذا
في التلبس ولو خاض الماء فدخل اذنه لا يفد صومه ظهر به من الصوم
باب فيما يوجب القضاء ذرعه القي فظن انه يفطره فافطر لا كفارة
عليه لوجود شبهة الاشتباه بالنظر مع في باب ما يفد من الصوم في
كثير عار او اعيد بفد لا القليل في الحائضين وعند محمد بفد باعادة
القليل لا بعدد الكثير صدر الشريعة في باب موجب الاق من الصوم
وان ذرعه القي لم يفطر ويستوى فيه ملاء الغم وما دونه هداية في باب
ما يوجب القضاء والكفارة لمحض او اكل ناسيا فظن انه افطر
فاكل عمدا او احتقن او وطئ امرأة ميتة او برهينة او فخذ او بطن
او قبي او لمس ما نزل او صبى بلغ او كافر مسلم كلهم يقضون الا الاخيرين
يعني صبى بلغ وكافر مسلم مع في باب ما يفد من الصوم لمحض جامع
برهينة ولم ينزل او ميتة ولم ينزل او نكح بيده ولم ينزل فان انزل
في هذه الوجوه كلها كان عليه القضاء دون الكفارة من فصل الخامس

وملاء الغم قبيل ما يكفر في الفم
الا بكلفة وقيل لا يكفر الكلام
منه في الفم

من الصوم فاضحان لمحض ومنه اصبح غيرنا وللصوم فاكل لا كفارة عليه
عند ابي حنيفة هداية في فصل ومن كان مريضاً في رمضان من باب
ما يوجب القضاء والكفارة وبفطر النفل اباحة بعد رخصاً ثم يقضي
المفطر سواء صنيفاً او مصنيفاً وفي كلامه اشارة الى انه لا يفطر
بلا عذر والى غير النفل لا يفطر في المحيط فمستأن في الصوم لمحض
وهي اي كفارة الصوم باف وصوم شهر رمضان بعضاً او كلاً لا يغير
اي لا يكفر باف وصوم غير رمضان وهو قضاؤه والكفارة والنذر
وفيها فمستأن في فصل من جامع من كتاب الصوم لمحض **فصل فيما**
يوجب الكفارة وما لا يجاز في الدبر كالقبول وهو الصحيح والمختار انه
بالاتفاق يجزى راي في الصوم شرب خمر في رمضان او زنة فعليه
الحمد والتعزير والكفارة لاختلاف الاسباب رايه في شرح القدر
من الصوم سئل عن شرب الخمر في رمضان ما اذا يلزمه اجاب يلزمه
اخذ ثم يجسر حتى يحلف الضرب ثم يعزى لا فطاره في شهر رمضان فتاوى
نجي بن نجيم من كتاب الصوم اكل في رمضان بشيرة عياناً مستعداً يوم
بقوله لان صنفه دليل الاستحلال بزايه في الثالث فيما يفد الصوم والمرأة
اذا افطرت على انه يوم الحيض ثم لم تحض في يومها ذلك الاظهر ان عليها
الكفارة **ظهيرية من الخامس من الصوم** ولو صام شهرين متتابعين وكان هذا
رمضان استأنفها لان الصوم رمضان مستحق عنه رمضان فوقع عنه
فينقطع التتابع ولو الجبهة من الثاني من الصوم اذا كان على الرجل صيام
شهرين متتابعين بقتل او ظهراً او كفارة فطر فصامها وافطر يوماً
للمرض فعليه الاستقبال فرق بين هذا وبين ما اذا كانت امرأة فافطر
فيما بين ذلك للحيض لم يكن عليها الاستقبال والفرق وهو ان المرأة لا تجزى
شهرين في العادة لا تحيض فيهما فلو انقطع التتابع بالحيض لم تقدر
على الاداء فلم ينقطع التتابع بخلاف المريض والمرضية لانها يجزى ان
شهرين لا يجزى فيهما عادة لكن اذا طهرت فصلى بما مضى لانها قد رت
على الوصل فان لم تصل استقبلت لان الاصل هو الوصل وانما تركت

البعض

البعض بعذر الحيض ولا عذر فيها وراي البعض ولو الجبهة في الثاني من كتاب
الصوم اذا افطرت منعمة حتى وجبت عليها الكفارة ثم حاضت في
يومها او نفست او مرضت او افطر الرجل متعمداً ثم مرض في يومه سقطت
الكفارة عنه نا وقال الشافعي لا تسقط لانه عذر حدث بعد تقرير الوجوب
فلا تسقط كالسفر ثم انما يتأتى خلاف الشافعي في هذه المسئلة على قولنا انه
نجب الكفارة على المطاوعة ولا النفل الرزح عنها ان كانت معسرة
فكفارته بالصوم فلا يجزى فيها النيابة كذا في الحقايق ولنا ان اعتراض
الحيض والمرض بورث الشبهة في الماضي لانه تبين ان هذه اليوم لم يكن يوم
صوم في حقها او في حقه وهو لا يجزى وجوباً وسقوطاً بخلاف السفر لانه
باحتمالها فاجعل كالعدم وعلى هذا الموافق ثم انفي عليه وفي الذخيرة واذا
حبت المرأة ان هذه اليوم يوم حيضها فافطرت او افطر الرجل في يوم هو
نوبة الحيض ثم لم تحض ولم يتم في ذلك اليوم اجمعوا على ان في فصل الحيض نجب
الكفارة واما في فصل الحيض اختلاف المشايخ والصحيح انه نجب وفي فتاوى
القاضي واذا افطرت متعمداً بما تجب به الكفارة ثم حجت في يومه ثم افاق في يومه
فعليه القضاء والكفارة انتهى كلام الذخيرة **منع سرح المجمع في فصل**
الكفارة من الصوم اذا افطرت في رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطرت في يوم آخر
كان عليه كفارة واحدة وان افطرت في رمضان عليه لكل فطر كفارة وقال
محمد بكفبه كفارة واحدة فاضحان قبيل الفصل السابع من كتاب الصوم
ومثله في البرازية في اخر الكفارة وان جامع في رمضان اداء او جوم
في احد السبيلين قضى وكفر تنوباً لا بصار في باب ما يفد الصوم لمحض
اذا جامع امراته في هذا رمضان ثم حاضت المرأة او مرضت في ذلك
لا كفارة عليها عندنا وكذلك اذا مرض الرجل سقط عنه الكفارة وكذلك
اذا اكلت او شربت ثم حاضت او مرضت في ذلك اليوم لا كفارة
عليها وكذلك اذا اكل او شرب ثم مرض في ذلك اليوم لا كفارة محيط
برها في من التاسع من كتاب الصوم ومثله في فاضحان سئل شيخ الامام
ابو القاسم عن له غنة حبة فافطر لشرب الدواء قال اذا قبل له ان ذلك

منفعة فلا بأس به نأثر خاتمة في الباب من كتب الصوم وانما جاز
 الا فطار لهؤلاء لوجود العذر والمراد بالخوف غلبة الظن ومعرفة ذلك
 باجتهاد المريض والاجتهاد غير محذور الوهم بل هو غلبة الظن فانه اماره
 وتجربة او باخبار طبيب مسلم غير ظاهري الفسق من الغفارة فصل
 في العوارض من الصوم **فصل فيما يبيح افطار الصوم** وللشيخ الفاضل
 الفاجر عن الصوم الفطر ويغدي اي عليه الفدية لا غير ما يبيح في فصل
 في العوارض من الصوم وبطعم ولينها لكل يوم كالقطرة بوضعية واراد
 بتشبيهه بالقطرة التشبيه من جهة المقدار بان بطعم من صوم كل يوم
 نصف صاع منه يراو ذبيب او صاعا من تمر او شحير كجر رائق في
 الصوم لمحض وفي فتاوى ابيه حفص الكبير ان شاء اعطى الفدية في اول
 رمضان بتمرة وان شاء اعطاها في اخره بتمرة كجر رائق في الصوم وفي
 التبيين والصحيح الذي يخشى ان يمرض بالصوم فهو كالمرضى ومراده به
 بالحنبة غلبة الظن كما اردناه من الحرف وكذا الذي ذهب به من كل
 السلطنة الى العارة في الايام الحارة والعلل احدثت اذا خشي الهلاك
 او نقصان العقل وقالوا الغارزي اذا كان يعلم يقينا انه بقا في العدو
 في شهر رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر يفطر قبل ان يحرب سافرا
 كان او مقبلا **مخ** في فصل بيان العوارض من الصوم **باب الاعتكاف**
 روى الحسن عنه ابيه حنيفة الاعتكاف لا يكون الا في كل مسجد له امام ومؤذن
 معلوم وتصل فيه الحنكة بالجماعة وصح بعض المشايخ لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا اعتكاف الا في مسجد له اذان واقامة في القديرة الاعتكاف
كتاب الحج الصبي اذا حج مع الاب لا ينوب ذلك عنه حجة الاسلام
 ويزم له الاعادة احكام الصغار في الحج واختلفوا في ان الزوج او
 المحرم شرط الوجوب ام شرط الاداء على حسب اختلافهم في امة الطريق
 ونظير شرط الخلاف في وجوب الوصية على ما ذكرنا وفي وجوب التزويج
 عليها الحج بها ان لم يجد محرما ففي قال هو شرط الوجوب قال لا يجب
 عليها شي من ذلك لان شرط الوجوب لا يجب تخصيصه ولهذا المملك

الحديث بوجه البر

نفقة المحرم وراعيه اذا ابي ان يخرج
 منها ان ياراد منها ولا طلة

الحال كان له الامتناع من القبول حتى لا يجب الحج عليه ومنه قال انه شرط
 الاداء اوجب عليها جميع ذلك **زيلي في الحج** ورجح المحقق في فتح القدير
 انها مع الصحة شرط وجوب الاداء كجر رائق في الحج وفي الجوهرة
 مغريا الى النهاية ان الصحيح شرط الاداء مع في الحج اذن الزوج لا ينقطع
 لان حقه لا يظهر في الفرايض فمستأن في الحج ولو كانت معه فلها نفقة اخف
 لا السفر ولا الكراء صدر الشريعة من باب النفقة من كتب الطلاق وكذا
 في الهداية وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة فاذا
 فات واحد منها بطل الحج ووجب القضاء في العام القابل والاول شرط
 كالخبرية في الصلاة والباقيان ركعتان وعندك في الاول ايضا ركعتان
 اختلاف نظير فيما اذا احرم قبل ان يركب جاز عندنا لا عند **درر**
كتاب الحج وهو اي طواف الزيارة ركن بالاجماع الا انه لا يفتي الحج
 بفتوته لانه موسع في حق وفته باعتبار جوارحه تشرح المناسك الصغر
 لعلى القاري ولو ترك الطواف كله او طاف اقله وترك اكثره فغلبه حنفا
 يعود بذلك الاحرام وبطوفه ولا يجزئ عنه المبدل من سكن الكبير لعلى القاري
 في فصل في حكم الجنابة في طواف الزيارة من النوع الخامس ولو انقطع بها
 اي دم كالحائض بدوا او لا اي لا بدوا او لم ينقطع بالكعبة
 فاعتكفت او لا اي او ما اعتكفت وطافت ثم عاد دمها في ايام عادها
 يصح طوافها ولزمها بدنة وكانت عاصية اي من وجهين له دخول
 المسجد ونفس الطواف وعليها ان تعبد طاهرة من الحدثين لدخول
 فان اعادته سقط ما وجب اي من البدنة وعليها التوبة من جهة للعصية
 ولو مع البدنة تشرح المناسك الكبير لعلى القاري في فصل حائض طهرت
 من فصل ولو طاف للزيارة جنبا ولا تطوف بالبيت لان الطواف في
 المسجد بدنة من باب الحيض من كتب الطهارة ولا دم على الحائض
 فاجز طواف الزيارة لانها كانت ممنوعة عنه الطواف فكاف التاخير
 بعد رجوعه رضى في باب طواف الزيارة من كتب الحج ولو طاف
 للزيارة جنبا او حائضا ورجع الى اهله فان شاء عاد باحرام جديد

ويطوف للزيارة وان شئت بعث فيه فله ان يحده كاملا باحرام حديد
 لان القتل قد حصل بالطواف الاول والطواف لا يوثق به الا في الاحرام وله
 ان يحبر النقصان بعث اليه منه وهو افضل لان منفعة القضاء بخضه و
 منفعة بعث اليه منه تقود الى الفقر او ما يعود نفعه الى غيره افضل مما
 بخضه نفعه محبط رصوم من باب طواف الجنب والمحدث ولو كانت
 هذه الاحرام تجب على من انت بغير الطواف لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة
 رضي الله تعالى عنها حين حاضت بسرف افضل ما يفعل الحاج غير ان الطواف
 غير بالبيت حتى تظهر رقا فادان طوافها حرام وهو من وجوهين وجعلها
 المسجد وترك واجب الطهارة فان الطهارة واجبة في الطواف فلا
 بكل لها ان تطوف حتى تظهر رقا كانت عاصبة مستحقة لعقاب الله
 ولزعمها الاعادة فان لم تعد كان عليها بدنه ونحو حجها بحج راق قبيل
باب اجنبات فصل في اجنبات في الحج ولو غطى جميع راسه او وجهه
 بخيط او غيره يوما اول ليلة فعليه دم وفي الاقل من يوم صدقة والرابع منها
 كالكل مناسك الديبر في فصل تغطية الرأس وتصدق بنصف صاع منه
 بران طيب اقل من عصف او ستر راسه او لبس اقل من يوم غر في باب
 اجنبات من الحج في جرد اللبس والتغطية والتطيب والحلق وقلم الاظفار
 اذا فعل شيئا من ذلك على وجه الكمال فان كان بغيره غز فغلبه الدم عينا لا يجوز
 منه غيره وان كان بعد رخصه من بين الدم والطعام والصيام ولو كان موكرا
 فان اختار الطعام فعليه ان يطعم ستة مساكين تقبض كل مسكين نصف
 صاع منه براء وديقه او صاعا من تمر او شعير وان اختار الصيام فعليه
 صوم ثلثة ايام ويجوز ولو متفرقا مناسك الديبر في جرد اللبس والتغطية
 من باب جزاء الجنابات وان باشر ما فيه الدم بعد ربا ان اضطر الى تغطية
 الرأس خوفا من الهلاك من البرد او المرض او لبس السلاح لاجل المفاتنة كان عليه
 ما نقص الله تعالى في كتابه ففدية من صيام او صدقة او نسك اراد بالنسك
 اثنا عشر يوما صيام ثلثة ايام وبالا طعام اطعام ستة مساكين لكل
 مسكين نصف صاع قاضيا في فصل فيما يجب بلبس المحبط من الحج اعلم

بذنه وهو افضل لان الطواف
 رقع مسند اجب كونه مع النقص
 المتعطف

انه حينما اطلق الدم فالمراد ان شئت وهي تجزى في كل موضع الا في الموضعين
 الاول اذا جامع الكاه بعد الوقوف بقرفة فانه يجب عليه بدنه والثاني
 اذا طاف طواف الزيارة جنب او حائض او نفث فوجب فيه ايضا بدنه
 لاثالث لها في الحج مناسك الديبر على الفارسي في فصل احكام الامداد باب
الحج عنه الغيرة ولان ان يجعل ثواب عمل غيره في جميع العبادات ملحق
 في الحج عنه الغيرة فلا يجوز حج الغيرة عنه بغير امره الا الوارث حج عنه مورثه
 فانه يجزيه ان شاء الله تعالى لوجوه الامرد لالة بحج راق في الحج عنه الغيرة
 اذا كان الامر عاجزا لبرحي زواله كالزمانه والعلم جازان بامر غيره بالحج
 قاضيان في الحج عنه الميت ملحقا رجل او صبي بان يحج عنه وهو في منزله
 ان بين مكانا يحج عنه من ذلك المكان بالاجماع وان لم يكن يحج عنه من وطنه
 عنه ما ان كان ثلث ماله يكفي له من وطنه وان كان لا يكفي يحج عنه من حيث
 يمكن الاجماع عنه بثلث ماله خلاصة في الفصل الثالث من كتاب الحج واذا
 امر الرجل غيره بالحج لا يصح امره الا اذا كان عاجزا عن الحج بنفسه حجرا بدوم
 الى الموت كالمريض اذا حج عنه رجلا ودام المريض الى ان مات هذا اذا كان
 الامر عاجزا لبرحي زواله كالمرض والحجس ونحو ذلك فان كان لبرحي زواله
 كالزمانه والعلم جازان بامر غيره بالحج قاضيان في فصل في الحج عنه الميت
 من كتاب الحج ملحقا الحج عنه الميت اذا مرض في الطريق لبس له ان يدفع
 المال الى غيره ليحج عنه الميت الا اذا قبل له وقت الله دفع اصنع ما شئت
 فحينئذ كان له ان يدفع الى غيره مرض او لم يمرض قاضيان قبيل فصل
 في محظورات احرام من كتاب الحج ومثل في الدرر في باب المحرم فلا
 بكل الامور بالحج ما زاد بل يجب عليه رده الى صاحبه الا اذا قال وكلت
 ان تهب الفضل من نفك وتقبضه لنفك فان كان على موت قال والباقي
 مني لك وصية بحج راق في الحج عنه الغيرة فالحاصل ان المأمور لا يكون مالكا
 لما اخذه من النفقة بل يتصرف فيه على ملك المجهوج عنه حيا كان او ميتا
 معينا كان او غيره معين ولا يحمل الفضل الا بالشرط المتقدم سواء كان
 الفضل كثيرا او يسيرا كسيرة من الراد بحج راق في الحج عنه الغيرة ولو صنع

ولو ضاع مال النفقة بمكة او بقرب منها او لم يبق مال النفقة فانفق المأمور عن مال
نفسه كان له ان يرجع في مال الميت وان فعل ذلك بغير قضاء لانه لما امره بالرجوع ففقد امره
بان ينفق عنه المأمور بالرجوع فاصبح في الرجوع عنه الميت فان كان له وطن في غيره
رجع عنه من اقر بها الى مكة وقال ابو يوسف رحمه الله رجع عنه من حيث مات فاضفها
في الرجوع عنه الميت وكذا في المحيط البر بانه والثاني راحية والبحر ولو اوصى بكفارة صرة
لمعين فلو وصى صرة اخرى وكذا الواسي بالرجوع لمعين وقال الصدوق الشاهد والشرف المكي
انه ليس للقاضي والوصي صرة اخرى من عينة الموصى قال الرازي وهو الصحيح قال ولا
يقتضي الا بعدد الجواز لغير الزمان وطبع القضاة وغيرهم فيها ادب الاوصياء في باب
تنفيذ الوصية الوصي اذا دفع الله رايم الى رجل ليجبها عنه الميت ثم اراد ان يسره
من كان له ذلك ما لم يجرم فاذا استرد وطلب المأمور نفقة الرجوع الى بلده قال
ينظر ان يسره والمال منه بخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وان سهره والمال
لضعفه بانه او يجره بامور المناسك فالنفقة في مال الميت وان استرد ولا بخيانة ولا
لثمة فالنفقة في مال الوصي ثانيا راحية في الفصل السادس عشر من كتاب المناسك
ومثله في عمدة الفتاوى وان كان قد اوصى بان رجع عنه ثم مات فاما ان يعين قد را
اولا فان عين قد را اتبع ما عينة حتى لا يجوز النقص عنه ان كان يخرج من الثلث بغير
مخرج راي في الرجوع عنه الغير فاسمهم اي الوصي مع الورثة في الوصية بغير واخذ الوصي
المال فملك المال في يده او يد منه بغير عن الموصى بثلث ما بقي من التركة لان
القسم لا اراد له ان ياكل المقصود بها وهو تاديب الحج فلم يعتبر دونه فصا كما اذا
هلك قبل القسم درر من الباب الثاني في الاوصياء ولو اوصى بان رجع عنه مال
مسمى فان بلغ ذلك بان رجع عنه من بلده بغير من بلده والرجوع عنه من حيث يبلغ
لانه يجب الحج بهذا القدر من المال في السنوات ولو اوصى بان رجع عنه بمائة درهم ونفقة
اقل من مائة بغير عنه بالثلث من حيث يبلغ لانه لا يهره بالمسمى في الحج فانه يجوز
النقصان عنه حتى لو اوصى عنه رجلا باقل من مائة جاز لان الموصى به لا يختلف
فصا كان اوصى بان رجع عنه بثلث ماله لم يحيط رضوخ باب الرجوع عنه الغير ولو
اوصى الميت ان رجع عنه ولم يزد كان الوصي ان رجع بنفسه فان كان الوصي وارث
الميت او دفع المال الى وارث الميت ليجب عنه الميت فان اجازت الورثة وهم

كبار جاز وان لم يجز والا يجوز ~~ولا يجوز~~ لان هذا بمنزلة التبرع بالمال فاضفها
في الرجوع عنه الميت ولو اوصى بالرجوع في سنة معينة فان الوصي ان رجع عنه في سنة غير
ادب الاوصياء في فصل التنفيذ ولو اوجوا عن الميت منه بودى الحج ويقيم بمكة
جاز لان الفرض ادا الحج دون العود ولا فضل ان يجوز منه يذهب ويرجع لان
ثواب النفقة اكثر والواجبة في الثالث من الحج امره بغير في الطريق لا بدفع النفقة
الى آخر الحج الا باذن امره وكذا الودفع الوصي الى رجل دراهم ليجب عنه الميت
فرض في الطريق قد دفع الله رايم الى رجل بلا امر الوصي في نفقة الميت ولا غيره
واحد الاول والثاني ضامان جامع الفصولين من كتاب الحج من احكام الحج
كتاب النكاح وصح نكاح حبلى من زنا له حولها تحت قوله تعالى واحل
لكم ما وراء ذلك ولكن لاوطا قبل وضعها ليلاسقي ماؤه زرع بغيره للاحرام
الزانية هذا اذا كان النكاح غير الزانية واما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند
الكل وتصح النفقة عند الكل ويجل له وطهرها عند الكل كذا في النهاية درر من
كتاب النكاح اذا قال الرجل لامرأة اتزوجك على ان تعطيني عبدك هذا
فاجابته بالنكاح جاز النكاح بمهر المثل ولا شيء له من العبد لان هذا شرط فاسد
واما جواز النكاح فلان النكاح لا يبطل بالشر وط الفاسدة دجيزه في الثالث
من النكاح وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح و
الطلاق والخلع والعنق تنوير الابصار في المفردات في كتاب الصرف
وفي اللؤلؤ الحية رجل تزوج امرأة فحاضت بسقط قد استنهن حلقه فان جاءت
به لاربعة اشهر جاز النكاح وبثبت النسب من الزوج الثاني وان جاءت
به لاربعة اشهر الا يوم لم يجز النكاح لانه في الوجه الاول الولد للزوج الثاني
وفي الوجه الثاني من الزوج الاول لان خلقه لا يستبين الا في مائة وعشرين
يوما فيكون اربعين يوما نطفة واربعين علقه واربعين مضطغة انتهى
مخرج راي في ثبوت النسب ومثله في محيط الرضوخ قال الاب روجت
بنتي فلانة من ابن فلان وقال ابو الايمن فبنت لابني ولم يسم الابن ان له ابنان
لا يصح ولو واحد اجاز وكذا لو قال روجت بنتي وله بنتان لا يصح بزازية
في النكاح وينعقد النكاح بايجاب وقبول ومنه شرائط الايجاب والقبول

توقع

اتحاد المجلس اذا كان الشخصان حاضرين فلو اختلف المجلس لم ينفعده منع
في اول النكاح مطلقا وحرم ام زوجته ان لم توطأ وقيد بالزوج فانصرف
الى النكاح الصحيح فان تزوجها فاسدا فلا تحرم امرها بالحجر والعقد بل بالوطأ
او ما يقوم مقامه منع في المحرمات ولا يصح للوطأ نكاح امته اي لا يترتب عليه
ما يترتب على النكاح منه وجوب المهر وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق
وغیرها فمنع في النكاح ولا يجوز للوطأ ان ينزح امته بربيه في أحكام
النكاح من ثبوت المهر في ذمة الموطأ وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع
الطلاق عليها وغير ذلك اما اذا تزوجها متنترها عنه وطأها حراما على سبيل
الاحتمال فهو حسن مضمرات في اوائل كتاب النكاح **باب المحرمات**
وصح نكاح حرة على الامنة لانكس اطلق في الامنة فشمس المدبرة وام الولد والمكاتب
من العقار في المحرمات مطلقا وينت حرمة المصاهرة بالوطأ عن الشهرة و
بالزنا على اصول الواطئ وفروعه ولا يحرم اصولها وفروعها على ابن الواطئ
وابنه تحبب الرضى الذي بنى السرى من اول كتاب النكاح اما المحرمات بالصرية
فبالصرية ثبت بالعقد الجائز والوطأ حلالا كان او طهر شهرة او زنى اما المحرمات
بالعقد فمنكحة الاب واجد من قبل الاب او الام وان علا ومنكحة الابن وابن
الابن وابن البنت وان سفل وام المرأة وجداتها القريبة والبعدى دخل المرأة
اولم يدخل فاصحان في المحرمات من كتاب النكاح ولو ارضعت امرأة صبيا
حرم عليه زوجة زوج الظفر الذي نزل لبنها منه لانها امرأة ابيه من الرضاة
ويحرم على زوج الظفر امرأة هذا الصبي لانها ابنة من الرضاة بحر رايق من
المحرمات وحرم ام زوجته بنفس العقد الصحيح كى هو المتبادر فلا تحرم مجرد
العقد الفاسد كى في النظم والشف وغيرهما فمنع في المحرمات وان تزو
جها فاسدا فلا تحرم امرها بالحجر والعقد بل بالوطأ او ما يقوم مقامه منع
في المحرمات فجازا جميع بين امرأة وبنت زوجها وامها فانه يجوز ا
الجمع بينهما عند الاثمة الاربعة كما في الحجر لانه لو فرضت بنت الزوج ذكر ابنة
كان ابن الزوج لم يحزله ان ينزح امه لانها موطوءة ابيه ولو فرضت
المرأة ذكر الحازله ان ينزح امه بنت الزوج لانها بنت رجل اجنبى وكذلك

حتى لو طأ امرأة بفجر حرمت عليه امرها
وانتها ويحرم الموطوءة

المرأة وامرأة ابنتها فان المرأة لو فرضت ذكر المحرم عليه التزوج بامرأة ابنة ولو
فرضت امرأة الابن ذكر الحازله التزوج بالمرأة لانه اجنبى عنها منع من المحرمات
نفي آخر واراد بحرمة المصاهرة المحرمات الاربعة حرمة المرأة على اصول
الزنا وفروعه نسبيا ورضاعا وحرمة اصولها وفروعها على الزنا نسبيا
ورضا عا كى في الوطئ الحلال بحر رايق من المحرمات امرأة ارضعت صبية
فكبرت فجماعها زوج المرضعة تحرم عليه امرأة سواء كان الابن من هذا الزوج
اولم يكن من الثالث من نكاح اخلاصة وفي فتاوى الامام الحنفى رجل وطئ اخنت
امرأته لا تحرم عليه امرأته خلاصة في الثاني من النكاح والعبرة لوجود الشهرة
عند السوء والنظر حتى لو وجد ابنة شهوة ثم اشتري بعد النكاح لا يتعلق به
حرمة بحر رايق في المحرمات وان مسها وعليها ثوب صفيق لا تصل حرارة
المسوسة وليتها الى بده لا يثبت احرمه وان كان رفيقا بصل حرارة المسوسة
ثبت احرمه كالمسوسة منجدة ومس المرأة الرجل كس الرجل المرأة في احرمه
حرانة المفتين فيجب نكاحه ومنه لا يجوز من النكاح ولم يذكر المصاهرة شهرة
لا خلاف فقبل لابد ان تنتشر لانه ان لم تكن منتشرة او يزداد انتشاره
ان كانت منتشرة وقبل حد بها ان يشتري بقلبه ان لم يكن مشتهيا او يزداد
ان كان مشتهيا ولا يشترط تحرك الالة وصحة المحيط والخفة وفي غاية
البيان وعليه الاعتماد وصح الاول في الهداية وفائدة الاختلاف كما في الذ
خيرة تظهر في الشيخ الكبير والعنبن والذرا منت شهرة فعلى القول الاول لا يثبت
الحرمه وعلى الثاني يثبت وقد اختلف المتصحيح لكن في اخلاصة وبه يفتى اى
بما في الهداية فكان هو المذهب بحر رايق في المحرمات في شرح قوله والزنا
والسويعة ورقبتين وثبوت احرمه بمسها مشروط بان يصدقها او يقع
في الكبر رايه صدقها وعلى هذا ينبغي ان يقال في مس ابائها لا تحرم على ابيه
وابنة الا ان يصدقها او يغلب على ظنها صدقة فيقع القيد برى المحرمات رجل
وطئ امرأة ابيه حرمت على ابيه وكان على الاب كل ان دخل بها فان قال
الابن علت امرها على حرام ونعتت افاد النكاح كان عليه الحدة ولا يرجع
الاب عليه بما عزم منه المهر لان وجوب الحد عليه بمنع وجوب الضمان

في احوال المحرمات من الحائض وبشبهت حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع
لا يرتفع النكاح حتى لا تملك المرأة التزوج بزوجه آخر الا بعد المتاركة
وان مضى عليها سنون والوطى فيه لا يكون زنا استنبه عليه اولاد في النكاح
الفسد يجوز لها التزوج بزوجه آخر قبل التفريق بزانية في فصل
النكاح من النكاح وذكر في الظهيرية اصلا مضبوطا فقال فحرم الموطونة
على اصول الوطى وفروعه ويجرم على الوطى اصولها وفروعها وكذلك
النظر الى داخل فرجها بشهوة والمس بشهوة تانا ركانية في فصل الباع
من النكاح ولا يصدق انه مسها بشهوة ما لم يفر الاب لانه اقرار على الغير
بيان الرواية امرأة مع ابنة لها مشتبهة نابتا في فراش واحد فمد الرجل
يده الى امراته ليخرجها الى فراشه ليجامعها فاصاب يد الرجل بنت المرأة ففرصها
باصبعه على ظن انها امراته فان وقعت يده على البنت وهو يعلم وبشهرتها حرمت
عليه امراته وان كان يظن انها امراته لوجود المس بشهوة حرمانه المقتضى من
النكاح وان مس بنت بنت امراته حرمت عليه امراته تانا ركانية في الباع
من النكاح وحرم اصل منسية واصل مسوسة بشهوة وما سته وما سته الى
ذكره والمنظور الى فرجها الداخل ولو من زجاج او ما بهى فيه وقبدها الفرج
بالداخل لانه مختار صاحب الهداية وصح في المحيط والذخيرة وفي الحائض وعليه
الفتوى وفي فتح القدير وهو ظاهر الرواية لان هذا حكم يتعلق بالفرج والفرج
الداخل فرج من كل وجه والخارج فرج من وجه قال مولانا صاحب البحر
وظاهرهما في الذخيرة وغيرهما انهم اتفقوا ان النظر بشهوة الى سائر اعضائها
لا عبرة به ما عدا الفرج ومنه ثم وقع مقيدا في المختصره واما كلام صاحب
الكنز فهو اطلاق في محل التقيد كما لا يخفى من في المحرمات ملخصا وتقبل
الشهادة على الاقرار بالمس بشهوة وعلى الاقرار بالقبلة بشهوة وهما تقبل
الشهادة على نفس المس والتقبيل عنه شهوة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
لا تقبل واختاره ابن الفضل لانها امر باطن لا يوقف عليها عادة وقبل
تقبل واليه مال الامام على الهدوى وهكذا ذكر محمد في نكاح الجامع لان الشهوة
ما توقف عليها في الجملة اما تحرك العضو او تانا راحة من لا يتحرك عضوه كذا

في الذخيرة والمختار القبول كما في الجنب وفي فتح القدير بحر رابق من المحرمات
باب الاولاد ثم لذوالارحام الاقرب فالاقرب التزوج ملحق في الاولاد
وفي جامع الفقهاء اذا غاب الولد او عضل بها الولد زوجها القاضى صغيرة
او كبيرة مباح نكاح جميع من الاولاد غير الاب واجبة اذا تزوج الصغيرة
من غير كفول يجوز بالانفاق عادية في اخر نص فاق الفصول من الفصل
الرابع والعشرين للولد النكاح الصغير والصغيرة ولو كانت الصغيرة ثيبا
بغين فاحش او غير كفول كان ابا او جدا والاى وان لم يكن الولد ابا او جدا
فلا اى لا يصح النكاح بغين فاحش او غير كفول اتفاقا **در رحر رحر باب الولد**
والكفول ملخصا وللولد النكاح الصغير اى تزويجه والصغيرة ولو كانت ثيبا
فمستأنة في فصل نكاح حرة وابن المجنونة مقدم على ابنتها ملحق في باب
الاولاد والاكفاء تزويج المجنونة الكبيرة الى الابن لا الاب منه المقتضى في مالم
الولد من كتاب النكاح وما دام له قريب فالقاضي ليس بولد في قول ارجح
وعند صاحبه ما دام له عصبة فالقاضي ليس بولد فاصبحان في فصل الاولاد
ان القاضي لا يزويج البتيم واليتيم الا عند عدم ولدها في النكاح استباه
في الفن الاول في القاعدة السادسة عشر للولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة
نوع آخر الوصى لا يملك النكاح الصغير والصغيرة وان اوصى اليه الاب ذلك
ارب اوصيا في فصل النكاح فان لم يكن عصبة فالولاية لادم تنوب الابصار
من باب الولد ان زوجها الاب واجبة بغير كفول ولو بغين فاحش لزم النكاح
فلا يمكن رفعها ولو بعد البلوغ وهذا عند ما عندهما فلا يجوز النكاح
وعند محمد انه يجوز وعن ابيه يوسف ان التسمية لا يجوز فرسان في الاولاد
ولو كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية الى اجد بل زوجها
القاضي ولو عضل الولد الاقرب الصغير والصغيرة عن تزويجها فبشرها
القاضي لكن تزويجها بناتية عن العاضل باذن الشرع لا بغيره لان الغافل
ظالم بالمنع والقاضي كف ايدي الظلم في نوع كركي في نوع تزويج الصغير
والصغيرة من كتاب النكاح وكذا في المظومة الوهبانية واحكام الفقهاء
وغيرها وان تزوج الصغير او الصغيرة بعد الاولاد فان كان الاقرب حاضرا

او هو من اهل الولاية توقف نكاح الابعده على اجازته وان لم يكن من اهل
للولاية فان كان صغيرا او كبيرا نجونا حاز وان كان الاقرب عائنا غيبية
منقطعة جاز نكاح الابعده ذخيره في الفصل الخامس من النكاح والفرق
بين الرجعي والباين اربعة عشر خصلة احدها الطلاق الرجعي لا يحتاج الى
تجديد النكاح الخ والرابع لا يحتاج الى رضا المراد الخامس لا يحتاج الى
رضا الولد وان كانت المرأة صغيرة نتف في الطلاق ملخص باب الكفا
وفي المحيط الكفاة بين الذميين لا تعتبر وليس للولد ان يطالبها بالتفريق الا
اذا كانت بنت ملك حذرها مالك او كنس يغرق لانعدام الكفاة لتسكين الله
الفتنة خلاصة في الفصل الخامس في الكفاة من كتاب النكاح وكذا في البرازية
ومسلم بنفسه ليس كقولها اب واحد في الاسلام حانية في الكفاة ومثله في الدرر
وبنوا بآلهة كبسوا بالكفاة لعامة العرب لا نزم معروفه من كتاب النكاح منح
في الكفاة رجل زوج ابنة الصغيرة من رجل ذكرانه لا يشرب السكر فوجده
شربا مدمنا فبطلت الصغيرة فقالت لا ارضى قال الفقيه ابو جعفر ان لم يكن
ابو البنت يشرب السكر وكان نائب اهل بيته على الصلح فالنكاح باطل لان
والد الصغير لم يرض لعدم الكفاة وانما زوجها منه على ظن انه كفو فاضيف في
الكفاة ومنه ابو مسلم او حريه كقولها ابوين وابوان فيهما كالا باء تمام
النسب بالجهد در المختار في باب الكفاة وله اذا كان خصبة الاخر في غير
الكفو ما لم تلد منه وبقي بعد جوارزه اصل الف والزمان وعلى الاول فرضي البعض
كالكل لو استورا في الدرجة والا فلا قرب الفسخ تنوير في باب الولي وله
اي للولد الاعتراض منه غير كفوان شافخ وان شافخا ما لم تلد منه واما
اذا ولدت منه فليس للاولياء حق الفسخ كبله بضيح الولد لعدم مربية كذا في
اخلاصة من له در في باب الولد والكفو ثم الكفاة بتعلق بحسنة النسب والا
سلام واكرية والثروة واكرية قاضيه من الكفاة ملخص والولد هو المص
للعصبة نسا او سببا على ترتيب الارث متعلق في الاولياء ولا كفاة وان زوجها
الولد غير كفو ودخل بها ثم بان من زوجها بالطلاق ثم زوجت نفسها بهذا
الزوج بغير ولي كان للولد ان يفسخ وان كان الطلاق رجعا لم يكن له الفسخ

منه نكاح الحانية في الكفاة رفوح ابنة من ذكرانه لا يشرب السكر فوجده
الاب شربا فكبرت ولم ترض وابوها وغالب اهل بيته على الصلح بفرق
بينها منية المفتي في باب الكفاة فصل في نكاح الوكيل واما البلوغ
واكرية فليست بشرط لصحة الوكالة فتصح وكلمة الصبي العاقل والعبد
ما ذونين كانا او مجبورين وهذا عند اصحابنا بدائع في فصل الشرط من
الوكالة ومثله في فرسني امرأة لها زوج قالت لرجل اني اختلج منه زوجي
فاذا فعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجني فلانا جاز ذلك على ما قالت
قاضيخان في الوكالة من كتاب النكاح واذا اذنت امرأة لرجل ان يزوجه
من نفسه فعقد بحضرة شاهدين جاز كما في شرح الوالي من الولاية ولا
بشرط الشهادة على الوكالة بالنكاح بل على عقد الوكيل وانما ينبغي ان يشهد
على الوكالة اذا حيف محمد الموكل ابائها فتح القدير في فصل الوكالة بالنكاح
في كتاب النكاح رجل قال لغيره وكلتك في جميع اموري وافقك مقام
نفسى لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع اموري التي يجوز
بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول البياعات والائتمة وفي وجلا لاول
اذا لم تكن عامة ينظر ان كان امر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة
فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجرا نجارة معروفة تنصرف الوكالة
اليها قاضيخان في كتاب الوكالة قريبا منه اوله فصل في نكاح الفضول
وحكم الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في النكاح الفاسد فيسقط المحرم
يثبت النسب ويجب الاقل منه المسمى ومنه مهر المثل منح في المهر والاشارة
منه الاخر سر محبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع واجارة وهبة
ورهن وطلاق ونكاح ومضاق وبراء واقرار وقصاص الا في المحرم ودنيا
منه احكام الاشارة من الفن الثالث الاب اذا تزوج بنته وهي بكر فبلغها
فكنت فهو رضا وسواء استأمر بها فكننت او لم يستأمر بها لكن بلغها وفي
الكتاب لم يشترط تسمية الصداق في النكاح في الاستيما لكن بشرط تسمية الزوج
وبعض المتأخرين يقولون لا بد من تسمية الصداق والا صح انه ليس بشرط
ذكره القاضي الامام فخر الدين في شرح الجامع الصغير قال الا ترى ان تسمية

الصداق في النكاح ليس بشرط فكذا في الاستبصار خلاصة في التاسع من النكاح
 ووقف تزويج فضولة او فضوليين على الاجازة ملتقى الا بجرعة تزويج الله
 الفضولة سئل القاضي الامام فخر الدين عن زواج ابنة البالغة بغير رضاها
 ثم بلغها الخبر فقالت اجزت ان رضيت اتي قال الاجازة باطله لان التعليق يبطل
 الاجازة اعتبارا بابتداء العقد عادية في الفصل الرابع والعشرين كذا في الفضولي
 اذا زوج الفضولي فوات احد الزوجين قبل الاجازة حيث لا يثبت النوازل لان
 اصل العقد موقوف فبطل بالموت بيان الرواية في باب الولد والكفو **خيار**
البلوغ وفي الجامع للقاضي ابد جعفر الائمة وشي روجت صبية منه صبي فادركت
 قبل بلوغه واخترت الفرقة فالحاكم لا يفرق بينهما الا بحضرة الخصم من جانبيه
 من اب او وصيه فان لم يكونا فالجد او وصيه فان لم يوجد احدهما ينصب
 القاضي وصيا بخاص عنه ويحضره ويطلب منه حجة للصغير تبطل دعوى
 الفرقة منه بنته على رضاها بالنكاح بعد البلوغ او تاحضرها طلب الفرقة فان
 لم يحضرها وارا تخلفها يتخلفها فان حلفت بفرق القاضي بينهما بحضرة الخصم
 بلا انتظار الى بلوغ الصبي **من ادب الاوصياء من النكاح** واما خيار الا
 وراك وهو لصغيرة اذا زوجها ولها فادركت فان لها الخيار عند الاراك
 فان شاءت رضيت وان شاءت فارقت ولا تبين من الزوج الا ان يفرق
 الحاكم بينهما فان مات احدهما قبل تفريق الحاكم وبعد ما قالت لارضى نرثته تنفذ
 في النكاح **قبيل كتاب الرضا** بورقتين خيار العتق يثبت للانثى دون الذكر
 في الخامس والعشرين من العادة **في نكاح الرقيق** واذا وجب المهر على العبد
 بنكاح باذن المولى يباع فيه وما يجب على المكاتب او المذنبين في ذلك من
 نكاح المالك من اثمانية ولو تزوج العبد او الامة او له برة بغير اذن المولى
 ثم عتقه او عتقت المذمومة بموت مولاهما نفذ النكاح عليه لان امتناع النفاذ
 كان لحق المولى فاذا زال حقه باعتق نفذ تحيط **رضوى قبيل باب نكاح العبد**
 اذا تزوج الرجل امة او مكاتبة او ممت برة او ام ولد او امة تمكن بعضها
 لم يكن ذلك نكاحا خائنية في اقرار احد الزوجين بالهرمة والنف **ومن النكاح**
 ونكاح العبد والامة والمكاتب والمذموم والمولى باذن السيد موقوف

فان اجاز نفذ وان رتب بطل ملتقى الا بجر في باب نكاح الرقيق وحكم الدخول
 في النكاح الموقوف كالدخول في النكاح الفاسد فيسقط احد ويبطل النسب
 ويجب الاقل منه المسمى ومنه مهر المثل **منع الغفار في المهر** لا يجوز نكاح العبد
 والامة الا باذن مولاهما وكذلك المكاتب وكذا المكاتبة لا تمكن تزويج نفسها
 بدون اذن المولى **هداية في نكاح الرقيق** ملخصا ودخل في المكاتب معتق البعض
 فانه لا يجوز نكاحه بغير حنيفة وعندهما يجوز لانه حر مدبوس بجر راق في نكاح
 الرقيق **في نكاح الكافر** اسلم المنزوحا بغير اذن او في عدة كافر معتقدين
 ذلك اقرار عليه ولو كانا محرمين او اسلم احد المحرمين او ترافعا فرقا بينهما وبمعرفة
 احد بهما لا يخر في نكاح الكافر والرقيق **مسلم تزوج حرة في دار الحرب** يخرج
 عنها الزوج وحده بانتهى عندنا ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين كذا
 في الظهيرية **هندية في نكاح الكافر** فلو خرج اليها مسلما او اخرج مسيحيات
 زوجته لتبين الدارين وان سببا مالا تقع المفرقة لعدم تبين الدارين
منع في نكاح الكافر وتبين الزوجة عنه بتبين الدارين اي باصناف
 دار الاسلام واحرب لها حقيقة بان يخرج احد الزوجين الكافرين من دار الحرب
 الى دار الاسلام مسلما او ذميا او مسيحي فلو اختلفا حكما بان يخرج احد بهما الى
 احد بهما مستأمن لم تبين كما في شرح الطحاوي **فهماني من نكاح الفتي** ولا
 ولا ثمة فرقة وقعت بتبين الدارين فلا تجب العدة كما في المسببة **منع**
 في نكاح الكافر ولا يثبت الولاية للكافر على المسلم ولا للمسلم على الكافر في الفصل
 الحادي عشر من نكاح التام **رحانية الذمية** اذا زوجت نفسها رجلا لم يكن
 بوليها حتى الفسخ قاضيان في الكفاءة المجنونة لو سلمت امرأته بغير الاسلام
 على ابوية في احوال ولا يواحد وفي الصبي يؤخر لانه محمود وفيه عذر الى غاية العقل
فصول من الرابع والثلاثين من احكام الصبيان امرأه المجنونة اذا سلمت و
 بها كافر ارضى الاسلام على اب المجنونة فان اسلم والا يفرق بينهما وذكر في الاسلام
 البزدوي في باب الامور المعترضة في اصول الفقه ولو سلمت امرأة المجنونة
 بغير الاسلام على ابوية وبصير مسلما تبعا لابوية وكذا يصير مريضا تبعا لهما
 احكام الصغار للاسرة وشي منه من نكاح ملخصا سلمت وزوجها صبي بغير

بوضوح الفرق بين ان يعقل الاسلام لان الفرقه انما تنقضي بعد ابائه وله غاية معلومة
 فاذا عقل عرض عليه الاسلام فان اسلم والا يفرق ولا ينتظر بلوغه لانه يطالب
 بحقوق العباد شرح الوافي للنسفي في نكاح الكافر من النكاح كل فرقة يحتاج
 الى احكام لم يجز احكام عند غيبته في خيار الادراك والتزويج منه غير كفو والفرقة
 بلعان وعنته وجب واما عن الاسلام وكل فرقة لا يحتاج الى احكام يصح بغيبته الا
 كنيا تخيرة وعنت وامر بالمير فصولين في الحاسر والعشرين امرأة النضر انما اذا اتمت
 ورفضت الامر الى القاضي فكل الزوج رجلا بالخصومة وغاب الزوج فالقاضي لا
 يفرق بينهما حتى يحضر الزوج فيفرق بينهما اذا ابدى الاسلام تحبظ برهاني في احكام
 الكفار وان اسلمت المرأة ولم يعلم الرجل فان الرجل يعرض عليه الاسلام فان اسلم
 فزها على نكاحها وان ابدى فرقا بينهما فان لم يترافعا اليها حتى مضت ثلث حيض ورفضت
 الفرقة بينهما في قول ابي عبد الله وماك والفق في ولا تقع في قول ابي حنيفة واصحابه
 ما لم يعرض عليه الاسلام وبالله ويفرق السلطان بينهما تنبيه في كتاب النكاح
مخصص قبيل كتاب الرضا بوزقة ونصف **باب المهر** وان كان تاجيل المهر
 لا الى غاية معلومة فقد اختلف المشايخ بعضهم قال لا يصح وقال بعضهم يصح وهو
 الصحيح وهذا لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق والموت تحبظ برهاني
 في نوع من المهر في المرأة التي تمنع نفسها من الفصل السادس عشر من النكاح زن
 مرده است وكا بين كردن بر شوي حال كشته باقي ورثه مرشوي را نصيبها خود
 از كا بين يك ماه مرده است دادند ييش از يك ماه توانند حواستن احباب نعم لان
 التاجيل صفة العقد فيستدعي بقاء العقد كالزيادة وبقاء العقد بقاء العقود
 عليه ولم يبق الا يرى انه لو اجل في الثمن بعد هلاك المبيع او زاد في الثمن او في
 المبيع لا يصح ولو اجل بعد هلاك المبيع او المشتري والمبيع قائم صح له رد
 فاعدية في كتاب الدعوى تزوجها بمهر شرعي وعلانية باكثر ان تواضعافي
 السر على مهر وتعاقد في العلانية باكثر فالعلانية الا ان يكون شهره عليها او على
 الولد ان المهر السر والعلانية سمعة بزازية في المهر وثله في مهر الخلاصة وخزانة
 المفنين ولا يجب شئ في عقد فاسد بلا وطئ ولا في خلاصتها فان وطئ فمهر المثل لا
 يزيد على ما سمى صدر الشريعة في المهر والاباء نظير ذلك فان كان بعد الدخول

فلها

فلها كل المهر وان كان قبله فلها النصف ان كان هو الابدع عن الاسلام فان كانت
 هي الابية فلا شئ لها منح في نكاح الكافر لها مهر معروف فافر في فرض موته
 باز يد منه او زاد في مهرها او اقر لها بمهر آخر او اقر لها بمهر بعد الاباء
 لا يلزم شئ منها فنية في باب اقرار المريض فان كسوة اي بالاذن فالمهر
 والنفقة عليهم اي على الفتن وغيره وبموتهم يسقطان اي المهر والنفقة لفقن
 محل الاستيفاء منه نكاح الدرر في نكاح الرقيق تزوجها على انها بكر فاذا هي
 ليست كذلك يجب كل المهر حلالا لامر بها على الصلاح بان زالت بوثبة وان
 تزوجها باز يد منه مهر مثلها على انها بكر فاذا هي غير بكر لا تجب الزيادة
 والتوفيق واضح للمثاميل بزازية في المهر ولها كل المهر ان حلالها لان خلوة
 العتبن ويجب العدة للاحتياط درر في العتبن والخلوة بلا مانع حتى ترضى
 وصغيرة لا يطاق معها اجماع كالوطئ تنوير الابصار في المهر مخصصا وخلوة بلا مانع
 وطئ حب او شر ما او طبعيا كرض بمنع الوطئ وصوم رمضان واحرام لوفض او نفق
 وحيض ونفاس فواكه اي توكد المهر صدر الشريعة منه باب المهر وذكر صدر
 الاسلام ان الطلاق بالرجعي لا يتجمل المؤجل لانه اما بالموت او الفراق والرجعي
 ليس بفراق وذكر القاضي انه ينهل ولا يعود الاجل بالرجعة في الصحيح لان الاجل
 زال فلا يعود الا بالتأجيل ولم يوجد بزازية في الثاني عشر من النكاح وان جدد
 النكاح للاحتياط لا تلزم الزيادة بلا نزاع لان العرض ابقاء الاول ولان العقد
 الثاني لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه في الثاني عشر من نكاح البزازية ومنه في الفقة
 فرق محمد رحمه الله بين الاجارة والنكاح فان المهر لو استحق يرجع بقيمة على المخرج
 فصولين قبيل السابع عشر كذا في العارية وان لم يسم المهر في العقد ونفاه
 فلها مهر مثلها ان وطئ او مات والمتعة ان طلقها قبل الوطئ رزق في المهر
 لمخصا وهي رزق وخمار وملحفة لا تزيد على نصفه اي نصف مهر المثل لو كان
 الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو كان الزوج فقيرا وتعتبر المتعة بها
 لها منح في باب المهر وحكم الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في النكاح الفاسد
 فينقض المهر ويثبت النسب ويجب الاقل منه المسمى ومنه مهر المثل منح
 في باب المهر صبتان وقعت احدهما على الاخرى فزالت بكارة احدهما بفعل

الاخرى يجب مهر المثل على الصبية واصل هذا من فتاوى الصغرى لوزن نصيب
لصبية لاحد عليه وعليه المهر لانه مواخذ بافعاله في اخر الفصل الثاني من جنابات
المحلاصة وفي النكاح الفاسد ان فرق القاضي انما يجب مهر المثل بالوطئ ولم يزد
مهر المثل على المسمى مكين في المهر من كتاب النكاح وفي النكاح الفاسد اي
الباطل كالنكاح للمحرم الموبدة او الموقفة او باكره من جهتها او بغير شهود
او للامة على الحرمة او في العدة او غيرها ان لم يطل الم يجب شي فرستى في المهر
من كتاب النكاح وكلت بالتزويج بالف فزوجها فقامت معه مدة ثم قال
الزوج المهر وبنار وصدقه الوكيل ان اقر الزوج ان المرأة لم تؤكله بدينار
فلما انجبار فان ردت فلها مهر مثلها بالغاباطغ وليس لها نفقة العدة لا
نفاخ النكاح من الاصل بزانية في الوكالة في النكاح من كتاب النكاح ووجب
مهر المثل ايضا فيما لم يسم المهر او نفى اذا لم يتراضيا على شي والافذاك شي
هو الواجب ودر في باب المهر وان اقام بينة قبلت سواء شهد مهر المثل
له او لا لان المرأة تدعى الزيادة فان اقامت بينة قبلت وان اقامها الزوج
قبلت ايضا لان البينة تقبل لرديمين كي اذا اقام المودع بينة على رد
الوديعة الى المالك تقبل وان اقام البينة فيبتهام مقدمة ان شهد له مهر المثل
وبينة مقدمة ان شهد لها مع في المهر **نوع في الاختلاف في اجهاز**
رجل جهز ابنة بماله فوجه الابنة مع الجهاز الى زوجها فماتت الابنة
فادعى الاب انه كان عارية وزوجها يدعى الملك اختلصوا فيه قال بعضهم
القول قول الزوج والبينة على الاب وبه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
وقال بعضهم القول قول الاب لانه هو الدافع والملك قال مولانا وبنى ان يكون اجزاء
على التفصيل ان كان الاب من الكرام والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله يائس
عن الامانة وان كان من اوساط الناس فيكون القول قول الاب لانه هو الدافع وليس
بمكذب فيما قال من حيث الظاهر فاضحان في فصل هبة الوالد لولده من كتاب
الهبة **نوع في الاختلاف في متاع البيت** اما اذا ماتا فاختلفت ورثتهما
فالقول قول ورثة الزوج فقول ابو حنيفة ومحمد وهذا ابو يوسف القول قول
ورثة المرأة الى قدر جهزها مثلها بان الحكماء في فصل الثاني من قريباً من اخره

والقول له فيما يصلح لهما كالفرش والامانة والا وانه والرقيق والمنزل والعقار و
المواضع والنقود وهذا اذا كانا حيين فان مات احدهما فالمثل للمحي مع يمينه
من دعوى الد رر في اخر الخلاف **فصل فيما للزوج ومالا ولا تمنع من زيادة**
الابوين واولادها الذين من زوجها الاول في كل جمعة وعطرها من المحرم في كل
سنة وكذا لو اراد ابوها واولادها المجد اليها لا يلى الزوج المخرج بزانية
في الثالثة عشر من المحرم والا باء من النكاح واذا اراد الزوج ان يمنع ابانا
او امها او واحد من ابها عن الدخول عليها في منزله لا يمنع من الدخول عليها
للزينة في كل جمعة وانما بمنعهم من البتونة عند ما وبه اخذ مشايخنا وعليه
الفتوى حرانة المفتين وصل في النفقة اذا منع الرجل ام المرأة او ابانا
او احدها من ابها عن الدخول عليها في منزله فله ذلك الصغرى وابوا لا يزوجها
بحضرة زوجها وكذلك اذا منعها عن الخروج الى بيت الابوين فله ذلك ولكن لا
يمنعها من النظر اليها والتكلم معها فيقومان على باب الدار والمرأة داخل الدار
ما نأرخانية في احادي والعشرين من كتاب النكاح لو قالت انا لا سكن مع امك
واريد بيتا على حدة ليس لها ذلك عند ابو حنيفة وابو يوسف وقول محمد آخر
قفيه باب فيما يسقط نفقة الزوجة من الطلاق فله نقلها حيث شاء ما دون
السفر وقيل له السفر بها في ظاهرها رواية والفتوى على الاول يلتقي باب المهر
المسافر من قارق بيوت بلده قاصدا مسافة ثلثة ايام ولها بها بسير وسط
وهو السهل ما سارا لابل والراجل والفك اذا اعتدلت في الجبل ما يلقى ما
بالجبل فرستى في المسافر من كتاب الصلوة والمراد ثلثة ايام من اقصر ايام السنة
وهل بشرط سفر كل يوم الى الليل اختلصوا فيه والصحيح انه لا يشترط حجر رابن
باب المسافر من كتاب الصلوة واختلفوا في حد البلوغ في مبلغ الجمار فقبل تسع
سنين والصحيح انه لا حجة للسنن وانما العبرة للاحتمال والقدرة كما في الشرح الوافي
من النفقات اذا تزوج امرأة على الف على ان لا يجزها عن البذل او على ان لا يزوج
عليها بريد به اذا سمى لها مهر اقل من مهر المثل فان قبضت المرأة مهرها فلزوج
ان ينقلها الى حيث شاء وليس لها ان تمنعه من الخروج ما نأرخانية في الفصل
البيع عشر من كتاب النكاح صغيرة زوجت فذهبت الى زوجها قبل

قبض الصداق كان له حق امسكها قبل النكاح ان بردها الى منزلها وبخبرها
من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى منزله حق القبض لان منع النفس الصداق
حق المرأة فلا يبطل ذلك بابطال الصيغة وكذا الرجل اذا تزوج ابنته اخيه
وهي صغيرة وسلمها الى الزوج قبل قبض المهر كان له ان يمنعه من الزوج
خزانة المفتين من المهر باب في القسم وفي البدايع نخب عليه النسوة بين
المحرمتين او اللاتي في المأكول والمشروب والملبوس والسكنى والبيتونة انتهى
ويكفي ذكر الولو المجي والحق انه على قول من اعتبر حال الرجل وحده في النفقة فالنوبة
فيها واجبة ايضا اما على القول المفتي به من اعتبار حالها فلا لان احدهما قد
تكون عينية والآخرى فقيرة فلا يلزم النسوة بينهما مطلقا في النفقة بخلاف
باب القسم وفي المخرج ولو اقام عند احدهما شهر اخصه الاخرى في ذلك
فرضي عليه ان يستقبل العدل بينهما وما مضى به رخصة ان ثم فيه لان القسم تكون
بعد الطلب ولو عاد بالجو رجع ما نهاه القاضي اوجبه عقوبة وامر بالعدل لانه
اساء الادب وارتكب ما هو حرام عليه وهو الجور فيعزر في ذلك بخلاف باب
القسم ما لشيء في النكاح رجل خطب ابنة رجل فقال ابو الفتى ان
كنت تنقد المهر الى ستة اشهر او الى سنة ازوجهها منك ثم ان الرجل بعد ذلك
بعث بهدايا الى بيت الاب ولم يقدر على ان ينقد المهر فلم يزوجه منه بل له
ان يسرد ما بعث قالوا ما بعث المهر وهو قائم او هالك يسرد وكذلك كل ما بعث
بغير هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شيء له في ذلك قاضي خان قبيل
فصل في تكرار المهر رجل تزوج امرأة وبعث اليها بهدايا وعوضت المرأة لذلك
عوضا وزقت اليه ثم فارقت فقال الزوج كنت بعثت ذلك عارية واراد ان يسرد
وارادت المرأة اسردا والعوض ايضا قالوا القول قول الزوج في مناهه لانه انكر
التملك وللزوجة ان يسرد ما بعث لانها تزعم انها ابتاعته لانه بعث عوضا للهبة
فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن عوضا فكان لكل واحد منهما ان يسرد ومتاعه وقال
ابوبكر الاسكافي ان صحت حين بعثت انها عوض فذلك وان لم تصرح بذلك
ولكنها حبست ونوت ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت بينهما فاضحى
قبيل المسئلة المذكورة فان زوجها المولى فجاءت بولد من الزوج فهو حكمته

حتى لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ويعتق بموت المولى من كل المال ولا يبيع
لاحد وله استخراجه واجارته الا انه اذا كان جارية لا يستمتع بها لانه وطني امرها
فتح القدير في الاستيلاء اذا تزوج الفضول فأت أحد الزوجين قبل الاجازة
حيث لا يثبت التوارث لان اصل العقد موقوف فبطل بالمرتب ببيان الرواية
في باب الوطء والكفو ولا توارث بالانكحة الفاسدة الا ان النكاح مع كونه فاردا
ينبت به النسب وينوارثون به تنمة البر بانية في فصل ميراث اهل الكفر من
الفرابيض قالت طلقني زوجي ثلثا ثم ارادت ان تزوجه نفسها منه اصرحت على
ذلك وقال كذبت جاز النكاح في المختار منية المفتي في ما على الاقرار بحكمة
الرضاع وغيره وكذلك في البزازية في الرابع من الرضاع وتفصيل في الفتاوى
الصغرى من الرضاع اذا ادعت الطلقات الثلث وانكر الزوج حتى لها
ان تزوجه نفسها من الذراقت انها مطلقة ثلثا بزازية في الرابع من النكاح
واعلم ان الفرع لا يحل وطئه الآمن وجريبين لالثالث لهما وهما النكاح والملك
لقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم
فانهم غير ملومين الاية فباعدا الوجهين فهو حرام نتف في اول كتاب النكاح
والمهور قال ادعت نكاحه فانكر ثم تصادق على ان النكاح كان لا يثبت النكاح
لانها في الابتداء المتصادق ما رن وشويم لا يثبت النكاح فصولين في الفصل
العشرين قال المشتري ثرا فاسد الكالمغصوب بحرم اكله وان كانت جارية حرم
وطئها وكذلك جميع الانتفاعات لانه وان رضى به المالك لكنه حرم حق الشرع
ورضاع العبد لا يبيع ما حرم الحق الشرع اذا لا ولاية له في ذلك الا يرى ان الزنا
ما حرم لا يعمل فيه رضا العبد حتى لا يجبرى فيه البذل والاباحة وكذلك في عقد البذل
لا يحل له ذلك وان رضى به البايع فاعديه في كتاب البيوع قال فان ادعى كل واحد
نكاح امرأة واقاما بنية دعوى نكاح المرأة من رجلين اما ان يكون متعاقبة
اولا فان كان الشاغل ولا بينة لهما فاما ان نفر لاحد هما اولافان اقرت ففى
امرأة لتصادق فيها وان لم نفر لم يقض لواحد وان كان ثمة بنية فمن اقام
البنية ففى امراته وان اقرت لغيره لان البنية اقور من الاقرار وان اقاما بها فاما
ان تكون في بيت احدهما او دخل بها اولافان كان ذلك ففى امراته لان النقل

الى بيته او الدخول به دليل سبق تاريخ عقده الا ان بقيم الخارج بينته على سبق
 نكاحه فانها تقبل لان النصريح اوله منه لانه وان لم يكن ذلك فمن اثبت سبق
 التاريخ فحق امراته لان الثابت بالمينة كالثابت عينا عناية شرح الهداية
 من باب ما يدعيه الرجل ادعى نكاحها فقالت كنت تزوجتك فطلقني و
 وانقضت عدته وزوجت بهذا الرجل وصدقها الثامنة ولا يبرها من الاول فاما
 خلت بشئ من الاول محل للثامنة بلا تجديده العقد ولا تجب العدة لعدم صحته
 المخلع ولعدم ثبوت النكاح والاقدام على المخلع وان دل على اقراره بالنكاح الاول
 لكن بعد الاقرار الصريح للثامنة فلا يبطل الصريح السابق بالاقرار اللاحق لانه لا يكون
 اقوى من الصريح برأيه في الرابع عشر من النكاح **كتاب الرضاع ونحل**
 اخت الارض رضاءا ونسبا كالخ من الاب له اخت من امه نحل لاحيه من ابيه
 مدني من الرضاع وقد ذكرنا في النكاح انه حلت نحو ام اخيه واخوته وغيرهما رضاءا
 فرسنا في الرضاع يجوز له ان يتزوج ام اخته من الرضاع درر في الرضاع فحرم
 اي المصنعة والزوج مع قومها فيه نفيب عليه اي على الرضيع كالنسب اي حرمه
 كحرمته فحرم على الرضيع اولادها واولاها واولاده المنقذمة والمنفجرة لانهم اخوة
 واخوات له من قبل الام والاب وكذا اخوتها واخواتها لانهم اخوال وحالات
 وكذا اخوته واخواته لانهم اعمام وعمات وفي كلامه اشعار بان نحل من الرضاع من
 نحل من النسب كالاولاد والاعمام والعمات والاحوال والحالات واخت الارض كاسباني و
 يحرم فروعه اي اولاد الرضيع ذكورا واناثا وكذا فروعه الرضيعة والزوجة للرضيع
 اي زوجة الرضيع وزوج الرضيعة عليها اي على المصنعة وزوجها فحرم ابني الرضيع
 على المصنعة لانها جدهته وكذا بنته على زوجها لانه جدتها وكذا زوجته على زوجها لانها
 زوجة فروعه وكذا الزوج الرضيعة على المصنعة لانها ام زوجته فرسنا في الرضاع
 ومدة الرضاع عند ابيه حنيفة ثلثون شهرا وقالا ثنتان فاذا مضت مدة الرضاع
 لا ينطق بالرضاع تحريم حاور القدح في الرضاع ولا حل بين رضيعي امرأة لانها
 اخوانه من الرضاع سواء ارضعتهما في زمان واحد او في ازمان مختلفة متباعدة و
 سواء ارضعتهما منه ثدي واحد او اثنين منه ثدي والآخر من اخر درر الرضاع
 ولم يبح الارضاع بعد مدته قال شيخ الاسلام في شرح المنظومة الوهبانية الرضاع

او احدى

بعد مدته حرام لانه جزء الادنى والانتفاع به لغرض ضرورة حرام على الصحيح نعم اجاز
 البعض التداوى به اذا علم انه يزول به الرمد كما ذكره الترمذي في بعض لم يجوز شره
 للتداوى قال صاحب البحر ولا يخفى ان التداوى بالحرم لا يجوز في ظاهر المذهب
 اصله يؤل ما يؤكل لحمه فانه لا يشرب اصلا مخ في الرضاع واجرة الارضاع كالنفقة
 وهي على الاب مختارات النوازل في نفقة الصغار من الصلح واذا لم يكن للصبي ولا
 مال اخبرت الامام على الارضاع وهو الصحيح لانها ذات رب بالدين فصار كالاب
 اذا غاب وليس له مال ونزك امرأة وصغيرا وللأمة مال فالأمة تجزى على الاتفاق على
 الصبي ثم هي ترجع عليه كذا هذا وخيرة الوهبانية في الفصل الثالث من كتاب
 النفقة ملخصا **نوع آخر** فان اجزاه عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما فان
 كان اخص بعد النكاح وبما كبيران فالاحوط ان يفارقهما ما روى ذلك عنه رسول الله عليه السلام
 والسلام انه امر بالمفارقة فاضحنا في المحرمات قبيل فصل ما لل نسب وانفقوا
 على ان اعلم كبرية من الكبار يمنع الشهادة وفي الصغار ان كانت معدة نوزع فيمنع
 بسمية الناس بذلك فاسقا مطلقا لا تقبل شهادته وان لم يكن كذلك ان كان صلاحه
 اكثر من فساد وصوابه اغلب من خطائه يكون سليم القلب ويكون عدلا فتقبل شهادته
 لان غير المعصوم لا يخلو عن قليل ذنب فيعتبر فيه الغالب ظهيرة في القسم الثاني في
 البينات من كتب الدعوى ولو شهد رجلا من هذه الامم او رجل وامرأتان بعد النكاح
 عندهما لا يسمعها المقام مع الزوج لان هذه شهادة لوقعت عند القاضي بثبت
 الرضاع فكذا اذا قامت عندهما فاضحنا في اخر الرضاع قال رجل شبه الى امرأة
 هذه رضيعتي ثم رجعت عنه قوله صدق في رجوعه ولو ثبت عليه اي ثبت على قوله
 وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما درر في الرضاع ملخصا نوع آخر هو
 مص الرضيع اللبن ولو قليلا منه ثدي اللدنية ولو بكرا او ميتة كما سياتي او ايسة كما هو
 مقتضى الاخلاق وهي حادثة الفتوى من فائق من الرضاع قالوا ادخلت امرأة
 حلبة ثديها في فم رضيع ولا ندرى او حل اللبن في حلقه ام لا لا يحرم النكاح لان في اللغة
 شك في الوالجية وفي القنية امرأة كانت تعطي ثديها صبية وشهر ذلك فيما بينهم
 ثم نقول لم يكن في ثديها لبن حين الفتنها ثدي ولا يعلم ذلك الا من جر منها جاز لا ينزها
 ان يتزوج بهذه الصبية انتهى بحر من الرضاع لا بأس ان يسأجر المسلم الظن

الكافرة او التي ولدت من فجور منية المفتي قبيل استجار الراعي من كتاب الاجارة
ولم يعتق بعيدة كينت العم ولا محرم غير رحم كالحرم بالرضاع فاستأني في اول
العناق كتاب الطلاق باب ما يقع به الطلاق صريحا وما لا يقع طلاق الاخرس
بالاشارة يريد بالاحرس الذي ولد وهو اخرس او طر عليه ذلك ودام حتى صار
اشارته مفهومة كذا في المصنفات بهذه فصل فمن يقع طلاقه لو قيل لرجل
طلقت امرأتك فادعى برأسه اي نعم ينبغي ان لا تطلق كما في العتق واما طلاق الا
خرس يقع بالاشارة جامع الفصولين في الفصل الرابع والثلاثين صريحه ما سئل فيه
دونه غير مثل انت طالق ومطلقة وتقع بها واحدة رجعية وان نوى ضد
اي ضد الواحدة الرجعية وهو الواحدة البانية او اكثر من الواحدة باب ايقاع
الطلاق من صدر الشريعة قالت لزوجه طلقني فاشار اليها بثلاث اصابع يريد بها
ثلاث تطليقات لا تطلق ما لم يقل بانه لانه لو وقع لوقع بالضمير والطلاق بالضمير
محيط برهاني في نوع الايقاع بطريق الاضمار من الفصل الرابع من كتاب الطلاق رجل
وكل غيره بطلاق امرأته فطلقها الوكيل بالثلاثة ان كان الزوج نوى بالتوكيل توكيلا
بالثلاث طلقت ثلاثا وان لم ينو الثلاث لا يقع بشئ في قول ابي حنيفة قاضيا
في الطلاق الذي يكون من الوكيل لان قوله انت طالق اليوم ايقاع ذخيرة البراءة
في البس من الطلاق ولو قال انت طالق بمشية الله تعالى او بارادته او برضائه
او بحبته لا يقع زيلعي في باب تعليق الطلاق واذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ
او بعدم الكفاة فطلقها الزوج وهي في العدة لا يقع الطلاق عليها وكذلك اذا
وقت الفرقة بخيار العتق فطلقها الزوج وهي في العدة لا يقع الطلاق ذخيرة
في الفصل الرابع عشر من الطلاق ولو شهدا بخلع او طلاق بلا استثناء بان قال
نشهد انك خالغ بلا استثناء او خالغ ولم يستثن لا تقبل قول الزوج وتطلق بهذه
المسئلة فما تقبل فيه الشهادة على النفي فصولين في المائة عشر ملخصا وان قال المكتوب
اذا وصل اليك فانت كذا فاما لم يصل لم تطلق شبهة في احكام الكتابة وكذا
في امانية في الطلاق بالكنية الوكيل بالطلاق اذا وكل غيره لا يصح فان وكل
غيره فطلقها الثالثة بحضرة الاول او طلقها اجنبى فاجازة الوكيل لا يقع طلاقه
الفصول وكذا الوكيل بالاعتاق بخلاف البيع والنكاح والخلع والكتابة فان ثمة

اذا وكل

اذا وكل الوكيل رجلا ففعل الثالثة بحضرة الاول فاجاز الوكيل صحته اجازته
قاضيخان في مسائل التوكيل بالطلاق من كتاب الوكالة ومنه شك انه
هل فعل شيئا ام لا فالاصل انه لم يفعل ومنه يتقن الفعل وشك في القليل والكثير هل
عمل الاقل لانه المتيقن وعليه ما نل منها شك انه هل طلق ام لا لم يقع ولو شك انه
طلق واحدة او اكثر بنى على الاقل كما ذكره السبكي بانه الى ان يتيقن باكثر او يكون له ظنة
على خلاف شبهة في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك ملخصا وان اخبره عدول
حضره واذن المجلس بانها واحدة وصدهم اخذ بقولهم ان كانوا واحد ولا وعده الامام
الثاني حلف بطلاقها ولا يدري اثلاث ام اقل تحرى وان استويا عمل باشدة
ذلك عليه كذا في البرازية شبهة من القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك باب
ما يقع به الطلاق كناية وما لا ولو قال لها انت مطلقة بالتخفيف او قال اطلقك
ان نوى به الطلاق يقع والا فلا قاضيخان في الطلاق ونفخت لست بامرأة لا يقع
وان نوى عندهما وعند الامام يقع بالنية برأية في انكار النكاح من كتاب
الطلاق ولو قال لها لا حاجة لي بك او ما يريدك او ما يجاريني لا يقع وان
نوى من طلاق اخلاصة في او اخر النسخة وكذا في اولى كنيات امانية رجل عرض
عليه امر فقال طلقني فان قيل لا تصرح منه بالطلاق ولا في كلامه ذكر امرأته
واتما ذكر البيت وفي البيت سكان سوى المرأة والحلف محتمل فلذا حملت على المرأة
ارأيت لوضه وقال عقيمت بهذا التي قلت بجان وسر فلازمه ان كان كنتم قلنا بلى لا
تصرح فيه ولا ذكر المرأة تنجيصا ولكن تعارفت بالنسب بهذه اليمين في بلادهم طلاق
امراته والمراد من البيت اهل البيت بطريق الاضمار وهو بيت ول المرأة عند الاطلاق
لان الحلف لا يكون الا بهذه او تفسيره بخلاف ذلك خلاف الظاهر فلا يدعى في القضاء
ولا يقال اذا لم يكن صريحا كان من الكنيات فلا بد من اشتراط النية لان ما صار
منها متعارفا صحيح به ومنه النية كقوله حلال حداي بر منة حرام ونحو ذلك ولا يفرق
انه ما نوى الطلاق وان كان جواب المتقدم بين من اصحابنا انه لا يكون طلاقا
الا بالنية لان ذلك لم يكن متعارفا بينهم وفي بلادنا زماننا تعارف من جواب
الفتاوى في الثالث من الايمان وذكر الامام ظهير الدين لانقول لا بشرط النية
لكن يجعل ناويا عرفا فان قلت اذا وقع الطلاق بلا نية ينبغي ان يكون كالمصرح

بما اسكنت فان است كذا
كنتم ثم فعله فهذا اقرار بطلاق امرأته
فتطلق

فيكون الواقع رجصيا قلت المتعارف به اي قاع البابين كذا في البرازية بحرق
في باب الايلاء ومثله في فتح القدير في باب الايلاء **نفس آخر** وقسم من الكليات
يصدق الرجل فيه على اي وجه كان في حال الغضب او على مقدمة مذاكرة الطلاق
وهو قوله خلعتك او فارقتك او خيلتك او انكبي من شئت او تزوجي من شئت
او قومي او ذهبي الى احره **نفس** في الطلاق لمخصا ولو قال انت طالق هذه
وثاق صدق مطلقا ايا لم يقع في القضاء ايضا شئ لانه صرح بما يحتمل اللفظ
في صدق ديانته وقصدا **در رخص باب** اي طلع الطلاق لمخصا **باب التعليق**
الطلاق شرعا ازالة النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص **قسطا** في اول كتاب
الطلاق لمخصا ولو قال انت لست الاربع بينك تطبيقه طلقت كل واحدة تطبيقه و
كذا لو قال بينك تطبيقه او قال ثلث او اربع الا ان ينوي قسمة كل واحدة بينهما
فطلق كل واحدة ثلثا ولو قال بينك خمس تطبيقات يقع على كل واحدة طلاقا بكذا
الى ثمان تطبيقات فان زاد عليها طلقت كل واحدة ثلثا **در رخص باب** اي قاع
الطلاق واذا حلف لا يشرب النبيذ ما دام بخارا فخرج ثم عاد وشرب لا يحث في
يمينه فحيط برهانه في اول الرابع من الايمان ولو قال والله لا اكلك وارمت
بغداد فخرج بنفسه لا يبقى اليمين قاضيان في فصل الكام والقرارة من الايمان وفي
زوضة الزند وسق لو قال لها ان خرجت من الدار بغير اذنك فانت طالق فاذن لها مرة
فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنك حث خلاصة في العاشرة من الايمان وان احتمل
انسان وادخله فيها فان كان الخاف لا يقدر على الامتناع لا يحث في قولهم وان كان يقدر
ولم يمتنع وهو راض بقلبه اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحث مروي ذلك عنه اجماع
خليفة قاضيان في الدخول من الايمان تزوج امرأته فقال اكر وبرا بجانها آرم فهي
طالق فخيرها غيره الى بيته بغير امره ان هي حقيقة الحمل بنفسه لا تطلق وان عني الامانة
في بيته فان خلاها في بيته ولم يخرجها تطلق وكذا قال نجم الدين ايمان الخلاصة في اول
البيع عشر ومثله في البرازية رجل دعي امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما
تصنع به وكفيتك فلانة لامرأة اجنبية فقا الزوج ان كنت احبها فانت طالق
تكلوا في ذلك والصحيح انها لا تطلق ما لم يقل الزوج احبها قاضيان في التعليق
من الطلاق اصله ان الشرط متى كان سابقا وبخرا لاحقا فانه لا يتعلق بالخر

بالشرط

بالشرط الا بالصاق حرف الفاء بالجزء ثم المثل على سبعة اوجه اوجه ما لو قال
لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق يتعلق الطلاق بالدخول لانه بدأ بالشرط
وبأداة بالجزء وقد الصق به حرف الفاء فيتعلق بالشرط والثاني لو قال ان دخلت
الدار انت طالق طلقت الحال لانه لم يذكّر حرف التعليق في الجزء وهو الفاء فيكون
ارسا لا يحيط رضوى باب ما يصح التعليق وما لا منه الايمان لمخصا لو حلف وقال
ان لم اخرج من هذا المنزل اليوم فامرأته كذا فقبه ومنع من الخروج حث تطلق
امرأته وكذلك لو قال لامرأته وهي في منزل والده ان لم تحضري الليلة منزلي فانت
طالق فمنعها الوالد عنه كحضورها فانت تطلق هو المختار للفتوى وان كان فيه
اختلاف المخرج والفرق ان في قوله لا يسكن هذه الدار شرط الحث هو السكنى
وانما يكون السكنى فعلة اذا كان باختياره اما في قوله ان لم اخرج من هذا المنزل ونحوه
لامرأته ان لم يحضري الليلة منزل شرط الحث عدم الفعل والعدم يتحقق به ونحو الاختيار
فحيط برهانه في الثاني عشر من الايمان وكذا في الرضوى والاولوية في هذا الباب
ان كان شرط الحث عدم ميا ونحوه فالحث راجع الى الحث وان كان وجوديا ونحوه
فالحث راجع الى الحث **شرح منظومة ابن وهبان** لابن شحنة من كتاب الايمان ذ
جعل امرأته فقلت طلاق افكندم تطلق نوى او لا وكذا لو قالت امرأته افكندم
تطلق نوى او لا لان هذا اللفظ معين للطلاق عرفا يقال زن فلان امرأته بفهم
فيما بينهم طلقت نفسها اقول على هذا لو قال رجل من اهل بلاد الروم كلمي اولسونه
او كل شي شرعي اولسونه ان فعل كذا ينبغي ان يصح اليمين على الطلاق لان متعارف بينهم
فيه فصولي في الفصل الثالث والعشرين وحث بفعله فقط اي دونه فعل كونه
في حلف البيع والشراء والاجارة والصلح من مال والخصومة **در رخص باب** حلف
القول من الايمان وان علق الطلاق بفعلين يقع عند اخذها محيط رضوى
الطلاق وكذا في القسطا ولو حلف ان يهرب عبده لفلان فوهمه ولم يقبل بره
في يمينه خلا فالزفر فانه يعتبره بالبيع لانه تمليك مثله هداية في ما سأل منفرقة
الايمان وفيه تفصيل قال امرأته طالق ان كلمت فلانا واكلمت كذا وشربت كذا او
احرق الطلاق فقال ان كلمت فلانا واكلمت كذا وشربت كذا فامرأته طالق وبها سرا
ما لم يجتمع للشرط لم يقع الا ان ينوي شيئا واحدا فان قال انت طالق ان كلمت فلانا

وان اكلت وان شربت فاقبى شئ وجد منه هذه الاشياء يقع ثم لا يقع بوجود والاخر
وان احرز الطلاق واعاد كلمة الشرط ما لم يجتمع لا يقع فوق التفاوت بين تقديم
الشرط وتأخيرها اذا اعاد كلمة الشرط وفي ما لم يعد لا تفاوت منية المصنف في
مسائل اليمين على امرين في كتاب الايمان وكذا في الصغرى والمنة البرهانية عطف
لا يدفع الى فلازم ماله فاصرفه فضمنه ونقده بضمه نه فهو حائث وكذلك لو اعله
عليه فاعطاه ولو كانت احواله والكفالة بغير امره لم يحث بادائه بجر راي في نزع
قوله وما يحث بهما النكاح والطلاق اه من كتاب الايمان امره اذا قال امرته طالق
وله اكثر من واحدة واجاب شيخ الاسلام الا وزججدي لا يقع الا على واحدة واليه
البيان بزارية في الثاني من الطلاق جماعة كانوا يتحدثونه في مجلس فقال رجل
منهم من تكلم بعد هذا فامرته طالق ثم تكلم اختلفت امرته لان كلمة من
للتعظيم والمخالف لم يخرج نفسه عن اليمين فيحث كما لو قالوا ان دخلت الدار
احد فامرته طالق ثم دخل اختلف حث لان احد نكرة واختلف لم يصير معرفة
فبقى داخلها بخلاف ما لو قال ان دخل دارى احد فامرته طالق فدخل
المخالف لم يحث لانه صار معرفة الدار الى نفسه فلا يدخل تحت النكرة قاضية
فصل في الكلام من كتاب الايمان واما ما دونها فلا يبطل التعليق لان الجزاء باق
لبقاء محله فلو طلقها ثنتين ثم عادت اليه بعد زوجه آخر وقد كان طلق الثلث ثم
وجد المعلق طلق ثلثا اتفاقا مع الغفار من تعليق الطلاق ومثله في البرازية في
متفرقات الايمان وفي الدار مثله حلف لا تكلم قريبا فهو على اقل من شهر لانه ادنى
القريب لانه في حكم العاجل والعاجل قريب محيط رضون في باب الحلف على
الكلام فالقريب والسريع على اقل من شهر بيوم والبعيد على اكثر من شهر وجيز
سرخسى في باب الحلف على ما يضيف من الايمان ولو قال ان كلمت فانت طالق
طالق طالق فان كانه دخل بها تعلقت الاولى بالكلام ووقعت الثانية و
الثالثة في الحال وان كان لم تدخل بها تعلقت الاولى بالكلام ويقع الثانية في الحال
والثالثة لغو مبسوط سرخسى في باب الطلاق مثله في البرازية حلف لا يدع
فلان يدخل الدار فهو على النوى ان لم يملك منعه والافضل النوى والمنع جميعا منية
المصنف في مسائل اليمين ما لا يتعلق بحقوقه بفاعله واذا قال والله اكلم فلانا مادام

عليه

عليه هذا الثوب او ما كان عليه او ما زال عليه فزعم ثم ليس وكلمه لا يحث ولو قال لا
اكلم وعليه هذا الثوب فزعم ثم ليس وكلمه حث هذه هي المسألة السادسة في كتاب الايمان
قال في المحيط حلف لبعطين فلا تاحقه فاصرفه بالاداء او احواله فقبض برؤوسه
بغير امره حث انتهى بجر راي في شرح قوله وما يحث بهما النكاح والطلاق والخلع
الى اخره من كتاب الايمان سكران قال لامرته ان لم يكن فلانا اوسع وبرامتك فانت
طالق قال ابو بكر الاسكاف هذا شئ غير معلوم ولا مقدور فلا يحثه قاضية في باب
التعليق من كتاب الطلاق رجل حلف على امرته ان لا تخرج الا باذنه فخاف
ان تخرج بغير اذنه فيقول اذنت لك لكل خروج فاذا خرجت لا يحث والو
الجمية في كتاب الجمل قوله وما سوى البياض احاص حصص اعلم ان الواضع الدماء
سنة السواد والحررة والصفرة والكدره والمحضة والزانية وهي التي على لون الزنا
نوع من الكدره قال يمنع صلوة وصوما فنقول ان المحيض يتعلق به احكام احدها يمنع
صحته الطهارة والثاني يمنع وجوب الصلوة الى اخره الثامنة عشر تبليغ به الصبية التاسع
عشر يتعلق به انقضاء العدة بجر راي في كتاب الطهارة طهارة والكدره اي ما هو
كالماء الكدر وهو حيض مطلقا عندهما وكذا عند ابي يوسف ان تخرجت من الحيض
قربا نه في باب الحيض رجل حلف بايمان مغلظة ان لا يطلق امرته ثم اراد
اخلاص فيها فالحيلة المشروعة ان يتزوج امرته رضية ويأمر اخت امرته
او امرها فرضعتها فتبين منه امرتان جميعا ولا يحث لان في الوجه الاول نصير جميعا
بين الاحالة وبنت الاخت وفي الوجه الثاني نصير جميعا بين الاختين واقعات حامية
في الطلاق لعلمامة النونية نوع آخر قوله كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب والفتوى
على انه تبين امراته بلانية وان حلف على هذا على امره المستقبل فان لم تكن له امرأة
وقت اليمين ثم تزوج امرأة ثم باثر الشرط اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر تبين
المستزوجة وقال غيره لا تبين وبه اخذ الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى بجر راي في
كتاب الايمان ملخصا ولو قال حلال الله على حرام وله اربع نساء طلق وان لم تكن له امرأة
ثم تزوجها يلزمه الكفارة وجيز سرخسى في كتاب الطلاق في ما يقع الطلاق وكذا في البحر
في كتاب الايمان وكذا في البرازية والتزوج فعلا او له من فسخ اليمين في زماننا وبني
ان يحث الى عالم ويقول له ما حلف واحتياجه الى نكاح الفضولة فزوجها العالم امرأة ويجز

في باب الحيض

بالفعل فلا يثبت برأيه قبيل الشافعي من الطلاق ومثله في الفصولين في الرابع والخمسين
 اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم تزوج فلانة
 طلقت طلقتين حكم اليمين لانها فلانة وامرأة وكذلك لو قال لامرأته ان كنت فلانة
 فانت طالق وان كنت انت فانت طالق فكلت فلانة تطلق طلقتين حكم اليمين
 وخبره البراءة في نوع في دخول شخص واحد تحت يمينين من كتاب الطلاق ونظيره
 في الجرح الرابع في باب التعقيب من الطلاق لا بان تحتها عليك فهي طالق فنكح عليها في
 عدة البائين اي لا تطلق امرأته ابعد مدة درر في آخر باب التعقيب من الطلاق وفيه
 تفصيل **نوع آخر** قال كل امرأة اتزوجها فكذا فزوج ففوض واجازة فعلا ثم بانها
 فتزوجها بنفسه قيل تطلق وقيل لا اذ اليمين يمتثل بنكاح الفصول لانه صار به
 متمزوجا في الحكم فصولين في الرابع والعشرين ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق
 فكل امرأة تزوجها تطلق واحدة فان تزوجها ثانيا لا تطلق لاقتضاها عموم الاسماء
 لا عموم الافعال بجر في باب التعقيب في شرح قوله فلو قال كل تزوجت امرأة واما شرط
 وقومه على الخصوص فشيان احدهما قيام القيد في المرأة نكاحا او عدة لانه موضوع لازالة
 القيد **محيط** رضى في اول الطلاق ولو قال ان فعلت كذا فامرأته طالق وليست له
 امرأة وقت الحمل فتزوج ثم فعل لم تطلق منه ايمان الخلاصة قبيل الرابع وكذا في الثالث
 من الايمان في البراءة سئل نجم الدين عن قال كل امرأة اتزوجها او تزوجها غيري لاجلي
 فهي طالق ثلاثا في الوجه قال ان يتزوج الفصول لاجله فيقع الطلقات الثلاث ولكن لا تحرم
 عليه لانها تطلق قبل دخولها في ملك الزوج فلا تحرم عليه الا ترى ان بعد عقد الفصول
 لو طلقها الزوج ثلاثا لا تحرم عليه لان الطلاق انما يقع قبل دخولها في ملك الزوج فكذا
 ههنا الا انه لا يقبل الاجازة لانه صار مودرا في عقد الفصول ثانيا لاجل فيجوز هوبا
 لفعلي على ما ذكرنا هكذا حكى عن نجم الدين وعندي ان في الكرة الثانية لا حاجة الى عقد
 الفصول بل اذا تزوج بنفسه لا تطلق لان اليمين في حق هذه المرأة انخلت بتزوج
 الفصول له الا ترى ان من قال ان تزوجت فلانة او امرأت انت ان تزوجها
 فهي طالق فامرأتنا لم تزوجها منه فزوجها لم تطلق لان اليمين انخلت بالامر لا الى
 جزاء وكذلك اذا قال ان خطبت فلانة او تزوجها فهي طالق فخطبها ثم تزوجها
 لم تطلق لان اليمين انخلت بالخطبة لا الى جزاء وسئل هو ايضا عن قال كل امرأة

اتزوجها او تزوجها غيري لاجلي واجبته فهي طالق ثلاثا قال لا وجه يجوز لانه شدة على
 على نفسه بحيث يراى في الحاشية والعشرين من كتاب النكاح ومثله في جوابها ههنا
نوع آخر وان علق الطلاق بشيئين يقع ان وجد الثاني في الملك فاستان في فصل
 شرط صحة التعقيب كذا في جميع المتن لمحض وان علق الطلاق بفعليين يقع عند آخرهما
 محيط رضى في الطلاق وكذا في القرستان وكذا لو قال ان فعلت كذا فامرأته
 طالق ثم طلق امرأته باينا ثم فعل ذلك الفعل وهي في العدة تطلق منه غيرنية لان
 اليمين تناولها فلا تخرج عنها بخلاف ما لو قال امرأة طالق وله معدة منه طلاق
 باين حيث لا تطلق به ون النية وان انقضت عدتها ثم وجد الشرط انخلت اليمين
 لا الى جزاء حتى لو تزوجها ثم وجد الشرط ثانيا لا تطلق خلاصة قبيل فصل رابع
 من الايمان وشرط لصحة النكاح سماع كل منهما اي المتعاقدين لفظ الاخر وشرط
 ايضا حضور شاهدين حريين الى آخره **قرستان** في اول النكاح لمحض والطلاق
 في النكاح الفاسد متاركة لا طلاقا فصولين في الفصلين ففعله تعالى والذين
 لفروجهم حافظون الا على ارضوا جرم او ما ملكت ايمانهم حرم الجراح الا باحد الشئين
 ملك النكاح او ملك اليمين والمتعة ليست بنكاح ولا ملك يمين فيبقى الفريم والدين
 على انها ليست بنكاح انها يرتفع بانقضاء المدة المعينة عند القائلين بها من غير طلاق
 ولا فرقة ولا يجري التوارث بينهما ولا يثبت النسب فلو كانت المتعة نكاحا
 لثبت احكامها فيهما عند القائلين بها فيثبت احكام النكاح فيهما دل انها
 ليست بنكاح فليست هي بزوجة لقوله تعالى في اخر الآية فمن ابتنى وراء
 ذلك فاولئك هم العادون سمي مبتنى ما وراء ذلك عاديا وعن الجوزي رضي الله
 عنه متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا انى عنهما واعاقب
 عليهما ولو تقدمت عليهما لرحمت منعة النساء وقال ابن ابي شيبة المتعة الزنا الصريح ولا
 احد يعمل بها الا رجمة مبيع شرع المصحح في فصل الحوائط من النكاح لمحض قوله وان
 اختلاف في وجود الشرط فالقول له اي للزوج لانه منكر وقوم الطلاق وهي ندبه
بحر من باب التعقيب من الطلاق سئل ابو القاسم عن رجل قال لامرأته ان شربت
 شيئا من السكر الى سنة فانت طالق فراه الناس سكرانا خارج مجلس الشرب ووجد
 ان يكون شرب فشده واعنه احكام قال ينبغي الحال ان يجتاط لنفسه ولا يقبل شهادة

منه لا يعين الشرب وينبغي للمرأة ان تحتاط لنفسها في مفارقة الفراش محيط برهانه من
الفصل السابع والعشرين في المتفرقات من كتاب الطلاق لا بد منه نقل جميع الابهل و
المستع وهو الابهل بالاجماع واما في الاعتصاف فيه اختلاف فقال الامام المتع كالا
هل وقال ابو يوسف يعتبر نقل الاكثر وقال محمد يعتبر نقل ما تقوم به السكنى فالفقيه ابو الليث
في شرح الجوامع الصغير رجع قول الامام واحذ به كما في غاية البيان ورجع في الهداية
قول محمد بانه احسن وارفق بالنكس ومنهم من صرح بان الفتوى عليه كما في فتح القدير
وصرح كثير بان الفتوى على قول ابي يوسف فقد اختلف الترجيح كما ترى والافتاء بهذا
سبب الامام اوله لانه احوط وان كان غيره ارفق بحرفه باب البهين في الدخول والخروج
في شرح قوله فقال لا يسكن هذه الدار من كتاب الايمان ملخصا ثم لا بد منه نقله الى المنزل
آخر حتى لا يبرئ نفسه الى السكن والمسجد ملتقى في باب البهين في الدخول والخروج من
كتاب الايمان ان خرجت من باب هذه الدار فانت كذا فخرجت من غير الباب حيث
وقبل لا بحث والكل اصح لان المراد حوز جها من الدار لانه الباب من الحاوي
الزاهدي في فصل البهين بجل على معناه ودون ظاهره من الايمان ومنه في الذخيرة
البرانية في نوع البهين بالخروج وذكر في طلاق النوازل لو حلف لا يعتق عبدا فكتب
او بشرى قريبا حدث جواهر الفتوى من العتاق في باب الثالث حلف ليقضين
حقه راسي الشهر فله البيلة الا وله منه ويومها وان قصده قبل راسي الشهر اوبات
الطالب او المطلوب قبل راسي الشهر لم يحنث منية الملقى في باب البهين
على النكاح من الايمان اذا قل لا امرأته ان كنت تحبين ان يعزبك الله تعالى او شبه
ذلك فقالت انا احب العذاب وقع الطلاق عليها وهذا لان المحبة امر باطن للزوج
عليها ولها سبب ظاهر يدل عليها وهو الاخبار فبسط اعتبار حقيقة المحبة
ويتعلق الحكم بالسبب الظاهر وهو الاخبار محيط برهانه في الفصل الرابع
والعشرين من كتاب الايمان ملخصا الاصل في المحبة بالقلب واللبان حلفه
وعدم امكن الوقوف على ما في قلبها اوجب النقل الى الحلف مطلقا والقلب
منقلب لا يثبت على شيء فالوقوف على حقيقة المحبة متعذر المحبة والاحكام انما
تناط بالامور الظاهرة لا الخفية كالرخصة في السفر والحديث بالنوم والجنابة
بالتقاء اختانين فتح القدير في باب الايمان في الطلاق من كتاب الطلاق ملخصا

فصل في طلاق المريض الاصل فيه ان من ابان امرأته في مرض موته بغير رضاها وهي
من ترثه ثم مات عنها وهي في العدة ورثته وان مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث
لها خلافا للثاني في غيبة في اول طلاق المريض اطلق الباين فمثل الواحدة والثلاث
بحرف طلاق المريض **باب الرجعة** والخلوة بلا مرض احدهما وجبض ونفاس واحرام
وصوم فرض كالوطئ اطلق في اقامتها مقام الوطئ فاذا دانه بكل ما المستى وان
قالت لم يطأني كما في الخانية واذا دانه كالوطئ في الاحكام لكن هي كالوطئ في
في احكام دون احكام فاقاموها مقامه في حق كمال المهر وثبوت النسب وجوب
العدة والنفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح اختها واربع سواها وحرمة نكاح
العمة نكاح الامة في قياس قول ابي حنيفة ومراعاة وقت الطلاق في حقها كذا ذكرنا
وينبغي ان لا يترك ثبوت النسب من احكام الخلوة القائمة مقام الوطئ لانها من احكام
العقد وان لم توجد خلوة اصلا كما صرح به في المبسوط وكذا النفقة والسكنى وحرمة
نكاح الاخوات ونحوها فانها من احكام العدة فذكرها يعني عنها بهذا ما فهمته ثم بعد مدة
رايت في جامع الفصولين نقلا عن ادب القاضي لخصاف انها قائمة مقام وطئ في حق
تكامل المهر وجوب العدة ولم تقم مقامه في بقية الاحكام انتهى وهذا هو التحقيق
ولم يقم مقامه في حق الاحصان ان تصادقا على عدم الدخول وان اقربا لزمها
حكم الاحصان وان اقربا احدهما صدق في حق نفسه ودون صاحبه كما في المبسوط
وفي حرمة البنات وحلها للاول والميراث حتى لو ابانها ثم مات في عدتها لم ترث
كما في المجتبى وفي الرجعة فلا يصير مراحعا ولا رجعة له بعد الطلاق الصريح بعد الخلوة واما
في حق وقوع طلاق آخر ففیه روايتان والا قرب الى الصواب الوقوع لان الاحكام
لا تختلف يجب القول بالوقوع كذا في الذخيرة وجعلها في المجتبى كالوطئ في حق
الزوج فانها تزوج من تزوج الشيب وهو ضعيف لا قدم من تزوج بعد كالا
بكا اذا قالت لم يدخل بي في غاية البيان اذا دخل بها في النكاح الموقوف تكون اجازة
لان الخلوة بالاجنية محرام وقال بعضهم نفس الخلوة لا تكون اجازة انتهى بحرف راي
في المهر ملخصا قال الخلوة الصحيحة بالبكر البالغة هل يبطل حق الاب في قبض المهر اجاب
للقيام السبب وهو البكارة وتكامل المهر وجوب العدة بها عرف ايضا لا ترى انها
لم تقم مقام الدخول في حق العتيق وفي وقوع الطلاق بعد رجوعها حتى لو طلقها بعد الخلوة لا يملك مراجعتها في العدة ذكر

هذا في ادب القاضي في باب المطالبة بالمهر قال فان سئلت عنه رجل طلق امرأته ثم راجعها
بعد يوم مثلاً هل يصح المراجعة فلا تقل مطلقاً ان كانت في العدة فنعلم لان العدة ربما
تكون عدة حلو وعدة حلو لا تصح المراجعة بل الطلاق باين كقول قبل الحلو
ولكن قل ان كان قد دخل بها وهي في العدة وليس هذا اطلاقاً اجبر ائتم قاعدية منه
كتب النكاح بخوار اجعتك في كحضرة وراجعت امرأتى في كحضرة او الخيبة
بشرط الاعلام فاستأني في الرجعة ادعائها بعد العدة فيها فصدقة صحت والا لا تنوزر
في الرجعة قال نصير بن يحيى في رجل نظر الى فرج امرأته الشهوة وهو في الصلوة وطلعتها
فانها نصير مراجعة وتغص صلاته وقال محمد بن مسلم لو مسها فسدت صلواته منه نواز
اجل البيت في باب الصلوة وصدقت الزوجة في مضي عدتها اي في ادعائها انقضت
العدة عنه ان شاء الرجعة فلو قال راجعتك فقالت قد مضت عدته لم نصح الرجعة على
الصحيح وقالوا انها نصح فلو سكنت ساعة ثم اجابت فقد صحت بالاجماع ان امكن
تصدقها بان كان ما بين الحيض الاول والاخبار ما يحتمل معنى العدة من المدة فاستأني
في الرجعة مس المرأة زوجها بشهوة منه كنه في حق الرجعة كما في حرمة المصاهرة
مختارات النوازل في صريح الطلاق وكناية منه كتب الطلاق **نحوه في البينة**
المغلظة والتحليل ولو كانت النصرانية تحت مسلم طلقها ثلاثاً فزوجت بنصرانه
ودخل بها حلت للمسلم الذي طلقها ثلاثاً لانه دخول في نكاح صحيح محبط برهاني في
الفصل الخامس والعشرين في نكاح المحلل حالها ثم قيل له زن راجع طلاق دادي
قال صدق هذا طلاق نيم الثلاث فبها يكون اقرار بالطلاق منه كتب الطلاق
ولا تحل الحرة بعد الثلاث ولا الامة بعد الشنين الا بعد وطئ زوج اخر بنكاح صحيح
متفق في باب الرجعة من الطلاق يشتمل البيت على مسلمتين هما في كل الكتب الا اول ان المرأة
يجوز عقد الرجل عليها قبل الدخول تحرم على اولاده وان سقطوا ويدخل فيه الولد
ورضا، الثانية عكس هذه وهي انها يجوز والعقد تحرم على ابائه وان علوا وهما مذكور
في الكافي والنهاية وغيرهما ويدخل بهما فرع لطيف ويقع مغلظة صورته طلق
زوجته طلقين ولها منه لبن فاعدت ثم تزوجت بصغير فارصعة فخرمت
عليه ثم تزوجت بزوجة اخرى ودخل بها ثم طلقها فهل تعود الى الاول بواحدة
ام بثلاث فبماذا اجاب من ذلك اخطا والصواب انها لا تعود اليه ابداً لانها

صارت حليلة ابنته من الرضاع شرح المظلومة الوهبانية في النكاح لابن شحنة
وان كان الطلاق ثلاثاً في الحرة او شنتين في الامة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره كذا
صحيحاً ويدخل بها ثم يطلقها او يموت عنها يبدأ به فيما تحل به المطلقة من كتب
الطلاق وتحل بوطئ الزوج في الحيض والنفاس والاحرام وان كان حراماً ما فتح
القدير في فصل فيما تحل به المطلقة من كتب الطلاق **نوع** من لو تزوج بمطلقة
ثلاثاً بعد ما طلقها الزوج الثانی واعدت منه ثم ادعت ان زوجها الثاني لم يدخل
بها فان كانت المرأة عالمة بشرائط التحليل لا تصدق لان اقرارها على النكاح اقرار
منها بشرائط الحل فاذا ادعت ما ينعدم به الصحة صارت منقضة فلا يقبل قولها
كي اذا ادعت انها كانت مجوسية او مرتدة او كان النكاح بغير شهود وان كانت جاهلة
صدقت لان اقرارها على النكاح لا يكون اقراراً بهذه الشرايط محبط رضى في باب
المطلقة متى حل منه الطلاق قالت للاول تزوجت باخر وانقضت عدته فزوجني
فترجوها ثم بعد زمان قالت كذبت ولم اكن تزوجت فان لم تكن اقرت بدخول
الثاني تصدق وبطل النكاح وان اقرت لا مبنية في مسائل الزوج الثاني من
النكاح اجزت ان الثاني جاء معها وانكر الثاني الجماع حلت للاول وعلى القلب لا
بزازية في التامح في الطلاق قال صدر الاسلام لوزوجت المطلقة الثلاث نفسها
من كفرو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الاول على ما هو المختار وفي الحقابق
هذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه وفي فتح القدير فان المحلل في الغالب يكون غير كفور
واما لو باشر الولي بعقد المحلل فانها تحل للاول انتهى وسيأتي في الكفاية ان كثير من
المشايخ اختلفوا بظاهر الرواية وهذا كله اذا كان لها ولياً واما اذا لم يكن لها ولي
فهو صحيح مطلقاً اتفاقاً ولا يخفى انه لا يشترط ما بشره الولي للفقهاء لان رضا الزوج
كاف لكن لو قال الولي رضيت بتزوجها من غير كفور ولم يعلم بالزوج عيناً هل يكفي صحت
حاوثة للفتوى وينبغي ان لا يكفي لان الرضا بالجهول لا يصح كما ذكره قاضيان ومن
فتاواه في مسئلة ما اذا استأذنها الولي ولم يسم الزوج فقال لان الرضا بالجهول
لا يتحقق ولم أره منقولاً صريحاً بمرارتي في باب الاولياء والكفاية من النكاح والتعاقد
لام توأمن من الاول وانقضت العدة من الاخر وفاقاً لان العدة متعلقة بموضع حمل
مضاف اليها فتعلق بالجميع منع الغفار في باب الحيض من كتب الطهارة لمضاه

وفي نوادر ابن سميعة عن محمد اذا شهدت همد على رجل ان طلق امرأته واحدة وشهد آخر
انه طلقها شنتين وشهد اخر انه طلقها ثلاثا وكانت المرأة مدخولا بها قال هي طالق
ثلاثا وان لم يكن دخل بها فهي طالق شنتين قال في تعليل وقوع الثلاث من قبل ان يصحب
الثلاث وصاحب الشنتين قد اجما على الشنتين وصاحب الثلاث مع صاحب
الواحدة اجما على الواحدة فطلعت ثلاثا لهذا المحيط برأيه في التسع عشر
في الطلاق **فصل في وقوع الفرقة بالردة والزوجين** ويتوقف الفرقة بالاباء على
القضاء ولا يتوقف عليه بالردة بل يقع من باب نكاح الكافرة النكاح **باب المخلع**
والمخلع معاوضة في حقها فيصع رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت وشرط الخيار لها
ويبطل بالقيام من المجلس قبل قبوله ملتقى في المخلع واذا اختلعت من زوجها على ان يكون
وله باعنه الزوج فالحل جاز وشرط باطل وخبرة الفتوى نوع اخر اذا اراد الرجل
ان يخلع ابنته من زوجها وهي صغيرة او كبيرة في التسع عشر من كتب الطلاق المخلع
عقد يفتقر الى الايجاب والقبول ليثبت الفرقة ويحقق عليها العوض تارة رائية في التسع
عشر من الطلاق ولم يذكر شرط لان شرطه الطلاق ولكن لابد من القبول منها حيث كان
على مال بحر راقب المخلع وبما هي احكام المعاوضات في جانب المرأة حتى ان اذا كانت
البداية من جانب الزوج فقامت من المجلس قبل القبول واخذت في عمل آخر يدل
على الاعراض يبطل الايجاب وان كانت البداية من جانب المرأة بان قالت له اخلعني على
كذا صح رجوعها قبل قبوله تارة رائية في الفصل **باب المخلع** ويسقط المخلع
والمباراة كل حق لكل منهما على الآخر ما يتعلق بالنكاح كالمهر مقبوض او غير مقبوض قبل
الدخول بها او بعدة اما نفقة العدة فلا تسقط الا بالبرقية بالنكاح لانه لا يسقط الا
بتعلق به كالقرض وضمن ما اشترت ونحوهما درر في اخر المخلع المخلص في القية اختلعت
نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولده سنة ثم مات الولد بعد خمسة ايام وتزوجها
يرجع بنفقة بقية العدة وبقية نفقة ولده سنة اشترى واذا تزوجت فللزوج ان
ياخذ الولد ولا يتركه هندا وان اتفقا على ذلك لان هذا احق الولد وينظر الى مثل
امكان الولد في تلك المدة فيرجع به عليها كذا في فتح القدير بحر في شرح قوله ويسقط
المخلع والمباراة كل حق له من باب المخلع مخلصا قوم جاؤا الى رجل وزعموا ان امرأته
وكلهم بالاختلاع فخالعها معهم على النفي ورهم ثم انها انكرت التوكيل فان كان القوم

نفقة المصينة

ضمنوا المال

ضمنوا المال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البذل لانها لا انكرت التوكيل في هذا المخلع
الفضولة والفضولة اذا خاطب الزوج في المخلع وضمن البذل يكونه اصيل فيتم المخلع
بقبوله وان كان القوم لم يضمنوا بذر المخلع كان المخلع موقوفا على اجازة المرأة وقبولها
ولم يوجد فان كانت الزوج ادعى انها وكلتهم كان الطلاق واقعا باقراره ولا يجب المال
قاضيها في المخلع بملك بذر في يد باعني خالعت مع زوجها على مال فقيل تدفع اليه
بملك المال او استحق فعليها قيمته ان كان قيميا او مثله ان كان مثليا ولا يبطل المخلع
لانه لا يقبل الفسخ بل يجب الثمن عليها تحقيقا للمعاوضة ورر في المخلع نوع في المخلع
الفصل في الفضولة اذا لم يضمن ولم يصف الى ماله لا يجوز المخلع ولا يقع الطلاق الا ان
ترضى اذا بلغها فان اجازت وقع الطلاق وبرئ الزوج من الصداق عمدا في
صلى الفضولة مخلصا في فصل الرابع والعشرين واما الكبيرة اذا خالعها ابوها او ابا
جنبتي بمثلها جاز والمال عليها وان لم تجز ترجع بالصداق على الزوج والزوج على الا
ان ضمن الاب وان لم يضمن فالخلع يقف على قبولها ان قبلت يتم المخلع في حق المال
بهذا سيرة على ان الطلاق واقع قال صاحب المحيط وقد كتبت في شرح المجلد ان الطلاق
في هذه الصورة لا يقع الا باجازه خلاصة في نوع في الجنس في من الفصل الثالث
من كتاب الطلاق ولو اختلعت الصغيرة التي بغض ونعبر من زوجها على صداقها
يقع طلاق بائنا ولا يسقط الصداق قاضيها في المخلع **باب الايلاء** الايلاء هو
اليمين على ترك وطى المنكحة اربعة اشهر فصاعدا وانه على نوعين احدهما ان يكون
باسم الله وصورة الايلاء باسم من سماه الله تعالى ان يقول لامرأته والله لا اقر بك اربعة
اشهر والثاني ان يكون بطلاق او ما اشبهه وصورة الايلاء بطلاق او عتاق ان يقول
لامرأته ان قربتك فامرأته فلا نه طالق وحكم الايلاء شيان احدهما يتعلق بالحنث
ان قربها في مدة الايلاء والثاني يتعلق بالبرهان لم يقر بها حتى مضت مدة الايلاء وهو
وقوع تطليقة بائنة محيط برهاني في الفصل الرابع والعشرين من الطلاق طحا الايلاء
على ثلثة اوجه احدهما مويد والثاني مجبول والثالث موقت اما المؤبد فهو ان
يقول والله لا اقر بك ولم يقيمه بالابد فحكمه حكم الابد تنفذ في الايلاء لمخصا اذا قال
ان فعلت كذا فهو زان لا يكونه يمين لانه ليس بمتعارف ففتح القدير في الايمان
لمخصا وفي البداية وجوا مع النفقة والله لا يجس جلد ي جلد ك لا يكونه مؤبدا

ان رجل لامرأته

في اربعة اشهر او اقل
او اكثر او اقل او اكثر

لانه يمكن ان يلف ذكره بحريزة ويجامع بغيره ما سه الفرج مبنع شرح مجمع في الابل
باب الظهار وكذلك لو شبه عضو امرأته بغيره عنه جميع البدن او جزوا
شايعا لقوله فزك او ظهرك كفر حتى او كظها حتى وان ذكر جزء لا يعبر به عن جميع
البدن كاليد والرجل لم يثبت الظهار خلافا لث في تحيط رضوى في الظهار ولهذا
جازت الكفارة بعد ما ابانها او بعد ما انفسخ العقد بالارتداد او غيره لان هذه الحكمة
لا تزول بغير التكفير من سبب الحل كلك اليمين واصابت الزوج الثاني في ررق في
الظهار اذا قال انت كبطني اتي او كفتي يا او كفتي يا او كفتي يا وهو مظاهر لان الظهار ليس
بالاشبه المحلل بالمحرمة هداية في الظهار **باب اللعان** شرط في اللعان قيام الروحية
فلا لعان بقذف المبانة واليمين منع في اللعان وحكم حرمة الوطئ والاستمتاع بعد
التلاعن ولو قبل التفريق بينهما صرح به المحقق في فتح القدير حيث قال وظهار حرام بعد
قبل التفريق وان كان النكاح قائما لقوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان
ابدا في التامر خانية ولها النفقة والسكنى ما دامتا في العدة منع في اللعان **باب**
العنين ولو وجدته عينا او حصبا اجل سنة قمرية تنوب عن العنين والحصى بوجع
كالعنين هداية في باب العنين فان وصل العنين او الحصى الى زوجته سبق نكاحه
والا فرق بينهما بطلها وفي الثانية لو وصل اليها ثم صار محجورا او عينا لا خيارا
ابن ملك في فصل العيوب من كتاب النكاح ملخصا كذا في عيني اخانية فلو جبت الزوجة
بعد وصوله اليها مرة او صار عينا بعده اي بعد الوصول اليها لا يفرق بينهما بالحصول
حقها بالوطئ مرة منع من باب العنين **باب العدة** عدة المتوفى عنها زوجها اربعة
اشهر وعشر مدحولة او اربعة اشهر او كبيرة مسلمة او كتابية بزازية في العدة وفيمن
لم تحض لصغير او كبرا وبغيت سن ولم تحض ثلثة اشهر فعدة العدة وهي اي العدة
في حرة تحيض بطلاق او فسخ ثلاث حيض كوامل وكذا ام ولد مات مولها او اعتقا
فان عدتها ايضا اذا كان من حيض ثلاث حيض كوامل منع في العدة ملخصا واذا مات
مولا بانعنها او اعتقا وقبضها فعدتها عليها واحكام المدة في النكاح
والعدة احكام الامة احكام الصغار للناطقي في احكام المدة بين امرأه المرتدة ثلث
حيض سواء قتل بعد الردة او لم يقتل الا على قول سعيد بن المسيب فانه يقول
اذا قتل فعليها ان تعتد اربعة اشهر وعشرة ايام وهذا ليس بقوي لان الفرقة

وقعت بالردة ثم لا يتغير حكم تلك الفرقة بالقتل بعد الردة فلا يتغير العدة ايضا بمنزلة ما لو
ابان امرأته في صفة ثم مات او قتل شرح كبير الكبير في باب المرتدة كيف حكم فيهم الحرة
المطلقة اذا مات عنها زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعيا ينقلب عدتها
عدة الوفاة خانية في فصل انتقال العدة واذا طلق الذي الرمية او مات عنها
فلا عدة عليها فلو تزوجها مسلم او ذمي فزوجها جاز وهذا اذا كان لا تحجب
في معتقدهم بخلاف ما اذا طلقها المسلم او مات عنها فان عليها العدة بالاتفاق لانها
حقه ومعتقده ابن همام في العدة وان كانت مبيوتة فان كانت لا ترث زوجها
لا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت ترث جميع بين الاشهر والحجض خانية في
فصل انتقال العدة رجل تزوج بمكوهة الغير ودخل بها فان كانت لا يعلم انها مكوهة
الغير كانت عليها العدة ولا نفقة لها من الخانية في فصل نفقة العدة لو بلغت
فرائد الدم ثلثة ايام ثم انقطع سنه او اكثر لم تنقض عدتها حتى تحيض ثلث حيض
او تدخل الا يأس فتعتد بالاشهر بخلاف ما لو لم تر شيئا او رأت اقل من ثلثة ايام فاتها
تعتد بالاشهر ففتح القدير في باب العدة قريبا منه اوله قالت المعتدة سقطت
سقطا استبان خلقة او بعض خلقة تصدق وتنقض به العدة وان اجرت بعد
الطلاق باعة او يوم قوبل اذا قالت انقضت عدة في يوم او اقل تصدق ايضا
وان لم تقل بسقط لاحتماله بخلافه فنيه في باب العدة التي حاضت ثم امتد لها
لا تعتد لاسبها الرحم بثلثة اشهر للعدة ولو قضى به القاضي نفذ قال المأهرو قد
كان بعض اصحابنا يفتون به للضرورة من فرائد شرح كثر الدقايق في العدة العدة
لحرة تحيض للطلاق بعد الدخول والخلوة الصحيحة فانه لو طلقها قبل الدخول او
بعد الخلوة الفاسدة والفا والعجز عن الوطئ حقيقة لم تجب العدة والفسخ ثلث
حيض كوامل منه وقت الطلاق او الفسخ فرستار في العدة ملخصا كل نكاح اختلف
العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود قاله حنوف فيموجب للعدة اما نكاح منكوحة
الغير او معتدة فانه حنوف فيه لا يوجب العدة ان علم انها لغيره لانه لم يقل احد بحجوا
فلم ينعقد اصلا فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة لم يجر في شرح قوله
وتجب عدة اهزى بموطئ المعتدة الى اهزى من باب العدة سئل ظهير الدين النيزكي
ببخار عن نكاح المسلمه بكافر فولدت منه قال لا يثبت النسب منه لان هذا نكاح باطل

ولهذا لا يجب العدة بحج الفتاوى في العدة **نوع آخر** قالت في عدة الوفاة ليست بحال
ثم قالت من العدة انا حامل كان القول قولها وان قالت بعد اربعة اشهر عشرة ايام
ليست بحال ثم قالت انا حامل لا تقبل قولها الا ان تأتي بولد لاقل من ستة اشهر من موت
زوجها فتقبل قولها ويبطل اقرارها بانقضاء العدة **تاما رمانية في الفصل التاسع**
والعشرين في الطلاق وانقضت عليها لا يخصصها خبر بل يكون منه وبالفعل بان تزوجت
بزواج آخر بعد ما مضت مدة تنقضي في مثلها العدة حتى لو قالت بعده لم تنقضي
لم تصدق لا في حق الزوج الاول ولا الثاني لان الاقدام عليه دليل الاقرار كذا في البديع
بحر في شرح قوله لو قالت مضت عدة من باب العدة المطلقة اذا تزوجت
ثم قالت كنت معتدة ينظر ان كان بين طلاق الاول وبين تزوج الثاني اقل من
شهرين صدقت وضد النكاح وان كان شهران فصا عد لا تصدق وضد النكاح
المخلاصة في الثالث عشر من النكاح وفي السراجية المطلقة عقيب الولادة اذا قا
لت انقضت عدة لم تصدق في اقل من خمسة وثلاثين يوما **تاما رمانية في الثامنة**
والشرين من الطلاق باب الاحداد اذا خافت على نفسها او متاعها من اللصوص
فلها القول للضرورة بحر في شرح قوله وتعتد ان في بيت آه من باب الاحداد ونفذت
في بيت وجبت فيه الا ان تخرج او يهدم او تخاف تلف مالها او لا تجد كراء البيت ولا بد من
سنة وتخرج او يهدمها في البابين وان ضاق المنزل عليها او كان الزوج فاسقا فخرج
اولى تنوير الابصار في الاحداد ومعدة موت تخرج في الحديدين وتثبت في
منزلها لان نفقتها عليها فتحتلج الى الخروج للنكس وامر المعاش فيباح لها
الخروج فيها فبرائها لا يجوز لها ان تبيت في غير منزلها الليل كله ولها ان تبيت
اقل من نصف الليل لان المبيت عبارة عن الكون في مكان اكثر الليل **منع في الاحداد**
في باب العدة باب ثبوت النسب اقل مدة الحمل سنة اشهر واكثر باسنتان
ملتقى في باب ثبوت النسب فيام الفراش كاف ولا يعتبر مكان الدخول لان النكاح
قائم مقامه كما في تزوج المشرقي بمغربية وبينهما مسيرة سنة فهاهنا بولده
لسنة اشهر من يوم تزوجها بحر في ثبوت النسب قريبا منه اوله كما ثبت النسب في
مبنوتة جاءت به اي بالولد لاقل منها اي السنتين بلا دعوة لاحتمال كون الولد
قائما وضد الطلاق فلا يتيقن بزوال الفراش وبثبوت النسب احتياطاً ولم تقر

بعضها منع في احكام النسب وان اقرت بانقضاء العدة بعد زمان تنقضي فيه العدة
ثم ولدت لسنة اشهر من وقت الاقرار لا يثبت نسب الولد من الزوج وان ولدت
لاقل من ذلك بثبت النسب ويبطل اقرارها بانه الملقين في ثبوت النسب
من الطلاق اذا تزوجت المعتدة بزواج آخر ثم جاءت بولد ان جاءت به لاقل
من سنتين منذ طلقها الاول او مات ولاقل من ستة اشهر من تزوجها الثاني
فالولد الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول او مات ولسنة
اشهر فصا عد من تزوجها الثاني فهو للثاني **في باب ثبوت النسب**
وان جاءت به لاقل من سنتين منذ طلقها الاول او مات ولسنة اشهر فصا عد من تز
زوجها الثالث فهو للثاني والنكاح جائز لان اقرارها على الزوج دليل انقضاء عدتها
من الاول اذا الظاهر من حال العاقلة المسلمة ان لا تستزوج وهي معتدة الغير فصح نكاح
الثاني فكان مولودا على فراش صحيح فيثبت نسبه من هذا اذا لم يعلم وقت التزويج انها تزوجت
في عدتها فان علم ذلك ووقع النكاح الثاني فاسد فاجتازت بولد فان النسب يثبت من
الاول ان امكن اثباته منه بان جاءت به لاقل من سنتين منذ طلقها الاول او مات
ولسنة اشهر فصا عد من تزوجها الثاني لان النكاح الثاني فاسد ومهما امكن اعادة
النسب الى الفراش الصحيح كان اوله وان لم يكن اثباته منه وامكن اثباته من الثاني
فالنسب يثبت من الثاني بان جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول او مات ولسنة
اشهر فصا عد من تزوجها الثالث لان النكاح الثاني وان كاسه فاسد لكن لا تعذر
اثبات النسب من النكاح الصحيح فاثباته من النكاح الفاسد اولى من الحل على الرضا **برج**
في اوامر العدة من الطلاق ملخص رجل تزوج امرأة فاجتازت يسقط استبان حلقه
او بعض حلقه قالوا ان جاءت لاربعة اشهر جاز النكاح وان جاءت لاربعة اشهر الا
يوما لا يجوز لان الحلق لا يبين في اقل من مائة وعشرين يوما فاذا اسقطت سقط
استبان حلقه كان السقط منه زوج كان قبله فلا يجوز النكاح وان ولدت ولدا
تاما ان ولدت لسنة اشهر من وقت النكاح يثبت النسب منه ويجوز نكاحه وان ولدت
لاقل من ذلك فلا يجوز نكاحه فاضافة فصل في ما على النسب من كتاب النكاح اذ يثبت
ومعها ولد با تحمله وندهيه ولا يعرف ذلك الا بدعوى فانه لا يثبت نسبه ولا يكون ولدا
بدعوى شنف في واما القول من كتاب الفرائض رجل تزوج ابنة وهو صغر امرأة يتأن

منه منطلق وقاع ولا احبال فجات بولد لا يلزم الولد ظهريه في الثالثة من القسم الرابع من
الطلاق امرأة الصبي اذا جانت بولد لا يثبت منه النسب لعدم الماء شرح منظومه
الوهبيانية لابن سحنه في شرح بيت ولا نسب منه ووسنة سنة شهر الح مكناب النكاح
قال ان تزوجت امرأة لوفلانة فمضى طلق ثلاثا فترجها طلق ثلاثا فوطئها فجات
بولد يثبت النسب وهو منصوص عن اصحابنا وان حرمت عليه ولم يبق بينهما نكاح
ولا عدة ولكن لما كان فصلا جازما فيه لم يستعمل النسب مضمرات في احوال النكاح عند سب
المهر فجات رجل زني بامرأة فجلت منه فلما استبان حملها تزوجها الزاني ولم يظنها
حتى ولدت قالوا ان لم تكن في عدة الغير جاز النكاح وعليها النوبة وقال الفقيه ابو الليث
ان جانت بولد ستة اشهر فصاعدا منه وقت النكاح جاز النكاح ويثبت النسب
وان جانت بولد لاقل من ستة اشهر منه وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه
الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزني خاتمه في مسائل النسب من
النكاح رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا وجانت بولد ستة اشهر يثبت النسب
والنكاح الفاسد بعد الحول في حق النسب بمنزلة النكاح الصحيح وتعتبر المدة وذلك
سنة شهر منه وقت النكاح عند ابيه حنيفة وابو يوسف وعند محمد من وقت
الحول قال الفقيه ابو الليث والفتوى على قول محمد تارة خاتمه في النكاح من النكاح
انما حرمة نكاح الامة مع الحرة فانها على ثلثة اوجه احدها ان يكون نكاح الامة قبل
الحرة والثاني ان يكون مع الحرة والثالث ان يكون بعد الحرة فان كان نكاحها قبل الحرة
صح نكاحها ونكاح الحرة عليها وان كان نكاحها مع الحرة او بعد نكاح الحرة صح نكاح
الحرة وبطل نكاح الامة تنف من النكاح امرأة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم
قالت من الغد انا حامل كان القول قولها وان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام
لست بحامل ثم قالت انا حامل لا تقبل قولها الا ان تأتي بولد لاقل من ستة اشهر من موت
زوجها فقبل قولها وبطل اقرارها بانقضاء العدة فاضحان في مسائل النسب
من النكاح كذا في التاتارخانية واذا اعترفت المعتدة بانقضاء عدة نكاحها ثم جانت
بالولد لاقل من ستة اشهر يعني من وقت الاقرار يثبت نسبه لانه ظهر كذبها بيقين
فبطل الاقرار وان جانت به ستة اشهر لم يثبت لانه لم يعلم ببطلان الاقرار الاحتمال
المحتمل بعدد وهذا اللفظ باطلا فليتأمل كل معتدة بهداية من ثبوت النسب

66 من الطلاق نوع آخر باع امة فولدت لاقل من سنة اشهر من بيعت فادعاه ثبت
نسبه وامتنها فيفسخ البيع ويرد الثمن وان ادعاه المشتري قبله يثبت منه ولو معه
اي مع البائع او بعده لا يثبت نسب المشتري ورده رده دعوى الرب محض
الملك الفاسد والملك بشبهة كالمالك الصحيح في وقوع حرمة للمصاهرة وفي حق الفرائد
وفي اثبات نسب الولد منه بالدعوة لا يثبت في النكاح كذا في التاتارخانية ثبوت النسب
الملك الصحيح فان كان معه وطئ فانه يوجب ثلثة اشياء من الحقوق احدها حرمة
المصاهرة والثاني حق الفرائد في اثبات نسب الولد منه ما لم ينقض في قول ابيه
وفي قول الفقهاء لا يثبت الا ان يدعي الولد وكذلك الملك الفاسد والملك بالشبهة
تتفرع وتفسر انواع الوطئ من النكاح رجل باع ام ولد له من رجل والمشتري لا يعلم
بذلك فاستولمها فجات بولد فادعاه يثبت نسبه منه وبكونه الولد حرا فانه في معنى المفقور
وولد المفقور حر والواجبة في الفصل السادس من دعوى النسب رجل باع ام ولد له من
رجل والمشتري يعلم بذلك فجات بولد فادعاه المشتري لا يثبت نسبه منه ويثبت من
البائع لان بيع ام الولد باطل ولا ام الولد فريش فمذاولة ولدت على فريش فيكون ثابت
النسب منه الا اذا نفاه المولود فثبت النسب من المشتري ويكون عند البائع بمنزلة
اتمه لان ام الولد اذا جانت بولد يثبت النسب من غير دعوى لكن ينفي بالنفي فان نفاه
وهذا يدعي يثبت نسبه منه كيلا يبقى الولد بغير اب وكذا اذا لم يعلم المشتري ذلك
فالجواب ما ذكرنا الا ان الولد يهرس حرا اذا نفاه البائع وادعي المشتري فانه في
معنى المفقور وولد المفقور حر والواجبة في الفصل السادس من دعوى النسب
بائع المولود عنده فادعاه بعد بيعه مشتريه يثبت نسبه ورده لان اتصال العرق
بملكه كالبنية كمنزول البيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا يحتمل فنقص البيع لاحله
ورده في دعوى النسب من الدعوى واذا استولم الرجل ممة من صح الاستيلاء وبطل
التدبير معنى قوله بطل التدبير انه لا يظهر حكم التدبير بعد ذلك فحيط برهاني في
الفصل العاشر من الفتاوى ولو تزوج بها فولدت وهما يعلمان بف النكاح ثبت
نسب الولد عنده ايه حنيفة وقال لا يثبت تزوج بها منه ثبت النسب وان لم
يعلم الفاد ثبت النسب اجماعا جواهر الفتاوى وفي فصل الخلع من كتاب الطلاق
المجوس لا يرث بالانكحة الباطلة لبطلانها ويرث بالقرابة لثبوتها كالمومات

بذلك النسب في اشهر من بيعت
الملك الفاسد والملك بالشبهة
تتفرع وتفسر انواع الوطئ من النكاح

وترك امرأة وهي امه واخوته ترث بالامومة والاخوة دون الزوجية خزانة
 المفنين في العرق وامثالها منه كتاب الفرائض وان كانت معتدة فطلاق
 بآمن او منه وفاة فحانت بوله المستثنى فانكر الزوج الولادة او الورثة بعد موته
 وادعت هي فان لم يكن الزوج اقرب الجبل لولا كان الجبل ظاهرا لا يثبت النسب الا بشهاد
 رجلين او رجل وامرأتين على الولادة في قول ابي حنيفة وان كان الزوج قد اقر الجبل
 او كان الجبل ظاهرا فالقول قولها في الولادة وان لم تشهد لها قابلية في قول ابي حنيفة
 بدائع في فصل واما احكام العدة بعسر سبع ورفقات ملحقا في كتاب الطلاق وكذا
 في الهداية والحانية والزليق وغيرهم والبيت لاقل منها والا لاصداق بصورين
 بما اذا انت به سنتين فقط وبما اذا انت به لاكثر منها واقتصر الشرح على النكاح
 وصرح في المجتبى والنهاية بان حكم السنتين كاللاكثر وهو ظاهر المختص بحرفي ثبوت
 النسب من النكاح ملخصا **في آخره** سئل الشيخ الامام حميد الدين عن ام سيدة
 وابوه لسريسيدها هو سيدة فقال سمعت استاذي شمس الائمة الكردري هو سيدة
 استدلى بان الله تعالى جعل عيسى عليه السلام من ذرية نوح عليه السلام وابراهيم
 عليه السلام بجبهة الام قال الله تعالى وتلك حجتنا الالية وروايت في التاويلات
 ان عيسى عليه السلام من اولاد اسحق عليه السلام لم يجمع الفتاوى قريبا من آخره
باب الحضنة الام احق بحضنة ولدها قبل الفراق وبعد ما ثم امها وان علت ثم
 ام الاب ثم اخت الولد لابوين ملحق في الحضنة ثم ام الاب والا فالأخت لاب
 وام بزازية في الحضنة ماتت الام وليست من النساء ذات رحم محرم منه فالحق
 للعصبة من الرجال فان لم يكن عصبة فالي ذوالارحام على الترتيب **منه المقتضى**
 في الحضنة قوله ثم العصباء بترتيبهم يعني ان لم يكن للصغير احد من محارمه
 من النساء واختصم فيه الرجال فاولاهم به اقربهم تعصبا لان الولاية للأقرب
 فيقدم الاب ثم الجد اب الاب وان علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ
 الشقيق ثم ابن الاخ لاب وكذا كل من سفل من اولادهم بحرفي **باب الحضنة**
 لا تدفع عصبة الى عصبة غير محرم كعقوبة العتاقة وابن العم فبذفع اليها الغلام
 شرح النقاية من الحضنة لقطلوبغا وكذا في المخرج وفي غاية البيان وفخ القير
 وغيرهما ان بعد العتات خالة الام لاب وام ثم لام ثم لاب ثم بعد من حالة

لحقها ان ذلك مما لا يطع عليه الرجال
 ممنوع بل يطع عليه فيما اذا دخلت المرأة
 بحضرتهم بن يعلمون انه ليس فيه غير
 ثم خرجت مع الولد فيعلمون انها ولده
 وفيما اذا استشهدوا بالظن بل وقع اتفاقا
 وبهذا يندفع باق او روي في النكاح
 الرجال مستند ففهم الى هنا ليس في

انما في قوله
 في قوله
 في قوله

الاب لاب وام ثم لام ثم لاب ثم بعد من عتات الامهات والآباء على هذا الترتيب
 بحرفي الحضنة فلاحق لامة وام ولد قبل عتقها واذا اعتقا كان لها حق الحضنة
 في اولادها الاحرار لانها واولادها احرار حال نبوت الحق ورقي الحضنة
 ملخصا والاصل فيه ان كل من لها حق الحضنة اذا تزوجت ينظر ان كان زوجها
 ذارحم محرم من هذا الولد فانها احق به من سائر الناس كالجدة اذا تزوجت
 بجده والام اذا تزوجت بعمه وان تزوجت بمن ليس بذرحم محرم يوافق الولد
 منها ويسلم الى من هو اقرب اليه منها لينابيع في الحضنة ولا تدفع اليهم الصغير
 لانهم غير محارم وكذا لا تدفع الى الام التي ليست بالامومة ولا للعصبة الفاسق
 ولا الى مولا العتاقة تحرز اعنة الفتنة وبهذا علم ان اطلاق المصنف في قول
 التقيد لكن ينبغي ان يكون محل عدم الدفع الى ابن العم ما اذا كانت الصغيرة
 تشتري وكان غير مأمون اما اذا كانت لا تشتري كانت مستمنة مثلا فلا يمنع لانه
 لا فتنة وكذا اذا كانت تشتري وكان مأمونا بحرفي الحضنة اذا لم يكن للصغير
 عصبة يدفع الى الاخ لام ثم لاب ثم الى ولده ثم الى اخ لام ثم لاب ثم لام
 بحرفي الحضنة واذا اجتمع النساء ولهن ازواج اجانب يضعها القاضي حيث
 شاء منهن محيط برما في الفصل الرابع والعشرين من النكاح لكن ينبغي ان يكون
 محل عدم الدفع الى ابن العم ما اذا كانت الصغيرة تشتري وكان غير مأمون بحرفي الحضنة
 والذمية في الحضنة كسلة ما لم يعقل دينها او يخاف ان يالف الكفر فاذا بلغ الى
 ما ذكر ينزع منها لاحتمال الضرر بطلق الذمية فتشمل الكتابية والجنسية كافي
 غاية البيان وغيره منع في الحضنة قال الشيخ جلال الدين الحنابزي الصبي
 الذي يعقل ان يعرف ان الاسلام سبب النجاة ويميز الجنيث من الطيب
 والمخلو من الممر فيض كركي فيما يصير به الكافر من الامانة الكراهية اما اذا كانت
 له جدة ثمثلا وامتنعت الام عنه امه ورضيت الجدة بامه كانه
 يدفع الى الجدة لان الحضنة كانت حقها فاذا سقطت حقها صح الاحتفاظ
 منها بحرفي الحضنة وان اختلف الزوجان في سن الولد فقالت الام هو
 ابن ست سنين وانا احق به وقال الاب هو ابن سبع سنين وانا احق به فان
 القاضي لا يحلف احد هما لكن ينظر الى الصبي ان رآه يستغنى عن الام بان كان

ولا حق للمولود ان كان صغيرا فبقا واذا اعده

ياكل وحده ويشرب ويلبس وحده يدفعه الى الاب والافلا خانية في الحضنة
كذا في الخلاصة سئل قاضي القضاة محمد بن حاتم عن المبتوتة هل لها اجرة
الحضنة بعد فطام الولد قال لا جواب الفتاوى في السارس في الطلاق وفي
المجيع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستفناء بحرق الحضنة وهو يدل على ان حضنا
نشرها اذا سقطت جازله السفر به بحرق الحضنة نوع في نقل الولد منه بل
الى بلد اخر وفي المجيع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستفناء انشرى وعلمه في
الشرح بانه لا فيه من الاضرار بالام بابطال حقها في الحضنة وهو يدل على ان
حضنتها اذا سقطت جازله السفر به وفي الفتاوى السراجية سئل اذا اخذ المحلل
المطلق ولده من حضنة تزوجها هل له ان يفرقه فاجاب بان له ان يفرقه
به الى ان يعود حق امه انشرى وهو صريح فيما قلنا وهي حادثة الفتوى في زماننا
بحرق الحضنة قوله ولات فرمطلق بولده الا الى وطنها وقد تكلمنا في ذلك بالفرقة
اضراراً بغيره فاذا خرجت به الى وطنها وقد كان تزوجها الزوج فيه فلها ذلك
بحرق الحضنة وهذا السفر الى السفر بالولد الى الوطن للام فقط فلا يخرج الاب
الا ان يستغنى ولا غيره فمن يستحق الحضنة نظراً للصغير فمستأنة في الحضنة
نوع آخر وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة اولى يقدم الاقرب
فالاقرب خانية في الحضنة كذا في البحر وفيه ومضى كانت الجارية بكراً
بضمها الى نفسه وان كان لا يخاف عليها الفاد اذا كانت حديثة السن اما
اذا دخلت في السن واجتمع لها راي وعقلت فليس الاولياء حق الضم ولها
ان تنزل حيث احبت حيث لا يخوف عليها من في الحضنة باب النفقة فصل
في نفقة الزوجة وتجب على الرجل نفقة امراته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية
دخل بها ولم يدخل بها تاناً خانية في النفقة فتجب على الزوج ولو صغيراً او فقيراً
الزوجة بقدر حالها وهو اختيار المحصاف وعليه الفتوى ورر في النفقة
لمحضاً وفيه تفصيل عوجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها
ولو صغيراً ملتي في النفقة فتجب النفقة للزوجة على زوجها الى اخره ولو
هي في بيت ابيرها قال في المهداية اذا سلمت نفسها الى منزله فعليه نفقتها
وقال في النهاية هذا الشرط ليس بلازم في ظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط

وفي ظاهر

وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة لها وان لم تنقل الى بيت الزوج
ثم قال وقال بعض المتأخرين من ائمة بلخ لا يستحق النفقة اذا لم تزف الى بيت
زوجها والفتوى على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم تزف
منع في اول النفقة لمحضاً سئل ما قولكم في شخص خلع زوجته على مهرها وعلى ان
تنفق على نفسها في زمن العدة الى انقضائها ثم بعد ذلك ذكرت انها حامل فطلبت
ان يفرض لها النفقة قبل تقبل ويفرض لها القاضي النفقة ام لا اجاب نعم تقبل قولها
في ذلك ويفرض لها القاضي النفقة نقد المائل في الدعوى ادعت الحمل فان
لها النفقة الى سنتين فان مضتا ثم تبين ان لا حمل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير
شبهه في القاعدة الثالثة اليقين لا يرزول بالشك وان قالت اظن ان هذا
الذي لي ربيح وانا اريد النفقة حتى تنقضي عدة وقال الزوج قد ادعت الحمل
واكثر منه سنتان فالقاضي لا يلتفت الى قوله ويلزمه النفقة ما لم تنقضي
العدة لان هذا امر تشبهه فان معرفة ما في الرحم حقيقة لله تعالى كما قال ويعلم
ما في الارحام وتكون محذورة في ذلك وكان لها النفقة وجيز سرخص في الفصل
الثاني في نفقة المعتدات ادعت حملها وانفق عليها الى سنتين فان قالت
بعد هما كنت اعتقد به حبلاً فظهر انه ليس اياه وانا حائض لم احض وقال بل
ادعت الحمل كذا بافظهر كذا بك ولا نفقة لك لا يلتفت القاضي الى قوله ويأمر
بالانفاق حتى تحيض ثلث حيض او تدخل في سن الا يأس فتعده بثلاثة أشهر ففتح
القدير منه باب النفقة ولو كان للغائب وديعة في يد رجل من جنس النفقة او
دين على رجل فطلبت المرأة بنفقة من الوديعه والدين ان كان المورع او المورع
يون مقراً بالوديعه والنكاح والدين بواحدة النفقة خزانة المفتين في
النفقة في القضاء على الغائب المعتدة اذا خرجت عن بيت العدة تسقط
نفقتها هكذا روي عن ضحاک مطلقاً وهذا عندنا ما دامت على النذور فان
عادت الى بيت الزوج كان لها النفقة والسكنى كما في حال قيام النكاح ثم المحرور
عن بيت العدة على سبيل الدوام ليس بشرط سقوط النفقة فانها اذا خرجت
زماناً او سكنت زماناً لا تستحق النفقة محيط برأى في نوع من الاسباب لسقوط
نفقة الزوجة من الفصل الثاني من كتاب النفقات وكذا في الذخيرة البرمانية واجرة

القابلة على من استاجر بها من الزوجة والزوج فان جانت بغير استيجار فلقائل ان
يقول عليه لانه مؤنة الجماع ولقائل ان يقول عليها كاجرة الطيب كجرف شرح
قوله تجب النفقة للزوج على زوجها من باب النفقة غاب فمهر وجبت وجاء الاول
وفرقت بينهما وبينه فلا نفقة على الزوج الاول حتى تنقضي عدة الثاني فلو طلقها الاول
في عدة الثاني لتجب نفقة العدة على الاول لانها محبوسة للثاني ولا على الثاني لكون
النكاح فاسدا بزانية في التاسع عشر في النفقات وكذا في اخائية في باب النفقة جل
حاش عن امراته فمهر وجبت المرأة بزواج آخر ودخل بها الثاني فعاد الاول وفرقت الا
القاضي بينها وبين الزوج الثاني كان عليها العدة ولا نفقة لها في عدتها لا على الاول
ولا على الثاني اما الثاني لان نكاحه كان فاسدا والنكاح الفاسد لا يوجب النفقة
لا قبل الفراق ولا بعد يا في العدة واما الزوج الاول لانها صارت ناشئة قاضية
في اوائل باب النفقة **نوع آخر** ويفرض عليه نفقة خادم واحد لها لو موسر او عند ابي يوسف
نفقة خاد بين ولو موسر الا يلزمه نفقة الخادم في الاصح ملحق بالاجر في النفقة ولو كان
الزوج ساكن معها في منزلها فمهرت زوجها عن الدخول عليها كانت ناشئة الا
اذا منعت ليحولها الى منزل له او بكرى لها من منزل لا يخلو لا يكون ناشئة قاضية في النفقة
المفروضة تسقط بالموت ويل تسقط بالطلاق اختلف المشايخ واختار رجال الدين انه
لا تسقط وذكر القاضي ابو علي النسفي ان فيه رواية وفرق بعض مشايخنا بين الطلاق
الرجعي والباين والفتوى في الرجعي انها لا تسقط كمالا تنسخه الناس ذلك حين
جواب الفتوى في الثاني من الطلاق الا اذا استدان باصر قاض فانها لا تسقط
بالموت والطلاق وفي الخلاصة ان في سقوط المستدانة بالموت روايتان والصحيح
انها لا تسقط كما في المحيط **قصة** في النفقة اما المستدانة على الزوج او يتبين بحج
ان لا تسقط جميع الفتاوى في النفقات فاذا استدانته هل تصرح الى مستدين
على زوجي او تنوي اما اذا صرحت فظاهر وكذلك اذا نوت واذا لم تصرح ولم
تنو لم تكن مستدانة عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة عليه وانكره الزوج فما
قال قول له كذا في المجتبى من في النفقة تزوج كبيرة وطلبت النفقة وهي في بيت
الاب بعد فلها ذلك اولم يطلبها الزوج بالنفقة اذا النفقة حقها والانتقال حق الزوج
فاذا لم يطلبها بالنفقة فقد ترك حقها وهو لا يبطل حقها وبه يفتى وقبل النفقة

لها اذا لم تزف الى زوجها ولو امتنعت عن الانتقال بحق كطلب المهر فلها النفقة ولو
امتنعت بغير حق ككون المهر مؤجلا فلا نفقة لها وكذا الجواب في صغيرة تجامع مثلها والافلا
نفقة لها حتى تصير كمال تطبيق الجماع سواء كانت في بيت الزوج او غيبت الاب جامع القضي
في الفصل والمشرى في دعوى النسب **فصل في نفقة الاصول والمزوجه والاقرار والابن**
يجب على نفقة زوجة ابيه ولا يجب الاب على نفقة زوجة ابنه بزازية في النفقات ولا يجب
النفقة مع اختلاف الدين الا للزوج والابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد
بهداية في باب النفقة فلو كان له بنت بنت واخ فنفقة على بنت البنت مع ان كل ارث لا يخل
ملحق في باب النفقة وعلى الموسر ان يحرم الصدقة نفقة اصوله الفقراء ملحق بالاجر في
النفقة ولا يجب النفقة للغير على فقير الا للزوج والولد ملحق بالاجر في النفقة وفي غير الولد
يعتبر على قدر الميراث حتى يكون نفقة الصغير على الام والجدان انا بهداية في النفقة واذا
كان للولد ام وجدا وام وعم واخ لاب وام فالنفقة عليها اثلاثا كالأرث خلاصة
في النفقات اذا كان له ام وعم موسر ان فالنفقة عليها اثلاثا قنينة في نفقة الاقارب
صغير له اب معسر وجد اب لاب موسر يوم المهر الجدة بالنفاق عليه ويكون ذلك دين له
على الاب والصحيح من المذهب ان الاب الفقير ملحق بالميت في حق استحقاق النفقة على
الجد احكام الصغار للاسرة وشي في النفقات ملخصا ثم الاصل في نفقة الوالدين والولد
دين انه يعتبر القرب والجزئية ولا يعتبر الميراث تاتار خانية في نفقة ذوالارحام ويجبر
الجد على نفقة امرأة ابنه الغائب وولد با وكذا الام على نفقة الولد لترجع بها على الاب
قنينة في باب نفقة الاقارب ولا تجب النفقة على ابن العم وان كان وارثا تاتار خانية
في نفقة ذوالارحام قوله فلوقضى بنفقة الولد والقريب ومضت مدة سقطت
الا ان ياذن القاضي بالاستدانة افاد المصنف بعد السقوط بعد الاستدانة المأذون
فيها انه لو مات من عليه النفقة بعد ذلك لا تسقط على الصحيح بل تؤخذ من تركته بحق
النفقة فان كانت الام فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد ويجعل الام كالمعدومة
من الخانية في نفقة الوالدين وذوالارحام **نوع في نفقة الصغار** قضى بنفقة غير
الزوجة فمضت مدة سقطت الا ان يستدين باصر القاضي وينفق منها فلو مات الاب
بعد ما قضى دين في تركته على الصحيح تنوير الابصار في باب النفقة ولو قضى القاضي
عليه بالنفقة فعلى الطعام او رخص فان القاضي يغير ذلك قاضية في باب النفقة

ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يشترط فيها احد متى في باب النفقة واذا غاب الرجل له مال في يد رجل يعرف به وبالزوجه فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجه الغائب واولاده الصغار والديه هدايه في فصل وعلى الزوج ان يسكنها في النفقة ويشترط لوجوب الفرض على القاضي وجواز من شرط ان احدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج بحر في شرح قوله يجب النفقة للزوجه على زوجها من باب النفقة اي باب النفقة في مال الغائب بشرط ان يكون مدة سفر صريح في النفقة سئل فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر بئنه الغائب عن مجلس الحكم لزوجه واولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج مع بغير احضار بغير نفقة هل يجوز ام لا اجاب لا يجوز ذلك والحالة هذه فقد صرح في الهوى اول باب النفقة انه يشترط لوجوب الفرض على القاضي وجواز من شرط ان احدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما على بقول زفر في الغائب لاحتياج الناس اليه وذلك في الغائب مدة السفر وحيث كان حاضر في البلد مع بغير احضار له القاضي لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح كلامهم خبره في النفقة ولا يقضي بنفقة في مال الغائب الا لهولاء ووجه الفرض ان نفقة هؤلاء واجبة قبل قضاء القاضي ولهذا كان لهم ان يأخذوا فكان قضاء القاضي اعانة لهم اما خبرهم من الحارم فنقدتهم انما يجب بالقضاء لانه تجتهد فيه والقضاء على الغائب لا يجوز هدايه في النفقة يعني زوجة الغائب وولده الصغار والديه واما خبرهم من الحارم كالاخوة والاحفاد والاعمام والعات فلا يقضي بنفقة لهم فيه ووجه الفرق ما ذكره في الكتاب عن ابيه في المحل المزبور به اسم بمعنى الاتفاق قال هشام سئل محمد عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى ودرر النفقة نفقة في نفقة مملوك ومنها اي من سبب وجوب النفقة المملوك يجب على المولى لمملوكه فان ابدى اي امتنع المولى ان يشق عليه كسب اي المملوك ان قد على المكب وانفق على نفسه والاى وان لم يقدر عليه امر اى المولى يعني امره القاضي ببيعه لورقبا وفي المدبر وام الولد اجبر المولى على الاتفاق لا امتناع البيع فيهما درر نفقة النفقة يجب النفقة لمعتد الموت ولو حال الا اذا كانت ام ولد وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذا في الفتاوى وينبغي ان يكون معناه اذا حبست امه من سيدها واعترف له بان الحبل منه لكنها لم تلد الا بعد الموت نهرا في شرح الكنز في باب النفقة لمحضها وكذا الحر اذا تزوج امه او مكاتبه او مدبرة او ام ولد فنفقة اولادهم على مولاهن فان

كان

كان مولاهن فقيرا او الزوج ابو الولد ضنيا لا يؤمر الاب بالنفقة على ولده ولكن يبيعه مولا وينفق عليه وخبر سر حصى النفقة قوله ويباع القن في نفقة زوجته وقيد بنفقة زوجته لان نفقة اولاده لا يجب عليه سواء كانت الزوجة حرة او امه بحر في النفقة لمحضها وكذا في جميع الفتاوى في النفقة تزوج عبدا ومدبرا ومكاتب امراة باذن المولى فولدت اولادا لا يجبر على نفقة الاولاد سواء كانت امه حرة او امه او مدبرة او ام ولد او مكاتبه لان نفقة الولد صلة محضة ولا يستحق الصلة على هؤلاء جميع الفتاوى في نفقة الاقارب وعلى الراهن خراج الراهن ومولاه تبقيته واصلاح منافقه كنفقة الراهن وكسوته وكل ما وجب على احد من الراهن والمرتهن فاداه الاخر كان متبرعا لانه قضى دين غيره بغير امره الا ان يأمر به القاضي لانه له ولاية عامة فكان صاحب امره درر في الراهن لمحضها في المسائل الشريفة في الغائب واشار بقوله في عدها الى انها مدخولة فلو ابانها قبل الدخول فلا ميراث لها بحر في العلق في المريض عدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وخمس مدخولة او لا صغيرة او كبيرة مسلمة او كاتبة بزازية في العدة اشق على معتدة غيره على ان يتزوجها بعد العدة فرضيت به فله ان يرجع بما انفق زوجته نفسها منه او لا وقيل انما يرجع لو شرط الرجوع بان قال انفق عليك بشرط ان تتزوجي مني والا فارجع عليك بما انفق ولا يرجع لو لم يشترط الرجوع والاصح انه يرجع لو لم تتزوج لولا تزوجت سواء شرط الرجوع او لا فصول في دعوى النفقة في فصل العشرين ولو قال ان تزوجت عليك امراة فامر تلك المرأة ببيدك ثم خالها او ابانها ثم تزوج اخرى لا يصير امرها ببيد المفضول اليها لانه ما تزوج عليها فصول في الثالث والعشرين كتاب العتاق ولو قال لعبده يا ابني ذكر في النوادر انه يعتق وروى الحسن عن ابيه حنيفة انه لا يعتق وهو الصحيح منه عتاق المحيط البراءة وكذا في عامة الكتب في الفصل الثامن قال لامته يا سيدة يا كذا بانو ولم ينو لا يعتق ولو نوى قيل يحشى ان يعتق منه المقتضى في العتاق او قال لامته يا سيدة او قال لها يا سيدة او قال لها يا كذا بانو وكذا بانو من فان نوى العتق في هذه المسائل يثبت العتق بلا خلاف وان لم ينو العتق اختلف المشايخ فيه واختيار الفقهاء ابو الليث انه لا يعتق محيط براءة في الفصل الثامن من العتاق الخيرة اذا قال لعبده انت حر قبل ان اشتريك او قال قبل ان تولد عتق في القتل

واجر راعية وظهور والد الرحمن وسقي البسملة والقيام باموره فالجاصل ان ما يرجع الى بقائه فهو على الرحمن سواء كان في الرحمن فضل او لا لان العين تنسبت على ملكه وكذا منافقة مملوكة له وما يرجع الى حفظه فهو على المرتبة ما عاينه او بالنسبة كما مر

لانه افرج بيه فان نوى في قوله قبل ان يشترىك عتاقه قبل وسنه ان يستمر تاناً رانية
في فصل الاول من العتاق رجل قال عبيدي احرار وهم عشرة عتق عبيده وان كان
مطلوباً من عتاقه امانية في فضل في صريح العربية واذا قال لعبه انت مثل الحر
لم يعتق لان المثل يستقل لشاركة في بعض المعاني عرفاً فوقع الشك في الحرية منه
عتاق الهدايا قبل فصل ومن ملك دارم محرم واما الولد بعد الوضع فلا يتبعها في العتق
ما ذكر حتى لو اعتق الام بعد الولادة لا يعتق الولد بجرمة العتاق اعتق الابن منها جازمة
المعتق في باب المنذور والكفارة من الايمان ولا يجوز الرقبة العيا والمقعد ولا مقطوع
الرجلين ويجوز الاصم والابن قبل الفصل الثاني من ايمان الخلاصة ويصح بكنايته
اي كناية لفظ الاعتاق ان نوى العتاق كلاً ملك له عليك والسبيل ولارق و
خرجت من ملكي وخليت سبيلك فاستألف مخلصاً في العتاق ولا تحرم غيره كالحرم
بالرضاع والصهرية فاستألف في العتاق والمشتري من الغاصب اذا اعتق ثم اجاز
المولى البيع نفذ عتقه خلافاً لمحمد وجيزه سر حسي في باب بيع الفضول وكذا في الهداية
ومن ملك دارم محرم منه عتق عليه ولو كان المالك صغيراً او مجنوناً ملقاً في الاعتاق
سلم عبد الحر في دار الحرب فابن الى دار الاسلام فانه يعتق قاصيحيان في عتاق المولى
من العتاق عبيد بين رجلين اعتق احد هما نصيبه يعتق نصيبه لافيه عند الجديفة لان
الاعتاق عنده مخرج فاعتاق البعض لا يوجب اعتاق الكل بل يعتق بقدر ما اعتق
ويبقى الباقي رقيقاً والمشتريك الثاني من خيار ان شاء اعتق نصيبه و
ان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استعاده مصر اكان المعتق او موكراً
او بيعاً وهو رقيق وان شاء ضمن المعتق قيمة نصيبه ان كان موكراً وليس له خيار
الترك على حاله لانه لا سبيل الى الانتفاع به مع ثبوت الحرية في جزاء منه وترك المال
من غير انتفاع احد به تسبب له وانه حرام فلا بد منه تخريجه الى العتق وله الخيار
في ذلك بين الوجوه التي وصفنا بها اربع في فضل واما نصفه الاعتاق من كتاب
العتاق وقيمة المدة بنصف قيمة قتناه به يفتى من فتاوى الصغرى في العتاق وقيمة
المدة بر قبيل نصف قيمة القن واختاره ابو الليث وبه يفتى برار في مخلصا في العتاق
كذا في اكثر الكتب نوع آخر قوله كل عبيد دخل في ملكي فهو حر فانه يحث بعقد الفضل
ان اجاز بالفعل للمالك المين لا يختص بالشراء فحسب بل له اسباب من الهبة

والمراد

والمراث وغير ذلك فلا يكون ذكر الملك ذكر الشراء جواهر الفتاوى في باب عتق
الطلاق من كتاب النكاح **باب العتق على جعل** ولو حرره على خدمة حوله لا قبل
عتق في الحال يعني من ساعته وخدمته اي العبد المولى مدته اي مدته المصروفة له
وهي حول او اقل او اكثر اي شئ عينه من في باب العتق على جعل مخلصاً قالت لولا
ان اعتقتني خدمتك ما دمت حياً وادفع لك ثمنني فاعتقها بهذا الشرط وتزنت
عتقت ولزمتها ان تسقى في قيمتها في باب الاكفاط المدة يقع بها العتق من القضية ونص
الحاكم الشهيدان اخذت المدونة بين الناس من في باب العتق ولو قال اذا اريت
الى الفاني هذا الشهر فاداه في غيره لم يعتق وجيزه سر حسي في باب العتق على مال
من كتاب العتق ثم الجاهل باليسيرة لا تمنع صحة الكتابة كما اذا كاتبه على عتق مطلق
او على كرحنطة مطلقة جاز وينصرف الى الوسط في الفصل الثالث من الباب الثاني
من عتاق العتابية ولو حرره على خدمة سنة فقبل عتق وخدمته يعني من ساعته
قيد يكون حرر على خدمته كان قال له اعتقك على ان تخدمني لانه لو قال ان تخدمني
كدامه فانت حر لا يعتق حتى يخدمه لانه معلق بشرط والاول معاوضة بجزائري
في باب العتق على جعل مخلصاً ولومات تجب قيمته لومات المولى او العبد قبل اخذ
وجبت قيمة العبد عليه عندهما وقال محمد رحمه عليه قيمة الخدمة وقيدنا بموت قبل
الخدمة لانه لو خدم بعض المدة كسنة من اربع سنين ثم مات فعلى قوله عليه ثلث
ارباع قيمته وعلى قول محمد قيمة خدمته ثلث سنين كذا في شرح الطحاوي بجزائري
من اجل المربور مخلصاً **باب عتق البعض** اذا كان العبد بين رجلين اعتق احد هما
نصيبه وهو موكراً ثم ان الآخر باع نصيبه من الذي اعتق او وجهه له على عوض اخذ
ذكر محمد في الاصل ان هذا واختياره الضمان في القياس سوا غير ان هذا القهرها
والفحشها وفي الاستحسان لا يجوز البيع واذا لم يجز البيع صار الحال بعده والحال
قبله سواء وقبل البيع كان له خيار ان يضمن المعتق وان يستحق العبد فكذا
بعد البيع محبط برأيه في الخامس من كتاب العتاق مخلصاً قن لها عتقه احد هما
وهو موكراً فلو اشترى المعتق نصيب الساكت لم يجز ولم يتمكن الساكت من نقل ملكه الى
احد لكن لو ادعى المعتق الضمان الى الساكت ملك نصيبه جامع القصولين في الفصل
التاسع والثلاثين قال قاصيحيان في جامعها اذا ضمن المعتق وادى الضمان ملك

41

مسند وسقط يرى بعض خلقه ولد فقير هي به نفا امانة ام الولد ويقع المعلق
بالولد وتتقضي العدة به وقاية الرواية في اضراب الحيض

42

الى اخره ودعوة الولد بان قال لامته التي ولدت هذا الولد مني ان رضيت امره بكذا
بحرق ما على سقي قبيل كتاب الصنف لمحضها ولو حرمت عليه سبب بان وطئها ابو
او وطئ هو امرها لا يثبت النسب بعده الا بالدعوة لان العرش قد انقطع به فهو المحل
فختارات النوازل في الاستيلاء وحاصلها انه وطئ امرأة محترمة اعلى ملك يمين او
نكاح فولدت ثم استحققت الولادة عزم الاب قيمة الولد مخ في دعوى النسب من
الدعوى رجل اشترى امه هي ام ولد الغير من رجل اجنبي لا علم له بحالها فولدت منه
ولدت ثم استحقها مولدا وقضى له بها فاعل اب الولد وهو المشتري قيمة الولد لمولود ام
الولد بسبب الغرور بمر رايق في شرح قوله وان ولدت بنكاح الخ في باب الاستيلاء
من عتاب الاعناق والولد يتبع الامه في الملك والرق والعنق وفروعه تنوير الابصار
قبيل عتق البعض وتكلموا في قيمة ام الولد قال بعضهم قيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنة
قاضية في الاستيلاء قوله فان زوجها الموطأ فحالت بولد يخضع الزوج فهو حكم
امه حتى لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ويعتق بموته من كل المال ولا يسي
لاحد وله استحقاقه واجارته الا انه اذا كان جارية لا يستمتع بها لانه وطئ امها
وهذه اجابية فتح القديري في باب الاستيلاء ولدت امه الموطأة له ولدا
لم يثبت نسب حتى يدعيه مرة اخرى ثبوت النسب واذا كانت الامه حاملة فاقولان
حملها منه فانها تكون ام ولد له فحيط برها في العاشر قريب من اوله من العتاق
باب التدبير ولو دبره قبل القبض جاز التدبير وليس للبائع ان يجسه بالخن
منه ببوع التاتار حانية في الفصل الرابع كل مملوك له او املاكه حر بعد عده او بعد
موت يتناول منه ملكه من ذلك فقط وبموت عتق من ملك بعده من ثلثه ايضا
كنه في باب الحلف بالعنق من كتاب الاعناق وتفصيله في الزيلعي فليراجع واذا كاتب
مدينته جاز لانها باقية على ملكه كأم الولد قوله وان مات الموطأ ولا مال له يفرها كانت بالخيار
بين ان تسقي ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
تسقي الاقل بلا خيار وقال محمد تسقي الاقل من ثلثي قيمتها او ثلثي الكتابة والصحيح قول
ابي حنيفة واذا مات الموطأ وهي تخرج من الثلث عتقت وسقطت منها السعاية بالا
جماع مضمرات في اخر الكتاب لمحضها جاز تدبير الكبره لا وضية فضولين في كتاب
العنق من احكام المرحضى في الفصل الرابع والثلاثين واذا اكره الرجل على ان يدبر عبده

نصيب الساكت فيصير في نصيب الساكت ان شاعق وان شاعق يستحق بمنزلة
مالو كان الكل له فاعتق بعضه وانما يرجع المعتق على العبد بما ضمن لقيامه مقام ال
كت باداء الضمان وقد كان لك الساكت الاستسعاء فكذا المان قام مقامه بخلاف العبد
المستسقي ولا رجوع له بما ادى على المعتق باجماع اصحابنا لانه ادى لفكا كان رقبته
بحر رايق في باب العتق البعض من كتاب العتاق لمحضها **فصل في العتق بالحق** عبد
أخذ مولاه في موضع خال فقال له ان انت اعتقتني والقتلتك فاعتقه مخافة القتل
يعتق ويسقي في قيمته مولاه من عتاق الخانيه وكذا في عتاق قبض كركه الكافي واذا سلمت
ام ولد النصرانية فاعلمها ان تسقي في قيمتها وهي بمنزلة المكاتب لا يعتق حتى يودي
السعاية وقال زفر عتق في احوال والسعاية دين عليها وهذا الخلاف فيما عرض على
الموطأ الاسلام فانه ان سلم تبقى على حالها تا ما رجا نية في الثاني عشر من العتاق واما
قيمة ام الولد فنقلت قيمة القن لان البيع والاستسعاء قد انشعبا وبقي ملك الاستسعاء فتح
القديري في شرح قوله وقيمة المديرتين ثلثا قيمته فاما ما قالوا منه باب عتق البعض وكذا في الزانية
اذا قال لعبده احر فاحيا ربه في تعيين المعتق فان ربهن احدهما او احره او ملكه
بوجه من الوجوه او دبره او غيره او كاتبه او مات عتق الاخر فان مات الموطأ قبل البيان
وقبل شئ من هذه الاشياء عتق الاخر فان مات الموطأ قبل البيان وقبل شئ من هذه
بعض الاشياء عتق من كل واحد منها نصفه وسقي في نصفه وسقي في نصف قيمة
للورثة حاوي القدر في باب عتق المبرم من العتاق **باب الاستيلاء** مبيعة ولدت
لاقل من ستة اشهر من بيعت فادعاه ثبت نسبه وصارت ام ولد له فيفسخ ويرد النكح
تنوير الابصار في دعوى النسب ومثله في الدروان ادعاه المشتري قبل ثبوت
نسبه منه ولو ادعاه مع اى من البايغ او بعده لا اى لا يثبت نسب المشتري مخ
في دعوى النسب لمحضها وان ادعاه المشتري قبل ثبوت نسبه منه ويحل على انه كرها
ويستولها ثم يشترها **باب درر في دعوى النسب** وكذا في النكح وان ادعياه معا
يثبت منها وهي ام ولد لهما وعلى كل نصف عقرها وتقاصا ويرث من كل منهما ميراث
ابن ويرثان منه ميراث اب واحد ملتقى في الاستيلاء لو قال هذه حامل مني يلزمه
الولد وان جاءت اكثر من ستة اشهر الى سنتين بحرق في شرح قوله ومنه قال لامته ان
كان الخ من باب النسب من كتاب الطلاق وما لا يبطل بالشرط القاسم القرص

الاجرة

فصل في التدبير منه كراه قاضيه غم التدبير قد يكون مطلقا وقد يكون معلقا بشرط وقد يكون مضافا الى وقت اما المطلق فما ذكرنا واما المعلق فنقول اذا اكلت فلانا او اذا قدم فلان فانت حر بد اي في كتاب التدبير قريب منه اوله لو قال انت حر بعد موتك ان لم تشرب الخمر فان شرب بعد موته في عمره فلا عتق حرز انه المقتضى في التدبير لو قال انت حر بعد كلامك فلانا وبعد موته فكل انه بعد الكلام صار مديرا مطلقا بد اي في كتاب التدبير قريبا منه اوله وفي المجتبى ان القدرى اجل القيمة ولم يبين انه يسقى في قيمته قنا او مديرا وذكر في **بط** انه يسقى في قيمته مديرا وذكر محمد في كتاب الجواز دبر السفيه ثم مات يسقى الغلام في قيمته مديرا وليس عليه نقصان التدبير من غير التدبير واذا مات سيده عتق منه ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فجاء به وان لم يترك غيره سقى في ثلثيه وان استغفره دين المولى سقى في كل قيمته ملتقى في التدبير اقول قد اختلف نصحيح المشايخ في قيمة المدير فقيل هي ثلثا قيمته قنا قال في الجوهر في البيع العتق وهو الاصح وعليه الفتوى وقيل نصف قيمته قنا قال في المحرر وعليه الفتوى وفي المصنف واليه مال صدر الشريعة وعليه الفتوى وفي دفع القدير وعليه الفتوى وفي البرازية والخصلة والبحر وغيرهما به يفتى وقال في جامع المصنفات اختلفوا في قيمة المدير المختار نصف قيمة لو كان قنا تنوير البصائر حاشية الاشياء والنظار **فصل في المكاتب** وعتق مجنونا اي بلا بدل ان اعتق مولاه لاسقاط حقه درر في الكتاب فان اجل بنجم عنده غير السلطان فخير فرده مولاه برصانه فهو جائز لان الكفاية يفسخ بالراضى من غير عذر فبالعذر اوله هداية في باب موت المكاتب وحجزة من كتاب المكاتب ولو رضى المكاتب ببيع ففقيه روايتان والاظهر هو الجواز هداية في البيع **الفاسد ما يشق في العتق** ويستحب الرجل اذا استخذه عبدا سبع سنين ان يعتقه او يبيعه من غيره لعله يعتقه كذا في التاتارخانية هداية في اخر الباب الاول من كتاب العتاق قبيل فصل في العتق بملك اعتق عبدا بينه وبين صغيره تنازع بلوغ الصغير ان لم يكن له ولد او وصى وان كان له وصى او ولد ان شأ من المعتق وان شاء استسقى العبد لانه ضمان نقل الملك فصار كالبيع محيط بصورة العتاق لمحض ويعتبر القيمة في السعاية والضمان يوم الاعتاق فان الاعتاق سبب لوجوب ضمان فيعتبر القيمة حينئذ كالغصب حرز انه المقتضى في عتاق بعض الشركا في كتاب العتاق والمولى احق بكسبه وارثه وبهر المدبرة تنوير الابصار في باب

التدبير

كتاب الولاء كل من حصل له العتق من جهة انسان ثبت وللا العتق منه سواء شرط الولاء او لم يشترط او تبرع منه وسواء كان الاعناق بسبب او بغير بدل في اوائلي الولاء عنه المحيط بالبر بالبر وان كان الاب معتق لا يرث معتق الام وان لم يبق منه قوم الاب لان الولاء لقوم الاب فان بقي معتق الاب او عصبته معتق الاب فهو له ولو اوجبه في فرايضه لمحض الابوين اذا كانا حريتين اصليين بالمعنى الثاني فلا ولا على الولاء واذا كانا معتقين او في اصلهما معتق فالولاء لقوم الاب ودرر في كتاب الولاء ولو ترك ابا مولاه وابن مولاه كان الولاء لابن زيلعي في الولاء وكذا في حرز انه المقتضى الام اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولد با والاب اذا كان كذلك فلو عربا لا ولا عليه مطلقا ولو اوجها لا ولا عليه لقوم الاب ويرث معتق الام وعصبته خلافا لابن يوسف غرر في كتاب الولاء الولاء هو قرابة حكمية حاصلة من العتق ولو بنده بيراو كناية او ايلاء او ملك قريب غرر في الولاء لمحض واذا كان الاب معتقا او في اصله معتق والام حرة الاصل بذلك المعنى سواء كانت عربية او افلا ولا على الولاء لقوم الاب ودرر في الولاء واما عصبته معتق اذا لم يكن عصبته المعتق لغير المعتق مثاله امرأة اعتقت عبدا ثم ماتت عن ابنها وزوج ثم مات المعتق فالميراث لابنها لانه عصبته ولو مات الابن وترك الاب الذي هو زوج المعتقة لا يرث الاب فتاوى الصغرى في اخر الفرائض وكذا في فرايض منية المفتى والمعتقة لو تزوجت بمعتق وجأت بولده ثم مات الولد وترك معتق الام هل يرث قال لا يرث وان لم يبق منه قوم الاب احد لان الولاء لقوم الاب من فرايض الولاء المجية مثله في شرح المنظومة لابن الشحنة لمحض وما يجوز باجازه الوارث فالوصى له يملك من جهة الموصى لا من جهة الميراث حتى يجبر الوارث على التسليم وقال الشافعي يملك من جهة الميراث حتى لا يجبر الوارث على التسليم كالمو وهبوا وعلى هذا الوارث الميراث عبده ولا يملك له غيره فاجاز الوارثه نصفه بعد موته فقد العتق من جهة الميراث حتى يكون الولاء له وقال الشافعي ثلث الولاء للميت وثلثه للميراث كانه اعتق ثلثه **الحديث رضوى** في باب الوصية لبعض الورثة وصح اقراره بالمو من جهة العتاق وان لم يكن ولا وانه ثابت من جهة غيره تنوير الابصار في اقرار المريض لمحض ولو اعتق رجل هو وابنه عبدا ثم مات الرجل وترك ابني احدهما شريكه في الاعتاق ثم مات العبد المعتق فنصف الولاء لابنه الذي هو شريك ابيه خاصة لانه شريك في الاعتاق

كتاب العتاق

والنصف الباقي بينهما نصفان لان ذاك حصه الاب فيكون بينهما بالسوية فيصير المولا
بينهما على اربعة اسهم ثلث اربعة للابن الذي كان شريك ابيه والربع للاخر فان مات
شريك ابيه قبل العبد وترك ابنا ثم مات العبد المحقق فلا يبن الابن لنصف المولا الذي
كان لابيه خاصة والنصف الآخر للابن وحده لانه اكبر من عصبه الاب فكان احق بنصيب
من المولا فيصير نصف المولا للعلم ونصف لابن اخيه فان مات العم وترك ابنيين ثم مات
العبد المحقق فنصف المولا لابن شريك ابيه خاصة والنصف الآخر بينه وبين ابني
عمه اثنان لكل واحد منهم الثلث فيصير لابن شريك ابيه الثلثان ويصير لابني عمه الثلث
لكل واحد منهما السدس بدائع في فصل واما صفة فاصفات من كتاب المولا فثلاثة من
الذكور لا يرثون بالمولا ذرا لارحام والزوجة والاخ من الام خزانة الفقهاء للاب والابن
في المولا اما الاول فهو ان يقر بان هذا معتق قد اعتقني او معتق قد اعتقته وهذا انما
يصح بثلاث شرائط ان لا يكون المعتق حرا لاصل وان يكون له ولا ثابت من غيره وان
يصدق منه شرح القدر والزاوية فصل في عقد المولا تجهول النسب اذا عقد
عقد المولا مع ان على ان يرثه ذلك الانسان اذا مات ويعقل عنه اذا جنى فقبل ذلك
الان صح ويدخل في المولا اولاده الصغار ومن يولد بعد ذلك محيط روضه في باب
توريث مولا المولاة من الفريضة كتاب الايمان وقوله العبد لله يمين قوله ان فعل كذا
فهو كافرا او يهودي او نصراني او بري من الله فلا يصير كافرا بالحنث فيها سواء علقه بها
او مستقبل ان يعلم انه يمين وان كان عنه انه يكفر بصيرته كافرا من ايمان للمعتق لمحض
السكران كالمصاحي الا في ثلث الردة والاقرار بالحد ودخاله في الشهادة وعلى شهادة
نفسه شبهة في احكام السكران لمحض ولو قال والله والله لا اقل كذا لم ينعقد واليمين في
ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد ان في الاسم الواحد لا يتعد واليمين
ويجمل الثابت على التاكيد والتكرار قاعدة في اول كتاب الايمان هو يهودي هو
نصراني هو مجوسي ان فعل كذا فهو يمين واحدة بغير الواو ولو قال والله والله او
قال والله الرحمن يمين واحدة مستحسنا خزانة الاكل في الايمان والله والله والله
بالله تامة سواء خزانة الاكل في الايمان تكرار الاسم هل يكون يميناً واحدة او يمينين
قال محمد في الجاهل الكبير اذا قال الرجل والله والرحمن لا افضل كذا كائنا يمينين حتى اذا
حنث بان فعل ذلك الفعل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية وروى الحسن عن

هذه ابي حنيفة انها يمين واحدة فالاصل في جنس هذه المسائل ان يخالف بالله تعالى
اذا ذكر اسمين ونبي عليهما اختلف فان كان الاسم الثاني يصلح نعتا للاسم الاول ولم يذكر
بينهما حرف العطف كان يميناً واحدة باتفاق الروايات كلها كما في قوله والله
الرحمن الرحيم لا افضل كذا وان كان الاسم الثاني يصلح نعتا للاسم الاول وذكر بينهما
حرف العطف كائنا يمينين في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يمين
واحدة هذا اذا كان الاسم الثاني يصلح نعتا للاول فاما اذا كان الاسم الثاني لا يصلح نعتا
للاول ان ذكر بينهما حرف العطف كما في قوله والله والله لا افضل كذا كائنا يمينين في
ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد انها يمين واحدة وهكذا وروى عنه
يوسف في المنتقى والصحيح ما ذكره في ظاهر الرواية لما قلنا في قوله والله والرحمن
وان لم يذكر بينهما حرف العطف كانت يميناً واحدة باتفاق الروايات محيط
ببدائع في نوع آخر في تكرار الاسم من الفصل الثاني من الايمان وكذا في الثاني خاتمة لمحض
او على تذاو يمين او عهد لكل واحد منهما يمين وان لم يصف الى الله تعالى مع من الايمان
والحاصل ان كل شئ هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا ينقطع حرمة بحال من الاحوال
كالكفر وشبهه ذلك فاستحالة مطلقا بالشروط يكون يميناً نائراً خاتمة في الثاني من الايمان
وذكر في كشف المسائر ان الكفارة لم تتدخل بالاجماع فاليمين اذا تعدت تعدت الكفارة
فستأخذ في الايمان والاصل في ذلك قوله تعالى فلكفارته اطلعهم عشرة مساكن
واولئك في الايمان وكان الواجب احد شيئا الثلثة من في الايمان وكفارتها اي كفارة القسم
او اختلف بخبر ربيعة او اطلعهم عشرة مساكن كما في الظهار او كسوتهم بما ينس
عامة البدن من في الايمان لمحض وان فعله فعليه غصبة او خطه او لعنه الله او هو زنا
او سارق او شارب خمر او اكل الربا لا يكون من عدم التعارف من ايمان الخ رجل
من على رجل فاراد الذي حرم عليه ان يقوم فقال الماري بالفارسية ارضه بالله تخزي
فقام لا يلزم المارشى لان هذا القوم الكلام ولو اجمعه في الفصل الاول من كتاب الايمان
رجل من على رجل فاراد ان يقوم فقال والله لا تقم فقام لا يلزم المارشى لكن عليه تعظيم
اسم الله تعالى بزازية في الفصل الثاني فيما يكون يميناً نوع آخر اليمين تقوية احد
طريق الخبر بالمقسم به وهي ثلث خمسون وهي حلفه على امر ماض او حال كذا بعد ا
وحكمه الاثم ولا كفارة فيها الا التوبة ملحق باليمين في الايمان وفي الشفا من قال لرجل

هاشمي لعن الله بني هاشم وقال اردت الظالمين منهم بؤدت بقدر اجتهاد السلطان وكذا
لو قال ابن هوشن ذرية النبي عليه الصلوة والسلام قولاً قبيحاً في ابائه او ذرية ابيه
ولده على علم منه انه من ذرية النبي عليه اكل الصلوة والسلام ولم يكن قريبة في
المسكتين تقتضي تخصيص بعض ابائه واخراج النبي عليه الصلوة والسلام من سببه
منهم انتهى نور العين اصلاح جامع الفصولين في الفصل الرابعين فيما يتعلق بالشريعة والعلم
والعلماء في باب السادس لو قال انا بريء من الشفاعة لا يكون ميمناً في الاصح بزازية
في النذر من الايمان **فصل في النذر** وان طلق نذره بشرط بان قال ان فعلت كذا افعلت
حجة او صوم سنة ففعل فعليه الوفاء بنفسه النذر لا يطلق الا حديث وهو ظاهر الرواية
ولا يخرج عن العهدة بالكفارة وعنه ابي حنيفة انه رجع عنه ذلك وقال اجزاه كفارة يمين وهو
قول حميد ويخرج عن العهدة بالوفاء بما سمي ايضا يعني هو تخيير بين الكفارة وبين الوفاء
بما سمي وهو واحد قول الشافعي وهو احتياط شمس الاثمة السرخسي مختارات
النوازل في فصل النذر من كتاب الايمان ولو قال ان فعلت كذا افعلت حجة وان
فعلت كذا فالي في المال كين صدقة وان فعلت كذا اخصوم سنة ففعل تجب الاشياء
عندنا وقال مالك والشافعي كفارة يمين وروى عنه ابي حنيفة انه قال موجب النذر
الكفارة وعليه الفتوى تاتارخانية في الخامس عشر من كتاب الايمان في تعليق الا
جزية المختلفة بالشروط **كتاب الحدود** وفي نكاح فوانه صاحب المحيط الحد والضمائم
لا يجتمع الا للسلطين الا اذا زنت بجارة بكر لان يجب الحد ونقصان البكر
والثانية اذا شرب حمرة ذي يجب الحد وقيمة الخمر من حد و احكام الصغار وبشرط
ان يكون الموطونة مشتهاة والواطي مكلفا ليعا ولو قال الزنا وطى مكلف في قبل
المشتهاة عار عنه مكلف وشبهته عن طوع كان ان لم يخرج منه بذلك وطى بغير المكلف لا المحرم
والصبي وطى بغير المشتهاة كالصغيرة التي لم تبلغ حد الشنق والميتة والبهائم لان كل
ذلك للوجوب الحد زيل في كتاب الحدود وان زنا صبي بمجنونة او صغيرة يجامع
مثلها حد الرجل خاصة وهذا بالاجماع هداية في باب الوطى الذي يوجب الحد من
كتاب الحدود وان وطى جارية احد والديه او امراته وقال خنثتها تحل لافلح
على كل واحد منهما ايها ادعى ذلك ولا يثبت النسب وان قال علمت انها على حرام
حد كافي في الحد وفي اهل باب الاقرار بالزنا ويرجم تحصى في فضاء حتى يموت

منزلة الحد

تنوير الابصار في الحدود والمرأة في الحرة ودك الرجل اذا زنت وهي محصنة حجت
احكام ناطق في احكام النساء المحقوبة مقدرة تجب حقه تعالى والزنا
طوى مكلف خرج به وطى المجنونة والصبي في قبل مشتهاة خال من ملك وشبهته
ويثبت بشهادة اربعة في مجلس واحد وباقرار العاقل البالغ عطف على قوله بشهادة
وبشرط العقل والبلوغ اذا لا اعتبار لقول الصبي والمجنونة خصوصاً في وجوب
الحد ودرر غرر في الحدود وخصا الصبي اذا زنت بصبيته وازال بكارتها لا حد
عليه وعليه المهر في ماله لانه مؤاخذ بافعاله احكام الصغار للاستدلال في مسائل
الحد ودر صبي زنت بصبيته عليه المهر وان اقرب الزنا لامر عليه بزازية في النذر
عشر من كتاب النكاح **باب حد الشرب** الحد يكفر ذنب للعصية التي حد لها و
قد جاء ذلك في حديث عبادة بن صامت وهو قوله صلى الله عليه وسلم ومن
فعل شيئا من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفارته ولا تعلم في هذا خلافا وفي هذا
الحديث دليل على سقوط انهم المعاصي الكبار بالتوبة وهو باجماع المسلمين الا
ما قدمنا من ابن عباس في توبة القاتل خاصة في شرح مسلم للنووي في باب حده
الزنا سكران قذف رجل لا يجب حدان حد الشرب وحد القذف لان السبب
مختلف جواهر الفتاوى في باب الخامس من الحدود واعلم ان المسلم اذا احدا
اقتص لا يحد ولا يقتل في الاخرة لقوله عليه الصلوة والسلام ذنب ذنبا
فعوقب في الدنيا لا يعاقب في الاخرة معدن الحقايق شرح كثر الدقايق
سلام السكران يصح لارده ولا تبين امراته بها ويجبر على العود الى الاسلام
وبقاء بموجبه ولو قذف او اقرب له الزنا حد ولو زنت حد اذا صاح جامع الا
الفصولين في احكام الكبار في الفصل الرابع والثلاثين **باب حد القذف**
ويحد احرا والعبد قاذف المسلم احرا البالغ العاقل العفيف بصرح الزنا او زنت
في الجبل اولست لابيكن اولست بابن فلان لابييه واهمه محصنة في غضب
بطلب المقدوف ولو غاب حال القذف تنوير الابصار في باب حد القذف
ولا يجس ويد في دين ولده لانه عقوبة ولا يستحق الوالد عقوبة لاجل الولد
لان التافيف لما حرم كان المجنس حراما لانه فوقه وكذا لا يحد له اذا قذف ولا
يقتص منه اذا قتله فتح القدير في فصل الجس من القضاء اذا ثبت احكامه بجز

الاسقاط واذا حق المقذوف من القاذف فعقوبه باطل وله ان يطالب بالحد
 حاور المحصرى في الحد ود واذا قضى القاضي بحد القذف على القاذف ثم مضى
 المقذوف عنه بعوض او بغير عوض لم يسقط الحد بعقوبه عنه تامسوطر حسي
 في باب حد القذف من الحدود **باب التعزير** من اذ يفره بقول او فعل يعزر كما في
 التامر خا نيه وكوبع العين **مسألة** في كتاب الحد ود والتعزير في امرأة اذنت
 لولد با في وطئ امته فوطئها ما الحكم في ذلك اجاب اذنها باطل لان الوطئ لا يخل الا
 بالشكاح او بملك العين وان ظن اكل فلا حد وان علم الحرمه كان عليه الحد ويجب
 التعزير ان انقضى الحد **نقد المسائل** في كتاب الشكاح ولا يصح تزويج الكافر
 مطلقا مسلمة ولو وقع عقوبت وعقوبت ايضا ان كانت عالة بحاله ابن همام
 في كتاب الشكاح ودلت الآية على ان طاعة اولي الامر واجبة اذا وافق الحق
 فاذا خالفوه فلا طاعة اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم الآية منه
 مدارك التنزيل يعزر من قذف محلوها او كافرا بالزنا ملحق باول التعزير
 ومن تزوج امرأة لا يخل له نكاحها فوطئها لم يجب عليه الحد عند ابي حنيفة
 لكنه يوجب عقوبة اذا كان علم بذلك منه حد ود الهداية في باب الوطئ الذي
 يوجب الحد منكوبة الغير ومحمدته كالحرم فتح القدير ملخصا في شرح الهداية
 ومن تزوج امرأة من الجهل المزبور وضابط التعزير كل معصية ليس فيها حد
 مقدر فغيرها التعزير **مسألة** في كتاب الحد ود والتعزير وعزر كل مرتكب
 منكرا وموزى مسلم بغير حق بقول او فعل وكوبع العين تنوير الابصار في باب
 التعزير بل بجرمعت ماجن وهو الذي يعلم العوام الجليل الباطلة كتعليم الا
 رتداد لتبين المرأة من الزوج او يسقط عنه الزكوة ولا يزال بما يفعل من تحليل
 احرام او تحريم الحلال من في المجرم جميع المتون وينظر الرجل من الحرمة الاجنبية الى
 الوجه وهذا في زمانهم واما في زماننا فمع من الشابة وفيه اشارة الى انه يخل
 النظر الى وجه الاجنبية الا انه مكروه كما في ايمان الولوالجية وهذا اذا لم يكن منه
 شهوة والافحام كما في دائرة الفتاوى **مسألة** في كتابه ملخصا رجل اغتسل
 من الجنابة وبين مسانه طعام ولم يصب الماء تحت جاز لان ما بين مسانه طيب
 والماء شئ لطيف يصل الى كل موضع غالبا في باب الغسل وما يوجب الغسل

من الخمس

ابن

من الخمس قالت حفت وكرها الزوج حرم وطئها واختلف في كفر المحلل
 وان وطئها فلا شئ عليه الا التوبة فمستند في الحيض وعزير قذف محلوها
 او امة او ام ولد او كافرا فربما لانه جنابة قذف وقامت وجوب الحد لفقدان
 الاحصان فوجب التعزير **مسألة** في فصل التعزير ومن اقرا له شهيد زورا بشهر
 ولا يعزراى لا يضرب وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو جعفر ضربا ويحبس ولا
 به حنيفة ان شربا كان بشهر ولا يضرب وكان يبعثه الى سوقه ان كان سوقيا
 والى قومه ان كان غير سوقى بعد العصا جمع ما يكونون ويقول ان شربا يقر لكم السلام
 ويقول انا وجدنا هذا شهيد زورا فاحذروه وجذروه الناس وتربح رضى
 الله عنه وان كان تابعا لكمة زاحم الصحابة في الفتور وسوغوا له في الاجتهاد و
 رجعوا الى قوله في المناظرة فمن كان في هذه المشابة منه التابعين في حكم
 الصحابة زيلى في باب الشهادة على الشهادة ومن انتسب الى الالبني عليه السلام
 والسلام يضرب ضربا وجيعا وبشهر ويحبس طويلا حتى يظهر توبته فانه تخففا
 بحق النبي صلى الله عليه وسلم معين احكام في فصل بيان سب النبي عليه السلام من
 القسم الثالث **نوع آخر** واذا قتل الرجل عبده او مملوكه او ام ولد له فانه يعزر ويحبس
 ولا يجب القصاص ولا الدية ضمانات في جنائبة الرقيق وكذا في القهستاني رجل
 خضع امرأة انسان واخضعها وزوجها من غيره او صغيرة بحبس الى ان يحد ثوبته
 او يموت لانه ساع في الارض بالفساد كما في قضاء الولوالجية **مسألة** في باب الاشياء
 من شتم بقية الصحابة غير ابي بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله تعالى عليهم كل
 لكالا شديدا وواجب سيف المسلول في باب الشكح ولا يجوز للسلطان ان
 يعقوبه احد وقع في احد من الصحابة بل يعاقبه ويستتبه وان تاب قبل منوان
 لم يجب اعاد عليه العقوبة وخلد عليه الحبس حتى يموت او يرجع من الجهل المزبور
 ومن سب غير ما يشه رضى الله عنها من اروع النبي صلى الله عليه وسلم فغيره قولان
 احد هما يقتل والاخر انهما يكبر الصحابة بجلد حد المفتر قال وبالاول اقول
 شفا للقاضي عياض في فصل سب ال بيعة وازواجه عليه السلام اما الذي يقفون
 الناس البنح والشكران وجوزوا وجوز ماثل وغوا فامير بهل الانسان او
 يذهب العقل ثم ياخذون ماله فان بهولالا يقتلونه ولكن يعاقبون بالعقوبة

296

من سب ازواجه عليه السلام او اهل بيته النبي
 عليه السلام فهو ملعون وغير مقبول العقل
 بموجب الفقهاء على قدر الجادة عليهم
 شفاء للقاضي العباسي لم يرد

الشديدة ويجسون حتى يعلم توبتهم ويفعلون ما اخذوا من النكس ينتف قبل
كتاب الاكرام والدعارة بقصد اتلاف اموال النكس او انفسهم او كليهما فاذا
كان يخاف على الناس من هذا النفس او المال جسد في السجن حتى يظهر منه التوبة
تأما رخصته في السابح والعشرين قريبا منه اوله من القضاء وكذا في قضاء البرازية
فروع في التعزير بالقتل ولا تقبل توبة الساحر والزني في قتل هر المذهب واما قتل
فيجب ولا يستتاب اذا عرفت عزاوله لعل السحر يحل بالفاد في الارض لا بحر ولا
اذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره فتح القدير في باب المرتد طحطا وفي فسخ القدير ولو
اعتاد اللواط قتل الامام محصنا كان او غير محصن سياسة اما الله للقد رزقنا طير
حكاه انتهى مع في باب الولي الذي يوجب الحد من الحد وليس فيه نقد بل هو
مفوض الى راي القاضي ويكون بالقتل تنوير في باب التعزير **كتاب السرقة** وفي
السراجية فاذا سرق ثالثا ورابعيا لم يقطع بعد ذلك عنه ناولا امام ان يقتله
سياسة لحيه في الارض بالفاد ومضرات في السرقة ولان سرقة من ذوي
رحم تحرم منه سواء كان المال ماله او مال اجنبي للشبهة في الحد زهد الشريعة في
السريقة ولو قامت الشهود على اقراره بالسرقة وهو يجحد او سكت ولم يكذبهم
ولم يصده قهر لا يقطع وجير سرخسي في باب المحصومة من السرقة وضمن السرقة
اي ان شهدها بالسرقة المتقدمة يثبت الضمان لانه حق العبد وهو لا يقطع التقلد
صحة الشريعة في باب الشهادة بالزنا ولو اقر بذلك اقرارا ثم رجع عن اقراره
وانكر لم يقطع ويضمن المال كما في سراج الواجه في الباب الاول من سرقة الهنذية
باب قطع الطريق وعنه ابد يوسف انهم لو كانوا في المصلي او فيما بينهم وبين
المصراقل من مسيرة سفر يجري عليهم احكام قطع الطريق قال في الاختيار و
عليه الفتوى ورر في باب قطع الطريق وفي السراجية لو كان في قطع الطريق
صبي او جنون سقط الحد عنه الباقي ولو كانت فيهم امرأة فقتلت واخذت
المال دون الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو المختار مع في باب قطع الطريق
كتاب سير لا خلاف بين اصحابنا في ان دار الكفر يصير دار الاسلام بظهور
احكام الاسلام فيها **بدايع** في فصل الاحكام التي تختلف باختلاف الدارين
من كتاب السير كل موضع لم ينص الدار والحرب لم يسبب احد منهم كونه

اورا

اورا ولول الجية في السير طحطا ولا تقسم الغنيمة ثم والا اصل عندنا انه لا يملك قبل
الاحراز بدار الاسلام فتقر القسمة والبيع قبل مع في باب المعنم وقسمته طحطا وان
دخل جمع ذو منعة دارهم بلا اذن محس ما اخذوا والا لا اي وان لم يكونوا ذو منعة
لا ينحس لان الغنيمة هو الماء حنوز قهرا وغلبة اختلاس ولا يضر كونه بغير اذن العامة
لانه يجب عليه ان ينصرهم بحر راي في فصل كيفية قسمة الغنائم من السير طحطا واذا
اصاب المسلمون الغنائم واحرزوها وارادوا قسمتها فعل قول ابد حنيفة يعطى
الفارس سهمين سهما له وسهما الفرسه والراجل سهما من ثمر حنيفة في باب سهم
الحيل والرجال واما المتلصص اذا اخذ جارية لا يطرأ ولا يبيعها حتى يخرجها الى
دار الاسلام لانه لم يملكها قبل الاحراز لان سبب الملك هو الاستيلاء ولم يتحقق
ولهذا المد اذا الحقش ركه فيما اخذه **محيط رضوى** في باب ما يجوز الاستيلاء به
من الغنيمة من السير ومنه كان من اهل دار الموادة لا سبيل لنا عليه من السير الكبير
في باب الموادة ولا ينقض عهده بالاباء من الجزية او بزنا به بسملة او قتل مسلم
او سبه النبي عليه الصلوة والسلام بل بالمحاق بدار الحرب او الغلبة على موضع
لما ربتنا وبصيرة كالمندكن لو اسر يسترق والمندكن يقتل من سير اللدني فضل
الجزية وينقض عهده بالغلبة على موضع للحرب او بالمحاق بدار الحرب او يجعل
نفسه طليعة للمشركين وصار كالمندكن في قتله ورفع ماله لورثته وغير ذلك الا
انه اى الذي يسترق ولا يجبر على قبول الذمة ذكر كان او انثى مع في فصل الجزية
طحطا وان قالت الاسرى اخذونا هؤلاء في دار الحرب ونحن من اهل الاسلام
او من اهل الذمة دخلنا دار الحرب للشهادة او قالوا كن اسارى في ايديهم وقاتل
السرية كلهم كانوا من اهل الحرب والقول فيه قول السرية فان اقام الاسرى
البينة على ما ادعوا جاز وان لم يكن لهم بينة الا ان بهم سيما المسلمين وعلامة من علامات
المسلمين قبل قولهم ولا يتعرض لهم شرح الزيارات لقاضيان في السير باب
استيلاء الكفار وان ظهر المشركون على ارض من ارض المسلمين فصارت
دار شرك ثم غلب المسلمون عليها فمن حضر من اصحابها قبل القسمة اخذها بغير شئ
ومن حضر بعد القسمة اخذها ببقية ما ان احب لان الارض مال المسلم كسائر الا
موال فان بناها من وقت في سهمه ثم حضر المالك القديم فليس له ان ياخذها

لان البناء يستهلك وليس له ان ينقص البناء لياخذ منه كما لا يكون له ان ينقص سائر
التصرفات وكذلك لو كان انما يبنى فيها اهل الحرب حين احرزوا بالان للالك
القديم انما يثبت له حق الاخذ فيما كان مملوكا له وليس هذا البناء له قط فلا يثبت
حق اخذ البناء ويتخذ عليه اخذ الارض بدون البناء شرح سيرة الكبير في باب الكسيرة
وعبدته ثم يرجع الى مولاه مخلصا وان كان العبد رهنا في يد المالك سور منه والمصلحة
بحالها فان وجده المهرين قبل القسمة فهو احق باخذه باعتبار يده وقد كانت يده
مسحقة على الرهن فلا ينتظر حضور الراهن في اخذه اذا اقام البينة على انه اخذ منه يده
ثم بعد الاخذ يعود رهنا كما كان وان حضر الراهن فانكر الدين والرهن فالقول قوله
الا ان يعيد المهرين عليه البينة لما بينا ان الرهن عليه كان بمجرد وثبوت الاخذ منه يده
لا بثبوت صفة يده وهو يد الرهن فان حضر المهرين بعد القسمة فان شأ اخذه
بقيمته وان شأ تركه فان اخذه بالقيمة عاد رهنا كما كان قبل الكسيرة ثم اذا حضر مولاه
فارد اخذه بعد قضاء الدين فان كان قيمة الرهن والدين سواء او كان الدين اكثر فله
ذلك عند جميعهم جميعا لان جميع مالية الرهن كان مضمونا على المهرين والفداء في الضمان
يكون على الضامن لا يرجع به على غيره وان كان الدين مثلي نصف قيمة على قول ابي
يوسف ومحمد للجواب كذلك وعند ابي حنيفة يكون للمهرين ان يرجع على الراهن
بنصف الفداء ولا يدرى في العبد اليه حتى يقبض ذلك فله ان نظير الفداء الجناية
اذا فداء المهرين والراهن غالب وقيمة فضل على الدين فان المهرين يكون منطوعا في
الفصل في قولها وفي قول ابي حنيفة لا يكون منطوعا ولكن يرجع به على الراهن فله
حكم الفداء بعد الكسيرة ولا حاجة الى اعادة البينة ان انكر الراهن الرهن والدين شرح
سيرة الكبير في باب فداء العبد الغصب والعارية وفيه التفصيل ولو ترك اخذه بعد
العلم بشراؤه واخرجه من دار الحرب زمانا طويلا له ان ياخذ به بعد في ظاهير
الرواية وفي رواية ابن ساعدة عن محمد بن ابي نعيم ان ياخذ به كالتفخيخ اذا لم يطلب
الشفعة بعد علمه بالبيع والظاهر هو الاول فتح القدير في باب استيلاء الكفار لوطول
ام ولد مسلم او مكاتب او مدبر ثم ظهر على دارهم اخذه ما له بعد القسمة بغير شيء
وبعض الامام من وقع في قسمة من بيت المال قيمة استيلاء الكفار وان اشتراه
مسلم منهم واخرجه الى دار الاسلام وابعده من آخر كان للمالك القديم ان ياخذ

ولو اشتري تاجر ذلك منهم
اخذ منه بغير شيء ولا يفتى
فتح القدير

منه الثلثة بالثمن الثالث وليس له ان ينقص البيع وياخذ منه المشتري الاول بالثمن الاول
قاصيها من منكرات السير فضل استيلاء اهل الحرب وان كان الذي اخرجهم هذا
للمستأمن اليهم متاعا للمسلمين قد احرزوه به ارجعهم فارد صاحبهم ان ياخذ
منه بالقيمة لم يقض له الامام بذلك لان في القضاء به تقرير ملكه فان القيمة لا تسلم له
الا على وجه قيام مقام العين وملكه بغير متقرر شرعا مادام هو مأمورا بالرد عليهم
فليس الامام ان يقرره بقضائه الا ترى انه لو رد عليهم ثم سئلوا اوصاروا زمة
كان سألهم ولا سبيل عليه للمالك القديم شرح سيرة الكبير في باب المسلم يخرج
من دار الحرب ومعه مال ولو كان هذا المستأمن اخذ شيئا مما كانوا احرزوه من
اموال المسلمين فهذا او لم يبق سواء لانهم بالاحراز قد ملكوه حتى لو سئلوا كان
لهم حكمه حكم ثروا لهم شرح سيرة الكبير في باب المسلم يخرج من دار الحرب ومعه
مال وان غلبوا على اموالنا واحرزوا به مالهم ملكوا استيلاء الكفار
قيده بالاحراز لانهم لو استولوا عليها فظهرنا عليهم قبل الاحراز فانها تكون
للمالك بغير شيء ولو اقتسموا في دارنا لم يملكوا فتح القدير في باب اهل الحرب
اذا اسروا اهل الذمة من بلاد المسلمين لا يملكونهم لانهم احرار خاضعة لاستيلاء
اهل الشرك قبيل كتاب الرهن وان غلبوا على اموالنا واحرزوا به مالهم ملكوا
وان غلبنا عليهم فمن وجد ملكه قبل القسمة فهو له جانا اي بغير شيء وان وجده بعد
اي بعد القسمة فهو له بالقيمة اي ياخذ به بقيمة فتح القدير في باب استيلاء الكفار
وكذلك ان كان باعه من آخر اخذ المولى من المشتري الاخر بالثمن الذي اشتراه به والاول
في الثمن قول المشتري مع يمينه كافي للحاكم شرح سيرة الكبير في باب ما اصبحت القسمة
من السير واذا ابق عبد مسلم فدخل اليهم فاخذوه لم يملكوه عند ابي حنيفة
وان ندبهم اليهم فاخذوه ملكوه وقالوا يملكونه العبد ايضا والصحيح قوله مصرات
في السير والصحيح قوله واعتمده المحبوب والنسفي وغيرهما نصيح قد وري
وانما قيدنا اول المسئلة بكونه العبد مسالما لانه لو ارتد وابق اليهم فاخذوه
ملكوه اتفاقا فتح القدير في السير دخل دار الحرب بايمان فاشترى عبد منهم
فابق هناك ثم دخل التاجر دار الاسلام فوجده في يد انسان ياخذ بالثمن ان
ملكه ذلك الانسان بالشراء وبالقيمة ان ملكه بالهبة فتح القدير في باب استيلاء الكفار

كتاب السير وان دخل تاجر واشترى واحضره الى دار الاسلام فملكه بالخيار ان شاء
اخذه بنعمته وان شاء ترك وان وهب له اخذه بالقيمة وان اشتراه يعرض ياخذ منه
بقيمة العرض خزائنه المفتين في باب الخاتم وقسمتها من كتب السير وان قرره
حريه حرييا وابعده من مسلم مستأنف ان كانوا يرون التملك بالقره جاز الشراء
والا فلا بزازية في الشاة في السير **باب احكام المستأمنين** ولو كانا المسلمين في
دار الحرب با مان كان حالهما في دار الحرب كحالهما في دار الاسلام في كل معاملة تجرى
بينهما الا في ثلث خصائص ان قتل احد هما صاحبه عمد لم يجب على القاتل قصاص و
لكن تجب الدية في ماله وكذلك ان قتل خطأ لا يكون على عاقلة شيء من الدية وكذلك
ان ارتكب احد هما شيئا موجبا لله فاما فيما سوى هذه الثلاثة حال المستأمن
في دار الحرب كحالهما في دار الاسلام وفي الاسير كذلك الجواب عنه ابو يوسف رحمه
شرح سير الكبير في باب معاملة المسلم المستأنف مع اهل الحرب لمحضوا واذ دخل مسلم
دار الحرب با مان فقتل احد هما صاحبه عمد او خطأ فعلى القاتل الدية في ماله وعليه
الكفار في الخطا بهما في باب المستأنف من كتب السير مسلم دخل دار الحرب با مان
فاشترى منه احد هم ابنه او بنته بطوع قال الكرمي يجوز اذا راوا جوارزه والا فلا
وقال عامة مشايخنا لا يجوز والصحيح انه ان كان البايع يرى جوار البيع ملكه المشتري
مطلقا وان كان لا يرى جوارزه فان ذهب به وهو طايح لا يملكه وان ذهب به كرها
بملكه وجير سر خشي في باب معاملة المسلم مع اهل الحرب من السير الحرب اذا باع اياه
او ابنه في دار الحرب من السلم المستأنف يكون باطلا وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
ورواية هشام عن محمد سواء يرى البايع او لا يرى في قول عامة المشايخ واتفقت
الروايات على انه لا يجوز بيعه في دار الاسلام ومبني لم يجز البيع في دار الحرب على قول
العامة فان اخبره المشتري الى دار الاسلام اختلف المشايخ فيه والصحيح ان
اخرجه كراهية وان جاء به وهو طايح لا يملكه سواء كان البايع يرى جوار هذا
البيع او لا يرى قاضيان في فصل معاملة المسلم المستأنف من اهل الحرب من السير
لمحضوا واذ اراد الرجوع الى دار الحرب بعد الحول منع من ذلك لان عقد الذمة لا
ينتقض لكونه خلفا عنه الاسلام كالموضع عليه الخراج او صار لها المستأمن
الكتابتية زوج مسلم او ذمي لانها التزمت المقام تبعا فتكون ذمية مع
الزوج

مؤلف

فصل لا يمكن حريه مستأنف في كتاب السير لمحضوا ولو دخل حريه مع امرأته
دارنا با مان ومعهم اولاد صغار وكبار فاسلم احد هما الى اخره ولو صار احد هما ذميا
كان الصغار من الاولاد ذميين تبعاله شرح سير الكبير في باب بيان الوقت الذي يمكن
المستأنف فيه من الرجوع ولو تزوجت المستأنفة ذميا صارت ذمية بخلاف اذا
تزوج المستأنف ذمية لا يصير المستأنف ذميا عن بية في الاول من السير ولو ادان
المسلم حرييا في دار الحرب او كانا حريين ثم خرجا مستأمنين لم يقض بينهما بشي
الا ان يسلم الحريه او يصير ذميا ولو اسر الحريه بطل ربه عن بية في الاول من السير
سئل المجتهد عن من اشترى عبدا في دار الحرب فابى منه هل له ان ياله خذ العبد
بالقيمة فقال ان ادعى ان يملكه في دار الحرب فليس له على العبد سبيل بتيمة الدية من السير
باب في احكام الذمي في الجزية وهو الثانية ولو امتنع اهل الذمة عن اداء الجزية
قاتلهم الامام تاتا رخصة في فصل الثالث من كتب الخراج الموضوع من الجزية يصلح
لا يغير اى لو وضعت الجزية براضى لا تعدل عنها لان الموجب هو الرضا في الجوز
التعدي الى غيره ما وقع عليه الرضا وقصا له النبي صلى الله عليه وسلم بني نجران
على الف ومثل حلة مع في فصل الجزية وكذا في التلق ولا يؤخذ الجزية من النسوان
والصبيان والمجانين والعيان والشيخ الفاضل والمرضى وجير سر خشي في باب
الجزية من كتب السير والخراج وكذا في التلق في باب الخراج الجزية لو وضعت
براضى الامام ورضاه من وضع عليه فينفق رجس ما يقع عليه الاتفاق لا يعدل
عنها مسكين شرح الكثرة في الجزية ومثله في المسح **نفع في الكيسة وما يتصل بها** اول
تحدث بيعة ولا كيسة ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة في دار الاسلام وبعاد للمسلمين
من غير زيادة على البناء الاول تنوير الجزية اجاب نعم لهم اعادة ما انهدم كما نكف
عليه المتن لا فرق في ذلك بين الدير والصومعة والكيسة وبيت النار ونعيمها
تشتب منها واعادة ما انهدم من البيوت والدور الجارية في ملكهم المعدة للمسلمين
جائزة بلا خلاف جزيه من السير جواب يفرهم من السؤال واذ اضع الامام بلمة غرة
فرو بالخيار ان شاء قسمها بين المسلمين وان شاء اقر اهلها عليها ووضع عليهم
الخراج وتبقى الاراضي ملكا لهم يتوارثونها كما كانت وان شاء دفعها للمسلمين
لتكون ارض خراج ويكون خراجها في المسلمين وان شاء ينقل اليها قوما اخرين

49

من اهل الذمة ويجري عليهم احكامهم حاو القدر في باب السيرة في الغنائم ونحو
 تلك بالاستيلاء عليهم وقوفهم وهم لا يملكون وقوفنا حاو القدر في باب
 السيرة في الغنائم واما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضاً لمصلحة العامة
 فذكر قاضيان في فتاواه جوازاً شبهه في كتاب الوقف واذا اطلبوا على اموالنا
 واحرزوا بدارهم او اطلبوا على دارنا وسكنوا حتى صارت دار الحرب ملكوا
 ونحن نملك بالاستيلاء عليهم وقوفهم وهم لا يملكون وقوفنا حاو القدر في باب
 السيرة في الغنائم **نوع في سائر احكام الذي** ولا يملكون مناظرها ربيع الحمر و
 الحنازير في ذلك المصير ولا يدخلون شيئا من ذلك في المصير لان في امصار المسلمين يجب
 اظهار شعائر الاسلام واعلان الدين ويمنع من اظهار الفسق وشعائر الكفر محيط
 رضوى في السيرة باب ما يؤخذ من اهل الذمة باظهار العلامات ولو رغبوا اصولهم
 بقراءة الزبور والانجيل ان كان فيه اظهار الشكر ممنوعا ذلك وان لم يقع بذلك
 اظهار الشكر لا يمنع قاضيان فصل في اهل الذمة من كتاب السيرة واختلفت
 الروايات في سكننا بهم بين المسلمين في المصير والمعتمد الجواز في محله خاصة مع
 في الجزية وفي المنقط كل شئ من من المصير من الذي الا الحمر والخنزير
 شبه في احكام الذي فاذا اترادهوا او اسلموا وجب الحكم فيهم بما هو حكم
 الاسلام كما في نكاح المحارم في باب نكاح اهل الذمة من المبسوط ان العهد
 لا ينتقض بالقول ولذا قال في المحيط عقد الذمة ينتقض بالفعل وهو الاطلاق
 ولا ينتقض بالقول واما ان الحرب ينتقض بالقول انتهى مجردين في فصل في الجزية
 في كتاب السيرة المحقوق بدار الحرب اذا لم يتصل به قضاء القاضي في حكم الغيبة
 شره السيرة الكبير في باب ما يوقف من الميراث وما لا ان القضاء بالحق قصدا
 صحيح وينبغي ان لا يصح الا في ضمن دعوى حق للمصير وقد قالوا ان يوم الموت
 لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل والحق موت حكم فينبغي ان لا يدخل
 تحت القضاء قصدا فينبغي انه لو حكم بعق مدبره لثبوت لحاقه مرتدا بينه
 حادثة فانه صحيح ولا يشترط تقدم الحكم بالحاقه بحرمة باب الميراث واختلاف
 الدارين يمنح الارث والمؤثر هو الاختلاف حكم حتى لا تقتر الحقيقة بدونه
 حتى لا يجري الارث بين المستأمن والذي في دارنا ولا في دار الحرب ويجري بين المسلمين

مسئله وان كان المشتري قبض الحمر ولم يؤد الثمن حتى اسلم او اسلم احدهما فابيع ما مضى الثمن عليه
 مبسوط سري حتى في البيع والنقد
 في البيع وقفا وارز بركيا افه في البيع

وبين منه يوفى داره لان المستأمن اذا دخل اليها او اليهم من اهل داره حكم وان كان
 في غير حقيقة زيل في الفريض والا نقض الذي العهد فهو بمنزلة المرتد معناه
 في الحكم بموته بالحق وكذا في حكم ما حمله ماله تا تاريخية في الفصل الثامن من المراج
 قوله والذمية احق بولده بالمسلم حتى يعقل الا ديان لا الحضانة تثبت على الشفقة
 وهي اشق عليه فيكون له دفع اليها انظر له فاذا عقل الا ديان ينزع منها لا احتمال
 العذر بحرفة الحضانة والذمية في الحضانة كلمة لم يعقل دينا او يخاف ان يالف
 الكفر فاذا بلغ الى ما ذكر ينزع منها لاحتمال الضرر في باب الحضانة وقوله بل
 بالحق ثم الى اخره يفيد احتصاص ما ينتقض به العهد حتى لو قال بقضت بالقول
 لا ينتقض ذكره في المحيط زيل في باب العشر والمخرج والجزية ان العهد لا ينتقض
 بالقول بحرفة الجزية الذي الذي نقض العهد ولم يبق بدار الحرب بمنزلة المرتد في
 سائر الاحكام من الارث والحكم بعق امهات الاولاد والمهر برين ونحو ذلك
 بدائع قبيل فصل واما بيان احكام البغاة من كتاب السيرة سئل هل يجوز لاهل الذمة
 ان يعملوا بنا نهم على بناء المسلمين اجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك قارى الهداية
 ملخصا في التا تاريخية سئل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشترى اذرا او بيتا
 منه دورا للمسلمين فمصر واتخذوا مقبرة لهم هل ينعون عنه ذلك فقال لا لانهم ملكوا
 فبغطون بها ماشا والامسلمين انتهى فتاوى خير به في السيرة وفيه تفصيل وكذا في
 جواهر الفتاوى ملخصا فان مصر الامام في اراضهم مصر المسلمين كما مصر عمر رضي الله
 عنه البصرة والكوفة فاشترى بها اهل الذمة دورا وسكنوا مع المسلمين لم يمنعوا عنه
 ذلك لانا انما قبلنا منهم عقد الذمة ليقفوا على حسن الدين فعسى ان يؤمنوا وا
 ختلاطهم بالمسلمين في السكنى معهم بحق ما قلنا قال رضي الله تعالى عنه وكان شيخنا
 الامام يقول بهذا اذا قلوا فكان بحيث لا يتعطل بعض جماعات المسلمين ولا تنقل
 الجماعة بسكن بهم بهذه الصفة فاما ان اكثر واعلى وجه يورد الى تعطيل بعض الجا
 عات او تقليد لها منعوا عنه ذلك واهل امان يسكنون ناحية ليس فيها المسلمين
 جماعة وهذا محفوظ عنه ابي يوسف في الامالى شرح السيرة الكبير في باب ما يكون
 لاهل الحرب من احوال الكنائس والبيع **نوع فيما يكون لاهل الكافر وما لا ولو**
 اسلم ابو المعتوه صار مسلما وكذا اولاد المعتوه عنا بنية في فصل في السيرة

مسئله شراره اي الذي عبدا
 مسلما او مصحفا ويجبر
 على البيع من في باب المنفقات
 منه البيوع

ويصير الصغير مسلماً بإسلام أبيه دون جده شبه في الفريضة مثل من صغير مسلم
فادعى أبوه النصرانية أن عمره خمس سنين وأنه غير مميز وأدعت أمه المسلمة أن عمره
سبع سنين وأنه مميز فالقول لمن وما المراد بقول صاحب المجمع ويصح إسلام الصبي العاقل
أجاب بعرض على أهل الخبرة ويرجع اليهم فيه والمراد بالصبي العاقل المميز وهو من بلغ
سبع سنين فأفرقها لأنه روي أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض الإسلام على علي رضي الله
عنه وهو ابن سبع فاجابه اليه عن فتاوى أرقار الهداية وإذا ارتد صبي عاقل صح ارتداده
كإسلامه فإنه صحيح إذا كان عاقلاً والمراد بالصبي العاقل المميز وهو من بلغ سبع سنين فما
فوقها من في باب المردة طحا الكافر صلى بجماعة أو قرأه صلى بجماعة أو أذن في بعض
المساجد يحكم بإسلامه محيط روضه باب ما يصير به الكافر مسلماً من السير ولا بأس
ببيع العبد الذي من الذي لا في فصل واحد أن سبي صغير ليس معه واحد من أبويه فهذا لا ينبغي
أن يباع منه أهل الذمة لأنه صار مسلماً بالأخراج إلى دار الإسلام أو القسمة في دار الحرب
باعتبار أن الأحرار فيه يتم بالقسمة كما يتم بالأخراج ولهذا الوات يصلي عليه ولو كانت
كتابتية فاستبراء منه وقعت فخره كان له أن يطالب وإذا ظهر أنها محكومة بإسلامها
قلنا لا يحل للمسلم أن يبيعها منه أهل الذمة وإن كان لو باعها نفذ البيع وإن كان سبيها
أحد أبويها فلا بأس ببيعها منه أهل الذمة لأنه لم يحكم بإسلامها ههنا شرح السير الكبير من
باب ما يباع منه السبي من أهل الذمة ولو قال أنا ذمي وليست بمسلم فشهد شاهدان
عدلان مسلمان أنه مسلم جعلته مسلماً لأنه ثبت الإسلام بشهادة الشهود فمحموده بعد ما
ثبت الإسلام بشهادة الشهود ردة منه فيجعل كانه كان مسلماً ثم ارتد فيقاس بالسائر
المرتدين فإن أسلم فهو حر وإن لم يرجع إلى الإسلام قتل شرح السير الكبير من باب ما
يصدق فيه المسلم في دار الحرب وما لا يصدق قبيل باب الدعا إلى دار الإسلام ولا يقتل
مرتدة حرة كانت أو أمة عندنا وعند أبي يوسف أنها تقتل كما في النظم ثم إن ابت
تجبر عليها وتحبس وتطعم كل يوم لقمة وشربة وتمنع من سائر المنافع حتى تسلم أو تموت
فمن مات في أحزمتها الجهاد وإذا سبي الصبي من أهل الحرب وأخرج إلى دار الإسلام
ويؤتى ثم مات قبل أن يعقل الإسلام صلى عليه لأنه لو لم يكن معاً أبواه ولا أحد منهما
كان تبعاً للدار فيكون مسلماً بالدار فيصلي عليه أحكام الصغار في مسائل السير
فإن باعهم الإمام أو قسمهم ثم إن رجلين من المسلمين شهد لبعضهم أنه مسلم أو ذمي

لم تقبل شهادته لأنه صار ملكاً خاصاً لرجل منهم فلا يبطل ملكه إلا بشهادة رجلين شرح
السير الكبير من باب ما يصدق فيه المسلم في دار الحرب وما لا يصدق باب أحكام المرتدين
وإن عاد مسلماً بعد الحكم بالحاقة فأوجده في يده وأرثه أخذه والألا أي أن لم يجد فليس
أن يضمنه بعد ما تصرف في الوارث وإنما يأخذ حين ما له لأن الوارث كان خلفه لاستغناء
عنه فإن عاد ظهرت حاجته وبطل حكم الخلف ولو عاد بعد لولت الحقيقة كان الحكم
كذلك ثم إن عاد إلى ملكه بقضاء أو برضا منه الوارث لأنه دخل في ملكه بحكم شرعي فلا يخرج
عنه ملكه إلا بطريقه ولهذا ليس له أن يضمنه بعدما أخرج منه ملكه أو تلفه بل يبيع في الميراث
كل مسلم ارتد فإنه يقتل إن لم يتب إلا المرأة والحائض ومن كان إسلامه تبعاً والصبي إذا لم
والمرتدة على الإسلام ومن ثبت إسلامه بشهادة رجلين ثم رجع تنويره باب المردة فإن المرتدة
مسلم حكم من حيث أنه مجبور على الإسلام ولهذا لو ولدت المرتدة ولداً في هذه الحالة
فأنه يتبع المردة منها دون الكتاب قاعدة في فضل أحكام الموارث من كتاب الوصايا
منه لم يقر ببعض الأنبياء عليهم الصلوة والسلام أو طالب نبياً بشئ أو لم يرض بسنة من سنن
المسلمين عليهم الصلوة والسلام فقد كفر عادية في فصل الذمة والثلاثين ولو أن أهل بلد
ارتد واحتج صارت دارهم دار حرب ثم وقع الظهور عليهم فإنه يقتل رجالهم وسبي
نساءهم وذرايرهم كما فعل صديق رضي الله عنه لبني حنيفة حين ارتدوا شرح السير الكبير
في باب من ارتد من المسلمين وبعد ما غلبوا على دارهم فقد صارت دارهم دار الحرب
حقاً إذا وقع الظهور عليهم يكون ما لهم غنيمته للمسلمين شرح السير الكبير في باب الموارث
بلدة يدعي أهلها الإسلام يصومون ويصلون ويقرؤون القرآن ويعبدون الأوثان ومع
ذلك فإن غار عليهم المسلمون وسبواهم فاشترى مسلم من تلك السبايا قالوا إن لم يكونوا مقرباً
بالعبودية والرق للمسلمين يجوز نشره أو النسا والصغار منهم ولا يجوز شراء الكبار الذكور منهم
لأنهم لما قرأوا بالإسلام ثم عبدوا والأوثان كانوا مرتدين فيجوز استرقاقهم
وصغارهم ولا يجوز استرقاق كبارهم كما لا يجوز من أهل الردة وإن كانوا مقرباً
لعبودية والرق للمسلمين فيجوز أرقاقهم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فإذا ملكهم السبايا جاز
بيعهم خائفة في السير قبيل فصل فيما يجوز لأمر العسكر وإن كانت أمة وأهلها يحتاجون
إلى خدمتها دفعت اليهم ليخدموها ويحربونها على الإسلام لأن حبسها حتى الله تعالى
وحق المولى في خدمتها مقدم على حق الله تعالى في حبسها شرح السير الكبير في باب المردة

كيف الحكم فيهم قوله وان عاد المرء بعد الحكم لحاقه الى دار الاسلام فاجوده فيه ورثته
منه ماله بعينه نقدا او عرضا اخذه بخلاف امهات اولاده ومم بريد لا يعودون في الرقا
ففي القديري باب المرتدة من السير ملخصا تسع الشهادة بدون الدعوى في الحد الى النص سببا
في القضاء اهل الذمة بالاتفاق او بالعلبة كالمتردين وقتلهم ودفع ماله لهم لو رثتهم
لانه المقتضى بالاموال لتبائن الدار بحرف الجزية من السير **فصل في احكام روافض النعم**
حكم ديارهم اهل المذاهب الفاسدة انهم لم يخرجوا داعين الى هذا بهم لم يقاتلوا
واقروا على ما هم عليه لم يكن ذلك المذهب كفرا اما اذا كان كفرا صاروا مرتدين فلا يقر
عليه بالجزية حرانة الاكل في اخر السير ويجب الكفار الروافض في قولهم بوجه الاموات
الى الدنيا ويتناسخ اللوايح وانتقال روح الله الى الله وان الله وبقوله في
خروج امام باطن وبتعطيلهم الامر والنهي الى ان يخرج الامام الباطن وبقولهم ان جبريل
عليه السلام خلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم وانه على ابني ابي طالب رضي الله عنه
ويؤول القول خارجون عن طاعة الاسلام واحكامهم احكام المرتدين فظهر بمرور السبع
من السير قال لما سئل عن حكم الملاحقة ان حكمهم حكم اهل الردة ام حكم اهل البقي وعلم الملاحقة
معهم وعن حكم اموالهم وذراريهم وعقبتهم وقتيلهم وعقوبتهم اختلف العلماء
فيهم قال بعضهم حكمهم حكم اهل الردة فانهم يجوزون النسخ بقول امام الوقت ومن كان
معتقده بهذا يكون حكمهم حكم اهل الكفر وما منهم مباحة واموالهم وذراريهم فلا اهل
الاسلام وفي قول ابي يوسف ومحمد حكم ديارهم على اصلها حكم دار الحرب الظهور
احكامهم فيها وفي قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا يمكن اراضيتهم متاخمين بدار الحرب
لا يكون سببا لحكمها جواهر الفتاوى في اصول الدين ولا باس في هذه الحالة يجوز
المرتدين الذين طلبوا على دارهم لانه لا قوة للمسلمين على قتالهم فكانت الموارد
خير لهم ولكن يكره اخذ الجعل منهم على الموارد بخلاف اهل الحرب لان ما يؤخذ على الموارد
من المال بمنزلة الخراج ولا يجوز اخذ الخراج من المرتدين بعقد الذمة فذلك بالموافقة
بخلاف اهل الحرب وان اخذ الامام ذلك منهم لم يرد عليهم لانه لا امان لهم في المسلمين
في نفوسهم ولا في اموالهم وبعد ما طلبوا على دارهم فقد صارت دارهم دار حرب
حتى اذا وقع الظهور عليهم يكون ماله من غنيمته للمسلمين فذلك ما يؤخذ منهم بالموافقة
يكون سائلا للمسلمين لا يرد عليهم وان اسلموا نكحوا سيرة الكبر في باب الموارد اذا اذن

جماعة منهم لهم منعة وقائلو المسلمون علانية يكونون نقصا في حقهم خاصة فيقتلون
وليست قون ومنهم من الذراري الا ان يكون باذن ملكهم فيكون نقصا في حق الكل
ففي القديري باب الموارد ويجوز الموارد مع المرتدين والباقي حق ينظر وافي
امرهم لانه ترك القتال مصلحة فجاز في حق اهل الحرب من منع شرع الجمع في فصل
الموارد من السير الرافض ان كان بسبب الشجينة وبعضها يكون كافرا وان كان
يفضل عليها على ابد بكر وعمر رضي الله عنهم لا يكون كافرا لكنه مبتدع او معتد على منع
الاذا قال باسحالة الزوينة فحينئذ هو كافر خلاصة من كتاب الفاظ الكفر في فضل
الاول ومنه انكر خلافة ابد بكر فهو كافر في الصحيح ومنه انكر خلافة عمر فهو كافر في الصحيح
رضي الله عنهم ويجب انكحهم جميع الامة سواهم ويجب الكفار بهم بافكار عثمان وعلى
وطهارة والزبير وعائشة رضي الله عنهم بزازية في كتاب الفاظ تكون سلافا او كفرا
او حظا من الفصل الثاني ومنه قذف عائشة رضي الله عنها بالزنا او قال ابو بكر لم
يكن من العصاة او قال الله بري من علي يكفر حاوي القدر من باب جنابات الله
منه الجنابات واذا ارتد اهل ارض حتى لم يبق فيها مسلم ولا ذنبي الا وطلب عليه بزاز
المرتدون احكامهم فقد صارت ارض حرب اتصلت بدار الحرب او لا وهذا عندنا
وعليه الفتوى حاور القدر من باب السيرة في المرتدين من كتاب السيرة الدار انما
تكون دار حرب ودار ذمة ودار امان بالمنعة وذلك يكون بسلطانها الذي يحكم
فيهم فاذا كان السلطان حرييا كانت الدار دار حرب يحل سبي من فيها الا ان يفر
بالاسلام والذمة يخرج السيرة الكبر في واسط باب الموارد ولو ان اهل بلدة ارتدوا
حتى صارت دارهم دار حرب ثم وقع الظهور عليهم فانه يقتل رجالهم وتبينهم
وذراريهم كما فعل الصديق رضي الله عنه ببني حنيفة حين ارتدوا فخرج السيرة من باب
منه ارتد عن المسلمين قوله واذا ظهر عليهم اي على مشركي العرب والمتردين فائت بهم
وصبيانهم في يستر قرن لانه صلى الله تعالى عليه وسلم ستر ذراري او طاس ويو
اذن وابو بكر رضي الله تعالى عنه ستر بني حنيفة في القديري في فصل الجزية من السير
والحرمات للشرك كالوثنيات والمجوسيات وغيرهن من الكفار واهل الكتاب
اليهود والنصارى فلا يجوز نكاحهن ولا طوئهن بملك الدين وغيره حاور القديري
في باب الحرمات من النكاح لكن الامة تدفع الى مولا با فيجعل جسر باب بيت السيد

الكفار الخارج في الكفر

طلب هو ذلك ام لا في الصحيح ويتولد هو جبرها جميعا بين حق الله تعالى وحق
السيد في الاستخفاف فانه لا منافاة بخلاف العبد المرتد لانه لا فائدة في دفعه اليه لانه
يقتل ويستثنى من خدمتها وطواها فقد صرح الاستيعاب بان لا يطأ بها جحر راي من
باب المردة في القتال مع اهل الاهواء اذا ظهرت بدعتهم بحيث يوجب كفر افانه
يباح قتلهم جميعا ان لم يرجعوا ولم يتوبوا فاذا تابوا او سئلوا يقبل توبتهم جميعا و
قال بعضهم يقبل توبتهم الا الغالية والشيعة من الروافض **ثم سئل عن المظني في القتل**
في كفر اهل الاهواء سلم خرب في دارهم فاستولوا المستولون على تلك الدار ترك له
ما في يده من ملك وورثته وولده للصغير ويغزو اولاده الكبار وامرأة الحبي وما في بطنها
ودوره واراضيه ووديعته عند حربه وقال الشافعي لا يغزو والصحيح قولنا لا في ما في
يده من المال فقد سبقت يده اليها يدي المسلمين وكل من سبقت يده على المال المباح
فهو اول به ولان يده عاصمة محروقة فصار ما في يده معصوما محروقا عن الاستفنام
كما صارت نفسه معصومة وولده الصغير مسلم باسلامه تبعاله فثبت له العصمة
عنه الاستفنام وولده الكبير وامرأة لم يصير مسلما باسلامه تبعاله فبقى كافرا حربيا
فانكرا الحرب من معصوم عنه الاستفنام والمجنين تابع لام في الرق والحربة لانه جزء
من اجزاها فثبتها في الاسترقاق لان الاستيلاء يرد على جميع اجزائها واما العقار
فانه تابع للدار تحفظ بغير سلطانهم محمي بحماية فلم يكن له على العقار اليد الحافظة
الحامية ولا اليد الناقلة المتصرفه فكان العقار تابعا للدار والتابع لا يفارق
اصله فاذا ملك بقاع اهل الحرب بالقهر والظلمة وظهر حكم الاسلام فيها ملك
ما هو تابع لها محيط رضوى في باب الرجل يسلم في دار الحرب من السير ولو اسلم
في دار الحرب وخرج اليها ثم ظهر المستولون على الدار فاهله وماله اجمع في وولده
الصغير لا يصير مسلما باسلامه وجيزه من حربي في باب الرجل يسلم في دار الحرب
من كتاب السير **لخصنا نفع اخر في احكام الكفرة بالكفر الاصل من اهل دار روافض**
الجم قوله وان جاءنا حربي بامان وله زوجة ثم وولده وماله عند مسلم او ذني او حربي
فاسلم بنات ثم ظهر عليهم فالكفر في بيان الحكم ما تركه المستامن في دار الحرب ثم صار
من اهل دارنا اما باسلامه او بصيرته ورتبه ذميا فتقبيده باسلامه في الحق
ليفرم منه حكم الاخر بالاول اما المرأة واولاده الكبار فكلهم حربيون كبار

وليسوا

وليسوا باتباع وكذلك ما في بطنها لو كانت حاملا لما قلنا انه جزوا واما اولاده
الصغار فلان الصغير انما يتبع ابيه في الاسلام عند اتحاد الدار ومع تباين الدارين
لا يتحقق ولذا اطلق في الولد ليشمل الكبير والصغير والمجنين ولو سلم الصغير في هذه المسئلة
وصار في دار الاسلام فهو مسلم تبعه لاتباعه لانها اجتماع في دار واحدة بخلاف
ما قبل اقراره وهو في كل حال واما امواله فلا نهال نصير محروقة باحرار نفسه للاختلاف
الدارين فبقى الكل غنيمه جحر راي في باب المستامن من السير لو صار احد الوالدين
ذميا فبينا والصغير في دار الحرب لم يكن ذميا تبعاله كما لا يكون مسلم تبعاله فخرج
السير الكبير في باب بيان الوقت الذي يتمكن فيه المستامن ولا يأس ببيع العبد الذي
منه في الاصل فصل واحد ان سبي صغير ليس له واحد من ابويه فهذا لا ينبغي ان يباع من اهل
الذمة لانه صار مسلما بالاجراء الى دار الاسلام او القسمة في دار الحرب **شرح السير الكبير**
باب ما يبيع من السبي من اهل الذمة الصبي يبيع ابويه في الاسلام والكفر ولا يفرقة بالدار
مع وجود الابوين او احد هما فاذا سبي مع ابويه او احد هما واخرج الى دار الاسلام ومعه
ابواه او احدهما فهو على دين ابويه وان اخرج الى دار الاسلام وليس معه احدهما فهو مسلم
لان التبعية انتقلت الى الدار ببيع في فصل بيان ما يترتب من الاسباب المحرمة للقتل
من كتاب السير **لخصنا** واذا اشترى الكافر عبدا مسلما يجبر على اقراره من ملكه بالبيع
لان فعله والاباءه القاضي عليه ودفع ثمنه اليه فتح القديري في باب استيلاء الكافر من السير
ولو فخرها سنة قسمها بين الجيش او اقرباء عليها بخزينة وخراج او اخرجهم منها
وانزل بها قوما غيرهم ووضع عليهم الجزاء لو كانوا كفارا تنوير في باب المغنم **ثم**
من كتاب السير نفع في المسائل المتفرقة ثم هذا اذا علم ان النساء كن في الاصل
مسلمات فان لم يعلم ذلك فهن في واولادهن لانهن وجدن في دار الحرب ومنه وجه
في دار الحرب فهو حربي ما لم يعلم له اصل الاسلام الا ان يكون من عليهن سيما المسلمات
فقد بينا ان حكمهن سيما اصل في باب الاسلام فاذا وقع في قلب المسلمين النون
صادقات وجب تخليصهن بغير وسيل او لادهن **شرح السير الكبير** في باب
من ارتد من المسلمين وضع قلنسوة المجرم على راسه قال **كفر** وقال **لا**
وبعض المتأخرين قلنسوة لضرورة كدفع يرد او غيره بان كانت البقرة لا تقطع

فقد اعتقد دين الاسلام كفاؤه واعتقد دين الاسلام كفاؤه فصولين في الفصل
الثامن والثلاثين رجل له على رجل عشرة داريهم فقال صاحب الدين للدين اين وانه كان
بدين جهاذا بدينه كمدان جهاذا بدينه فقال له المدين ده ويكر بدينه ثابت بقيامته
بازدهم قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يكر بدينه لان هذا استخفاف
منه بالقيامة وقال غيره من الشارح لا يكر بدينه فان في باب ما يكون كفاؤه المسلم وما
منه كتاب السير نفي فيما يتعلق بسبب النبي صلى الله عليه وسلم كل من ابغض رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم بقلبه كان حردا فالسبب بطريق اوله ثم يقتل حردا
عندنا فلا تعلق توبته في إسقاط القتل في حق القديري باب احكام المرتدين في اول الفرق
السير اذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم او واحد من الانبياء فانه يقتل
حدا ولا توبة له اصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة او جازا تلب منه قبل نفسه كما
لزمه يقر لانه حرد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد لانه حق تعلق
به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كما يترحقق الا ميمين بزانية في الثالث فيما
يكون كفاؤه المسلم وما لا يكون منه كتاب الفاظ الكفر قالوا يقتل وان سب سكرانا
وليعني عنه ولا بد من تقييده بما اذا كان سكره بسبب محظوظه مباشرة محتار بلا اكرامه والا
فهو كالمجنون قال الحلبي لا اعلم احد اختلف في وجوب قتله مخ في باب احكام المرتدين
روي ابو يوسف عن حفص بن محمد عن ابن عمر ان رجلا قال له سمعت راجبا
سب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو سمعته لقتلته انما لم تعظمهم العهود وعلى هذا الذي
عندي ان سب النبي صلى الله عليه وسلم ذى او نسب مالا يثبت في الله تعالى ان كان محالا
يعتقدونه كنسبة الولد الى الله تعالى قدس عنه ذلك اذا اظهره يقتل به وينتقض
عنده وان لم يظهر ولكن عشر عليه وهو بكمية فلا فتح القديري باب الجزية طحا
اذا اشتبه عليه الصلوة والسلام سكران يقتل ايضا حردا بزانية في الاول من الثالث
فيما يكون كفاؤه المسلم وما لا يكون منه كتاب الفاظ الكفر واما الخنفيه واصحابه فقال لا
ينقض العهد بالسب ولا يقتل الذي بذلك لكن يعز على اظهار ذلك كما يعز على
اظهار المنكرات التي ليس لهم فعلها من اظهار اصواتهم بكت بهم ونحوه وحكام
الصلحاوي عن الثوري ومن اصولهم ان لا يقتل فيه عند هم مثل القتل بالمثل والبيع
الكت بكتهم

في غير القتل اذا كثر فلا مام ان يقتل فاحله وكذلك له ان يزيد من القتل في هذه الجرائم
على انه راي المصلحة في ذلك ويسمونه القتل سياسة وان كان حاصله ان لا يعز
بالقتل في الجرائم التي تغلظت بالثكر وشرح القتل في جنسها ولهذا افق اكثرهم يقتل منه
اكثر سب النبي صلى الله عليه وسلم من اهل الذمة فاسلم بعد اخذوه قالوا يقتل سياسة
وهذا متوجه على اصولهم سيف المسلم الا بن تيمه الحنبلي وسئل عبد الكريم عن
قال لامرأته حالة المعاتبة على ترك الصلوات اما تخافين الله تعالى فقالت لا ينبغي
ان لا تكفر بهذا القدر لان الظاهر ان مرادها من ذلك ان تخاف الله حقيقة المخوف واكثرنا
لا تخاف الله تعالى حقيقة المخوف ولولا ذلك لما عصينا ووجه آخر ان لهذا الكلام
تاويل لا يمكن ان يقال لا تخاف الله تعالى لانه كريم فلا يحكم بكفره وخيرة الفتاوى والسير
في الفصل الخامس والعشرين من المرتدين ان ما تواتر في رسايتي اثر راجح ان
قولهم الله تعالى يا حاضرا يا ناصرا كفى ليس بصحيح فان المحذور بمعنى العلم في شايخ
وما يكون من يخون ثلثة الاهورا جهم والنظر بمعنى الروية الم يعلم بان الله يبرر و
قد ورد فيكون المعنى يا عالم يا من يرى فلا يكون كفاؤه وان لم يصح قول من قال ان الله
بكل مكان بالعلم كما عرف في علم الكلام بزانية في الحادي عشر من الفاظ الكفر وقد
استفاض ايضا في رسايتي شروان ان من قال درويشي درويش ان يكفر لان معناه
جميع الاشياء مباحة فيلزم ان يدخل فيه مالا يجوز اباحته فيكون مبيع الحرام وانه
كفر وهذا باطل فان معناه مسكنة المسكين او فقر الفقراء فكانه قال اتسكن اليك
بمسكنة المسكين او افقر اليك بفقر الفقراء ولادلالة فيه قط على ما ذكره اباحه في
ما فضلا عنه اباحه جميع الاشياء بزانية من الفاظ الكفر في الحادي عشر فان خفا
ان قول الصيني واختياره ان يقتل بسبب النبي صلى الله عليه وسلم لا اصل له في الروا
وكذا وقع لابن همام بحث منا خالف فيه اهل المذهب وقد افاد العلامة قاسم في
فتاواه انه لا يعمل بابحاث شيخنا ابن الهمام الخالفة للمذهب نعم نفس المؤمن تميل الى
قول الخالف في مسئلة السب لكن اتباع المذهب واجب انتهى مخ في فصل
بيان احكام الجزية طحا قال خداورد وبيح بنود وياشد وبيح نباشد
فمقبول الشرط الثاني من كلام الملاحدة فان تحته ان الجنة والنار وما فيها

للفناء وهو كفر عند من خطا عظيم عن آخرين جامع الفصلين في الفصل الثامن
 والثلاثين اذا كان في المسئلة وجوه يوجب الكفر ووجه واحد يمنع التكفير وعلى
 المفتي ان يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير ثم ان كانت نية القائل ذلك وهو مسلم
 وان كانت نية الوجه الذي يوجب الكفر لا ينفعه حمل المفتي كلامه على الوجه الذي
 لا يوجب الكفر ويولد بالتوبة والرجوع عنه ذلك وتجدد النكاح بعد الاسلام حرمانه
 المفتين في فصل الفاظ الكفر من السير وقوله فوضي الاعتذار كنت كافرا فاسلمت
 لا يكفر لانه للبالغة دون التحقيق من سير القنية في الثاني فيما يكفر لكونه اقرا بالكل
ورضائه من باب فيما يكفر به الانسان السحر يطلق ويراد به الالة التي يسحر بها
 ويطلق ويراد به فعل الساحر واختلف في السحر فقيل هو تخيل ولا حقيقة له
 والصحيح ان له حقيقة وبه قطع الجمهور وعليه عامة العلماء من كوكب النيرة في شرح
الجامع ^{ابن القيم} الشرح في شرح حديث انها لا تسحر من ياروت وما روت وما غاكره
 ان يبتدأ بهم بالاسلام اما اذا ابتدأ الكافر فلا باس بان ير عليه ولكن لا يزيد على قوله
 عليك هذا اذا لم يكن للمسلم حاجة اليه والا فلا باس بالاسلام عليه قاضي خان في فصل
التبعية من كتب الخطر والاباحة نفسا اذا دخل ذوقا على مسلم فقام له ان قام طمعا
 في ميله الى الاسلام فلا باس وان فعل ذلك تعظما له منه غير ان ينوي ما ذكرنا او قام
 تعظما لغناه كره له ذلك انتهى قال الطرسوسي ان قام تعظما لذاته وما هو عليه كفر
 لان الرضا بالكفر كفر فكيف بتعظيم الكفر بحر رائق في باب الجزية نصره جاء الى
 رجل وقال عرض على الاسلام لا مسلم فقال له الرجل اذهب الى رجل فلان الفقيه حق
 يعرض عليك الاسلام فتسلم احتكف الشيخ فيه وينبغي ان لا يكفر لانه مسمى
 لا يعلم ذلك لان من الكفر ما لا يزول بقوله لا اله الا الله محمد رسوله لم يتبرأ منه
 دينه ويولا يعلم بذلك ولو لم يجه من الفاظ الكفر الرضا وكفر نفسه كزوفافا
 واختلفوا في الرضا بكفر غيره وفي السير الكبر مسئلة تدل على ان الرضا بكفر غيره
 ليس بكفر صورتهما المسنون لواحدوا اسير او حاقوا ان يسلم فشد واخره بشئ او
 فعلوا شيا لئلا يسلم فلم يسلم فقد اسوا في ذلك ولم يقل كفروا جامع الفصولين
 في الفصل الثامن والثلاثين باب في احكام ما يتعلق ببيت المال نوع في الاراضي وموتها

الموات ارض لم تملك في الاسلام او لم يعرض مالها وتعذر زرعها ملكها محجبه بان الامام
 غرر ور في كتاب احياء الموات ملخصا فان عرف انها كانت مملوكة لكن لا يعرف
 المالك في الحال ذكر القاضي الامام ابو علي السغدري عنه سبب هذه الحكم الامام انه
 يجوز للامام ان يدفعها الى رجل ويأذن له بالا حياء فتصير لمن احيها او في رسالة
 ابي يوسف الى هارون الرشيد من احيها بها وليس للامام ان يخرجها عنه يده
 وعليه فيها خراجها قاضي خان في فصل في احياء الموات من كتب الزكوة ملخصا
 والسواد وما فتح عنوة واقراها عليها او فتح صلحا خراجية بدياه وكثر وقايه
 ويصير المعنى كل ارض فتحت عنوة صارت ارض خراج اذا اقام عليها اهلهما
 فتح القدر في باب العشر واذا باعها انتقلت بوظيفتها من الخراج وكذا اذا انت
انتقلت الى ورثته كذلك بحرف في باب العشر كل ارض سلم اهلهما او فتحت عنوة
 وقسمت بين الغائبين فهي ارض عشر لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على السلم والعشر
 الباقية لما فيه من معنى العباد وكونه اهو اخف حيث يتعلق بنفس الخارج بدياه
 في العشر قول المعنى انه اذا كان في مطلقه وان لم يكن له حاجة ببيع عقار التيم اقول ان الامام لغير
 ناظر للمصلح المسلم وصريح ابن الرهام في الفسخ القدير بانه كوصي التيم واختلفوا في وصايتهم
 على بيع عقار التيم فذهب المشايخ المتقدمون الى ان له البيع مطلقا واختار القاضي الى
 الاستصحاب وغيره وذهب المتأخرون الى ان له البيع بشرط ان يباع بضعف قيمته وفيها
 اذا كانت في الزكوة وصية مرسلة لانها ذلها الامة الى اخره بجملة شروط وقد ذكرنا المصلح
 في اول كتاب الوصايا اخر هذه الفتاوى والفتوى على قول المتأخرين ومن صرح به
 الامام ببيع عقار بيت المال على قول المتقدمين مطلقا وعلى قول المتأخرين المفتي كما
 علمت الحاجة او مصلحة الله اعلم من حاشية الشيخ على المقدسي على الاشياء في الوقف
فكان له بيع الضمان بنفسه وله ان يوكله غيره بذلك فان باع الوكيل شيا من الضمان
بشئ اقل منه فيمت نظر الامام فيما يبيع فان كان اقل بمقدار يتغابن الناس في مثله فيبيع
جائزا وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالبيع موقوف وذخيرة الفتاوى في الحاشية
والعشرين من كتب السير ملخصا الثالث الخراج والجزية ويصرف ذلك الى مصايب
 المقاومة والى ما فيه صلاح المؤمنين والى كل من يقتل شيا من امور المسلمين ولو ترك

في شرح الكفر فافاده ذلك ان الامام

السلطان لرجل خراج ارضه يجوز عند ابي يوسف وعند محمد لا يجوز ولو وهب العشرة
لا يجوز بالاجماع فيجوز بينهما لان الخراج مؤنة الارض وهو في جماعة المسلمين كالعشر
بيننا وابوسف فرق والفرق ان للسلطان في الخراج حقا فان تركه صح وهو بمنزلة
صلاة منه ولا كذلك العشرة لانه حق الفقراء على الخراج وعليه الفتوى بحيط ضرورة
باب الخراج نوع في احكام مصارف مال بيت المال وبصرف الخراج والجزية في
مصلحة المسلمين كسد الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العدل والمدرسين والفقيرين
والقضاة والعمال والمقاتلة وذراريهم ملحق في الجزية لمصلحة مصرف الزكاة والعشر
هو الفقير والمكين والعاقل ومنقطع العزاة مسكين في باب مصرف الزكاة لمصلحة
الراي الى الامام في تفصيل وتسوية من غير ان يميل في ذلك الى الهوى ويحل لهم اي ما حكم
بكفيهم ويكفي اخوانهم لم يوجب من الخراج المرتبور عنه مات في نصف السنة حرم من الصلاة
فانه صلة لا تملك قبل القبض ذكر في العدة **در روى الجزية من كتاب الجهاد في المال**
الشبهة السيرة ولو كانت هذه المعاملة بين الطرفين ثم دخلوا اليها بان فخلصهم فيه
احد بها صاحبه لم يسمع القاضي حصومته بخلاف ما اذا اسلم او صار اذمة وهو نظير
ما لو اقترض احد بها صاحبه مالا او دابة ثم خرجها اليها بان فان القاضي لا يسمع
الخصومة بينهما في ذلك بخلاف ما اذا اسلم او صار اذمة من شرح السيرة الكبير في باب
معاملة المسلم لا يبيع منهم سلاح ولا خيل ولا حمير ولو بعد الصلح متى
الاجرة في السيرة ودار الحرب دار اباة لدار عصمة من شرح السيرة الكبير في باب
الامامة ولا تصح الشركة في كل شئ لا تصح فيه الوكالة لا تصح في اخذ المباحات
اي في كل شئ يباح اخذه كاخذ الصيد والمخ والمخيلة الى اخره لم تحض
من اخذ بها فلا حق فيها لمن لم ياخذ بها وللعين في الجمع او الفطع او الربط او الل
او غيرها اجر المثل فاستأخذ في الشركة لمصلحة امرأه ارتدت العمياء بالندوة
دين النصاري حرمت على زوجها فان اسلمت وابت تجديد النكاح فانها تترك
حق تجديد النكاح فان لم تجدد النكاح لا يكون توبتها صحيحا فحقس كما تجس قبل
رجوعها لان التوبة لا تظهر الا اذا رضيت بالزوج لان ارتجاع النكاح حكم الردة
فاذا امتنعت من تجديده العقد فهي غير تائبة مصره على الكفر فحقس الى ان تتوب

وذلك

وذلك بان ترضى بتجديد النكاح جواهر الفتاوى **باب الاول من كتاب**
النكاح كتاب البعثة لا يجوز نصب امامين في عصر واحد خلافا للروايات ولنا
ان الانصار لما قالوا اننا امير ومنكم امير فقال ابو بكر رضي الله عنه لا يصح سيفان في عهد
واحد نقاد والله ولم يكرهوا عليه فكان ذلك اجاها منهم ولو عرفت الامامة لاشين على
التعاقب كان الثابت باثباتا يجب خلفه فان ابد فيقاتل بما هو حكم الباقي اعتماد شرح
العدة لادب البركات النسخي طصا في فصل الامامة ثم ابو هريرة رضي الله عنه اذا يوبخ
لخلفين فاقولوا الاخر منها الحديث قيل معناه اذا يوبخ لخلفين منكم فباقية
الاول صحيح يجب الوفاء بها وبيعة الثانية باطلة بجرم الوفاء بها وبجرم عليه طلبها سواء
عقدت للثانية عاقلين بالاول او جاهلين وسواء في بلد او بلدين وسواء كان دار الاسلام
منه او لم تكن فيجب ابطال البيعة الاخر وتوهمين امره والقائمه في عهد او القتيلى
لا امر له ولا نهي وان اتفق به نفر ولم يمتنع عنه طلب الخلافة يقاتلون وهذا
كما ترى يشير الى ان قوله فاقولوا الاخر ليس على حقيقة بل المراد به كسر شوكة وتو
همين امره من قولهم قتلت الشراب اي مزجته وكسرت سورته او المقاتلة شرح
المشارك للاكل قال ابن عرفة قال مالك ان قام والحق وال لا زالة ما بيده وان كان
مثل عري عبد العزيز وجب الدفع عنه وقل القبطي لا ينبغي للناس ان يتسارعوا
الى نظرة خارجي مظهر للعدالة وان كان الاول فاسقا لان كل من طلب الملك اظهر
من نفسه الصلاح فاذا تمكن عاد الى خلاف ما اظهر من شرح السيرة الكبير في باب التوجه
في بحث الامامة طصا لابراهيم اللقطة مثله في التبصرة قال ابو حنيفة رضي الله عنه
واصحابه لا يشترط الصلة تولية السلطان ان يكون قريشيا ولا مجتهدا ولا جديلا بل
يجوز التقليد من السلطان العادل والجار واصله قصة معاوية فان الصحابة
رضوان الله عليهم اجمعين تقلدوا منه معاوية الاعمال بعد ما اظهر الخلاف مع علي
رضي الله عنه في نوبته والشافعية كلهم شرطوا ان يكون السلطان مجتهدا
قريشيا وهذا لا يوجد في الترك ولا في العجم فلا يصح سلطنة الترك عنه بهم ولا يصح
توليهم للقضاء من الترك على من يهيم لان من لا يصلح ان يكون سلطانا كيف يصح
التقليد منهم وفيه القول من المقاسد ما لا يخفى من تحفة الترك للعلامة الطبرسي

المنقح صاحب النفع الواسع من اوله ثم في زماننا سقطت القرشية ضرورة حتى
يقام الحج والاعباد ونفع الانكحة يدونها قال عليه الصلوة والسلام اسمعوا واطيعوا
ولو استعمل عليكم عبد حبشي وقد ذكر ان العدالة ليست بشرط الامامة عندنا خلافا
وان فسق العدل اسحق العزل عندنا وعند بعض اهل القول المراد انها غير شرط للملك
عندنا ضرورة لكنها بشرط المظاهرة النبوية التي تمت على اثنين فقد بل العلوم للعلامة
صدر الشريعة في بحث الامامة مختصا يجوز قتال اهل البني بكل ما يقتل به اهل
الحرب كالوقى بالنبل والمخيق وارسال الماء والناظر عليهم لان قتالهم فرض لقوله
تعالى فقاتلوا التي تبتغي حق تعالى الى امر الله فصارت قتالهم كقتال اهل الحرب زيلي
في باب البغاة والجهاد مع اهل البني واجب بقدر ما يندفع به شرهم والمروءة من
ابن حنيفة من لزوم البيت محمول على هدم الامام واما اعانة الامام من الواجبات عند
القدرة من اهل الزبور وقاتل اهل العدل البني وقتلهم مع اهل الشرك سواد
ولولجية في الثالث عشر من كتاب الصلوة الشهيد من قتل اهل الحرب البني قطع
الطريق او وجد في المعركة وبها فارق قتل مسلم طم ولم تجب بقتله دية وكذا اذا
قتله ذمي ولم تجب بقتله دية زيلي في باب الشهيد من كتاب الصلوة الفرار
منه الرخف منه الكبار على ما قال صلى الله عليه وسلم حسم من الكبار لا كفارة له
وذكر في الجمل الفرار من الرخف سيرة كبرى من باب الفرار من الرخف الجهاد مع
كل امير عا ولا كان او جارا فلا ينبغي للغازی ان يستنج من الجهاد مع سيكر
من باب الجهاد مع الامراء والفتنة يسر اليها اهل الفساد وهم الاكثرون والكفرة
ما اباغ القتال الا للحرية والبغاة كذلك ويجب على كل من اطاق الدفع ان يقاتل مع
الامام فتح القدير من باب البغاة كتاب اللقيط وهو اللقيط حر الابنة رقة
لان الاصل في بني آدم الحرية مخ في اللقيط امر القاطل للقط ان ينفق على اللقيط
على ان يرجع به على اللقيط جاز ويرجع عليه ما انفق اذ اكبر محبة المنفق في القيط
واما حاله في النسب فهو انه مجهول النسب حتى لو ادعى المنفق نسبه او غيره تصح
دعوى ثبت النسب منه على ما ذكرنا في كتاب الدعوى بدايع من كتاب
اللقيط لو ادعى المنفق وغيره انه ابنه تسمع دعواه من غير بينة حتى لو ادعى

نسبه

نسبه ذمي تصح دعواه حتى يثبت نسبه منه لكنه يكون مسل بدايع في كتاب اللقيط
مختصا وان ادعى ذمي نسب اللقيط يثبت نسبه منه واللقيط مسلم اما ثبوت النسب
فلان هذا اقرار او بالاسلام فانه حكم باسلامه تبعه المكان ليس من ضرورة ان ثبت
النسب من الذمي ان يكون الولد كافرا من الملقطات للامام مسعود بن شهاب في كتاب
اللقيط وان وجد اللقيط في مكان الاسلام وادعى ذمي انه ابنه في القياس لا يصح دعواه
الابنية ومثل الاستحسان يصدق منه دعوى النسب دون الميراث فاعديه في اللقيط
كتاب اللقيط وفي المنتقى وقال ابو يوسف اذا عجز الملقط عنه التعريف بنفسه فله
ان يعطيهما الما من يعرفها ويأمره به فلو هككت في يده لم يضمن احد ضمانات في الملقط
ومثل ذلك المهر اذا وجد الرجل الركا من الذنوب او الفضة او الجواهر فما يعرف انه قد يم
فانفق من ارض الخلافة ففقيه الحنف ومابقي فلوله وهذا على وجهين اما ان يكون فيه شيء من
علامات الاسلام كالصوف والدرهم المكتوب عليه كلمة الشهادة يكون بمنزلة اللقطة
وعليه ان يعرفها او يكون فيه شيء من علامات الشرك كالصنم والصلب فيمنع فيه
الحنف لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يوجد من الارض فري لقطه بدايع
وما يوجد من الحرب العادي ففقيه ومالك الركا الحنف ولانه اذا كان فيه شيء من علامات
الشرك علمنا انه من وضع اهل الحرب وقع في ايدي المسلمين باجاف الحنف والركاب
ففيه الحنف واذا كان فيه شيء من علامات الاسلام عرف انه وضع اهل الاسلام وما
المسلم لا يختم والموجود في باطن الارض كالجواهر على ظاهرها وان لم يكن فيه علامة يثبت
بها فهو لقطه في زماننا لان العهد قد تقادم والظواهر لم يبق بشي مما دفن اهل الجوب
ويستوي ان يكون الواجد مكاتب او ذميا او صيبا او حراما او قد بيناه في الحنف
وهو كذلك من اللقطة وكذلك في الركا وان وجد في دار رجل فان قال صاحب الدار
انا وضعتها فالقول قوله لانه في يده وان تصادقا على انه ركا ففقيه الحنف والباقي
لصاحب اللقطة سواء كان الواجد مكاتب في الدار بعارية او اجارة او شرا وهذا قول
ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف انا اراه للذي وجده يستحسن ذلك وجعل الموجد
في الدار والارض كالوجود في المفارة لعله ان الواجد هو الذي يظهره وحازره
من المبسوط للرخي في باب المعادن وان وجد الركا في دار رجل وتصادقا

انه كان فيه الخس والباقى ملك الدار وكذلك اذا كان الواحد سكا فيها باجارة
او مارية فهو لصاحب الدار كما في الحكم الشهيد باب المعادن رجل رفع لقطه
واشهره فجاء رجل وامضى انما له وذكر وزنها وكيلها وحدها وكل علامة كانت
واصاب جميع ذلك فلم يدفع اليه اللقطه وطلب البينة عندنا لا يجبر الملتقط
على الدفع اليه وعلى قول مالك يجبر على الدفع حاشية في اللقطه مات في مكان
لاحاكم ثم تفرقة او غارة او طريق فباع رفقا منه متاعه جاز ويجوز للشري ان
يتفقد بالمبيع بزازيه وتقصقات الاب والوصى من الوصايا كذا في لقطه الحاشية
وان جله المورث بعده فان اجازها اخذ الثمن وان للمتاع قائما ان شاء اخذه
وان شاء اخذ الثمن وان باعه بوكس بنسبة له ان يضمه بزازيه مثل لقطه لم يور
كتاب الايقان فان ادعاه آخر دفعه اليه ان يره واستوفى بكفيل ان شاء الجواز ان يره
آخر ويكلف اي يكلف القاضي مدعيه مع البرهانه بائنه ما اخرج من ملكه بوجه للوجه
منع في السابق ولو ان رده من مدة سفر ارجعته ورهما وان كان في السابق اقل من
اربعين فقيمة الادور بهما عند محمد وعنه ابو يوسف ارجعته وان رده من دونها
ففيها به مثلتي الا جرح من كتاب السابق لو ان رجل عصب فيه كاسه فضائه ويجب
عليه رده المصاحبه ويكون نفقة عليه فانه طلب من القاضي ان يامر بالنفقة او
بالبيع ذلك لان الملك لا يحتاج الى هذا الا لمران العبد في ضمان الغصب فلا يامر
به الملك الا ان يكون الغصب مخوف لا يؤمنه فحينئذ يأخذ العبد ويبع ويمسك ثمنه
لان هذا انفع لصاحبه منه تخرج نفقات الخصاص للصدقة الشبهة كتاب المفقود
اذا قضى القاضي بموته بعد تمام المدة المصروفة فيه على اختلاف المشايخ فيها فتعبد
امراته فترزق من ثلثات محله وقسمت تركته ثم جاء حيا لا يفسخ نكاح الثامنة
لانه حكم الشرع وهو لا يفسخ كمن تلقى وحكم به ويعتق مدبره ثم لو جاء مسل لا يفسخ
العتق وما وجه به من ماله في يد وارثه اخذه ولا يضمن بما هلك كمن تركه بموفا ثم
جاء مسل حاوي المسية للرأبدي في المفقود والمصا ولو اقر ورثته بموته وفي
ايدهم مال قسم القاضي بينهم لان قولهم موته فيما تحت ايدهم لان الحق لهم لا بعدهم
ولا يصح قوته على دينه ووديعته اذا جحد العهرم او المودع بموته محبط رضوى

في لقطه الحاشية

لا يور

كتاب المفقود ولا يخاصم في الدين الذي تولاه المفقود ولا في نصيب له في عقار
او عروض في يد آخر لانه ليس بملك ولا نائب عنه بل هو وكيل بالقبض من جهة القاضي
وانه يملك المضمومة بلا خلاف ورر في المفقود ونصب القاضي من ياتخذ حقه
ويحفظ ماله ويقوم عليه لكنه ليس بحصم فيما يدعي على المفقود من دين ووديعه وتركته
في عقار او رقيق ونحوه تنوير في المفقود **كتاب الشركة** ويرجع على شريكه بحصة منه ان
ادعى من مال نفسه تنوير الابصار من كتاب الشركة بهذا اذا ادعى من مال نفسه مع بقا
مال الشركة ولذا قال مولانا في جرحه حاكمه المحيط اذا لم يكن في يده مال ناقض وصار
مال الشركة اعيانا وامتنعة فاشترى بدارهم او دنائير لشره فالشره له خاصة ووجه
شريكه لانه لو وقع على الشركة صار مستدينا على مال الشركة واجر شريكه العانة لا يملك
الاستدانة الا ان يؤذن له في ذلك منه في كتاب الشركة فلا يصح بين عشرين و
صبيين ومكاتبين ولا بين دليين حرة ومملوك وصبي وبالغ ومسلم وذمي غرض الشركة
اب وابن يكتبانه في شفعة واحدة لم يكن لها شئ فالكلب كلاب اذا كانه الابن
في عيال الاب لكونه معينه في المال المنفردة من شركة القنية لو ان رجلا قال لا اقران
عبي قد ابق فاذا وجدته حذره فوجهه فوجهه ليس له شئ لان ما كانه استعان به ووجهه
الاعانة والمعين ليس شئ بالان بالكله فتح القدير من كتاب السابق اشترى شيئا
قال له الآخر اشركني فيه فاشركه فهذا بمنزلة البيع والشراء فان كانه قبل قبض المشتري لم يصح
لانه بيع لم يقبض وان كانه بعده فان عرف مقدار الثمن جاز وان لم يعرف فله الخيار
اذا عرف وهذا لان الشركة تقتضي المساواة فاذا قال اشركني فكانه قال اجعل نصيبك
فاذا فعله الآخر يصير تملك الا ان الثمن كانه مجهولا عند المشتري لكن الجبرالة غير متأكدة
فاذا علم به المشتري ثبت له الخيار ولم يفد الصدد ولو الجبرية في الفصل الاول من كتاب
الشركة وعقارته وهو شركة بين اثنين كل منهما او احدهما او عبد مسلم او ذمي او صبي
ما دون او بالغ او امرأة فمنه في كتاب الشركة شر بكانه شركة عانة اشترى
امتنعة ثم قال احد هما لصاحبه لا اعمل معك بالشركة وغاب ففعل الحاضر بالامتنعة فاجتمع
كانه للعامل وهو ضامن القيمة نصيب شريكه لان قوله لا اعمل معك بالشركة بمنزلة
قوله فاشركني بالشركة واجر الشريكين اذا فسخ الشركة من قبل الشركة امتنعة قالوا يصح فسخ
وفي المضاربة بعد ما صار المال عروضا لا يصح فسخه فاصححنا من شركة العانة اما

والاخص بمعنى نقد

المفوضة في الشركة بالاموال فبان نقصت وكالة وكفالة بان يكون كل منهما كفيل للآخر
ليتحقق المداوة بينهما وطلب كل منهما فيما بانهما ودر عنه كتاب الشركة
الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل ببعض حتى لو اشترط التفاضل في
الوضعية لا تبطل وتبطل باشتراط ربح عشرة لاهد هما وان كان كل منهما شرطاً فاسداً
منية المفق في كتاب الشركة كذا لا ين ملك في الشركة نوع فيما يتعلق بالربح واذا شرط العمل
عليهما فالربح بينهما على ما شرط وان عمل احدهما دون الآخر محيط برأيه في الفصل الرابع
من كتاب الشركة فان عمل احدهما لم يضر الآخر او غيبته فالأجر على الشرط لان عمله كعمله يستوي
ان يمتنع الآخر من العمل بعذر او بغيره فلان العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاق
الربح بحكم الشرط في العقد لا العمل برأيه نوع الثالث من كتاب الشركة الشركة
ينفسخ باطباقة كالموت فيكون العامل بعده كالغاصب للملح المجنونة فيضمن له حصته
من المال ومارج من حصته نفسه بطيب له ومارج من حصته المجنونة يتصدق به
لحصوله بسبب خبيث وهو الغصب ضمانات فضيلية من كتاب الشركة قبيل ضمان
شركة الاعمال ارض بين رجلين آجر احدهما الكل من آخر باجرة معلومة ان آجره
لنفسه يكون حكمه في نصيب شركه حكم الغصب لا يختلف والحكم في الغصب ان الملك
ان اجاز في اول المدة فالأجرة له وان اجاز بعد انقضاء المدة فالأجرة للغاصب
وان اجاز في اثنائها المدة قال ابو يوسف آجرة الماضي والباقي للمالك وقال محمد ما مضى
للغاصب وما بقي للمالك جوابه الفتاوى قبيل باب الثالث من كتاب الاجارة نوع
في الشركة الفاسدة ولا يجوز الشركة فيما لا تصح الوكالة به كالاختطاب والاختشاش
والاصطياذ والاستقاء وما جبه كل فله وان اعانه الآخر فله اجر مثله لا يزد على نصف
شمن المتخوذ عند ابيه يوسف خلا فالأجر وما اخذاه معا فلهما نصفين ملتقى في الشركة
ولو اشتركا على ان يبا لاهد الناس اموالا على ان يصل بينهما نصفان فيفسد اذا التوى
بالشكوى والسؤال باطل جامع الفصولين في التلئين ولا شركة السؤال لان التوكيل
في السؤال لا يصح فنية الفتاوى في باب الشركة في الاعمال سئل في اسكان شرك
مع آخر على ان يشترى له الجلود بماله وهو يصنعها ليعال والربح بينهما انصافاً فهذا
النصف يجعله والآخر النصف بماله هل تصح هذه الشركة ام لا تصح واذا قلتم لا تصح
في الحكم في الحاصل من ذلك اجاب لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود

90 وللعامل آجرة مثل عمله لانه عمل فيها باذنه على ان يكون له نصف ما زاد في ثمنها وهذا
فاسد كما اذا دفع جارية مريضة للطبيب وقال عالجها فان برئت فما زاد في قيمتها
بالصحة فهو بيننا فانه لا يصح للطبيب آجرة المثل وقد رما انفق في ثمن الادوية
فتاوى الخيرية من كتاب الشركة اذا اشتركا ولا حدهما بغل ولا آخر راوية ليستفي
عليهما الماد والكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب كله للذي استقى وعليه اجر مثل الراوية
ان كان صاحب البغل وان كان صاحب الراوية فعليه اجر مثل البغل والربح في
الشركة الفاسدة على قدر المال خزانة المفتين في الشركة له سفينة فاشرك مع ابيه
على ان يعملوا بسفينة والآخرها والمجلس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فري فاسدة
فان حصل لصاحب السفينة وعليه اجر منهم لهم ثمنه في اول كتاب الشركة لا تصح
الشركة في اخذ المباحات اى في كل شئ يباح اخذه كاخذ المصيد والمذبح والسبلة وثمار
الجبال الآخرة فخصت المباحات اذا اخذت بمن اخذها فلا حتى فيها لمن لم يأخذها وه
نصف بينهما ان اخذاه معا كسواءهما في الاخذ فمن سانه في الشركة نوع في ضمان
احد الشركيين وقدمه مال اشترى على اصل الا باحة بحريه للنقد وري لو اشترى ذلك الكيل
شياً بعشرة وراهم فامتنع الموكل من اخذه لكونه غالباً عنده فعرض المشتري على المقولين
فقوم بعض بتسعة وبعض بعشرة فهو داخل تحت تقويم مقوم فهو الضمين اليسير فترم
الموكل وان لم يقوم احد منهم بعشرة فلا يدخل ولا يتغابن فهو الغبن الفاحش فترم الوكيل
بهذا هو الحق الفاصل بينهما وبه يفتى كما في بيع الصغرة هو الصحيح فمن سانه في فصل
لا يصح بيع الوكيل من كتاب الوكالة وفي الخلاصة وكذا يفيقه التقييد بالنقد فلو قال لصاحبه
لا تبع نسنة جاز قلت فلو باع بالنسنة ينبغي ان يضمن حصته شركه لا فائدة القيد
ضمانات فضيلية من كتاب الشركة ولا يجوز الشركة في الاجتطاب والاختشاش و
والاصطياذ وما حصل لكل فله وما اخذاه معا فلهما نصفين وما حصل له باعانه الآخر
فله وللآخر اجر مثله بالغا ما بلغ عند محمد صدر الشريعة من كتاب الشركة وعن محمد
ارضيه بينهما بنى فبها احد هما وطلب الآخر المرفق تقسيم الارض فها وقع من البناء في
نصيب غير البايع يرفع برأيه في نوع في الانتفاع بالشركة من كتاب الحيطة
وفي مجموع النوازل هدم بيتا ضمن قيمته مبدئياً لا قيمة العروة لانها قائمة والغصب
لا يجزى في العقار ضمانات فضيلية في ضمان البناء وهدم الجدار من ضمانات الغصب

لكل واحد منهما بيع مال الشركة بالنقد والنسيئة قاضية من شركة العنانة ولكل واحد
من شريكي العنانة ان يبيع بالنقد والنسيئة خافية عن الحمل المبرور ولكل من هذين
الشريكين اي المفاوضين وشريكي العنانة ان يبيع لانه معناه في عقد الشركة ويودع
لانه من عادة التجار ويغارب درر في الشركة وان اشترى ان كان في يده مال
الشركة فهو على الشركة وان لم يكن فاشترى بدارهم ودناير فالشركة له خاصة ودونه
شريكه لانه لو صار على الشركة يصير مسدداً على شريكه وانه لا يملك ذلك بزازية في
الشركة في النسيئة ولو قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل فيه براك فلعل واحد منهما
ان يعمل فيها ما يقع في التجارة من الربح والارتهان ودفع المال مضاربة والسفر
والخط بماله والشركة مع الغير اما الهبة والقرض وما كان اطلاقاً للمال او تمليكاً بغير عوض
فانه لا يجوز وان قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل فيه براك الا اذا انقض عليه خلاصة في
الفصل الثالث من كتاب الشركة وان حظ احد الشريكين شيئاً ان كان المصالح عاقداً
بما رخص الكل او بعضه من قول ابيه حنيفة ومحمد ويضمن نصيب شريكه ان حظ الكل اما
اذا حظ البعض فلا يملك وفي نصيب صاحبه عاقداً والعاقدي يملك الحظ في قول
ابيه حنيفة ومحمد فيصير حظه قاضية في فصل الا برأيه من كتاب الصلح الشركة في الا
حطاب فاسدة وكذا الشركة في نقل الطين من ارض مباحة ونقل الماء واجتناء
الخام من الجبال والاصطيد ونقل الملح وسؤال الناس والتكدي وكذا لو اشترى
على ان يلبس من طين غير محمول او يطبخ اجراً فان كان الطين او النورة محمولاً
ويشترى على ان يشترى بذلك ويطبخه ويبيعه جاز بزازية في او اهل الشركة
منى احد هما شريكه عن الخروج وعن بيع النسيئة جاز استنباه في الشركة ولا حد
ان يوكل بالبيع والشراء بزازية في الثالث من الشركة الوكيل بالبيع لا يطالب بالفن
من مال نفسه بخلاف الدلال والسمسار والبيع لا ينهم يجعلونه بالاجر بزازية في او
سط الرابع من الوكالة وفي العيونه والصخرى دار بين حاضر وغائب ولم تقسم
للحاضر ان يسكن كل الدار وكذا الخادم بخلاف الدابة لان الناس يتفاوتون في الركوب
دون السكنى فلا يتضرر الغائب بالسكنى ويتضرر الركوب صمات في صمات
الاستفاد من صمات الشركة وفي الدار المشتركة اذا غاب احد هما والجاره لم
يسكن الخبز الدار عن محمد ان الحاضر ان يسكن في الكل لان فيه صيانة مال الغائب قال

91 مولانا رحمه الله وعنه ان يسكن كل الدار وان كان لا يخاف خراب الدار
بترك السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا ينقصها لان السكنى تحصين منفعة
الغائب والحاضر اما منفعة الحاضر فلا يبر وكذلك منعقة الغائب لان الحاضر
اذا سكن حقه الغائب كان له ان يسكن مقدار ما سكن الحاضر خافية
في فصل زراعة الارض من كتاب المزارعة نوع في الشركة مال وفي الظهيرة
ولو كان الشركاء ثلثة مات احد بهم حتى انفسحت الشركة في حقه لا تقسح
في حق الباقي بحرف الشركة الفاسدة وظاهر المذهب الفرق بين الشركة والمضاربة
فالشركة تصح فسخها لوعدها المضاربة واحدهما يملك فسخها وان المال
عروض بخلاف المضاربة وهو المختار بزازية في الثالث من الشركة ملخصاً
وتبطل الشركة بموت احد هما وبانكارها وتفسخ احد هما ايأياً وبجبنه طبقاً
تنوير الا بصار في الشركة الفاسدة رجلا من لهما دين مشترك على رجل فاحظه
احدهما حصته من الدين كانه لشريكه ان يتركه فيما قبض خافية في فصل
شركة العنانة مؤنة رد المستجر والوديعة على الكرمها جامع الفصولين
في الفصل الثالث والثلثين المقبوض في يد الوكيل لجهة التوكيل بالبيع والشراء
وقبض الدين والعين وقضا الدين امانة بمنزلة الوديعة به ايج في فصل حكم
الوكالة من كتاب الوكالة بيع المفاوض فمن لا تقبل شهادته لا ينفذ على المفاوضة
اجماعاً اما الاقرار بالدين لا ينفذ عنده بزازية في الثالث من كتاب الشركة وكل
دين لزم احد هما بما يصح فيه الشركة وسياسة بيانه وهو احقر ازمنة لزوم دين بما لا
يصح فيه الشركة كالجنابة والصلح عن دم عمة والنكاح والخلع والنفقة ضمة اي ذلك
الدين الاخر درر من كتاب الشركة ملخصاً فالجدة في ذلك ان يهرب المديون
منه مقدراً حصته من الدين وسلم الدين هو سبيل الغريم عن حصته من الدين فلا
يكونه لشريكه حق المشاركة فيما احد من طريق الرهبة قاضية في شركة العنانة
وفي المحيط باع احد المتفاوضين شيئاً من ثمنه ثمنه ليس لصاحبه ان يخضم
فيه لانه انما يكون له مطالبة المشتري وتخصيم حكم الوكالة فقد انقضت بالثمن
بحرف الشركة الفاسدة ملخصاً سئل اذا اشترى احد الشريكين شيئاً ونفق الثمن

من مال الشركة ثم ادعى انه شراء لنفسه خاصة هل يقبل قوله اجاب ان كانت شركة فحق
وله بنية تشهد انه عند العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصا فالمشترى وان لم يكن له
بنية فان نقد من مال الشركة فالمشترى على الشركة فتاوى قارى الهداية كل دين
مشترك بين رجلين اذا قبض احد هما شيئا منه يثبت ركة الاخر في المقبوض وان كان
اجودا وارضى وان يثبت اسلم المقبوض للمقبض واتبع الغريم بنصيبه وجيزه
في باب قبض احد ربه الدين نصيبه من الشركة ولو اجر دار مشتركة بينهما من اجل
باجر معلوم اشتركا فيما يقبضانه لانها باع منفعة مشتركة باجر واحد فيعتبر بما
لو باع احدهما مشتركة بشئ واحد محيط برأيه في السابغ من كتاب الشركة قال
والذي لم يقبض شيئا ان يسلم للمقبض في هذه الوجوه كلها اى كل ما قبضه من
الغريم ويرجع على الغريم بكل حقه وهو نصف ما على الغريم لان تسليمه الى شريكه
لا يسقط الزنه له بعقد الهداية صحاننا فتصليبه في التصرف في الدين للشركة
من ضمانات الشركة **نوع في الاختلاف** وظاهر كلامهم هنا لو ادعى دفع المال الى
شريكه فالقول له مع اليمين سوادا كان في حياته او بعد موته بجر في الشركة في سخر
قوله ويدفع المال امانة **كتاب الوقف** اما اذا قال وقفت بهذا على فلان فقال
الحاكم حكيت بصحة هذا فانه ينبغي ان يقول واجزته من خير الخلف وارسلته
في خير الوفاق ليكون حكما على من يذهب ابو يوسف رحمه الله وقد عرفت من هذا
ان الفصل المختلف اذا كان مجتهدا فيه وحكم حاكم على ما يعتقد فالحصص ان ينفذ
كذا انها معين المفتى في الوقف ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء القاضي
بمنزومه لانه مجتهد فيه يسلم الواقف ما وقفه الى المتولى ثم يريد ان يرجع عنه
فيما زعم بعلية عدم المزوم ويختصما الى القاضي بمنزومه والثاني للزوم الوقف
في قول ابيه حنيفة ان يخرج مخرج الوصية الى اخره وعندهما الوقف لازم بغير
هذه التكاليف والناس لم يأخذوا بقول ابيه حنيفة في هذا الزمانه لاننا
المشهوره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابه رضوان الله عليهم اجمعين
وتعامل الناس قاضيا في الوقف **كتاب الوقف** وفي الخلاصة واذا شرط الواقف
ان يكون هو المتولى فعند ابيه يوسف الوقف والشرط كلاهما صحيحا عند

فيقضي القاضي

محمد وهلال الوقف والشرط كلاهما باطل في انتهى **بجر رايق** في الاستط كتاب
الوقف في سخر قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه او جعل الولاية
اليه ولو وقف محمد وداغم باعه وكتب القاضي شرهاده في صك البيع وكتب في
الصك باع فلان منزل كذا او كانه كتب واقر البايح بالبيع لا يكونه حكمي بصفحة البيع
ونقص الوقف ولو كتب باع بيعا جائزا صحيحا كانه حكمي بصفحة البيع وبطلان الوقف
بزازية في اول الوقف ولو وقف ما اشتراه قبل قبضه او ما رهنه بعد تسليمه وبجر
القاضي على دفع ما عليه ان كانه موسرا وان كانه معسرا ابطال الوقف وباعه فيما
عليه بخلاف عتق المهره من عدم امكانه رفعه بعد نزوله وبخلاف الوقف بعد الا
جارة والنسب الى المستاجر لعدم تعلق حقه باليتها اسعاف فيما يجوز وقطعه وما لا
ولو وقف بشرط ان يبيعها ويصرف ثمنها الى حاجته لا يصح الوقف من المختار بزازية
في الثالث في صحة الوقف وفادواذا شرط الواقف ان يبيعها وان يجعل ثمنه
في وقف افضل حتى جاز الشرط والوقف عند ابيه يوسف فله ان يبيعها وذكر الا نصا
في وقفه انه لا يبيع الا باذن الحاكم **كتاب الوقف** في الرابع من الوقف وان شرط في
الوقف ان لا يبيع ذلك ولم بشرط الاستبدال بثمنه ما يكونه وقفا مكانه قال محمد الوقف
باطل وعن ابيه يوسف ان الوقف جائز والشرط باطل في الكبرى هو المختار تاتار
خانيه في الفصل الرابع من كتاب الوقف ويجيزه اى ابو يوسف الوقف من
غير ذكر التأييد ويكونه للفقراء وان لم يستهم شرح المجمع لابن ملك في الوقف
والاخذ بقول ابيه يوسف احوط واسهل بجر في الوقف في سخر قوله ولا يتم
يقبض ويغترز والخمس من شرط الملك وقت الوقف الى اخوه ولو وقف
المريض والمده يوسن الذي احاط الدين بماله فانه يبيع وينقص الوقف **بجر**
في الوقف قريبا منه وله سئل عن الجهر الملح ايهو من دار الحرب ام دار الاسلام
اجاب ليس بهومن دار احد لانه لا قهر لاحد عليه قارى الهداية اذا اقر رجل
صحيح بارض في يده انها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك صح اقراره ويصير
وقفا على الفقراء وليس كين لان الاوقاف تكونه في يد القوام عادة فلولم يصح الا
قرار من هي في ايديهم لم يطلت اوقاف كثيرة **اسعاف** في باب اقرار الصبي

بهذا اذا لم ينسبها الى رجل معروف واما اذا ذكر لها واقفا معروفا فان ذكره عنده
 اقراره بالوقف يرجع اليه فيه ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وان ذكره بعد
 الاقرار به لا يصح استلزامها احتمال بطلان مصادرها وقفا بالاقراء الاول لكونه
 القول المنسوب اليه في الوقفية وعدها اسعاف في محل المبرور وشرايط
 اهلية الواقف للتبرع منه كونه حرا قلا بالفا بحرية الوقف منه اولا ولا من
 العصبى والمجنون الذي لا يعقل لجزها عن التصرف اسعاف في باب الفاظ
 الوقف وفي الخلاصة المشتري بالوقف لا يلحق بالدار والموقوف هو المختار و
 قال نجم الدين السفي في فتاواه يجوز بيعها وهو الاصح لان في صحة الوقف والشرايط
 التي يصير الوقف بها لازما كما لا كثيرا ولم يوجد هنا وقف كراستي في الثالث عشر
نوع في الوقف وقف والى ولو وقف كراسته الحنطة على ان يقرض ممن لا يذره ثم
 يؤخذ منه وقت الادراك ثم يقرض كذلك ابد على هذا الوجه من الذين لا يذره لم
 يجوز بزازية في الثالث في الوقف في نوع في وقف المنقول ووقف النقل
 بالاضالة ليس يجوز فاحفظوا مقالة ونحن نفق بجواز ما فيه تعامل الانام
 فاعلم ملحق الجارية في الوقف فيما يقوله ابو يوسف ولا يجوز وقف البناء في ارض
 عارية او اجارة بزازية في الثالث في نوع في العقود من الوقف والشيوخ
 فيها لا يحتل القسمة لا يمنع الوقف بلا خلاف جامع الفضولين في الفصل الحادي
 والثلاثين في مسائل الشيوخ اما تعليقه بالموت فالصحيح انه لا يزول ملكه الا اذا
 تصدق بمنافعة مؤبدة فيلزمه فصار بمنزلة الوصية بالمنافعة فيلزمه من غير حكم الحاكم مختار
النوازل في الوقف لو قال هذه موقوفة لله تعالى او قال هذه صدقة موقوفة على
 فلانة جاز الوقف اتفاقا لان المراد منه ذكر اسم الله تعالى ان يكونه للفقر اهواة
شرح المجمع لابن نوازل في الوقف قال ان مت فلهذا الدار بسبيل مسجد المحلة
 ثم مات صارت مسئلة ففيه في اول الوقف فصل في وقف المبرين والمهداية
 لو وقف في مرض موته قال الطحاوي بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزمه
 عند ابد حنيفه وعنده بما يلزم ان يعبر عنه الثلث بحرية الوقف في شرح قوله والملك
 يزول بالقضاء قلت ارايت ان جعل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد او هو

م يعل

مريض على وارث منه ورثته دون غيره وهي تخرج من ثلث مال قال ان اجاز
 ذلك ورثته الباقي منه فالوقف جائز وتكونه الغلة للوارث الذي وقفها عليه وان لم
 يجز ذلك الباقي منه الورثة كانت الارض وقفه الثلث وتكونه غلة ما بين
 منه وقفت عليه وبين سائر الورثة على اموالهم من الواقف فاذا مات الوارث
 الذي وقفت عليه هذه الارض كانت غلته للفقر اقلت فان مات بعض ورثة
 الواقف والذي وقفت عليه هذه الارض في الحياة قال يكونه الغلة بين من وقفت
 عليه وبين من بقي من الورثة وبين من مات منهم فما احصاها الاحياء منهم اخذوه
 وما احصاها من مات منهم كانت ذلك لورثته فلا يزال ذلك مادام الموقوف عليه
 الارض حيا فاذا مات كانت الغلة للمساكين من الخصاص في باب وقف المريض
باب يتعلق بالشروط ولو وقف على العلوية المساكين ببيع مثلا وجعل لهم شيئا
 من الوظيفة ومنهم من يقبض هذه البلدة بسنة او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر البجلي
 من غاب منهم ولم يبع مكنه ولم يخذ مكنه آخر فهو من سكانه بل لا تبطل و
 طيفته ولا وقف اسعاف في فصل الوقف على العلوية رجل وقف ارضه على اولاده
 وجعل آخره للفقر اقلت بعضهم يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الفقراء
 لا الى اولاده خلاصة في الفصل الخامس في الوقف على نفسه واولاده ذكر في الذخيرة
 قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصادره وقد ما يصرف الى سخرية
 قال ينظر له المصروف ومنه حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعمل فيه والى من
 يصرفونه فيبني على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يعملونه ذلك على موافقة شرط الواقف
 وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك بهذه عبارة الذخيرة قلت هذا ايضا
 ظاهرا لا خفا فيه وهو موافق للقواعد الذهب والمراد ببيع الاسلام جنوا هر زام
انفع الوسائل في مسئلة اشتباه مصارف الوقف بشرط الواقف يجب
 ان يتبع لقولهم بشرط الواقف كنص الشارع اى في وجوب العمل به وفي المفهوم
 والدلالة اشباه في الوقف فيما منه اوله قلت ارايت الواقف اذا اشترط
 في الوقف ان له ان يقضى منه غلة دينه قال ذلك جائز وكذلك ان قال ان حدثت علي
 دين يبداه غلة هذا الوقف بقضا ما على من الدين فاذا قضى ديني كانت غلة هذا

على الموت

الوقف جارية على ما سبقتها قال ذلك جاز من وقف الخصاف في باب الوقف
على الابناء والشرط فيه ولا خلاف في ان من ثم ترتيبا وكذا اللفظ الاقرب فالأقرب
وقد الحقوا بطناً بعد بطن بهما فدل انه للترتيب لا للتشريك وهذا الترتيب يكون
ترتيب مجموع اهل البطن الثاني على انقراض مجموع البطن الاول لا انه ترتيب كل شخص
بابيه خاصة بل بابيه وعمه وعمته لانهم جعلوا اللفظ بطناً بعد بطن مثل ثم الاقرب
فالاقرب وترتيب ثم الاقرب فالاقرب ترتيب مجموع النفع الواسع في مسئلة
الوقف على اولاده فان قلت هل الوصف في الموقوف عليهم كصريح الشرط كما
لو وقف على امام حنفى قلت نعم فلا يجوز تفرير غير الحنفى قال في القنية وقف ضيعة
على اولاده الفقهاء واولاد اولاده ان كانوا فقراء ثم مات احد بهم عن ابن صغير تفقه
بعده سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة وانما يستحق الفقيه وان
كانه واحدا انتهى بحر قبيل ومنه بن مسعود لم ير ملكه عنه ولو استشرط في وقف ان
يزيد في وظيفة من يرى زيادته وان ينقص من وظيفة من يرى نقصانه هذا اهل
الوقف والى بدخل معهم من يرى اذ خاله وان يخرج منهم من يرى اخراجه جاز
ثم اذا زاد احد منهم شيئا او نقصه مرة او ادخل احد او اخرج احد اليس له ان
يغيره بعد ذلك لان شرطه يقع على فعل يراه فاذا رآه اقصاه فقد انشأ يراه
واذا اراد ان يكون له ذلك وانما مادام حيا يقول على ان فلانة من فلانة ان
يزيد في مرتب من يرى زيادته وان ينقص من مرتب من يرى نقصانه وان
ينقص من زاده ويزيد من نقصه منهم ويدخل معهم من يرى اذ خاله وان يخرج
منهم من يرى اخراجه متى اراد مرة بعد اخرى رايا بعد راى ومشيئة بعد مشيئة
مادام حيا ثم اذا احدث فيه تحاشا شرطه لنفسه او مات قبل ذلك يستقر امر الوقف
على الحالة التي كانت عليها يوم موته وليس لمن يلى عليه بعد شي من ذلك الا ان
يشترط له في اصل الوقف واذا شرط هذه الامور او بعضها المتوسطة من بعده ولم
يشترطها لنفسه جاز له ان يفعلها مادام حيا لان شرطها لغيره شرط من نفسه
ثم اذا مات جاز للمتوسط فعل ما شرط له ولو شرط هذه الامور للمتوسط مادام
حيا جاز للمتوسط ذلك مادام هو حيا **اسعاف في فصل استراط الزيادة**

والنقصان قلت ارأيت رجلا قال ارضى بهذه صدقة موقوفة على موالى وهو
رجل من العرب قال فالوقف جائز والخلعة لكل من اعتقه بهذا الوقف وكل من
يدركه العتق منه قبل بعد هذا الوقف ومنه كانه على دين المولى ومنه كان على غيره
دينه خصاف في باب الرجل يقف الارض على موالية ولو جعل سكنيا بالواحد
بعد واحد تكون حرمتهما واصلا حرمتهما على كذا به الوقف بالسكنى ويقال له رتبه حرمته
لا معنى منهما وهى ما يمنع من خراسهما ولا يلزمه ازيد من ذلك ولو اراد الاول حيا
او ادخل جزوا على سقفا بها بد لا على انكسر منها ثم مات وانتقلت الدار الى الثاني
يكون ذلك لورثته الاول ويقال للثاني ان شئت فادفع اليهم قيمته ذلك ويكون
ملكك والا تخرج وتيدفع اليهم قيمته ذلك من الاجرة ثم يعود سكنى اليك ولو
اشهدت وقال الاول انا ابنيها وسكنها كانه له ذلك واذا مات يكون البناء
لورثته ويقال لهم ارفعوا بناهكم عن الدار وخذوه والفرق بين هذه وبين ما قبلها
ان ما رتب به لا يمكن تخليصه او تميزه الا بصغر بخلاف البناء فان كل لهم فلم اخذ له
لثالثه ان يملك البناء بقيمة بد ومنه رضا بهم ولو جصصها الاول او طين سطوحها
ثم مات لا ترجع ورثته بشئ لان ما لا يمكن اخذ عينه هو في حكم الهالك اسعاف
في فصل وقف داره على سكنى اولاده وقف غلة ارضه على ولد يحدث له بعد الوقف
صح بزازية في الخامس من الوقف **باب في الوقف على الاولاد** وقف على اولاده
واولاد اولاده يصرف الى اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصرف الى
الفقر مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم
الولد فانه يشترط ذكر ثلثة بطون حتى يصرف الى النوازل ما تناسلوا بزازية في الوقف
من الوقف لو وقف ضيعة على ولديه بلفظ الصدقة فاذا انقرضا فعلى اولاديهما
واولاد اولاديهما ابدا ما تناسلوا فان انقرض احد ولديه وحلف ولدا يصرف
نصف الغلة الى الولد الباقي والنصف الى الفقراء فان مات ولد الباقي صرف
الكل الى اولاديهما واولاد اولاديهما لان شرط الواقف مراعى والوقف انما
جعل الغلة لاولاد الاولاد وبشرط انقراض الولدين ولم ينقض فكانت حصة
الذي انقرض للفقراء لفظ الصدقة محيط رضى وباب الرجل يقف على ولده

قال في الوقف على موالى وهو رجل من العرب

ان الوقف اذا كان في حالة الصحة ولم يكن مضافا الى ما بعد الموت فالصرف الى
ولد الواقف اولى ثم الى قرابة الواقف ثم الى مولا الواقف ثم الى جيرانه ثم الى اهل بيته
ايهم اقرب الى الواقف منزلا وذكر هلال بن عوف انه يعطى اقل من مائة درهم و
هذا اولى من ثلث الفقراء باب ثمانية من الثالث عشر من الوقف وفي واقعة
القاضي الامام محمد بن رجل وقف ارضا على اولاده وجعل اخرها للفقراء فمات بعضهم
يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء الا الى ولد الولد كرامتي في الحادي
والعشرين لو قال ارضي بهذه موقوفة على ولدي وولده ولدي الذكور قال هلال يدخل
فيه الذكور من ولد البنين والبنات وهو الصحيح در رتبة فضل فيما يتعلق بوقف الاولاد
والصحيح ما قال هلال رحمه الله لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد
البنات اسعاف من الوقف على الاولاد ولو مات احد من البطن الثاني قبل الاحتفال
منه وله واحدة كالومات المسمى بجم ومثلها من البطن الثاني من ولده بكر وعمة واحدة
ثم مات ابوهم من البطن الا على يكون نصيبه لاولاده فقط ولا يستحق بكر شي لان
نصيبه من نصيب ابيه عمره وان مات قبل الاحتفال فلا يستحق بكر شي ما بقي له
من البطن الثاني لكونه ذكر البطلون من مرتبة فاذا انقرض البطن الثاني يترك بكر
البطن الثالث لكونه منه اسعاف في ذكر الوقف على اولاده واولاد اولاده
ولو قال ارضي بهذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على قرابتي او قال على ارحامي او
اناسي او رحمي او ذي نسب مني فاذا انقرضوا فمضى على الساكنين جاز الوقف و
تصرف غلة الى قرابة الموجودين يوم الوقف والى من يجده من قرابته ابد اولاد
يدخل فيه ابواه ولا اولاده الصلبة ويدخل فيه النافذة وان سفلت اسعاف
في باب الوقف على قرابة وارحامه اقر المشر وط له الربح انه يستحقه فلان دونه
صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشر وط له النظر على هذا استنباه في كتاب الاقرار
ولو زاد البطن الثالث وقال على ولدي وولده ولدي وولده ولدي صرف
الى اولاده ما تناسلوا لا الفقراء ما بقي واحد من اولاده وان سفلت يستوي في الاقرار
ولا بعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب بان يقول الاقرب الاقرب فلا قرب او يقول على
ولدي ثم على ولدي او يقول بطن بعد بطن فتح يبدأ بما بدأ به الواقف

در رتبة الوقف في فضل فيما يتعلق بوقف الاولاد رجل وقف عقارا وجعل
ولايته الى نفسه مادام حيا ثم الى ولده فلان ما عاش ثم بعده الى الاعمى الارشد من
اولاده فالهنا بمنصرف الى الابن دونه الواقف لان الكناية تنصرف الى اقرب
المكنيات بمقتضى الوضع وخالفه في ملكه القاضي كمال الدين مفتي الامة للخطيب
باصبها من وقال لها بمنصرف الى الواقف دونه ابنه والصحيح هو الاول جواب
المفتاوى قبيل الباب الثالث من الوقف ملخصا وان وقف على بناته كانت لبنات
دون البنين فان لم تكن له بنات وكانت له بنو من فربو للفقراء باب ثمانية من الثالث عشر من الوقف
اولاد نوع آخر واذا شرط الولاية الى الافضل فالافضل من اولاده وكانوا كلهم
في الفضل سواء يكون الولاية الى اكبرهم سنا انفع الوسايل في مسئلة ان الواقف
اذا شرط النظر وفسر في الخير الا افضل فقال هو الاووم والاصح والاسهل
في امور الوقف واذا استوى اشانه في الصلاح فالاعلم بامور الوقف اولى انفع
الوسايل في مسئلة ان الواقف اذا شرط النظر واذا استوى الاشانه في الديانة
والسداد والفضل والرشاد فالاعلم باحوال الوقف اولى ولو كانت احدهما اكثر ورعا
وصالحا والاخر اوفر على بامور الوقف فالاولى بعد ان يكون من حال يؤمنه
ضمانته وغائلته خزانه المفتين في الولاية من كتاب الوقف سئل شرط الواقف
النظر للارشد وكان في الرشيد سواء اجاب الرشيد هو الذي الى وجود المصالح
كما ذكره العيني في شرح قوله فان بلغ غير رشيد وعرف الصالح في الاسعاف
بانه من كان مستورا ولم يكن مهورا ولا صاحب ربيبة وكان مستقيم الطريقة
سليم الناحية كما من الذي قليل الشر ليس بمداوم للنبذ ولا ينادم الرجال
ولا قذا فالصناعات ولا معروف بالكذب انتهى وقد صرح في الاسعاف في باب
الولاية بانه لو جعل ولاية وقفه لافضل اولاده وكانوا في الفضل سواء يكونون اكبرهم
سنا ذكرنا كانه او اتنى فليكن الرشيد منتهى نقد المسائل في الوقف وان بلغ العبي
غير رشيد ومعنى الرشيد انه ينفق المال فيما يحل ويسكن عا يكرم ولا ينصرف فيه
بالتبذير والاسراف لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ حسنا وعشرين سنة مسكين نخرج
المنزعة كتاب الحجر رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقرب قرابتي وله تحت

وام وبنت بنت بنته قال الفقيه ابو بكر البجلي بنت بنت البنت اولى وان سفلت لانها
من صلبه فتكون اقرب منه التي من صلب ابيه **قاصي** في فصل الوقف على القرابة
وحاصل جواب السبكي ان ما خص المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلثة
فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولد البطن الاول ويقسم الربيع على هذا
فاذا لم يبق من البطن الاول احد تنقص القسمة وتكون بينهم بالسوية وماتت منه
اهل الثانية عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك الطبقة فتتقص القسمة
ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن واما قوله تنقص القسمة بعد انقرض
كل بطن فقد افق به بعض علماء العصر وعرضوا ذلك الى الخصاص ولم ينتبهوا الى عدم
الخصاف **مشابه** في القاعدة التاسعة اعمال الكلام اولى منه اعماله طفا **قوله**
فقد افق به بعض علماء العصر قيل عليه كانه يزعم انهم مخطئون وهو على الصواب
والامر بالعكس بل ارياب فالفتى بذلك بعض من يخدع الذين هم بالصلاح واتباع
المنقول مع وفور وقدا فتى في نظيره هذه الواقعة افاضل الخفية والث فحيت
والترتيب فيها بلفظ ثم وهم ثم يشايخهم منهم شيخ الاسلام سري الدين
عبد البر بن شحنة المنق وتبعه المحقق نور الدين الهنلي الشافعي برهان الدين الطبري
الحنفي وقاضي الصاوي شيخنا نور الدين الطبري البلي والشيخ العمدة الهنلي الشافعي
وشيخان العلامة شهاب الدين الرملي ومنهم قاضي الصاوي برهان الدين ابن الجي
شريف وتبعه العلامة علا الدين الاحمسي وغيرهم **قوله** ولم ينتبهوا لما صورته الخصاص
المقتبل عليه بل يتوهم ما قل فضل عن فاضل ان هؤلاء وغيرهم جميعا لم ينتبهوا لوقف
الذي خصه الله بنحائه واطلعه عليه مع علم مقامهم وارتفاع شأنهم بل هو المحتج
الى الانتباه وازالة الاشتباه عافانا الله تعالى وايامه بل يجب ان ينتبه لما قاله الزيني
وتسم في العصمة ونقله عن الكاثير الشافعي من ماتت منهم الامام الحضاف في نقص
القسمة ومانقلة من عبارته **محمي** شرح الاشباه في القاعدة التاسعة الواو
بمنزلة ثم في الحكم وان لم يزل منه بطلانه قوله ومن مات عن ولد انتقل نصيبه لولده
لان العمل بذلك شرط في حقه مقيد بزمان وقد انقض بزمانا طبقة ابيه وقد
وجب العمل له بالشرط النسخ المشروط له من الواقف واجيب العمل له به الآن

والله اعلم

ولا يدعي في ذلك لان الشرط اذا تعارضت وامكن العمل بها وجب العمل بالاخيرة
منها وسواء في ذلك الواو ونم كما هو ظاهر لا غير عليه **شرح** الاشباه **بسر** راحة
القاعدة التاسعة وقد صرحنا على ان في مثل هذا الوقف بانتفاض القسمة بانقرض
كل بطن وقسمة الوقف على البطن الذي يليه لم يخبر به في جواب سؤال مفصل من الوقف
وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم ونم قلنا لاشي
للبطن النسخة مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن النسخة وترك ولدا مع
وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلامت ركة له مع البطن النسخة لانه من الثالث فاذا
انقرض النسخة شارك الثالث **كسب** في النسخة على الحال الكلام اولى منه اعماله
نفي **آخ** ويجوز انها باية في سكنى الدار الموقوفة للسكنى وان لم يشترط الواقف
السكنى اختل فوافيه **وجيز** سر حسي في باب تصرف المتوفى من الوقف **سئل**
في كرم موقوف على اولاد الواقف مات ولد منهم بعد خروج زهره وصير ورثة حصرا
هل حصه ميراث عنه ام لمن آل اليه الوقف بعده اجاب بهي ميراث عنه لان المراد بطلوع
الغلة او خروجه او مجيئها في كلامهم صرورتها ذات قيمة كما صرح به في النفع الكون
ولاشك ان المحصر له قيمة وقد صرحوا بانها اذا مات بعد خروج الغلة فحصة ميراث
عنه بل صرح كل واحد في النفع الوسائل انه ميراث ولو لم يبد صلحه قال بعد كلام كثير
فعلى هذا يحمل كلام هلال يوم تجي الغلة وتأتي الغلة على ظهور الزرع من الارض والزرع
من العنقون لان له قيمة في الجملة كما قالوا في جواب زبيح مالم يبد صلحه انتهى والله اعلم
خبر في الوقف في الثلث الاخيرة قلت ارايت من مات منهم بعد مجي الغلة فالحصه
من مات منهم بعد مجي الغلة ميراث لورثته على كتاب الله تعالى اقضى من ذلك وبينه
وانفذ من ذلك وصاياه واورث منه زوجته لانه مال قد ملكه قبل ان يموت واما
ما يجحد من الغلة بعد وفاته من هلك منهم فمضى لمن بقي منهم ووسه من هلك منهم
انفع الوسائل في مسئلة غلة الوقف الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره
اشباه في الاقرار قلت فان كان الواقف جعل ارضه بهذه صدقة موقوفة على زيد ثم
من بعده على المكين قال الوقف جائز فان اقر زيد لهذا الرجل بهذا الاقرار قال لا يثرك
الرجل في غلة هذا الوقف ابدا ما كان حيا فاذا مات زيد كانت المكين ولم يصدق

لهذا الرجل

زيد عليهم خصاف في باب الرجل الموقوف عليه يقربان الوقف عليه وعلى رجل
 آخر فاذا مات زيد كانت العدة للساكنين ولا يصدق زيد على ابطال حق الساكنين
 وانما يصدق على حق نفسه خصاف من اجل المهر بغير **نوع في الوقف على الموقوف**
 رجل قال ارض صدقة موقوفة على اقرابي او على اقرابي او على ذوق راقبي قال هلال
 صحيح الوقف ولا يفضل المذكور على الاثنى ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جده ولا اولده
 فاضحا في فصل في الوقف على القرابات **باب نصب المتول** وعلمه القيم والمتول
 والناظر في كلهم معنى واحد كما تشهد به فروعهم للتعاوية عليها تلك الاضاف
 يفهم ذلك من كانه من اهل الفقه وعرف اصطلاحهم خبره في الثالث **الاجرة**
 من كتاب الوقف سئل عن مسجد توالى عليه اياوى النظار من اهل ثم انتهى
 لمسجوبه مدة تسعين متعده فانتهى رجل مغربا الى السلطنة عليه ان نظره
 مشروط بالمعارية والحال ان النظر قد يما وحديثا الى ان لا يعرف الا اهل الولاية
 المذكورة فوله السلطنة بناء على ذلك هل اذا ظهر الامر بخلاف ما انتهى ينزل الاول
 ام لا ينزل اجاب نعم اذا ظهر الامر بخلاف ما انتهى لا ينزل الاول لان تولية الثاني
 معلقة بالشرط والمعلق بالشرط ينتفى بانتفاء فانتفى بانتفاء ما انما فافهم والله
 اعلم خبره في الوقف في الثالث **نوع فيما يتعلق به من المتول ليس للقاضي**
 ان يقر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ بالنظر على الوقف
 ذكر للمسلم في واقعاته ان للقاضي نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادم
 لمسجد بغير شرط فاستفدت منها ما ذكرته **كسبها في الوقف** وفي القنية
 قيم يخطه الله الذين بخلوا بالبوارى فهو سارق حائز انتهى فاستفدت منه انه
 اذا تصرف فيها لا يجوز كانه خائفا يستحق العزل عنه وقف المهر عند شرح قوله
 وان جعل الواقف غلة الوقف في النصف الاخير لا يجوز للقاضي عزل الناظر
 المشروط له بلا خيانة ولو عزل له ونصب الاخر لا يصير الثاني متوليا كذا في فصول
 العادى **كسبها في الوقف** سئل في رجل بيده وظيفة تولية فهل يجوز اخراجه
 الوظائف عنه اربابا بغير جعته شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة ام لا اجاب
 قال في المهر واما عزل القاضي لفنشر طر ان يكون بغير جعته واستدل عليه بما نقله عنه

الاصناف

عنه الاصناف وجامع الفصولين ثم قال فقد افاد حرمته تولية غيره بلا خيانة وعدم
 صحتها لو فعل ثم قال واستفدت من عدم صحة عزل الناظر بغير جعته عدمها لصاحب
 وظيفة في وقف واستدل بما نقله عنه البزازى وغيره فاذا علم ذلك فقه ظاهري
 جواز العزل من السلطان بنفسه او من وكيله وزيره او قاضيا خبره في الوقف
 في الثالث **الاول ملخصا** واذا علم حرمته اجارة الوقف باقل من اجر المثل علم حرمته
 اعارته بالاقل ويجب اجر المثل كما قدمناه وينبغي ان يكون حيا من حيا من الناظر وكذا
 اجارته بالاقل علما بذلك بحرفه الوقف عنه من شرح قوله وان جعل الواقف غلة
 الوقف في الثالث **الاجرة** ليس للقاضي عزل الناظر بغير وشكاية المستحقين حتى ينوب
 عليه خيانة **كسبها في احوال الوقف** ويتعين الافتاء في الوقف بالاقل في كسبها
 في احوال الدعوى ويملك عزله بلا شرط وتبطل ولايته بموته **كسبها في احوال الوقف**
 وحاله في الوصية كحال الوكيل في الوكالة **نصف في الوصايا قريبا حيا ولها نوع فيما**
يتعلق بحاسبة المتول وينبغي للقاضي ان يحاسب امناه فيما في ايديهم من اموال
 البيت ليعرف الخائن فيستبد له وكذا القوم على الاوقاف ويقبل قولهم في مقدار ما حصل
 في ايديهم من الغلات الوصى والقيم فيه سواء **قنية في باب تصرفات القيم في الاوقاف**
 فان عرف بالامانة يقبل القاضي الاجمال ولا يجبره على التفسير شيئا وان كانه
 متساهلا يجبره القاضي على التفسير شيئا ولا يجبره ولكن يحضره يومين او ثلثة ويخبره
 ويهدوه ان لم يفسره فان فعل فيها والا يكتفى منه باليمين **قنية في باب تصرفات**
القيم في الاوقاف فالخاص ان تصرف القاضي في الاوقاف مقيد بالمصلحة لانه يتصرف
 كيف يشاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الا لمصلحة ظاهرة بحرف في كتاب
 الوقف عند قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه **باب تصرفات المتول**
 الموقوف عليهم لم يملكو اجارة الوقف نور العين في الثالث عشر وكذا في العادى
 في الفصل العاشر **مسجد واسع جعل المتول بعضه حائزا للمسجد لا يجوز عادية**
 في الفصل العاشر **قريبها من احواله** سئل عن فناء المسجد بنى فيها وكان يعلم
 المعلم فيه صبيا فاقال ليس له ذلك من كراهية التنازع حانية فيما يتعلق بالمسجد
 ويجوز للساكنين غرس الاشجار والكروم في المهر على الموقوفة اذا لم يضرب بالارض

ولا يجبره

الموقوف عليهم لم يملكو اجارة الوقف
 عادية في العادى

بدونه صريح الاذنه من المتولى دون حفر الحياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يريد
الوقف به خيرا قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار العارة فيها اما اذا كان فيجوز الحفر
والغرس والحائط منه تراهم بالوجود والاذنه في مثلها دلالة قنينة في المسائل المتفرقات
من الوقف ليس المتولى ان يستدين على الوقف للعارة قال رضي الله عنه والفتا ما اختار
الصمد والشهيد واهل البيت انه اذا لم يكن به من الاستدانة يرفع الى القاضي وبأمره به
فج يرجع في الغلة وتامم **قنينة** في تصرفات القيم في الاوقات قال بهل اذا اجاز
الصحة الى العارة وليس في يد القيم ما يعمرها فليس له ان يستدين عليها لان الدين
لا يجب ابتداء الا في الذمة وليس للوقف ذمة والفقراء وان كانت لهم ذمة الا انهم
كثرة تهم لا يتصور مطالبتهم ولا يثبت الدين بالاستدانة القيم الا عليه ودين عليه لا يمكن
قضائه من غلة هي للفقراء بحجة شرح قوله ببدء بعارته قال المصنف هل تصح
الاستدانة على وجه القرض بدون ربح او تصح بالربح ايضا وهل يكون القيم ضامنا
الربح اذا استدانة بالربح ام لا قال لا جواب عنه الشيخ فيها وقال ان الظاهر انه لا
يجعل من القرض الى ما فيه ربح الا ان لا يجبالا بربح فيستأجر القاضي ويفعل والاذا
الى خراب الوقف لاسيما في زماننا قللة القرض فيه شرح الوهابية لابن شحنة في
شرح قوله وجاز له ان يستدين لبذره من كتاب الوقف وذكر في الملحق ما يدل
على صحة رجوع الوصي بلا رفع الى الحاكم فانه قال اذا انضق قيم الوقف في الوقف من غلة
ليرجع في غلته فله الرجوع فيها وكذلك الوصي قال لكن اذا ارفع الامر الى الحاكم وادعى لما
يكونه القول قوله ولا بد له من اقامة البينة من ادب الاوصياء في فصل الاتفاق
الثالثة لو صرف المتولى على المستحقين وهناك عارة لا يجوز تأخيرها فانه يكونه
ضامنا في الذخيرة اذا كانت في تلك السنة غلة ففرق القيم الغلة على المساكين
ولم يمسك الخراج شيئا فانه يضمن حصص الخراج لان بقدر الخراج وما يحتاج اليه
الوقف من العارة والمؤنة مستثنى عن حق الفقراء فاذا دفع اليهم ذلك ضمن انتهى
واذا ضمن ينبغي ان لا يرجع على المستحقين بما دفعه في هذه الحالة اليهم قياسا
على مودع وعلى هذا فينبغي انه اذا صرف على المستحقين وهناك تعمير واجب
فعمه منه ماله ان لا يكون متبرعا بالتعمير ويكون عوضا عما الرنة من الضمان بحجة

مختلف

لخص

تقدم عند قوله وببدء من غلة بعارته **كتاب الوقف** ولو اجر القيم ثم عزل ونصب آخر
فقبل اخذ الاجر للعزل والاصح انه للمصوب لان المحرول اجرها للوقف
للمنفعة قنينة في باب تصرفات القيم في الاوقات حرر بطل فعل احد الوصيين
كالمؤلين فانها كالوصيين في ان احدهما لا يتفرع بالتصرف في مال الوقف
ويستفاد منه ان احدهما لو اجر ارض الوقف بدونه مستطاع راي الآخر
لا يجوز الاجارة بل يتوقف على اجازته وقد صارت واقعة الفتوى منع
في باب الوصي لخصه الدين لا يجب ابتداء الا في الذمة وليس للوقف ذمة
فلا يثبت الدين بالاستدانة القيم الا عليه بحجة عند قوله وببدء من غلة بعارته من
كتاب الوقف لخصه ولا يثبت الدين الا عليه ويرجع به على الوقف وورثته
نقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين فمن
ولى الوقف بعده خيره في الوقف في جراب الفتوى وهو كسب بها لواذن المتولى
الوقف اهـ والحاصل ان الرجوع في تركه المتولى الاول وترجع ورثته على مال
الوقف بمطالبة المتولى للجد به خيره في الوقف من اجل المبرور وتبطل الكفاة
بالبيع وغيره بموت احد هما اي الموكل والوكيل وتنقل الحقوق من القبض والبيع
والرود بالعيب ونحوه الى من كان حيا منهما في العاوي قسما في
فصل الوكيل بالمقصود من الوكالة غضب وقف فنقص فيما اخذ بنقصه صرف
المعمرته لا الى اهل الوقف لانه بدل الرقبة وحققهم في الغلة لا في الرقبة
فصولين في الثالثة عشر فلا تجب الاجارة بالعقد بل بتجديدها فان
المستأجر اذا جعل الاجارة فالمجمل هو الاجارة الواجبة بمعنى انه لا يكون له
حق الاسترداد او بشرط فانه اذا شرط تججيل الاجارة تجب مهلة صد الشريعة
في كتاب الاجارة ملخصا القاضي اذا اجر الدار الموقوفة ثم عزل قبل
انقضاء المدة لا تبطل الاجارة كما لا تبطل بموت المتولى او الوكيل في الاجارة
وكذا الوقات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا تبطل الاجارة قاضيهم
في فصل اجارة الوقف من كتاب الوقف اذا اختلف الواقف او اتحدوا
قف واختلفت الجهة بان بني مدرسة ومسجد وعين لكل وقف وفصل من غلة

احد بهما لا يبدل شرط الواقف بزيادة في نوع في وقف المتقول **فوق آخر**
 مما افتى به الشيخ قاسم من انه لو شرط التبرير لناظر ليس بغيره ولاية ذلك
 ولو كانه قاضيا شرعا فيوقف ولاية القاضي في متاحزة عن
 المنشروط له ووصيه فيستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في وظائف الا
 وقاف اذا كانت الواقف شرط التبرير للمتولى يجوز قوله وان جعل
 الواقف تحلة الوقف لنفسه رجل استأجر ارض موقوفة وبن فيها خانقا
 بنظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف فله رفعه لانه ملكه وان كانه يضر به
 ليس له رفعه لانه وان كانه ملكه ليس له ان يضر بالوقف فبعد ذلك ان رضى
 المستأجر بان يتملكه القيم للوقف بقيمة مبنيا او منسوخا ايها كانه اقل يتملكه
 القيم وكذا الوثني رجل بغير امر القيم يتملكه باقلها قيمة وان لم يرض لا يتملكه
 لان التملك بغير رضاه لا يجوز فيسقط الى ان يتخلص ملكه من فتاوى الكبري
 في محارة المستأجر للوقف **فصل** قاضي البلد اذا نصب رجل متوليا
 للوقف بعد ما قلده الحاكم المكلومة فليس للحاكم على الوقف سبيل حتى لا يملك الاجرة
 ولا غيرها ظهيرية في المقطعات من كتاب الوقف وفي القنية لا يملك
 القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كانه منصوبه انتهي
 وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله
 شبهة في القاعدة السادسة عشر **فصل** **استبدال الوقف** سئل
 عن مسئلة استبدال الوقف ما صورته وهل هو على قول ابي حنيفة رحمه الله ام
 على قول اصحابه اجاب الاستبدال اذا تعين بان كانه الموقوف لا ينتفع به وتضمنه
 برغب فيه ويعطى به ارض او دارا لها ريع يعود لنفسه على جهة الوقف
 فالاستبدال في هذه الصورة على قوايد يوسف ومحمد وان كانه للوقف ريع
 ولكن برغب شخص في استبداله ان اعطى مكانه به لا اكثر ريعا منه في صقع
 احسن من صقع الوقف جاز عند القاضي ابي يوسف والعل عليه والا فلا يجوز
 قارى الهداية **فصل** **في اجازة الوقف** وفي استحسان فتاوى الدينا رى سجد
 واسع جعل المتولى بعضه خانقا للمسجد لا يجوز وفي آخر وقف المحبط ان لم

قلت لكن في معروضات المفتي
 ابو السعود انه في سنة احدى
 وخمسين وتسعا وورد الامر
 الشريف بمنع استبدال
 وامر ان يصير بآذن السلطان
 تبعاً لزوج صدر الشريف
 انتهى فليحفظ **در المختار**
 في الوقف

في الوقف
 في اجازة الوقف
 في استبدال الوقف
 في ريع الوقف

يكن للمسجد اوقاف واحتياج المسجد الى الجارة لا باس بان يوجر جانب من
 المسجد مما ربه في العائنة اجرة لوباع القيم مال الوقف او اجره من النقص بشهادة
 لم يجز عند ابي حنيفة جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرين الواجب
 في الاجارة الفاسدة اجر المثل لا بما وز به المسمى بهدائه في الاجارة الفاسدة
 منه جعل له السكن ليس له الاجارة فان اجره سبق الاجرة وكانت للوقف نقد المال
 في اوائل كتاب الوقف هذا اذا لم ينص الواقف على مدة الاجارة فان شرط ذلك
 شيئا منه المدة فهو على ما شرط طال او قصر لان شرط الواقف برامى كالنصوص
 زيد في اول الاجارة **فصل** **في ضمان المتولى وعدمه** رجل اوصى بشي العارة للمسجد
 في اتي شئ يصرف ذلك المال قال ابو القاسم يصرف فيما كانه من البنا دون التزبي
 قاضيه في باب الرجل يجعل داره مسجدا من كتاب الوقف ذكر الحاكم في شرطه ابراء
 الاب والوصى والمتولى المستأجر على الاجرة يصح فيما باشره ويضمنونه للوقف
 والصغير ويبرأ المستأجر في القضاء ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى احكام الصغار
 اذا لحق لهم في الغلة زمن التعديل زمن الاحتياج اليه غير اولا والآخره ما يقبضه ان
 الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعديل فانه يضمن انتهى شبهة في الوقف **بخ**
 قضى القاضي بدخول اولاد البنات في الوقف على اولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه
 الا في غلة المستقبل دونه ماضى قبل البس يستند بهذا الحكم الى وقت الوقف فقال
 بلى لكن في حق المجرود وقت الحكم وطلات تلك السنين معدومة كالحكم بف الفسخ
 بغيره ولا يظهر في الوطئات الماضية والمهر قبل له البس ان القضاء يظهره عدم
 وقوع الثلاث وان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها لا فيها وهي بطلان
 محلبة النكاح وانه امر باق بخلاف الغلة المستهلكة حتى لو كانت غلة السنين
 الماضية فائمة تسحق اولاد البنات حصتهم منها **بخ** وغيره ان الحكم بظهور الغلة
 القائمة دونه الهلكة قنية قبل كتاب الهبة ثم اذا جاز الوقف وشرط البيع
 والاستبدال بالقرن قباه بما يتخاف من الناس فيه فالباع جائز وان باه بما لا يتخاف
 الناس فيه فالباع باطل تانا رطانية في الفصل الرابع من الوقف ولو باعها بخين
 فاحسن لا يجوز بيعه في قول ابي يوسف وهلال لان القيم بمنزلة الوكيل فلا يملك

في الوقف
 في اجازة الوقف
 في استبدال الوقف
 في ريع الوقف

بغين فاحش ولو كان ابو حنيفة يجيز الوقف بشرط الاستبدال لا جاز بيع القيم
بغين فاحش كالوكيل بالبيع بحر عند شرح قوله وان جعل الوقف غلة الوقف
لنفسه وللقيم صرف شئ من مال الوقف الى كتبة الفتوى ومخاض الدعوى
لاستخلاص الوقف قنية باب تصرفات القيم في الاوقاف والمنوط بذلك
التفويض الى غيره توكيلا للحاجة مرة بعد اخرى فرا باب القضاء
لما في الذخيرة اذا كانت في تلك السنة غلة فغرق القيم الغلة على الساكنين ولم
يسكن الخراج شيئا فانه يضمن حصصه الخراج لان بقدر الخراج وما يحتاج اليه
الوقف من العارة والمؤنة مستثنى من حق الفقراء فاذا دفع اليهم ذلك ضمنه انتهى
بحر عند شرح قوله ويبيد عنه غلته بجملة في كتاب الوقف واما باب الوقف وان كان
المشروط له من الوقف فهو كاحد المستحقين فاذا قطع للعارة قطع الى ان يصل
في اخذ قدر اجرة وان لم يصل لا يأخذ شيئا بحر باب الوقف فظاهره ان من
عمل من المستحقين زمن العارة فانه يأخذ قدر اجرة لكن اذا كان مما لا يمكن ترك
عمله الا بضرر بين كالا مام والمخيط فلا يراعى المعلوم المشروط زمن العارة فعلى
هذا اذا عمل المباشرة والشا ومن العارة يعطيان بقدر اجرة فكلهما فقط واما
ما ليس في قطعه ضرر بين فانه لا يعطى شيئا اصلا باب الوقف بجملة باب الوقف
وان كان في تأخير المدة ضرر بين فانه يصرف الغلة الى المدة فان فضل شئ
يصرف الى ذلك البرقة وقعت المناظرة بين بعض العلل منه باب الوقف
في ذلك فمن قال بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على اطلاقه ومنه قال يصح
الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لا بالكا او استهلكا ومنهم من قال انه يرجع
به قائما ويضمن بدل استهلاكه لانه ما دفع على وجه الهبة وانما دفع على انه حق
المدفوع اليه وهذا صحيح الوجه خبر باب الوقف في جواب سئل باب الوقف اذا صرف
الموقوف في الوقف فصل باب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف
العمل بنفسه الا مثل ما يفعل امثاله ولا ينبغي ان يقصر عنه استعاف في فصل فيما
يجعل المتول من غلة الوقف اذا آجر الوقف او قيمه او وصى الوقف والقاضي
او امينه ثم قال قبضت الغلة فصاعدا او فرقها على الموقوف عليهم فانكروا

فالقول

فالقول له مع يمينه كتاب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف
الوديعة فقال المودع اطلبها عند اقل كانه من الغد قال المودع ضاعت الوديعة
فالقاضي بئس له وقت الضياع متى ضاعت قبل تولد اطلبها عند او بعد ذلك
ان قال قبل ذلك فهو ضايع لانه من قرض لان قوله اطلبها عند اقرار منه انه
ما ضاع فاذا قال بعد ذلك قد كانه ضايع قبل ذلك صار ممتنا قضا وان قال
بعد ذلك فلا ضمان لانه لا تناقض كتاب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف
من كتاب الوديعة باب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف
القيم وناظر فلم يطلب الحنطة ولم يأخذ الدنانير ان شأوا قنية باب الوقف باب الوقف
من كتاب الوقف فاذا مات المدرس في أثناء السنة قبل مجي الغلة وقبل ظهورها
من الارض وقد باشر مدة لهم مات او غل ينفي ان ينظر وقت قسمة الغلة الى مدة
مباشرة والى مدة مباشرة من جاء بعده ويقط المعلوم على المدرسين وينظر كم
يكون منه كتاب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف
زمن مجي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد وفي الوقف عليهم بل يفترق الحكم
بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب وظيفة ما في جهات البر وهذا هو الاشبه
بالفقه والاعدل بحر باب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف
وقف على العلوية الساكنين ببيع وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يوجب عنه
البلدية او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر البجلي من غاب عنهم ولم يبيع مسكن ولم يخذ
مسكن اخر فهو من سكان بلخ لا تبطل وظيفته ولا وقفه قال مولانا ولست المسئلة
على جواز الوقف على بني هاشم كما يجوز الوصية لهم ولا يجوز صرف الزكاة اليهم و
وهكذا قال الامام ابو موسى رحمه الله قضية باب الوقف باب الوقف باب الوقف
باب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف
باب البيع في المصارف منها الفقير ومنها المسكين ومنها العائل الى اخره
بهنية في كتاب الزكاة فصل باب الوقف باب الوقف باب الوقف باب الوقف
زكاة السوانم والعشور وما اخذه العاشر من تجار المسلمين ومحملة ما ذكرنا من
المصارف بهنية في كتاب الزكاة فصل باب الوقف باب الوقف باب الوقف
ستنابات في الوظيفة وعدم اعتبارها شاعة مع وجهه والبنية ثم

الظاهر كلام الفاعل
مصدق المنبر

واما فيه ما ظاهرا يستحق الغزل ولا يؤخذ المعلوم وهذا كله مفهوم من عبارة
 ما تضمنه من بحر من المحل المرتب ولو اشترى رجل دارا شرعا فاسدا
 وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز وتصدق قفا على ما وقف
 عليه وعليه قيمتها للبائع خاتمة فصل وقف المريض اما اذا
 اختلف الواقف او اختلف الواقف واختلفت الجهة بان بنى مدرسة
 ومسجدا وعين لكل وقف وفضل من غلة احدى محال لا يبدل شرط الوقف
 وكذا اذا اختلف الواقف لا الجهة يتبع شرط الواقف بزارنه في نوع
 من وقف المنقول قال بيع المكرة فاسد منعقد مقيد للملك اذا انفصل
 به القبض خلا فالمرفر رحمه الله والفرق بينه وبين الفاسد لا باكره
 ان المشتري يهنا لو باعه او وهبه او تصدق به او كاتبه او آجره ونحو
 ذلك مما يقبل النقص فللبائع ان ينقصها او يمسحها ان ينقص ذلك
 لانه به راض بهذه التصرفات طابعا وحالا قاعدة في كتاب البيوع
 مسجد مبنى اراد رجل ان ينقصه ويبيعه ثانيا احكم من الاول ليس له
 ذلك لانه لا ولاية له ولا لهل المسجد ان يهدموا المسجد ويحبدوا
 بناؤه ويفرشوا الحصير ويعلقوا القناديل ولكن هذا اذا فطره اموال
 انفسهم اما اذا ارادوا ان يفعلوا من اموال المسجد ليس لهم ذلك الا
 بحر القاضى لان هذا تصرف في الوقف وليس لهم هذه الولاية ولو اجمعت
 في الفصل الاول من كتاب الوقف فان وقف دارا على سكنى ولده فالعقد
 على من له السكنى من وقف الهداية **باب في الاملاك ما اجار به في الاملاك**
المعجلة والمؤجلة المتعارفة في الديار الرومية اشترى ارا في اجارة
 ان قال اخو المشتري للمساخر ان اخي اشترى الدار التي
 في اجارتك فقال مبايعك باد هذا اجارة فنية في باب البيع الموقوف
 من البيوع **فصل في تصرفات المتوكل في هذا الدار** سئل النبي
 عن ارض وقف فيه بناء محلوكت وكان صاحب السكنى قد استأجرها
 باجر مثله يرمز فيتمتع بالمتوكل بعد زمان وزاده اجره مثله فابى مالك
 البناء الا باجرة الاول والمتوكل الجديد لا يرضى الا باجر المثل الا ان

على المتوكل

هل للمتوكل ذلك قال نعم **باب في اجاره باجر مثله** ثم زاد اجره مثله لا يفسخ
 ولو اجره باقل وجب الاقل فلو زاد آخر فله المتوكل ان يخرج للاول الا
 ان يستأجره الاول باجر مثله بنى المساخر باذن المتوكل فلي مضت
 المدة زاد في الاجرة للمتقبل فرضي صاحب السكنى بالزيادة فهو
 اولى جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف **كتاب البيوع** وان سمي المجلتين اي جلتي البيع والتمن بان قال بعت
 هذه النخلة وحي مائة بالف درهم او بعت هذه النخلة وهو عشرة اذوب
 بمائة **باب في تفصيل** اي لا يقول كل شاة بكذا او كل ثوب بكذا الصحيح
 البيوع في الكل اجماعا متفاوتا او لا للمعلومية البيوع والتمن وان
 باع الذروع هكذا اي سمي المجلتين ولم يقل ذراع او ذراعين
 بكذا اصح البيوع ورر في البيوع مخصصا وان اشترى مكيل او موزن
 على انه كذا فوجده اقل جاز البيوع فيها وجد وهل يجزى المشتري الكيل
 لم يقبض البيوع او قبض البعض كان له ان يرد وان كان قبض الكل لا يجزى
 قاضيه في فصل الشروط المفردة قريبا من آخره من البيوع
 والعدوى المتقارب كما جاز وتفاض فصولين في الخمس والعشرين
 فاما اذا استأجره بان قال بعت منك هذه الصبرة على انها مائة فغير
 بدرهم او قال على انها مائة فغير بمائة درهم سمي لكل واحد من القفزين
 ثمننا على حدة او سمي لكل ثمننا واحد اجماعا سواء فلا شك في جواز البيوع وذلك
 ايجاب في الموزونات وكذلك المعدودات المتقاربة كالحبيبات
 بدائع في فصل شروط الصحة من البيوع مخصصا واما العدديات المتفاوتة
 كالغنم والبقر والعييد ونحوها بان قال بعت منك هذه القطيع من الغنم
 على انها مائة شاة بكذا فان وجده على ما سمي فالبيع جائز وان ازيد
 فالبيع فاسد في الكل سواء ذكر لكل ثمننا واحد بان قال بعت منك
 هذه القطيع من الغنم على انها مائة شاة بالف درهم وذكر لكل شاة
 فيها ثمننا على حدة بان قال كل شاة بعشرة درهم وان وجده اقل
 فاسمى فان لم يستم لكل واحدة منها ثمننا فالبيع فاسد فان سمي لكل

هذا هو القدر
 الذي لا يفي
 به في كل
 من البيوع

واحدة ثمنا على حدة فالبيع جائز بخصته الباقى منها يد ابيع في فصل آخر
 الصحة من البيع مخصصا المسئلة الثالثة في العدييات المتقاربة والمجاورة
 فيها كالجواب في المكملات والموزونات وصورتها اذا قال لغيره بعث
 منك هذه الجوزات كل حوز بفلس تانا رخانه في نوع من جهالة المبيع
 والتمن من الفصل الناحية وفي بيع المذروع عن نحو الارض والثوب ان لم
 تبين حصته كل فان نقص اخذ المشتري الاقل بكل الثمن اى مجموع
 او ترك وفسخ البيع وان زاد كان الاكثر اى المشتري بالثمن بلا زيادة
 قضاء وليس له ديانة قسما في اوان البيع مخصصا ولا شرا باع باقل
 مما باع قبل نفع الثمن ملتقى في البيع الفاسد وقيد بالاضاحرة المثل
 او الاكثر فانه جائز بحرفه باب البيع الفاسد من البيوع ولو باع على يده
 يعطيه بالثمن كقبلا فانه كانه الكفيل غائبا عن المجلس وكفل حين علم او لم يعلم
 كانه فاسد او انه كان الكفيل حاضرا في المجلس او كانه غائبا وحضر قبل الاقرار
 وكفل جازم استحسانا غائبا في الشروط المفردة من البيوع فصح اى البيع
 بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري او لا يقتضيه ولا يقع فيه لاحد
 كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة فانها ليست باهل للنفع ورر في بيع الفاسد
 وفي شفعة مظاهر زاده في باب العروض اذا باع نصف البنا مع نصف
 الارض جاز سوا باعه من اجنبي او من شركه وللشفيع الشفعة عمادية
 في فصل الثلثين في سائل الشيوخ ويصح في فن ضم الى مدبرا الى فن غيره
 بالخصه وكذا في ملك ضم الى وقف في الصحيح ملتقى في البيع الفاسد ولو قال
 بعث منك جميع مالي في هذا البيت بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري
 لان اجبره الى البيت بسيرة غائبة في البيع الفاسد ولو باع دارا
 ولم يبين حدودها جاز اذا كان للمشتري يعرف حدودها ولا يشترط
 معرفة جيرانها غائبة في الفصل الاول من البيع الفاسد نوع فيما يدخل
 في البيع بدونه ذكره وما لا يدخل في بيع الارض ولا الثمر
 في بيع الثمر الا بائنه اطمه وان ذكر الحقوق والمرافق ويقال للمبايع اقلعه
 واقطعها وسلم المبيع ملتقى في البيوع والطريق التي لا يدخل في بيع

من غير ذلك

من غير ذلك الطريق الخاصة في ملك انائه والطرق ثلثة طريق الى الطريق
 الا عظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاصة في ملك انائه فالطريق
 الخاصة في ملك انائه لا يدخل في البيع من غير ذكر اناءها او بذكر الحقوق
 والمرافق والطريقا الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر او ابايع بيما
 منه داره ولم يذكر الطريق ولا الحقوق والمرافق حتى لم يدخل الطريق
 في البيع فله مشتري ان يرد اذا قال طمنت ان له مفتحا الى الطريق هكذا
 ذكر في المنتقى تانا رخانه في الفصل السادس فيما لا يدخل تحت البيع
 من غير ذكر صريحه كتاب البيوع رجل اشترى دارا لا يدخل فيه الطريق
 من غير ذكر فان لم يكن للدار طريق فاشترى ايا على ظن ان لها طريقا قد ذكرنا
 قبل هذا في باب العيوب وان باع دارا وقال بحقوقها وبرافقها
 او قال بكل قليل وكثير له فيها داخل فيها وخارج عنها كانه له الطريق غائبة
 في باب ما يدخل في البيع من غير ذكر من البيوع واجمعوا على ان ماتحت
 الشجرة من الارض يدخل في القسمة وذكر شيخ الاسلام في كتاب القسمة
 ان ماتحت الحائط من الارض يدخل في الاقرار والقسمة والبيع فذكر في
 المنتقى ان ماتحت الحائط من الارض يدخل في بيع الحائط والمذكور في
 المنتقى اذا باع حائطا في دار فلهذا بارضه قال ثمة لان الحائط بغير الارض
 لا يسمي حائطا تانا رخانه في الفصل السادس من البيوع مخصصا ولو اشترى
 دارا يدخل فيه علوه وسفلها وان لم يقل بحقوقها ومرافقها وان اشترى منزلا
 ان قال اشتريت منك هذا المنزل لا يدخل فيه علوه ولو قال اشتريت
 منك هذا المنزل بكل حق هو له يدخل فيه العلوه وان لم يقل بكل حق هو له لا
 لا يدخل فيه العلوه قالوا هذا في عرفهم اما في عرفنا العلوه يدخل في البيع من غير
 ذكر الحقوق في المسائل الثلث لان في عرفنا كل سكن سمي خانه صغيرا
 كان او كبيرا خانه فيما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل في البيع
 في بيع الارض بلا ذكر مثمرة كانت او لا اذا كانت موضوعه فيها
 للقرار تنوير الابصار في فصل فيما يدخل في البيع تبعا نوع فيما يدخل
 بالثمن الشراء بعد الشراء صحيح اطلاقه في جامع الفصولين وقيد في القنية

بان يكون الثمن اكثر من ثمنه الاول او اقل او يجنس آخر والاقل استباح
 في البيع شئ شيا وقبضه ومات مفل قبل نقد ثمنه فالبايع اسوة
 للفراد عزير قبل باب خيار الشرط ولو باعه وليس باق ثم اقبل قبل
 القبض فان المشتري بالخيار في فسخ ذلك العقد ولا يكون للبايع ان
 يطالب المشتري بالثمن ما لم يحضر العبد انتهى بحر في البيع القامه
 عنه شرح قوله والابق المشتري المفسر وتبرأ واعتق المشتري
 قبل قبضه جاز بزايه في باب الثالث عشر من البيوع واذا استوفى الثمن
 وسلم المبيع او سلم بغير قبض الثمن او قبض المشتري باجازه الباي لفظا
 او قبضه وهو جراه ولا ينهيه ليس له ان يسرد ويحبس بالثمن وان قبضه
 بغير اذنه له ان ينقض قبضه ويطلب تصرف المشتري من البيع والهبة
 وما يقبل النقص بخلاف العتق والتدبير والاستيلاء خلاصه في الثالث عشر
في الثمن من البيوع وللبايع حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن ان كان مالا
 لان حق المشتري متعين في المبيع وان كان الثمن مؤجلا لم يكن له ذلك
 لانه بالتأجيل سقط حق نفسه في المساواة فلا يسقط حق الآخر بحيط
 رضوى في باب حق حبس المبيع من البيوع مختصا وان يفعل اجنبى غير
 المشتري فان فسخ عاد الى ملك الباي ضمن الجاني المثل او القيمة وان
 اختار المشتري امضاء البيع اتبع الجاني بالمثل او القيمة بزايه من
الثاني عشر في قبض المبيع مختصا ولا يبيع الا بقرائن يرضى عنه
 ملقى في البيع الفكره وفي النوازل كمثل والذي عمن باع من آخر شيئا
 بعشرة دنانير وقد استقرت العادة في ذلك البلد انهم يصرفون الله
 الاثمان فيما بينهم فيعطونه كل خمسة اسداس مكانه الدنانير واستقر
 تلك العادة فيما بينهم هل للبايع تلك العين ان يطالب المشتري
 بالوزن ام ينقصد العقد على الذي تعارفه المسلمون فيما بينهم بطريق
 الدلالة فقال ينصرف الى ما تعارفه الناس فيما بينهم في تلك العادة
 ما ارضا فيه في الفصل الخامس فيما يتعلق بالثمن من البيوع المقصود
 من التدراسم الثمنية فقواتها يجرى تجرى فوات الذات فلا ينقطع

ولكن لا بد

ولكن لم يرد فاختار انه لا يفسخ ذكره في بيوع الواقعات وذلك
 لان الثمنية لا يبطل بالعزلة كما لا يبطل بالغلل والرخص قاعدة
 من كتاب البيوع قريباً من اوله بعد ثلثة اوراق الشراء دراهم
 الغيرة ودانيره لا يتوقف على اجازته ويقع للعاقبة بدمته لانه لا يتعين
 فان اجاز صاحب الدراهم لا يصير العقد له لانه قد نفذ على العاقبة
 يكون اجازته اقراضا للدراهم منه فيكون على العاقبة مثلها فاعديه
 في البيوع في جواب قوله قال استري ثوبا بعشرة دراهم الى آخره
 رجل قال لرجل تبيع الخنطة بكم تبيع فقال كل فغير درهم فقال كلني خمسة
 اقضه وكالها فذهب بها فهو بيع وعليه خمسة دراهم فافضاه في باب
 البيع لا ينقصد الا بلفظين من كتاب البيوع كيف تبيع الخنطة فقال فغير
 درهم فقال كلني خمسة اقضه فكالمها له لزم بحجة بعتك منك بالف
 فقضيه ولم يقل شيئا ثم البيع بزايه في نوع في العاقل في الثاني من كتاب
 البيوع بعتك عبيدي هذا بالف فقضيه المشتري ولم يقل شيئا ثم البيع
 وكذا اذا قال المشتري كله درهم فكالمه ولم يقل شيئا بزايه في العاقل
 في الثاني من البيوع نوع في تصرف المتعاقدين في المبيع وفي العتق
 اذا اشترى غلاما فلم يقبضه حتى وهبه من رجل او رهنه واه بالقبض
 فقبض جاز ولو اخرج بالقبض لم يجز مختصا برأيه في نوع في تصرف احد
 المتعاقدين في المبيع قبل القبض في الفصل الثالث من البيوع رجل اشترى
 عبدا وباعه من الباي قبل القبض لا يفسخ البيع خلاصه قبل الفصل الثالث
 من البيوع لو اشترى رجل من آخر عبدا وباعه قبل القبض من باعه او من
 اجنبى لا يجوز وغيره قبل الفصل الثاني في الاختلاف من البيوع باب
خيار الشرط ولو هلك المبيع في يد المشتري فان كانه اخبار للبايع
 ينقض البيع ويلزم على المشتري القيمة وان كانه اخبار للمشتري يلزمه
 الثمن ويتم البيع عماويه في الفصل الخامس والعشرين من البيوع ويخرج
 المبيع عن ملك الباي بخيار المشتري فانه هلك المبيع عنده ضمن الثمن ودرر
 في خيار الشرط من البيوع مختصا باب خيار الرؤية لو فسخ قبل الرؤية

ينفذ الفسخ بحكم أنه عقد غير لازم صدر الشريعة في فصل صح الشراء لم يره
خيار الرؤية يبطل بحدوث النثرة والزيادة في يد المشتري أو وكيله وبعد ما
حدثت الزيادة على يده ليس له الرد بحال تناولها أو لم يتناول جواهر
الفتاوى في الباب الخامس من البيوع رجل اشترى أرضا لم يرها ولم
اكتشف في المشتري الأرض في يد الكاكر بالاكارة فزعمها الكاكر ثم اراد
المشتري ان يرد بها بخيار الرؤية لم يكن له ذلك لان فعل الكاكر منتقل اليه
فصار كأنه زعمها بنفسه فاصحانه في فصل خيار الرؤية من البيوع و
وان اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول
للبيع مع يمنه وعلى المشتري البينة وهذا اذا كانت المدة قريبة يعلم
انه لا يتغير في مثل تلك المدة فانه بعدت المدة بان رأى امته شاة ثم اشترى
بعد عشر سنين كمنه وزعم البائع انها لم تتغير فالقول للمشتري كذا في الكافي
وعليه الفتوى منه في الباب السابع في خيار الرؤية ولو اشترى
شياء لم يرها ثم وكل رجلا بالرؤية قال له انه رضى فخذها لا يجوز ذلك ولا
يكون رؤية الكوكل كروية الموكل فاصحانه في خيار الرؤية ومن اشترى
ماراه خيرة انه تغير والا لا كمنه في الخيار والرؤية من البيع ومن رأى شيئا ثم اشتراه
فوجد منه تغيرا بخير والا فلا ملحق في فصل من اشترى ما لم يره من البيوع لا يكفي
خارج الدار وصحته بل يجب رؤية جميع بيوتها ورؤية خيار الرؤية
واما وقت ثبوت الخيار فوقته عند رؤية المشتري لا قبلها حتى لا يصح
اجازته قبل الرؤية ولا يلزم البيع محبط رضوى في باب خيار الرؤية
فانه كأنه عيبا لا يطلع عليه الا كذا كالحبل فالقاضي يبرها والواحدة
العدلة يكفي فيخلف البائع فاذا نكل فقد تأيدت شهادته بنكوله
فثبت الرد زخيرة في نزع دعوى العيب والخصومة من الباب
الثالث عشر من كتاب البيوع لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام
الا بحق حادث بعده اشياء من كتاب الدعوى وخيار الرؤية والعيب
لا يبطل الزمان بمضى الزمان جواهر الفتاوى من اوائل البيوع فصلا في خيار
العيب اذا اشترى جارية قد ولدت عند البائع لانه البائع اوخذ

ولم يبع

105 ولم يعلم المشتري بذلك وقت العقد هل له ان يرد فيه روايتان في
رواية البيوع لا يرد اذا لم يكن لها بسبب الولادة نقصان ظاهر على
رواية المضاربة يرد لانه الولادة عيب لازم لان التكسر الذي يحصل
بسبب الولادة لا يردول ابداء وعليه الفتوى بخلاف نسخة البرانية
في مثل العيب من البيوع كذا في الدخيرة والحانية في الجارية
عيب يزول بالولادة محبط بمرأته في الرابع عشر قريبا من اوله من
كتاب البيوع من وجد بمشترية ما ينقض الثمن عند التجار اخذ بكل
المن من اوردته تنوير الابصار في خيار العيب والعيوب كلها بالادب
من المعاودة عند المشتري زيل في خيار العيب قريبا من اوله
اشترى عبدا فابن بعد القبض لا خصومة له مع البائع حتى يحضر العبد
منه المقتضى في مثل العيب ولو قبض جميع البيع ثم وجد بعينه
عيبا كأنه عند العقد او حدث بعد العقد قبل القبض فانه ينظر انه
كانه المبيع شيئا واحدا كالدار والكرم والارض والشجر او كلبا
او وزنيا في دعاء واحد او صبرة واحدة او شين في الحكم كشي واحد
فالشترى بالخيار ان شاء رضى بالكل بجميع الثمن وان شاء رد الكل
وليس له ان يرد البعض دون البعض لانه يكونه روا بزيادة عيب
وهو عيب الاشتقاق في الاعيان وان كانه المبيع شيئين او اشياء
ليس في الحكم كشي واحد كالتياب والعبيد وغيرهما او كلبا او وزنيا
في ارضية مختلفة فالشترى بالخيار ان شاء رضى به ولزمه جميع
الثمن وان شاء رد المعيب خاصة وليس له ان يرد الكل الا اذا اشترى
على رد الكل وليس له ان يرد المعيب الا بقضاء القاضي او برضا البيع
عماد ينفذ الفصل الخامس والعشرين في خيار العيب قال فانه اشترى
غلاما صغيرا فوجد به بول في الفراش ان كانه بحال يبول مثله على
عادة لا يملك الرد بالعيب وان كانه الصبي بحال لا يبول مثله في الفرا
عادة يملك الخصومة ثم صاحب الكتاب استدل الى انه الصبي ان الذي
يبولونه في الفراش ان يكونه رباعيا او خماسيا فاذا جاوز هذا فالبول

فيه عيب فانه لم يخاصمه حتى بلغ وهو يقول في الفرائض فانه لا يملك
 الخصومة في الرد بالعيب انقروى نقله عن شرح ادب القاضي
 مختصا في الرابع والسبعين وله انه يرد بالعيب الذي لم يبرأ اليه
 لانه لم يرض بذلك العيب ولو اوجب قبيل الفصل التاسع من البيوع
 اشترى شيئين فقبضهما ثم باع احدهما ثم وجد بهما او بالباقي
 عيبا له انه يرد المصيب ولو باع نصف العبد لم يرد بالعيب ولو اشترى
 طعاما في وعاء فباع بعضه فهو بمنزلة عبيد باع نصفه ولو كان في
 وعاءين فهو بمنزلة عبيدين منية المفتي فيما يمنع الرد وما لا منه البيوع
 وعن محمد في رواية ابن سماعه مطلقا انه يثبت الرد بشهادة النساء
 فيما لا يطلع عليه الرجال الا في الحبل وفي المنتقى ابن سماعه عن الجعفي
 اذا اشترى جارية وقبضها فادعى انها برقاء ربرها النساء فان قلن
 حتى رتقا ردتها على البائع وكذا اذا ادعى ان بها كية قد كية
 في موضع لا ينظر اليه الا النساء قال ما ارد في مثل هذا يقول امرأة
 واخوة وحكي عن محمد بن الحسن مثل ذلك محيط برأيه في الفصل الرابع
 عشر من البيوع مختصا وما كان باطنا في الجوارى بعرفها النساء ولا
 ينظر اليها الرجال كالقرن والرتق اذا اخبرت امرأة واحدة بذلك يثبت
 العيب في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر الرواية فاصحها في العيوب
 من البيوع بخلاف ما لا يطلع عليه الرجال حيث يثبت بقوله المرأة
 الواحدة في حق الخصومة لا في حق الرد عدم البكارة لا يثبت الا بقول
 البائع لانه اما بالوطى وانه يمنع الرد او بقول النساء وانه لا يكون حجة
 في حق الرد وانه كان يعلم بقول النساء فالواحدة تكفي والاثنتان لا
 فانما خبر تابع للمعيب فلا خصومة لان وجوده شرط لتوجه الخصومة فان
 اخبرت عدله بفياح العيب ان قبل قبض لا يمكن المشتري من الرد بل
 توجهت الخصومة في حق الحلف بخلاف بالله لقد باعه وسلمه وابه
 هذا العيب على البتات وان بعد القبض واخبرت عدله بقيام العيب
 توجهت الخصومة وحلف البائع كما ذكرنا بزاريه في العيب من كتاب

البيوع

106 البيوع مختصا كذا في الخلاصة نوع فيما يمنع الرد بالعيب - قال القدوة
 في كتابه كل ما يوجب نقصا في الثمن السخا في او القيمة في عادة النجا
 فهو عيب اما رخانه من اول خاص وعشرة البيوع اشترى ثوبا بخمسة
 وهو سادى عشرة فوجد به عيبا بنقصه خمسة رجوع بدرهين ونصف
 لانه فاق نصف البيوع منية المفتي في مسائل العيوب من البيوع فلو
 حدث عيب آخر عند المشتري رجوع بنقصا له او رد برضا بايضا لطفه
 في احد وثمنه فلو كان باءة مساوية او بغيره كذا في المعراج وشمل
 ما اذا اشتراه مريضا فازداد في يده فانه ليس له الرد وقيل ينبغي ان يرد
 كي في وجع السن اذا زاد الا اذا صار صاحب فراش كذا في خزنة
 الفقه بحرف باب العيوب من البيوع مختصا اشترى جارية ففعل
 وغاب البائع واطلع المشتري على عيب الجارية فرفع الامر الى القاضي
 واثبت عنده الشراء والعيب فاخذها القاضي ووضعها على يدي
 عول فماتت في يده ووضع البائع ليس له شيء ان يستر الثمن لان الرد
 على البائع لم يثبت لمكانه غيبة فكان الهلاك على المشتري قال فاحل
 قلت وينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يقض القاضي بالرد على البائع
 بل اخذها منه ووضعها عند عدل اما اذا قضى على البائع بالرد فينبغي
 انه يهلك من مال البائع وبستر المشتري الثمن لانه اقضى ما في الباب
 ان هذا قضاء على الغائب من غير خصم لكنه ينفذ في ظاهر الروايتين
 عنه اصحابنا ودرر في فصل خيار العيب كذا في الخلاصة في البراءة عنه
 العيوب وفي الزخيرة وذكر في صلح العيوب اذا اشترى جارية و
 قبضها وابعدها وسلمها للناس ثم ظهر بها عيب فرد بها المشتري لاخير
 على بايعة بغير قضاء لم يكن للبابعة ان يخاصم بايعة في قول الجعفي
 وبه اخذ صاحباه اما رخانه في نوع آخر اذا اشترى شيئين من الفضل
 اشترى عشرة من كتاب البيوع كل تصرف يدل على الرضى بعد العلم
 به يمنع الرد والرجوع بالنقص بزاريه فيما يمنع الرد وما لا منه السد
 ولو صالح المشتري الاول بايعة لا يصح الصلح عند الامام لانه لا حق له

منع

برازيه فيما يمنع الرد وما من التاوس منه كتاب البيوع اما في موضع ليس له
حق الرجوع بنقص العيب لم يصح الصلح فصولين في التلخيص
قال المشتري للبائع انت بري من كل حق فيك دخل تحت البراءة
الابراء عن العيب لا عن الاحتقاق في المختار برازيه فيما يمنع الرد وما
استري امة عيني فولدت عند المشتري ليس له مع البائع خصومة فان
ما نت في يد المشتري في نفاسها رجع بالنقصان لا بكل القيمة ان لم
يعلم بالجبل عند الشراء برازيه في نوع منه استر تركبة او حذية في
التاوس العيب راي عيبا فصالحه على مال ثم وجد عيبا آخر
فله رده مع بدل الصلح ولو قبض بدل الصلح وزال ذلك العيب يرد
بدل الصلح وقبل هذا الزوال بلا علاج فانه زال بعلاج لا يرد
فصولين في الخامس والعشرين فربما من آخره ولو استري مع عيبا
عيبا آخر فعالج العيب الاول مع العلم بالعيب الثاني لا يرد ولو
عالج ثم علم عيبا آخر فله الرد فصولين في الخامس والعشرين قبل الحل
المزبور بورقة ونصف رجل استري جارية فوجد بها عيبا فزادها
وقبل البائع الرد ولم تكن الجارية في مجلس الرد صح الرد لان البيع على
هذا الوجه جائز فله الرد جواب الفتاوى في الباب الاول من البيوع
استري بذر البصل وزرعته ولم ينبت فظهر به فساد وبالفارسية
بوشيد رجوع بالثمن برازيه في السادس من العيب من البيوع ومن
باعه فربما وبه جراحة وقال للمشتري لا تخف منها فانه يهلك سببها
فانما ضاعه واخذوه وهلك بسببها لا شيء عليه فنيه في المتفرقات
من العيوب من البيوع استري جارية ولم ينبت من عيوبها فوطئها او
قبلها او سها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد بامطلقا اي سواء كانت
كبيرة او ثيبا نقصها الوطئ او لا لان كل من عيبها عيب عاود ويرجع
بالنقصان لا امتناع الرد الا اذا رضى البائع باخذها لانه لا امتناع في
الحقه فاذا رضى زال الامتناع ودرر في خيار العيب من البيوع سئل
عن شخص استري من آخر فربما ذكر انها من نسل فربما كان لفرس

مشهورة

سنة اراد المشتري الرد بالعيب فقال البائع المبيع غير هذا فالقول قول البائع وان اراد رد الثمن كونه جوفاً
فقال المشتري الثمن غير هذا فالقول قول المشتري انقره في احزاب خيار العيب نقلا عنه التلخيص في باب
منه البيوع

مشهورة بالمجودة ثم تبين كونه هل للمشتري الرد اجاب اذا استراها
بناء على ما وصف له بغير لو لم يصفها بهذا الصفة لا يشترى بذلك الثمن
والتفاوت بين الثمنين فاحش وهي لا تساوي ما استراها به له الرد اذا
تبين خلاف ذلك فاري الهداية ابراء المشتري من الثمن ثم طلع
على عيب لا يرد ولا يرجع بشئ برازيه في نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع
فصل خيار الغبن والتقصير واصحابنا يقولون في المغبوض انه لا يرد
ولكن هذا في مغبوض لم يقرا اما في مغبوض غير مكتوب له حق الرد اسند لا
بمسئلة المراجعة ذكره الامام علاء الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء
جواب الفتاوى في الباب السادس من البيوع وفي المحيط لو حدث
ما يمنع الفسخ من نحو الهلاك لزمه المسمى بالخيار ولا شيء له في قول
الطرفين وعند محمد رحمه الله ان المشتري يرد قيمة المبيع ويرجع على البائع
بالثمن فربما في فصل التولية والمراجعة من البيوع ولو تصرف
المشتري المغبوض في المبيع تصرف اللاك بعد ما علم الغبن فيه لا يرد
بالغبن حاوي المنية في فصل خيار المغبوض وما لا ينهين فيه قبل
في العروض ودهنهم وفي الحبوب او يارده وفي العقار ودهن وازده
وقيل لا بد من ثلث نفوهم المقومين فصولين في السابع والعشرين
من آخره لو هلك المبيع او حدث به ما يمنع الفسخ عند ظهور الخيانة
سقط خياره ولا شيء له في قول ابيه حنيفة وهو المشهور في قول محمد
انما رخصا نية في السادس عشر من البيوع البناء استهلك ثم حرق الكبر
ولم يغيره البائع لكن غيره الدلال فله الرد فنيه في باب خيار المغبوض
فصل في بيع المراجعة والتولية فان ظهر خيانة في مراجعة اخذه بثمنه
او رد المبيع وفي التولية حط وعنده ابيه يوسف حط فيها وعنده محمد
خبر فيها بين الاخذ بالثمن وبين الرد ولم يحط بشئ فيها وفي المحيط طلع
حدث به ما يمنع الفسخ من نحو الهلاك لزمه المسمى بالخيار ولا شيء
في قول الطرفين وعند محمد رحمه الله ان المشتري يرد قيمة المبيع
ويرجع على البائع بالثمن والكلام مشعر بان له لو قال للمشتري قيمة من

مسئلة اختلاف في التغير فقال المشتري
قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول
للبيع مع يمينه وعلى المشتري البينة
هذا اذا كانت المدة قريبة بعد ان لا يتغير
في مثل تلك المدة فان بعدت كان
راي امة شابة ثم اشتراها با بعد
عشر سن سنة وزعم البائع انها
لم يتغير فالقول للمشتري بالتغير

مسئلة هل يتقبل الرد بالتغير الى الوارث
فرع هل يتقبل الرد بالتغير الى الوارث
استظهر المصنف لا يتصرفهم
بان الحقوق المجردة لا تورث
ور المختار في فصل المراجعة والتولية
وكذا في فتاوى على افندي في البيوع
بالعيب والتغير من البيوع

في كتاب البيع

قاعدة في البيع رجل اشترى بذر الفيلق على اتمها موزية والمشتري لا يعرف ذلك فلما خرج دوده فاذا هو غير موزية وبين المروزي وغيره تفاوت فعلى البايع رد الثمن ان كان قبض وعلى المشتري رد مثله لان البيع وقع فاسدا لانه باع ما ليس عنده ولو اوجب في الفصل الثامن في الشروط من البيع وبطل بيع ما ليس في ملكه اذ من شرط المعقود عليه ان يكون مالا موقورا امتقوتا مملوكا في نفسه وان يكون ملك البايع فيما يبيعه بنفسه وان يكون مقدورا للتسليم فلم ينقد بيع المعقود كرهذا الثوب المروزي فاذا اوجده ورثه منع في البيع الفاسد خصوصا شري على انه بذر بطيخ شتوي فزوجه صديقا بطل البيع فصولين في الفصل الخامس والعشرين **نوع في الشروط المفقة للبيع** ثم ينظر انه ذكر شرط الفسخ في البيع فسد البيع قاضيا في قبيل احكام البيع الفاسد وشرط اخبار لا يفده وان كان متعارفا كشرائه النعل على انه يجد في البيع او يشترى فيها فوجا فزوجه وان كان ملابا للبيع لا يفده كالبصير بشرط الكفيل بالثمن اذا كان حاضرا او قبلها او غائبا فحضر فقبل قبل التفريق وكسرت رهن معلوم بالاسارة والنسيئة فان حاصلها التوفيق للثمن قيدنا بالحضرة الكفيل لانه لو كان غائبا فحضر وقبل بعد التفريق او كان حاضرا فلم يقبل لم يجز **جرح البيع الفاسد** ولا يجوز وفيه البيع بشرط لا يقف العقدة وفيه نفع لا حد سماه المتعاقدين بشرط البايع ان لا يسلم الى المشتري الى شهر او بواجره او بعيره فاستان في فصل بطل بيع ما ليس ببال محصا على قول من يجعل بيع الوفاء فاسدا لو قبضه وآجره من غيره فله الاجرة لانه لو غصب وآجر فله الاجرة فهذا اولى ولو آجره من مالك لم يجز اذا الرد على مالكه يجب عليه وقد رد عليه واحكم في البيع الفاسد ان المستحق بحجة لا يقع الا عن تلك الحجة وان اوقعه الموقع بحجة اخرى فصولين في النافعة عشر فيصيح بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري او لا يقتضيه ولا يقع فيه لا حد كشرط ان يبيع الدابة المبيعة فانها

اي من المتعاقدين

ليست

ليست باهل للنفع منع في البيع الفاسد ولو باع عبد بشرط ان يعتقه لا يجوز عندنا قاضيا في فصل في الشروط المفقة من البيع ولو اشترى شيئا لبيعه من البايع فالبيع فاسد حمله في الباب العاشر في الشروط المفقة من البيع والفتوى على انه بيع الوفاء فاسد وبقر عليه احكام البيع الفاسد الا ان المشتري لو باعه من آخر فللبايع الاول ان يأخذ كما باعه المشتري من الكره من آخر فصولين في النافعة عشر فان خرج هذا البيع المقبوض عنه ملك المشتري يتصرف بحمل النقص كالبصير والرجل والهبة مع التسليم والا كالاعتاق والتدبير والكتابة او بنى فيه بناء ففسخ لكل منهما في شئ منها الا اذا رضى المشتري بالفسخ فاستان في فصل بطل بيع ما ليس ببال محصا ولو اشترى حامة على انها تصوت كذا كذا صوتا فالبيع فاسد وفي الاصل اذا باع كلبا على انه عقور وحامة على انها دارة لا يجوز منه في الباب العاشر من كتاب البيع لو اشترى قريبا او غيره وشرط ان يصيح او طير او شرط ان يجي منه المواقف الجديدة او كتب نظاما او ديكا مقلدا عن محمد روايتا في حاشية الفصل الخامس من البيع ففسخا كذا في البرازية وفي الفتوى ان البيع بهذه الشروط فاسد على قول ابي حنيفة واحدى الروايتين عن محمد رحمهما الله والمأخوذة من الرواية هذه من اجل المروزي لو باع حائونا على ان غلته عشرة ودرهما فاذا حقت عشرة ان اراد بذلك انه غلته فيما مضى كانت عشرين جاز البيع وان اراد ان غلته فيما سبق قبل عشر وفسد البيع كما لو باع حيوانا على ان ياكل كوم تحلب كذا وان لم يبين مراده فسد البيع لان النكس يريده من هذه الغلة فيما سبق قبل خزانة المقتنين في الشروط المفقة ولو باع على ان يحبل البايع رطلا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا قاضيا في الشروط المفقة من البيع **فصل في احكام البيع الفاسد** فانه باهية اي باع المشتري بشرا فاسدا ما قبضه او وجهه وسلم او اعتقه نفذ بيعة وجهته واعتاقه فعليه قيمته ودرره البيع الفاسد محصا وتعتبر قيمته يوم القبض فلا يعتبر كالمغصوب كذا في الكافي ودرره البيع الفاسد

فصل في احكام البيع الفاسد

ومشايه دارا بعا فاسدا فبناها المشتري فعليه قيمتها عند البيع حنيقة
رواه يعقوب عنه في الجامع الصغير ثم شك بعد ذلك في الرواية وقال
ينقض البناء وترد الدار حديثه في احكام البيع الفاسد وقوله ما وجه
فتح القيد في المحل المزبور باع بالنقد كذا او بالثمن كذا او الى شريك
بكذا او الى شريكين بكذا فاسد برازيه في نوع في الثمن من اى صورة البيوع
اشترى ارضا على انه خراجها ثلثة اربعة فبانه ازيد او انقص فاسد
لانه باع بشرط ان يجب على المشتري خراج ارض اخرى هذا اذا علم
فانه لم يعلم جاز وحيز المشتري بين التزام اخراج كل والترك برازيه في نوع
في نوع في الخراج من البيوع ولو بني في دار اشترى فاسدا او غير فعليه قيمتها
ملققة قبل الاقالة ولو باع شيئا فقال بعثك بغير ثمن او قال بعثك على
انه لا ثمن له كانه البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كانه فاسدا
فاضيحة في فصل البيع الباطل فانه باع المشتري ما شره شره فاسدا صرح
وكذا الواحده او وحده وسلمه وسقط حق الفسخ وعليه قيمته ملققة
في البيع الفاسد الحسين مثلي وكذا المصل لانه موزون معلوم فصلين
في الفصل الثالث والثلاثين اشترى ارضا شره فاسدا فبني فيها
او غير ثم اراد المشتري ان يفسخ البيع ويرد ما يحكم الف واهل له ذلك
اجاب نعم لانه رضى لصورة وهو نقض بناءه بخلاف لو اراد البائع
ذلك فاعديه في البيع الفاسد اشترى شيئا بالف وقبضه ثم باع منه
البائع بالف وخمس له الى اجل مجهول وهو مقبوض في يده فهو فاسد
ولا ينقض الثاني فسخ الاول بخلاف ما اذا كان الثاني صحيحا قال رضي
عنه وفيه نظر فقد نص سبب بخلافه وكذا صاحب التفسير بان الثاني
وانه كانه فاسدا ينقض فسخ الاول فيه في ما يتعلق بالشراء ثانيا
باع منه صحيحا ثم باعه ايضا منه فاسدا ينقض الاول لان الثاني
لو كان صحيحا ينقض الاول به فكذا لو كان فاسدا لانه ملحق بالصحيح
في كثير من الاحكام برازيه في الرابع في البيع الفاسد الحكم في بيع عذبة
حنيقة مثلي عند حاقط الحكم في بيع القيمة لومطبوخا بالاجماع وكذا النيا

هو القصة

110
هو الصحيح فصلين في الثالث والثلاثين ولو اكره البائع للمشتري
وهلك البيع في يده ضمن قيمته للبائع تنوير في كتاب الاكره وصرح
الولوا لحي في الفصل السابع بانه بيع الفاسد معصية تجب رفعها
وسبائته في باب الربا ان كل عقد فاسد فهو ربا بحرفه اول البيع
الفاسد ولكل منها فسخه يعني على كل واحد منها فسخه لان رفع
الفاد واجب عليه واللام تكونه بمعنى على قال الله تعالى وان اساءتم
فعلهم اى فعلينها ربط في فصل قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد
فان كانه الفاد بشرط زائد فلن له الشرط فسخه والافل كل منها فسخه
والاول في الموضوعين مكانه اللام على فان اعدام الفاد واجب حقا
للتبرع كما في المحيط وغيره قرئانه في فصل بطل بيع ما ليس بمال مطلقا
واما حقوق الله تعالى فلا تقبل الاسقاط من العبد قالوا الوعدى المقذوف
ثم عاد وطلب حقه لكن لا يقام بعد عفو له فقد اطلب اشباهه في احكام
النقد وعلى كل واحد منها فسخه قبل القبض وبعد ما دام في يده
ولا بشرط فيه قضاء قاض اذا اشترى على امسكه وعلم به القاضى فله فسخه
تنوير في البيع الفاسد للقاضى فسخ الفاسد جبر اعليه ما قال في البرازيه
واذا اشترى البائع والمشتري على امسك المشتري فاسدا وعلم به القاضى
له فسخه حقا للشرع بحرفه احكام البيع الفاسد فصل في البيع بالتجئة
وانه اختلفا فادعى احدهما ان البيع كانه تجئة والاخر ينكر التجئة
لا يقبل قول مدعى التجئة الا ببيته ويستخلف الاخر وصورة التجئة
في البيع ان يقول الرجل لغيره انما بيع دارى منك بكذا وليس ذلك
بيع في الحقيقة بل هو تجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط
فهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع الهازل قاضيه في احكام البيع
الفاسد التجئة على ثلثة اوجه احد بالتجئة في نفس المبيع وصورتها
انه يقول الرجل لغيره انى اريد ان يبيع منك عدى هذا في الظاهر لا
خافه ولا يكون ذلك بيعا في الحقيقة فقال فلان نعم واشهد على مقاليته
ذلك ثم باعه في مجلس آخر بالف درهم وتصادق على ما كانه بينهما

كان البيع باطلا وهو بيع الهازل قاصيها في الفصل المتقدمة قبل الرضا
وحكمه عدم تملك المشتري اياه اذا قبضه فلا ضمان له لو حلك البيع عند
المشتري لانه المقبوض امانة عنده لان العقد اذا بطل بقي حجر القبض
باذنه المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي وقبل يكون مضمونا
لانه يصير كالقبض على سوم الشراء من غير البيع العاقد لم يخاص ولم
قبضه المشتري فاعتقه لا يعتق لان خيار الهزل يمنع وقوع الملك للمشتري
خيار الشرط محبط رضوى في التلويح من البيوع وسئل رحمه الله جمع في
البيع الجائز بين العقار وبين المنقول الذي لا يجوز البيع الجائز فيه بان
لم يكن تبعا للعقار حتى قد البيع فيه حل بفسد في العقار اجاب رحمه الله
لا يفسد في البيع حتى يفسد في البيع بل يفسد في العقار ويبقى بيعا جائزا
هذا اثر الى انه لا يجوز البيع الجائز في المنقول عادية في الفصل الثاني
عشر في البيع الفضول باع مال ابيه بلا اذنه ثم ورثه لا ينفذ بلا
تجديد برأيه في العاشر من البيوع والموقوف ما يصح باصله ووصفه
ويفيد الملك على سبيل التوقف ولا يفيد تمامه لتعلق حق الغير ورث البيع
الفاسد من اوله **باب في بيع الاب مال ولده الصغير وشرا له** بيع الاب
ماله طفله من الاجنبي على ثلثة اوجه فان الاب اما عدل او سورا محال
او فاسق فجاز في الاولين وفي الوجه الثالث لم يجز بيع عقاره فله نقضه
بعد بلوغه وبيع منقوله جاز في رواية وبوضع ثمنه بيد عدل لاني رواية
لولاخر بضعف قيمته وبه يفتي فصولين في التبيع والعشرين مخصصا
باب في بيع الاب والوص الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيه ثم
وصى وصيه الى آخره ولكل هؤلاء ولاية التجارة بالمعروف في مال اليتيم
فلو كان عقدهم بمثل القيمة او بسبب الغبن صح وكذا اشتر اوهم لليتيم صح
بسبب الغبن ولو فاحش نفذ عليهم لا عليه فصولين في التبيع والعشرين
لمخصصا وصى باع ضياع الموصى لقضاء وبنه ثم تبين ان قيمة الضيعة
الكثر مما باع فالبيع باطل جواهر الفتاوى في كتاب الوصايا وليس للوصي
ان يبيع العقار الا لزيادة في الثمن بان يبيعه بضعف القيمة او لضرورة

انقل ويكر
وصح بيع الوفا في العقار استحقاق
للتعامل واختلاف في المنقول
قبل يصح لعموم الحاجة وقيل لا يصح
لحصول التعامل وررررر في اخر
ويفتي على عدم
صحت بيع الوفا في المنقول
في برهجة الفتاوى

اولوصية من سلة في الزكوة لا تنفذ به ونه ببيعة اولوصية ببعضه وهو يقيم
اولضرورة الفسحة او الحاجة اليتم الى ثمنه او لزيادة مؤننه وخراجه على
قلته وارتفاعه اولد اعليه الى الخراب فيما اذا كان دارا او حائوتا او لغير
من تسلط جابر ذي شوكة عليه فذكره في الحائنه وغيره باب ادب الاوصيا
في فصل البيع وكذا لا يملك وصي القاضى البيع ممن لا تقبل له شهادته
برأيه في الثامنة في بيع اب وام ووصى **باب الاقالة** هلك المبيع بعد
الاقالة قبل التسليم بطلت الاقالة برأيه في نوع في الاقالة فتبطل
الاقالة بعد ولادة المبيعة المقبوضة اذا الزيادة المنفصلة مانعة للرفع
بمخلاف المتصلة **قسطان في الاقالة** ولا يشترط لصحتها بقاء المتقا
فتصح اقالة الوارث والوصى ولا تصح اقالة الموصى له بحرف الاقالة
الوكيل بالشرع لا يملك الاقالة في قولهم جميعا عادية في التبيع والعشرين
وفي جميع التفاريق اقالة الوارث جائزة واطلق في الجا مع جواز اقالة الوارث
وهو مقيد بما اذا لم يبيع باكثر من القيمة فانه باع باكثر من مالها يصح اقالته وكذا
المتولى ايضا لو اشترى باقل من القيمة ليس له الاقالة فتح القديري في الاقا
باب الاستحقاق ولو استولى المشتري الجارية ثم قامت بئنه على اليد
بالتقرب يرجع على بايعها بالثمن فبني في الاستيلاء من العناق والتدبير
كالاعناق لانه ايضا لا يحتمل النقص لثبوت بعض آثارا كونه كاستيلاء
التملك للغير وررر في دعوى النسب من الدعوى لو اشترى عبدا
ثم افراته حر فانه نفذ القاضى عليه اقراره ثم حاصم البايع واقام البئنه انه
حر الاصل والعبد بحجده احرية فانه تقبل بئنه المشتري ويرجع بالثمن
على بايعه **قاضي جامة في باب البيع الفاسد** الاستحقاق نوعان مبطل
للملك كالحوية الاصلية والعنق وفروعه وناق له كالاستحقاق بالملك
الاول بوجوب انفس العقود فكل من الباعثة الرجوع على بايعه وان
يرجع عليه **عشر في الاستحقاق** ولو قبض الكل ثم اسحق بفضه فان البيع
في مقدار المسحق باطل ثم ينظر ان كان استحقاقا ما اسحق بوسن عبا
في الباقي كما اذا كان المعقد وعليه شياء واحدا كما في تبعضه ضرر

لا تبطل الاقالة في صورة المقايضة
بملك احدهما ورررر باب المراكحة
في شرح قوله جاز التصرف في الثمن قبل قبضه
بئنه المشتري على الاقالة اولى من
بئنه البايع على البيع ترجيح البئنه
لغرض في البيع

مسئله اشترى دارا واستحقها رجل باقرار المشتري او بنكوله عن اليمين لا يرجع على بايعه بالثمن فان اقام المشتري البينة ان الدار ملك المستحق ليرجع على بايعه بالثمن لا يسمع بينة اما لو اقام البينة على اقرار البائع ان المبيع ملك المستحق يقبل وباخذ البائع بالثمن ولو لم يقم بينة على اقرار البائع بذلك ولكنه طلب يمينه بائنه ما هي للمدعي كان له ذلك لانه يحتمل ان ينكل عن اليمين فيصير بنكوله كالمفروء يسترد منه الثمن بعد ذلك كذا في العمادية وهذا مما يجب حفظه والناس غافلون عنه

باب الاستحقاق من البيع

مسئله اشترى من بده بشهادة تهرين وقد عدلها المشهود عليه قال ابو الوهب اسأل عن ابن ابراهيم فان عدلا يرجع المشهود عليه على بايعه بالثمن وان لم يعدل يقضي على المشهود عليه لتعدله اياها ولا يرجع هو بالثمن على بايعه وهو بمنزلة الاقرار المذكور في قناوى قاضي ظهيره

فصل عمادى في فصل الاستحقاق

مسئله لا تخلف مع البرهان الا في ثلث دعوى دين على ميت وفي استحقاق المبيع ودعوى الابن شبهة فانه في ثلث البينة للمستحق عليه تخلف المستحق بائنه ما باع ولا وجه ولا نص في الخارج عن ملكه بوجه من الوجوه جامع الفصولين في فصل الاستحقاق

مسئله لو اشترى طحونة وكان في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له ان يطالب المشتري ببقية الطحونة لانه من اجزاء المبيع بل من كسبه فعدله

منه فخر الفتاوى باب ١٧ بوج كذا في الفقه باب الاستحقاق

سواء كان

مسئله المشتري لو رجع على بايعه وصالح البائع على شئ قليل فلبايعه ان يرجع على بايعه بثمنه وكذا لو ابرأ المشتري عن ثمنه بعد الحكم له ان يرجع عليه فلبايعه ان يرجع على بايعه ايضا اذا المانع اجتماع البذل والمبدل في ملك واحد ولم يوجد الزوال المبدل عن ملكه جامع الفصولين في فصل الاستحقاق

ادعى ان هذا العبد لى غاب عنى منذ شهر وقال ذواليد لى منذ سنة يقضى للمدعى ولا يلتفت الى بينة المدعى عليه لان ما ذكر المدعى تاريخ غيبه العبد من بينه لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك المطلق خاليا عن التاريخ وصاحب البينة ذكر التاريخ كمن التاريخ حالة الانفراد ولا يقدر عند ابيه جسيمة فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقضى بينة الخارج ورررررر في دعوى الرجلين وكذا في باب الاستحقاق م

سواء كان بعد العلم به او قبله واما الاعتناق بعد العلم به فان رجع الرجوع بنقصانه بجر رائق في خيار العيب فنقص رجل اشترى بغيره او قبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فخطب في الطريق فانه بهلك على المشتري ثم المشتري ان اثبت العيب يرجع بنقصانه العيب على البائع ولو اشترى بغيره او قبضه فوجد له لا يعتلف اى من العلف ثم ظهر به ربح فوقع وانكسر ونحوه فانه لا يرجع بالنقصانه على البائع فاصحاه في فصل العيوب رجل اشترى بغيره افلما او غلوا رة سقط فذبحه ان فلفظوا الى امعا فاذا حى فاسدة فسادا فذبحا ان كان الذابح ذبحه بغيره المشتري لا يرجع بالنقصانه فاصحاه في فصل العيوب اشترى فاراد المشتري انه يرجع بثمنه وقد مات بايعه ولا وارث له فالقاضي ينصب عنه وصيا ليرجع المشتري عليه فظهر المبيع حرا وقد مات بايعه ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غيرا انه بايع المبت حاضرا يجعل القاضي للمبت وصيا فيرجع عليه المشتري ثم وصى المبت برجع على بايع المبت فصولان في السدس عشر ولو ابرأ البائع المشتري عن ثمنه او وجهه منه ثم اشترى المبيع منه يد المشتري لا يرجع بشئ على بايعه وكذا بقية الباعة لا يرجع بعضهم على بعض لتعذر القضاء على الذي ابرأه بغيره كذا في الفقه

فصل لا يرجع المشتري الا خيرا على بايعه لوجود الابرأ وهل يرجع على البائع بايعه اختلف فيه المتأخر ونه قيل يرجع وقيل لا فصولين في السدس عشر لو اشترى بنتا فطلب ثمنه فبرهن بايعه انه نكح عنده او عند ابني ينفى انه يسمع بينة ويطلب الحكم بالاستحقاق بالنسبة فصولين في السدس عشر تداولته الا يدي فاشترى فرجع بعضهم على بعض بثمنه بحكم فانكر بيع احد الباعة يحتاج الى اقامة البينة على البيع في حقه وهل يحتاج الى اقامة البينة على الرجوعات وعلى الاستحقاق الاول فانه علم القاضي بذلك الرجوعات لا يحتاج الى اثباتها والا بانه كانت عند قاض آخر اخذ منه الا انه نسي يحتاج الى اثباتها فصولين في السدس عشر ويحتاج الى اقامة البينة على الرجوعات وعلى استحقاق الاول انه لم يعلم القاضي بذلك

الرجوعات بان لم يكن بين يديه او كانت بين يديه ولكن بشرط ان كانت
الرجوعات بين يديه وهو ذكر لها لا يحتاج الى اثباتها خزانة المفتين
في فصل الاستحقاق سواء فوهه فاستحق من الموهوب له يرجع الواجب
على بايعه لان يد الموهوب له يد واحبه في الا ابتداء اذا الملك انما يثبت
بالقبض فلا بد ان يثبت له او لا حتى يصير قابضا بملكه فصولين في السأله
عشر اشترى ارضا بعرض ووقفها ثم استحق العرض بدينار قيمه الارض
يوم قبضها والوقف جائز لانه بدل المستحق فملوك والارض بدله غايه
الامر ان البيع فاسد وانه لا يمنع الوقف ولو كانه اشترى بايعه ووجد العبد
حر ابطال الوقف لان بدل الحر لا يملك بزاربه فيما يمنع الرد وما لا يمنع
منه التاديس **فصل في احكام الغرور** الوصي اذا باع دار اليتيم ثم انه
المشترى بنى فيها بنا عظيمه ثم جاء مستحق واستحق الدار رجع المشتري
على الوصي بالثمن وبقية البناء فيكون ذلك مال اليتيم محيط بماله
في الرابع عشر في جنابه الحائط من الجنائيات وانه استحققت الدار
بعد البناء والبائع غائب والمستحق اخذ المشترى بهد البناء فقال
المشترى انه البائع قد غررته وهو غائب قال ابو حنيفه رحمه الله لا
لا ينفقت الى قول المشترى بل يورث بهدم البناء و يدفع الدار الى المستحق
فاضيحانه في فصل **سأل الغرور من البيوع وفيه تفصيل** اربعة اشياء
لا يكون الرجل فيها مغرورا الشفعة والشفعة واستيلاد جارية لابن
واستيلاد احبارية المشتركة ببيان رجل اخذ ارضا بالشفعة او قاسم
او قاسم ثم بنى فيها او غرس ثم استحق ما في يده لا يرجع الشفع والقسام
على البائع والمشتري بقيمة البناء والغرس وكذلك الاب لا يرجع على الابن
بقيمة الولد ولا الشريك على الشريك بقيمة الولد خزانة الفقه لا يثبت
في كتاب الشفعة رهن فئا وغاب والفقن مقر بانه قس ثم تبين انه حر
لا يرجع المهرين بدينه على الفقن فصولين في التاديس عشر لو قال العبد
لغيره ارتبعتي منه هذا فانه عبده فارتهن ثم تبين انه كانه حر لا يرجع
المهرين على العبد لانه الرهن لا يقتضي سلامة العوض لانه ليس

بمعاوضة فلا يجعل ضامنا وانما جعلناه ضامنا في كل عقد يقتضي التلا
شرح جامع الصغير لقاصيخانه في الاستحقاق ولو قال له اجنبي اشتره
فانه قس والباقي بحاله يرجع على الاجنبي بحال فصولين في التاديس
عشر وفيه تفصيل **باب التلم** يصنع التلم فيها يعلم قدره ووصفه اي فيما
يكن ان يضبط بالوصف والتقدير في مسلم فيه كالكيل اي ما يعرف مقداره
بالكيل كالحنطة والشعير والتمر والمخ والحصى والارز والذرة والرب
والسمن والنخل والعسل والمخ او العسل والتموتيا والكحل وغيره
والمودونه اي ما يعرف مقداره بالوزن كالحصى والمسك والزعفران
والعنب والقابض والسكر والبصل والثوم واحمد يد والتماسو والصفر
والقطن وغيره **قريستانه** في التلم مخفها ولا بأس بالتلم في اجنبي
والبصل اذا كانه معلوم عند اهل الصنعة على وجه لا يتفاوت هو الصحيح
وخيرة في التلم ولا بأس بالتلم في البصل والجبن وزنا اذا كانه معلوما
عند اهل الصنعة على وجه لا يتفاوت هو الصحيح وفي البازنجانه عددا
يجوز خلاصه في التلم من البيوع مخفها ولا يجوز التلم في الذهب وقال في
جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة لو جعل الذهب اجرة في الاجارات
لا تجوز لانه ليس من ذوات الامثال لانه النار عقلت فيه ولهذا لا يجوز
التلم فيه ولا يجب في الذمة حتى لو كانه عينا جاز انتهى منع في التلم
سئل عن التلم في البيوع عددا اهل يصنع اذا ذكرت شرائطه ام لا اجاب
نعم يصنع فتاوى ابن نجيم من البيوع **باب الاستصناع** وله اخبار اذا
راه اي المستصنع الحيار اذا اراد اي المصنوع وللصانع بيعه قبل ان
يراه لانه لا يتعين الا باختيار المستصنع وقبل ان يراه كانه له ان
يبيعه لعدم تعيينه واذا راه ورضى به ليس له ان يبيعه ريثما في
التلم مخفها **باب استحقاق** واجرة الكيل وعد البيوع ووزنه ووزنه
على البائع ملحق قبيل باب اخبارات **كتاب الصرف** فاعلم ان تفرق
الذي يوجب بطلان عقد الصرف انه يتفرق المتعاقبان بايديها
عن مجلس الصرف قبل القبض وكل واحد منهما في جبهة او يذهب احدهما

ويبقى الآخر في السراجية بحيث لا يراه الآخر فهذا الفرق معتبر
 بطلان العقد سواء كان العقد دينا بدين كدراهم بدراهم ودنانير
 بدنانير او احدهما بالآخر او كان ديننا بعين كالامانة والقلب تارة
 ثانية في الفصل الاول من كتاب الصرف وان لم يتخلص الحلية
 من السيف بطل البيع اصلا اي في الحلية والتبف لانعدام شرط
 قسنا في كتاب الصرف **كتاب المدائيات** وسئل عطاء بن روف
 فبين عليه الف لرجل وخمسائة لآخر ومانسانة لآخر ترافعوا الى القاضي
 وجسده بدونهم وله خمسمائة لا غير كيف يقسم بينهم هذا قال هو يقضي
 دين كل منهم كما اراد يؤثر ويقدم منه شاولا لاية الحق على غيره وانه
 وان كان غائبا وانه لا يفي بالدون فمسم بينهم بالخصص لانه ولاية
 القاضي نظرية والايثار والتقديم بناء على النظرية سرازيه في نوع ولاية
 القاضي في العاشر من كتاب ادب القاضي رجل له عند رجل وديعة وللرجل
 على صاحب الوديعة دين هو من جنس الوديعة لم نص الوديعة قصاصا
 بالدين قبل ان يجتمعا عليه وبعد ما اجتمعا عليه لا يصير قصاصا ايضا
 ما لم يرجع الى اهلها فيما اخذ او انه كانت في يده فاجتمعا على جعلها و
 قصاصا لا يحتاج الى شيء غير ذلك ومضى صار دينا صار قصاصا وغيره
 قبل الفصل العاشر من كتاب الصرف امره برحمن شي والتزام يرجع على
 انه يؤديه اليه الاخر ففعل لا يصح ولا يرجع لعدم صحة الامر سرازيه في نوع
 في الوكيل بالاقراض والاستقراض في الثالث من كتاب الوكالة من قضى
 دين غيره بامر او بغير امره يخرج المقتضى به عنه ملك القاضي الى ملك
 المقتضى له من غير ان يدخله في ملك المقتضى عنه الا ترى انه قضاء القاضي
 عنه المبت صحيح مع ان المبت ليس من اهل الملك ابتداء ومنه قضى دين
 غيره بسبب فعند ارتفاع ذلك السبب يعود المقتضى به الى ملك المقتضى
 ان قضاءه بغير امر المقتضى عنه وانه قضاءه بامر المقتضى عنه يعود الى ملك
 المقتضى عنه وخيرة في الفصل الثامن من المدائيات والتأجيل ثلاثة
 ضرب تأجيل بايام او شهرا او سنين معلومة وانه صحيح اذا قبل

المطلوب

مسئلة يكون الدين الموجب قبل الكل
 او مات فآخذ من تركته فحسب
 المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة
 التي جرت المراجعة بينهما الا بقدر
 ما مضى من الايام هل لا تقضي
 ايضا قال نعم قال ولو اخذ المقرض
 المقرض والمراجعة قبل مضى الاجل
 فلمدة يكون ان يرجع منها
 بحصة ما بقي من الايام

قضية الفتاوى في كتاب المدائيات
 وعلى هذا افتى شيخ الاسلام ابو القاسم

مسئلة كان الخوف في الاجل
 بل رجع فقال الطالب شرطت
 لك كذا من الاجل وقد مضى
 وادعى المطلوب اجلا بقدر
 وانه لم يجز فالقول قول
 الطالب مع يمينه لان
 الاجل حق المطلوب

روضة القضاة وطريق النجاة
 في باب الرجل يرد على غيره
 سبع سلع في فصل من

مسئلة لو اختلفا في مقدار فالقول
 للطالب مع اليمين لا يكاد
 الزيادة واي برقص قبل
 وان برهنا قضى بيمينه المدين
 لا شأنا للزيادة وان اختلفا
 في مضيه فالقول للمطلوب
 لانكارة توجه المطالبة فان
 برهنا بيمينه المطلوب لا شأنا
 للزيادة بحرا القصة وقضاة

المطلوب والآفا والمال حال وتأجيل الى اجل مجهول جهالة متقاربة
 كالخصاد والد يأسر والجزائر والنبروز والمهرجانه ونحوها فيصح التأجيل
 وانه كان البيع بهذه الاجال فاسد لكن التأجيل في الغن الى هذه الاجال
 جائز عندنا وتأجيل الى اجل مجهول جهالة متقاربة كالاجل الى حرب
 المريح او مطرات الماء او قدوم الحاج او قدوم شريكه من سفره ونحوها فالاجل
 باطل والمال حال فثبت في باب الاجل من المدائيات اصل الباب ان التعجيل
 في الجنس الواحد لغو لانه لا يفيد وفي المختلف يعتبر لانه يفيد قال محمد
 رجل عليه الف درهم لرجل ولكل خمسمائة كفيل او كان باحدى احوالين
 كفيل او كان احدى الخمر مائتين مؤجلة والاخرى حالة وادى الاصل
 خمسمائة وقال هذا كفيل فلان او هذا كفيل لانه لا يفيد شرح
 الرباوات للعتابة في باب قضاء الدين من كتاب الكفالة وفي المحيط ولو
 كانه بالمال كفيل فاداه الاصيل ولم يبين فهو عنه لانه به يندفع البيع
 وكذا لو كانه بكل نصف منه كفيل على حدة فاوى الاصيل نصفه منه وقال
 هو عما كفيل به فلان فهو عنه لانه يجعل فعل واحد ما يحتمل فيقع عنه فيصدق فيه
 ضمانات فضيلية في ضمان تعدد الكفالة من الكفالة لوطن انه عليه دينا
 فبانه خلافه رجع بما ادى استبداه في او اخر قاعدة السابعة عشر
 احد الورثة اذا قضى دين الميت من مال نفسه ثم هلكت الزكاة قبل ان
 يرجع فيها ثم ورثوا من ميت آخر لا يكون للذي قضى دين الميت الاول
 انه يرجع في تركته الميت الثاني لان القاضي انما قضى الدين من ماله
 ماله ليصير ذلك دينا في مال الميت الاول لا في مال الميت الثاني وخيرة
 في الفصل الثامن من المدائيات **نوع في القرض** وفي السراجية اذا دفع
 الى آخر ثوبا وقال اكس نفسك كانه هبة بخلاف ما اذا دفع اليه درهم
 وقال انفقها حيث يكون قرضا منع في اوائل كتاب الهبة وان استقر
 وانفق فلوسا ونصف درهم ثم رخصت او غلت لم يكن عليه الاثل
 العدد الذي اخذ لانه المقبوض على وجه القرض مضمون بمثل منع
 في فصل القرض من البيوع اقول فانه قبل الدراهم الخاصة المضروبة

هذا هو
 القرض

تستقرض في بلادنا وبيع بها عهد والاوزنا فينبغي ان لا يجوز لما مر من
ان التبايع والاستقراض بالمال الصلة يصح وزنا لا عهد كما يمكن ان يجاب
بانه وان كان بالعد وصورة ولكنه بالوزن معنى لان وزنها معتبر
في عهد والمثل ان يكون ثمانية وخمسون من عهد واحد الدرهم المصنوعة و
مائة درهم في الوزن التي عشرتها سبعة من قبل فاذا اعتبر وزنها في
اعدادها لا يتفاوت اعدادها فتفاوتا يقضي الى النزاع قال التبايع
كالتبايع وزنا معنى والاعتبار للمع لا للصورة **شرح التمهيد**
في فصل الصرف **كتاب الكفالة فيما يصح الكفالة** **باب الكفالة**
ومقتضى قال لغیرہ الدین الذی لک علی فلان انا اودعه البیک انا ائمه
البیک انا اقبضه لا يصير كفلا ما لم يتكلم بلفظ يدل على الالتزام حماد بن
في الكفالة الفاسدة من الفصل التابع والعشرين قال للطالب صنفيت
لك ما على فلان انا اقبضه منه واودعه البیک ليس بكفالة ومعناه انه يتقاضي
له ويدفعه اليه اذ اقبضه منه على هذا معاني كلام الناصر بن ابي عمير الاول
من كتاب الكفالة فانه كفيل بما له عليه فبرهن على الف لزومه لانه ثابت
بالبيينة كالثابت عيانا بجرح الكفالة وان كفيل بما لك عليه من مال
مجهول ضمن ما قالت به من قدره بيينة فانه لم يقم بيينة فالقول للكفيل
فيما يعترف به قهرا من كتاب الكفالة والكفالة بالمال على ثلثة
اوجه احدها ان يكون بالمال المتقدم والثاني ان يكون بالمال المتأخر
والثالث ان يكون بهما جميعا فاما بالمال المتقدم انه يقول انه ضامن لك
بما يجب لك عليه من مال او يقول بما يتابعه من شئ ونحوها وبها جميعا
ان يقول انه ضامن بك على فلان بما يجب لك عليه فقد صار كفلا
بالمالين جميعا **تنبيه** من كتاب الكفالة طلب من غيره قرضا فلم يقضه
فقال رجل اقرضه فاقرضته فانما ضامته فاقرضته في الحال من غير ان
يقبل ضمانه صريحا يصح ويكفي هذا القدر **بزار** في الكفالة ولو ان
رجلا قال ان ابي عبدك فانما ضامن فلهذا باطل **ناظر** راجع في قبيل
الفصل الثاني والعشرين من الكفالة قضى بالجور متعمدا واقر به

من مال مجهول ضمن
ما قامت به من قدره
بيينة فان لم يقم بيينة

بمالك او كان بل ما لك عليه من مال
وبالمال المتأخر ان يقول اني

فالغرم عليه في ماله ولو قضى بالجور خطأ فعلى المقتضى ورر من كتب
القضاء وكفالة المال تصح به ولو كان مجهولا اذا كان دينيا صحيحا
وهو لا يسقط الا بالاداء والبراء تنوير الابصار من الكفالة ولا تصح
الكفالة بلا قبول الطالب وهو المكفول له او ما يقوم مقامه من وكيل
او فضولي في مجلس العقد عندهما واختلاف في الكفالة في النفس والمال
جميعا والكفيل ان يخرج نفسه عنها قبل اجازته مخرج في الكفالة فقام
لهما دين على اخر فكفل احدهما لصاحبه بنصيبه لم يخرج يعني اذا كفل
احد الشريكين لصاحبه نصيبه من الدين لم يخرج لانه لو انصرف الى
نصيبه يكونه قسمة الدين وهو باطل ولو انصرف الى التابع يكونه
ضامنا لنفسه **درر** فصل من الكفالة ولا تصح الكفالة الا بقبول
المكفول له في مجلس العقد وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله و
قال ابو يوسف رحمة الله يجوز اذا بلغه فاجازه والمختار قوله له عند
المحبوس والنسفي وغيرهما تصح قد ورر في الكفالة ولو دفع ثوبا
الى قصار ليفصره وضمن به رجل لو هلك جاز على قول من يضمن القصار
لا عند ابي حنيفة وكذا امثاله من الصباغ ولو قال ان فرد جاز بالبيع
او علق التكفيل بما يوجب الضمان فضولين في الثلثين في التصرفات
الفاسدة ولا للشريك اذا بيع عبد صفقة يعني باع رجلا عبد الرجل
صفقة واحدة وضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن بطل الضمان لانه
الصفقة اذا اتحدت فالثمن يجب لهما مشتركا بينهما فلو صح ضمان احدهما
لصاحبه بنصيبه ببقاء ضمانا لنفسه وهو باطل ولو صح في نصيب
صاحبه خاصة بوودي الى قسمة الدين قبل القبض وهو باطل **درر** في
الكفالة قريبا منه او ائله **باب** لو كفيل بالامانة لم يخرج ثم صارت الامانة
مضمونة هل تعود الكفالة **بزار** حتى يؤخذ به الكفيل **باب** لا الا اذ يكون
اضاف الكفالة الى سبب الضمان من شخص معلوم او عقلها به نحو ان
يقول ان ابي القصار ثوبك هذا ولو ضمن بنفسه الثوب بغير شرط
الافساد لا تصح عند ابي حنيفة وعندهما يصح لانه غير مضمون على البعير

عنده مضمونه عندها قاعدة في الكفالة وكذا لو قال المودع لوجه
 المودع او اتلف فعلى جاز وكذا في كل امانة فصولين في الثلثين في النقص
 الفاسدة **سنة** وكيل باع وضمن الفتن لو كلفه المشتري لا يبيع لانه
 يلزم المطالبة على نفسه لنفسه وانه باطل **يجب** وكذا لو باع الوصي
 او الاب وضمن للقاضي او للبيتيم بعد بلوغه لم يجز فنية ما يبيع من الفتن
 من الكفالة مطلقا كفل بما اداب له او قضى له عليه او بالزينة له اي كفل
 رجل عن رجل لرجل بما اداب له عليه فغاب الاصيل فبرهن المدعي
 على الكفيل ان له على الاصيل كذا رد اي لم يقبل برهانه على الكفيل حتى
 يحضر الغائب فيقضى عليه لانه شرط وجوب المال على الكفيل القضاء
 بالمال على الاصيل وهو لم يوجد لكونه غائبا برهن انه له على زيد الغائب
 كذا وهذا كفيله قضى على الكفيل لان المدعي هنا مال مطلق فامكن اثباته
 بخلاف ما تقدم فانه مقيد بكونه المال مقضيا به على الاصيل **ورده** انما
 حيلة اثبات الدين على الغائب انه يكفل بكل ما له على الغائب ويجبره الله
 في المجلس فيدعي على الكفيل ما لا يقدر راسبب الكفالة المطلقة ويقدر
 الكفيل بالكفالة وينكر ويبرهن المدعي بدعيه على الغائب فيحكم
 القاضي على الكفيل بما ادعاه عليه باقراره بكفالة ثم ببر المدعي الكفيل
 فيثبت الدين على الغائب لان تصاب الكفيل خصما عنه اذا المدعي على
 الحاضر لا يثبت الا بثبوت الدين على الغائب وفي مثله يصير الحاضر خصما
 عن الغائب فصولين في الرابع **المقوله** وكيل الفقراء لا وكيل الواقف
 تارخانيه في الفصل الرابع من الوقف قريبا من اوله ولو قال ان قتلك
 فلان او ان سجتك فلان او ان عضبك فلان او ان بايعت فلان فانا ضامن
 لذلك جاز لان هذه الافعال اسباب لوجوب الضمان بدعيه من الكفالة
 قريبا منها وانما لو قال ان قتلك او ابتك فلان خطا فانا ضامن
 الدية صح بخلاف قوله ان اكلت سبع خلاصة في الفصل الثاني من الكفالة
 ومثله في البرازيه ولو قال ان قتلك او ابتك فلان خطا فانا ضامن
 او ان غصب مالك فلان او واحد من هؤلاء القوم فانا ضامن صح

لان التهمة وكيل الفقراء
 لا وكيل الواقف من الوقف
 العام عاين في الرابع

برازيه

برازيه في اول الفصل الثاني من الكفالة قال محمد رحمه الله في اجماع
 الصغير رجل ضمن عن رجل بما قضى له عليه ثم غاب المكفول عنه واقام
 الطالب بينة على الكفيل انه على الغائب الفدور ثم فاته لا يقضى له
 بذلك لا على الكفيل ولا على الاصيل وخبره في الرابع عشر من الكفالة
 مريض كفل عن رجل بال باعره ثم مات الكفيل وابنت الورثة ان يجيزوا
 الكفالة فان لم يكن على الكفيل دين يحيط به له جازت الكفالة من
 ثلثة قاضيه في الفصل الكفالة بالمال من كتاب الكفالة كفالة المريض
 تكون من الثلث كبره مجمع الفتاوى من الكفالة جبرالة المكفول عنه
 في الكفالة المضافة كقوله ان غصبك ابن شيئا فانا كفيل يمنع جوازها
 لا في الكفالة المرسله **سنة** قال لا تحرك اسلك هذا الطريق فان اخذ مالك
 فانا ضامن فاخذ ما له صحه الضمان والمضمون عنه مجهول فصولين في الثلثين
 اذا قال الرجل لغيره اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك واخذ النصوص
 لا يضمن ولو قال ان تحرقوا هذا فانا ضامن وبافي المسئلة بحالها
 يضمن والاصل في جنس هذه المسئلة انه بالغور وانما يثبت حق البيع
 للمغور وعلى الغار اذا حصل ذلك في ضمن عقد معاوضة او ضمن الغار
 المغور رصفة التسليم نصا وكذلك اذا قال كل هذا الطعام فانه طيب
 فاذا هو مسموم فهو على ما قلنا تارخانيه في الخامس عشر من الغصب
نوع في الكفالة مؤبدا وموقتا اذا قال انا كفيل الى ثلاثة ايام بصبر
 كفيلا بعد الياوم الثلاثة وعنه الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه
 كان ياتخذ بهذه الرواية ويقول هذا السبه يعرف الناس قاضيه
 في باب الدعوى من كتاب الدعوى اذا كفل عن ابن مال او نف الى
 شهر فانا يطالبه بعد مضي الشهر ولو الجبه في الاول من الكفالة ولو
 قال كفلت بنفسه من هذه الساعة الى شهر بغير بعض الشهر بلا خلاف
 وكذا لو قال على ان يبري وبعد الشهر فصولين في الفصل السادس
 والعشرين ولو قال انا كفيل بنفسي فلا من اليوم الى عشرة ايام بصبر
 كفيلا في الحال واذا مضت العشرة لا ينفى كفيلا في قولهم لانه وقت

الكفالة بعشرة ايام والكفالة مما يقبل التوقيت فاضحانه في اواخر الكفالة
وان كفل ولم يذكر الا على كفل على الكفيل كما يجب على الاصيل حال او
مؤجلا منية المفتي في الكفالة **نوع فيما يقع الكفالة وما لا الرضى**
والمؤجل على الوقف اذا باع شيئا وضعا للثمن غير المشتري فها كما
لوكيل والمضارب بحرف الكفالة في شرح قوله وبالثمن للموكل ولرب
المالك وكفالة المال تصح به ولو كان مجهولا اذا كان دينيا صحيحا وهو
ما لا يقطع الا بالاداء او الابداء تنوير الابصار في الكفالة ولو كفل بالثمن
ثم ظهر فرب البيع رجوع الكفيل على البائع بما نقده وان شاء على المشتري
ثم هو على البائع ولو كان المشتري ادنى الثمن الى الكفيل رجوع المشتري
على البائع **تأخر خاتمة في الفصل الثاني عشر من الكفالة كذا في الكفالة الم**
المعتابه في الفصل الثاني من باب الثاني واما الكفالة بالاعيان فهي
انواع ثلاثة احدها الكفالة بعين حتى غير مضمونة بنفسها لو حلت
كالوديعة ومال المضاربة والشركة لا تصح اصلا محيط رضى في باب
الكفالة بالاعيان المضمونة وكذلك اذا كان مضمونا لانية مضمونة
بعينه فان كان المضمون حينئذ يترجم الضامن اضمارا وسلمها
وقبضها ان هلك وان كان المضمون مستهلكا فالمضمون قيمته منق
في الكفالة ونصح ايضا بقوله كفلت عنه بمالك عليه وبما يدرك في
هذا البيع يعني اذا استحق المبيع في يد المشتري ولزمه غرامة الثمن وهذا
هو ضمان الدرك وهو الرجوع بالثمن عند استحقاق المبيع منق في الكفالة
لخصا رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به هذا فطليه ما عليه
فات المكفول عنه قبل مجي الغد يلزمه المال جوار الفتاوى في الباب
الثاني من الكفالة وضمانه ان كان باطلا لان الضمان لا يكون الا بمض
والخسران غير مضمون لو قال بايع في السوق على ان كل خسرانك ففعل
او قال لشري العبد ان ابن عبيد كذا فعلى لم يصح منق في الكفالة ولو ان
سفينة حتى غرقها فالقوام فيها من المتاع الى البحر في قول ابي حنيفة
واصحابه ان من طرح منها شيئا لغيره ضمه وكذلك لو شرط ان ما يلقى

1157
فعلى الجميع وما بقي فعلى المحصن فالشرط باطل ومنه ان شيئا لغيره ضمه
وان شرط ان يلقى عليهم جميعا على محصن بالهم من المتاع فالشرط جائز
عندنا وهو ضامن لما ضمه منه **نتف من كتاب الدعوى** ولو كانا
في سفينة فحرقا الفرق فقال لصاحبه البقي متاعك على ان متاعى
بيننا فالقاه ضمن الاحرف نصف قيمة متاعه كذا عند ابي يوسف ولو قال
من رمى بشئ في السفينة فهو علينا بالمحصر فهو باطل ومن رمى ببيع
صاحبه لحرف الفرق ضمن عتابه في الفصل الثالث من الكفالة **نوع في**
الكفالة بالنفس ولو كفل بنفس غائب لا يعرف مكانه لا تصح وقصود
في التصرفات الفاسدة من الفصل الثلثين ولا جبر عليها اي لا يجوز للكفيل
جبر الاصيل على اخطاء الكفيل في حد او قصاص وفيه اشارة الى انه اجبر
عليها في التغيرات وكل جراحة بلا قصاص كما في المحيط قمرستان
في الكفالة لخصا وكفالة العبد وام الولد والمذبح كمال او نفوسه ومن
اذن المولى لا يجوز في حق المولى وفي حق نفسه صحيح بواخذ به بعد العتق
بزازيه في اواخر الكفالة **فصل فيما يقع به البراءة وما لا فان قال لا علم**
لي بمكان المكفول به ان صدقة المكفول له سقط المطالبة وان لم
يصدقه يجلس حتى يظهر عجزه وهل يحلف قال القاضي الامام لا يجمع
الفتاوى في الكفالة فان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به ان ثبت
ذلك بنصه بن الطالب او بيته اقامها الكفيل تنوير في الكفالة
وبالاستحقاق والدرو بالقضاء ينسخ البيع من كل وجه فيعود بمقط
حكما له ضمانات فضليه في ضمان الكفالة المدققة وكذا الرباع الاصيل
الطالب بدينه سقط فلور وعليه بملك جدي عا والدين على الاصيل
فلم يعد على الكفيل وبالفسخ من كل وجه يعود على الكفيل بحرف شرح
قوله وبرى باواء الاصيل من كتاب الكفالة كفل بمال ثم باع الغريم
منه الدين عقارا بيعا جائزا وتقاضا او وقعت القاصمة للجناح
برى الكفيل فاذا تفاخرا البيع بعده لا تعود الكفالة بزازيه في البيع
في نوع فيما ينصل بالبيع الفاسد واذا كفل الرجل عن رجل بمال وباع

الاصيل من الطالب عبد ابد لك المال وسلم اليه حتى يرى الكفيل
 عن الكفالة حكما لبرأة الاصيل ثم استحق العبد من يد الطالب او رده
 الطالب بالعيب بقضاء القاضى عاد المال على الكفيل ولو رده بغير
 قضا ولا يجوز المال على الكفيل تأنا رخصته في التاوس من الكفالة
 فان مات الطالب والكفيل عنه وارثه يرى الكفيل لان المطلوب
 وهو الاصيل ملك ما في ذمته فيبر او برأة الاصيل فوجب برأة الكفيل
 فاضحانه قبل ما تل السفاضة من الكفالة وفي الكافي فان صالح الكفيل
 او الاصيل رب المال عن المالك على خمسمائة يبرى الكفيل والاصيل عنه
 خمسمائة واذا ادى الكفيل خمسمائة يرجع على الاصيل بخمسمائة
 او ابا خمسمائة فقط انه كانت بامره تأنا رخصته في الفصل العاشر
من الكفالة في الرجوع عن المأقول فاذا ادى العبد دين المولى
 بعد العتق وقد كاه كفل باذنه لا يرجع بذلك على المولى تأنا رخصته
 في الفصل الثالث من الكفالة كفل عبد عنه مولاه بامره وعتق فاواه
 او عكسواى كفل مولى عبد عنه واذا به بعد عتقه لم يرجع واحد منهما
 على الآخر در في اخر الكفالة وصح الكفالة عن الكفيل لان موجب
 الكفالة التزم المطالبة وعلى الكفيل مطالبة فتصح الكفالة عن الكفيل
 كما تصح عن الاصيل عنابة في باب كفالة الرجلين سئل عن رجل
 كفل والده في المهر الواجب عليه له زوجته كفالة صحيحة مقبولة بامر
 المكفول عنه والمهر المذكور مؤجل على الاصيل الى موت او طلاق فهل
 اذا مات الكفيل يؤخذ المال المكفول به من تركته حال الام لا اجاب
 نعم يؤخذ المال المكفول به من تركته الكفيل حال الام لا يرجع ورثته
 على المكفول عنه الا بعد حلول الاجل لانه باقى في حق المكفول عنه
 كما في فتح القدير وفتاوى المولى المحج وشرح الوهبانية ومجمع البحرين
 من فتاوى التمرات في فصل الكفالة والمحوالة ولو كفل بالزيف وادى
 الجبا ويرجع على المكفول عنه بالزيف نهايه في اوائل الكفالة
 ولو ادى على رجل انه كفل له عنه فلان بامره بكذا اعطى المال فانكر المدعي

فبرحن اى اقام المدعى بيته فاوى ما كفل بالزام القاضى حكما له بالرجوع
 على الاصيل وقال زفر لا يرجع لانه اذا رجع يكون مدعيا بالكفالة وقد
 جحد با اولنا فتنافض ولنا انه صار مكذبا شرعا بقضاء القاضى فصار
 جحوده وكعدمه شرح المجمع لابن الملك في فصل الكفالة بالمال قضى عليه
 بالكفالة بنكوله طالب الاصيل ان اقربا له او برحن عليه والى لا
 يزار به قبل الرابع في صلاح الكفيل من الكفالة فصل في الدعوى من الكفالة
وما ينال بها والذين اذا ابر الكفيل عن الدين لا يرجع على المكفول عنه
 واذا وجب يرجع بزار به قبل نوع في طريق ثبوت الملك للمولى بالبراءة
 في الحاسر من الوكالة وفي الاصل اذا ادى الكفيل ان المالك الذى كفل منه
 ثمن خمر فانه ليس بحضمة لذلك حتى لو اقام البينة على اقرار الطالب بذلك
 لا تقبل ولو اراد ان يحلفه لمسوله ذلك وكذا لو ادى الكفيل المال واراد
 الرجوع عليه بحكم الامر فقال المطلوب المال من ثمن خمر و اقام البينة
 لا تقبل اما لو ادى المال ثم لو اقام البينة على الطالب انه من ثمن خمر تقبل
 خلاصة في لواحق الكفالة موصفا ولو اقام البينة على القضاء بعد الكفالة
 يبر الكفيل لان الثابت بالبينة العادلة كالثابت بها بنا ولو عابنا
 قضاء الاصيل بعد كفالة الكفيل يبر الكفيل فكذا اذا ثبت بالبينة وخبره
 في احادى عشر من الكفالة لو كفل بالالف واقر انه لفلان عليه الف
 وانكر المكفول عنه يجب المال على الكفيل خلاصة في اخر الكفالة رجل
 قال لجماعة اشهدوا انه قد ضمنت لهذا الرجل بالالف الف على فلان ثم ان
 المدعى اقام البينة انه كان قد قضاه قبل ان يضمنه الكفيل قبلت بيته وبر
 المطلوب عنه دين الطالب ولا يبر الكفيل عن الطالب لان قول الكفيل
 ذلك اقرار منه بالدين عند الكفالة يبرى المدعى والكفيل جميعا غائبه
 في فصل الكفالة بالمال رجل ادى ان له على فلان الغائب بامره وانكر
 الف درهم وان هذا الرجل الذى احضر معه كفل له عن الغائب بامره وانكر
 الكفيل الكفالة فاقام المدعى البينة على الكفيل انه كفل بامر الغائب وان له
 على الغائب الف درهم ذكر انه تقبل البينة ويرجع الكفيل على الغائب

فدا يبر الكفيل ولو اقام المدعى
 بيته على القضاء بعد الكفالة

فان قال الكفيل بعد القضاء لم يأمره الغائب بذلك لا يرجع على الغائب
اذا ادى ويجعل ذلك بمنزلة الابرأ خائيه في فصل المجتهدين من كتاب
الدعوى ويرى ابا داود الاصيل ولو ابرأ الاصيل او اخر عنه يرى الكفيل
وتأخر عنه ولا ينعكس تنوير في الكفالة ولو ادى رجل ان له على الغائب
الف درهم وان هذا الرجل كفيل على الغائب بالف التي له عليه باعده
فهذا او ما تقدم سواء يقضى على المأخر ويكون ذلك قضاء على الغائب خائيه
في فصل المجتهدين من الدعوى محمل الاجرة فكفل به رجل ان لم يوفه
المنافع صحت الكفالة لانه دين مضمون بزارية قبيل الفصل الخامس من كتاب
الاجارة ادى مال الكفالة لانه من بياض المال انه باي سبب يجوز بطلانها
اذا الكفالة بنفقة المرأة اذا لم يذكر مدة معلومة لا تصح الا ان يقول
ما عشت او ما دمت في نكاحه والكفالة بمال الكتابة لا تصح ~~في كتاب~~
~~في كتاب~~ وكذا الكفالة بالدية على العاقل ولا بد ان يقول و
اجاز المكفول له الكفالة في المجلس حتى لو قال في مجلسه لم يجر فصولين
في اخر الفصل السادس **باب في احوال السفينة** رجل **سفينة** على
جاو بكتاب السفينة الى رجل من اخر فقراه ثم قال كتبها لك عندي او قال
اشتريها لك عندي فهذه البس بضمها بخلاف ما اذا قال كتبها لك على
او اشتريها على لان كلمة عندي لا تنبئ عن التزام بخلاف كلمة على حيث
تذكر للالتزام ولو اوجب في اوائل الكفالة رجل جاو بكتاب السفينة الى رجل
من شركه وخطبته فمدفح الكتاب الى الذي جاو اليه فقراه المدفوع
اليه ثم قال كتبها لك عندي ذكر في حق في السواد وان ذلك لا يكون
ضمانا من المدفوع اليه وكذا لو قال له المدفوع اخضرها لي فقال قد اشتريها
لك عندي او قال كتبها لك عندي فهو باطل ان شاء و دفع اليه المال
وان شاء لم يدفع وان قال المدفوع اليه الكتاب كتبها لك على او قال
اشتريها لك على فهو ضمان صحيح ياخذ به صاحب السفينة خائيه في فصل
من السفينة رجل انفذ اجرا له الى مدينة من المدن ان ثم انفذ الى
الاجر بعد خروج الاجير من المدينة شيئا من السواد بانه ثم كتب الى

لك

هذا الرجل

119 هذا الرجل سفينة باسم رجل فلما وصلت السفينة الى الاجير قبلها وادى
بعض المال وبذل لصاحب السفينة خطا بالباقي ثم ورد الى الاجير
من الاسناد وان لا يقبل السفينة التي كتبها اليك باسم فلانة فان كنت
قبلتها فلانة توفيه المال وروى عليه كتاب السفينة فقد بد الى ذلك وقهر
تبدل الامر بل للاجير ان يمتنع عنه اداء الباقي قال رحمه الله ان كان الكفيل
وهو صاحب السفينة دفع المال الى الذي كتب له السفينة وضمن له المكتوب
اليه يصح ضمانه الاجير عنه ولا يكون للاجير ان يمتنع عن اداء الباقي وان لم
يكن صاحب السفينة دفع المال الى الكاتب لا يصح ضمانه الاجير عنه وكان
للاجير ان يمتنع عنه اداء الباقي ولا يكون له ان يسرد ما دفع اليه خائيه في كتاب
السفينة من كتاب الكفالة **فيما يستحق في الكفالة** ولو كان بالدين من
عند الطالب من المطلوب وقضى الكفيل الدين فلا يسبيل له على الرحمن عتبه
في الفصل الثالث من الباب الاول من الكفالة اذا كفل عن رجل بالف درهم فادى
الاصيل المال الى الكفيل قبل ان يودي الكفيل الى الطالب ثم اراد الاصيل
ان يسرد الف من الكفيل ليس له ذلك لان ذلك صار حقا للقابض على الضمان
ان يودي الدين بنفسه فانه ينقطع به الاحتمال باواء الاصيل لسببه ان
يرجع وانما ينقطع ذلك باواء الاصيل بنفسه فيسرد عنه الكفيل ما اخذ
شرح الوقاية لابن ملك في الكفالة ولو ان رجلا امر رجلا بان يكفل عنه فلان
فكفل وادى لا يرجع على الامر خزائنه المفتين في اوائل الكفالة نرى ان
بمهر الابن ورد الابن النكاح عاد المهر الى الاب كما في سائر الديون اذا
تبرع احد بقضاء ثم علم انه لادين عاد الى المستبرع بزارية في النامه الناج
الاب اذا تبرع بمهر الابن ثم لم يجر الابن النكاح حتى ارتفع النكاح
يعود المهر الى ملك الاب وكذا في سائر الديون اذا تبرع انسان بقضاء
وبن غيره ثم ظهر انه لادين عليه يعود الدين الى ملك المتبرع خلاصه
في النامه من الناج وليس للمدعي ولا للقاضي طلب الكفيل بقوله لي عليه
وهو قبيل بيان الدعوى فنيه قبيل باب تطبيق الكفالة **كتاب احواله**
وكل دين جازت الكفالة به جازت احواله بزارية في اوائل احواله

الكفالة بالاجرة جائزة وكذا الحوالة ولا يطالب بشئ منها حتى يجب بالابقاء
او شرط التعجيل خلاصة الرابع من كتاب الاجارة وفي الزوائد المحتال
اذا اخذ الكفيل من المحتال عليه بالمال ثم مات المحتال عليه مفلت لا يعود الدين
الى دمة المحيل سواء كفل عنه بامره او بغير امره خلاصة في كتاب الحوالة غاب
المحيل فزعم المحتال عليه ان مال المحتال على المحيل كانه من حيز لا يصح دعواه
وان يرجع على ذلك كما في الكفالة بزازية المكفلة بزازية في اواخر الحوالة
وكذلك اذا احال عليه على ان المحتال له متى شاء يرجع على المحيل فهو جائز
وللمحتال له اختيار يرجع على ايهما شاء محيط برأيه في التسليم من الحوالة
جت قضى دين غيره لبيكون له ما على المطلوب فرضي جاز وفي طه
جك بخلافه قال ولوا على الوكيل بالبيع الاثر الثمن من ماله قضاء عنه
المشتري على ان يكون الثمن له كما في القضاء على هذا فاسد ويرجع البائع
على الاثر بما اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله فقيه في كتاب المداينات
ولا حضرة المحيل ايضا حتى لو قبل لصاحب الدين لك على فلان الف
فاحتل بها على فرضي الطالب بذلك واجاز صححت فليس له ان يرجع
بعد ذلك بزازية في اول الحوالة وكذا لا يعتبر حضرة المحيل حتى لو قال جل
لصاحب الدين لك على فلان الف درهم فاحتل بها على فرضي الطالب بذلك
واجاز صححت الحوالة حتى لا يكون له ان يرجع بعد ذلك خاتمة في اول الحوالة
رجل له على رجل مال فقال الطالب للمدعيون اعطني بمال عليك على فلان
على اتك ضامن لذلك ففعل فهو جائز ولما ان يواخذ بالمال ايتها ما
لانه لا شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لانه الحوالة بشرط
عدم براءة المحيل كفالة خاتمة في اواخر الحوالة سئل عن زيد اعطى
عمرا على بكر على انه المحيل ضامن للمال قبل ذلك فهل يصح اجاب نعم
يصح ذلك ويكون للمحتال ان يطالب بالمال المحيل او للمحتال عليه
نقد المسائل في كتاب الحوالة لمصفا ثامنها انها تفصح بالفتح ولو
سقط الدين لم يعد بحرف اول الحوالة ولو ابرأ المحتال له الحوالة
عليه من الدين وقد احال به بينه مقيد فله المحيل ان يرجع على المحتال

عليه لو

عليه ولو وهبه من المحتال عليه فليس للمحيل ان يرجع على المحتال عليه
والهبة كالاكتفاء خلاصة في اول الحوالة ثم في الحوالة المقيدة بالدين
للمحيل على المحتال عليه اذا ابرأ المحتال له المحتال عليه عنه دين الحوالة
كانه للمحيل ان يرجع على المحتال عليه به بينه لما مر ان بينه بعد الحوالة
باقى على ملكه لكن انما لم يملك قبضه لكونه مشغولا بدين الحوالة فاذا
زال الشغل بالابراء فله ان يرجع شرح الزوائد للحنابلة فيما يرجع
المحتال عليه على المحيل اختلف المشايخ في ان الحوالة نقل الدين او نقل
المطالبة فعند البعض نقل الدين وعند البعض نقل المطالبة وهكذا ذكر
في بعض شروح الجامع الكبير وفي نسخة الامام خواجه زاده رحمه الله اختلاف
بين ابي يوسف ومحمد رحمه الله فعند ابي يوسف نقل الدين وعند
محمد نقل المطالبة وثمرة الخلاف نظير فيما اذا ابرأ المحتال له المحيل
عن الدين بعد الحوالة عند ابي يوسف لا يصح لانه انتقل الدين عنه
الى المحتال عليه وعند محمد يصح وفي التمهيد اذا احال وقيل برى المحيل
عند الثلاثة وكذا لو كفل على ان الاصيل برى خلاصة في اول الحوالة
والمصحيح من المذهب انها توجب البراءة عنه الدين كما في فتح القدير
من في اول الحوالة احال غيره على رجل على ان يعطيه من ثمن داره
اي دار المحتال عليه فقبل صححت الحوالة لانه احال بما يقدر على ابقائه
لانه يملك بيعها ولا يجبر على البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع
يجبر على الاداء لتحقيق الوجوب ولو احال على ان يعطى من ثمن دار المحيل
اي لا يصح لانه لا يقدر على بيعها الا اذا امره بالبيع فحينئذ يصح لوجود
القدرة على البيع والاداء ورر في اواخر الحوالة ولا يقدر المحتال عليه
ان يدفعها الى المحيل حتى لو دفع صار ضامنا للمحتال له لانه استمر ملك
ما تعلق به حق المحتال له ورر في الحوالة ملخصا وما يبطل بالشروط
الفاسدة ولا يصح تعليقها بالشروط ثلاثة عشر البيع القسمة الاحا
الاجارة الرجعة الصلح عن مال الا برأ عنه الدين عن الوكيل رواية
في رواية ايجاب الاعتكاف المزارعة المعاملة الاقرار وما لا يبطل

وفي البرازيه احوال على رجل فغاب المحتال عليه فزعم المحتال ان المحتال عليه
 حمد احواله وحلف او برحن على ذلك لا يقبل ولا تقع دعواه لان المهر
 عليه غائب انتهى وفي المحيط ان صدقة الحبل رجوع عليه بدون البينة
 بجر في الحوالة **نوع في احوالة الفاسدة** والفاسدة ان يقيد باعطائه
 من ثمن دار الحبل او ثمن عبده لانها حوالة بالايدي على الوفاء به وهو بيع
 الدار والعبد فان احوالة بهذا الشرط لا تكون توكيلا ببيع دار الحبل بجر
احواله كتاب الوكالة قال محمد في الاصل واذا وكل صبي وكبلا ببيع له او
 بشرا لا يجوز واراد به الصبي المحجور لانه لو باع لنفسه لا يجوز وكذا
 توكيله به تارة خانية في احواله من الوكالة ويصح توكيل المحذرة بدار
 وهي التي لم تجز عادت بها بالبروز ونحو لطة الرجال قال اهلوا في النقي
 تخرج في حوايجها برزة قال البيروني من لا يراها في المحامد محذرة بكرا
 كانت او ثيبا برازيه في الثاني في التوكيل بالخصومة وان كانت
 تخرج فيما لا بد تخرج حتى صار اخرج لها عادة لا تبقي محذرة بزاز
 قبل التام من كتاب القضاء الوكيل لا يוכל الا باذن آخيه بان يقول
 له اذنت لك في ان تוכל وانما كان كذلك لانه فوض اليه التصرف
 وكون التوكيل به وهذا لانه رضي برأيه والناس مختلفون في الآراء
 ان يامرن له الموكل لوجوب الرضا منع في فصل احكام من يجوز التوكيل
 من احواله العدل لواء موراي بيع الرحمن والراهن غائب بجر على بيعه
 كوكيل بخصومة بطلب المدعي لو غاب موكله بجر على اخصومة فصول
في احكام الوكلاء رجل قال لغيره وكلتك في جميع اموري وافئت
 مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع اموري
 التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة يتناول البياعات والا
 نكحة تارة خانية في احواله الوكالة نقل عن الخانية قال له انت وكيلي
 في كل شئ جائز ضحك فانه وكيل في المعاومات وكون الهبة خيانة
 المفتين في احواله الوكالة **فصل في احواله بالبيع** وتبطل الوكالة بموت
 احدهما وينصرف الموكل فيما وكل به من صدر الشريعة في آخر الوكالة

لخص

ملخص قال بيع فن اليوم او طلق امراته اليوم ففعله في غد جاز
 فيصير وكبلا في اليوم بعده لا فيما قبله فصولين في احكام الوكلاء
 وكله بقبض الروبعة في اليوم فله قبضه غدا ولو وكله بقبضه غدا لا يملك
 قبضه اليوم اذ ذكر اليوم للتجديد فكانه قال انت وكيلي به الساعة فاذا
 ثبتت وكالته الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالته الغد وكالته
 اليوم لاصح بما دلالة فصولين من المحل المزبور وللوكيل ان يجسر
 المشتري عن الموكل الى ان يأخذ منه ما نفقه وان يملك المشتري في
 يد الوكيل قبل الجس يملك على الموكل من غير ضمان على الوكيل ما ارغاه
 في العاشر من الوكالة **الوكيل بالبيع** يملك على استيفاء الثمن **المشتري**
اجاب لا لانه متبرع ولكن يقال له اقبض بنفسك او اهل الموكل على
 المشتري اى وكله بالقبض وانما يحتاج الى التوكيل لان حق القبض
 للعاقه والموكل ليس بعاقه فلا يملك القبض الا بامر من له حق القبض
 قاعده من كتاب الوكالة وفي الذهاب الوكيل بالبيع لا يملك الشراء
 لنفسه لان الواحد لا يصح قابضا للثمن وادفعاله فاذا اراد ذلك يبيعه
 من آخر بئنه منه ضمانات الفضيلية في ضمانات الوكالة الثالث
 الوكيل بالبيع والشراء اذا اشترى مال الموكل او باع مال نفسه للموكل لا يجوز
 عندهم جميعا سواء كان خيرا او شرا **من وصايا الخانية** في تصرفات الوصي
 وكله بالبيع بالف وقد باع بخسامة صار مخالفا فاذا صار مخالفا لم يكن بالبيع
 واخلا تحت التوكيل فصار الوكيل في هذا البيع كما كان قبل الوكالة وقبل الوكالة
 لو باع وقبضه المشتري لا يصير ملكا له حتى لو اعتقه لا ينفذ حقه كذا هو
 محيط برأى في احواله في التوكيل بالبيع وكيل بالبيع اذا لم يقل له
 اعمل برأيتك فوكل آخر وتصرف الثاني بحضرة الاول جاز والعهدة
 على الوكيل الثاني وان باع الاول بحضرة موكله فالعهدة على الوكيل بحضرة
 الموكل وخيبته سواء وان باع الثاني بغيبة الاول ولم يكن قبل له اعمل
 برأيتك ان اجاز له الموكل جاز والا ان كان بين الثمن جاز والا لا برأيه في
 الرابع من الوكالة **فصل في التوكيل بالشراء** الوكيل بشرا بشرا بغيره

بعد تمام
نفوس المومنين

بعد تمام السنة قبل ان يخرج عطاؤه فالصحيح من اجواب فيه انه لا يبر
ميراثا ايضا لان استحقاق العطاء بطريق القسمة والقسلات لا تتم الا بالتقسيط
كذا في البناءه ملح في آخر باب الاجرة اذا قبض الوكيل برئ المدين
لان قبضه بمنزلة قبض الموكل محيط رضوى في باب الوكيل بالاقتضا
والاستيفاء الوكيل بالخصومة وبالتضاضي لا يملك القبض وبه يفتى
والوكيل بقبض الدين يملكها اي الخصومة عندها به حنفية ورر في باب
الوكالة بالخصومة لمحض الوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة فيه
عند ابيه حنفية رحمه الله وقالوا وهو رواية عن ابيه حنفية ليس بوكيل
بالخصومة وعلى قول الامام شمس الامام المحبوب في الصحيح الاقوال و
صاحب الاختيارات والنسفي والموصلي وصدر الشريعة قاطبة
نصص الله وري رجل وكل رجلا بخصومته واخذ حقوقه من
من الناس على ان لا يكونه وكيل فيها يدعى على هذا الموكل يصح هذا التوكيل
ولو اثبت الوكيل المال لموكله ثم المدعى عليه بريد الدفع لا يسع على
الوكيل لان الموكل شرط ان لا يكونه وكيل فيها يدعى عليه ودعوى الدفع
دعوى على الموكل فلا يقبل ولو اوجب في الفصل الاول من كتاب الوكالة
وكله بطلب حقوقه من الناس واخذ على ان لا يكونه وكيل عنه في الذي
يدعى على الموكل صح فلو برهن الوكيل على المال واراد المدعى عليه الدفع
لا يسع ويحكم بالمال وتبيع الدين بدفعه بزايه في النامه في الوكالة
ولا يصح ابراء الوكيل بالقبض وحطه ولا اخذه الرهن ولا تاويله ولا
قبول احواله بخلاف الوكيل بالبيع بحر في الوكالة في شرح قوله
وابي فاشرها واستيفائها الا في حد نوع في قبضة الخصومة رجل قال
لمدين اوفع الى الالف التي افلان عليك فعسى بحجة الطالب وانا
لست بوكيل عنه فدفع واجاز الطالب يجوز ولو هلك بعد الاجازة
هلك على الطالب ولو هلك ثم اجاز لا يعتبر الاجازة عماده في آخر
الفصل الرابع والعشرين فصل في المأمور وفي الامر بقضاء الدين
لا حاجة الى اشترط الضمان او اشترط الرجوع وفي كتاب القبط

للامام السرخسي رحمه الله اذا قال لغيره انفق على فانفق يرجع على الامر
وان لم يشترط الضمان والرجوع وهكذا اختاره الصدوق والشهيد رحمه
في فتاوى الصغرى في كتاب الكفالة خلاصه في الفصل الثالث من
كتاب القضاء وكذا المأمور باءاء الدين من مال نفسه لا يجبر جامع
الفصولين في الفصل الرابع والثلاثين في احكام الوكيل فيما يجبر الوكيل
ومالا واذا وكل المأمور رجلا يقضي دينه فباع الوكيل الطالب بها
ونابها او عرضا فهو جائز ويرجع الوكيل على المطلوب بالدرهم
محيط برأيه في النافذ قبيل التاسع بورقة ونصف من الوكالة قال
له حترقني هذا او دبره او كانه اوجبته من زيد او بعه منه او طلق امرأ
او اوفع هذا الثوب الى فلان فقبله فغاب موكله لا يجبر الوكيل على شيء
من ذلك الا في دفع الثوب اليه قال ث لاحتمال ان الثوب له فيجب
ودفعه اليه فصولين فيما يجبر الوكيل لا يجبر من احكام الوكلاء من الرابع
والثلاثين ولو نقض الطالب فقال للرجل ادفعها اليه فقال نعم فله ان
لا يؤذني الا ان يكون عنده ودبعة للامر او عليه دين فليس له ان يمنع
كذا عن ابيه يوسف رحمه الله عن ابيه في الفصل الثالث من الكفالة قال
في الهداية والكتاب كالحطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب
واداء الرسالة انتهى وقال في البرازيه الكتابه من الصحيح والاخرس
على ثلاثة اوجه ان كتب على وجه الرسالة مصدر متقننا وثبت ذلك
باقراره او بالبينة فكالخطاب كشبه في احكام الكتابه موصفا
الكتابا بقيمت مقام العبارة باعتبار حاجته غايته في الطلاق بالكتاب
وقوله للمديون اوفع مالي عليك من الدين الى من شئت او اطرحه في البحر
فغسل لا يسقط عنه الدين لان الدين يقضى بمالك المديون فلا يصح
احره لمصادفته ملك الغير برازيه في الثالث من الوكالة وفي فتاوى
النسفي السلطنة اذا صادر رجلا وطالبه شيء من المال فطلبه طالب
الرجل من غير ما يدفع الى السلطنة المال المطالب به ويدفع الى العا
شيء من المال ويقال لذلك بالفارسية جعل وموئنة فدفع الرجل

ذلك كله ثم اراد ان يرجع على الامر بما دفع باجره وطلبه قال ليس له
ذلك لان امره بالدفعة بمنزلة امره بان يتلف ماله بان قال له النبي
في البحر وهناك لضمان على الامر فله ذلك وذكر الشيخ الامام فخر
الاسلام على البرزوي والشيخ الامام شمس الاثمة السرخسي رحمه الله
ان له الرجوع وعليه الفتوى وخبره في الفصل العاشر في المتفرقات
من الدلائل مختصا امره بان ينفق عليه او يقضى دينه ففعل
يرجع بلا شرط الرجوع ولو قال عرض عن عتي او اطعم عن كفارتي او
او تزكوة مالي او حب لفلانة عني الفا لا يرجع بلا شرط الرجوع ففي
كل موضع ملك المدفع اليه المال المدفع اليه مقابلا بملك المال فالأمر
يرجع بلا شرط الرجوع وفي كل موضع ملك المدفع اليه فغير مقابل بملك
المال لا يرجع بلا شرط برازيه في الثالث في نوع في المأمور بكتابة
الوكالة ولو قال اقرض فلانا الف درهم فاقرضه لا يقض الامر شيئا
سواء كان خديطا له او لم يكن خائنه في الفصل الكفالة بالمال والقال
اقض او ادفع ولم يقل عني ان المأمور بكتابة او خديطا ان جرت العادة
بينهما ان وكيل الامر او رسوله يأخذ منه ما يحتاج اليه الامر شراء او فضا
ثم يعطيه الامر له او المأمور بكتابة الامر او الامر في عيال المأمور يرجع
وعند انتفاء هو لا ولا يرجع عندهما خلافا لثاني برازيه في الكتاب
في نوع في المأمور بكتابة الوكالة وفي الحائنه ارسل الدين الى المديون
ليبعث اليه دينه فبعث فهلك قبل وصوله اليه ان بعثه برسول
الدين فهو من مال الامر اذا اقراته رسوله وببراهبه المديون عن الدين
لان قبض رسوله كقبضه ولضمان على الرسول وان ارسله المديون
برسول نفسه يهلك من مال المديون لان المال قبل الوصول الى الدين
في قبض المديون لان يد رسوله به نفسه فصارت كاتته يهلك عنده فيكون
الدين عليه على حاله ضمانات الفضيلية في ضمان الانفاق والعنف
من الوكالة مختصا في ضمان الوكيل مختصا وكل بيع متاعه فقال
بكم ابيعه فقال انت اعلم بذلك وبثمة فباعه بغير حققة فله الرد

وبه يفتى قنیه فی باب الوكالة فی البیع فان طلبها رتبها فحسبها
وهو قادر علی تسليمها صار غاصبا ملتقى في الوديعة واما ملك
منه المقتضوب فی يد الغاصب بفعله او بغير فعله ضمنه لانه يجب عليه
ردّه الى المالك حقيقة او معنی وقد تعذر ربه لملكه في يده فيجب الفسخ
فختارات النوازل فی الغصب وذكر التواران للسخن ولانية الذم
من البايع وان المعين فی يد المشتري لانه غاصب بالبيع والتسليم
والمشتري غاصب الغاصب ودعوى الفخل علی الغاصب وان العين
فی يد غاصب الغاصب يصح وذكر السخس ان دعوى الغصب علی غیر
ذی اليد مقبولة ودعوى الملك لا منه ودعوى البرازیه فی الناحية عشر
فی نوع فیهن بشرط حضرة المقبوض فی يد الوكيل بحجة التوكيل با
بالبيع والشراء وقبض الدين والعين وقضاء الدين امانة بمنزلة الوديعة
لان يده يد نيابة عن الموكل بمنزلة يد المودع فيضمن بما يضمن في الوديعة
ويبرأ بما يبرأ فيها بدايع فی فصل حكم الوكالة من كتاب الوكالة والوكيل
بالبيع بالكوفة اذا سافر به يضمن والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر به
ان لم يكن له حل وموئنة لا يضمن وان له حل وموئنة يضمن ببرازيه
الثالث من الوديعة وجاز التصرف في الثمن ببيع وهبة واجارة و
وصية وتخليك فمن عليه بعبوض او بغير عبوض قبل قبضه منح فی فصل
احكام البيع قبل قبضه من كتاب البيع الوكيل بالبيع والشراء اذا اصاب
العقد الى الموكل لا يرجع حقوق العقد الى الوكيل عاديه في السابعة والعشرين
والوكيل بالقبض اذا قبض المال كان امانة في يده كالمودع والقول قوله
مع يمينه في هلاك المال عاوى القدر فی الوكالة المدبره اذا دفع مائة
الى رجل ليقضي به دينه وقال المدبره ادفع هذه المائة الى فلان قضاء
حاله علی وخذ الصك فدفعت ولم ياخذ الصك فلا ضمان ولو كان قال لا دفع
هذه المائة حتى ياخذ الصك او قال ما لم ياخذ الصك فدفعت قبل اخذ الصك
فهرضا عنه محيط برأيه في الثامنة من الوكالة ولو قال لا امر لا تدفع
الدين الا بشروط او لا تجزئه فلا يصح التقيد ويعقد في انه فعل مع الشرط

عنايه

عنايه فی الفصل الاول من الباب الثالث من الوكالة وفي المبسوط لا تدفع
الدين الا بحضرة فلكم فدفعت بلا حضرة ضمن برأيه في نوع في المأمور من الثالث
من كتاب الوكالة واما العقود التي يتعلق حقوقها بالعاقدة حصة البيع
والشراء والاجارة والاستجارة والصليح عن المالك عنايه في مسائل الاخذ
والسرقة والغصب من الايمان واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله
وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل جوهره شرح القدر ورى من الوكالة
وان باع الفائض بقية الاول ولم يكن قيل له اعمل برأيك ان جاز له الموكل
جاز والا ان كان بين الثمن جاز والا ببرازيه في الرابع من الوكالة
ولو قال انت وكبلي في كل شئ جاز امر كمنه وكيل بالمحفظ والبيع والشراء
مخلصه في اول الوكالة قال له بونه ادفع الي الف الف لانه عليك ففعل بحجته
الطالب وانما است بوكيل عنه فدفعت واجاز الطالب بكونه ولو هلك بعد
الاجازة هلك على الطالب ولو هلك ثم اجاز لا يعتبر الاجازة فصولين
في آخر الرابع والعشرين من قبض دين غيره بلا امره ثم اجاز الطالب
لم يجز فاما او بالكا فصولين من الحل المزبور لا بوكيل اي الوكيل الا باذن
امر او باعل برأيك وكجوه كاصنع ما شئت مثلا فان وكل به اي باذن
الامر كان وكيل الامر لا يتعزل بعزل موكله او موئنة ويتعزل عنه بموئنة
ورر في فصل الوكيل بالبيع والشراء من الوكالة ولو اخذ من الغريم غيره
ودفعه الى الدين قال ابن سلة هو غاصب والغريم غاصب الغاصب
فان ضمن الاخذ لم يصر قضا صا به بينه وان ضمن الغريم صار قضا صا وقال
نصير بن يحيى صار قضا صا به بينه والا فله منعه له وبه يفتى قنیه
من المدائيات اخذ غير الدين من مال المدبره فد الدين ودفعه الى الدين
انه كان ما اخذه من جنس الدين فالحقار فيه قول نصير يعني انه يقع قضا
بالدين ولا يكون له المدبره تضمن من احد الغاصبين وان كان من غير جنسه
فالحقار قول ابن سلة يعني ان المدبره بخير فيضمن ايتها ما شاء ضمانات
في ضمان غاصب الغاصب ولا يعتبر قوله لا تنجعه بنقد اذا لم يكن فيه
ضرر ولا حيلة قنیه في باب ما يتعلق بالشروط في التوكيل بالبيع والشراء

الى

قال رجل اخذ دراهم المدبونة ودفعها الى الدين قال يقبض لا يقبض لانه
 كالمعين له وعليه الفتوى ذكر في الواقعات قاعديه في كتاب الغصب
 الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله فان كان مقبدا اعتبر مطلقا والا
 وان كان نافعا وجه ضار وجه فان الله بالنفي اعتبر والا لا عليه
 فروع ومن هذا النوع بعه في سوق كذا فباعه في غيره نفذ لا تنجى الا في
 سوق كذا لا شبهه في اول الوكالة مطلقا ولو اقام الغريم بينة على
 الوكيل بالقبض وجه هو برئ الغريم وضمن الوكيل للموكل عتابة
 في الباب الثالث من الوكالة **فصل في الاختلاف بين الوكيل والموكل كل**
ابن ادعى ابصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمدع اذا ادعى الرد
والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم سواء كان في حيوة
مستحقها او بعد موته الا في الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل
انه قبضه ودفعه اليه في حيوة لم تقبل الا بينة بخلاف الوكيل يقبض الدين
والفرق في الوكيل الجبى شبهه في الامانات ولو اقره بان يبيعه
برهن ثقة او بكفيل ثقة فباعه بغير رهن او كفيل لم يجز ولو اختلفا
في اشتراط الرهن والوكالة فالقول قول الموكل خلاصة في الفصل الرابع
من الوكالة وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعتة من فلان بالف درهم وقبضها و
هلكت وكذبت الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان البيع قائما بعبته بخلاف
ما اذا كان كسرها كما شبهه في الوكالة ومعنى موته مجرما ان لا يبين حال الامانة
وكان لا يعلم ان وارثه يعلمها فان بينها وقال في حيوة رد ثمنها فلا تجزى
ان برهن الوارث على مخالفة والا لم يقبل قول الوارث شبهه في الامانات
الوكيل يقبض الدين بعد القبض مودع شبهه في الامانات اشترى منه
ولاك شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول حي من الفتن وقال الدلال دفعت
الدلالة صدق الدافع بيمينه لانه مملوك فصولين في الرابع والثلاثين
فيما يكون القول فيه للملك من احكام الدلال ولو وكله قبض وديعة له
عند فلانة او عارية ثم مات الموكل فقد خرج الوكيل من الوكالة لان انتقال الملك
الى الوارث ولم يوجد من الوارث الرضا بقبضه وان قال الوكيل قد كنت

الاصل في هذا النوع ان الموكل اذا شرط
 على الوكيل شرط مقيد لم يجز وان كان
 بغيره لم يجز وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة
 شرط اكله بالنفي او لم يكرهه بحيلة بره
 في الفصل الحاد عشر من الوكالة

قبضتها

قبضتها في حياتها وهلكت عندي او دفعتها الى المبت فالقول قوله
 بخلاف الدين لان المدع لو ادعى الرد على الوكيل كان القول قوله وان لم
 يصدق الوكيل فاذا صدقه اولى وفي الدين لو ادعى المدبونة قضاء الدين
 وجه الوكيل لم يقبل قوله فذلك لك اذا صدقه الوكيل لان قول الوكيل ليس
 بحجة في حق الوارث فنصدقه كتكذيبه في الفصلين **مبسوط** **شرح**
باب الوكالة في قبض الوديعة من كتاب الوكالة ولو وكله قبض وديعة
 ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياتها وهلك وانكر الورثة او قال نعم
 اليه صدق ولو كان دين لم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكم امره الا بملك
 استينافه لكن حكم امره الا بملك استينافه ان كان فيه ايجاب للضمان
 على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي للضمان عن نفسه يصدق والوكيل يقبض الدين
 فيما يحكي بوجوب الضمان على الموكل وهو ضامن مثل المقبوض فلا يصدق ولو
 الجبى في الرابع من الوكالة ولو قال الوكيل كنت قبضت المال حال حيوة الموكل
 وسلمت اليه لم يصدق الا بحجة خلاصة في الثالث من الوكالة واذا دفع
 الرجل الرجل مالا ليدفعه الى رجل فذكر ان قد دفع اليه فله في ذلك المالك
 والمأمور له بالمال فالقول قول الذي يدعى الدفع الى المأمور له في جرة
 نفسه من الضمان شرح الطحاوي للاسبغ بجان في الوكالة الورثة اذا
 قالوا رده الوديعة في حيوة لم يقبل قوله ولو اقاموا البينة انه قال
 حال حيوة رد دهرها تقبل خلاصة في الثاني من الوديعة **فصل فيما**
يحل له من اموال الوكيل ولو عزل الوكيل بالخصومة بغير محض الخصم فانه كان
 وكيل الطالب يصح عزله لان الحق في هذا التوكيل للطالب على الخصوص لانه
 يعمل للطالب ويعينه على الخصومة ولا حق للطلب في الخصومة مع الموكل
 وان كان وكيل الطلب ان وكله بالتقاضي الطالب لا يصدق عزله الا بمحض
 من الخصم محبط رضى في باب عزل الوكيل من الوكالة مطلقا ثم يقول بعد
 ذلك اخرجتك من هذه الوكالة وقال شمس الله السهري الاصح عندي
 ان يقول عزلتك من هذه الوكالات فيصرف ذلك الى المعلق والمفترخانية
 فصل التوكيل بالخصومة من الوكالة مطلقا بقول له رجعت عن الوكالة الى

المعلقة وعزلتك عن الوكالة المجزئة وهو الصحيح كما في الشرح وبه يعني في
 الخلاصة بمراتب في باب عزل الوكيل فربما من أوله كتاب الوكالة
 وتبطل الوكالة بموت الموكل ملتقى في باب عزل الوكيل من كتاب الوكالة
 ولو قال للوكيل ما صنعت من شئ فهو جائز صح توكيله وإذا وكل بملك
 عزل وكيله وبيع ما اشتري تارة خاتمة في الفصل الثالث عشر من الوكالة
 وقالوا الأول بملك عزل الثاني لا باعتبار أن الثاني وكيل الوكيل الأول
 ولكن باعتبار أن الموكل الأول أجاز صنع الأول وعزل الأول الثاني
 من صنعه محيط برأيه في الفصل الثالث عشر من كتاب الوكالة وفي الترتيب
 رجل وكل رجلا ببيع شئ أو شرائه وقال له اصنع ما كنت فكل الوكيل رجلا بذلك
 ثم مات الوكيل الأعلى فالوكيل الأسفل على وكالة ولو أخرج الموكل الذي هو
 رب المال من الوكالة كان أخرجها جازما أيضا سواء كان الوكيل الأول
 حيا أو ميتا خلاصة في الفصل الأول من الوكالة تحفصا وبملك الموكل عزله
 ما لم يتعلق بها حق الغير كالوكالة بالخصومة إذا ثبتت من المطلوب بطلب
 فلا يملك عزله لما فيه من إبطال حق الغير وفي الفصول هذا إذا علم الوكيل
 بالوكالة وإن لم يعلم بها فله عزله على كل حال قيد بالطلب لأنه لو وكله
 بلا طلب بملك الموكل عزله سواء كان الخصم حاضرا أو غائبا وقيد بأن يكون
 الوكيل من المطلوب لأنه لو وكله الطالب فله عزله عند قبضة المطلوب
 شرح مجمع لابن الملك في فصل الوكيلين والعزل من الوكالة تحفصا الوكيل
 بعزل بعزل الموكل لأن الوكالة حق فله أن يبطله بعزل نفسه
 بأن يقول عزلت نفسي بشرط علم الآخر فيهما أي في صورتين يعني
 إذا عزل الموكل بشرط علم الوكيل به وإن عزل نفسه بشرط علم الموكل
 حتى إذا لم يبلغه العزل فهو على وكالة ونصه جازم حتى يعلم ورر
 في باب عزل الوكيل من الوكالة ثم أعلم أنه لو قال كلما وكلت فانت
 معزول لم يصح والفرق أن التوكيل يصح تعليقه بالشروط والعزل لا كما
 صرح به في الصغير والصيرفة فإذا وكله لم يعزل بحر في باب عزل
 الوكيل قبل قوله ويبطل الوكالة بالعزل من الوكالة **نوع من توكيل الوكيل**

وكأنه والذي يقول يعني أنه يقول
 عن الوكالة المنقذة ورعت من الوكالة
 المعلقة من فتاوى الصري في أوامر الوكالة

وفيه إشارة إلى أنه لو علق وكالة بالشروط ثم عزله قبل وجود وصح عليه
 الفتوى وإلى أنه بطل تعليق العزل بالشروط كما في الوكالة فربما من
 في فصل الوكيل بالخصومة من الوكالة وليس للوكيل أن يوكل فيما وكل به
 لأنه فرض إليه التصرف دون التوكيل به لأنه رضي برأيه والناس متفاوتون
 في الأراء ههنا في فصل فإذا وكل وكيلين من الوكالة **كتاب الدعوى**
 أبراهة عن الدعوى ثم ادعى عليه ابنه ابنه أن كان مات أبوه قبل الأبراه
 لا يصح الدعوى وإن كان لا يعلم مونه وقت الأبراه تصح بزايه في الرابع
 عشر في دعوى الصلح والأبراه ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع
 والقدر وذكر قيمة الكل جملة ولم يفصل قيمة كل عين على حدة الصحيح القبول
 بزايه في نوع من الخامس عشر في أنواع الدعوى من الدعوى قال الفقيه
 أبو الليث بشرط مع ذلك ذكر المذكورة واللائحة وفي العقار بين البلية
 والحلة ثم ذكر المحذور باسماء أصحابها لأنه تعذر التعريف بالاشارة
 فقام التعديل مقامه إذا كان دارا معروفة مشهورة في هذه البلدة لا
 يحتاج إليه تحديده فختارات نوازل في كتاب الدعوى وركناتها
 إضافة الحق إلى نفسه أو إلى نائب منابه عند النزاع وإهلهما العاقل
 المميز وشروطها تجلوا القاضي وحضور خصم ومعلومية المدعى تنويع أول
 الدعوى ثم ادعى أنه كنت عبدا فلان واعتقني وفضي القاضي به ثم أقام
 الآخر البينة أنك عبدي لا تقبل لأن ذلك القضاء قضاء على الناس جميعا
 وصار كأنه الناس وحضره أو ادعوا والعبد ادعى العتق وأقام البينة عليهم
 فإنه لا تقبل كذا هنا فإن دعواهم وبينتهم لا تقبل ترجيح البينات للقائم
 نقلا عن مشتمل الأحكام ويقال له بين المجبول لأن التجريب من خبره فصلا
 كما إذا اعتق أحد عبده فإن لم يبين أجبره القاضي على البيان لأنه لزمه
 الخروج عما لزمه بصحح إقراره وذلك بالبيان ههنا في أول كتاب الأقرار
 ولو ادعى دينا على الميت وذكر أنه ترك مائة وفاد بدينه لم يصح حتى
 يبينوا المروكة بصفتها والمحدود بحدوده وموضعه وفي ذكر العبد و
 الجارية لا يكفي قوله قيمتها كذا وكذا في سائر الأعيان ما لم يبين صفاتها

الخلاصة

وهذا

وجنسها ونوعها ثم يذكر القيمة وان عداها بصفاتها ثم ذكر قيمة الجلة
ولم يفصل قيمة كل واحد اختلف المتابع فيه منهم من اكتفى بالاجمال ومنهم
من شرط التفصيل عنابه في كتاب الوصية ثم اعلم انه انما يكتفى بالقيمة عند
التعذر فيما اذا ادعى العين اما اذا ادعى قيمة شيء مستهلك فلا بد من بيان
جنسه ونوعه واختلافه في بيان المذكورة والا فانه في الدابة كما في الخزانة
بحرته او ان الدعوى في مخرج قوله فان تعذر ذكر قيمتها فصل فيمن يشترط
حضرته في الدعوى ومن لا يشترط حضوره وينفذ اقراره على نفسه
دون مولاه ويلزمه المال بعد الصق واحد والقصاص في الحال يعني اذا اقر هو
بما يوجب احدا او القصاص لزمه في الحال ولم يورث الى ما بعد الصق لانه بقي على
اصل الحرية في حقها لانها من خواص الانسانية وهو ليس بملوك من حيث
انه ادعى الا ان حضرة المولى ليست بشرط في اقراره ولو لم يقر ولكن اقيمت
عليه البينة فحضرة المولى شرط عند ابيه حنيفه ومحمد شرح مجمع البحرين لابن
ملك من كتاب الحج فخصا ولو شهدوا على ما ذون بالزنا او بقتل عدو او زنا
خمر او قذف وهو محرم ومولاه غائب لا تقبل في قول ابيه حنيفه ومحمد
خلا لابي يوسف خاتمه في كتاب المأذون فربما من آخره فلو وقعت
في عين فلا يخلو اما ان يكون عقارا او منقولا والمنقول اما بالملك او قائم
والمنقول القائم ان امكن احضاره مجلس الحكم فالقاضي لا يسرع الدعوى
ولا الشهادة الا بعد احضار المدعى مجلس الحكم بشير اليه المدعى والشهود
ينقطع الشركة بين المدعى وبين غيره فصولين في اول التاديس والعبد
المجبر يواخذ بافعاله ووزن اقواله الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص و
وحد الزنا وحد الشرب وحد القذف فانه يصح اقراره فيها وحضرة المولى
ليست بشرط فان لم يقر ولكن اقيمت عليه البينة فحضرة المولى شرط
عندهما وعند ابي يوسف ليست بشرط خلاصه في كتاب المأذون
غصب واراضه يستأجره فدعوى المالك على الغاصب لم يجز بلا
حضرة المستأجر اذ اليد له ودعوى المستأجر على الغاصب بلا حضرة
المالك يسع اذ ملك المنفعة له بعد الاجارة فله الخصومة بلا حضرة المالك

فصولين

فصولين في الفصل الثالث بنى الباب على اصلين احدهما ان من
ادعى على ابن ان شيئا ان كان المدعى عليه لواقتر يصح اقراره بمتنصب
خصما في اقامة البينة بالانكار وان كان لواقتر لا يصح اقراره فانه لا ينصب
خصما في اقامة البينة بالانكار لان البينة انما تقبل على الخصم المنكرو ومن يصح
اقراره يصح انكاره فيكونه خصما في اقامة البينة عليه ومن لا يصح اقراره
لا يصح انكاره فلا يكونه خصما في اقامة البينة عليه بخلاف الوصي فانه لا يصح
اقراره ويصح انكاره شرح ادب القاضى في باب النازع والسبعين للخصما
لواقام البينة على مدبون مدبونه لا تقبل ولا يملك اخذ الدين منه اما طاعية
في السادس عشر من الدعوى ع ادعى عينا واحضروا ناليو ذلك العين
بيده لا تسع اذا احد الورثة اذا لم يكن بيده تركه بمتنصب خصما فمورثه
في دعوى دين لا عين فصولين في الثامن والعشرين اشترى جارية قبل
قبضها استحقها رجل بشرط حضور رجالا ان القضاء به يستلزم ابطال اليد
والملك للبايع والمشتري فيشترط حضورهما بزانية فيمن يشترط حضرته من
الحاكم عشر من الدعوى فصل وفي البيع قبل قبضه لا تسع بينة السفن بالمحضر
البايع والمشتري اذا المالك للمشتري واليد للبايع فيبطلها البينة فصار
كدعوى الرهن وبعد قبضه بشرط حضرة المشتري فقط والاخذ بالثقة
نظير الاحتقاق فصولين في الفصل الثالث ولو بعد القبض فالمحضر هو المشتري
لا غيره وذكر الوتار من السفن ولا بد من الدعوى من البايع وان العين في يد المشتري
لانه غاصب بالبيع والتسليم والمشتري غاصب الغاصب ودعوى الفعل
على الغاصب وان العين في يد غاصب الغاصب يصح بزانية في نوع
فيمن يشترط حضرته من الحاكم عشر من الدعوى قوله وان قال المدعى ابتعته
من فلانة وقال ذو اليد او دعيه فلانة ذلك سقط الخصومة اي بغير برهان
الا ان يقبض المدعى بينة ان فلانة وكله بقبضه لانه اثبت بينة كونه ادعى
بامسكها بخلاف ما لو صدقه ذو اليد في ثرائه منه لا يضره القاضي بتسليمه
حتى لا يكون قضاء على الغائب باقراره وهي عجيبه بحر في فصل قد وقع

الدعوى مختصا وفي دعوى المستأجر بفسخ طرفة العاقد بن اذا الملك
 للموخر واليد المستأجر بفسخ طرفة طرفة ما كان من نور العين في الفصل الثاني
 اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث او الوصي يجوز وان لم يكن في
 يد عائلي من التركة لما في الاثبات من الفائدة وهو القكن من اخذ حقه من مال
 الميت عند الظهور مما ديه في اوائل الفصل الثامن والعشرين واحكم
 في اثبات النسب حصة الوارث والوصي والموصى له والغريم للميت
 او على الميت بزازيه من اوائل الدعوى المودع ما مور بالخط والاسناد او
 من حفظه شرح جامع الكبير للحصيري في باب الغصب في ضمان القيمة من
 البيوع الدعوى على غيره ذي اليد لا تسع الا في دعوى الغصب في النقص
 واما في الدور والعقار فلا فرق بين دعوى الغصب والمالك حيث لا تسع
 الا على ذي اليد شبهه في اوائل كتاب القضاء في واقعات الناطق اذا
 مات الغريم ووصى الى رجل فجاء رجل يدعي على الميت والوصي غائب ينصب
 القاضي خصما عن الميت حتى يخاصم الغريم ليصل الحق وفي فتاوى رشيد الدين
 رحمه الله القاضي نصب الوصي اذا كان الوارث غائبا يكتب في نسخة الوصية
 انه جعل وصيا ووارث الميت غائب مدة التفرع مما ديه في قبيل الفصل
 السادس عشر الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له عليه الا ترى انه لو ادعى
 على الميت دين بحضرة احد حم ثبت في حق الكل وكذا الوادعي احد حم دينا
 على رجل للميت ويرحم ثبت في حق الكل فصولين في الفصل الرابع عشر
 ولو قال مالي من الدين على فلان فلذلك او من الوديعه عند فلان فلان فهو وارث
 وحق القبض للمقر وبسمله الى المقر له فان سلم المودع او المديون الى المقر له برئ
 بزازيه في اول الاقرار وكل وكيل بقبض عبده له وغاب فاقام ذوا اليد
 البينة انه اشتراه ضمن وكله بالقبض لم تقبل بينة في اثبات الشراء وتقبل
 في دفع الخصومة فيوقف حتى يحضر الموكل ويجعد البينة ورر في باب الوكالة
 بالخصومة والقبض من الوكالة باب فيما يسع من الدعوى وما لا يسع وكما
لا يصح دعوى المال بسبب الاقرار لا يصح دعوى النكاح ايضا بسبب الاقرار

فصولين في

129 فصولين في الفصل السادس رجل ادعى على آخر الف درهم ثم سبغ
 بشرائط ولم يمكن اثباته فاودعي ان ذلك الف وديعة لا تسع ولو
 ادعى على آخر الف درهم وديعة ولم يمكن اثباته فاودعي ان ذلك الف
 فرض يسع خلاصة في الفصل الحاسم من الدعوى ومنها كونه المدعي بمجمل
 الثبوت فدعوى ما يستقبل وجوده باطله بحجته اوائل الدعوى ان
 قال المدعي عليه ابرأني عن هذه الدعوى وقبلت الابراء او قال صدقتك
 في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار نانيا محيط برأى
 في الفصل الثالث والعشرين في نوع دعوى الدين بعد نوع مسائل الاكراه
 من كتاب الدعوى ان دعوى الملك لا يصح الا على ذي اليد او نائبه بخلاف
 دعوى الفعل فانه يصح على غيره ذي اليد فان دعوى الغصب يصح على الغصب
 وان كان العين في يد غاصب الغاصب بزازيه في اول الحاشية من الدعوى
 ح قال المدعي لادعوى لي قبل زيد او لا خصومة لي قبله بطل دعواه عليه
 الا في حادث بعده فصولين في العاشر ان كانت المقاطعة بمال واقعة
 على خراج الخراج من الارض وغار الاشجار وما يستحق لجهة بيت المال من غنم
 وزكاة ونحوها فهي باطلة من اصلها ولا صحة لذلك شرعا فلا يباطل به حكم
 من الاحكام الشرعية التجارية في العقود والصيغة الشرعية من اجارات
 الخبز به مختصا اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل
 المتضمن بالكر بطل المتضمن بالفتح قالوا لو اراده او مقر له ضمن عقد فاكده
 في الابراء كما في البرازية اشباه قبيل الفن الرابع ادعى عليه مالا
 يحكم ككفالة فقال ما تكفلت اصلا ثم اثبتته عليه فاودعي ان الاصيل او اده
 لا تسع منه ففيه في باب ما يبطل دعوى المدعي من الدعوى سئل في
 رجل ادعى على آخر كفالة بدين فانكرها فاقام البينة عليه بها فاودعي الابراء
 منها هل تسع دعواه الابراء عنها مع انكاره صدور با ام لا اجاب لا تسع
 لتناقضه الظاهر والآخر في ذلك بين ظاهر خبره من الدعوى وقضى
 القاضي لاحد بها بالولاء والارث ثم شهد اخر انه لا يحمله لا يقبله مالا
 ان يشهد وانه اشترى من الاول قبل ان يعنفه فيبطل القضاء الاول

لانه ظهر ان القضاء وقع بعق غير نافذ وبولاد باطل فيكون باطلا بخلاف
 الاول لان القضاء بالعق نفذ من حيث الظاهر والعق لا يحتمل الفسخ
 فكذا لك القضاء بالعق لا يحتمل الفسخ وصار كما لو ادعى اثبات نسب
 واحد واقاما البينة يقضى بينهما ولو قضى لاحد حياه ثم اقام الاخر البينة
 لا يقضى له لان النسب بعد ثبوت لا يحتمل الفسخ فكذا هذا محيط رضوى
 في باب الشهادة بالولاد من كتاب الولاء ادعى اربعة ميت وزعم انه ابن
 عم الميت وزعم انه ابن عم الميت لابييه واقام البينة على النسب وذكر الشهود
 اسم ابيه وجده واسم اب الميت وجده كما هو الرسم والمدعى عليه اقام
 البينة ان جد الميت كان فلانا غير ما اثبت المدعى لا تقبل بينة المدعى عليه
 لان البينات للاثبات لا للنفي وبينة المدعى عليه قامت على النفي وهو ليس
 بختم في اثبات اسم جد المدعى وهو كما لو ادعى ميراثا عن ابيه فاقام المدعى
 عليه البينة ان اب المدعى رجل آخر غير الذي يدعيه المدعى ونحوه لا تقبل بينة
 المدعى عليه خاتمة في آخر باب ما يبطل دعوى المدعى من الدعوى ولو ادعى
 لغيره بوكالة ثم لنفسه لا يسع لان ما هو ملكه لا يضيف الى غيره عند الخصومة
 فتكفي المناقاة **فصولين في العاشر** رجل مات فوحيته مهر بامته امرأته
 صحت جهتها وجرى الزوج لان الدين لا يسقط بالموت وقبول المدعى
 ليس بشرط لجواز الريبة خاتمة في فصل حجة المرأة حرم الزوج من كتب
 الريبة ولو دعيته من الغريم او ابراه منه لم يقتصر الى القبول عند
 ابيه حنيفة ويبطل بالرد وقال زفر يتوقف على القبول من جهة المبلغ
نوع آخر وفي الكافي الحاكم ما يفيد دخول الكل ونقصه اذا اقر الرجل انه لا يجرى
 قبل فلان فهو جائز عليه وفلان يرى منه كل قليل وكثير دين او دبعة او كفا
 او غضب او عارية او اجارة او جنانية او غير ذلك انتهى شرح الاشباه
 لبري زاده في الدعوى فلا يصح الا براهنه الا عيانا والا براهنه وهو الا
 صحيح فلو قال ابراهنه دعوى هذا العين صحح الا براهنه وفي كافي الحاكم
 من الاقرار لا حق له قبله ببراهنه العين والدين والكفالة والاجارة واحد
 والقصاص انتهى وبه علم انه ببراهنه الا عيانا في الا براهنه العام كذا في

نقص الريبة

مدان القنية استباه من القول في الدين من الاحكامات لمخفا
 باعها ثم ادعى اني كنت وقفتها او قال وقفت على لا يسع وليس له تخلف
 المشتري اما لو برهن تقبل فصولين في الثالث عشر قريبا من اوله
 وفي المحيط لو ابراه احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكر والا تسع
 دعواه وان اقره بالتركة امرؤا بالرد عليه بزازيه في او اخر الفصل
 التاسع من الصلح اذا فرق عندنا بين الرهن وبين بيع الوفاء
 في حكم من الاحكام لان المتعاقدين وان سميا بالبيع لكن عوضها الرهن
 والاستبناق بالدين لان البايع يقول بعد البيع لكل من سأل قد جهنت
 والمشتري يقول ارتهنت والعبرة في باب التصرفات والعقد واللقا
 والمعاينة للالفاظ والباطن جواهر الصاوي في فصل بيع الوفاء من الباب
 الرابع من البيوع **نوع آخر** وذكر الغائب ادعى بايع العبد انه كان دبره
 وبرهن تسع ويخلف المشتري على عدم علمه ان لم يكن للبايع بينة بزازيه
 في نوع في التناقض من الدعوى الكفاية من الصحيح والاخر سوس على ثلثة
 اوجه ان كتب على وجه الرسالة مصدر **مشتونا** وثبت ذلك باقراره
 او البينة فكما لخطاب بزازيه في نوع آخر قبيل مسائل المجازات من الاول
 من كتاب الطلاق ولو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بشراءه من
 المدعى عليه او لا وقضى او لا ثم زعم احد الثوبين ان الثوب له او لا
 ورثه هو منه لا تسع دعواه ولو قال عند الشهادة هذا الثوب باعه منه
 لكنه لي او لاجه ورثته عنه يقضى بالبيع ويسع دعوى الشاهد فاذا
 برهن على ما ادعاه قضى له لانعدام التناقض حنيفة في الباب الثاني
 في التناقض من الدعوى قال رحمة الله ينبغي ان تكون هذه المسئلة مسئلة
 البيع سواء اذا ادعى الشراء فقال المدعى عليه لم يكن بيننا بيع فقام
 المدعى البينة على ما ادعى وقضى القاضي له بالبيع ثم وجد بها اصبا
 زائدة ونحو في ظاهرها رواية لا تقبل البينة على البراءة عن العيب لان
 البراءة عن العيب يكون اقرا بالبيع خاتمة في باب ما يبطل دعوى
 المدعى من كتاب الدعوى ثم فيما اذا استعمل في قضاء الدين ثم ادعى الما

لا تسع فيه في باب ما يبطل دعوى المدعي من الدعوى قوله ومن ادعى
على آخر ما لا يقال ما كان ذلك على شيء قط فبرهن المدعي على الحق وهو برهن
على القضاء او البراءة قبل لا مكانة التوفيق لان غير الحق قد يقضي ويبرأ منه
بحر في مسائل الشك من القضاء استأجر داراً ثم برهن على الموجهة ملكي
لان ابي شراه لا يثبت في صغرى يسع ولا يمنع هذا التناقض لما فيه من اختلاف
فصولين في العاشر اذا ابرأ الوارث الوص ابرأ عاتماً بان اقراره بقبض تركه
والده ولم يبق له منها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شياء من تركه ابيه
وبرهن تقبل اشياء من الدعوى كذا في الثاني ادعى الف في صك جاد
باسمه ثم برهن ان ذلك المال بعينه لفلان وهو وكلني بخصومة يقبل المام
ان الوكيل قد يضيف الملك الى نفسه فصولين في الفصل العاشر ادعى
نصف دار ثم ادعى كله قبل لا يسع ولو على العكس تقبل والصواب انه
تقبل في الوجهين جميعاً **اذن** وفي **فصل** ادعى نصفه ثم كله لا تسع
لان دعوى نصفه اقرار انه لا ملك له في كله فيصير متناقضاً بدعوى كله
بخلاف عكسه وفيه ادعى ثلثه ثم ثلثه يسع ولو ادعى ثلثه وقال لا حق لي
فيها ورا ثلثه ثم ادعى ثلثه لا يسع للتناقض اقول بين سلتى النصف والثلث
مناخاة فينبغي ان يجعل على الروايتين **فصولين في العاشر اذ التناقض**
في النسب لا يمنع صحة دعواه **فصولين في اواخر العاشر** ولو اقرانه
ملك فلان ثم ادعاه لا يقبل **فصولين في اواخر العاشر** ادعى بعض الورثة
وبنا في التركة بعد تمام القسمة صح وله ان ينقض القسمة ولو ادعى عينا
من اعيان التركة انه اشتراه من الميت او وهبه الميت له وسلمه اليه لا يسع
بعد القسمة **ففيه في باب ما يبطل دعوى المدعي وفي المحيط** ادعى
على آخر عند غير احكام بالشراء او الارث ثم ادعاه عند الحاكم ملكاً مطلقاً
ان كان ادعى الشراء من معروف لا تقبل وان كان ادعاه من رجل مجهول
او قال من رجل ثم المطلق عند الحاكم تقبل ذلك المسئلة انه لا يشترط في
التناقض كون المتدافعين في مجلس احكام بل يكفي بكونه الثانی في مجلس
الحكم **بزازية في نوع آخر في دفع الاول من كتاب الدعوى** ثم اعلم

انهم اختلفوا في اشتراط كون الكلايين عند القاضي فمنهم من شرطه ومنهم
من شرط كون الثاني عند القاضي فقط ذكر القولين في البزازية ولم يرتج
وينبغي ترجيح الثاني **بحر في مسائل الشك من القضاء** ولعل وجهه
لانه الذي يتحقق به التناقض منع في مسائل الشك من القضاء باع عفا
او صبا او ابناً وابنه او امرأة حاضرة يعلم به ثم ادعى الابن انه ملكه لا يسع
دعواه منع في مسائل الشك في الوصاية لو ادعى الميراث او لا ثم ادعى
الشرا لا تقبل وينب التناقض فتاوى الصغرى في التناقض من الدعوى
رجل اقام البيعة على دار في يد رجل انها كانت لابيه مات وتركها ميراثاً
له ثم ادعى انه اشتراها من ابيه لا يسع دعواه خاتمه في فصل تكميل سبب الله
الشهود من الشهادات حريص له على وارثه دين فابراه قال لم يجوز لو
قال لم يكن عليه شيء ثم مات جاز اقراره قضاء لا ديانته نور العين في كتاب
المهبة من الرابع والثلثين حريصة قالت لزوجهها لا مهر على عليك صح اقرار
نور العين في كتاب الاقرار من الرابع والثلثين **نوع فيما يكره تناقضاً**
ادعى على اخوان له في يد كذا مال الشركة فانكر المدعي عليه الشركة
ثم ان المدعي عليه ادعى دفع ذلك المال الى المدعي فان كان انكر الشركة
اصلاً بان قال لم يكن بيننا شركة اصلاً ولا دفعت الى شياء من المال لا يسع
منه دعوى دفع المال لمكان التناقض وان انكر الشركة والمالك في الحال
بان قال لا شركة بيننا وليس لك في يدى مال الشركة يسع منه دفع المال
ولا تناقض ههنا محيط برهانه في التاسع عشر من الدعوى التناقض
انما يمنع لو لم يوفق او لم يكن توفيقه واما اذا وفق فينبغي ان تسع اذ
لا تناقض حينئذ حقيقة اما لو امكن توفيقه ولكن لم يوفق ففيه اختلاف
ونص في **هـ** وغيره على ان الامكان يكفي جامع **الفصولين في العاشر**
الرفيق لو قبل الكتابة وادى البديل ثم ادعى الاعناق قبله يسع وبترد
بديل الكتابة اذا برهن نور العين في العاشر قبيل التناقض في النسب
لو اختلفت ثم برهنت على الطلاق ثلثاً فله ان تسترد بدل الخلع
وكذا امكان ادى بديل ثم برهن على تحريمه لاه قبل الكتابة **نور العين**

في العاشر قريبا من اوله اذ عني عليه مالا بحكم الكفالة فقال ما تكفلت
اصلا ثم اثبت عليه فاذ عني ان الاصيل اراه لا تسع منه فنية في باب
ما يبطل دعوى المدعي وفي التوازل ذكر عطل ابن حمزة وقع
الغلط في الدعوى او الشهادة ثم اعاد دوا في مجلس آخر بلا غلط ان زاد
او زاد ولا تقبل وان خلا عن تناقض لان الظاهر ان الزيادة كانت
بتلقيق ان كان وعنه الامام شهيدا عند القاضي ثم زاد فيها قبل القضاء
او بعده وقال او حمدا وحامدا لان تقبل وعليه الفتوى اما تعيين المحتل
وتعيين المطلق يصح من اتى به ولو بعد الافتراق ذكره القاضي وعنه الامام
الثاني لو شهد عند القاضي ثم جاء بعد يوم وقال شككت في شهادته
في كذا وكذا فان كان يعرف بالصلح تقبل شهادته فيما بقي وان لا
يعرف به فهذه تهمة تلقى شهادته وقوله رجعت عن شهادتي في كذا
وكذا او غلطت في كذا او نسيت مثل قوله شككت وهذا كله بشرط
عدم المناقضة بين الاول والثانية برأيه في كتاب الشهادة من كتاب
في نوع زيادة الشهادت ولو قال انها ملكي ورثته من ابي ثم ادعى ان
ابي وقف على لا يسع للتناقض وكذا لو ادعى الوقف او لا ثم ادعى ارثه لا تقبل
الا اذا وفق وقال وقف ابي لكن لم يلزم عند ابي حنيفة فوات ابي
فحينئذ تقبل فصولين في الثالث عشر من دعوى الوقف ادعى دارا
في يد رجل اني اشتريتها من ابي في حياته وصحته وهو يملكها فخرج
البينة فادعى انها دار ابي مات وتركها ميراثا لي واقام البينة تقبل
ولو ادعى الميراث او لا لا منية المفق في كتاب الدعوى في التناقض
وذكر القاضي الامام جلال الدين في المحاضر من اقر بعين لغيره فكل لا يملك
ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوكالة او وصاية مما دعي
او اهل التابع والبيع بالتجئة لا يزيل المبيع من تلك البايع وان فصل
به القبض خلاصة من كتاب الاجارة في الفصل الثاني الاكثر او اثباتها
والاستيداع والاستيجار يمنع دعوى الملك للطالب لان كل امتهار
اقرار بان ذلك الشيء ملك لذي اليد فيكونه الطلب بعده تناقضا

لا يفسد

في فصل الاكسراء من كتاب الدعوى خلاصة من كتاب الدعوى
فمن مبيع بشرائطه ولم يمكنه اثباته فادعى ان ذلك الالف وديعة
لا يسع خلاصة في الفصل الخامس من الدعوى فصل في حرور الزمان
ولو ترك المدعي دعواه ثلاث سنين تبطل دعواه ولا تسع بعدها حتى لا يجوز
حكم القاضي بها عند المتقدمين الا بثلاثة اعداير احدها ان يكون غائبا و
والثاني ان يكون صبيا او مجنونا لم يبلغ ولم يفق فيها والثالث ان يكون
المدعي عليه امية اجبر اظلا لما قال بعض المتأخرين لو تركها ثلثين سنة
لا تسع بعدها الا باحدى الاعداير الثلاثة المذكورة غير الصباوة وقيل
بعضهم لو تركها سنة وثلثين سنة لا تسع بعدها الا باحدى الاعداير الثلاثة
المذكورة هكذا ذكرت في الفتاوى لكن قيل لا خلاف بينهم في الحقيفة
لان الرواية في عدم سماعها منه تركها ثلاث سنين في الاراضي الموقوفة
والمسيلة وما يحتاج في ابقائه الى الانفاق والحرمة والرواية في عدم سماعها منه
بعد تركها ثلثين سنة في الاراضي الاميرية والرواية في عدم سماعها منه
بعد تركها سنة وثلثين سنة في اراضي الملاك اما في الوقف فثبتت
حق القرار للمصرف فيه فيما فرق الثلاث ولهذا لا يجوز اجارته الى ما
فرقها خوف منه واما في الاراضي الاميرية والملاك فلهذه العلة ايضا يمكن
افتق المتأخرين بذلك فيما بعد ثلثين سنة في كل ما يكونها اوسط الروايات
الثلاث في الامور اوسطها حاوي للذاهدي فيما تبطل به دعوى المدعي
من كتاب الدعوى القضاء ويجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان
واستثنا بعض الخصوصيات كما في الخلاصة وعلى هذا الواح السلطان بعدم
سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسع ويجب عليه عدم سماعها
استباه في كتاب القضاء والشهادات باب ما يكونه دفعا ومالا رجل
ادعى دارا في يد رجل انها له واقام المدعي عليه البينة ان المدعي باع
هذه الدار من فلان الغائب بكذا قبلت بينة وبطلت بينة المدعي
ولا يثبت الشراء في حق الغائب الا ان يشهد الشاهد ان المدعي
باعها من فلان الغائب وقبضها الغائب منه ترجيح البينات للفاتم

وفي بعض نسخ الاستباه ويجب عليه سماعها

في اواخر كتاب البيع الوكيل بقبض الدين يملكها اي اخصومة عند اية
حنيفة حتى لو اقام المدعي عليه البيعة ان الدين استوفاه منه او ابراه
يقبل بيعة والوكيل بقبض العين لا اي لا يملكها ورر في الوكالة بالخصومة
فقط ادعى ألفا فقال خصمه ادعيته في سوق سرقته وعجز عن البيعة ثم قال
ادعيته في قرية كذا او برحن يقبل اذ التوفيق ممكن وهذا يدل على ان امكن
التوفيق يكفي من غير دعوى التوفيق من ادعى اداد وبيعة سرقته ثم برحن
على ادائه بجحرا كان متناقضا الا اذا وفق فصولين في العاشر كذا في القل
ولو ادعى الورثة على غلام انك كنت ملك ابينا الى يوم الموت ونحن الوارثون
واقام العبد بيعة اني كنت ملك فلان واعتقني تقبل بيعة العبد ويتصب
خصما عنه الغائب في اثبات الملك والاهتاق ثم اذا ادعى اني كنت عبد
فلان واعتقني وقضى القاضي به ثم اقام آخر بيعة انك عبدي لا تقبل حكاية
خواتم المصنفين في العتق عن العبد من كتاب الاعتاق واذا قال زيد ليكر
انك عبدي ملكتك منذ خمسة اعوام فقال بكر اني كنت عبد بشر ملكني
منذ ستة اعوام فاعتقني فبرحن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال
عمر وليكر انك عبدي ملكتك منذ سبعة اعوام وانت ملكي الان فبرحن
عليه تقبل ويفسخ احكم بحريته ويجعل ملكا لعمر ورر في باب الاحتقا
من كتاب البيع ولو قال مالي من الدين على فلان لفلانة او من الوديعة عند
فلان لفلان فهو اقرار بحق القبض المقر يسلم الى المقر له وان سلم المودع
او المديون الى المقر له برى من ادعى كتاب الاقرار من البزازية والاجنبى
اذا بنى ولم ينو شيئا فله ذلك وان نوى كونه للوقف كانه وقفا من قوف
الدرر قبيل الوقف على الاولاد يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حق
لو برحن الوارث على موت مورثه في يوم ثم برحنت المرأة على ان
مورثه كانه نكحها بعد ذلك اليوم بقبض لها بالنكاح ويوم القتل يدخل تحت
القضاء حتى لو برحن الوارث على انه قتل يوم كذا فبرحنت المرأة على ان
المقتول هذا نكحها بعد ذلك اليوم لا تقبل وعلى هذا جميع العقود والمداينات
ببازية في الثالثة عشر في دعوى النكاح من كتاب الدعوى ولا يجوز حر

مكلف بسفه وفسق وعخذ بها بجر وبه يفتى فيكون في احكامه كصغير ال
في نكاح وعتاق واستبلا والى آخره تنوير من كتاب النكاح مختصا فان
بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خف وعشرين سنة فصحة تصرفه
قبله وبعده يسلم اليه وان لم يكن رشيدا تنوير من النكاح ادعى على آخر
وقال انه دفعت اليك عشرة دراهم قرضا فقال نعم دفعت الي ولكن
امرني ان ادفعها الى فلان وقد دفعت اليه واقام البيعة فهذا دفع
صحيح عادية في الفصل السابع لم كما لا يجوز بيع المتلجئة لا يجوز الا
قرار بالمتلجئة بان يقول لا تخ انة افركت في العداية بما لي او بداري
وتواضعا على فاء الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له بدلي في
بيان بيع المتلجئة من كتاب البيع في فصل شرائط الصحة ادعى اقربا
امراته وحلاله وقالت كنت امراته ولكنه طلقني وتزوجت بهذا
الثاني وعي في بده ويدهى الثاني انة تزوجها ويكر نكاح الاول و
طلاقه فعليها اقامة البيعة للطلاق فصولين في الفصل العشرين كذا
في عادية وتور العين اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستخفت
بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالثمن قال استحق مني جارية
اسمها قضيب البان يصح الدعوى ان كانه قال استخفت غي الجارية
التي اشتريتها منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعد ما عرفها بذلك
التعريف ولانه يجوز ان يكون لها اسمان من ادعى دعوى البزازية ذكر
في شروط ظهير الدين المرغيناني انه يشترط في حوبة الاصل ذكر حوبة الجدة
ام الام كما يشترط ذكر حوبة الام قاعديه في اواخر كتاب الدعوى قال الذي
سرق مني وقال صاحب اليد او دعوى فلان واقام البيعة لا يندفع اخصومة
عنه وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وهو استحسان وقال
محمد بن دفع قال لا سبجابه والصحيح الاستحسان وعليه اعتمد الائمة
المصنفون قوله تصحيح القدوري لفظا بقا في كتاب الدعوى ولو قال
اشترت من زيد وقال دواليه هو اي زيد او دعبيه دفعت اي
اخصومة بلا حجة لتصادقهما على ان اصل الملك فيه لزيد فالظاهر ان

وصوله الى يد ذى اليد من جهة فلم يكن يده يد خصومة بل يد نيابة و
 والدعوى انما تقع على من يكون له يد ملك در من كتاب الدعوى فصل
 من يكون خصما رجل كفيل من رجل بالقب بامر ثم ادعى الكفيل ان المال
 الذى تكفل بها فار او غن خيرا او ما يشبه ذلك فلا يكون واجبا لا يقبل قوله
 واقام البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له يحج لا تقبل بينة ولو
 اراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل ادى المال الى
 الطالب واراد ان يرجع على المكفول عنه والطالب غائب وقال المكفول
 عنه كان المال فارا او غن مينة او ما يشبه ذلك واراد ان يقيم البينة
 على الكفيل لا تقبل بينة فيؤمر باء المال الى الكفيل ويقال له اطلب
 حصتك وخاصة فان حضر الطالب قبل ان يأخذ المال من الكفيل فارق الطالب
 عند القاضي ان المال كان غن خيرا او ما يشبه ذلك بى الاصيل والكفيل جميعا
 خانيه في كتاب الكفالة من فصل الكفالة بالمال لو ادعى النكاح فدفعه دعوى
 طلاق او اقرار به او اقرار بحجته المصاهرة او برضاع فصولين في الفصل
 العاشر قريبا من اواخره ادعى ابراهيم بن المدعى عليه ان مورثه اقر
 ان المدعى ليس له او هو ملك المدعى عليه وعلى اقرار الوارث قبل موت
 مورثه او بعده انه لم يكن لابييه او على اقراره ان اباه مات والدار ليست
 كان كله دفعا فصولين في الفصل العاشر في كتاب الدعوى فصل آخر اقرار امراته في مرضه
 بمهر الف درهم وقد تزوجها بالف درهم ومات فقامت بينة انها وحيث
 مهرها لمزوجها في حياته لا تقبل لانه علم كذبها باقراره المتأخر منها فانيه
 في باب المتفرقات من كتاب الدعوى ادعى انها امته وخصمه امته
 ذواليد فبرهن ذواليد انها كانت امته فلان وقد حرر باوانا تزوجها
 فهو دفع فصولين من الفصل العاشر ادعى عليه البيع فانكروا فبرهن
 على البيع فادعى المدعى عليه فسخه يسع ولا يكون تناقضا لان مجرد
 ما عدا النكاح فسخ بزاريه في نوح الدعوى من كتاب الدعوى ولو
 صدقها الورثة في النكاح وانكروا هذا القدر من المهر واشتبهت بينة
 ثم برهن الورثة انها ابرأت الزوج في حياته او بعد موته تقبل فصولين

في الفصل العاشر

في الفصل العشرين وفي اجماع لو قال هذا ابن عبدى او ابن فلانة القاب
 ثم قال هو ابني لا يكون ابنه ابدا بزاريه في الفصل العاشر في النسب والاد
 من كتاب الدعوى اقر لها بمهر بافيه وبرهن الوارث انها ابرأت عنه
 في حياته لا تقبل والمهر لازم بزاريه في الثالث في الاقرار في المرض
 من كتاب الاقرار في كتاب الدعوى ادعى ابراهيم بن المدعى عليه فقال ذواليد كان ملكا فلان
 آخر باعه منى لا يسع لان الدار لو كانت بيد بايعها وبرهن انها ملكي
 لا يندفع دعوى المدعى فكذا من تلق الملك منه نور العين من الفصل
 الثامن ادعى على رجل ستة دنانير فقال المدعى عليه في دعوى دفع المدعى
 انه ابرأته من هذه الدعوى واقام على ذلك بينة فادعى المدعى ثانيا ان
 المدعى عليه قد كان اقرتة بستة دنانير بعد ابرأته اياه هل يقبض دفع
 الدفع فقد قيل ان قال المدعى عليه ابرأته عن هذه الدعوى وقبلت
 الابراء او قال صدقتك في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعنى دعوى الابراء
 ثانيا وان لم يقبل قبلت الابراء ولا قال صدقتك في ذلك يصح منه دفع
 الدفع يعنى دعوى الاقرار ثانيا لان الابراء يرتد بالرد واذ لم يذكر
 القبول ولا التصديق بحتمل الرد فيصح دعوى الاقرار ثانيا وقبل لا يصح
 دعوى الاقرار ثانيا لان بينة المدعى عليه يثبت ابراء المدعى اياه عن
 هذه الدعوى وارفع السبب الذى وجب به الدين على المدعى عليه
 فدعى اقرار المدعى عليه ثانيا يكون في الحاصل دعوى الملك بسبب الاقرار
 ودعى المال بسبب الاقرار غير صحيح وعليه عامة الشايخ وقبل دعوى
 الاقرار ثانيا صحيح من غير فصل لان المدعى يدعى الاقرار ثانيا فيثبت بطلان
 دعوى المدعى عليه الابراء على المدعى فانه يقول دعوى الابراء على
 لم يصح وكنت مبطلا في ذلك لما اقررت لى بالثانين بعد ذلك دعوى
 بطلان الدعوى من اى طرف كان ذلك صحيح محيط برأيه في الثالث
 والعشرين من كتاب الدعوى لو ادعى عليه ان الدار التى في يده
 واجاب صاحب اليد انه وكيل فلان في الشراء لا يندفع عنه الخصومة
 منية المفتى في مسائل القضاء على الغالب من كتاب القاضي الى القاضي

رجل ادعى وارثا في يد رجل فقال اشتريت من وصيتك في صفرك
يصح اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال اشتريت من وكيلك اما لو
قال اشترى وكيلك منك لا يصح رجل ادعى على آخر الف درهم بسبب الكفالة
عن فلان باعده او بغرامه قال لا يصح في الدفع المأل بسبب واجب على كنت
مكرها في الاقرار لا يصح الدفع اما لو ادعى الكفيل ان الاصيل ادى هذا المال او
ابراه الله في صح خلاصه قبيل كتاب المحاضرات والسموات وطريق معرفة
ذباب السبع ان يتفاضل فينادى فان اجاب بذلك علم ان كتمه لم يوجب
بكذا ذكر محمد في الاصل وهكذا ذكر في المنتقى عنه ابيه حنيفه وقال ابو يوسف
في المنتقى ذباب السبع لا يعرف والقول فيه قول الجاهل في الرابع من
جنايات المحبط البراءة من طعنه كذا في ثمانية واذا ضرب انف
رجل فلم يجد شمس رايحه طيبة ولا كريمة فان اقر الضارب بذباب شمس فغيبه
الدية وان انكر بخبر بالروايح الكريمة خزانة المفتين من الجنايات من
جناية الف وان لم يعلم ذلك بما ذكرناه فالقول للضارب مع يمينه على
البتات خزانة المفتين من الجنايات في جناية العينين اقر بدين ثم
ادعى ان بعضه فرض وبعضه ربوا وبرهن عليه قبل برهانه ذكره في الفتنه
وغیره ما هو في مسائل شتى من كتاب القضاء ولو كانت الورثة كلهم كبارا
ان كانوا حضورا ولاديين على الميت لا يملك الوصي التصرف في التركة أصلا
لكن ينقض ديون الميت ويقبض ويدفع الورثة من بيعه الخلاصة في
الثامنة **فصل في دعوى النسب** ادعت على رجل انه زوجها وهذا الولد
ابن ثمانية اشهر منه فعليه نفقة فاقر بالزوجة الا انه قال طلقها منذ
سنة وعشرة اشهر واقرت بانقضاء العدة بعد ثلثة اشهر من التطلق
فهذا الولد ليس مني وانكرت جميع ذلك فاقام بينة على ادعائه لا تقبل
لاشهرها على نفى النسب ويثبت نفقة او نفقة العدة الماضية لا تنزيم فنية
باب دعوى الولد من كتاب الدعوى قال لست انا وارث فلان ثم ادعى
ارثه وبتين اجمعة لما سبانه ان التناقض في موضع الخفاء لا يمنع صحة الدعوى
ورر في فصل الاسراء من كتاب الدعوى برهن انه ابن عمه لابيه وامه

دعوى

وبرهن الدافع انه ابن عمه لأمه فقط او على اقرار الميت به اي بانه ابن
عمه لأمه فقط كان دفعا قبل القضاء بالا قول لا بعده لتأكيد القضاء
بخلاف الاول ورر في فصل الاسراء من كتاب الدعوى ولو اقام البينة
انه ابن عمه لابيه وامه فاقام الدافع بينة انه ابن العم لأمه لا لابيه قبل
القضاء بالا قول كان دفعا وكذا لو اقام بينة على اقرار الميت انه ابن عمي
لا عمي لا لأمي وذكر في مجمع النوازل ادعى كرماني يد رجل ميراثا عنه جده
اب أمية فقال انا محمد واسم ابي حرة وابو عمرو بن الحارث بن سارخ
فاقام الله في عليه بينة ان الله في كانه زعم قبيل هذا انه ابن عائشة بنت
علي بن الحسين فاجاب شيخ الاسلام عطاء بن حمزة انه دفع لدعواه كمن
ادعى عينا في يد ابن ميراثا عنه ابيه ثم ادعى ميراثا عنه امه وكانه يسمو
الائمة الا وزجدي يفتي في جنس هذه المسائل انه لا تندفع دعوى الله
ولا تقبل بينة المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض مشايخ زمانه
وبه كان يفتي ظهير الدين الميرغيناني وهو الصواب عندنا قاله صاحب
الخير لا ترمها لو قبلت اما ان يقبل على اثبات اسم جده المدعى وانه
ليس بختم فيه او لثقي ما ادعاه من الميراث وهي على النفي غير مقبولة وعلى هذا
مسئلة كانت واقعة الفتوى وهي ادعى على آخر انه كان لابيه على ابن
القاسم بن محمد عليك كذا وانه مات استيفاء شيء من فصار ذلك ميراثا
لله في فقال المدعى عليه ان والد القاسم احمد لا يكون هذا دفعا له دعوى
المدعى ولا تقبل ذلك على ما اختاره شمس الاسلام ومنه تابعه قلت
ورأيت بخط من اتفق به ان القول الاول الذي كانه عليه شيخ الاسلام
عطاء بن حمزة اختيار شيخ الاسلام على السخري واختار السيد الاجل
ناصر الدين قوله قلت وانا اميل الى هذا **الفصل السابع من العاوية**
قبيل الثامنة بورقين ونصف **فصل في دعوى الولد** والمذكور في كتاب
الجنايات ان البينة يجوز ان تقبل على شيء في حق ابطال حجة الخصم لا
في حق ثبوت ذلك الشيء كعاقلة برهنه على ورثة القاتل ان قاتله فلان
وصولين من العاشر ولو برهن انه ابن عم فلان لا يحقر تقبل في حق

ع

الرفع لا في اثبات النسب كعاقلة برحمننا ان القاتل فلان لا ولينا تقبل
 في دفع الدية عنهم لا في ثبوت القتل من فلان قاله في الفتاوى الرشيدية
 معين احكام في القضاء بالنسب وكذا في رجلان ولا رجل واحد فاقام
 كل واحد منهما بينة انه اعنف وهو يملكه لا يعلمونه له وارثا غيره جعلت
 الولاء بينهما والميراث لاثباتهما استويا في سبب الاستحقاق والولاء انما يعتبر
 بالنسب ولو اقام البينة على نسبه كان الميراث بينهما لا استويا في اقامة البينة
 او يجعل الولاء كالميراث لانه انما يثبت الميراث اذا استويا في اقامة البينة
 على الملك يقضي بالملك بينهما نصفان فان اقام احد هما بينة قبل صاحبه
 وقضيت له ثم اقام الآخر بعد ذلك بينة لم تقبل منه ولم يشارك الاول
 لان الولاء كالنسب من حيث انه لا يحتمل النقص والفسخ لا يحتمل النقل
 من شخص الى شخص ثم في النسب اذا تزوجت البينة الاولى بالقضاء لم تقبل
 الثانية بعد ذلك فذلك في الولاء **مبسوط** رخصي في باب الشهادة
 في النسب ولو قضى القاضي لاحد حما بالولاء والارث ثم شهد اخران لا
 بمثل لا تقبلها الا ان يشهدوا انه اشترى من الاول قبل ان يعتق فيطل
 القضاء الاول لانه ظهروا بالقضاء وقع بعق غير نافذ وبولاء باطل فيكون
 باطلا بخلاف الاول لان القضاء بالعق نفذ من حيث الظاهر والعق لا يكره
 الفسخ فذلك القضاء بالعق لا يحتمل الفسخ **محيط** رخصي في باب
 الشهادة بالولاء من كتاب الولاء **باب التحليف** وعنده ان اشهد
 البائع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى ان البيع كان نكحة وطلب تحليف
 المشتري ذكر في كتاب الاستخلاف انه يحلف عند جميعا نانا رخانه
 في الخامس والعشرين في البين من ادب القاضي وذكر الخصم كان
 الامام المنصور وغيره من اصحابنا يقولون يحلف في كل نسب لو اقر المدعى
 عليه لزم كالموادعي انه ابوه او ابنه او زوجته او مولاه ولو ادعى انه
 اخوه او عمه او خوه لا يحلف الا في حقها في ذمته كالارث بجهته
 فحينئذ يحلف وان نكل يقضى بالمال ان ثبت المال جزاؤه في التابع
 من القضاء ودعوى الوصية بثلاث المال كدعوى الارث على ما ذكرنا

الآتي فصل واحد وهو ان الوارث لو نكل عن البين على موت مورثه ودفع
 ثلث ما في يده منه ماله الى مدعي الوصية بالثلث ثم جاء المورث حيا لا يقضي
 الوارث التاكل له شياء **بزازيه** عن المحلل المورث المأذون له بالدفع اذا
 ادعاه وكذا به فان كانت امانة فالقول **الهداية** يشبهه من كتاب الامانة
 ولو كذب الامر المأمور به الدفع وطلب المأمور بميمنه فانه يحلف على العلم
 بامنه ما يعلم انه دفع فان حلف اخذ منه الضمان ولو نكل سقط عنه الضمان
 فيما يقضي به الوكيل والرسول منه وكالته لا تقروى نقله من وكالة شرح
 الطحاوي **باب السجاسة** وان رقي يحلف لاجل المال اذا اراد المالك اخذ
 المال لا القطع فيقال له حينئذ وقع ذكر السرقة اذا ادعى تناول مالك فيكون
 لك عليه بين فصولين في الخامس عشر وان ادعى انه قتل ابنه خطأ
 او قطع يده او شحمه خطأ او اذا ادعى شياء فيه دية او ارش يستخلف بالله
 تعالى بالفلانة عليك هذا الحق الذي يدعى من الوجه الذي ادعى ولا شيء
 منه ويسمى الارش والدية عند البين لانه ادعى ما لا يفصل على الحاصل
 كما في سائر الاموال وقال ابو يوسف كل حق يجب على المدعى عليه
 كالدية في قتل الخطاء او ما يشبه ذلك يحلف على السبب بالله ما قتلت
 ابن هذا فلانا انا **باب قاضية** في باب البين محلفا برجل مات وعليه دين
 مستغرقة فجاء رجل وادعى ان له على الميت دين فحضر عن اقامة البينة
 فاروان يحلف الورثة او الغريم ليسوله ذلك لان التركة اذا كانت
 مستغرقة لاحق للوارث فيه فلا يكون خصما والغريم ليسو بخصم لانهم
 لو قضوا ديونهم من مال آخو جازوا والبين انما يتوجه على الخصم ولو اجمعه
 في الفصل الثامن من كتاب الوصايا منكر الاخوة يستخلف المدعى على
 المال عند الكل لا على النسب فيحلف بالله ما يعلم له نصيبا من هذا المال
 كما يدعى فان حلف بري دوان نكل يقضى عليه بالمال ولا يقضى بالنسب
 خاتمه في باب البين من الدعوى كذا في البزازيه في التابع من ادب القا
 قال واذا ثبت الحق على المطلوب للمال للقاضي حلف الوكيل بامنه ما
 يعلم ان الطالب قد قبضه متى فلا يمين عليه وان ادعى معنى لواقربه يبرئ

لا كما في فتاوى قاضي القضاة

ومن يصدق بالبين خمسة وعشرون شخصاً
 الموقوع، والمستأجر، والقارب، والمتبضع
 والوصي، والاب، في مال ولد، والوكيل،
 والرسول، والقاضي، وابن القاضي،
 والمحضر، وابن العكر، والمتولي،
 والدال، والسمسار، والبيع، والمزني
 والعدل، والمنقط، وأخذ الابن، والشرط
 والحاج عن الغير، والاجر حاض، والاجر الشريك
 انه اذا ادعى الهلاك بغير تعدي او اذا ادعى الرد
 الى صاحبه بصدق مع بيمنه لان كل واحد منهم
 ابن فاقول قوله مع البين اذا لم يكن له بينة
 على الرد والهلاك وان كان له بينة فلا يمين
 عليه وانما طلبت له لدفع البين عنه فاحال
 ان منه يكون العين في يده امانة ادعى بالعين
 الى صاحبها او ادعى الموت او الهلاك بصدق
 مع بيمنه بالاتفاق نانا رخانه

لان البين انما يرتب على صحة الدعوى وصحة الدعوى يرتب على كونه
 خصما والمدعى به قبض على الموكل فالوكيل لا يكون فيه خصما قال فان قال
 المطلوب انه اراد يمين الطالب قبيل له اذ دفع الحق الى الوكيل اتبع
 الطالب واستخلفه من شرح ادب القاضي للخصم في النامه والسنتين
 وذكر في الجامع الصغير في آخر كتاب الدعوى اذا ادعت الامة على هؤلاء
 انهم ولدت منه هذا الولد وكان الولد مات وادعت امومية الولد و
 انكر المول فانه لا يستخلف عند امومية حنيفه ويكون القول قوله من غير
 يمين وعندهما يستخلف شرح ادب القاضي لمحام الشريعة في باب
 ما لا يجب اليقين من الثالث والعشرين ولا يحلف في نكاح ورجعة
 وفي دوايلاد واستيلاد ورق ونسب ولا عندهما يحلف به يفتي
 من دعوى ملحق بالبحر قريبا من اوله وكذا الوادي ملكا في عين حاضر او حقا
 في عين حاضر او عام مطلقا ولم يذكر له سببا يحلف احاصل ما هذا الفلان
 ولا شيء منه جامع الفصولين في الحاشية اذا قال المستقرض اقرت
 بالمال ولكني ما اخذت المال يحلف المقرض بالله ما اقرت بالمال لان الاقرار
 بالمال لا يوجب المال وهو يدعي انه اقرار حازلا والمقرض ينكر فيحلف
 من العاديه في السابع كذا في فصولين في العاشر ادعى على اخيه انه وطئ
 جارية بنته وحبلت منه وادعى النقصان بهذه السبب وانكر هو الولد
 فله ان يحلف ولو حلف المدعى عليه فله ان يطلب من القاضي تعزير المدعى
 ولو اقام المدعى بينة فله قيمة النقصان فنيه في القضاء باب الاستخفاف
 كذا في حدود البرازيه **المشتق في الدعوى** ولو بطل عهد او دفعه
 الى المشتري وقبض ثمنه وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعهد
 سكت وهو ممن يعبر عنه نفسه فهذا اقرار منه بالرق فلا يصدق في حقه
 احرية بعد ذلك الا ان يقوم له بينة على ذلك فحينئذ تقبل **بحر رائق**
 في باب الاستحقاق من البيع ولو قال انا عبدك ثم ادعى الحق لم يسع
 عليه على قول بعضهم وكذا لو باعه وسلمه وذهب به للمشتري وهو
 يحلف وسكت فهو اقرار بالرق وكذا اذا رهنه او دفعه بجنابته

فانتهى
 بحر رائق في التعزير
 ولا حد على من دفعه بعد ذلك كسرى
 على العبد كذا في قوله وان لم يحلف مدعيه
 بالزينة فان حلف لم يفتق العبد
 فبعد من قاضي العبد انه زنه
 وفي الظاهر به من قوله على من دفعه

وهو سكت بخلاف ما اذا اوجه ادعوه على البيع او زوجه او ساومه
 فان سكت فيه لا يكون اقرارا بالرق عتابة في الفصل الثالث من كتاب
 الاقرار ادعى رجل على منكوحته الغير انها منكوحته ولا بينة له اي
 للمدعى يحلف الزوج على العلم اي انه لا يعلم انها منكوحته فان حلف انقطع
 النزاع وان نكل حلفت اي المرأة على البنات اي انها ليست امراته فان
 نكلت قضى بنكاح المدعى كذا في العاديه ودرر غرر في الدعوى ومن نكل
 على قوم لوط فلا حد عليه عند ابيه حنيفه ولكنه يعزر ويسجن حتى يوثق
 او يتوب فتح القدير في الحدود ويحلف في التعزير فان نكل غرر درر
 غرر في الدعوى **كتاب الاداة** ولو حصل التعريف باسمه واسم
 ابيه ولقبه فلا حاجة الى ذكر الجدة فصولين في النكاح كبرهن انه اخوه
 لابيه وانه تقبل ولم يشترط ذكر الجد شيخ في الاغ لا يشترط ذكر اسم الجد
 وغيره اما لو ادعى انه ابن عمه لا بد ان يذكر اسم ابيه ووجه فصولين
 في التاديس كذا في العاديه ولا يشترط الصحة دعوى احرية الاصلية ذكر
 اسم امه ولا اسم اب امه لجواز ان يكون حوالا اصل وامه رقيقة صرح
 به في آخر العاديه استنباه من كتاب القضاء والكفر القضاة والتاسو
 لا يرون تسمية الشهود في السجل بل يكتب ثبت عندى بشهادة شهود
 عدول لانه لو سماه في السجل فرمى باعدل البعض دون البعض ادى ذلك
 الى الافتصاح على السلم وقد امرنا بالسنة شرح ادب القاضي لحد الشريعة
 في الباب الثامن والثلاثين وان وقع الاختلاف في انفصاله حيا او ميتا
 فشهدت القابلة على انفصاله حيا اجعوا على انه تقبل شهادتها في
 حق القتلوة عليه وهل تقبل شهادتها في حق الارث قال ابو حنيفة
 عليه لا تقبل وقال تقبل لو ادعى التعابة فلا حاجة الى تعيين العوان
 فصولين في التاديس **في دعوى السعاية** لا يجب ذكر قابض المال
 فصولين في التاديس **سئل** اذا كتب الرجل خطه باقراره ثم مات
 او انكر فشهد عليه انه خطه هل يحكم عليه بما فيه اجاب اذا كتب اقرار
 على الرسم المتعارف بحضرة الشهود فهو معتبر فيبيع على من شاهد

ما تار حانية في فصل برات الجبين
 من كتاب القرايض

كتابتها ان يشهد عليه اذا اجمعه اذا عرف الشاهد ما كتب فيه او اقراره
عليه اما اذا شهد وانه خطه من غير ان يشهد والكتابة لا يحكم بذلك
فتاوى قارى الهداية من اقرار رجل اذنى على رجل خمسة ونايه وقال الله
عليه فداؤبتكم فجا بشهو وشهد شهودا ان هذا المدعى عليه وفع الى هذا
خسة ونايه الا ان لا ندرى ان من اتي بال دفعها اليه من هذا الدين او من دين
آخر جازت شهادتها وبرى المدعى عليه غايته في الدعوى كذا في حواشي
المفتين في التناقص وفي المحيط اذنى عليه الفادينا فشهدا ان دفع اليه
الفاولا ندرى باقى جبهة دفع قبل لا تقبل والكسبه الى الصواب ان تقبل
من شهادة البرازية في آخر الجنس الثالث اذا شهد الشهود انة اعنى
عبده سالما ولا يعرفون سالما وله عبده مسلم ولا عبده لغيره فانه
تقبل هذه الشهادة ويقضى بعقده تان رغبته في الفصل التاسع من العتاق
وعلى استهلال الصبي في حق الارث لا تقبل الا شهادته رجلين او رجل
وامرأتين وعندهما تقبل شهادة حرة مسلمة وعلى حركة الولد بعد ولادة
على هذا الخلاف برأيه في الثاني من الشهادة وفي فتاوى الفضل وفي النسب
في الشهادة على استهلاك الدابة لا بد ان يذكر وصفه المذكورة والا فونه وورد الكور
والاناث وذكر اللون ليس بشرط وبشرط ذكر القيمة عند الاستهلاك خلاصة
في الشهادة من الناطق الشهادة هي الاخبار بصحة الشيء عن مائة وعشرين
لا عنه تخين وحسبان في حيث ان السبب قد تحقق له ما شهد به بشرط الاداة
شهادة واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله للشاهد اذا رايت
مثل الشمس فاشهد والا فترج مخترعات النوازل من كتاب الشهادة
كذا في الهداية والدرر ونصا بها لغيره لا اى لغير المحرود والقصاص وما لا
يطلع عليه الرجال من الحقوق سواء كانت تحت مالا او غيره اى غير المال و
كالنكاح والطلاق والوكالة واستهلال صبي للارث والعتاق والنسب
رجلان او رجل وامرأتان مع الغفار في كتاب الشهادة اذا شهدوا في
على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لانه لا تهمه في شهادتهما وان كانا
غير عدلين او اقرارا لم يشهد الزمهما بالحقة في نصيبهما لان اقرارهما ليس

بجدة على غيرهما وكذا لك شهادتهما بدون صفة العدالة لا تكون حجة على
غيرهما وانما هي حجة عليهما مبسوط في باب اقرار الوارث من كتاب الوصايا
لا يحكم القاضي بسجل الاستحقاق انة كتاب كذا بل لا بد من الشهادة على مضمونه
كذا ما سوى نقل الشهادة والوكالة المراد بما سواهما المحاضر والتجلا والصكوك
فان في كل منهما تجب الشهادة على مضمون المكتوب لان المقصود بكل منهما
كونه حجة على الخصم وهو لا يكون الا به بخلاف نقل الوكالة والشهادة فان المقصود
منها حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كونه مشهودا بالطريق كغار او ان كان
الخصم كافرا مع في فصل الاستحقاق من البيوع فخصا برهن على دعواه فطلب
من القاضي ان يحلف المدعى انة محق في الدعوى او على ان الشهود وصادقون
في الشهادة لا يجيبه قال علامة حوار زم الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاة
فان قول الشاهد اشهد بيمين لان لفظ اشهد عندنا بيمين فاذا طلب منه
الشهادة في مجلس القضاء وقال اشهد فقد حلف ولا يكون له حلف لانا امرنا
باكرام الشهود وفي الخليفة تعطيل المحقق فان الشاهد اذا علم ان القاضي
يحلفه بالمنسوخ له الامتناع عنه اداء الشهادة لانه لا يلزم عليه ومن اقدم
على الشهادة الباطلة يقدم على الحلف ايضا غالبا لزوم سيج الباطل واذا
لم يحلف ورد شهادته فقد ظلم برأيه في التابع من النوع الثاني من
كتاب ادب القاضي والشهادة بعنق الامة وبالطلاق تقبل حجة بلا
دعوى ولا بشرط حضور المرأة والامة ولكن بشرط حضور الزوج والوكيل
طخ تحضر المرأة لبشيرة الشهود من جامع الفصولين في الثاني عشر
فن اخر بحق او قامت عليه بينة الزمة وقوله او قامت عليه بينة اعم
من ان يشهد باصل الحق او يحكم القاضي عليه مع الغفار من كتاب القضاء
مختصا اذا شهدوا بالترهن ولم يعلموا قدر الدين لا يجوز تجنب الملقط
في كتاب الرحمن شهدا على امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي
للشهود هل تعرفون المدعى عليها فقالوا لا لا تقبل شهادتهما ولو قالوا اتحلفا
الشهادة على امرأة باسمها كذا او كذا لا ندرى ان هذه المرأة هي تلك
ام لا صحت شهادتهما على الساسة فكان على المدعى اقامة البينة ان هذه

حتى بخلاف الاول اذا قرأ في الاول بالجهر فبطلت شهادتهم فتصرون
 في التلح فان برهن المطلوب على الاعار والطالب على اليسار فبينة
 الطالب اولى كينة الا براء مع بينة الاقراض ولا يشترط بيان ما به يثبت
 يسار في العاشر من قضاء البرازية باب في منع تقبل شهادة ومن لا قال
القاضي في الدين الفتوى على ان يتاخير الزكوة من غير عذر يسقط العدالة
لما فيه من تأخير حتى الفقد وتاخير الحج لا يسقط عدالة خصوصاً في زماننا
من شهادات التمارخانية في الثالث ومرت اذا الشهادة من باب الولاية
 ولا ولاية له على احد فلا تقبل شهادته ولو على كافر ورر من كتاب الشهادة
 وتكلم الشيخ في الفسق الذي يمنع به قبول الشهادة وانفقوا على ان اعلا
 كبيرة من الكبار يمنع الشهادة وفي القضاة ان كانت مغلوبة نوع فمستنسخ
 بسمه الناسو بذلك فاسقاً مطلقاً لا تقبل شهادته ظهير به في الفصل
 الاول من الشهادة فلو قضى بشهادة فاسق نفذ الا ان يمنع منه الامام تنزيهاً
 لا بصار في كتاب الشهادة سئل في رجل من اهل ان يحكم سياسة في زمان
هل تقبل شهادته ام لا لكونه لا يتوقف على احكام ولا يبالى عظام الكسب
المال اجاب لا تقبل شهادته خيره من الشهادة شهادة التامل لا يجوز في
 قول ابن ابي ليلى في سبب من الاشياء وفي قول مالك يجوز في الشئ النافذ وفي
 قول ابي حنيفة واصحابه تقبل اذا كان عدلاً وانما اذا سئل وبهر الحاجة
 او لغير حاجة او بينهم انه يسئل بغير حاجة فلا تقبل شهادته من شهادات
 الننف ولا يجوز شهادة من ترك الصلوة بجماعة الا اذا تركها بتأويل
 منع الغفارة الشهادة ولا يقبل شهادة من يلعب بالطيور والحج واجب
 بزوا او يقامر بشرط يمنع من الشهادة واعلم ان شاهد الحسبة
 اذا اخذ شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود
 وطلاق الزوجية وعقوبة الامة وغلها في القنية انه في الكل وفي الظاهر
 والبنية كمشابهة في اخذ القضاء والاصح ان شهادته لا تقبل الا ان كان
 لو قضى بشهادته يصح عندنا كذا في الكافي ورر من كتاب الشهادة
 من اوله واذا ادعى رجل شرا دار في يد رجل وشهدت شهادته ولم

بسم

بسم الثمن والبيع ينكر ذلك فشهادتها باطلة وكذلك لو سمي
 الثمن واختلفا في جنسه او في مقداره وان شهدا على اقرار البائع
 بالبيع ولم يسم الثمن ولم يشهد اقبض الثمن فالشهادة باطلة وان قال اقر
 عندنا انه باعها منه واستوفى الثمن ولم يسم الثمن فهو جائز في باب الشهادة
 على البيع والشراء من المبسوط شهدا بالشراء وسميا الثمن يقبل وان
بسم الثمن او اختلفا في الثمن ولم يشهدا بقبضه فلا تقبل وجيزه حتى
 في باب الشهادة على البيع والشراء وتولية الاطراف والاصح جوازها وقصره
 الشراح بان يسمع ما قرأ من الاصوات والاصح بخلافه وهو من لا يسمع البتة
 منع في شرح قوله واهله اهل الشهادة من كتاب القضاء مات الرجل عنه ورثة
 فاقر وارثاه بدين على الميت لرجل ثم شهد اربعة الذين لذلك الرجل عند
 القاضي قبل ان يلزم القاضي باقرارها الذين في حضرة هامة الزكاة تقبل لان
 يجوز اقرارها قبل القضاء عليها لا بجل الذين في قسطها وان قضى عليها
 باقرارها ثم شهدا به له عليه لا يقضى بشهادتهما لا قسطها بدين ان يجوز
 بعد ما لزمها على باقي الورثة فكانت جرمهم ودفع مخرم برزاية في
 الشهادة كذا في فتاوى السراجية الكافر اذا اسلم اسلم عدولا الى ان
 يظهر خلافه منه فتح القدير من كتاب الصوم قيل باب ما يوجب القضاء
 والكفارة بصحيفة ونصف واذا شهد الرجل بوراثته رجل فقال لا وارث
 لهذا الميت خيره اولاً لا تعلم له وارثا غيره ثم شهد بعد ذلك بوراثته رجل اخر
 عنه هذا الميت قبلت هذه الشهادة لان قوله لا وارث له غيره وليس عليه
 الشهادة بل هو اخر ازانة لان الشهادة مقبولة ببدونه على ما مضى
 ذكره ولا ذكره سواء لان التوفيق فكن فانه يمكن ان يقول ما علمت له
 وارثا اخر حال ما شهدت به ثم علمت بعد ذلك محيط برامه في الثمن
من كتاب الشهادة شهادة القاضي على الاقرار بعد قوله يجوز بحسب المنطق
 للاستدلال من الشهادة وفي المنطق الشهادة لا بینه من الرضا ولا بینه
 تقبل مقصودات في الشهادة وفي المتنق شهدا انه قبض منه القاد وهو ينكر
 وقال نحن وزناه لك ان كانه رب المال حاضر انقبل والا لا برزاية في نوع

النصراني اذا اسلم وقته كان ناسيا
 شهده في عاقبة لا تقبل شهادته
 حتى يبين حاله بعد الاسلام ولو كان
 هذا النصراني عدلاً فاسلم ثم شهد
 تقبل شهادته ثم غير ان يسل على غيره
 حانه قبل الزكاة والتقدير من

في الشهادة على فعل نفسه فيه تمامه لا يجوز شهادة رجل على رجل بينهما
عداوة في شئ من أمور الدنيا وإذا كان سبب شئ من أمور الدين تقبل
من شهادة القنينة في باب من تقبل شهادته ومتى ردت الشهادة لعلته
ثم زالت العلة لا تقبل شهادته إلا في أربعة مواضع العبد والكافر وال
والقنينة خلاصة في الفصل الثاني من الشهادة مطلقا والقاضي متى ردت
الشهادة لغيره الفسق لا تقبل بعد ذلك إبداء احتمال بقاء الفسق أو بقاء
للخصام في باب الثالث عشر والمائة في شهادة أهل الكفر أحكام إذا شهد
على حكم بعد العزل فإنه لا تقبل شهادته في قول أبي حنيفة وأصحابه تنفي في
الشهادة ولو شهد بملك لأب بن ثم شهد به لغيره لا تقبل من جامع الفصولين
في الرابع عشر كذا في الشادة خلاصة في الثاني شهادة الوكيلين أو الذلاء
إذا قال نحن بعنا هذا الشئ أو الوكيلين بالنكاح أو الخلع إذا قال نحن فعلنا هذا
الخلع أو النكاح لا تقبل إلا لو شهد الوكيلان بالبيع أو النكاح أو ما منكره
أو ملكه تقبل بزازيه في نوع الشهادة على فعل نفسه في الفصل الثاني من الشهادة
وكذا لو شهد الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا
تقبل بعد الدفع خاتمه في فصل تصرفات الوصي أو مولى ملكا لنفسه ثم شهد
به لغيره أو شهد بملك لغيره ثم شهد به لغيره ولا تقبل نور العين في الرابع عشر
ولو أن رجلين أذعبا على رجل حي دين الف درهم وهو يحج ذلك فشهد بذلك
لها عليه رجلان ثم شهد المشهود ولها الشاهدان على الرجل بالف درهم وها
يدعيان ذلك عليه وهو يحج فأن هذه الشهادة جائزة لأن الشركة لا تنبت
شرح أبو القاسم للخصام في الباب العشرين والمائة في شهادة الغرأ رجل
خاصم رجلا في دار أو في حق ثم أن هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته
إذا كان عدلا من دعي آخر خاتمه في باب ما يبطل دعوى المدعي ولا يجوز
شهادة كل فريق للأخر بالرؤية بالثلاث أو لأحد هما بالثلاث وللآخر بالف
أو لأحد حامين وللآخر بالثلاث للشركة ويجوز لكل واحد بعين آخر
لأنهم أم الشركة ولا يجوز لكل واحد بالدرهم ولو شهد أحدهما للأخر بالدرهم
والآخر للآخر بالدينار وصية في رواية الجهر وجاز وقيل لا يجوز لأحدهما

جنس واحد في المالية كاله راحم عتابة في فصل الثاني من كتاب الشهادة
ويجوز شهادة الرجل لأم امرأته أو لزوج ابنته لأن الصاهرة التي بينهما
تأثيرها في حرمة النكاح فقط مبسوطا من جنس في باب ما يجوز شهادته
ومن لا من كتاب الشهادة قلنا تقبل شهادة القنينة والعتوة والمجنون
منع في كتاب الشهادة نوع آخر في الشهادة وفي الفتاوى وقف وقفا على
مكنب وعلى معلة فخصب رجل هذا الوقف فشهد بعض أهل القرية أن
هذا وقف فلان بن فلان على هذا المكنب وعلى معلة فليس للشهود أو لآل في
المكنب تقبل ولولهم فيه أولا وتقبل أيضا في الأصح بزازيه في كتاب الشهادة
فيما تقبل ومالا في نوع الشهادة على نفسه ولو شهد وأمه أو صلي لفقراء
جيرانه وللشهود أو لآل محنتا جوار في جوار الموصي قال محمد لا تقبل في حق
أو لآلهم وتقبل من الباقي وفي الوقف على فقراء جيرانه على هذا وذكره
أنه تقبل شهادة الجيران على الوقف بزازيه في نوع في الشهادة على فعل نفسه
لا تقبل شهادة المزاع لرب الأرض إذا كان البذر من قبلي رب الأرض لأنه
أجير حاوي المنيعة للزاهد فيمن تقبل شهادته أحد الشاهدين قال في
ملك المدعي كان لي بعتة منه وقبضت الثمن لا تقبل شهادته فنيته في شهادة
رجل على شئ حصل بفعله كذا في خاتمه نوع في تعديل الشهود وأن جرحه
واحد وعدله اثنتان ثبت العدالة في قولهم لأن قول الاثنين حجة بطلقة
في الأحكام بخلاف قول الواحد خاتمه في فصل فيمن تقبل شهادته من كتاب
الشهادات فصل في الاختلاف بين الشهادة والدعوى أو مولى المدعي أيضا
الدين وشهد والبالا تقبل لاحتمال حصول البراءة بالاستيفاء فنيته
في باب الاختلاف بين الشهادة والدعوى ادعى دينا بسبب قرض أو
نحوه وشهد أبدين مطلقا قبل تقبل وقيل لا كما في عين أدماه بسبب
وشهدا بطلق والصحيح أنه تقبل فصولين في الأحادي عشر وفي
القضية لو شهد الشهود على بيع ولم يبين الثمن أن شهدا على قبض الثمن
تقبل وكذا لو بين أحد هما وسكت الآخر خلاصة في الرابع من الشهادة
وإذا اختلف الثا هذا لا يخلو من ثلثة أوجه أما أن اختلفا في الزمان

او المكانة او الالة او الاراء وان كان الاختلاف في قول محض كالمطلق
 والبيع والشراء والوكالة والوصية والرحمن والعنق والدين والاراء والكفالة
 والحرالة لا يمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة خلاصة في الشهادة من القفل
 الرابع مطلقا اختلافا في لون الدابة في دهرى سرقه تقبل عنده لانه كالشك
 عنه ذكر اللون ولو اختلفا في الكورة والافونة لا تقبل بالاجماع وفي الغصب لو
 اختلفا في لون الدابة يمنع اجماعا بزازيه في النسخة من كتاب الشهادة
 وان اختلفت شهادتا القفل في الزمان والمكان او فيما وقع به القتل او قال
 احد بهما قتل بعضا وقال الاخر لم او ربما ذاقته بطلت لان القفل لا يتكرر
 فالقتل في زمان او في مكان غير القتل في زمان آخر او مكان آخر وكذا القتل باله
 غير القتل باله اخرى وتختلف الاحكام باختلاف الالة فكما سئل على كل قتل
 شهادة فرد في قتل ولان اتفاق الشاهد بين شرط للقبول فلم يوجد
 زيلعي في باب الشهادة في القتل ادعى المدعيون الا يصل لشهده له احد ان
 بالايصال والاخر على اقرار رب الدين بالايصال لا تقبل **شروط** واصلة
 انه لو شهد احد على معاينة الفعل وشهد الاخر على اقرار بذلك الفعل
 لا تقبل لاشهادهما بامر من مختلفين فنية الفناوى في باب اختلاف
 الشاهدين ادعى ببيع بشرط الوفاء فانكر ذواليد فشهد انه باعه بشرط الوفاء
 واخراته اقر المشتري انه اشترى بشرط الوفاء تقبل لان في البيع لفظ الشاء
 ولفظ الاقرار واحد فصولين في احادى عشر كذا في العاديه سكت شهادتها
 البيع عنه بيان الوقت والمكان فلهما القاضي فقال لا تعلم ذلك تقبل
 شهادتهما فصولين في احادى عشر اذا ادعى غصبا او قتل فشهد احد بهما
 به والاخر بالافرار لا تقبل **درر** في باب الاختلاف في الشهادة قال الشاهد
 لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها او بنقصان كذا لكان
 ذلك لا يمنع قبولها مثاله لو شهد على الاقرار بمال وقال اقره يوم كذا
 والمدة لم يذكر اليوم او شهدا ولم يورغا والمدة في اربع او شهدا اثنان
 في بلد كذا وقد اطلق ذكر المدة في المكان ولم يذكره او ذكر المدة في مكانا
 وبها سميتا غير ذلك المكان او قال المدة في اقر وهو راكب فرسا ولا يسر

عامة وقال اقر وهو راكب او راكب حمار او لا يسر فلتسعة وشبهه ذلك
 فانه لا يمنع القبول لان هذه الاشياء لا يحتاج الى اثباتها فذكرها بالسكوت
 عنها سواء وكذلك لم يقع مثل هذه التفاوت بين الشاهدين لا يضر
 قاعدية في الشهادة كذا في الفصولين **فصل في الشهادة بالتابع**
 شهادة الاثام لا يجوز الا في النيب والموت وما يجوز الشهادة عليه الزهراء
 والتابع واقعات احكامية في الشهادة بعلامة النونية وينبغي ان
 يطلق ادا الشهادة اما اذا فسر للقاضي انه يشهد بالتابع لم تقبل
 شهادته بهداه في فصل وما يحمله الشاهد اما الموت ففي البرازية
 والموت كالقتل ولعله والقتل كالموت كما في الخلاصة وخزانة المفتين
 وظاهره ان الشهادة على القتل بالتابع جائزة وهو باطلا في شكل له
 لترتيب القصاص عليها وفيها شبهة فلا يثبت بها يندرج بالشبهة ولم ار
 اوضحه الى الآن وقد ظهر لي ان التشبيه انما هو في خاص وهو جواز اعتد
 المرأة اذا اجبرت بقتله كونه للتزويج وان كان السياق بخلافه وكذا
 اذا تعارض خبرين عندنا بقتله وجبوا به **بهر** اتق في الشهادة وكذلك
 الشهادة على الولاء بالتابع لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد في الاول
 من شهادة الولاء الحجة كذا في الزيلعي ذكر في شهادات المحيط لا يجوز
 الشهادة بالتابع والشهرة على الاطلاق وسببا بها نحو البيع والهبة
 والصدقة عادية في الثالث عشر وهل يحل لهم ان يشهدوا على المهر فيه
 روايتان عن محمد في رواية يحل لهم الشهادة على المهر كما يحل لهم على
 النكاح وفي رواية لا يحل لهم الشهادة على المهر والصحيح هو الاول
 عانية في كتاب الشهادة قبيل فصل في الشهادة وفي الوقف الصحيح انه
 تقبل بالتابع على اصله لا شرائطه لانه يبقى في الاعصار لا شرائطه
 وكل ما يتعلق به صحة الوقف ويتوقف عليه فهو من اصله وما لا يتوقف
 عليه الصحيح فهو من شرائطه ونص الفاضل على انه لا يصح في الوقف الشهادة
 بالتابع واختار السرخسي جوازه على اصله لا على شرائطه بان يقولوا
 انه وقف على المسجد وهذا المقبرة بهذه اما اذا لم يذكر ذلك لا تقبل والمراد

ولا تقبل شهادة الا على امره وقال زفر وهو رواية
 عن ابي حنيفة انه يقبل منها يجوز في باب
 بهداه في باب لا يقبل ومن لا

من الشرائط ان يقولوا ان قد راض الفلانة لهذا ثم يصرف الفاضل الى كذا
 بعد بيان المجردة فلو ذكرنا هذا لا تقبل من شهادة البزارية من الاول قال
 في فتح القدير وليس معنى الشروط ان يبين الموقف عليه بل ان يقول ان
 يبداء من خلفها بكذا وكذا والباقي كذا وكذا انتهى بحرف **الشهادة فصل**
في شروط التواتر المتواتر خبر جماعة لا يتصور تواترهم على الكذب بشرط
 ان يكونوا عالمين بما اخبروا على مستند الى الحسن وتباين اماكنهم معنى و
 واخفى في باب **السنة قوله** وتباين اماكنهم اي تباعدوا بشير الى شرط
 اختلاف بلدانهم وادواتهم وهو مختار لبعض لانه اشهدنا في دفع
 امكان التواطؤ على الكذب وعند جمهوره لا يشترط ذلك لحصول العلم
 باخبارهم متواطئين ببيعة واحدة او بلدة واحدة تحقيق شرح الخيطة
 في باب **السنة من اصول الفقه باب في شهادة التي** شهادة اهل الذمة
 على المتأمنين جائزة بخلاف شهادة المتأمنين على اهل الذمة وشروط
 المتأمنين بعضهم على بعض تقبل اذا كانوا اهل دار واحدة وان كانوا
 من اهل دارين كالروم والترك لا تقبل كذا في الظهيرية **سنة في العاشر**
 من الشهادة ولو شهد نصرانيان على نصرانية بانها اسلمت جاز واجرت
 على الاسلام **در رقبيل كتاب النكاح** كافر مات ووصى الى رجل مسلم
 فشهد كافرانه به بن علي المبت فان القاضي يقبل شهادتهما وفي الظهيرية
 وان كان الوصي مسلما في الحادي عشر من شهادات التاتارخانية وفي المتن
 عبد باعة نصراني من نصراني ثم باعه المشتري من نصراني ثم ونم حتى تدان
 عشر ايد من الباعة كلهم نصارى ثم اسلم واحد منهم ثم ادعى العبد انه
 حوالا اصل واقام على ذلك شهودا من النصاري قال زفر لا تقبل بينهم
 اسلم اولهم واخوهم واسلمهم حتى يقيم البيعة من المسلمين وقال ابو يوسف
 ان كانه المشتري الاخير هو الذي اسلم لا قبل بينه وان غيره اسلم اقصى
 بعنفه ويزادوا اللعن فيما بينهم حتى ينتهي الى المسلم فلا يؤخذ ببر والفن
 ولا من قبله من البيعة وهذا قول ابي حنيفة من التاتارخانية في الفصل
 الحادي عشر من كتاب الشهادة لامن كافر على مسلم الا في الوصاية والنسب

اذا ادعى حقا من قبل المورث على خصم حاضر يعني اذا ادعى الابطال من
 نصراني واقام شاهدين نصرانيين على خصم مسلم او ادعى ان فلان بن
 فلان النصراني مات وهو وارثه واحضر مسلما للميت عليه دين واقام
 شاهدين نصرانيين على نسبه تقبل **در رقبيل باب القبول وعونه من كتاب**
الشهادات لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا او ضرورة فالاول اثبات
 تركيل كافر كافر بكافرين **فصل في حقه** بالكوفة على خصم كافر فيتعدى
 الى خصم مسلم آخر وكذا اشهادتهما على عبد كافر بين ومولاه مسلم وكذا
 شهادتهما على وكيل كافر موكلة مسلم وهذا بخلاف العكس في المسئلة
 لكونهما شهادة على المسلم قصدا وفيما سبق ضمنا والثاني في مسئلتين في
 الابطال شهد كافرانه على كافرانه اوصى الى كافر واحضر مسلما عليه حق للميت
 وفي النسب شهد ان النصراني ابن المبت فادعى على مسلم بحق استبانه
 في القضاء ولو وكل كافر مسلما لمقصومة فشهد عليه كافرانه بالدين
 قبلت البيعة مبسوط سرخصي قبل باب شهادة النساء كذا في
 وكالة الكافي وهو ادرابن رسم لو شهد نصرانيان على نصرانية انها
 اسلمت صحح واجرت على الاسلام ولا تقبل بخلاف ما لو شهدوا على
 نصراني انه اسلم فانه لا تقبل عليه خزانة الاكل في السير قال ابن سمي
 عنه محمد في النصرانيين شهدا على مسلم ونصراني اشهدا قتل مسلما
 قال لا يجوز شهادتهما على المسلم وادراة النصراني القتل واجعل
 عليه الدية في ماله محيط برمانه في الحادي عشر من الشهادة فيه تمامه
باب الشهادة على التاتارخانية الشهادة على الشهادة جائزة في الاقارب
 واحقوقي واقضية القضاة وكتبهم وكل شئ الا في احدود والقصاص غانية
 في فصل الشهادة على الشهادة الاصل ان كل ما ثبت بشهادة النساء مع
 الرجال يثبت بالشهادة على الشهادة **تاتارخانية في فصل الشهادة على**
الشهادة ويجوز الشهادة على الشهادة في كل شئ ما خلا احدود و
 القصاص منية المعنى في الشهادة ان الشهادة على الشهادة وان كثر
 تقبل خلاصه في التبع من كتاب الشهادات الشهادة على الشهادة

على الشهادة مقبولة محيط برهان في آخر الفصل التاسع من الشهادة
 كذا في الخلاصة **باب الرجوع عن الشهادة** وإذا شهد شاهد على رجل
 بسرفة الف درهم بعينها فقطعت يده ثم رجعا ضمننا دية اليد في مالها
 ولا قصاص عليها عندنا وضمننا الالف ايضا لثبوتها انفاذ على المشهود عليه
 وكذلك كل قصاص في نفس او دونه كذا في البسوط **عنه في التاسع**
في الرجوع عن كتاب الشهادة كذا في المحيط للبرهان في العاشر فان رجع
 احدهما ضمن النصف تنوير الابصار في الرجوع عن الشهادة من كتاب
 الشهادة واما حكمه فاجاب التعزيز على كل حال سواء رجع قبل القضاء
 بشهادته او بعد القضاء بهما والتمس مع التعزيز ان رجع بعد القضاء وكان
 المشهود به مالا وقد ازاله بغير عوض كذا في السراج المجمع **عنه في الرجوع**
عن الشهادة ولو شهد ابو كالة ان قضي به ثم رجعا لم يبطل القضاء
 بالوكالة ولم يضمننا لثبوتها ما اتفقا شيئا متفقوا وكذا لو رجعا بعد ما قبض
 الوكيل الدين لان القبض ليس بالشهادة بل التوكيل في التاسع عشر من كتاب
 المحيط للبرهان وإذا رجع شهود الفرع ضمنوا لان الشهادة في مجلس
 القضاء صدرت منهم فكان التلف مضافا اليهم ولو رجع شهود الاصل
 وقالوا لم شهد شهود الفرع على شهادتنا فلا ضمان عليهم لانهم انكر المسبب
 الضمان وهو الاشهاد ولا يبطل القضاء لانه جبر محتمل فصارت كرجوع الشاهد
 بخلاف ما قبل القضاء **هنا في باب الرجوع عن الشهادة** ولا يصح اي
 الرجوع الا عند القاضي سواء كان هو الاول او غيره لان الرجوع عنها ثبوتية
 والثبوتية على حسب الجناية فالسراية والاعلان بالاعلان وشهادة الزور
 جنائية في مجلس الحكم فالثبوتية عنها يتقيد به واذا لم يصح الرجوع في مجلس الحكم
 فاذا ادعى المشهود عليه رجوعهما واقام عليه بيته او عجز عنها وارا وخلف
 ان لم يقبل القاضي بيته عليها ولا يحلفها لان البيته واليمين بترتيب
 على دعوى صحيحة الرجوع في غير مجلس القاضي باطلا حتى لو اقام البيته انه
 رجع عنه قاض ظان وضمنه المالك قبلت بيته لصحة السبب **در ر**
باب الرجوع عن الشهادة من كتاب الشهادة **باب ترجيح البينين المصادق**

ولو اقام البايع بيته انى بعثها في صفري واقام المشتري بيته انك بعثتها
 بعد البلوغ فيبيته المشتري اولى لانها تثبت العارض فيبيته في باب البينين
 المتضادين ولو اقام الابن بيته على جيل انه قتل اباة في رمضان واثبت
 بيته انه تزوجها في شوال فالقتل اولى لانها تاسا ويا في اثبات الحق
 ويترجح ذلك بالتسوية ولا تسوي بيته القاتل انه كان حيا بعد ذلك وقدر
 عتابة في باب الوصية في الشهادة من كتاب الشهادة ادعت امرأة
 ان زوجها طلقها في مرض موته ومات وهي في العدة ولها الميراث وادعى الوارث
 ان الطلاق كان في الصحة فالقول لها وان يرحمها ووقنا وقتنا واحد افيبيته
 الورثة على طلاقها في الصحة اولى في النام من شهادة البرازية وقدر
 جمع البيته يكونها لمن يدعى صحة العقد الذي وقع الاختلاف بيته وبين الآخر
 فيه من ترجيح البينات لو ان قولوا رجل مات وترك مالا فادعى بعض
 الورثة عينا من اعيان التركة ان المورث وجهها منه في الصحة وقبضه و
 بقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى
 الرهبة في المرض وان اقاموا البيته فالبيته بيته من يدعى الرهبة في الصحة
 خانية في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى الحائط لمن جده ووجه
 عليه او متصل به اتصال تربيع **در ر** في دعوى الرجلين المتعلق خارج و
 ذواليد اولى واما اذا اقام البيته فيبيته اخارج اولى لما مر **در ر** في دعوى الرجلين
 وعلى هذا الوجه ان اثارهم اهل صلح واثارهم اخذوا عنه فان القول فيقولهم
 ايضا لتعارض الآثار وهذا بخلاف ما اذا شهد شهود على شهادة شهود
 اثارهم صلحوا وشهد شهود على شهادة شهود اثارهم اخذوا عنه فانه يجلي
 بشهادة الفريق الثاني له واشتار الى معنى آخر في الكتاب قال لا جعل القول
 قولهم قبل اقامة البيته كان المحتاج الى البيته هم المسلمون دون اهل الذمة فنقبل
 بيتههم على ذلك بمنزلة اخارج مع ذى اليد في دعوى الملك المطلق من **سراج**
 السير الكبير تحتها قبيل باب ما يحل للمسلمين ان يفعلوا ان بيته ذى اليد على
 النتائج انما يترجح على بيته اخارج على ملك المطلق او على النتائج اذا لم يبع
 اخارج عليه فعلا كرهين وغصب ونحوه اما لو ادعى اخارج فعلا مع ذلك

بنيته المدعى على العدالة اولى في بيته
 ترجيح بيته في كذا

بيته الرهبة اولى من بيته العارية فقولوا في دعوى
 بيته الغيبة اولى من بيته كونه الفير من قوله **در ر**
 بيته الصحة اولى من بيته المرض
 بيته الموت اولى من بيته الحيوة
 بيته الموت اولى من بيته اخرج
 بيته التملك اولى من بيته العارية
 بيته البيع اولى من بيته الرهن
 بيته الرضا اولى من بيته البات
 بيته الموانع اولى من بيته الخيار
 بيته الغبن اولى من بيته العكس
 بيته الاكراه اولى من بيته الطوع
 بيته القدم اولى من بيته الحذر
 بيته الفرض اولى من بيته المضاربة
 بيته اليسار اولى من بيته العار
 بيته الحرية اولى من بيته الرقبة
 بيته الاصل اولى من بيته العتق
 بيته الوقف اولى من بيته الملك
 بيته القتل اولى من بيته الجرح
 بيته البيع اولى من بيته الهبة
 بيته الرهن اولى من بيته الهبة
 بيته الاقامة اولى من بيته الجحون
 بيته البرادة اولى من بيته الاقرار
 بيته الفرض اولى من بيته الامانة
 بيته المعقود اولى من بيته العاقل منظوف
 بيته المالك الحسن بيته الغاصب
 بيته اخارج اولى من بيته الارث
 بيته الرهن اولى من بيته الاجارة
 بيته الصحيح اولى من بيته الفساد
 بيته المحبة بعوض اولى من بيته الرهن
 بيته الاشتراك اولى من بيته التملك انتقال
 نقل من عدة الفتاوى
 بيته كونه المشتري عاقل اولى
 كونه مملوك العقل ومجنون
 بيته المدعى على العدالة اولى من بيته
 ترجيح بيته في كذا

اقام اوليا المقتول بنية على ان زيد اجره وقتله واقام زيد بنية على ان المقتول قال
ان زيدا لم يجره حتى ولم يقتلني بنية زيد او لي من بنية اوليا المقتول تنوير الابصار
في احزاب القبول وعده من كتب الشراعية

مسند والبينة بنية من يدعي انه
محدث وان اقام بالبينة بنية
من يدعي انه محدث او لي
قنية الفتاوى في باب
المستفقات والمحدثات
وبهاجة الفضاوى في فصل
فيما يمنع عنه الاتساع من
كتاب المحققين
بوصورته جوهرية
ذلك

مسلم احكام في دعوى رجل وامرأة
انه ابنتها وادعى الغلام على رجل
اخر انه ابنه فبنية الغلام
او لي الفقه وبنية رجل
مسلمك قبضت مني
هذه الدنانير بغير حق
فاقام المدعى عليه بنية انه
قبض الحق يقبل بنية المدعى
لانه خارج ولو قال قبضت
بنيك لانه بقية منك كذا
وقد اخذت ثمنه واقام
البينة تنفع الخصومة عنه
لانه اثبت البايعة بينهما
فصول العاديات في فصل
وفي احد البينين
مسند وان اختلفا في دعوى
احدهما ان البيع كان تلجئة
والاخر بنكر التلجئة لا يقبل قول من يدعي التلجئة
فانتهج في احكام بيع الفاسد فتاوى قدرى في بيع الفاسد

كان

كان عبده فاعتقه وان ولاته له واقامت البينة بنية انه كان حرا اصل
ذكر في ولاته الاصل ان البينة بنية البنت خاتمة في باب ما يبطل دعوى المدعي
من الدعوى وان اختلفا في قيمة الرحمن بعد ما يهلك كله او بجضه فالقول قول
المرتهن في قيمة الهاك مع يمينه والبينة بنية الراهن محيط برأيه في الحاقه
والعشرين من كتاب الشهادات وان اختلفا الراهن والمرتهن في قيمة الراهن
بعد هلاكه فالقول للمرتهن والبينة للراهن ترجيح البينات للراهن البغدادى
ولو قال لامرأته ان شربت مكراب غير اذنك فامر بك بيدك فاقامت بنية
على وجود الشرط واقام الزوج بنية انه كان باذنها فبنية المرأة او لي قنية
في باب البينتين المتضادتين كذا في باب التعليق من طلاق الدرر وبنية
اليسار احق بالقبول من بنية الاعسار لانها ثبتت امرأ عارضا وهو
اليسار والبيانات للامانات قال في فتح القدير اللهم الا ان يدعى المدعى انه
موسر وهو يقول اعصرت بعد ذلك واقام بنية لذلك لان معها علم بامر عا
وهو حدث في باب المال انتهى وينبغي ان يكون معنى المسئلة انه بيت
سبب الاعسار وشهدوا به وقوله في البحر الظاهر انه يحتمل منه وهو
ليس بصحيح لجواز حدوث اليسار بعد اعساره الذي ادعاه مدفع باتهم كونه
يسار حادث بل بما هو سابق على الاعسار كحادث وبنية الاعسار حادث
ثبتت امرأ عارضا فقد مت شهر فابق في فصل حبس المسمومة كتاب ادب القاضي
دار في يد رجل فاقام رجل عليها ثا يدين انها داره اشترى اياها من فلان واقام
ذو اليد البينة انها داره اشترى اياها من فلان ذلك ايضا في الذي في يده لانها
تصادق على ان اصل الملك فيها كان للبايع وادعى كل واحد منهما سبب
انتقال الملك اليه وسبب ذي اليد اقوى لان الشراء مع القبض اقوى
من الشراء بدون القبض ولان تمكنه من القبض دليل سبق عقده فهو اولى بالثبوت
ان يورثا وتاريخ الخارج سبق فحينئذ تقضى بهالة لانه اثبت الشراء في وقت
لا ينافيه الاخر فيه بسبب الترخي في باب الشهادة في الشراء والبيع
من كتاب الشهادة كذا في النامه من الفصولين برهن المستعبر على رد
والعبر على هلاكها عنده بالتعدي فبنية المعبر اولى من عارية البزازية في

الخلاصة **ب** والبنية بينة من يدعي انه محدث وان قاما البينة فبينه من يدعي
 انه محدث او لي ايضا **فم** على حكمه قال رحمه الله والصحيح هو الاول فبينه في
 باب النكاح من كتاب الكراهية امة ولدت عند المشتري فقال البائع
 هو ولدي ولدت لاقول من سنة اشهر من البيع وقال المشتري وهو اكل باطل
 لانها ولدت له لانه من سنة اشهر من القول للمشتري بخلاف ما اذا قال المشتري
 لم يكن العلوق عندك والبائع يقول كان عندي فالقول له فان اقام احدهما
 بينة نقض له وان اقام البينة فعند البائع يوسف بينة المشتري او لي لانها
 صحه البيع وعند محمد بينة البائع او لي لانها اشهرية ولو اقاما بينة فلا خلاف
 في العلوق فله ذلك فبينه في دعوى الولد من كتاب الدعوى وقف بين اخوين **ب**
 مات احدهما وبقي في يد لحي واولاد الميت ثم المي برهن على واحد من اولاد
 الاخ ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد من الوقف
 واحد تقبل وينتصب خصما عن الباقيين ولو برهن اولاد الاخ ان الوقف
 مطلق عليك وعلينا فبينه من يدعي الوقف بطنا بعد بطن او لي من وقف
الدرر في فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد **باب في القوم** لمن خا طعين و
 احدهما عليه ائزج من لبن او اوج اختصا في المانط فهو لصاحب الخارج بمنزلة
 الجزوع غانية في الحيوان من كتاب الصلح بلغت بكر افقالت رددت
 كما بلغت والزوج يقول سكنت فالقول للزوج هذا في الاختلاف
 بعد البلوغ اما لو اختلفا حالة البلوغ فقالت رددت وقال سكنت
 فالقول قولها **فصول** في الخمس والعشرين في خيار البلوغ لخصا
 صغيرة تزوجها غير الاب واجد فاختصمت بعد البلوغ وهي بكر فقالت
 اخترت الفرقة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الا بينة وان
 اختلفا في الحال فقالت بلغت الآن واخترت الفرقة فقال الزوج لا بل
 بلغت قبل هذا وسكنت كان القول قولها غانية في فصل فيما يتعلق بالنكح
 من كتاب الدعوى **الدرر** اذا تزوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمرأة
 فقال الزوج بلغت النكاح فسكنت وقالت لا بل رددت كان القول
 قولها عندنا لان الزوج يدعي لزوم العقد والمرأة تنكر فكان القول قولها

145 غانية في فصل شرائط النكاح من كتاب النكاح لخصا غلام في يد رجل
 يدعي الحرة وقال ذواليد هو غلامي فان كان لا يعتبر عنه نفسه فالقول للزوج
الدرر لانه كالمنازع وان كان يعتبر عنه نفسه او بالغ فالقول للغلام بزازيه في كتاب
 عشر من كتاب الدعوى فكان القول قوله اي العبد لا مع البهائم غانية
 ومع البهائم عند حامل ما عرف فاذية في الدعوى ولو ادعى الزوج ان المخرج
 من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر لاكل من مديان الكسبه واذني
 الامام اخلوا له واختار الفقيه ابو الليث انه لو كان متاعا واجبا على الزوج
 كالحمار والدرع لا يكون من المهر وان خيره واجب عليه فالقول له في المختار
 من البزازيه من المهر **حلك** المستاجر على حفظه فقال الاجير حلك بعد تمام السنة
 فعليك اجر السنة وقال المستاجر حلك بعد شهر واحد فالقول للمستاجر
 لانه ينكر وجوب الاجر عليه اقول فان قيل الاصل ان يضاف الحادث الى
 اقرب الاوقات فيبني ان يصدق الاجير فيقال الاصل المذكور ظاهرا يصح
 لا الاستحقاق وعرض الاجير اخذ الاجر فلا يقع له من جابع الفصولين في القسح
 عشر ومن بحث الى امراته شيئا فقالت هو هدية وقال هو من المهر فالقول
 له في غير المهر لاكل لانه الملك فكان اعرف بحجة التملك كما اذا قال او
 دعيتك هذا الشيء فقالت بل وهبته لي وكذا الظاهر يشهد له لانه في هذا
 ما في ذمته الا في الطعام المهر لاكل كالمشتري والتم المطبخ والفواكه التي
 لا تبقى فان القول قولها فيه استحسانا لجرمان العادة باهدائها فكان
 الظاهر من اهدائها بخلاف ما اذا لم يكن مهرها لاكل كالعل والسمن
 والحبوز واللوز **ز** يلحق في آخر باب المهر سئل عن امرأة ولدت غلاما
 حيا وماتت هي والغلام فادعى زوجها تقدم موتها على الغلام وادعى زوجها
 لا بوبرها حكمه **ف** احكام اجاب القول قول الزوج مع بينة والبنية على المرأة
 اذا تزوج ينكر ارثهم وهم يدعونه والقول قول المنكر بيمينه والبنية على المدي
 قال في القنية مات عن زوجة واخ وابن وابنة مات ايضا فقال الاخ مات
 اخي بعد موته ابنة وقالت الزوجة بل مات اخوك قبل موته ابنة فالقول
 للمرأة من قتادى بالخبرية من كتاب الدعوى **باب القهار** الفاسق اهل القضاء

يسرى

كما هو اهل الشهادة الا انه لا ينبغي ان يقبل كحاق مناه انهما من باب واحد ولا
ينبغي تقليده لان القضاء من باب الامانة والفاسق لا يؤتمن في امر الدين
لقلة مبالاة به وفي اصلاح الايضاح من قوله فاسقا يا نعم واذا قبل القاضي
شهادته يا نعم بحرفه اول كتاب القضاء ملخصا وفي الوهبانية وتولية
الاطرش الاصح جواز ما وفسره الشرح بان يسبح ما قوى من الاصوات
والاصح بخلافه وهو من لا يسبح البينة بحرفه شرح قوله واهله اهل الشهادة
اربع خصال اذا حل بالقاضي ان عزل فوات السبع او البصر والعقل او الدين
وعند الثامنة لا لم يقبل مكانه اخر بزارية في القضاء ولا ينزل اي نائب
القاضي بخروجه اي القاضي عن القضاء ورقة القضاء وينبغي ان لا ينزل
النائب بعزل القاضي لانه نائب السلطة او نائب العامة الا يرى انه لا ينزل
بجوت القاضي وعليه اكثر من ثمانية بخنا في الفصل الاول من الفصولين والفتوى
على انه لا ينزل النائب بعزل القاضي لانه نائب السلطة او العامة
بزارية في الفصل الاول من القضاء لا يقضي القاضي لنفسه ولا لمن لا تقبل
شهادته له اشباه في القضاء ولو اوصى رجل بثلاث ماله للقاضي ولا آخر
لم يجز قضاؤه في شيء لهذا الميت لانه قضاؤه لنفسه وكذا لو كان القاضي له
الورثة والحاصل انه لا بد من انتفاء التهمة وقت القضاء بزارية في الرابع
من القضاء ملخصا وحكم احكام لا بويه وولده وزوجه باطل والمولى والحكم
فيه سواد وهذا لانه لا تقبل شهادته له ولا لكان التهمة فكذا لك لا يصح
القضاء لهم بخلاف ما اذا حكم عليهم لانه تقبل شهادته عليهم لا انتفاء التهمة
فكذا لك القضاء هداية في باب الحكم قبل ما نزل الشئ ويجوز استثناء
سماع بعض الخصومات او سماع خصومة رجل بعينه ولا يصير قاضيا
في الشئ في فصولين في الفصل الاول كذا في معين المفتي اختلاف في الطوع
والكره فالقول لمن يدعي الجواز ولو اقام بينة فبينة منه يدعي الكره اولى
وعليه الفتوى من يبيع البزارية في كادى عشر واما البينة اذا قامت
عنده بحق لانه على انسان فقبل ان يقضى بها عزل ثم اعيد الى القضاء
فرفعت اليه تلك القضية فان المدعي يكلف احادة البينة تذكرا ولم يتذكر

فرق بين الاقرار وبين البينة والفرق ان البينة لا توجب الحق بنفسها وانما
توجب باتصال القضاء بها ولم يوجد فصارت تقليد هذا القاضي بعد ذلك
وتقليد قاض آخر سواء ولو قلده قاض آخر لا يسعه ان يقضى بتلك البينة حتى
يستقبلوا الخصومة ويعيدوا البينة فكذا ابرهنا ادب القاضي الخصاص في
باب القاضي يجد في ديوانه شيئا في الاربعين وذكر الخصاص اذا غاب
المدعي عليه بعد ما سمع القاضي عليه البينة او غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول
البينة قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يقضى بتلك البينة
وقال ابو يوسف يقضى قال شمس المائنة المحلولة وهذا ارفق بالناس ولو اقر
المدعي عليه ثم غاب فانه يقضى عليه باقراره في قولهم وان غاب الوكيل
او مات بعد ما اقيمت عليه البينة ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البينة
كذا في الزيادة قاضي في فصل فيما يسحق للقاضي وما ينبغي له ان يفعل
ومالا من كتاب الدعوى قال ولو ان قاضيا قضى لامام الذي ولاه يقضيه
او قضى عليه جاز ذلك لما رويتم الاثر ولما قلنا من المعنى قال وكذلك
لو قضى لوله لامام او لوالده او لزوجته لان نفس الامام اقرب اليه من الولد
والوالد والزوجة فاذا جاز ذلك فلهذا اولى قال وكذلك لو ان القاضي قضى
لاخ نفسه او لغيره او لابن اخيه او لاخته او لخاله او لاهل من محارمه
يجوز لانه لو شهد له لولا جاز قال وكذا القاضي القضاة اذا خصم الى قاض
ولاه هو فقضى له او عليه جاز ذلك لان قاضي القضاة في حق هذا القاضي
بممنزلة الامام في حقه وهو لو قضى لامام جاز فكذا احنا قال وكذلك لو ان
الامام ولي قاضيا على مثل خراسان وامره ان يورث قضاة على الكور ففعل
ثم خصم القاضي الاعلى الى بعض من ولاه فقضاؤه جاز له وعليه لما قلنا
من شرح ادب القاضي في الباب السابع والخمسين ولو ادعى الولد على رجل
من غير اهل المحلة فقد ابرأ اهل المحلة من القسامة والدية لانه نفى القتل عنهم
ولو شهد اثنان من اهل المحلة بما ادعى لم تقبل عنده حليفه وعندهما تقبل
لان الاصل ان يجب الضمان على القاتل وانما يجب على غيره عند طلب الولد
فالم يطلب لا يصير اهل المحلة خصما فتقبل شهادتهم ولا به حليفه ان يحد

القبيل بين اظهرهم كسب لوجوب الدية والقامة عليهم فصاروا اخصاء
فلا تقبل شهادتهم ولو ادعى على واحد من اهل المحلة بعينه فشهدت بهان
من اهل المحلة عليه لم تقبل الشهادة عندهم اما عند اهل حنيفة فلم امر واما
عند حنابلة ان الكفومة على اهل المحلة قاتمة ولو اجمعه قبيل الفصل الثاني من
كتاب الدييات خراف كتب على نفسه بمال معلوم وخط معلوم بين التجار و
اهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة ووضعت الميت بحيث
يعرفه التاسو خط حكم ذلك من تركته ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين
التاسو ان مثل حجة حرانة الاكل في الشهادة قبيل كتاب ادب القاضي واما
خط البياع والتمسار والصراف فهو حجة وان لم يكن بمصدر ائمنونا
لعرف ظاهر بين التاسو وكذلك ما يكتب التاسو فيما بينهم يجب ان يكون
حجة للعرف مجتبي في آخر كتاب الاقرار قال العلامة العيني وانما يجعل
بخط الصراف ونحوه لانه لا يكتب في دفتر الاماله واهليه صيانة عن التباين
والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البياع وجبت في يادك
مخطي او كتب في يادك اري بيدي ان لفلان على الف درهم كان هذا اقرارا
ملوما اياه اقول ويراد ان العلل في الحقيقة انما هو بموجب العرف لا بمجرد الخط
من شرح الاشياء بشرى زاده في كتاب القضاء والى حوى والشهادة من الغرض
الثاني لو قضى قاض على قول من اقاويل العلماء ان كان صحبها وليس له احد من القضاة
نقضه الى يوم القيمة فرستان في القضاء ولا يجوز شهادة الفاسق ولو قضى
بشهادته نفذ خلاصه في الثاني من الشهادة فلو قضى ثم ظهر ان الشهود فسقة
لم ينقض القضاء بخبر راي في الشهادة بعد خمسة اوراق المسئلة مختلفة
بين الصحابة وكان عمر ممن يرى رويهم الى المدعى وعلى ابن ابي طالب
كان ممن لا يرى والشافعي اخذ بقول عمر وعلمنا اننا اخذوا بقول علي وقد
صح رجوع عمر رضي الله عنهما شرح ادب القاضي المختص في الرابع من
رجل اجراض وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل واقراتها ما بشرا
لواحد من المسلمين وان حاكم حكم بصحة ذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم حاكم
بصحتها مع طول المدة ولا يفسخ لموت احد هما بعد اقرارهما بان العقد

وقع لواحد غير معين ويكون للنال اى الحصول حلالا له هكذا ذكر وهو الصحيح
وهذا مما لا خلاف فيه لانها لما اقران حاكم حكم بصحة ذلك فقد ارتفع الخلاف
لاننا قد بينا في الباب الاول اختلاف الشايخ في اجارة ارض الوقف مدة
طويلة فاذا كان مختلفا فيه وحكم حاكم بصحة صار متفقاً عليه جوازا
في الباب الخامس من كتاب الاجارة ادعى الحرية وبرهن عليه وقضى بها ثم
قال كذب في دعوى الحرية لا يبطل القضاء لان الحرية حق التاسو كافة
بزازيه في الرابع من كتاب ادب القاضي فان ظهر له نص بخلاف قضائه
نقضه ثم ان كان في حقوق العباد كالطلاق والعنق والقصاص ثم ظهر ان
الشهود وعبيداً وتحدودونه في كذب ان قال القاضي نعمت فالتقان في ماله
ويعزر للحيانة وان اخطأ بضم ناله في الطلاق والعنق برودة المرأة
والعبد الى الزوج والمولى هذا اذا ظهر الخطا بالبينة او باقرار المقتضى اما
اذا اقر القاضي بذلك لا يثبت الخطا بزازيه في الرابع من كتاب القضاء
كذا في الخلاصة وهى ينصب القاضي وكيد لا عن الغائب عندنا لا يفعل
اما لو فعل بان حكم على الغائب نفذ اجابا لان المجتهدين سبب القضاء وهو
ان البينة هل يكون حجة بلا خصم حاضرة للقضاء ام لا فاذا اراها حجة وحكم نفذ
كما لو حكم بشهادة الفاسق وعليه الفتوى بزازيه في كتاب المقصود كذا
في الخامس من الفصولين اقول قد اضطرب اراؤهم وبيانهم في مسائل
احكام للغائب وعليه ولم يصف ولم ينقل عنهم اصل قولى ظاهر بين عليه
الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر عندي ان يتأمل في الوقايع
ويجتاط ويلاحظ الخرج والصزورات فيفق بحسبها جواز او فساد
جامع الفصولين في الخامس شهدنا هذا ان فلانا اخ المبيت لابي
واتمه لا نعلم له وارثا غيره وقضى ثم شهد اخوانا اخراتنا بانه ينقض القضا
الاول لان الفريق الثاني لم ينافضنا في شهادتهما فقبلت وثبتت البينة
بشهادتهما فانتهى القضاء بالورثة للاخ ضرورة فان كان المال قائما في
يده دفع الى الابن وان كان بالكافلا بن اختيار ان شاء ضمن الاخ وان
ضمن الشاهدين فان ضمن الاخ لا يرجع على احد وان ضمن الشاهدين جوبا

على الارض لا عرف محيط رضوى في باب الشهادة بالميراث والموت من كتاب
 الشهادة **نوع آخر** والحاصل ان القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد
 التصرف من موكله فاذا خصمه لم تخصص اذا علم نعم والقضاء يتخصص بالمكان
 والزمان والحوادث والاشخاص خبره في القضاء بعد ثلث اوراق في اهل
 ائلف وديعة ان للمودع للمودع ان يحاصمه ويقرم القيمة بزازيه في كل
 في الاختلاف من كتاب الودعة القاضي بتأخير الحكم يا ثم ويجزل ويجز
 فصولين في الفصل الاول **فصل في الجبس** يجبس المسلم بين الذي والمناف
 وعكس بزازيه في العاشر من القضاء وفي المحيط ولا يجبس الابوان والجدان
 والجدتان الا في النفقة لولدهما انتهى وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين المورس
 وللعسر ولكن ينبغي ان يثبت بشئ وهو انه اذا كان موسرا وامتنع من
 قضاء دين ولده وقتل لا يجبس بالقاضي يقضى دينه من ماله ان كان من حنيفة
 والاباحه للقضاء كبيع مال المحبوس الممتنع عن قضاء دينه والصحيح عندهما
 بيع عقاره كمنقوله بحر في الجبس من كتاب القضاء سبحانه القاضي على جلا
 من السجونين حبه القاضي بين عليه فلو ثبت الدين ان يطالب السجاني به
 باحضاره فنيه في باب الجبس من القضاء واجرة سجان القاضي لا تجب على
 المحبوس **ط** قيل في زماننا اجرة السجان تجب على رتب الدين لانه يعمل
 فنيه في باب من يجب عليه الاجرة من كتاب الاجارة ان برحن غيره على فناءه
 فيجب بما رأى ثم يسأل عنه فان لم يظفر له مال خلاه تنوير في الجبس من كتاب
 القضاء لا تقدر بمدة حبه وانما هو مفروض الى راي القاضي مع في الجبس
 كتاب القضاء ومن ادعى قصاص على غيره فجه استخلف بالاجماع ثم ان كل
 عنه اليمين فيما دون النفس بلزوم القصاص وان نكل في النفس جيب حتى
 يحلف او يقر هذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لزمه الارش
 فيها هداية في باب اليمين من الدعوى **مسألة** متى اذا مات الرجل وعليه
 ديون كثيرة فجاء رجل عند القاضي واقران للبيت عليه كذا وكذا من الدارم
 والدنانير فامر القاضي المقر باداء ما عليه الى خريم الميت صح امره فاذا دفع
 برئ عنه دين الميت لان القاضي دلاية قضاء دين الميت فلما امره بما هو

لا يجبس الاب بين الولد وكفى بنفقة
 لانه اذا امتنع نفقة فقد قصده انما
 محيط رضوى في باب من يكره
 من اهل الحرب من كتاب الجبس

واخل تحت ولايته يصح الدفع بناء عليه من مدانيات وجبة الفتاوى
 وان بعيدا يا امره باقامة البيعة لا الحكم بل ليكشف الحال فاذا احضر اعاد
 وقبل يحلف انه محض في الدعوى ثم يحضره من قضاء البزازيه في الثالث
 في نوع تقدم الى القاضي من كتاب القضاء ويجل للقاضي اخذ الاجرة لكتبه
 السجلات والمأضرات والوثائق قد رما باخذة غيره لان ذلك ليس بواجب
 عليه عتائيه في القضاء في النوع الاول من الباب الاول رجل دفع الى خياط
 ثوبا ليخيط له ثوبا او حبة ولم يشارط له الاجر فلما فرغ منه اعطاه صاحب
 ثوب زيادة على اجر مثله فقبضه سقرول ابي حنيفة بطيب الاجر بناء على ثلثة
 صلح الاصل اذا استهلك رجل ثوب ان فصالحه على اكثر من قيمته جاز عند
 ابي حنيفة خلا فالحما وقال الفقيه ابو الليث الزيادة جائزة في قولهم جميعا
 خلاصه في العاشر من كتاب الاجارة كذا في البزازيه في الخطر والاباحه مؤنة
 المشخص على المتمر وهو الصحيح وقيل يكون في بيت المال غائبة في فصل
 فيما يستحق على القاضي من كتاب الدعوى قال **مت** فالجاصل ان مؤنة الزجالة
 على المدعي في الابداء فاذا امتنع فعلى المدعي عليه وكان هذا احسان مال اليه
 للزجر فان القياس ان يكون على المدعي في الحالين فنيه في الباب الاول من القضاء
 ولو قضى بجد او قصاص او مال مضاربة ثم قال قضيت بالجور وانا اعلم ذلك
 ضمن من ماله وعزل عن القضاء مع في القضاء كذا في البزازيه واذا كان في المهر
 قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة بين رجلين احدهما
 من محلة والاخر من محلة اخرى والمدة على بر بدران يحاصمه الى قاضي محلة والاخر
 ياتيه ذلك فالعبرة للمدة على عليه هو الصحيح وكذلك لو كانا من اهل البلد
 والاخر من اهل البلدة فاراد العسكري ان يحاصمه الى قاضي العسكري هو على هذا
 خزائنه المفتين قبيل القضاء في المجتهديات من كتاب ادب القاضي واذا عزل
 القاضي فادعى عليه رجل انه اخذ منه الفابغير حق او قطع يده بغير حق فقال
 قضيت بها عليك لفلا ثم ودفعها اليه وقضيت بقطعك في حق فالقول
 قول القاضي لان هذا في امر ثابت فلا بد ان يكون القول للقاضي والامتنع
 التماسه قبول القضاء اذا كان يتوقعه عليه بعد العزل خصوصيات في الغزو

من كتاب الاقرار وان اقر لفلان مجهول بولد مثله لفلان لفلان المقتاتانه
وصدقه الغلام بنيت نسبه ولو لم يضا وشرك الورثة لان النسب من الجرح
الاصليه وهو ايضا اقرار على نفسه على ما بيناه وليس فيه ضرر على غيره قصد
فيصح رتب في باب الاقرار المريض من كتاب الاقرار جمع كفاية المريض يعتبر
من الثلث ولو اقر في مرضه انه كفل في صحة يعتبر من كل ماله فصولين في كتاب
الكفاية من احكام المرضي قال استاذنا في هذا كالتنصيص ان المريض اذا اقر
بعين في يده لا يجزئ فاما يصح اقراره من جميع المال اذا لم يكن تملكه اياها في
حال مرضه معلوما فاما اذا علم تملكه في حال مرضه فاقراؤه به لا يصح الا من ثلث
ماله قال وانه احسن من حيث المعنى فنية في باب اقرار المريض مطلقا واقراؤه
ببيع عبده في صحته وقبض الثمن مع دعوى الشراء ذلك صحيح في البيع ودون قبض الثمن
الابقدر الثلث بخلاف اقراره بكنية فانه من بابا في صحته من وارثه فانه لا يصح
مجزئ اقرار المريض مطلقا **باب الاقرار بالنسب** وان ادعت امرأة حبيبا
انه ابنها ولم تكن منكوبة ولا معتدة قالوا ثبت النسب بقولها لان فيها زنا
على نفسها دون غيره باحد ابيه في وهو النسب من كتاب الدعوى مطلقا
مجهول النسب الذي يذكر في الكتب هو من لا يعرف نسبه في البلدة التي هو
فيها فنية في باب الاقرار بالعنف من كتاب الاقرار وان اقر بفلان مجهول
نسبه اذ لو كان معروفا بالنسب لم يصح لا استغناؤه به من لا يعلم له اب
في بلدة كما في شرح التلخيص والظاهر ان المراد ببلدة فنية كما في الفقيه لا مسقط
رأسه كما ذكره البعض لان المغرب ان انتقل الى الشرف فوقع عليه حادثة
يحتاج الى ان يفتش عن نسبه في المغرب وفيه حرج لا يخفى فليحفظ كذا في
احوال البعقورية من كشف الرمز في شرح الكفر للحدودي في باب اقرار
المريض كذا في حاشية الدرر اللوامع في كتاب الاقرار والعناق الوارث
لو كان واحدا او اقر باين آخر للميت لا يثبت نسبه من الميت خلافا لابي
يوسف والثاقبي واجمعوا على انه يثبت ركة في الارث فصولين في كتاب
والعشرين ومن مات ابوه فاقراؤه باين شاركة في الارث ولم يثبت نسبه

لذا ذكرنا ان اقراره مقبول في حق نفسه غير مقبول في حق غيره فاذا قبل
اقراره في حق نفسه يستحق المقر له نصف نصيب المقر مطلقا مع في كتاب
الاقرار من اقرار المريض وصح اقراره بالولد مطلقا ان لم يكن الام كذلك
بان لم يكن وارث ذات زوج ولا معتدة او كانت ذات زوج وادعت انه
اي الولد من غيره اي من غير زوجها مع في باب اقرار المريض اقرار الرجل
جائزا بربعة نفر بولد ووالد وزوجة ومول في الولد يحتاج الى ثلثة اشياء
تصدق المقر له اياه لو معبر اعني نفسه وان بولد مثله لفلان وان ليس له نسب
معروف فصولين في التاسع والعشرين وصح اقراره بالولد والوالدين
بالشرط المتقدم في لابن مع في اقرار المريض وذكر فيه ايضا لو ان ابنا
هو معروف بالنسب من رجل فقال انا ابن فلان الآخر لا يسع لانه لا يقدر
على تحويل النسب ولا يجوز للقاضي ان يسع هذه الدعوى اذا عرف انه غير
النسب من غيره فصولين استرد وشي في الثاني عشر اقرار المكره باطل
الا اذا اقرت رقي مكر بافدا في بعض المتأخرين بصحة كما في سرقه نظرية
اشباه في الاقرار واذا اقر الرجل بالولد فقال هذا ابني وحده بنيت نصيب
في يده فان كان لا يعبر عنه نفسه فانه يثبت نسبه منه غاية البيان في كتاب
الاقرار وارث معروف اقر بوارث قاسم ما بيده على موجب اقراره
اذا اقر باستحقاق المال فنفذ في حق المال لا في النسب اذ فيه حل النسب
على الغير فصولين في التاسع والعشرين ومن اقر باخ او عم لم يقبل
في النسب لان فيه حل النسب على الغير واما في الارث فاما ان يكون له وارث
معروف قريبا كذوي الفروض والعصبات مطلقا او بعيدا كذوي الارحام
اولا يكون فان كان فهو اول بالبراث من المقر له وان لم يكن استحق المقر له
ميراثه لانه اقرب شين بالنسب وبالحقاق لانه بعدد والاول اقرار
على غيره وهو غير مسموع والثاني على نفسه وهو مسموع حتى لو اوصى بوجه
يستحق الموصى له الحمل على الهداية في اقرار المريض ولا بد لتصدق بهذا
الا في الولد اذا كان لا يعبر عنه نفسه ولو كان المقر له غير شين تصدق

الموت **تفسير في اقرار المريض كتاب الصلح والابراء** وعن دعوى الرق
 اي اذا ادعى على محمول احوال انه عبده فصالحه المدة على عليه على مال جاز
 ورر في كتاب الصلح والصلح جاز منه دعوى الاموال والمنافع وجناية
 العمد والخطا والتعزير صرة الفتاوى نقلا عن الدرر من كتاب الصلح وان في
 منه وراحم في الذمة على كثره معين وتفرق قبل قبض انكر جاز لانه اشترى
 بالدر احم على المطلوب كراعتنا وتفرق قبل قبضه بزازيه في النافذة من
 الصلح صالح على بعض ما يدعيه لم يصح الا بزيادة شئ في البدل او الابرار
 عن دعوى الباقي **عز في الصلح** وفيه اشعار بانة لو صالح على خلاف منه
 كان معاوضة فلو صالحه من الدار على الدار احم وانفرق قبل قبضه صح سواء
 كان عنه اقرار او انكار فمستأن في الصلح واجواب في الصلح عن العارية
 نظير اجواب في الوديعة ان انكر المستعير العارية اصلا ثم صالح صرح الصلح و
 كذلك اجواب في المضاربة وكل مال اصل امانة **تأنا رخانه في الحاسوس الصلح**
 او في شخص على شخص شئ فانكره ثم صالحه بعد ذلك على شئ ثم بعد الصلح اقر
 بما كان ادعى عليه فلا يتغير ذلك للصلح بهذا الاقرار بعد ما انكر من غير المنقوضة
 الوهبانية من كتاب الصلح هو عقد برفع النزاع صح مع اقرار وسكوت انكار
 فالاول كبيع ان وقع من مال بال فيجوز فيه الشفعة والرد بحبيب وخيار رؤية
 وشروط سواء صرح عند اقراره على دار فلا شفعة الشفعة ويثبت الرد بحبيبة
 الثلث لكل واحد من المدة في المدعى عليه في بدل الصلح والمصالح عنه **الشرعية**
 في الصلح رجل له على رجل الف درهم من قرض فصالحه على مائة منها الى اجل
 صح الخط والمائة حال وان كان المستقرض جاحدا للقرض فالماله الى الاجل
 خانية في الصرف من البيوع ادعيا دارا او عقارا من رجل بالارش منه
 مورثا فانكره الرجل ثم صالحه احد على مائة لم يكن شره ان يشاركه
 في هذه المائة بزازيه في الت **وسم من الصلح** وصح في العقد باكثر من الذمة
 والارش وفي الخطا لانه الذمة في الخطا مقدرة والزيادة عليه يكون
 ربوا فيبطل الفضل والواجب في العقد هو القصاص وهو ليس بالافلا يتحقق

فيه الربوا فلا يبطل الفضل **درر من كتاب الصلح** وفي التعزير واذا كان الله
 مؤجلا فصالحه على بعضه عاجلا فالصلح باطل **تأنا رخانه في الصلح** واذا كان
 لرجل على رجل دين الى اجل من ثمن مبيع فخط عنه على ان يجعل له ما بقي فلا فيه
 فيه ولكن يرد ما اخذ والمال كله الى اجل وهو من ذهب عبد الله بن عمر رضي الله
 عنه ما كان زيد بن ثابت رضي الله عنه يجوز ذلك ولستانا فخذ بقوله
 لان هذا مقابلة الاجل بالدرهم ومقابلة الاجل بالدرهم ربوا لا ترى ان
 في الدين احوال لو زاده في المال ليؤجله لم يجوز فذلك في الموجل اذا سقط عنه
 البعض ليؤجل له ما بقي **سرخس في آخر باب العيوب من كتاب البيوع**
 صالح احد الوليين عنه دم العقد على مائة جاز ولا يشاركه الا خفيها وان كان
 القتل خطأ يشاركه فيها لان الذمة وجب لهما بسبب مقتضى وقت مقتضى
 فصارت مشتركة بينهما واحده ربة الدين اذا صالح عنه نصيبه كان للآخر
 ان يشاركه فيما قبض فاما المال في القصاص وجب بعقد المصالح فاما انقلب
 حق الاخر مالا بعد عقد الصلح لانه بعد الصلح لا تعذر رجل الساكت استيفاء
 لمعنى كان من جهة الساكت انقلب حقه مالا فكان انقلاب حقه مالا بعد
 وجوب المال للاول بعقد الصلح منه فلم يكن بدل الصلح مشتركا بينهما محيط
 رضوى في باب الصلح عن اجراجات من كتاب الصلح كذا في بسوط الشري
 في باب الصلح من اجنبايات الصلح من كل جنابة فيها قصاص على ما قل
 او كنه فهو جائز وكذا اخذ الجرح والقطع والضرب ان ابرأ صرح الصلح وان
 منها بطل الصلح ويجب الذمة استحقاقا في ماله ان كان عدا وفي عاقلته ان
 كان خطا عند ابيه حنيفه وعندهما صرح العقو ولو صالحه ما يحدث
 من صرح عاشوا مات خزانة الاكل من كتاب الصلح **باب الصلح انكار**
 فان اصلها على ان يدفع احد بها مالا الى الآخر ليزك وعده لا يجوز لانه يحتاج
 فيه الى التسليم والتسلم وجهالة البدل مانعة من التسليم والتسلم فيقع بينهما ما
 محيط رضوى في باب ما يمنع جواز الصلح من كتاب الصلح ولو هلك بدل
 الصلح قبل التسليم فاجواب فيه كاجواب في الاستحقاق في الفصلين **هذه**

مسألة اعلم ان ذمة المقتول خطئ من امواله
 حتى يجزئ منها ويقضى ديونه وتتخذ وصايا
 ويرثها كل من يرث من امواله
روح الشروح شرح سراجيه في اخر القتل الذي
 يتعلق به وجوب القصاص
مسألة والقصاص حق الوريثة ابتداء عند
 حق المييت ثم ينتقل اليهم ويقضى ديون
 المييت من الريبة وبطل الصلح قتا واي زيادة
 وفي الزخيرة رجل قتل عمرا **مسألة** في اخره
 وعلى المقتول ديون ثم والي القتل صالح
 مع القاتل على ماله يقضى من ذلك
 ديون المقتول مرسا من فقرات
 التا خانية وكذا
 في قتا واي تنجيم
 في الصلح على ماله
 واجنبايات

والاب او الوصي لو صالح له من قصاص الصغيرة اقل من الدية لا يجوز الصلح ولكن يضمن
 القاتل تمام الدية ومعنى قوله لا يجوز الصلح اي يكمل الى تمام الدية ولو صالح على
 تمام الدية جاز قاعده في الصلح **فصل في الخارج** اذا ادعت ميراث زوجها
 وانكر الورثة الزوجية فصالحوا باعلى اقل من نصيبها من المهر والميراث جاز لان
 المدفوع اليها ح لقطع المنازعة ولا فتداد اليمين وليس في ذلك ربر اعنابه
 في الخارج من كتاب الصلح وبغيره جهالة البذل لا تنهاى المفضية الى المنازعة
 دون جهالة المصالح عنه لانه يسقط هدايه في الصلح وذكره شرطه ايضا
 الورثة اذا صالحوا احد الورثة على مال ثم ظهر على الميت دين فان كان صالحا
 المدعى على مقدار معلوم من المهر واعطوه ذلك وكفى من المهر لم يكن للورثة كسيل
 على المهر لان ما في يده ليس من حصة الزكاة بل هو من مبيع باعها اياهم وان اعطوه
 من الزكاة للغير لم ان يأخذ منه يده لان حقه مقدم على حق الوارث فالم يفضل
 من الدين شيئا لا يكون عليه كسيل فلهذا اخذ منه يده قسم بينهم هدايه في النافذ
 والعشرين ولو استحق المصالح عليه او بعضه رجع الى الدعوى في كله او بعضه
 الا اذا كان فاللا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به فيرجع بمثل ما
 استحق ولا يبطل الصلح بحرق الصلح رجل مات واوصى برجل بثلاثه
 وترك ورثة صغارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصى له من الوصية على
 وراحم معلومة على ان يسلم لهذا الوارث حق الموصى له فهذا او ما لو صالح بعض
 الورثة البعض سواء ان لم يكن في الزكاة دين ولا شي من النفق ويجوز الصلح
 وان كان فيها دين على رجل لا يجوز لان الموصى له يملك ثلث الدين بمنزلة
 الوارث فان كان في الزكاة نقد فان كان ثلث النقد مثل بدل الصلح او اكثر
 لا يجوز وان كان بدل الصلح اكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الموصى له بدل الصلح
 قبل الافتراق وان افترقا قبل القبض بطل في النقد خاتمه في الفصل الاول من
 كتاب الصلح **باب الابرار ما يصح منه والملا** ومنه قطع يد رجل فعفى المقطوعة يده
 من القطع ثم مات من ذلك فعلى القاطع الدية في ماله وان عفى عن القطع وما يجزى
 منه او عنه اجنابية ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم ان كان حطاه فهو من الثلث

وان كان

وان كان عدا فممن جميع المال وهذا عند ابيه حنيفه وقالوا اذا عفى عن القطع فهو
 عفو عن النفس ايضا وعلى هذا الاختلاف اذا عفى عن الشجة ثم سرى الى النفق
 ومات هدايه في اجنابات في فصل ومنه قطع يد رجل ولو ادعت المرأة
 البراءة عن المهر بشرط وادعها بالزوج مطلقه واقاما البينة فبينة المرأة او لم
 قنيه في باب الميتين المتصادقين رجل قال لم يورثه ان لم تقض مالي عليك
 حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تحليف والبراءة لا يحتمل التحليف خاتمه
 في اربعة المرات من كتاب الرهبة وجعله لا يصح تحليفه بشرط ويبطل بكمه
 ثلثة عشر البيع والقسم والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابرا وعين الدين
 الخ جامع الفصولين في التاكد والعشرين والاسقاط لا يرد على العين بل
 هو مخصوص بالدين حتى اذا مات واحد وترك ميراثا فابرا بعض الورثة عن
 نصيبه لم يجوز كونه براءة عن الاعيان منخ في الصلح جرى الصلح بين المتدا
 عيين وكتب الصك وفيه ابراء كل منهما الآخر عن دعواه او كتب واقر المدعى
 ان العاين المدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الاثمة واراو المدعى العود الى
 دعواه قبل لا يصح الابرار السابق والمختار انه يصح الدعوى والابرار والافراد
 في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على بطلان
 المتضمن في التامع من دعوى البرازية واقاما الذي يجب حقا للشرع رد
 عين الربا ان كان تعلق به حقان حق العبد وهو رد عينه ان كان باقيا ورده
 ضمانه ان كان مستهلكا وحق الشرع وهو رد عينه بنقص العقد السابق المنه
 عنه شرعا وابرار العبد انما يكون فيما يملكه وهو الدين الثابت في الذمة ولا
 شك في براءة عنه لان المالك له قد ابراه منه واما فيما لا يملكه وهو حق شرع
 فلا عمل لابراره فيه لانه ليس بحق له وقد تعذر لعدم التصور بعد الهلاك
 وكل ام ركن الدين معروض فيه الا انه هل يقول له لان رده كحق الشرع وما ذكره
 البردوي صريح في ان الثابت في الذمة وهو ضمانه قابل للابرار قالوا اجب القطع
 بان الضمان الثابت بالاستهلاك في الذمة يقع الابرار عنه واقا حق الشرع
 فلصاحبه لا دخل فيه للعبد فكيف يقول بابرار محوى في شرح الاشباه

153

وهو الاذن وعزل الدين في رواية
 واجاب الاعتكاف والارادة والعلية
 والافراد والوقف في رواية صح

فانما لا رد ضمانه قال بعض الفضلاء
 ان عقد المذكور

في القضاة كذا في مديان القنية لانه اذا لم يقبل قبلت الابرا بجزان يكون
 المال عليه لرد الابرا لان الابرا برته بالرد علىه في البيع المصح
 به ان الوقف لازمة له وان الاستدانة من القيم للوقف لا يثبت الدين في
 الوقف اذ لازمة له خيرة في الوقف بخلاف البراءة فانه يثبت جهرا
 من الشرع من غير قبول مختارات النوازل من كتاب الرصايا ولو قال
 تركت حق من البراءة او ابرأت منه او من حصتي لا يصح وهو على حقه لان
 الارث جبري لا يصح تركه بزاريه في الرابع عشر من كتاب الدعوى الشك
 من حذر اشربة منخوذة من تمر وزبيب كنيذ ومثلث وغيرهما عندنا ينفذ
 نصر فانه كطلاق وعق وافرار بد بن وعين وتزوج صغير وصغيرة وافرار
 واستفراض وصدقة ودية وبه اخذ عامة المشايخ فصولين في الرابع
 والثلاثين من احكام السران واتفقت الروايات على ان المدعى لو قال
 لا دعوى لي قبل فلان او لا خصومة لي قبل فلان يصح حتى لا يسمع دعواه الا في
 حق حادث بعد البراءة في باب اليمين من دعوى الخانية لا تسع الدعوى
 بعد الابراء العام بخلاف حق قبله الاضمان الدرك فانه لا بد من خلاف
 الشفعة فانه اسقط به شبهة في القضاء قال في الاصل وكل ما يجوز الرجوع
 لا يجوز الابراء عنه من كفالة الخانية وصورة التجهة في البيع ان يقول
 الرجل لغيره اني ابيع منك دارى بكذا وليس ذلك بيع في الحقيقة بل هو
 تجهة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلا
 بمنزلة بيع الرهازل خانية في البيع الفاسد الاشارة من الاخرى معتبرة
 وقائمة مقام العبارة في كل شئ من بيع واجارة ودية ورجوع ونكاح وطلاق
 وعتاق وبراء وافرار وقصاص الا في المحذور ولو حذفت فذ في هذا ما خالف فيه
 القضاة كحدود شبهة في احكام الاشارة كتاب اليمين باب ما يصح من
 اليمين وما لا واذا قال لابنه ابن مال تراكم دم او قال بنام توكر دم او كلا ما يجري
 مجراه انه تملك من الابن تارة خانية في الفصل الاول من كتاب اليمين وذكر
 عامة المشايخ ان يمين الدين من عليه الدين وبراءة يمين من غير قبول ويرتد

بالرد وفي العتابة والآظهر هذا وهو المختار في الرابع من حجة التارة خانية
 ومنه ويب امة الاحكام او على ان يرتد با عليه او يعقها او يسترد بها تحت
 اليمين وبطل الشرط والاستثناء ملحق في اليمين ونتم عطف على قوله فنتم به
 بالقض ونفرض على قوله ولو شا غلا يملك الواهب لا مشغولا به في منع
 في دارة وطعام في جراه اذ اسلمها بما فيها بخلاف العكس يعني لو وجب
 منها في دارة او طعاما في جراه وسلمها اي الدار واجراب بما فيها صححت اليمين
 في الطعام والمناج ورر في اليمين ويصح بقبول وقض بلا اذن في المجلس بعد
 به ولو نهاه لم يصح مطلقا في المجلس وغيره من حجة المصح كذا في الدرر مطبوعا
 اشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام اليمين وذكر صاحب المحيط
 في الباب الاول من حجة الزبائات انه لا يمنع فصول العاديات في فصل البيع
 والعشرين ولانه لا يجر اليمين للحمل وان جاز الاقرار له اليمين بها
 صالحا وسيأتي بيانه في الاقرار ان شاء الله تعالى ودرر من كتاب اليمين الا قالت
 وحيت منك ان مكنت من هذه حبة فاسدة وحى مخاطرة من حبة النوازل
 لابي اللين ولو وجب ارضا فيها زرع او نخل او نخيل او غيرها تمام وجب
 الزرع دون الارض او النخل دون الارض او نخل او نخيل او غيرها تمام وجب
 هذه المسائل لان الموهوب متصل بغير اليمين اتصال خلقة مع امكان القطع
 والفصل وقض احد بهما بدون الاخر غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة
 المشاع الذي يحتمل القسمة خانية في حجة المشاع وفيما لا تقسم كالعبد
 والداية والنوب واحكام يجوز حبة المشاع من الشريك وغيره في قولهم
 من حبة الخانية في حجة المشاع وفي الرصايا اليمين لأم الولد والافرار بالدين
 باطل بخلاف الوصية لهما مضافة الى ما بعد الموت لانهما حرة في تلك الحالة
 بزاريه في الحاشية من كتاب الرصايا ولو بسط زيله عند النشار ليقع فيه شئ
 من المنشور ملكه بالوقع فيه زيل في باب البيع الفاسد ويصح بقبول
 وقض بلا اذن في المجلس بعده به منع في اليمين وشراطة صحتها في الواهب
 العقل والبلوغ والملك فلا يصح هبة المجنون والعبد ولو كان ابنا وام

مطلب
 عطية سندل نية زيرك
 انكته وقوعه زيرك ملكي
 اولد يعني

او مدبرا جكر رائق من كتاب الرهبة قال لها وهي لا تعرف العربية فولى
وحبت مهرى منك فقالت وحبت لا تصح بخلاف الطلاق والعناق
لان الرضا شرط جواز الرهبة لما شرط وقوع الطلاق والعناق من جهة البر
في الفصل الاول جاز رهبة المشغول بملك غير الواهب فلو عارضا ببيتا فوضع
فيه المعبر او المستعبر متاعا فغصبه ثم وحب البيت من المستعبر جاز وكذا لو
وحب بيتا او حوالق بما فيه من المتاع وسلم ثم سقن المتاع جاز في البيت
والحوالق اذ يد الواهب كانت ثابتة على الدار والمتاع جميعا حقيقة فصح
تسليمه ثم بالسحقاق ظهر ان المتاع لغيره ولم يظهر ان الدار مشغولة بملك الواهب
وهو مانع وكذا الرهن والصدقة اذا قبض شرط تمامها كالمهبة جامع
الفصولين في الثلثين كذا في العاوية **باب** ولو اتخذ وليمة لثنتان فاحدى الشكو
هدايا ووضعوا بين يدي الولد فهدى احدى وجهين اما ان قال المهدى هذا الولد
اولم يقل والحواب في الوجهين واحدا ان كانت الهدية تصلح للصبيان مثل
ثياب الصبيان او اشياء استعملها الصبيان فالمهدية للصبي اعتبارا للعرف
والعادة وان كانت الهدية تصلح للابوين ولا تصلح للصبي كالدراهم والدنانير
ومتاع البيت ينظر فان كان من اقرباء الاب او من معارفه فهي للاب وان كان
من اقرباء الام او من معارفها فهي للام والحاصل بان التحويل في مثل هذا على
العرف والعادة حتى لو وجب سبب او وجب سبب له على غيره فلا يعتد على ذلك
وكذلك لو اتخذ وليمة لثنتان ابنة الى بيت زوجها فهدى اقرباء الزوج او اقرباء
المرأة وهذا كله اذا لم يقل المهدى احديت للاب او للام في المسئلة الاولى وللزوج
او للمرأة في المسئلة الثانية وتعد الرجوع الى قول المهدى اما اذا لم يتعد رفا القول
قول المهدى احكام الصغار للاستدلال في مسائل الرهبة القبض ثلثة قبض امانة
كالودعة والعارية وانه ينوب عن قبض الرهبة استحسانا وقبض مضمون بقبض
المقبوض او بمثل كالمقبوض والمقبوض على سوم الشراء وانه ينوب عن قبض الرهبة
ايضا وقبض مضمون بغيره كالبائع المضمون بالثمن وكالرهن المضمون بالدين فلا بد
فيه من تحرير القبض بعد الرهبة مجتنب للزاحد في الرهبة لمفصلا وملك الموهوب

العين الموهوبة بلا قبض جدي لو كان الموهوب في يد الموهوب له اطلقت فتملى
ما اذا كان في يده امانة او مضمونة ام مع في الرهبة وان كان الصغير يقبل القبض
فقبض الرهبة جاز قبضه ويبعد القاضي حتى لا يرجع الواهب في الرهبة غانية
في قبض الرهبة للصغير من كتاب الرهبة وقد صرح في زيادات قاضيا انه ان اشغلت
بملك غير الموهوب له يمنع صحة الرهبة سواء كان ملك الواهب او غير ملك الرهبة
انما تمتنع اذا كان الاشتغال بمتاع في يد الواهب او في غير الموهوب له اما اذا كان
المتاع في يد الموهوب له بغصب او عارية او غير ذلك فلا يمنع فظهر ان الاصل
ان الرهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب او بملك غير الموهوب له يمنع الرهبة اذا
لم يكن في يد الموهوب له وقد قررته في شرح لطائف الاشارات جامع الفصولين
في الثلثين **فصل في رهن المريض** لو اخذ باو جع الولادة فهي كرهى اذا
اشرفت على الرهاك الماتة قد ياخذها الزوج ثم يسكن فذلك لا يعتبر كرهى بعقبه
برواتما يعتبر وجع آخر الولادة اذا اعتبر مرض الموت وهو ما يتصل به الموت
فصولين في كتاب الطلاق من احكام المرضى في الرابع والثلثين والمتبادر
من الورثة من يكونه اجازته معتبرة بان يكون عاقلا بالغاصحا حتى لو اجازها
صغير منهم او مجنون لا يصح فريسته في الوصية **باب الرجوع عن الهبة** ولو
وحب لاحيه وهو غيب لا جنبي كان له ان يرجع في الرهبة لان الرهبة وقعت
لمو لا الخ وهو اجنبي غانية في الرجوع من كتاب الرهبة ولو زال الموهوب
من ملك الموهوب له يبطل الرجوع **باب** انما رغبته في الرجوع من الهبة **كتاب**
الاجارات **باب ما يصح من الاجارة وما لا** ولا تصح اجارة المشاع الا من شريكه و
عندهما تصح مطلقا متفق في الاجارة الفاسدة من كتاب الاجارة قال الرازي
لا ارضى بالمستقر انما ارضى بكذا فسكت المالك فهي لزمته من اجارة الاشياء
الاجارة تنتقض بالاعذار عندنا وذلك على وجهين اح او كان عند ربه مكره
على موجب العقد شرعا تنتقض الاجارة منه غير نقض كما لو سئنا اجارا ثانيا
لقطع يده عند وقوع الاكلة او لقطع السن عند الرجوع فبرأت الاكلة وزال
الرجوع تنتقض الاجارة لانه لا يمكنه ان يجري على موجب العقد شرعا غانية

في فصل فيما تنقضي بها الاجارة قوله والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك
لانه نهاية معلومة فامكن رعاية الجانيين اذا انقضت مدة الاجارة
بمخلاف موت احد هما قبل ادراكه فانه يترك بالمستحق على حاله الى الحصاد
وان انقضت الاجارة لان ابقائه على ما كان اول ما دامت المدة باقية
بجره باب ما يجوز الاجارة فان غصبها غاصب مزيده سقطت الاجارة
لان تسليم المحل انما اقيم مقام تسليم النفعه للمتمكن من الانتفاع فاذا فات التمكن فالتسليم
والنفع والعقد به سقطت الاجارة وان وجد الغصب في بعض المدة
سقط الاجارة بقدره اذا الانقضاء في بعضها باب ما في باب الاجارة من سخط
الاجارة ثم الاجارة لا تخلو الا ان تكون معجزة او موقلة او ممتدة او مكررة فانها اذا
كانت موقلة فليس له ان يطالب بها ما لم يمض الاجل وان كانت معجزة فانه يطالب
عندها في كل نجم شرح الطحاوي في الاجارة رجل استأجر سفينة ليزحج بها
الى موضع كذا ويحمل عليها كذا ويجيء بها فذهب بالسفينة ولم يجد ذلك الشيء
قال يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة اقل كراء خائيه في فصل ما يجب
الاجارة على المستأجر باب ما يجب على المستأجر مستأجر من غير ارضاء باكرار
حنطة فزاد رجل للموكر كرا فاجره الموجه منه فزاد المستأجر الاول ايضا كرا
فاجرا منه فالاجارة هي الثانية وانقضت الاولى لاقتضاء العقد بذلك
وحاصل ما روي عن الامام الثاني فيه ان صاحب الدار اذا جدد الاجارة
تنقض الاولى وان لم يجد دلا وتكون الثانية زيادة برأيه قبيل نوع في
اجارة الموقف من كتاب الاجارة ولو مات المستأجر في بعض الطريق لم يرد
من الاجر بحسب ما سافر وسقط الباقي برأيه في السبع من الاجارة
ولو عمل في منزل المستأجر فكلما عمل شيئا استحق بقسطه من الاجارة وجيز
سرخس في اوائل الاجارة وفي النزال لو استأجر الدواب الى بلدة ليحل
عليها من هناك حمولة فجاها المكاري فقال ذهبت وما وجدت الحمولة
ان صدقه المستكرى في ذلك فاجر الذباب خاليما من غير حمل واجب غلامه
في الرابع من الاجارة الاجير انما هو من يعمل لواحد عملا موقتا بالتخصيص و

يسحق

وبسحق الاجير تسليم نفسه مدمته وان لم يعمل كاجير شخص لخدمة او رعي غنمه
وليس له ان يعمل لغيره لان منافعه صارت مستحقة له والاجر مقابل بها
فبسخة لم يمنع من العمل مانع كالمريض والمطر ونحو ذلك مما يمنع التمكن من العمل
من كتاب الاجارة من الدرر سئل عن شخص عاقده رتب السفينة على ان يحمل له كذا
الى مكان كذا فافترت السفينة وانكسر في بعض الطريق هل يسحق شيئا
منه الاجارة واذا استأجر رتب السفينة لاجلها باجرة معلومة ذبا او اياها
فهل يسحق من الاجارة بقسطها واذا حال البحر عليهم وتحققوا الفرق ان لم يلقوا
بضاعتهم فالتقوا بعرضها في البحر فما الحكم في ذلك اجاب اذا غرقت السفينة و
وانكسرت لغير صنع رتبها لا ضمان عليه ولا اجر له فاري الهداية من الاجارة
والاجارة لا تسحق بالعقد بل بالتجديد او بشرطه او باستيفاء الحق وعليه او التمكن
منه فتجب منه لوقض الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة وتسقط بالتصديق
فوت التمكن منقضي من الاجارة امرأة آجرت دارا من زوجها فسلنا باجمعا
قالوا لا اجر لها وهو بمنزلة مالوك استأجر باليجزة او بطيخة خائيه في فصل فيما
يجب على المستأجر من كتاب الاجارة وفي نوادر ابن سمامه عن ابي يوسف
في رجل استأجر ارضا فانقطع عنها شربها وقد بقي من الاجارة شيء قال ان كان
قارب صلح ان يزرع فيها علفا فلم يحاصم في الاجارة فلم ينقصها حتى مضت المدة
يلزمه الاجر تاما فان حاصم فيها كان له ان يرد ما يعطيه من الاجر بحسبه وان
كانت حمالا تزرع فيها لم يلزمه اجر ما بقي من السنة وان لم يحاصم في رد ما
زخيره في الحياكس عشرة من كتاب الاجارة استأجر مكارا ليحل كذا وقرا
من الحنطة الى موضع كذا فلما بلغ نصف الطريق عاد به الى المكان الاول ليجب
الاجر برأيه في الاجارة قبيل نوع آخر استأجر دابة من الرابع استأجر
امرأة للخدمة لم يجز وجيز سرخس في الاجارة الفاسدة استأجر زوجته
للخدمة ان اراد بيع الخبز لها الاجارة وان اراد الاكل في البيت لا اجر لها في النازل
من اجارة البرازية ولو استأجر حشة تبعه ليزحج بشارته فبشاة الشاة لا
اجر له خائيه في الاجارة الفاسدة اذا استأجر نيب او كبش الدلالة لخدمة

بها الغنم لا يجوز تحيط برأسه في الحاشية من الاجارة ولو استأجر رجلا لبنى
 بناء او ليحفر بئر في داره فانهدم البناء او انهدمت البئر بعد الفراغ منه فله
 الاجر كاملا وان انهدمت قبل الفراغ منه فله الاجر بحسبه وجيز من حسن باب
تسليم المستأجر من كتاب الاجارة ولال لم يقدر على الاتمام فباعها دلال آخر
 ليس للاول شي وعليه الفتوى من اجارة اخلاصه مخصصا في الحاشية في الاصل
باب في فسخ الاجارة وتنفس بموت واحد المتعاقدين ان عقد بالنفس
 فان عقد لغيره فلا كالوكيل والوصي ومنزل الوصي صدر الشريعة في فسخ الاجارة
 وعنه محمد اذا انهدمت الدار المستأجرة وبناها الاجر فاراد المستأجر ان يكن
 بقية المدة لم يكن للاجر ان يمنعه اراد بذلك اذا بناها الاجر بمقتضى
لم يكن للاجر ان يمنعه او بذلك اذا بناها قبل ان يفسخ المستأجر الاجارة
 كذا في فتاوى قاضيه هندية في باب الفسخ من كتاب الاجارة رجل
 استأجر دار او قبضها فسطع منها خانط او انهدم بيت من الدار كان للمستأجر
 ان يفسخ الاجارة بحضرة الاجر ولا يصح فسخه بغيره لان هذا بمنزلة الرجوع
 وان انهدم كل الدار كان للمستأجر ان يفسخ عند حضرته وبغيره وبسقط الاجر
 عند الكل حاشية في الاجارة فيما يجب الاجر على المستأجر وخيار الزوية ثابتة
 للمستأجر بزاريه في الثالث من الاجارة واذا استأجر دارا لم يراها فلا يحيا
 حاوي القدسي في الاجارة قبيل فصل اجارة العبد رجل آجر ارضا والمستأجر
 يخرب الارض تخريبا ظاهرا او بالملك لا يقدر على دفعه فان هذا عقد في فسخ
 الاجارة لكن احكام يفسخه جواهر الفتاوى من الاجارة في الباب الثاني فذلك
 ما اقطعه الجندی للملك منفعة الاقطاع بمقابلته استعداده لما اعد له كان
 مالكا للمنفعة بعوض فملك تملكها بعوض وهو عقد الاجارة ايضا كان
 احكام في الفصل الثامن عشر من الاجارة واما اجارة المقتطع وهو ما اقطعه
 الامام فافق العلامة قاسم بصحتها استنباه في تنبيه قبيل القول في الدين
 من الفن الثالث رجل آجر داره من رجل مشاهرة فغاب المستأجر وترك امره
 في الدار فليس المورج ان يخرجها لانه ليس له ان يفسخ الاجارة بخبر محض ومما

وفي التوازل رجل قال لدلال بيع ضيعتي
 على ان لك من اجرك كذا فلم يقدر به
 على اتمام فباعها دلال آخر فليس
 شي ووجه اخذ الفقيه ابو الليث قال
 وفي المحيط وهو الاستخفاف عليه
 خلاصه في الحاشية بزاريه اوله كتاب
 الاجارة

من الواجب

154 من الواقعات احكامية في الاجارات بعلامة النون فاما العقار وما لا يختلف
 باختلاف المستعمل فان شرط سكنى واحد فله ان يكن غيره من حاوي القدسي
 في الاجارة من كتاب اجارة القنية واصلاح بئر البالوعة والمخرج يكون على
 صاحب الدار وان كان امتلاء من قبل المستأجر لكن لا يجبر رتب الدار على ذلك
 ولا يكون ذلك على المستأجر ايضا فان فعل المستأجر ذلك يكون منبرعا ولا
 يحتسب له من الاجارة وله ان يخرج من الدار اذا لم يفعل ذلك رتب الدار في اجارة
 الحاشية في فصل نواحي الاجارة رجل استأجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستأجر
 قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى ان يدرك الزرع
 لان الاجارة كانت تنقض بالاخذ رتبى بالاخذ وكذا الوات المورج وبقي المستأجر
 تبقى الاجارة الى ان يدرك الزرع فان انقضت مدة الاجارة والزرع بقى
 في القياس يوم المأجر بقطع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت فاطلع
 الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى ان يدرك وعليك لصاحب
 الارض اجر مثل الارض من اجارة انقضى نقل حاشية الحاشية بزاريه اوله
 وفي قطع المسافة باخذ اجرة كل مرحلة اذا انتهى اليها وجيز من حسن باب
الاجارة مسئلة عن رجل استأجر ارضا ليزرعها مدة معلومة ثم لم يدرك
 الزراعة اصلا هل له فسخ الاجارة ام لا اجاب نعم له فسخ للاجارة بذلك
 من فتاوى ابن نجيم كذا في نقد المسائل في الاجارة آجر دارا كل شهر بكذا فينقضي
 عند رأس كل شهر وكل من استأجرها فسخه عند تمام رأس الشهر ولو فسخ احد حيا
 بغية الآخر لم يجز عند المحققين وعند ابيه يوسف الاصح انه لم يجز ايضا ولو
 آجر المورج بغية صاحبه من آخر في بعض الشهر ففسخ الشهر بفسخ الاول
 وينعقد الثاني وكذا قال ابو حنيفة فيمن باع بخيار فاراد فسخه بغية مشتربه
 لم يجز فلو باع من غيره جاز وانفسخ الاول جامع الأصول في الثلثين
 والمستأجر اجارة فاسدة لو آجره من غيره اجارة صحيحة يجوز في الصريح
 بزاريه من الاجارة في فصل الشيوخ آجر دارا كل شهر بكذا في واحد فقط
 وفي كل شهر سكن في اوله فانه اذا سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه

ولم يكن للمرجع ان يخرج من المان تنقضي الابعذ وكذا في كل شهر سكن في اوله
 لان التراضي منها بالعقد يتم بالسكن في شهر الثاني وهذا هو القياس وقد مال
 اليه بعض المتأخرين وفي الرواية لكل منهما اختيار في الليلة الاولى من الشهر
 الداخل ويومها لان ذلك رأس الشهر وفي اعتبار الاول نوع خرج وورق
باب الاجارة الفاسدة مخصصا باب في اجارة الوقف متى لو وقف اذا قبل
 ارض الوقف من نفسه لنفسه لا يجوز لان المولى لا يتولى طرفي العقد الا اذا قبلها
 من القاضي لنفسه فيتم العقد باثنين في اجارة الاوقاف من وقف احكامية
 المتولى لو آجر دار الوقف من ابنه البالغ او ابيه لم يخرج هذا من حنيفه الا بالكر
 من اج المثل كبيع الوصي لو بيمينه صح عندهما ولو بغير اليمين صح عند ابن حنيفة
 وكذا امتولج من نفسه لو خيرا صح والا لا ومعنى اخيرية مرفوعة في بيع الوصي
 وبه يفتى من وقف البحر وتفسير اخيرية ان يشتري مائة وى عشرة بخمسة
 عشر فصاعدا او يبيع منه مال نفسه مائة وى خمسة عشر بعشرة فهو خير وما فوقها
 وهذا يحفظ وبه يفتى عادية في السبع والعشرين المتولى اذا آجر من نفسه
 اذا كان خير للوقف جاز والا فلا وتفسر اخيرية ما ذكرنا من قبل في بيع الوصي مال
 اليتيم من نفسه وعليه الفتوى عادية من اهل المزبور بعد است اوراق الغبن بان
 في الاجارة مقدر بده بازده جواهر الفتاوى في الاجارة من الباب الاول شرط الاول
 يجب اتباعه لقوله صلى الله عليه وسلم شرط الواقف كنفس الشارع اى في جوب
 العلل به استنباه في الوقف آجر الفضول دار اموقوفة واستوفى الاجر خرج
 المتأجر عن العهدة ان كان ذلك اجر المثل ثم سئل ان الاجر للعاقبة ام للوقف
 فقال يرد الى الوقف فنيه في باب اجارة غير المالك ولو نصب دار اموقوفة
 للاستغلال او موقوفة اولي اليتيم وآجر لامة معلومة باجر سمي وسكنها المتأجر
 يلزمه المسمى لاجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا يلزم
 برونه قبض على المالك وهو اولى فنيه في باب بقاء الاجارة بعد انقضاء
 مدتها من كتاب الاجارة باب في الاجارة الفاسدة استحسنوا الاستجارة
 على تعليم القرآن يعني في زماننا وجوز والى ضرب المدة واقتوا بوجوب

المستى

المستى وعند عدم الاستجارة او عند عدم ضرب المدة افتوا بوجوب اجار المثل
 من اجارة العنانية في الاجارة الفاسدة شرح الهداية صورة قفيرة الطحان
 ان يستاجر الرجل من آخر فورا ليطحن به الخنطة على ان يكون لصاحبه قفيرة
 منه وقفيرا او استأجر انسا ليطحن له بنصف دقيق الخنطة او ثلثه او ربعه
 وما استنبه ذلك وجوه فاسد لانه عليه السلام نهى عن قفيرة الطحان وخيرة
 في الاجارة في التاسع لم لافد لكونه في معنى قفيرة الطحان لانه اجار المثل
 لانه الواجب في فاسد الاجارات ضمانات فضيلية في ضمان المأمور وفي
 شرح الطحاوى الاجارة على استهلاك الاعيان باطلة كما لو استأجر كراما
 الى مدة معلومة لباكل ثمار او استأجر غنما او بقرا لباكل لبنها وسمتها
 او استأجر المرمى ليرعى البهائم وما استنبه ذلك لم تصح الاجارة انتهى فهذه
 صرح في ان الاجارة باطلة شرح الاشباه ليرى زاوه من كتاب الاجارة قال
 المكرم في جامعته نص ابو حنيفة انه اذا آجر بعض ملكه او آجر احد الشريكين
 نصيبه من اجتنى فهو فاسد سواء فيما يقسم ومالا يقسم قلت صح في الاحتياق انه
 فاسد وحكى عن بعض انه باطل وهو في نظم اختلافات وقال القاضي الامام ابو
 اجارة المشاع فيما يقسم ومالا يقسم فاسد في قول ابن حنيفة وعليه الفتوى
 من اجارة تصح العقد وري لقاسم بن قطلوبغا ولو استأجر رجلا ليكتب له
 غنما بالفارسية او العربية طالب له الاجر وكذا لو كتب لامرأة كتابا بالاجسية
 باجر كما في الظهيرية ولو استأجر لكتابة السحر والتعويذ يجوز اذا بين الكا
 والخنطة كما في المنية فرستنا في قبيل فصل الاجير بصيغة من كتاب الاجارة
 ولو استأجر طاحونة على ان عليه الاجر في حال جريان الماء وانقطعت نفسه
 تجنس المثل في التاسع من الاجارة رجل استأجر ارضا فيها اشجار
 ان كانت الاشجار في وسط الارض لا يجوز الاجارة وكذا لو دفع ارضا مزراعة
 فيها اشجار ولم يدفع الاشجار اليه معاملة لا يجوز المزراعة وان كانت الاشجار
 في نواحي الارض على المسناة جازت الاجارة والمزراعة وان كان في وسط
 الارض سجرة او شجرتان صغيرتان مثل النالة التي معنى عليه حول او حول

و جفت من نجا استحسنوا الاستجارة على
 اليوم لانه ظهر النواحي في الامور الدينية
 في الامتناع نصيب حفظ القرآن عليه
 من باب الاجارة الفاسدة من المحدث

فخرت من اصابت ربح او صدم موج او صدم جبل او وقع شئ بلا فعل من طراح
من مخومة او غنف جذب لم يضمن للملاح وفاقا لان التلف ليس بفعله ولا
يمكنه التخرز عنه ولو غرقت من فعله فان خالف فيه بان جاوز العادة ضمن
اجامع لانه متعدد بفعله متعد لان لانه والآمن عند بهما لا مكان التخرز عنه
ولم يضمن عنه لانه ايمن ولم يتعد ولو دخلها الماء فاسد المتاع دخل يصنع
منه كالمضمن اجامع العين مأمور والا فان لم يمكنه التخرز لم يضمن كذلك لذلك
وان امكن فعلى خلاف في الاجرة المشتركة وهذا اذا لم يكن ربح المتاع او وكيله
في الضمنية فان كان فيها احد بهما لم يضمن في الاحوال كلها الا اذا تعد الفاسد
او خالف المعروف او جاوز العادة فيضمن ضمانات فضيلية في ضمان الملاح
من الاجارة سئل الترجمة عن طراح ملاك سفينة من امتعة التماس وشدة ما
في الشط ليلما ظهر فيها انقلب فامتلات ما ففرقت قال لم يضمن ان كانت
تترك كذلك عادة فلو قال مالك الامتعة للملاح شدة السفينة هنا فاجابها الملاح
ففرقت السفينة من الموج ان كانت تشد في تلك الحالة ضمن الملاح والآلم
يضمن ضمانات فضيلية في ضمان الملاح شرط ان يقصر بنفسه ضمن غيره
الغيره والآلم فلا وكذا امثاله وهذا يحفظ جدا فلا يجبر ان يعمل بنفسه وغيره
الا اذا شرط بنفسه فصولين في الثالث والتلثين قال له لو كلفته هذا فاجابها
فاقطعه وخطه وقال احتياط نم وقطعه فاذا هو لا يكفي ضمن اذا اذن بقطعه
بشرط الكفاية فصولين في الثالث والتلثين ولو دفعه اليه ليصعبه
يخفف من هذه فصيصة به الا انه خالف في صفة ما امر به بان اشيع او قشر في
الاشياء حتى تعيب فالكه باختيار ان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة ايض
او اخذه باجر مثله لا يتجاوز ما سمي فصولين في الثالث والتلثين رجل دفع
ثوبه الى جامه دار وهو الشيا به فعلى الاختلاف عند ابيه حنيفه بغير الاستدلال
لانه اجبر مشترك قال **رخ** وينبغي ان يكون الجواب عند ابيه يوسف وحمد
على التفصيل لو كان الشيا به اجيرا لحي ياتخذ منه كل يوم اجرا معلوما لهذا
العل بغير اوقافا بمنزلة تلميذ القصار والمروج يقول الفقير يعني ان الشيا به

ومن يصدق باليمين خمسة وعشرون شخصا
المردع والساجر والمضارب والمستبضع
والوصى والاب في مال ولده والوكيل والكرمل
والقاضي وامين القاضي والمخضر وامين العكر
والقوله والدلال والتمسار والبيع
والمرتهن والعدل والمنقط واخذ الابن والوكيل
انه اذا ادعى الهلاك بغير تعد اذا ادعى الرد في حقه
يصدق مع يمينه لاني كل واحد منهما يمين فالقول
قوله مع اليمين اذا لم يكن له يمينه على الرد والهلاك
وان كان له يمين فلا يمين عليه وانما طلبت لدفع اليه
عنه فالما حصل ان منه يكون العين في يده امانة ادعى
رد العين الى صاحبه او ادعى الموت والهلاك يصدق
مع يمينه بالاتفاق ما راجع فيه

بهر او يضمن الحامي كما يضمن القصار ويحرم ما اتلفه تلميذه بلا تعد اما لو لم يكن
الشيا به اجيرا لحي ياتخذ منه كل يوم اجرا معلوما لهذا
والثلثين من نور العين في ضمان العاصب وفي الضمنية ذهب الحامي عن الحام
المستاجر لحفظ الامتعة ليلما او نها را الى الحام وترك باب مفتوحا بلا حافظة
سارق فدخل الانبار خانه واخذ ما فيها لم يضمن الحامي ولو سرق من الكناد والحق
في الصحن ضمن لانه لا اقل منه ان يكون مودعا وهو ضامن بترك الحفظ وقد ترك
ضمانات فضيلية في ضمان الحامي من الاجارات واذا اخطأ الحالك ونسج كبراسه
غيره لئلا يخل لرجل ونم الكبراس يكون الكبراس للحالك وعليه ضمان كل غزل
من صاحبه كما لو نصب الغزل كله من واحد ونسج كبراسا قاعده به في كتاب
العصب والمتاع في يده امانة لا يضمن ان هلك وان شرط ضمانه وبه يفتى في
فصل الاجرة المشتركة من طريقي الاجارة وذكر في المحيط انه لو قال للراف انقل
هذا الف بعشرة وراحم ففقد فوجد بعضه ذوقا او ستوقا لم يضمن الراف لانه
لم يبطل عليه حقا واتما او في بعض الحق وهو تحبيرة البعض ولانه تحتها اخطا
في اجتهاده والمجتهد قد يخطئ وقد يصيب ذكره في النوازل قال البراني في
صاحب الدرر ارحم منه من الاجير يجب به فان كان الرزف مائة بستر ودمه عشر
الاجر ورعا وان كان نصفه فالنصف وان كان كله زيفا ياخذ الاجر كله ضمانات
فضيلية في ضمان الراف ولو انشقت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها قبل
ضمن كانه قطع الحبل وقيل لا في قياس قول ابيه حنيفه ولا يشبه انقطاع الحبل
اذا التفرط ثم من الاحال حيث شدة بجبل واه ومنها من المالك حيث جعل له
في حقيبة واحية وبه يفتى فصولين في الثالث والتلثين كذا في الخلاصة
والبرازية **فصل في ضمان الاجير الخاص وعده** البقار او الراعي اذا نام حتى
ضاع بعضه ان نام مضطجعا كان ضمانا وان نام جالسا فان غاب البقر
عن عينه كان ضمانا والآ فلا خافية في الراعي والبقر من الاجارة ولا
ضمان على المستاجر في الدابة ان هلكت وحى في يده على اجارة فاسدة
لانه مستعمل للدابة باذن مالكة فنية في متفرقات الاجارة لم يخصه استناده

رجلا ودفع له حمارا وحسين يشترى شيئا للتجارة في موضع كذا فذهب
واشترى واخذ الظالم حمارا الفافلة لا ضمان جزاؤه في التأسيس والاجارة
لخصا ولو حمل حملا في الطريق فوقع على شئ فالتفت ضمن لانه انشغل فصرى
في الثالث والثلاثين كذا في الدرر شئ زنى سائل فال مافيه ضمن الزنى
وبال منه وفا قال ان المايح لا يمسك الا بالوعاء فشق الزنى بمنزلة صبيته
ضمانات فضيلة في السبب **فصل في ضمان المتاجر وعدم استاجرها**
من موضع الى موضع معلوم ليهب عليها ويحكي فالرود الى الموضع الذي استاجر
على المتاجر وان ذهب بها الى منزله فنفتت ضمن المتاجر فان قال اركبها
الى موضع كذا ورواها الى منزله ليس على المتاجر الرد الى مكان الاجارة بل على الزجر
الا تيان حتى لاخذ وابنه جزاؤه في التأسيس والاجارة وضمن بالزيادة على
حل معلوم ما زاد ان اطاعت احل اي ضمن قدر ما زاد على قدر احل المعلوم في
الثقل لانهما هلكت بما دون فيه وبغير ما دون فيه والسبب النقل فانقسم
عليها والا اي وان لم يطبق حل مثله فيضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيه فيكون
اهلا كما كاهلا كما يفرضه من اجارة الدرر استاجر الحمل فله ان يركبه ولو
للكوب ليس له ان يحل عليه ولو حل لا يستحق الاجر ويضمن بهلاكه نور العين
في الثاني والثلاثين فيما خالف احل والركوب رجل ودفع الى رجل بغيره من
والى نيب بور فخرج عن المشي في الطريق فتركه في الطريق ومضى لا يجب
الضمان عليه هكذا ذكرنا في شيخنا جمال الدين الهزوي عن وجه هذا الخبر
فان الاشكال فيه انه لما قبل ان يسلم البعير في نيب بور فقد وجب عليه حفظه
فاذا تركه ينفى ان يجب الضمان قال انما لا يجب الضمان لان مرضان البعير
ان يمشي الى ان يبقى فيه رمت من الحيوة فاذا خرج عن المشي يموت في مقامه
وقد راينا ذلك كثيرا في طريق مكة فلهذا افق بانه لا شئ عليه لانه قالو تركه
مينا قلت له ولو كان مكان البعير فرسا او حمارا والمسئلة بحالها كيف
يكون قال ان امكنه ان يسير الى قرية يسلمها الى ان ان فلم يفعل بل رتبته
في الموضع الذي تركه وان كان لا يمكن ان يسير الى موضع سكن فيه انسان

يكون

يكون حكمه حكم الابل جواهر الفتاوى في اول الغصب استاجروا به للركوب الى
الكوفة فجاوز بها عن الكوفة مقدار ما لا يتاح فيه التأسيس وركب في تلك الزيادة
اولم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة فيكون الدابة مضرة
عليه ما لم يردوا الى صاحبها حتى لو هلك في طريق الكوفة يضمن قيمتها خاتمه
في اجارة الدواب من كتاب الاجارة **مسألة شئ في الاجارة** ومن حمل كذا
حمارا باجر طاب له وعندهما بركه ملحق في كتاب الكراهية من فصل الكسب واجرة
القابلة على من ردها معاخذ الدوابين فنيه في باب من يجب عليه الاجرة من كتاب
الاجارة ولا يجبر الرجوع على استيجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب اجرة الطبيب
عليه فنيه في باب من يجب عليه الاجر من كتاب الاجارة رجل ودفع دارا الى آخر
ليكنها ويرمها ولا اجر عليه فهذه عارية وليست باجارة لانه لم يشترط الاجر
والهمة نفقة على الدار ونفقة الدار المستعارة على المستعير ولو الجبيرة في الفصل
الاول من كتاب الاجارة الغاصب اذا اجر با منافعة مضرة منه مال وقف
او يتيم او معد للاستغلال فعلى المتاجر المسمى بالاجر المثل ولا يلزم الغاصب
اجر المثل انما يرد ما قبضه شيئا في الغصب قوله الا في ثلث مال اليتيم ومال
الوقف ارجح اقول وعلى ما اختاره المتأخرون من تضمن منافع الوقف ومال اليتيم
والمعد للاستغلال بالغصب ينبغي ان ما قبضه الغاصب الاجرة اذا كان اقل من
اجر المثل يكل الغاصب اجر المثل للوقف مثلا وان كان ما قبضه زائدا يرد ايضا
لعدم طبيعه له فحينئذ لا يحكم به احكام بل يقضى اما بالرد او بالتصدق على ما قاله الفقهاء
واختاره الامام محمد بن الفضل فلا يكون له من فروع اليه غاصبا ويضمن اجرة كما
في الاجارة الفاسدة كما في المحيط فينبغي ان يضمن الحقيقة الانتفاع لا بالتكس كما
في الاجارة الفاسدة **محرر رجوى زاده على الاشياء** اهل قرية يرتفعون دوابهم
بالنوبة فصاعدا بكرة في نوبة احد من قبل يضمن عند من يضمن الاجرة المشترك
وقيل يبرأ فاقا لانه معين لا اجير اذ لو جعل اجيرا كان مبادلة منفعة بمنفعة
من جنسها وذلك لم يجز فكان معينا لا اجيرا او المعين لا يضمن فصول في
الثالث والثلاثين او ارض عطف على دار اي صح استيجار ارض لبناء او كذا

فاذا مضى المدة قلعه ورر في الاجارة لخصا اذا خرج المستاجر من الدار وفيها
 تراب وراد من كفاية فعمل المستاجر اخرج وجهه وكذا ما اشبه ذلك فما هو ظاهر على
 وجه الارض واما باللوحة واشباهها فليس على المستاجر تنظيفها استحقاقا
 خزنة الاكل في اجارة للزر ولو اصاب طردت السيفيتان ان كان بفعل الركب
 او الملاح ضمن الركب او الملاح المالك لا الا لنفسه بخلافه ما كالا جبر المشترك
في التفتيش من جنات العنابية ولال باع شيئا واخذ الدلالة لم يفتي
 البيع او رد بعيب بقضاء او بغير قضاء لا تسرد الدلالة وان انفسح البيع لانه
 لم يظهر ان البيع لم يكن فلا يبطل عمله وفي فوائد صاحب المحيط ولونتين ان البيع
 كان حرا او قفا تسرد لان العقد غير منعقد عناوين في احكام الدلالة الفصل
الثالث والتلفين كذا في احكامه في الخسوف كتاب الاجارات كتاب المضاربة
 ان كان لرجل على ألف درهم دينا فقال لا خراف قبض بعض ديني منه فانه ثم عمل به
 مضاربة بالنصف فقبض بعضه وعمل فيه جاز فرق بين هذا وبين ما اذا قال قبض
 ديني من فلان ثم عمل به مضاربة فقبض البعض وعمل فانه لا يجوز ان يقبض الكل
 وان قال قبض مالي على فلان وعمل به مضاربة جاز تأثيره في اول المضاربة
 ولو دفع اليه عوضا وقال به وعمل بتمنه مضاربة جاز تأثيره في اول المضاربة
لخصا وان لم يكن في المال فضل لا يجبر المضارب على البيع ويقال لرب المال للم
 المتاع كله خالص مالك فاما ان يأخذه برأس مالك او يتبعه حتى يصل الى مالك
تأثيره في الثالث عشر من المضاربة فان سافر ولو بوما ليعمل فيه انفق
 منه على نفسه ومنه بخدمه واخرج مالا بد منه في العادة بالمعروف من مضاربة
جميع البحرين وفي الكافي بخلاف الشريك فانه لا ينفق على نفسه من مال الشركة
 لانه لم يجز التعارف به ابن ملك شرح صحيح البحرين في المضاربة وان شرط
 اى في شركة العنان ان يعمل احد محادون الآخر والزوج بينهما على قدر رأس
 المال جاز ويكون المال الذي لا يعمل فيه بصناعة عند العامل ورسم لصاحب
 ووضعته عليه وان شرط للعامل اكثر من رأس المال جاز ايضا على الشرط
 ويكون المال المدفوع عند العامل مضاربة مصرات في الشركة مات المضارب

على رجل

وعليه

وعليه وبين قرب المال حتى برأس المال وحصة من الزبح ان كانت المضاربة
 معروفة من مضاربة العنابية باب المضاربة الفاسدة ولا تصح المضاربة
 الا بما تصح به الشركة وعلى الدارح والذناير لا غير زيلقي في المضاربة وفي الفاسدة
 الفاسدة النصح كله لرب المال وانحصر ان عليه والمضارب اجماع المثل ربح او لم
 يربح منه المفق في المضاربة وموت رب المال ينزل علم او لا فلا يملك
 الشراء المبتدأ ويملك بيع المشتري من مضاربة البرازية في الثاني فصل
فيما يتعلق بالربح المضاربة العامة اذا لم تكن مقيدة ملك التصرف على كل حال
 وفي اى مكان وان كانت مقيدة بمكان او تصرف لا يتعدى عنه ذلك من
تجنيس المنقطة في كتاب الشركة والمضارب ولا تجوز له او سلعة او
 وقت او شخص عينه المالك فان تجاوز ضمن والربح له وانحصر ان عليه ور
من المضاربة كذا في التنوير وعرض ان خالف لتعديده على مال غيره فيكون
 ضامنا ولو اجاز بعده اى المضارب اذا اشترى ما نهى عنه ثم باعه وتصرف فيه
 ثم اجاز رب المال لم يجز ورر في المضاربة وان دفع اليه رب المال مضاربة
 بالنصف واذن له ان يدفعه الى غيره فدفعه بالثلث وقد تصرف الثاني وربح
 فان كان رب المال قال له على ان مارزق الله تعالى فهو بيننا نصفًا لرب المال
 النصف والمضارب الثاني الثلث والمضارب الاول السدس لان الدفع الى
 الثاني مضاربة قد وقع لوجوه والآخر به من جهة المالك ورب المال شرط لنفسه
 نصف جميع ما رزقته تعالى فلم يبق للاول الا النصف فينصرف نصرفه الى
 نصيبه وقد جعل من ذلك بقدر ثلثا لجميع الثاني فيكون له فلم يبق للاول
 الا السدس وطيب باب المضاربة لان فعل الثاني واقع للاول كمن استوج
 على خياط ثوب بدرهم مستاجر غيره عليه بنصف درهم باب
باب المضارب بمضارب ويدفع مضاربة لاقها دون الشركة فينضمها
 وخبره حنيئة انه ليس له ذلك لانه نوع شركة والاول اصح وهو رواية
 الاصل لان الشركة غير مقصورة وانما المقصود تحصيل الربح كما اذا استأجر
 باجر على ما اول لانه يحصل بدون ضمان في ذمته بخلاف الشركة حيث لا يملكها

وإذا عمل المضارب في المضاربة
 الفاسدة وربح كان كل الربح
 لرب المال والمضارب اجماع المثل
 لان المضاربة اذا فسدت بنقطة اطاره
 وفي الاجارة الفاسدة او اخل بالربح
 كان له اجر المثل حانية في اول المضاربة

ففضليه في المضاربة مختصا باب في البضاعة ولو كان شرط رب المال في عقد المضاربة ان يارزق الله تعالى في ذلك من شئ فكله الى كان بضاعة تارة خاتمة في المضاربة في الرابع والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في لفظه ما يعلم انه قصد الاسترخاء او نص على ذلك بزيادة في كتاب الوكالة في الرابع كتاب المزارعة وشه الطحاوي في المزارعة سنة كمنها بيان الوقت فان دفع ارضه مزارعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا يصح المزارعة وقال مشايخ بل لا يشترط بيان المدة ويكون المزارعة على اول السنة يعني على اول زرع يكون في تلك السنة والفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب خاتمة في المزارعة مختصا في اول المزارعة وكذا لو شرط ان يرفع صاحب البذر بذره من الخارج والباقي يكون بينهما كان فاسدا منه ايها كان البذر من اول مزارعة الخاتمة ولو كان الارض والبذر منها او شرط العمل على احد هما على ان يكون الخارج بينهما نصفين جاز ويكون غير العاقل مستغنيا في نصيبه خاتمة من المزارعة وان مات رب الارض بعد الزراعة قبل الثبات ففي بقاء المزارعة اختلاف المشايخ ولومات بعد ما ثبت قبل ان يستخصم في العقد استحسانا الى ان يستخصم كما في الذخيرة فهي سنة من المزارعة ودفع رجل ارضه الى آخر على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعلا على هذا المزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعقل على رب الارض اجلا لانه عمل في شئ هو فيه شريك ويجب عليه اي على العاقل اجر نصف الارض لصاحبها لانه استوفى في منافع نصف ارضه بعقد فاسد منع في المزارعة كذا في الخاتمة والعصولين ودفع ارضه مزارعة فاسدة فكري وصفر الانهار ثم امتنع صاحب البذر عن الزراعة فعليه اجر مثل عمل المزارع منية المفتي في المزارعة محس باع مزارع حظه من الزرع من رب الارض او من غيره لم يجز وفيه بيع حظه من رب الارض او غيره جاز بعد البتة لا قبل فصولين في الثامن والثلاثين او العمل لواحد والباقي للآخر لان صاحب الارض استأجر العاقل ليحضر باله المستأجر فيصنع كما لو استأجر خياطا ليخط

باب ربة الثوب ورر في المزارعة الاجرة الخاص لا يضمن ما يهلك في يده بلا صنعة او يهلك من عمله المأذون فيه بالاجماع ولا ينقص شئ من اجره فصولين في الثالث والثلاثين واذا مات الرجل وترك اولاداً صغيراً او كبيراً او امرأة واولاداً كبيراً من هذه المرأة او من امرأة اخى له هذه البيت فعمل الاولاد وحل احوالهم فزرعوا في ارض مشتركة او في ارض الغيرة بالامارة كما هو المعتاد بين الناس هؤلاء والاولاد كلهم في عيال المرأة تتعاين احوالهم وهم يزرعون ويحسون الغلات في بيت واحد ووينفقون منه ذلك حصة هذه الغلات تكون مشتركة بين المرأة والاولاد وتكون خاتمة للمزارعين فهذه المسئلة صارت واقعة بالفتوى فانفتحت الاجوبة على انهم ان زرعوا ارضه بذكر مشترك بينهم باذن الباقيين ان كانوا كبارا او باذن الوصي ان كان البعض صغيرا كانت الغلات كلها على التركة وان زرع منه بذرا نفصم كانت الغلات للمزارعين من الفتوى الظهيرية في مقطعات المزارعة كذا في احكام الصغار للاسترخاء ودفع ارضه للمزارعة في هذه العام فزرعها في عام آخر باذن ربها ان عادة تلك الناحية انهم يزرعون بالعقد على عام عامين وازيد فالحارج على الشرط الاول والا فصاحب البذر بزيادة في المزارعة ولو ايجر رب البذر والارض له وقد كرم العاقل فلا شئ له في عمل الكراب قضاء لان عمله انما يتقوم بالعقد والعقد قزم بالعمل بجزمه من الخارج ولا خارج بقدر وبستر ضي وديانة يعني ان ما ذكر جواب في القضاء واما فيما بينه وبين ربه فيلزمه ان يعطى العاقل اجر من عمل لانه استعمل باقامة هذه الاعمال ليحصل نصيبه من الخارج فاذا اخذ الارض منه فقد غره والتفكير مدقوع فيفتي بان يطلب رضاه ورر في المزارعة وفيما اذا كان احدهما غائبا ان الزرع ينفع الارض او لا يضره ولا ينقص له ان يزرع الكل فان حضر الغائب له ان ينفع مثل تلك المدة لرضي الغائب به دلالة بزيادة في كتاب المزارعة كتاب المساقاة وفي شرح الطحاوي ولوان رجلا دفع ارضه معاملة مدة معلومة على ان يفرس العاقل فيها فخر آسا وما يحصل من الثمار والاخر اسو يكون بينهما فهذا يجوز و يكون الغراسو والثمار بينهما تارة خاتمة في الخاسو من المزارعة كتاب

العارية وعارية عارية اي واري لك بطريق العارية حال كونها هبة
فلما قال عارية فهم منه المنفعة فحناه حال كون المنافع موهوبة لك من كتاب
الهبة من صدر الشريعة كذا في الدرر رجل قال لرجل ابن في ارضي هذه فقلت
بناء على ان تركها في يدك ابدأ او قال الى وقت كذا فان لم اتركها فانا ضامن
لك ما تنفق في بنائك ويكون البناء لي فاذا اخرجته من الارض يضمن قيمة البناء و
والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الارض **قاعدة** في كتاب العارية **كتاب**
الوديعة قال رب الوديعة احملها الى اليوم فقال افعل ولم يفعلها حتى مضى اليوم
فهلكته عنده بعده قال عطا لا يضمن لان الواجب عليه التخلية لا حملها اليه
فقبوله تبرع ولا يجبر عليه ضمانات فضيلية في ضمان الوديعة **الولاية** مراتب
الاولى ولاية الاب واجتهدي وصف ذاتي لها ونقل ابن السبكي الاجماع على انها
لو خلا انفسها لم ينزلها **القاعدة السادسة عشر باب ما يضمن به**
المودع وما وفي فوائد الرهنانية وضعها تحت رأسه او جنبه ونام فسرقت
لم يضمن وكذا لو وضعها بين يديه ونام وهو الصحيح واليه مال السرقة في شرح
كتاب الترقه قالوا انما يبرأ في الفصل الثاني لو نام قاعدا انا في الاضطجاع يضمن
الا في السر ضمانات فضيلية ما يضمن به المودع كذا في الفصول **باب** تجارة
اودع عند رجل زبيلا فيه آلات ثم ادعى انه كان فيه قدم فطلب منه فقال المودع
لا ادري ما كان فيه قال الفقيه ابو جعفر لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه دفعه
او ضيعة فحلف فان حلف برئ وان كفل ضيق من وديعة الحائنه قال
وضعتها بين يدي وقت ونسيت فصاعت ضمن جامع الفصولين في الثالث
والثلاثين وله حفظها بنفسه وامينه لم يقل وعياله ولان الدفع الى العيال انما يجوز
بشرط تحقق الامانة وعند تحققها لا حاجة الى كونه عيالا قال في الذخيرة ولو
دفعها الى ابن من امانة وليس في عياله يجوز وعليه الفتوى **اصلاح** ايضاح
في الوديعة وفي الترقه قد جيء جاء اليه بنوب وقال له هذا وديعة عندك او
وضعتها عنده ولم يقل له شيئا فسكت الرجل فغاب المالك ثم قام من بعد اقل
وترك النوب في موضعه فضاع ضمي لانه وجد منه القبول دلالة وعرفا فليكن

بتركه مضيعا ضمانات فضلية في الوديعة وفي الفتاوى من قام من المجلس
وترك كتابه ثم فذهب القوم وتركوا الكتاب هناك فضاع قال ابن
سنة ان قاموا واحدا بعد واحد ضمن المتأخر لانه بالتأخير يتعين الحفظ فلما
تركه فقد ضيعه وهذا كمن شري قفزا بتر من صبرة فتلف الا قفزا منها يتعين
هو للعقد ولو قاموا جملتهم ضمنوا جميعا قال القاضي الامام لان المالك لما تركه
عنده فقد استخفهم فلما تركوه هناك فقد ضيعوه وتركوا اما التزموا بحفظ
دلالة فيضمنون ضمانات فضيلية في الوديعة ولو عين الميت الوديعة حال
حيوته واعلم ذلك فيكون امانة في يده وصيته او في يده وارثه كما كان في يده
ويجوز قون على الهلاك او الدفع الى صاحبه كما يصدر في الميت حال حيوته **جمع**
الفتاوى في كتاب الوديعة ردها الى بيت المودع والى من في عياله قبل يضمن
وبه يفتي اذ لم يرض بغيره وقبل لا وبه يفتي اذا رده الى من في عياله المالك رده
الى المالك فصولين في الثالث والثلاثين وقدم شرح كثير من المحققين بانه
اذا كان في المسئلة قولا في مصححان فانه يجوز القضاء والافتاء باحدهما مع
من كتاب الوقف ولو نام ووضعها تحت رأسه او جنبه يبرأ وكذا لو وضعها
بين يديه وهو الصحيح فصولين في الثالث والثلاثين وللودع حفظها
بنفسه وعياله لانه التزم ان يحفظها بما يحفظ به ماله وذلك بالحجز واليد
اما ان كان قد اذره ومنزله وحائوته سواء كان ملكا او اجارة او عارية واما اليد
ففيه نفسه وزوجته وزوجها وامته وعبيده واجيره الخاص بالمشاهرة
مع في الوديعة كشر بركة العنان وعبد المأذون لا يضمن وعليه الفتوى
شرح مجمع البحرين لا يملك في الوديعة وفي الصفة فيه وضع امانة فقال
امانة من بدست هر كه خواص بفرست فبحث على يد امين فهلك في يده
قال يضمن وقبل لا يضمن لان قوله بدست هر كه خواص معلوم والامر عام بخلاف
قوله ابغث على يد رجل هنا يضمن لانه مجهول فلا يصح الامر تاما رعايته
في الرابع من الوديعة ومعنى كونه مجهولا ان لا يبين حال الامانة وكان لا علم
ان وارثه يعلمها فان بينها وقال في حيوته ردها فلا تجزئ ان يبرهن

الوارث على مخالفة والآ لم يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلم بانجره
اشباه في كتاب الامانات ولو قال احفظها بيدي ولا تصنعها من يدك لغا
قال صنعها في كيسك فوضعها في صندوقه لم يقض فصولين في الثالث والثلاثين
غاب عن منزله فقال له اجنبي له في منزلك شيئا واخذ منه المفتاح فلما رجع الموضع
الى بيته لم يجد الوديعة لم يقض قبل محمد بن الفضل برفع المفتاح الى الاجنبي ليصير
جاء على البيت بما فيه في يده جامع الفصولين في الثالث والثلاثين والمودع
لو فتح باب قبض او حل قيد من ضمن وفاقا وقف او لا لالتزام الحفظ فصولين
في الثالث والثلاثين وفي المحيط ربط الالة على باب داره وظهر ان كانت بحيث
يراها لم يقض والا يقض قال وهذا في الامصار واما في القرى فلا يقض لان المعروف في
القرى جلوس النسوة على ابواب دورهن فيحفظن ما على جارتهم فلا يكون مضاعفا
ولا كذلك في الامصار ضمانات فصولية فيما يقض به المودع المودع والمديون
اذا انفق على ولد المودع او امراته بغير اذن القاضى يقض المودع ولا يبر المديون
لان نفقتهما لا يكونا على مدين واجب عليه والمودع لو قضى دين المودع بغير
اذنه يقض فهذا اولى ولا يرجع المنفق على المنفق عليه لانه ملكه بالضمان فتعين
انه دفعه ملك نفسه فكان متبرعا فلا يرجع عليه من نفقة الاول واجبة من كتاب
النكاح ومن مضى من آخر شيئا فاجاز المالك قبضه ببيع وبغير القاصبة
الضمان ولو انه انتفع به فامره بالحفظ لا يبر او عن الضمان ما لم يحفظ وكذا
لو اودع مال الغير فاجاز المالك ذلك برئى من الضمان فصول استروشى
في النامه عشر **فصل في الاختلاف** قال ربتها او فاعها الى فلان فقال المودع
دفعها اليه وقال ذلك الرجل لم يدفعها الي وقال ربتها لم يدفعها اليه فالقول
للمودع في حق برائه لا في حق ايجاب الضمان على المذفرع اليه فصولين في الثالث
والثلاثين ولو اودع قرضا فشهد ان المذفرع دفع اليه كذا ولم يقول لا قبض
المذفرع عليه ثبت قبضه كشهاده ببيع شهاده شراء فالقول قول ذى اليد
قبضه امانة فلا بد من بيته على القرض فصولين في الحادى عشر ما تامل
ورثته رد في حيوة فلو سيع من المودع رد باصدق الورثة بيمينتهم

على علمهم ولو لم يسع من المودع رد بالمصدق الورثة فصولين في الثالث
والثلاثين قال ربتها مات مجتلا وقال ورثة المودع كانت قائمة ومعه
ثم هبكت بعد موته صدق ربتها هو الصحيح اذا الوديعة صار تدنيا في الظاهر
في التركة فلا يصدق الورثة ولو قال ورثته رد في حياته او تلفت في حياته
لم يصدق بلا بيته لونه مجتلا فينقصر الضمان ولو برهنوا ان المودع قال في
حياته ردودتها تقبل اذا الثابت ببيته كذا بت بعيان فصولين في الثالث
والثلاثين **مسائل شتى** بخلاف الوديعة فان في الوديعة للمودع ان
ياخذ من الثمنه خانيه في الوديعة لو انفق على الوديعة حال غيبته للمالك
بغير امر القاضى كان متبرعا كذا في السراجية محمد بن في المنفقات الوديعة
ولو اودع رجلا عبدا مودعا غاب فاجاز المودع الى القاضى فطلب ان يأمره بالنفقة
او بالبيع فان القاضى يأمره بان يواجره وينفق عليه من اجرة وان راى
ان يبيعه فعل خانيه في نفقة المملوك ذكراته ان كانت الوديعة شيئا
يمكن ان يواجره وينفق عليها من ثمنها امره القاضى به وان كان شيئا لا يمكن
ان يواجره امره القاضى ان ينفق عليه من ماله يوما او يربى او ثلثة ايام رجاء
ان يحضر المالك ولا يأمره بالانفاق زيادة على ذلك بل امره بالبيع وامساك
الغن وان امره بالبيع في اول الموهلة كان جائزا في العاشر من وديعة الدخيرة
ومن قال انه وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يواجره بالتسليم اليه بهذا
لفظ الله عز وجل في مخضره وذلك لان اقراره وقع في مال الغير وهو لا يملك حابة
البيان في الوكالة ومنها انه يبيع من ماله ما يبيع الى الفاد ويحفظ ثمنه
لان ذلك يحفظ له معنى ولا يأخذ ماله الذي في يد مودعه ومضاربه يحفظ
لان يد يرها يبر نيا به عنه في الحفظ فكان محفوظا بحفظه معنى فلا حاجة الى
حفظ القاضى بدائع في العقود **كتاب الرهن** وفي التهذيب ولو كان
المرتهن اثنين فاستوفى نهي احدهما دينه فلا حرج حبس الرهن كبتوفى دينه
وكذا لو كان الرهن اثنين فاودى احدهما حصته للمرتهن حبس الكل حتى يودى
للاخر تان رخانه في الحاسوسه الرهن رجل هذه رهن بجال فاحال غيره بالمال

على فلهن من منع الرهن حتى يقبض في أصح الروايتين تأثيره في السكوت
منه الكوالة ولو اذن له الراهن ان يرهنه فعهنه من غيره وسلم اليه يخرج من
الرهن الاول خاتبة فمن يرهن بمال الغير من كتاب الرهن والرهن الفاسد
كالصحيح في حال الحيوة والمات حتى اذا تقابضا وتناقضا الرهن الفاسد فله
حبس الرهن حتى يؤدي اليه الراهن ما قبضه وبعد موت الراهن يرد برون
يكون المرتهن اوله بالرهن الفاسد من سائر الغراما كما في الرهن الصحيح ضمانا
فصله في الرهن الرهن بالاعيان على ثلثة اوجه احدها ان يكون بعين هي
امانة وهو باطل والثاني بعين مضمونة بخير كالبيع في يد بايعه قبل قبضه وهذا
لا يجوز ايضا وهو موافق كاذ كونه المبسوط وعليه الفتوى الثالث ان يكون
بأعيان مضمونة بنفسها كالغصوب وهو صحيح تصحيح قد ورد في طلبها
في الرهن الاجل في الرهن بفد الرهن لان حكمه حكمه مستدام وفي الدين لا
قنيه في باب ايصح الرهن من كتاب الرهن ولو مات الراهن وعليه وبرن
كثيرة فالمرتهن احق به من سائر الغراما حتى يستوفي دينه لان له على المثل يدا
مستحققة على ما ذكرنا من الغراما آخر الرهن وليس المرتهن والعدل
ان يتصرف بشئ في الرهن غير الامساك لا يبيع ولا يزوج ولا يهضم وله ان
يسلم الى زوجته وخادمه ومن في عياله واجرائه الذين يتصرفون له لان يده
على العين بدو دبعة فيضنع به ما يصنع بالودبعة والواجبة في الثاني والرهن
صدقه او كذا به او سكت لا يجبر برفع الودبعة ولو دفعها لالسر د جامع
الفصولين في الرابع والثلاثين في احكام الوكلاء قال الشيخ ابو الحسن
الكرخي فان رهن الارض بما فيها والدار ثم استحق بعض الرهن نظرت الى
ما بقي فان كان يجوز ابتداء الرهن عليه وحده فهو باق على الرهن بحصة منه
من الدين وان كان ابتداء الرهن لا يجوز عليه بطل الرهن كله الى هنا لفظ
الكرخي يعني اذا كان الباقي مفرزا ببق الرهن فيه وان كان شايعا بطل
وذلك لان الاستحقاق تبين ان المسحق لم يكن داخل في العقد فصار رهنها
لا ببق فان كان مفرزا جاز والا فلا وقال الامام الاجمعي في شرح الطحاوي

وان استحق بعض الرهن بعد صحته فانه ينظر ان كان الباقي بعد وزود الا
استحقاق يمكن ان يجوز الرهن عليه ابتداء فلا يبطل الرهن فيه ويكون الباقي
محبوسا بجميع الدين ولكنه يكون مضمونا بحصته من الدين ان قسم الدين على
قيمة وقيمة ما استحق منه بحيث انه لو ملك الباقي حلك بحصة منه الدين وان كان
في قيمة وفاء بالدين لا بد حسب جميع الدين بخلاف ما اذا رهن الباقي ابتداء
وفيه وفاء بالدين ولو كان الباقي بعد وزود الاستحقاق مما لا يجوز رهنه ابتداء
فانه يبطل الرهن به غاية البيان في باب ما يجوز رهنه ومالا رهن فواقيمة
حصة بحصة وتخصي دينارين ثم قال يكون الرهن رهنا بما بقي من الدين فهو
رهن بالحنة حتى لو ملك يرجع عليه الراهن به دينارين فنية الفتاوى
في باب حكم الرهن عند حلاكه وللعدل ان يبيع الرهن ويوفي الدين للرهن
وليس للراهن ان يفسخ الوكالة ولا للمرتهن ان يمنعه من البيع ايضا ولو مات
الراهن او المرتهن بقي العدل على ما كان بمسك الرهن ويبيع ولو مات العدل
يبطل الوكالة ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقابه تأثيره في الثاني والرهن
وفي المبسوط ولو منع المرتهن الرهن بعد الطلب بعد ما ابراهه الدين او
بعد ما تقاضا الرهن الصحيح فله ان يبيع الرهن بغيره فنية بالغة ما بلغت
اجامع الالة كان امينا فية فيما لم يبيع بعد الطلب بغيره فنية بالغة ما بلغت
اذا منع الودبعة بعد طلب المالك ضمانات فضليه في فصل ضمان المالك
في كتاب الرهن الاصل فيه ان الشيوع يمنع صحة الرهن ابتداء وكذلك
الشيوع الطاري عتابة في اول كتاب الرهن ولو رهنه رهنه فان
ليقرضه كذا فاقرضه فاتفقه المستقرض حبس المرتهن الرهن وبه ملك
بالدين كالجائز ويكون اوله به لتقدم الرهن بخلاف ما لو كان الدين قبل
الرهن لم يجبه به لانه غير مقابل به عتابة في اول كتاب الرهن فصل
في تصرف الراهن واحكامه في الرهن فان حل الاجل والراهن او وارثه بعد
موته غائب واجبا لو قيل ان يبيعه اجبر بالاتفاق الوكيل على البيع اي
حبه القاضي ايا ما حتى باعه فان اجه بعده باعه القاضي عند هم وقيل

بالدين

لم يبعه عنده كما في الكومان وفيه رهن الى ان لو حضر الراهن لم يجز الوكيل بل
 اجبر هو فان ابيع باعه القاضي عندهم ولم يبعه عنده الى ان لو وكل بغير الرهن
 لم يجز الوكيل كما ذكره الكرجي وروى عنه ابي يوسف والصحيح انه يجزى كافي
 الذخيرة فثبت في الرهن كذا في البرازيه فصل في رهن المستعار استعارة
شيئا لغيره فحين جاز له ان يافره بقضائه الدين واسترداده فنيه في باب
رهن المستعار مثله في الثالث عشر من الذخيرة ولو ان الراهن عجز عن فكاك
 الرهن ففقط المعير دين الراهن كان للمعير ان يرجع على الراهن بقدر ما سقط
 منه الدين عند الهلاك ولا يرجع بالكثر من ذلك حتى لو كان قيمة الرهن الفاضلة
 بالفين باذن المعير وافتنك الملك بالمق درهم لا يرجع على الراهن بالكثر من الف
 خانية فيمن رهن بمال الغير ولو استعار لغيره عند فلان بعينه فحين عجز
 او استعار لغيره بالكوفة فحين بالبصرة فلم يجز ان ياخذ من المهرين خانية
 في فصل فيمن رهن بمال الغير فان رهنه المستعير على الوجه الذي اذن له
 المعير كان على المستعير قدر ما سقط من دين الراهن برهنه وكذا لو دخل في
 فسقط بعض الدين بغير الرهن للمعير قدر ذلك خانية فيمن رهن بمال الغير
فصل في هلاك الرهن وما يسقط من الدين ولو قبض المهرين دينه او بعضه
 من رهنه او غيره او شري بالدين عينا او صلا حقه على شيء او احوال الراهن
 مرتهنه بدينه على آخر ثم هلك رهنه في يد المهرين هلك بالدين وورد ما قبض
 الى من ادى وبطلت الحوالة تنوير في الرهن فلورهن فروا قيمة اربعون
 بعشرة فافده السوس حتى صارت قيمة عشرة بفتك الراهن بد رهنين ونصف
 ويسقط ثلثة ارباع الدين لان كل ربع من الفرو هو من ربيع الدين وقبض
 من الفرو ربعه فيبقى ايضا من الدين ربعه بنا فيه في الثالث في القمار
من الرهن ولا يجوز اجارة الرهن من الراهن ولا من المهرين ولا من الاجنبي
 فان اوجر من غير كونه رهننا حاوى القدر من الرهن ولو استعمل الرهن
 الرهن باذن المهرين وهلك في حالة الانتفاع لم يسقط الدين لانه لم يبق
 القبض بجهة الرهن فلم يكن مستوفيا للدين بهلاك الرهن تحيط رضوى

وتفسير الجبر ان يجس العدل ايا ما فان الج
 بجر الراهن على البيع فان امتنع باع
 الحاكم بغيره قبل هذا على قولنا بناء على
 الحاكم مال المدعي اذا امتنع وقبل
 قول كل نخدم الرضا منه على البيع
 وهو الصحيح بآثاره في الثاني من
 الرهن

في باب

في باب تصرفات المهرين في الرهن لو ارتهن على ان يقرضه ألفا فهلك
 فعليه الالف او سوم الرهن حكم الرهن تسهيل في آخر الرهن سئل نجم
الائمة البخاري عن رهن المريض هل يصح قال نعم وبثبت فيه سائر احكام
 الرهن قيل له ليس هذا تبرعا كما زاد على قدر الدين اذا كان قيمة الكثر
 من الدين قال لا بل يهلك الزائد امانة ومعنى هذا الكلام ان المريض غير مجبر
 عنه جعل المال في يد الامين قيل له هل يظهر صحة هذا الرهن في حق سائر
 الغرما اذا كان عليه غير هذا الدين ديون فقال لا لكونه اياها عليهم جمع
 الفتاوى في تصرف الراهن والمهرين من كتاب الرهن ان كل ما هو محل للرهن
 الصحيح فاذا رهنه رهننا فاسد فهلك في يد المهرين يهلك بالاقبل من قيمته
 ومن الدين سئل من نظروا لابن شحنة من كتاب الرهن رهن الشاع فاسد
 يتعلق به الصئان اذا قبض من رهنه سئل من رهن لرجل
وبه كفيلا فاخذ الطالب من الكفيل رهننا ومنه الاصيل رهننا احد هما بعد الآخر
 ولكل واحد من الرهنين وفاء بالدين فهلك احد الرهنين عند المهرين قال
 زفرايتهما يهلك يهلك بكل الدين وقال ابو يوسف ان هلك الرهن الثاني ان
 الراهن الثاني علم بالرهن الاول فان الثاني يهلك بنصف الدين وان لم يعلم
 بذلك يهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان الثاني يهلك بنصف الدين
 ولم يذكر العلم والجرح والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن لان كل واحد منهما مطلقا
 بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم الدين على الرهن
 الاول والثاني على قدر قيمتهما فان استوت قيمتهما فابهما يهلك بنصف
 الدين خانية في آخر فصل فيما يجوز رهنه الرهن وقيل لا رجل رهن جارية
 فارضعت صبيا للمهرين لم يسقط شيء من الدين لان لبن الاوى غير متقوم
 فلو كانت مثله سئل من رهنه لبنها كان ذلك محسوبا عليه من الدين
 لان لبن الشاة متقوم خانية في فصل في الانتفاع بالرهن من كتاب الرهن
 ولو رهن خاتما وقال تختم به ففعل فهلك فالدين على حاله لان الخاتم صار
 عارية هذا اذا احر بالختم في الختم ولو اخرج من الاصبع ثم هلك يهلك بالدين

ولو هلك في حالة انتفاع احد بها باذنه
 يهلك بغير شيء وجيز من حسن في باب تصرف
 الراهن من كتاب الرهن

واذا ارهن رجل رجلا لغيره الف درهم
 فانه صحيح فاذا هلك فكل المهرين ما عليه الملك
 اذا كان الموعود مساويا بقيمة الرهن
 صحيح الجرحين لا ين ملك من كتاب الرهن
 قربا منه اوله محصا

لأنه عاد رهنًا تجنيس الملتقط في الثاني من العارية **فصل في الاختلاف**
بين الراهن والمرتهن قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو
رهنه عندي فالقول للمرتهن لأنه هو القابض والقول للقابض من في الرهن
وكذا لو دفع العدل الرهن إلى اجنبي ولا ضرورة حيث يضمنه وكذا يضمن المرتهن
بدفعه إليه لأن المرتهن أمين في العين حافظ له للراهن فيعامل معه معاملة
المودع ولو دفعه إلى الاجنبي لضرورة اقتضا كان وقع في بيته حريق وقعه
إلى اجنبي يخلصه لا يضمن وحرث في الوديعة وهل يضمن الاجنبي المدفع إليه
إن هلك عنده فهو على اختلاف المتقدم في ضمان مودع المودع يضمن عندهما
خلافًا للإمام ضمانات فضيلية في الضمان فيما يوضع عند العدل إذا دفع الرجل
إلى الرجل مالًا ليدفعه إلى رجل فذكر أنه قد دفعه إليه فكذب في ذلك الآخر والمأمور
بالمال فالقول للذي يدعي أنه دفعه إلى المأمور له في برأته نفه عن الضمان
فالقول قول المأمور له أنه لم يقبضه ولا تسقط دينه عن الآخر ولا يجب اليمين
عليهما جميعًا وإنما يجب على أحدهما لأنه لا بد لأحدهما من تصديق الآخر
تكذيب الآخر فيجب اليمين له على الذي كذبه دون الذي صدقه فإن صدق
المأمور بالدفع فانه يحلف الآخر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه
ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه ويسقط عن الآخر دينه وان صدق الآخر
أنه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة بأنه لم يدفعه إليه
فان حلف برى وان نكل عن اليمين لزمه ما دفع إليه تارة رخصته ومنه
كتاب الوكالة وكذا في وكالة شرح الطحاوي إذا اختلف الراهن والمرتهن
فقال الراهن هلك الرهن في يدك وقال المرتهن قبضته متى وهلك في يدك
فالقول قول الراهن وان أقام البينة فالبينة بينة الراهن ايضًا ويضيق المرتهن
ضامنا تارة رخصته في التاسع من كتاب الرهن مطلقا وعلى الراهن وجوب
الرهن وموارة تبقيته واصلاح منافعه كنفقة الرهن وكسوة وأجر
رأعيه وظيئه وليد الرهن وسقي البستان والقيام بأموره فالحاصل ان ما
يرجع إلى بقائه فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضل أو لا لأن العين

169
بقيت على ملكه وكذا منافعه مملوكة له ورر في آخر كتاب الرهن في الكلام
الاستغلال فان أقام المرتهن البينة على اقرار الراهن بالرهن والتسليم بحكم
بصحة الرهن ودعوى فساد الرهن لا تقبل جواهر الفتاوى في الرهن في
الحاسر وان ادعى المرتهن الرهن مع القبض تقبل برأيه عليه ما سواه بشرط
الشهود على معاينة القبض او على اقرار الراهن به عند الامام آخر قوله ما
بزازيه في الحاسر من الرهن ولا تجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون
الغمر له وكذا البان الغنم وصوفها من اجارة الاشياء **نفع آخر في استغلال المثل**
رهن دار او عزة فالقبض الا انه لم يتصل به القبض فاذا تصادقا على القبض
والا قباض يؤخذ باقراره جواهر الفتاوى في كتاب الرهن في الحاسر **كتاب**
الغصب وفي المحمل هو من خائط ان لا يجبر على بناءه والمالك بالخيار ان شاء
ضمنه قيمة الجرار والنقص للضامة وان شاء ضمنه النقصان والنقص له عادية
في الثاني والثلاثين في انواع الضمانات وزوائد الغصب ومما يؤخذ منه كاسن
والجبال او منفصلة كالولد والابن والغمر لا يضمن ان هلك الا بالتعدي والبيع
بعد الطلب **قسمتان في الغصب مطلقا** وفي الفتاوى الفضلي اذا قطع
الرجل يد واية ان ادخلها ان كانت لا يؤكل لحمها فعلى الجاني قيمتها ولو
للمالك ان يمسك الدابة ويضمنه النقصان وان كانت مالكة للحم كانت له
والبيع والبقير فكذا في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة عند به
في اجنبايات كذا في المسكين في الغصب وفي الذخيرة عن النوادر قطع اذن واية
كلا او بعضا من النقصان وكذا لو قطع ذنبها في جنابة الذواب من ضمانات
الفضيلية فان ظهر اى المصوب وهي اى قيمة اكثر مما ضمن الغاصب وقد
ضمن بقوله مع يمينه اخذه اى المصوب المثل ورتوضه او مضى اى المالك
الضمان لان رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى الزيادة وانما اخذ دونها لعدم
البينة ولو ضمن الغاصب يقول مالكة او حجة اى حجة مالكة او نكول الغاصب قوله
اى للغاصب ولا خيار للمالك ورر في اول الفصل من كتاب الغصب غيب
اى الغاصب ما غصب وضمن قيمته ملكه اى الغاصب ملكا مستند الى وقت الغصب

ورر محل المبرور واما الغصب فالاصاف واخلة فيه فلهذا الوغصب جارية
 سميته فبرزلت في يد الغاصب ورر وهاكذلك فانه يضمن النقصان اكل في شرح
 قوله من غصب جارية من كتاب العصب غصب ثوبا فخرقه ان يسير اضمنه النقصان
 والثوب للمالك وان كثر افاض يستفيع به بالحياطة انتفاع الثوب بخير ان شاء اخذه
 وضمنه النقصان وان شاء تركه عليه بالقيمة وان لا يستفيع به انتفاع الثوب ولا يصح
 الحياطة ضمنه قيمة بلا خيار وفي الصغرى اذا وجب احرق نقصان ربع قيمة الثوب
 فهو فاحش برازيه في العصب في الاول ولو غصب قنما معه مال مولاه يصير فاصبا
 للمال فلو ابرأ القن فغاصبه ضمن المال وقيمته فصولين في الثالث والثلاثين غصب
 عليه ثوب لا يضمن ثوبه لانه تحت يده ولو قنما يضمن ثوبا ايضا تبعا فصولين
في الثالث والثلاثين فان كان الغاصب زادا في الارض من هذه ان لم تكن الزيادة
 مالا مستقوما بان كرب الارض او حفر النهر او القيق في الارض سرقيا واختلط ذلك
 بالآب وصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسهل الارض من الغاصب بغير شيء
عنديه في غصب الوقف في الباب التاسع من الوقف وفي الحافظة استخدام
 قن غيره بغير امره غصب اذا اتصلت بخدمته ضمانات فضيلة من غصب العبد
 رجل اوصى بشي للعاره المسجد في اى شيء يصرف ذلك المال قال ابو القاسم يصرف
 فيما كان من البناء دون الترتيبين قيل له يصرف ذلك المال في المنارة قال ذلك
 من بناء المسجد خاتمه في باب الرجل يجعل داره مسجدا من كتاب الوقف نص
 ليسو ثوب غيره حال غيبته بلا امره ثم رده الى مكانه لا يبرأ وهو الصحيح اخذ ثوبا
 من بيته بلا امره ولبه فرده الى بيته برى استخانا وكذا الواخذ دابة فرده
 ثم ردها الى مكانها برى ولو اخذها من مالها غصبا ثم ردها الى دار ربها وربطها
 على حلقها ولم يجبر ربها ولا خادمها ضمن فصولين في الثالث والثلاثين الاكرأ
 يثبت حكمه اذا حصل من يقدر على ايقاع ما توعده به سلطانا كان او غيره وان
 غاب المكره عن نظر من اكرهه يزول الاكرأ استباه في الاكرأ وفي مجموع الخنازل
 عن الخنم ما شو في الطريق معه قارورة وحن مستقبل آخر فاصطدمها فانكسرت
 القارورة وسال الدهن على ثوب المستقبل واخذه ان مشى صاحب الرضاجة

قد خاف المسجد يوم النوبة
 ولا يقضى بالنقصان جامع الفصولين
 في الثالث والثلاثين

فأصاب

فأصاب الدهن الثوب فهو الضمان للثوب وان مشى المستقبل ضمن الدهن والخنم
 لان المشى هو المصادم المتكلف ضمانات فضيلة من ضمان السبب حريق
 وقع في حلة فهدم اثنان وار غيره بغير امر صاحبها حتى انقطع الحريق من داره
 فهو ضامن ان لم يعمل باذن السلطان او نائبه لانه اتلف مال الغير لكن يحذر ضمن
 ولا يابا ثم كالمضطر ياخذ طعاما بغير امره صاحب الطعام ولو اوجبته في
 الثالث من العصب اعطى المديون دينه الى الدين حيث اخذ اللصوص الطريق
 ياخذون اموال المسافرين فاراد الدين ان لا ياخذ منه ليرسله ذلك لان المديون
 حيث ما قدر على الاداء فله ان يؤدى كذا ذكره ابراهيم بن يوسف قال الفقيه
 ابو الليث عندي ان اللصوص اذا استولوا عليهم فله ان يمنع من القبض لان
 المال صار في ايدي اللصوص لا ترى ان المكفيل بالنفس اذا سلم في غارة او في
 موضع لا يقدر المكفول له على استيفاء حقه منه لم يصح تسليمه وكذا الغاصب
 اذا سلم الغصب الى المالك في موضع يخاف عليه لم يصح تسليمه حتى كان للمالك
 ان لا يقبل واذا لم يقبل لا يبرأ الغاصب عن الضمان ويقول الفقيه ابو الليث نفق
 وخيرة في الفصل الاول من كتاب المدانيات نوع آخر من الغصب وحكمه الاثم
 لمن علم انه مال الغير ورر العين قائمة والغرم بالكمه درر في كتاب العصب و
 ملك بلا حل انتفاع قبل اداء الضمان بشي وطحن وطبخ وزرع واتخاذ سيف
 كنز في العصب ولو غصب غنيا او رطبيا فانقطع عن ايدي الناس فحق الغائب
 قيمته يوم الخصومة عند ابيه حقيقه وعند ابيه يوسف يوم الغصب فصل في
الخصومة عند ابيه حقيقه وعند محمد يوم الانقطاع وبغير سره في
 في العصب وفي المثلي لوتساوي القيمة في البلدتين يطالب بمر ومثلا وببر
 بمر ومثلا اذا لاضر على احد بها نور العين في الثاني والثلاثين غصب عبيد افق
 العبد نفعه يضمن في الثالث من غصب البرازيه ولو كان قيمة بده الخصومة اكثر
 فالغاصب مخير اعطاء المثل او قيمة بده الغصب يوم الخصومة اذا لالك لا يستحق الرد
 الا في مكان الغصب فصولين في الثالث والثلاثين ولو كان العين المغصومة
 قد هلكت وهي من ذوات الامثال فان كان السور في المكان الذي التقيا مثل

الحرفة مكان الغصب او اكثر فانه يبرأ بوجوه الثلث وان كان السحر في هذا المكان
 اقل فالمالك بالخيار ان شاء اخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت الغصب
 وان شاء انتظر مع في الغصب غصب شيئا فطالبه ربه في بلد آخر ذكر
 في غصب الايضاح المخصوص ان كان قائما في يد الغاصب فالغصب منه بائنه
 مثليا كان المخصوص او غير مثلي في الوجه كله الا اذا كانت قيمته في بلد المخصوصة
 اقل من قيمته في بلد الغصب فتح يثبت للغصب منه خيارات ثلث ان شاء
 انتظر وان شاء رضى به وان شاء اخذ قيمة المخصوص في مكان الغصب
 يوم المخصوصة قوله في الثلث والثلثين نفع آخر ومن بنى في ارض غيره
 او غرس او بالقلع والتردد للمالك ان يضمن له قيمة بناء او شجر او بقلعه ان نقصت
 به صدر الشريعة من كتاب الغصب ولا يجوز احياء ما قرب من العامر بل يترك
 حتى لا يهل القرية ومطره الحصاد هم ملتقى في احياء الموات اذا اندك الجبل
 باعليه من الحديقة على حديقة رجل في اسفل الجبل يرد باقل قيمته صاحب
 الاكثر على صاحب الاقل ويملكها بزارية في الثالث من كتاب الغصب
 سئل المجتهد عن بنى في ارض غيره هل له ان يقطعها فقال له ان يقطعها اذا لم
 يضر بالارض تاتارخانية في احادي عشر من الغصب زرع الغاصب حنطة ثم
اختصا قبل نهايته لصاحب الارض ان يصير ثم يخرجه بقلع الزرع وان شاء
ما زاد الزرع فيه وتفسيره من حرارة يقوم الارض بلا بذر ويقوم به بذر سخي
 القلع في ارض الغير والمختار ان يضمن قيمة بذر مبدور في ارض الغير من حرارة
 البزارية من الاول رجل زرع ارض نفسه فجاء اخوه والقا بذره في تلك الارض
 فقلب الارض قبل ان يثبت بذر صاحب الارض او لم يقلب وفي الارض حتى
 يثبت البذر ان فالنابت يكون للثاني عند ابيه حينئذ ويكون على الثاني قيمة
 بذره ولكن مبدور في ارض نفسه تاتارخانية في احادي عشر من الغصب قوله
يكي توده زرد الوى توديشاخ زرد الوى ويكي بنكا شنة است به كسور
 مالك زرد الوى توده كلان كوده است وبرى كنده را بود اجاب صاحب
 توده بود ويتصدق به ودرخت تابنكا شنتى ملك صاحب درخت بود

١٤٧١
 واذا ان بوسوم صاحب توده را وعليه نقصان الشجرة يوم قطعها لان الشجرة
 مع هذا الغصن من الامثلة الثالثة مع الارض ومنه غرس تالة في ارض غيره فالتالة
 وله الارض لصاحبها كما كان هكذا افق الامان برهان الدين ورضي الدين
 وافق قاضيخان بخاري انه يصير مملوكا للشجرة بالضمان وجه ذلك انه اذا
 صنعة متقومة وصيرت حق المالك بالكامر وجهه اما ان وصل بها خلافا بينها
 بخوان وصل المشتري بالاجاص فظاهرها صارت شجرة اخرى واما ان
 وصل من جنسها فحجابه فيما اذا وصل بجميع التالة بحيث لم يبق من الاصل فخص
 وجوابها فيما اذا وصل بخص من الاغصان وبقيت سائر الاغصان على حالها
 من القاعدة في القسمة رجل زرع ارض الغير لنفسه كان الزرع له وعليه لصاحب
 الارض نقصان الارض ان انتقصت بزلعته وطريق معرفة النقصان عند البعض
 ان يظهر الى قيمة الارض قبل الزرع والى قيمته بعد الزرع فيضمن الفضل وعند البعض
 ينظر بكم يستاجر الارض قبل الزرع وكم يستاجر بعد الزرع فيضمن الفضل قاضيخان
في المزارعة في فضل من زرع ارض الغير بعد اذنه فصل في ضمان غاصب الغصب
وعدم ضمانه ولو باعه الغاصب وسلم فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب
 وجاز بيعه والتمن له وان شاء ضمن المشتري ويرجع على الغاصب وبطل
 البيع ولا يرجع بما ضمن وان باع ولم يسم لا يضمن قاضيخان قاضيخان
 وكذا الواجبه الغاصب او رحمة فملك كان المخصوص منه ان يضمن ايتها شاء
 بزارية من اهل الغصب فان اراد المالك ان يضمن كل واحد منهما نصف قيمة
 المخصوص فله ذلك محيط بربا في الثالث عشر من الغصب بخير المالك بين
 تضمين الغاصب وبين تضمين غاصب الغاصب قاضيخان قاضيخان
 غاصب الغاصب اذا استهلك المخصوص او ملك منه معاوى القيمة الاولى
 برى عن الضمان وعن الجبر بكونه لا يبرأ ولو رد عين المخصوص الى الماويل
 برى عنه الكلى قاضيخان فيما يضمن بالنار من الغصب اذا وقع غاصب الغاصب
 العين الى الماويل او ضمن له القيمة برى عن الضمان واستقر الضمان على الاول
 قال الكندي وري وهداه هو المختار لان الثاني نسخ فعل بالرد والضمان ضمانا

القاضي لما يرجع الخضم بالزيادة على المدعى وان لم يذهب الى القاضي او لا يرجع
 خلاصه في الثاني من القضاء كذا في البرازيه لكن لما بدت من تفسير السعيه ليعلم انها
 توجب القتمان اولافاته يجوز ان يكون بحق مثل ان يكون له عليه حق فلم يؤده ورفع
 الى السلطان او كان يات به بطرق امته او زوجته فرفع الى السلطان وغيره لسلطان
 مالا فانه لا يضمن الساعي برازيه في نوع من الخسوسه من الدعوى ومنه امسك
 رجلا حتى جاء اخر واخذ وراحمه ففهم ان الراحم على الاخذ ههنا لا على المسك كما
 تاتار خانيه في الثامن والعشرين من الجنايات محمدم داره فانه لم يملك بناء جاره
 لا يضمن برازيه في الثاني من فصل الضياع من كتاب الغصب ولو بهم فاحاطا
 لرجل ملكا له وحفر فيه بئر يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية ولا بناء
 احاطت خانيه في اواخر كتاب الخطر والاباحه شكى هذا الولي بغير حق فانه بقائه
 فغضب المشكوهة فكسرت اوبده يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من جسر
 بسعيته فرب وسور جدار السجق فاصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف ههنا
 فقبل اتفق بالضمان في مسئلة الحرب قال لا ولومات المشكوهة بضرب القائد
 لا يضمن الشاكي لان الموت فيه نادر وسعيته لا تقضي البهفاليا فنيه في باب السجق
 والتمام من كتاب الغصب رجل احرق شوكا او تبنيا في ارضه فذهب الرجح بالشرارة
 الى ارض جاره واحرق زرعها ان كانت النار بعد من ارض جاره على وجه
 لا يصل اليه شر النار في العادة فلا ضمان عليه لانه حصل بفعل النار وانه جبار
 ولو كانت بقرب من ارضه على وجه تصل اليه شر النار غالبا فانه يضمن لان له
 الايقاد في ملك نفسه لكن بشرط السلامة فصولين في الثالث والثلاثين قال
 في الاصل احرق في ارضه كلا فذهب النار بمنته وبسيرة واحرق بها شئ بغيره
 لم يضمن شيئا قال الامام خواهر زاده في شرحه قالوا تاويلها اذا اوقد بايقاد او عتقا
 حتى لو اوقد بالكر من ضمن ضمانات فضليه في ايقاد النار ولو وضع في الطريق
 جمر فاحترق به شئ كان ضامنا لانه كان متعد يا بوضع النار في الطريق وان
 حركه الريح فذهب به الى موضع آخر ثم احترق به شئ لا يكون ضامنا لانه لما
 تحول عنه ذلك المكان انتسخ حكم الفعل الاول قالوا هذا اذا لم يكن في اليوم ريح فانه

كان رجلا كان ضامنا قاضيان فيما يحدث في الطريق من الجنايات وقال
 بعض من الجنا ان من حر بالنار في موضع له حق المرور فربت به الريح واوقعت
 شرارة في مال اثنان لا يضمن وان حر بها في موضع ليس له حق المرور فربت به الريح
 التفصيل ان هبت بها الريح لا يضمن وان وقعت منه شرارة ضمن في الفصل
الثامن عشر من مسائل النار من التاتار خانيه في الغصب وفي خلاصه من علم
 الفتاوى ولو اوقد با في ايجاد ففقت بها الريح الى دار غيره فاحرقها لم يضمن
 الموقد لان جنابته قد زالت ضمانات فضليه في ايقاد النار او قدر في تنو
 حطبها لا يحمله التنور فاحرق بيته وبينه جاره يضمن ضمانات فضليه في
 ضمان ايقاد النار اجري في نهره ما قد دخل الماء الى دار جاره فالتف ماله و
 افسد متاعه قال ابو القاسم لو دخل من حجر في حفر لا يعلم لولا الحجر لم يدخل الماء
 والماء قد رما بحمله النهر لم يضمن وان كان ارضه منه او كان بحجر ظاهرا او كاف
 بعلمه ويعلم انه يتعد الماء منه الى الدار فلم يضمن ضمانات فضليه من ضمان
 الماء وحفر الانهار ولو حفر بئر في ملكه فوقع اثنان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه
 اشباه في الغصب وبدون فعل في المحل لا يصير فاصبا حتى لو منع من دخول
 داره او لم يمكنه من اخذ ماله او بعد المالك عن المواضع حتى ضاعت المواضع لا يضمن
 برازيه في اول الغصب اذا وجد دابة في زرعه فحمل عليها فاسرعت ضمن
 ما اصابها وكذا اذا تبعها بعد ما اخرجها كثر اذ هبت ضمن ضمانات فضليه في الثالث
 من الغصب في باب الشئ في الغصب ولو ان رجلا اخذ من ارض رجل كلاء
 او من بئر ماء في دار الاسلام كان ذلك له ولو باعه كان الثمن طيبا له من شرح
السب الكبير في باب ما ياتخذ الرجل في داره فيكون العكوفية شر كلاء الرجل
 اذا كان له ارض ويجنب ارضه لرجل شجرة فنبت من عروق تلك الشجرة تالة في
 ارضه كانت التالة لصاحب الشجرة ويؤمر بقطعها لانها من اجزاء ملكه خانيه
 في احياء الموات من كتاب الاكراه كتاب الاكراه واطلاقه مشير الى ان الاكراه
 يتحقق من اتي ظالم في اتي مكان واتي زمان وهذا عند بهما واما عند فلا يتحقق
 الا من السلطان ويجوز امره في الثاني من كتاب الاكراه الاكراه لا يتحقق

ط
 الاصل ان الشجر اذا لم يورث له غارس
 ولا مالك التالة حكم بالارض عادية
 في الرابع والثلاثين في المنقرعات

من غير السلطان في قول ابو حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه يتحقق من كل منقلب
يقدر على تحقيق ما به و عليه الفتوى في الخاتبة من كتاب الاكراه ولو اكره
صاحب المال على ان يهبه لصاحبه واكره الآخر على ان يقبل الهبة منه ويقبضها
بو عيه تلف فقبضها فضاقت عنده فان قال القابض اخذتها على ان يكون
منك ودبعة في يدي حق اريد بها على صاحبها فالقول قوله بيمينه لان الاكراه
شاهد له على انه غير راغب في تملكها فيكون الضمان على المكره عاقبة وان
قال اخذتها على الهبة ليسمى لي كان لرب المال ان يقبضه ان شاء وان شاء
ضمن المكره لان الموهوب له قبض مال الغير على وجه التملك بغير رضا صاحبه وهو
طائع في ذلك القبض على هذا القصد فيكون ضمانا للمال بسبب سره في
في باب الاكراه على دفع المال من ملكه في المحيط البرهاني اذا اكره الرجل بو عيه قبض
او حبس على قتل سلم ففعل لا يصح الاكراه وعلى القاتل القصاص في قولهم وانكره
بقتل او اطلاق عضو ففعل قال ابو حنيفة ومحمد يصح الاكراه ويجب القصاص على المكره
دون الامور وقال ابو يوسف يصح الاكراه ولا يجب القصاص على اعداؤه وكان على
دية المقتول في ماله في ثلث سنين خاتبة في الاكراه وما يحتمل الفسخ يصح اي
فسخ المكره ولا يحتمل فلا يفسخ الاول وهو ما يحتمل الفسخ كبيعته وشراؤه وبعائه
وصلحه وابرائه مدبونه او قبضه وحبسه فانه اذا اكره على واحد منها باه ولو نوى
الاكراه غير الفاعل عند زوال الاكراه ان شاء امضى وان شاء فسخ درر في الاكراه
ولا ينقطع حق الاسترداد للبيع وان تداولته الايدي بخلاف سائر البياعات
الفاسدة مع في الاكراه وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره كما
لو ادعى التعايب فلا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى التعايب فلا حاجة الى
تعيين العوان فصول في التاخير وان اكره على طلاق او صفاق او توكيل
بما نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره وكذا ينصف المهر المطلق قبل الدخول
ولا يرجع بعده ملحق في الاكراه كتاب الشفعة لا تثبت الشفعة في أرض
وهو بفتحين ويجمع على عرض خطام له نيا كذا في المغرب وفي الفتحاح
والعرض يكون الرأ المتاع وكل شئ فهو عرض سوى الدنانير والدراهم

وقال

وقال ابو عبيد العروض الامتعة التي لا بدخلها كبل ولا وزني ولا يكون حيا
ولا عقارا وعلى هذا جعلها يتاجع عرض بالتكون اولى لانه في بيان ما يجب
الشفعة فيه وهو غير العقار لكن يكون الحيوان خارجا عنه ايضا مع ان الشفعة
غير واجبة فيه ايضا فخر براد به بالسويعة مع في باب بيان احكام ما ثبت
الشفعة وثبت اي الشفعة بعد البيع للتخطيط اي الشريك في نفس البيع ثم
في حقه اي في حق البيع كالشرب والطريق الخاصين درر في الشفعة كذا في
الزيلي والشفعة لا تورث فلو بيعت دار وطلب الشفعين طلبين ثم مات
قبل الاخذ بقضا او تسليم المشتري اليه وارادت الورثة اخذه بها ليس لهم ذلك
ولو كان ملكها بالقضاء او الاخذ بالتسليم الى الشفعين يكون ميراثا لورثته خاتبة
المختارين في كتاب الشفعة وان كان الشفعين غائبا فمعه بالشراء فانه ينبغي ان
يطلب طلب المواثبة ثم له من الاجل على قدر المسير الى المشتري او البائع او الدار
المبيعة لطلب الاشهاد والتقرير فاذا مضى ذلك الاجل قبل ان يطلب هذا
الطلب او يبحث عنه يطلب فلا شفعة له فان قدم المهر الذي فيه الدار فغيب
المشتري وطلب الشفعين طلب الاشهاد والتقرير عند البائع اذا كانت الدار
في يديه او عند الدار ثم ترك طلب الاخر فانه لا تبطل شفعته وان طال ذلك
بلا خلاف لانه انما ترك هذا الطلب بعد رآه لا يمكنه اتباع المشتري تحيط
برآه في الشفعة في الثالث ويطلبها في مجلس علمه ويسمى طلب المواثبة
ثم يشهد عند الدار او البائع ان كان المبيع في يده او المشتري ويسمى طلب
الاشهاد ثم يطلب عند قاض ويسمى طلب تملك ومضمومة وبنائجه
مطلقا اي شراها كان او اكره لا يبطل الشفعة عند ابيه حنيفة وبه يفتي زيلي
في الشفعة كذا في الرهنا به الوكيل بالشراء فمضم للشفعة لانه العاقد والاخذ
بالشفعة من حقوق العقد لم يسم الى الموكل فاذا سلم اليه يكون هو المضم اذا
لم يبق له يد ولا ملك فيكون المضم هو الموكل درر في الشفعة رجل آجر داره
مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستاجر شفعها فالبائع جائز بين الشراء
والبائع موقوف في حق المستاجر لقيامه بالاجارة فان اجاز المستاجر نفذ في حقه

باب في طلب الشفعة من قبل المشتري او البائع او الدار
وطلب المواثبة من قبل المشتري او البائع او الدار
وطلب الاشهاد من قبل المشتري او البائع او الدار
وطلب تملك من قبل المشتري او البائع او الدار
وطلب مضمومة من قبل المشتري او البائع او الدار
وطلب بنائجه من قبل المشتري او البائع او الدار
وطلب مطلقا من قبل المشتري او البائع او الدار

وقد راي الباع على التسليم لانها بطلت الاجارة وكان للسائر الشفعة لوجود
سببها ولو لم يجز البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب
الا بعد بطلان الاجارة والواجبة في الاول من كتاب الشفعة وبطلانها موت
الشفيع بعد البيع قبل القضاء بها اي بالشفعة لا اي لبطلانها فوات المشتري لان
المشتري باق فيموت المشتري عليه لا يتغير سبب الاستحقاق ورر في باب ما يكون
وما يبطلها من خصصة الشفعة رجل له دار غصنها منه غاصب والغاصب بجده
ملك الغصوب منه فبيعت داره بغير هذه الدار والغصوب منه بغير هذه الدار
المبيعة والمشتري بغير الشفعة وبجده ان الدار الغصوب له قال ابن مقاتل بطلب
الغصوب منه شفعة الدار المبيعة ثم يخاصم المشتري والغاصب الى القاضي ويقول
هذا الرجل اشترى هذه الدار وقد طلبت منه الشفعة وكنت شفعتها بهذه الدار التي
غصنها مني هذا الغاصب فان اقام البينة ان الدار الغصوبة له قضى له القاضي
بالدار الغصوبة وبالشفعة ايضا وان لم يكن له بينة حلف الغاصب والمشتري
خاتمة في كتاب الشفعة في ترتيب الشفعة كما ينقض الشفع جميع تصرفات
اي المشتري حتى الوقف والهبة والقبلة صرح به الزليفي في شرح الكفر وغيره في غيره
وفي المجنب ولهذا ينتقض بيده وحجبه وغيرهما من التصرفات منع في الشفعة ولو
وحب واراس شرط العوض فلا شفعة فيها ما لم يتقايضا فاذا تقايضا وجبت الشفعة
فياخذ الشفع الدار بمثل العوض ان كان العوض مثليا وان لم يكن مثليا فبقيمته
خاتمة في اول باب الشفعة الشفعة تثبت في الشراء دون الهبة مبسوط من حصى
في باب ما اصاب من القسمة من التبر وتثبت اي الشفعة بعد البيع الخطيط اي
الشريك في نفس البيع ثم بعد ما سلمها تثبت الخطيط في حصى حق البيع المثلث
والطريق انما صدين ثم اي بعد ما سلمها تثبت لجار ملاصق ولو دنيا او ما دونها او
مكتبا ورر في الشفعة اذا صالح من عدم عد على دار لا تجب الشفعة لان
القصاص ليس بمال فلم يوجد معاوضة المال بالمال وكذا الصالح من جناتية يوجب
القصاص فيما دون النفس على دار لا قلنا منع شفعة البديع ولا شفعة في دار
جعلت حررا وان قبل بيعها مال واجرة وبدل خلع وصالح من عدم عد

عقني

عقني كافي في باب ما يجب فيه الشفعة وما لا من كتاب الشفعة رجل صالح ١٥٦٥
في دار او عاها ثمانية درهم وهو جاهد فلا شفعة للشفيع لان الصلح عن النكاح ليس
بيع في حق المدعي عليه والواجبة في الفصل الرابع من الصلح واذا مات الشفع
بطلت شفعته وان مات المشتري لم تبطل لان المشتري باق ولم يتغير سبب حقه
بهذه في باب ما يبطل الشفعة مختصا وان زاد المشتري الباع في الثمن لم يلزم
الزيادة للشفيع لانه استحق اخذها بالثمن الاول قبل الزيادة والمشتري لا يملك
ابطال الحق الثابت له فلا يملك لغيره ايضا كافي في فصل الاختلاف في الشفعة
ولو زاد في الثمن اخذها الشفع باصل الثمن عنا به في اوائل كتاب الشفعة كذا في
الزليفي مفصلا لا تثبت الشفعة في عوض او بيعت الدار فاسدا يعني اذا اشترى
واراشرا فاسدا فلا شفعة فيها اما قبل القبض فليقضاء ملك الباع فيها واذا بعد
فلا احتمال الفسخ لان لكل واحد من المتبايعين سبيل من فسخه ولم يسقط فسخه
فان سقط فسخه بان يني المشتري فيها وجبت الشفعة منع في الشفعة مختصا هذه
الكيلة انما تتم بموافقة الشفع على عدم المعرفة انما لم يوافق الشفع المتبايعين عليه
بان ادعى ثمننا معينا فانه ياخذ المبيع بالشفعة ثم يعطى الثمن بزرعه كما نقله في شرح
تنوير الابصار عن الظهيرية وظاهره عدم لزوم البين على الشفع لان المتبايعين
لم يدعيا قد را معلوما ليرتب عليه البين بعد انكاره وهذا يقطع به الفقيه
هذا وقد عللت المسئلة بتعذر احكام على احكام ويكون ذلك بعد موافقة الشفع
لها على انجرل به وعدم امكان اطلاع احكام عليه ولذلك قال في المضمرات ثم
بستر ملكه من ساعته وفي الدرر ومن التنوير وضع الفلوس بعد القبض
وفي الظهيرية وقد هلك في يد الباع بعد التقابض فعلم منه انه اذا كان قاشما
تعين احضاره لا مكان احكام وان احكام بترك طلبه مع حله بوجوه وبان في لتركه يترك
به احكام وقد قال في منع الغفار رأيت منقولاً عن الظهيرية بانه اشترى عقارا بدينار
جزافا وانفق المتبايعان على انهما لا يعلنان مقدار الدرهم وقد هلك في يد الباع
بعد القبض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام عمر بن ابي بكر ياخذ الدار
بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه الا اذا اثبت المشتري زيادة عليه انتهى وكان

قد قال اولاً وينبغي ان الشفعة اذا قال انا اعلم قيمة الفلوس وحي كذا ان ياخذ بالدرهم و
 قيمتها خيرة في آخر كتاب الشفعة ثم يطلب منه قاض فيقول اشترى فلان داراً كذا
 وانا شفعها بدار كذا الى ثمة بسم الدار التي وهبها هذا الطلب طلب تملك حصونه
 وبتأخير اي بتأخير هذا الطلب مطلقاً اي بعذر وغيره لا تبطل الشفعة به يفتي مع
 في الشفعة ولو كان التأخير بعذر من عرض او حبل او عدم قاض يرى الشفعة به
 باجواز في بلد لا يسقط بالاجماع وان طالت المدة لكونه لا يتمكن من الخصومة في
 مصر مع في باب طلب الشفعة من كتاب الشفعة قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم
 على انه اذا اشترى اسقطت الشفعة لتغير احوال الناصر في قصد الناصر بالغير
 رزق في الشفعة **كتاب القسمة** فان كان فيهم غائب يقسم ولا ينتظر حضور الغائب
 بعد ان يكون الحاضر اربعين كبيرين او واحد من اصغره فينصب عن الصغير وصياً ويقسم
 لان احد الورثة خصم عن الباقيين ويضع حصته الغائب تحت يد عدل خلاصة
 في الرابع من القسمة فان كانوا اربعة اشخاص مع الابن بان مات عن اخوة واحداً
 بوقف جميع الزكاة ولا يقسم لان في حق الاخوة في طلب القسمة فلا يقسم خانية في
 آخر كتاب القسمة ثم اذا قسم الارقانة يقسم العروة بالزراع ويقسم البناء بالقيمة
 محيط رضوى في اول القسمة وفي اقرار الزبائات المريض اذا كان عليه دين
 الصحة فتزوج حالة المرض فقد اراد المثل يكون مساوياً بالدين الصحة والزبائة
 على مهر المثل كان دين الصحة مقدماً عليه عادية في الثالث والثلاثين في كتاب
 النكاح ادعى بعض الورثة بعد الاقسام وبنوا على البيت وبرهن تقبل ولا
 يكون الاقسام ابرأه عن الدين لان حقه غير متعلق بالعين فلم يكن الرضا
 بالقسمة اقراراً لعدم التعلق بزازيه في الثالث من كتاب القسمة واذا طلب
 احد الشريكين القسمة واجبه الا تحق فاجب القاضي القسام ان يقسم بينهما وروى
 الحسن عن ابي حنيفة ان الاجرة على الطالب وقال ابو يوسف الاجرة عليها
 في الفصل الثالث عشر من كتاب القسمة من التامار خانية قال لا يسجد
 الصلح قول ابي حنيفة وعليه شئ النسفي والمجوس وغيرهما تصحيح
 قد روي لقطلو بغيره من كتاب القسمة وكذا لومات عن امرأة وصغار وشل

رجل مات عن امرأة وابنتين والامراة
 تدعى انها حامل قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل تعرض على امرأة ثقة او امرأتين
 حتى تحبس جنبها فلم تقف على شئ من علامات
 الحمل فحسم المهرت وارب وفتت على شئ
 من علامات الحمل ترهبو من ذلك فانه لا يقسم
 فاصح ما في كتاب القسمة

الحجران ختم الابواب للصغار وقالت جميع ما في البيت لي لم يتعرض لها القاضي
 ولا يبحث اميناً في اشياء ذلك الا في رجل يموت عن صغار وليس يدعى احد
 شياء ما في البيت فبحث في ذلك اميناً يحفظ للصغار فنية في باب منع
 الدعوى من كتاب القضا **نوع آخر** اقتسما داراً ولا طريق في نصب احد من املاك
 ان يفتح باباً آخر جازت القسمة وان لم يمكنه ان علم وقت القسمة ذلك جازت
 القسمة وان لم يعلم بذلك لا يجوز القسمة بزازيه في الحيطان في الاول في نوع
 في الطريق واذا انتفع كل من الشريك او بنصيبه بعد القسمة قسم يطلب احد من
 وان تضر الكل لا يقسم الا برضا منهم وان انتفع البعض دون البعض قسم يطلب
 ذي النفع لا يطلب الاخر وهو الاصح متفق في القسمة وان تضر الكل لم يقسم
 الا برضاهم ولو انتفع بعض وتضر بعض قسم يطلب ذي منفعة بالاجماع الا في رواية
 عن مالك عيون المذهب في القسمة اقتسموا ارضاً موقوفة بترابهم ثم
 اراد احد من بعد سنين ابطال تلك القسمة فنية في فتح القسمة من كتاب
 القسمة واجمعوا على ان الكل اذا كان موقوفاً على الارباب وارادوا القسمة لا يجوز
 عادية في وقف الشيخ في الثلاثين اهل قرية فوهم السلطان قال بعضهم يقسم
 ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم على قدر الرؤوس قال فقياً بوجع فدان كانت الغرة
 لخصمين الاملاك يقسم على قدر الاملاك لا قسماً مؤنة الملك وان كانت لخصمين الا
 يقسم على قدر الرؤوس الذين يتعرض لهم لانها مؤنة الرؤوس ولا شئ من ذلك على النساء
 والصبان لانه لا يتعرض لهم خانية في فصل قسمة الوصي والاب من كتاب القسمة
 الواقع في بلادنا اخذ العوارض من النساء على دورهن لان السلطان يجعلها على
 الخانات وحي الدور والذي يظهر ان عدم دخولهن في العوارض عند اطلاق الغرة
 واما اذا عينها الامام على الدور وجعل على كل دار قدرها معيناً وخلق بالنعين الصريح
 لتسمية الدار ولا بد من اخذ المستملى لانه وان لم يؤخذ طرح على الغير ولم يرض
 الضرر على ارباب الدور ويظهر لك صحة ما اقتبست في العوارض من انما قد رسماً
 ملاك الدار ذكورا كانوا انا فقام من شرح الاشياء لغير الذين الرطب في آخر
 احكام الانبي من الفتن الثالث وما يضع السلطان لخصمين املاكهم فحق قدر

منه والنوب الواحد لا يقسم اراد بالنوب الواحد القيس لانه لا ينتفع كل واحد منهما بنصيبه بعد القسمة وكذلك البيت الصغير واحكام لما قلنا لكنهما يتريان من شرح ادب القاضي في الباب التاسع والسبعين **باب المهايأة** المهايأة قسمة المنافع يصار اليها لتكليف استيفاء المنفعة لتخذه والاجتماع على عين واحد في الانتفاع بها فكانت المهايأة جمعا للمنافع في زمان واحد كقسمة جميع النصيب الشايخ في مكان واحد معين فخرجت المهايأة في المنافع مجرى القسمة في الاصل ولولم يجر لها يأة لادنى المخطيطن الاعيان الله لا يمكن قسمتها وانه فيجوز لان الاعيان خلقت للانتفاع بها وهو بنافه فيجوز ضرورة كقسمة الاعيان فيجوز في القاضى بها كما يجرى في قسمة الاعيان **زيل في القسمة** اما اذا تراها على ان يوجزها به كسنة وهذا سنة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام معروف بخوارزمية الظاهر انه يجوز ان استوت الغلتان فيها وان فضلت في نوبة واحدة شتر كان في الفضل وعليه الفتوى خانية في المهايأة في الصلح طلب احد ربه العبد المهايأة في الحزمة واجل الآخر قال القاضي رحمه منية المفق في القسمة ويجوز المهايأة في سكنى الدار المفق لتسكن وان لم يشترط الواقف لسكنى اختلفوا فيه **وجيز في فصل للموقوف عليه** السكنى من كتاب الوقف وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف ان يقول لا تجوز انا استعمله بقدر ما استعملته لان المهايأة انما يكون بعد اخصومة حاوى المنية في سكنى الوقف من كتاب الوقف **كتاب اجر** صبي اقرانه بالغ وقاسم وصى البيت قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الصبي مرا حقا قيل قوله فيجوز قسمته وان لم يكن مرا هقا ويعلم ان من له لا يجزى قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهرا وتبين بهذا ان ابن اثني عشر سنة اذا كان بحال لا يجزى من له اذا اقر بالبلوغ لا يقبل قوله **من قبيل المادون** العاقل من يستقيم كلامه وانما الا نادرا والمجنون صنفه **بزار في اول الطلاق كتاب المادون** ولوا فرض المولى عبده المادون المديون القاف المولى احق بها كذا ان او دعه ودعيه فاشترى بها العبد منها فامولى احق بالمتاع لانه بدل ملكه **محيط رضى** في المادون والمادون ان يدفع المال مضاربة وله ان يأخذ المال مضاربة **محيط**

بمهاية في المادون في الرابع والمادون ان يدفع المال مضاربة وان يأخذ مضاربة لا تأجير مضاربة واستجار غيره **شرح منظومه** لابس منحة في المادون ولا يشرى العبد جارية من اكتب به لانه لا ملك للعبد حقيقة وعلى الوطى بدون احد للكلين منقضى من عاوه اذن له المولى بالتسرى او لم يأذن له لما ذكرنا ان العبد لا يملك شيئا ولانه مملوك فبغيره ان يكون مالكا وبالاذن لا يخرج عنه كونه مملوكا فلا ينتفع باستحاله **بدر في فصل ما يملك المادون من كتاب المادون** العبد التاجر اذا اشترى امته فوطئها فولدت فادعى الولد وانكر مولاه يجوز ادعائه وينتسب له منه وانما ينتسب له من العبد وان كذبه مولاه في ذلك لان للعبد في كسبه شبهة ملك وان لم يكن له حق ملك ولا حقيقة ملك وشبهة الملك كافية لثبوت النسب وان كذبه الملك في ذلك من المحيط اليه بان في الحاشية والعشرين من كتاب المادون قال محمد في المادون العبد المادون له في التجارة اذا اشترى امته ووطئها فولدت ولدا ثم ان العبد ان نسب هذا الولد صحت دعواه صدقة المولى في ذلك او كذبه ويملك العبد بيع الولد تارة خانية في الثامن والعشرين من المادون ادعى على مودع العبد ودعيته العبد لا تصح مع ان مال العبد لمولاه لكن لما وصلت المودعة اليه من العبد لا تسع دوى مولاه **بزار في المادون كتاب الكراهية والاشحان** ويكره تزيان وجوز بيعه والاشحان اكل القنافة يغفر الذرياق بالمال والتاء وهو فارسي معرب وهو دواء يجعل فيه من لحوم احيات ينشأ من السموم وغيره يادى في شرح الترمذى وفي المتن في من محرم كره شرب الترياق اذا كان فيه لحوم احيات وقص فصل المصنف بين ما فيه لحوم احيات وما ليس فيه شئ فنفي الكراهية في الثاني دون الاول والنظم لم يذكر فيه القول بالحرمة فيما فيه لحوم احيات بل قاصر على القول بالكراهية والظاهر انها كراهية تحريم لا تنزيه بان كان مراد ما فيه لحوم احيات وهو الظاهر **شرح المنظومة الوهبانية** لا يبيح الشحنة في الكراهية **مختصا** الاشياء على اصل الاباحة ما لم يتبين دليل احرمه **تجسس** من يد لصاحب الرهينة في الكراهية قبيل باب اللبس والتزيين قال في التجريد والمختار ان الاصل الاباحة عند الجمهور من الكنفية والشافعية من تعليق الانوار في شرح المنار لابن

ذكر هذه المسئلة في هذا الكتاب ولم يذكرها في مآذون الكبير نسخة

يجب عند بيان التخصيص من محارضة الحج ان جديا نفدي بلبس الخنزير فلا
 بأسوا بأكله لانه لم يتغير لحمه وما نفدي صار ستهلكا لم يبق له اثر وعلى هذا نقول
 لا بأسوا بكل الذباجة التي يخلط بالعدرة وغيره لانه لا يتغير لحمه والذي روى
 انه يحبس الذباجة ثلاثة ايام تأويله ان ذلك على سبيل التنزه ولو اجمعت في
 كتاب الصيد كذا في صيد البراريه اكل دود القرق قبل ان تنفخ فيه الروح لا بأس
 به كذا في الذخيرة اكل دود الزنبور قبل ان تنفخ فيه الروح لا بأس به ههنا
 في الباب احادي عشر من كتاب الكراهية اشترى بدرهم مفضولة ان دفعها
 او لا للبايع ثم اشترى بها او قبل الرفع اشترى اليها ونقد منها لا يطيب
 الاكل منها قبل الضمان وبعد الضمان لا يطيب الرجوع في المختار للفتوى وفيما
 بقي من الصور يطيب وهو قول اكثر مني وعليه الفتوى ولا يغير النية في الفتوى
 بزاريه في آخر كتاب الغصب وقد وقع عند بعض النكاح ان الصابون
 نجس لانه يتخذ من دهن الكتانة ودهن الكتان نجس لانه اوعية تكون
 مفتوحة الرأس عادة والفارة تقصد من برها وتقع فيها غالبيا ولكنها لا تنقى
 بنجاسة الصابون لانه لا تنقى بنجاسة الدهن لان الاصل الطهارة والنجاسة
 بعرض احدنا دور ولكنها تنقى بنجاسة الدهن لانفتى بنجاسة الصابون لان الدهن
 قد تغير وصار شيئا آخر محيط برأيه في السابع من كتاب الطهارة كذا في
 التمارين خانية ولا تؤكل الجلالة ولا تشرب لبنها خانية في الصيد والجلالة التي
 تعاد اكل الجيف ولا تختلط وتكون فتتناول الجيف وغير الجيف على وجهه
 ذلك في لحمه فلا بأسوا بكل لحمه والعمل عليها لا ترى الى ما ذكره في النوازل وان
 جديا نفدي بلبس خنزير لا بأسوا بأكله لان ذلك لا يورث في لحمه ولا يتغير به وعلى
 هذا لا بأسوا بكل الذباجة وان كان تقع على الجيف لانه لا يختلط فلا يتغير لحمه ولا
 ينتن واحكم به ورعى هذا المعنى محيط برأيه في الفصل الثاني عشر من كتاب
 الصيد وبهية اي لا يجه بوطي بهيمة لانه ليس في معنى الزنا في كونه جنابة
 وفي وجوده لان الطبع السليم يتغير عنه واحمل عليه نهاية السعة و
 فوط الشهوة ولهذا لا يجب كسر الآلة الا انه يعثر لما بيتنا والذي يروى انه

سواء ما ذكره الاستعمال لا يثاذي
 اناس برعيها واما ما خلط

تذبح البهيمة وتخرق فذلك لقطع الخدث به ولبسوا واجب قالوا ان كانت
 الذبابة قالا يؤكل لحمها تذبح وتخرق لانه وان كانت قما يؤكل تذبح وتؤكل
 عندا به حنيفة وقالا تخرق هذه ايضا هذا اذا كانت البهيمة للفاحل فان
 كانت لغيره ففي الخانية كان لصاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة وفي التبيين
 يطالب صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة ثم تذبح هكذا ذكره او لا يعرف
 ذلك الا سماعا فيحمل عليها انتهى والظاهر انه لا يجبر على دفعها بجزائريه في باب
 الوطى الذي وجب اكله في كتاب اكله ودود قتل الزنا بغير واحد اقرم بالتأهل
 يجوز قال يجوز اكله في الشريعة دفعا للآذي ولا يأنثم به القاتل اذا لم يكن اهلا
 بدون الاحراق فلا بأسوا ودفعه للآذي بما يمكن جواهر الفتاوى في الكراهية
 الكراهية ولا بأسوا بموت باليسولة ثم سأل سوا مات في الماء او مانع آخر
 وسواء كان بحرايا كطير الماء صغيرا كما في المحيط او بريا كالجماد والذباب والزنبور
 والعقرب والبعوض والفيل والبق فستانه في اول كتاب الطهارة **فصل**
فيما يتعلق باللبس والاستعمال وفيما في فعله خطروا ولا بأسوا للمرأة
 بالصلوة في الديباج واحمر بر ولا يجلب لبسها للرجال وان صلى فيها فلبسوا
 ان يعيدها تنفخ في كتاب الصلوة ولو صلى مع القلنسوة الا طلس فاته
 يكره لبسها ولا يتعلق للصلوة بذلك جواهر الفتاوى في كتاب الصلوة من
 الاول وكره لبس المعصفر والمزفر الاحمر والاصفر للرجال وفي المجتبى ولا
 بأسوا بلبس الثوب الاحمر انتهى وبه صرح ابو المكارم في شرح النقاية وبه ظاهر
 في ان المراد بالكرهية كراهية التنزيه لانهما ترجع الى خلاف الاولى **منع**
 في بيان احكام اللبس من كتاب الخطر والاباحة لمخصا لا بأسوا بان يجعل
 في اطراف كسور اللجام والثغر واللبب والمنطقة المفضضة ويكره ان يجعل
 جميعه او عامة الفضة او الذهب في ذلك ظهريه في الرابع من الكراهية
 ونه بلبس السواد وارسال ذنب العامة بين كتفيه الى وسط الظهر
 تنوير وينتفع به اي يجوز الانتفاع بشعر الخنزير بحجراته في البيع
 الفاسد من كتاب البيوع ذكره التفريق بين صغير وذئب رحم محرم منه

المسح ارسال ذنب العامة بين
 الكتف
 الحوض والظهر خلاصه في
 من الكراهية كذا في البراريه
 الابرار

قال الامام ابو شامس الشيخ النوري ومن احسن ما اورد في زماننا ما يفصل لعام في اليوم الموافق ليوم مولده صلى الله عليه وسلم
من الصدقات والموقوف واظهار الزينة والسرور فان ذلك مع اقامة الاحياء للفقر المشوكة صلى الله عليه وسلم في قلبه فاعل ذلك
وبشكر الله تعالى على ما من به من الجاد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ارسله رحمة للعالمين بهذا الحلة وكان لهذه السجادة والى الازال
اهل الاسلام من سائر الاقطار والمدن والبلدان

بفعلوه المولد ويصدق في لياليه باجاء الله لقوله عليه السلام من فرق بين والده وولد يافرق الله بينه وبين اخيه
وبعد من مولده ويصدق في لياليه باجاء الله لقوله عليه السلام من فرق بين والده وولد يافرق الله بينه وبين اخيه
من بر كاته كل فضل عظيم قال ابن الجوزي
من خواصه انه امان في ذلك العام ولا يضر
ما جاز به من البقية والمراحم واول من احسنه
من المولود صاحب اربل وصف له ابن دحية
كتاب في المولد سماه تنوير المولد النبوي
ما جاز به بالف دينار وقد استخرج له الخط
ابن نجيب اصله من السنة وكذا الخط السيوطي
وروي على الفالح المالك في قوله ان عمل المولد
بدعة مذمومة واما القيام عند ذكر اسم
صلى الله عليه وسلم فهو بدعة حسنة فقد روي
بعضهم ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينه وبين
عصره فانشد منشد قول الصرصري في مدح النبي
صلى الله عليه وسلم قبل مدح المصطفى الخط
بالدخيل على ورق من يد الحسن بن كعب
وانه تفضل الاشراف عند سماعه قبا
صفه فادعوا على الرب فند ذلك قام
الامام السبكي وجميع من اقبل على منسوبه
بذلك المجلد يعني مثل ذلك في الاقتداء
مرور السلطان على بيابان فيل باب ما جاز
في نسمة صلى الله عليه وسلم

الى الوبا والرفو

فيها

فيها فلا يخرج جوارحه من العذاب والمراد به ههنا الوبا وذكرا لطحاوي
في شكل الآثار هذا الحديث فقال تأويله انه اذا كان بحال لودخل وابلى
به وقع عنده انه ابتلى بدخوله ولو خرج فجا وقع عنده انه نجا بخروجه
فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده فاما اذا كان يعلم ان كل شيء بقدر الله
تعالى وانه لا يصيب الا ما كتب الله تعالى فلا بأس بان يدخل ويخرج طهيرة
في الكراهية في الحاسر وكذا انه ان يطعم الخادم الواقف على المائدة ولا يحل
ان يعطى من الاطعمة او داخل الحاجة او كليا او حرة للمضيف لانه لا اذن فيه عادة
فان اطعم الكلب والهريرة خبز الحرة فاوفنا المائدة حل ذلك لانه ما اذن فيه
عادة وهذا افضل لان اطعام هذه الحيوانات جائزة ولا ينبغي ان يلقبها
في الشراء والطريق اذا وضع لاجل النمل لياكل النمل فيخرج هكذا قال بعض
ذكره صاحب المحيط من شرح القصة لابن الملك من اخرج فضل الكلب على ثلث
مراتب وجاز بيع العصير من خمار لان العصية لا تقوم بعينه بل بغيره
بخلاف بيع السلاح من اهل الفتنة زيلعي في الكراهية في فضل البيع
اذا تجس الخبز او الطعام لا يجوز ان يطعم الصغرة او المعتومة او الحيوان المأكول
الاسم قنينة في الكراهية في باب الكراهية في الانتفاع ولا يمس هؤلاء اي
الكائنات والجانب والنفاء والمحدث مصحفا لا يظاف مخاف اي
منفصل عنه واما كتابة المصحف اذا كان موضوعا على لوح بحيث لا يمس
مكتوبه فعند ابيه يوسف يجوز وعند محمد لا يجوز وكره بالكم صدر الشريعة
في باب احب من الطهارة وبكره تصغير المصحف وان يكتب بقلم رقيق
مروي ذلك عن ابيه حنيفة وهو قول ابيه يوسف ومحمد خاتمة في فصل
التبج من الكراهية واما اذا كانت مجوزا لا تشترى فلا بأس بمصافحتها
ومسودتها لانعدام خوف الفتنة زيلعي في الكراهية العجوز الشوا
والشيخ الذي لا يجمع مثله بمنزلة المحارم قنينة الفتاوى في الخلوة من
كتاب الكراهية وحرم لوشطاه من الجانيين وروى في الكراهية
وكره هو النظر الى الخمر في الضوء وهي في الزجاج تلذذ اجس بونها مصلوة

الجلاب في باب ما يجوز الانتفاع من الاغنيان النجسة ومالا وما يهدي
 المحرم يوم النحر ومن اطعمتهم الى الاشراف ومن كان لهم به معرفة لا يكل
 اخذ ذلك على وجه الموافقة معهم وان اخذه لا على ذلك الوجه لا يكره
 والاحترار عنه سلم في التاديب في التشبيه من الفاظ الكفر من البرازية ولا
 يكره القاء الفيلق في الشمس لموت الديار ملقط في كتاب الادب
 فيما يكره وما لا يكره اماك دود القرمحان وحزج المرأة لطلب
 ورق الفصاد لا وطرح الفيلق في المشرقة لموت دوده جائز بوزية
 في الكراهية في الناحية ولم يرد خلاف لاحد في اباحتها اي الصيد فكان
 اجماعا ولا نه نوع اكتاب والاكتساب مباح كالاكتساب وهو كذا
 بالمعقول كذا في الهداية والعناية وهو مقيد لحل اتخاذ الصيد حرفة لانه نوع
 من الاكتساب منع في الصيد ولو اخذ في يده وشما ثم لم يلبس ثم التمس فيه
 في باب المتفرقات من الكراهية ختم غلامه فان قطع الكفر من النصف فهو حلال
 والا فلا منية المفق في كتاب الخطر والاباحة صبي ولد وهو يشبه المختون
 لا يقطع شئ منه حتى يكون ما يراى الخشنة فيقطع الفضل عنه ذلك
 محيط رضى في باب الكراهية في القتل والجرح ثم المذهب الذي عند
 جمهور الفقهاء قالوا الزاغة مذمومة والصحيح ما ذهب اليه جمهور الفقهاء
 تارة خانية في الرابع عشر من الكراهية والجوز الذي يلعب به الصبيان
 يوم العيد يؤكل وهذا اذا لم يكن على سبيل المقامرة اما اذا كان بهذا الصنع
 حرام خزانة المعتبين في السابقة في آخر كتاب الكراهية ولا يكل
 الاكل مما يشترى منه كطاق وجفت والعب بالبيض واجوز فنية
 في الكراهية ملخصا هذا بمنزلة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره
 كان قاتل نفسه اعظم وزرا وانما قاصيخان في الرتبة في آخر فصل الصدقة
 وفي الفتاوى المرأة اذا سمعت ان زوجها طلقها ثلثا ولا تقدر على ان
 تمنع نفسها الا بقتل نفسها ان تقتله متى علمت انه يقر بها ولكن تقتله
 بالدهاء ولا تقتل المرأة نفسها وفي فتاوى النسفي عن السيد الامام

في باب ما يجوز الانتفاع من الاغنيان النجسة ومالا وما يهدي
 المحرم يوم النحر ومن اطعمتهم الى الاشراف ومن كان لهم به معرفة لا يكل
 اخذ ذلك على وجه الموافقة معهم وان اخذه لا على ذلك الوجه لا يكره

الجنب

الجنب هكذا وفي فوائد شمس الاسلام ان لم يكن لها بيتة ترفع الى
 القاضي وتحلفه فان حلف فلا ثم عليه وان قتله فلا شئ عليها والطلاق
 البائن كالثلاث خلاصة في التمسح في الخطر والاباحة من كتاب الطلاق
 نوع فيما يكون خطرا من القول ومالا فتحرم غيبة الذي كما تحرم غيبة
 المسلم فضلا عما يفعله السفهاء من صفة وشتم في الاسواق ظلي وعدوانا
 فتح القدير في باب المسامحة من السير وفي التوازل به سبعة او حرق فار
 ان يستخرج وكان يخاف عليه الهلاك روى ابن سباه عن ابيه يوفاته
 قال ان فعله احد فخا منه فلا بأس بان يفعله هو ايضا وقد روى مجاهد
 عن ابن عمر انه كوى ابنا له وهو محرم فوات ولم يروا انه اعطى لذلك الكفارة
 دل على جواز الكي ولو حرقا وعلى انه لا شئ فيه لو مات اذا كان غير خارج
 عن الرسم والعاقبة وعلى ان من داوى حريضا برضاه فوات وهو على ما يستف
 به فلا شئ عليه قال ولو كان له اصبع زائدة فاراد قطعها قال نصيران كان
 الغائب فيه الحاجة فهو في سعة منه وان كان الغائب للمهلك لم يكل له
 ذلك ضمانات فضيلية في ضمان نحو الفصاد اللعن على يزيد يجوز ولكن
 ينبغي ان لا يفعل وكذا على الجراح ويكفي من الامام قوام الذين الصغار ان قال
 لا بأس باللعن على يزيد ولا يجوز اللعن على معاوية لانه خال المؤمنين
 وكاتب الوصي ووزا لبقته والفتوح الكثيرة وعامل الفاروق وذي النورين
 لكنه اخطأ في اجتهاده فبجاءه زائدة تعالى عنه بركة صحبة سيدنا صلى الله
 تعالى عليه وسلم ويكفي هذه اللسان تعظيما لمحبته وصاحبه عليه الصلاة
 والسلام وسئل اخذ روى عن يزيد وابيه فقال قال عليه الصلاة والسلام
 من دخل دار ابي سفيان فهو امن وعلمنا ان اباة دخل داره ائنا والابن
 لم يدخلها فلم يصح صاحب جدد واخفى ان اللعن على يزيد بناء على اشتراك
 كفره وتواتر فظاعة شره على ما عرف تفصيله والا فاللعن على الشخص
 وان فاسقا لا يجوز بخلاف اللعن على الجنب كقوله تعالى الا لعنة الله على
 الظالمين بزازية في احادي عشر من كتاب الفاظ الكفر سيج ويكره

فصار

تسبح الجنانة رفع الصوت بالذكر وقراءة القرآن **من شتم من رفع كراحتة**
تحرّم فيه في الجنازة ويكره رفع الصوت بالذكر وقولهم سموت كل حتى
وهو صهي لا يموت ونحوه خلفها بدعة منية المفتي في الجنازة العبادة
المالية تقبل النيابة مطلقا والبدنية لا مطلقا والمركبة منها تقبل النيابة
هذه العزّة فقط وبدينية تحضنة كالصلوة والصوم والاعتكاف وقراءة
القرآن والازكار **من في باب الحج عن الغير** والائابة لا تجزى في العبادات
البدنية **درر غرر** اول باب الشهادة على الشهادة الا على اربعة اشياء
ان يروى فان قتادة ولد اعمى وقد روى احاديث كثيرة عن انس بن مالك
وعن غيره وهم قبلوا روايته **والواجبة في التلوة من كتاب الشهادة** وفي
آخر الدعوات يقول سبحان ربنا رب العزة عما يصفون او يقول سبحان
ربك رب العزة عما يصفون المختار ان يقول سبحان ربنا لان قصده من ذلك
الشهادة والقراءة وهذا اليبق بالشاء **تجنيس حريد لصاحب الهداية**
في كتاب الصلوة **فصل فيما يتعلق بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر** اذا وقعت
النجاسة في صبيغ فانه يصيغ به التوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر **فاضيضان من**
الطهارة قبل باب الوضوء بصحيحة ونصف ثم الاصح ان السخ صوري
ومعنوي وانهم هلكوا بعد ثلثة ايام ولم يبق منهم من سئل كما صرح بذلك ابن
عباس وغيره من جماهير ائمة الجمهور السلف من تفسير علي الفارسي في قوله تعالى
فلما عتوا عاصوا في سورة الاحراق وفي الحديث لم يبق من الامم الممخوة من
من تفسير الكوراني في قوله تعالى فلما عتوا ولا يجوز الاستعانة باهل الذمة على
امور المسلمين من العالات والكتبة شرح الاشياء لغيري زاد في احكام الدين
ويشترط ان يكون من اهل الولاية المطلقة الكاملة اي سدا حواذ كذا عاقل بالغ اذا
جعل له الكافرين على المؤمنين سبيلا شرح عقايد سعد الدين في الامامة و
الفتوى اليوم على الكراحتة في كل الصلوات الظهور الفاد ومتى كره حضور
للسجد للصلوات لان يكره حضور رجال سوء الرخظ خصوصا عند هؤلاء التجمل
الذين تخلوا بجلية العلماء اذ لم يذكروا شيخ الاسلام في باب الامامة عن الكافي

قال في خلاصة تعلم علم الكلام والنظر فيه والمنظرة وراقد الحاجة منه في
استمرى وقال في النزاهة ودفع الخصم واشبات المذهب يحتاج اليه واما
سائر علوم الفلاسفة فالمنطق داخل في الكلام والهندسة مباح الخ
طريقة المحمدية للبركودي في النوع الثاني من الصنف الثاني **قاله** تعلم العلم
يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه لهينه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه
لنفع غيره ومنه وباء هو التبحر في الفقه وعلم القلب وهو علم الفلسفة
والشجيرة والتنجيم والرقل وعلوم الطب البعين والسحر ودخل في الفلسفة
المنطق ومنه هذا القسم علم الحروف والموسيقى ومكرو باء هو اشعار المولدين
من العزل والبطالة ومباحا كاشعارهم التي لا تحف فيها استنباه في الجمع
والفرق من الفن الثالث **قاله** ودخل في الفلسفة المنطق قال بعض الفضلاء
لم ارفه كتب اصحابنا القول بتحريم المنطق فان كان المصنف راه كان الكتاب
ان ينقله ثم بالكلام الشافعية خصوصا المتأخرين منهم تخرج كثير بذلك
ولا ينبغي ان يكون وجهه انه تضييع العمر وايضا من اشتغل به يحيل الى الفلسفة
خالبا فكان المنع من قبيل سد الزايع والافليس في المنطق ما بنا في الشريعة
المبين استمرى وقال بعض الفضلاء لعل مراد المصنف بالمنطق منطق الفلاسفة
اما منطق الاسلاميين فلا وجه للقول بحرمته اذ ليس فيه ما يخالف القواعد
الاسلامية وقد الف فيه العلماء الاعلام من علماء الاسلام كقطب الدين الرازي
من المتقدمين ومن المتأخرين الامام بن موده وشيخ الاسلام زكريا الانصاري
وسماه الامام الغزالي الى معيار العلوم وقال من لا معرفة به لا ثقة به وما
ابن سينا خاد علم محمدى شرح الاشياء من المحل الربور **فصل**
حرم عليه وطيرها وواعيه حتى يستبرى بحقيقة فيمن يخفى ويشهر في هذا
اي الصغير والابسة والمنطقة الخيض **درر في الكراحيمة** لمخفا اذا زوج
الرجل امته من امة ثم مات الزوج عنها فله ان يجامعها بعد مضي العدة ولا
استبرأ عليها مجمع الفتاوى في قصص سائل الاستبراء من كتاب البيهقي
وفي التاتارخانية وفي شرح لا ورا قال المصنف على بن احمد الغوري الحيلة

قال في خلاصة تعلم علم الكلام والنظر فيه والمنظرة وراقد الحاجة منه في
استمرى وقال في النزاهة ودفع الخصم واشبات المذهب يحتاج اليه واما
سائر علوم الفلاسفة فالمنطق داخل في الكلام والهندسة مباح الخ
طريقة المحمدية للبركودي في النوع الثاني من الصنف الثاني **قاله** تعلم العلم
يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه لهينه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه
لنفع غيره ومنه وباء هو التبحر في الفقه وعلم القلب وهو علم الفلسفة
والشجيرة والتنجيم والرقل وعلوم الطب البعين والسحر ودخل في الفلسفة
المنطق ومنه هذا القسم علم الحروف والموسيقى ومكرو باء هو اشعار المولدين
من العزل والبطالة ومباحا كاشعارهم التي لا تحف فيها استنباه في الجمع
والفرق من الفن الثالث **قاله** ودخل في الفلسفة المنطق قال بعض الفضلاء
لم ارفه كتب اصحابنا القول بتحريم المنطق فان كان المصنف راه كان الكتاب
ان ينقله ثم بالكلام الشافعية خصوصا المتأخرين منهم تخرج كثير بذلك
ولا ينبغي ان يكون وجهه انه تضييع العمر وايضا من اشتغل به يحيل الى الفلسفة
خالبا فكان المنع من قبيل سد الزايع والافليس في المنطق ما بنا في الشريعة
المبين استمرى وقال بعض الفضلاء لعل مراد المصنف بالمنطق منطق الفلاسفة
اما منطق الاسلاميين فلا وجه للقول بحرمته اذ ليس فيه ما يخالف القواعد
الاسلامية وقد الف فيه العلماء الاعلام من علماء الاسلام كقطب الدين الرازي
من المتقدمين ومن المتأخرين الامام بن موده وشيخ الاسلام زكريا الانصاري
وسماه الامام الغزالي الى معيار العلوم وقال من لا معرفة به لا ثقة به وما
ابن سينا خاد علم محمدى شرح الاشياء من المحل الربور **فصل**
حرم عليه وطيرها وواعيه حتى يستبرى بحقيقة فيمن يخفى ويشهر في هذا
اي الصغير والابسة والمنطقة الخيض **درر في الكراحيمة** لمخفا اذا زوج
الرجل امته من امة ثم مات الزوج عنها فله ان يجامعها بعد مضي العدة ولا
استبرأ عليها مجمع الفتاوى في قصص سائل الاستبراء من كتاب البيهقي
وفي التاتارخانية وفي شرح لا ورا قال المصنف على بن احمد الغوري الحيلة

التي ذكرت في الذخيرة سهل الحبل وهي ان الرجل اذا اشترى امته وكانها ثم
 فسخ الكتابة برضاها جاز للمولى الوطى ولا استبراء عليه انتهى منع
 في فصل الاستبراء من الخطر والاباحة لو كانت امته ثم خرجت وردت في الرق لا
 يلزمه الاستبراء حرانة في الاستبراء من كتاب البيوع **كتاب الصيد** وانظرها
 ضارب فقطع بعضها فلما باها بطلها لانه مات بافة ولو ارجعه في الاول من الصيد
 وكذلك كل مات بسبب بان ضربه بجنب او بخرجه او قطعته سمكة اخرى او قطع
 غيره بجل نانا رخانه في السبع من الصيد لمحض وان ماتت في الشبكة وهي لا تقدر
 على التخلص منها او اكل شيئا القاه في الماء لياكله فانت منه او ربطها في الماء فترت
 او انخر الماء فبقيت بين ارجل وماتت تؤكل **درر** من كتاب الذبايح احمار
 الاحلى لا يجل وان صار وحشيا واحمار الوحش يجل وان صار احليا ووضع عليه
 الاكاف فتاوى سراجية في الصيد انما يبني على الظاهر في ما لا يمكن الوقوف
 على حقيقة الا ان يعارض الظاهر يقين بخلافه ففي الفصل الاول عارض الظاهر
 يقين وهو العلم بكون الذي فيهم ففي هذا الفصل لم يعارض الظاهر يقين فينبى
 احكم عليه من شرح السير الكبير في باب يامر الامان الذي يشك فيه البناء على
 الظاهر واجب فيما لا يمكن الوقوف على حقيقة شرح السير الكبير في باب
 امان الرسول **كتاب الذبايح** وكذا التسمية على الذبيحة تصح باي لسان
 كان لحصول المقصود من شرح السير الكبير للشيخ في احوال باب الامان وهي
 اى الذبيحة اختيارية واضطرارية فالاول اخرج ما بين اللبنة والخبين
 والثانية اخرج في اتي موضع كان من البدن وهذا كالبدن في الاول لانه
 لا يصار اليه الا عند العز منه زيلعي في الذبايح قبحم ذبيحة ونسب وجوه
 ومرتد عور في الذبايح **كتاب الاضحية** ذكر الصدر الشهيد في شرح الاضحية
 للزعفراني انه اذا كان للولد مال ففي ظاهر الرواية لا يجب على الاب والوصي
 ان يضحي من ماله وان فعل الاب والوصي ضمن ذلك في الناحية من اضحية الضحية
 والمعنوه والمجنون في هذا بمنزلة الصبي اما الذي يجهل ويفيق فهو كالصبي
 خانية في كتاب الاضحية وان ضحى الاب من مال نفسه عن الصبي يفعل به

ما يفعل

ما يفعل بقر بان نفسه احكام الصغار في مسائل اضحية وروى الحسن عزاه 182
 حنيفه وابو يوسف ان للاب والوصي ان يضحي من مال الصبي وهذا محذور في قوله
 عليه ذلك فان فعل الاب او الوصي ذلك فعلى قول محمد وزفر على ماواه الحسن
 يجب الضمان واما على قول ابي حنيفة وابو يوسف فالاب لا يضمن بخلاف
 على كل حال وفي الوصي اختلاف المثلج ومنهم من قال لا ضمان على الوصي على كل
 حال كما لا ضمان على الاب وعليه الفتوى احكام الصغار في مسائل الذبايح و
 والاضحية لمحض وفي مجالس القاضى ابي جعفر الاشتر وشي الاضحية يجب في مال
 الصغير ويقوم به الاب او وصيته او جده ولا يطعم منه احد بل يطعم الصبي غدا
 والابوان ياكلان منه استحسانا ويجوز ان يشترى بذلك اللحم ليطعم الصبي لا
 يشترى به شيئا آخر احكام الصغار في الاضحية اشترى شاة للاضحية
 فغصصها منه رجل ثم ذبحها بنية الاضحية عن المالك بحريمه ولا يحتاج الى الاباء
 فيه في كتاب الصيد والذبايح وبسحب للرجل ان يأكل من لحم اضحية ويطعم
 منها غيره ويجوز ان يطعم منه الغني والفقير ويهب منه ما يشاء لغني او فقير او لم
 او ذمي ذخيرة في الفصل التاسع من الاضحية كذا في القاموس وفي فتاوى
 ابي حنيفة القاضى ببيع الدين من الفقير اذا اشترى شاة للاضحية حتى تصير
 واجبة عليه فاذا اضحي به يجل له اكله قال نعم وقال القاضى بربان الدين لا يجل
 تاتر طانية في الثاني من كتاب الاضحية **كتاب الشرب** المياه ثلثة في غاية
 العوم كالانها العظام مثل دجلة وبيحون وبيحون ليست محلوكة لا في ذلك
 كل احد في دوابه وارضه ونصب الطاحونة والدالية والثانية واتخاذ الشربة
 والنهر الى ارضه بشرط ان لا يضر بالعامه فان اضر منع بزارة في الشرب
 من الاول كذا في حرانة المفتين وغيرهما **كتاب الاضحية** فلما تمت بنية
 الخيش وشملت الاماكن فتنه اختار ثمة ما وراوا النهر حرمة وانفقوا
 على ذاتي به المزمع في حرمة اكل وحرمة تناوله واقتوا باحراقها وان كان
 ثمنها خطيرا وجعلوا قيمتها به راد امر وابتا ذيب بايعها وقال علمائنا
 من قال بجله فهو رند يقيم مبتدع فاسق وعكوا ابو قحح طلاق اكل الخيش

منه
 وصح بيع غيره كقمار ومما مر مفادة
 صحة بيع الخيش والافون
 قلت وسئل ابن نجيم عن بيع الخيش
 فكذب لا يجوز فيه مراده بعد الجواز
 عدم المحل في الخيش كذا في الاسرة
 ومع الفقهاء لمحض

إذا سكر منه زجراله هكذا نقل الامام الدين النسي عن شمس الائمة الكوردي
 في شرح التمر تاشي فاسخرت الله تعالى والحقت ذلك في بينين تكبيل
 للفائدة وتوقير للعلامة فقلت وافتوا بتحريم الخشيش وحرمة وتطبيق
 كخشيش بوجوه وقرروا لبايعه التاديب والفسقا ثبتوا وزندقة المسفل
 وحرروا شرح الوهبانية لابن شحنة منها حرر كتاب الكراهية الزندريق
 يقتل ولا تقبل له توبة ربيعي في باب المرتد فلو طغت لم يبق حراما وفيه
 خلاف كما انشر البدي في الهداية فن قل انه لم يبق حراما بل بشره بالآذا سكر
 وعلى هذا ينبغي ان لا يجزى شارب العرق ما لم يسكر ولا يجنث في يمينه من قال
 والله لا اشرب الخمر وشرب العرق على ان يبنى الايمان على العرف ومن قال انه
 بقي حراما فقد انعكس الحكم واليه ذهب الامام الترمذي وعليه الفتوى كما في
 نعمة الفتاوى فمسألة في الاشربة ونبذ التمر والذبيب اذا طليخ او في
 طليخة ثم استند بجوز شربه دون الشكر على قول الامام الثاني لاستمرار الطعام
 دون اللهو وقال محمد فليله وكثيره حرام قالوا ويقول محمد تاخذ منه ذهب محسنا
 حرام بخس كما هو ذهب مالك والثاقبي واحمد وداود رحمه الله عليهم واذا كان
 شربه للهو فليله وكثيره حرام اتفاقا كما هو المعتاد في هذا الزمان بين الامام
 يجمعون على هذه المسكرات كما تبايعهم على الخمر والاشربة من الشجر والذره
 والتفاح والعلل اذا اشتد وهو طليخ او لا يجوز شربه ما دون الشكر عند الاماني
 وقال محمد يحرم قليله وكثيره قالوا به ناخذ بزاريه في الاشربة لمقتضاها في حدود
الوهابية ويحرم اكل البيخ والخبثية واللافيون لكن دون حرمة الخمر فان
 اكل شيئا من ذلك لاحت عليه بل يعزى بما دون الحدة قال فاجوزة ولا يجوز اكل
 البيخ والخبثية واللافيون وذلك كله حراما لانه يغد العقل حتى يصير للرجل فيه
 خلاعة وفساد ويصده عن ذكر الله وعن الصلوة لكن تحريم ذلك دون الخمر فان
 اكل شيئا من ذلك لاحت عليه وان سكر منه كما اذا شرب بولا او اكل الفاظط
 فانه حرام ولا حد عليه في ذلك بل يعزى بما دون الحد انتهى بلفظه وفي جامع
 الفتاوى ذكر مولانا حافظ الدين في شرح التمر تاشي سئل شمس الائمة السرخسي

ثبت

183 عن رجل البيخ وحرمة وهو الخشيش فقال ما نقل عنه ابي حنيفة شئ اذ لم يشهر
 اكله في زمانه فبقى على الاباحة ولم يرو عن السلف فيه شئ ايضا الى زمن المرتد
 تلميذ الشافعي حتى فشي اكله وظهر تناوله في زمانه فافق بحرمته على مذهب
 الشافعي وكان الامام المرتد في بغداد فبلغ فتواه الى الامام اسد بن عمر وبعراق
 العجم فقال انه مباح فلما عت بلبية وشمل الاماكن فتنته وغلبيت السفاحة
 على العقل بسبب اكله اختراثة ما رواه الشري باسره حرمة وافتوا بما
 افق به المرتد وحكموا باحراقه واهروا بتاديب بايعه وتشريه اكله فالان فتوى
 المذهبين على حرمة حتى قيل من قال بجله فهو زنديق مبتدع وحكموا بوقوع
 طلاقه زجراله كما في التكران انتهى من في الاشربة لمقتضاها سئل عن جماعة
 يشربون القهوه تجتمعين لا على وجه منكر شرعا بل يذكرون الله تعالى ويصلون
 على النبي صلى الله وسلم بسبب انها تغني عن السهر فهل يحرم شربها القول
 بعض الناس انها مسكرة ام لا وهل تقاس على غير باحرام ام لا اجاب
 نعم يحل شربها لان الاصل في الاعيان غير الفروج الا باحة كما ذكره كثير من
 علمانا الحنفية وان اختار بعضهم التوقف لان الاشياء مخلوقة للمنافع
 العباد قال الله تعالى قل لا اجد فيها اوحى الى محرما ولا نهى اليست مسكرة
 ولا تحذرة كما اخبر به جماعة من طلبه العلم من استعملها وقد ثبت ذلك
 عندى باستعمالها حرارا ولم اجد فيها شيئا من ذلك اصلا ولا يصح قياسها
 على غير بافي التحريم لعدم وجود المقيس عليه فيها من اسكارا واحدا كما تقدم
 انه غير موجود فيها وبها افق كثير من الشايخ منهم شيخ الاسلام الرملي ومنهم
 القاضي احمد بن علي التيمي فقد ذكر انها لا تغير وانما يحصل بها نشاط و
 طيب خاطر لا ينشأ عنه ضرر بل ربما تكون مؤنة على زيادة عمل فتخذ
 حكمه فان كان ذلك طاعة فشر بها طاعة وان مباحا فباح لان الوسائل
 حكم المقاصد والله اعلم من فتاوى الشيخ محمد الغزالي التمر تاشي صاحب المنهج
 في كتاب الكراهية من تمة كتاب الشرب وليسوا احد ان يسقي ارضه
 او زرع من نهر الغيرة او عينه او قناريه اضطر لذلك او لم يضطر خانيه في

العقل

في الشرب في فصل في الانهار نهر بين رجلين لهما فيه اربع كوى اضافة
رجل كوين برضاها ليكرى عنه نهر الى ارضه ثم بدا لهما انفسه فلا ذلك
لانه اعارة لان صاحب النهر اعار نهرهما من الرجل لينتفع بالما ونجاز الرجوع
في العارية تحيط رضوى في الشرب في باب احكام الانهار وعن ابي يوسف
انه سئل عن رجل له نهر خاص ياخذ الماء من الفرات او الدجلة ليقى بهذا
النهر اخاص رزقه او كرمه او غله فاجاب ان اخص الى ارضه قبل ان يصل الى
الى ارض صاحب النهر كان لصاحب النهر ان يمنعه فاذا استغنى صاحب
النهر عن هذا الماء لا ارى له ان يمنعه من ان يسقى ارضه او يغسل غانيه في
الشرب في فصل في الانهار لحقها ولان يسوق نهره الى ارض اخرى ليس
لها منه شرب فان رضى البقية بشئ من ذلك جاز لهم نقصه بعد الاجارة
ولو رزقهم من بعدهم ملتقى في فصل كرى الانهار من كتاب احياء الموات
اذا كان لرجل سبيل في دار رجل فباع الرجل داره مع السبيل ورضى به صاحب
السبيل ان كان له حق الاسالة دون رقية السبيل بطل حقه في السبيل وصار
ملكا للمشتري ولا يقال له شئ من الثمن وان كان له رقية السبيل فلا ان يضرب
بذلك في الثمن **قاعدة في القسمة نوع آخر** ثم في النهر اخاص لو اراد
بعض الشركاء الكرى وامتنع الباقيون قال ابو بكر بن ابي سعيد البلخي لا يجزى
الامام على ذلك ولو حضره الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين من شرب الخانيه
في فصل كرى الانهار والشهور ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس
والنهار من طلوعها الى غروبها والليل للسوا وفاقمة وهو ضد النهار **بحر**
في باب الفاظ الطلاق من كتاب الطلاق **فصل فيما يتعلق بحريم النهر والعين**
وذكر في الاختيار وغيره انه لا حريم للنهر الظاهر عند ما اذا كان في ملك الغير لا
بيئته وكذا اذا حضر في موات خلافا لهما لكن المحققين من مشايخنا قالوا
ان له احريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لالقاء الطين ونحوه وهو الصحيح
فستأن في آخر كتاب احياء الموات ان المجرى لو كان صغيرا يحتاج الى
الكوى في كل وقت فلا حريم بالاتفاق كى في الكفاية فستأن في احياء الموات

وحريم العين خمسائة ذراع من كل جانب خزنة المفتين في احياء الموات
كل ارض لا يملكها احد وقد انقطع عنها الماء ولم يكن من مرافق اهل المصر كان
مواتا وان كانت قريبة من العمرات وهذه ابي يوسف انه شرط مع
ذلك ان يكون بعيدا عن العمرات وفي البقية الموات ما لا يقرب من العام
ويفضل عنه حاجة اهل البلد للصنط والمري تاتار خانيه في كتاب الشرب
ملخصا وحريم العين خمسائة ذراع من كل جانب وهذا اراد ان يحفر في حريمها من
منه خزنة المفتين في احياء الموات بالدعوة قديمة لرجل على نهر الشفة به دخل
في سكة غير نافذة قال ابو بكر البلخي لا جرة للقدم واحد يث في هذا ويؤثر برفعه
فان لم يرفع يرفع الامر لصاحب الحصة لئلا يرفع من شرب الخانيه في
فصل في الانهار فسنة بين نهر رجل وارض الاخر وليست تلك السنة في يد
احد اي ليس لاحد مما عليها فهو اوطى من تلقى تكون تلك السنة لصاحب الارض
اما اذا كان لاحد مما عليها ذلك فصاحب الشغل اولى لانه صاحب يد **ورق**
كتاب احياء الموات ملخصا كتاب احياء الموات من احياها بما دون الامام ولو
دنيا ملكها وبلاذنه لاحلا قالها ملتقى واحياء الموات كذا في عامة الكتب
حفر موضع من المعدن ثم باع تلك الحفرة او اجراها لم يصب لانه انما يملك المعدن
ما يخرج وما ياخذ وما بقي فيه بقى على الاباحة فنيه في باب ما يجوز بيعه من كتاب
البيع ولا يجوز احياها ما قرب من العام لتحقيق حاجتهم اليه تحقيقا او قديرا
على ما بيناه فصار كالنهر والطريق وعلى هذا قلوا ليس للامام ان يقطع ما لا
لاغنا للمسلمين عنه كالمالح والابار التي يستسقى منها الماء **زيلي** في احياء الموات
تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة استنباه في القاعدة الخامسة
من الفن الاول **كتاب الحيطان** للامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع اناسا
من الطريق المجادة ان لم يضر بالمارة لان للامام ولاية التصرف في حق الكافة
فيما فيه نظر للمسلمين فاذا ارأى في ذلك مصلحة لهم كان له ان يفعل من غير ان
يلحق ضررا باحد **زيلي** في مسائل قريبا من آخره **ملوك** لرجل وكفى لاخر
قال ابو حنيفة ليس لصاحب العلوان بيئته في العلوبنا وبنته وتدا الابرا

صاحب السفل وقال صاحباه لذلك اذا لم يضر السفل والمختار للفتوى انه
ان اضر بالسفل يمنع وان لم يضر لا يمنع وعند الاشتباه والاشكال يمنع غانية
في احيطان من كتاب الصلح سفل لرجل وعلو لآخر وعلو العلو لثالث فسقط
الكل فاصلاح السفل على صاحب السفل واصلاح العلو على صاحب العلو
الى ان ينتهي الى الموضع الذي لصاحب العلو الاعلى ان يسقط كما ان صاحب
السفل بنى الحائط الى الموضع الذي لصاحب العلو ان يسقط اذا احيطان
واجدر ان لصاحب ذلك البيت ولصاحب العلوان بيني عليه فيجب على
كل صاحب بيت ان يبني ما هو عهده من الجدران ثم على صاحب الاعلى
ان يبني ما هو عهده من الشاء جدران الفتاوى في الباب الثاني من الصلح
ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر الحاصل من تصرفه المنع
بغيره ضررا يبيناف يمنع من ذلك اعلم ان للان ان يتصرف في ملكه ما شاء
ما لم يضر بغيره ضررا يبيناف وعليه الفتوى مخ في باب كتاب القاضي الى القاضي
في سائل شتى واذا كان الحائط بين رجلين ولم يزلوا احد منها عليه شئ
واراد احدهما ان يصنع عليه شئ باله ذلك وليس لصاحبه ان يمنع ذلك
ولكن يقال له صنع انت مثل ذلك ان شئت هكذا حكى عن القاضي الامام الصا
النيابوري تاتارخانية في الفصل الثالث عشر في دعوى الحائط من
كتاب الدعوى ولو كان لها عليه جذوع فاراد احدهما ان يحولها عن موضعها
ان كان التحول من الجانب الايمن الى اليسار او من الجانب الايسر الى الايمن
فليس له ذلك ولو كان عاليا فسفل لا يكو به لان اساس الحائط يتحمل بالا
يتحمل رأسه فكان هذا اقل ضررا ولو الجدية قبيل الرابع في الثالث من
الصلح كذا في حيطان البرازية ولو للاحدهما شئ من شئ عليه ولا خزنث
فهو بينهما نصفان اذا استويا في استعمال بنى الحائط لاجله لانه يمتد
وهو كما يحصل بال عشرة يحصل بماد ونها الى الثلث فاستويا بدو غاية ما
في الباب ان لذي العشرة زيادة استعمال الا ان اجنس واحد ولا يثبت
الترجيح لكثرته هذا ظاهر الرواية وعنه ابي حنيفة انه رجع منه قال لكل منهما

ما تحت حشبه اذا ما تحتها في يده وصاحبه خارج فيه فصدق ذو اليد و
والباقي بينهما لا استويا فيها فيه وعن ابي يوسف انه رجع وقال الحائط كله
لرب العشرة اذ يد استعماله اقوى ولا يؤخر الآخر برفع الجذوع لما روي في
هو ظاهر الرواية فصولين في التأسيس والتدئين قريبا من اوله وان كان
الحائط متصلا بينا احدهما يقضى به لصاحب الاتصال والاتصال نوعان ا
اتصال تربيع واتصال ملازقة فاتصال التربيع ان يكون انصاف لبن كل واحد
من الحائطين داخل في انصاف لبن الآخر ان كان الحائط من مدبر او آخر
وان كان من الخشب ان يكون ساجه احدهما مركبة في الآخر فلن كان كلا الا ان
اتصال تربيع او اتصال مجاورة يقضى بينهما وان كان للاحدهما تربيع وللآخر
ملازقة يقضى لصاحب التربيع وان كان للاحدهما اتصال تربيع وللآخر عليه
جذوع فصاحب الاتصال اولى وصاحب الجذوع اولى من اتصال الملازقة
ثم في اتصال التربيع هل يكتب من جانب واحد فعلى رواية الطحاوي يكتب
وهذا اظهر وان كان في ظاهر الرواية بشرط من جوانبه الاربع ولو اقام البينة
قضى لهما ولو اقام احدهما البينة قضى له وفي النصف الذي في يده قضا الترك
حتى لو اقام الآخر البينة قضى به له خلاصة في آخر احيطان ولو للاحدهما تربيع
وللآخر جذوع فلو كان التربيع في طرف الحائط فذو التربيع اولى عليه عامة الشائع وكذا
من ابي يوسف فرج الاتصال على الجذوع ولو لكل منهما يد استعمال اذا الاستعمال
بالتربيع وهو بالبناء يسبق على الاستعمال بجذوع وهو وضعها الا انه لا يرفع
جذوع الآخر فصولين في التأسيس والتدئين قريبا من اوله رجل له حائط ووجه
في دار رجل فاراد صاحبه ان يطحن حائطه ولا سبيل له الى ذلك الا بدخول دار
جاره وصاحبه يمنعه من الدخول او انه يدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فادخل
ان يدخل بسبيل الطين فدمه صاحب الدار وله حجرى ما في داره فاراد جاره
واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا بدخول داره وهو يمنعه فيقال لصاحب الدار
اما ان يترك حتى دخل واصلاح ملكه واما ان تصلحه بماله وبه اخذ الفقهاء ببولييت
ونظير هذا الماد اذا كان في حوض في كرم انسان ورجل محتاج اليه وصاحب

الكرم يمنع من الدخول في كرمه فيقال له اما ان تخرج الماء الى اوايدنك بالذخول
لاغترف منه . ولو الجية في اوجر الفصل الثالث من كتاب الصلح كذا في البرازيه في
اول المحيطان له داران يمنة ويسرة اراد ان يبني ظلة على طريق بينهما
ولا يضر بالطريق العام قال محمد لا بأس به وان حاصمه احد بعد البناء لا اضره
وان قبل البناء امنعه بزازيه في اول المحيطان كذا في الخلاصه في المحيطان
نوع آخر من احدث في طريق العامة كنبقا او ميزابا او جوصنا بضم الجيم وسكون
الراء وضع الصاد المهملة والنون وهو خيل قبل محناه البرج وقيل الميزاب و
قبل جندج يخرج من الحائط للبناء عليه كما في المغرب او كانا دسعه ذلك ان لم
لم يضر بالناس ومن احدث في الطريق الخاصة غير نافذة لا يضره بلا اذن الشركاء
سواء اضر بهم ام لا لانه ملكهم فلو احدثه كان لكل نقصه وهذا اذا علم احدانه والا
فقد جعل قد يباح حتى لا يكون لاحد نقصه كما في العادى فرسنا في فيما يحدث في
الطريق من الجنيات **ملخصا** والجارين سطح احدهما اعلى والاخر اسفل وسيل
لاولى على السفلى اراد مالك السفلى اعلاء داره وان يبني عليها له ذلك ولا يملك الا على
منعه بل يطالبه حتى يسيل مائه الى طرف الميزاب بزازيه في المحيطان قال الترمذى
سكة طويلة غير نافذة في اسفلها من جانب اليمين او الشمال زقيقة طويلة غير
نافذة فليسوا لاحد من اهل السكة ان يفتح بابا على جداره من الزقيقة لانه لا حق له
فيها نهاية في مسائل شتى من كتاب القضاء **نوع آخر** حكمه اى الذى حكم المسلمين الا
انه لا يؤمر بالعبادات ولا يصح منه شبهة في احكام الذمى وهذا على اختلاف
اصل الامام لان هذه لا يمنع من التصرف في ملكه وان اضر لغيره قال ابو القاسم يمنع
وبه اخذ مشايخ بلخ وبخارى قال في الفتاوى ومن استأذنا ان يفتح على قول الامام
بزازيه في المحيطان في نوع فيمن يحدث عمارة واذا باع الرجل دارا بابها في سكة
نافذة وقد كان باب تلك الدار في القديم في سكة غير نافذة فاراد المشتري ان يفتح
بابا الى تلك السكة ومنعه الجيران عن ذلك ينظر ان اقرا اهل السكة بذلك الباب
فله ان يفتح ويتره لانه قائم مقام البايع وكان للبايع ان يفتح ذلك الباب
فكذلك المن قام مقامه **هاديه في الرابع والثلاثين باب فيما يمنع عنه الناس والملا**

رجل له في داره شجرة فصاد قد باع اغصانها فالمشترى اذا ارتقاها يطالع على
عوزات ايجار قال برفع الى القاضي حتى يمنع من ذلك قال الصدر الشهيد
في واقعاته المختار ان المشتري يجبرهم وقت الادتقاء مرة او مرتين لبيتوا
انفسهم وهذا جمع بين الحقين **هاديه في الرابع والثلاثين** نهر لقوم بحرى
في بستان رجل فلوب البستان ان يفرس على حافته اذلا ضرر لارباب النهر
فيه حتى لو تضرروا بان يضيق نهرهم به يمنع نور العين في الحامس والثلاثين
وان قسم بينهم ولا احد هم سبل او طريق في ملك الآخر ولم يشترط في القسمة
فان امكن طرف الطريق والمسبل عنه ليس له ان يستطرق ويسيل في نصيب الآخر
لامكان تحقق معنى القسمة وهو قطع الشركة وتكميل المنفعة بلا ضرورة وان
لم يمكن فسخت القسمة لان المقصود وهو ما ذكرنا لم يحصل فيفتح ويتألف
على وجه يمكن لكل واحد ان يجعل لنفسه سبلا او طريقا حاصلا انه ان امكن
صرف الطريق والمسبل فلا يخلو من اذك الحقوق او لم يذكر فان لم يذكر الحقوق
او ذكر الحقوق لا يدخل الحقوق ولا يفتح القسمة وان لم يكن فان ذكر الحقوق
يدخل الحقوق ولا يفتح القسمة وان لم يذكر الحقوق لا يدخل الحقوق ولا يفتح
القسمة وصورته دار بين رجلين وفيها صفة وبيت وباب البيت في
الصفة وسيل ماء ظهر البيت على ظهر الصفة فاقتسما واصاب الصفة لاحدهما
وقطعة من الساحة واصاب البيت لاحدهما وقطعة من الساحة ولم يذكر
طريقا ولا سبيل ماء وصاحب البيت يقدر ان يفتح بابا فيما اصابه من الساحة
ويسيل مائه في ذلك فاراد ان يمر في الصفة على حاله ويسيل مائه كما كان فيلزم
ذلك سواء شرط كل واحد منهما ان له ما اصابه بكل حقوق له او لم يشترط ذلك
وان لم يكن له مفتح للطريق ولا سبل فان كانا ذكرنا في القسمة ان لكل واحد منهما
ما اصابه بكل حق هو له جائز القسمة وكان طريقه في الصفة وسيل الماء في
ظهره كما كان قبل القسمة وان لم يذكر الحقوق والمرافق فالقسمة فاسدة
كما في شرح الوافي في القسمة في فصل كيفية القسمة ملخصا والبيتة بينة من
يدعي انه محدث فان اقاما البينة فبينة من يدعي انه محدث اولى ايضا **نعم**

على ملكه قال رضي الله عنه والتصحيح هو الاول قننه في باب التصرفات
والحدثات من كتاب الكراهية للامام الذي ولله الخليفة ان يقطع اناساً
من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة زيل في مسائل شتى قبل كتاب الفرائض
سئل في زقاق مشتمل على دارين احدهما في اسفل والاخرى في اعلاه هل لذي
العليا ان يحول بابه الى جهة السفلى ام لا اجاب بما في قاضيان من ان التصحيح
انه ليس له ذلك وعبارته رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب اراد ان يفتح
لها بابا اخرى كفل من بابها اختلجوا فيه والتصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد ان
يفتح بابا اخر اعلا من بابه كان له ذلك انتهى ومثله كثير في كتب الذهب ونقل
في جامع الفصولين انهم لم يذكروا ذلك مطلقا وعليه الفتوى ونقل في التاتارخانية عن
الفتاوى العتابية انه ليس له ذلك وعليه الفتوى والحاصل ان في هذه المسئلة
اختلاف التصحيح والفتوى ولكن المتن على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به
في جامع الفصولين فليكن المعول عليه **حجريه في باب ما يحدث الرجل في الطريق**
في فصل في الحيطان والطريق ان لكل احد ان يتخذ طينا في السكة لاجل البناء وان
كان فيه شغل الطريق اللهم الا اذا القاه اياها فحينئذ لا يجوز تاتارخانية في الثاني
والثلاثين من الكراهية قال بعض العلماء انه ينبغي اذا عرف احد بالاصابة با
بالعين ان يجنب ويجتر منه وينبغي للامام منعه من مدخله التماسك وبأمره بلزوم
بيته فضره اكثر من ضر اكل الثوم والبصل الذي منعه النبي صلى الله عليه وسلم
وحول المسجد للابو ذى السلبين ومنه من روى المجزوم الذي منعه من العلماء بعدم
الاختلاط بالناس كوكب المنيرة في شرح جامع الصغير في الحديث للعقري في شرح
حديث العين حق **كتاب الجنايات** والفرع باصله لما اصل بفرعه ملحق
الاجم من كتاب الجنايات رجل قطع يد عبده عدا فاعتقه المولى ثم مات
من ذلك فان كان للعبد ورثة غير المولى فلا قصاص عليه فيه لاستباه المولى
فباعتبار ان القصاص يجب عند الموت مضافا الى ما يخرج السابق كانت
الحق للمولى لان الجناية وروى على ملك المولى وباعتبار السراية يكون
القصاص لو ارث العبد لان القتل تم وهو حر لان السراية اثر الجناية

فلا يمكن افرادها عن اصلها فاشتبه ولها القصاص فامتنع الاستيفاء وان لم يكن
وارث غير المولى يقتض منه عند ما وعده محمد لا يقتض محيط رضوى
في باب من يهتك القصاص من كتاب القصاص اذا قتل اناسا معصوما
بالبحر العظيم او الخشب الكبير الذي لا تطبق البنية احتماله لا يجب القصاص عند الج
حنيفة وهو قول زفر وعندهما والشا في يجب وهذا اذا لم يخرج فان خرج
البحر او الخشب فان القصاص يجب بالاتفاق قد ربه نقل عن كشف الزوى
في باب معرفة وجوه الوقوف على احكام النظم اذا شرف في المص في مكان بلحة
الغوث لوصاح لا يحل له قتل فان قتل جديده قتل به وان قتل بغير سلاح تجب
فيه الدية على العاقلة تاتارخانية في فصل بيان من يبيع قتل الهاجم وللص
من كتاب السرقة ولو احرقه بالنار يجب القصاص خاتمة في باب القصاص
من الجنايات وفي الكبرى والفتوى على قول اجم حنيفة قال محمد في الجامع الصغير
اذا حرق نورا فالق فيها اناسا او القاه في نار لا يستطيع اخراجه منها فاحرقته
التاريخ القصاص تاتارخانية في الفصل الثاني في الجناية على النفس وروى
عده فنفذ سرهم الى آخر فانما يقتض للاول لانه عمر وعلى عاقلة الدية للثاني
لانه خطأ وروى في القود فيما دون النفس وبلى القصاص من يرث اي كل
من يرث المقتول فله ولاية القصاص وان كان زوجا او زوجة وروى في باب
ما يوجب القود **ص** خنق رجلان فلات قود وفيه عند اجم حنيفة لكنه اذا
اعتاد يقتله الامام سياسة وعندهما فيه القود من جنابات المخطأ
والقصاص يورث ولا يدخل فيه الموصى له من رحالة قاسم لفظا وبغا فيما
يورث ومالا المقتول اذا مات وترك ابنين لصليبه وصار القصاص
بينهما ثم مات احدهما وترك ابنة فما كان للميت الثاني يحول الى ابنة تاتار
خانية في الثاني من الجنايات وعلى هذا يخرج القصاص اذا كان بين صغير
وكبير ان للكبير ولاية الاستيفاء عنده وعندهما يسوله ذلك وينتظر بلوغ
الصغير الخ والتصحيح في اجم حنيفة بدائع في الجنايات في فصل واما
بيان من استحق القصاص وفي المجرور روى الحسن بن زياد وعنه اجم حنيفة

اجنبية تجب الدية على العاقلة وان كانت منكوبة فالدية على العاقلة
والمرء على الزوج خلاصة الديات في الثاني ومن غصب صبياً حراً اى
من اذهب بلا اذن الولي حراً غير بالغ غير معتبر نفسه فان عبر لم تثبت
يد الغاصب حكماً لان لانه يعارضه ففي الكلام حجاز فمات الصبي معه
تجادة او كفى لم يضمن وان مات بصاعقة اى بنار يسقط من السماء
او كل ذاب مهلك كما في القاموس في شمل احترق يد والبرؤ الشديرو
والغرق في الماء والتردى من مكان عال كما في ضيخان وغيره او نهش حبة
ضمن عاقلة الدية فستان في الجنايات لمخض في فصل ان جنى عبداً
صبي ابن ثلث سنين وحق الحضنة للام فخرجت وتركك الصبي فوقع في النار
يضمن الام قنیه في باب جنایة الصبيان منه حد او عز وفات
قدمه محد لانه فعل ما فعل باحر الشرح فيكون منسوباً الى الام فكانت ديات
خلف انفه درر في التعرير ومن شرب على المسلمين سيفاً وجب قتله
ولا شيء بقتله لقوله عليه الصلوة والسلام من شرب على المسلمين سيفاً فقد
احمر اطل دمه ولا ترفع الضر واجب فوجب عليهم قتله اذا لم يكن دفعه الا
به ولا يجب على القاتل شيء لا يتحصار باغيا بذلك وكذا اذا شرب على رجل
سلاحاً فقتله او قتله غيره دفعا عنه فلا يجب بقتله شيء لما بينا ولا يختلف
بين ان يكون بالليل او بالنهار في المصر او خارج المصر لان السلاح لا يلبث
زليل في الجنايات كذا في الدرر الردة اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد
وجود الايمان وشرط صحتها العقل فلا تصح ردّة المجنون والصبي الذي
لا يعقل وكذا لا يصح ردّة السكران الذي تعجب العقل بدليح في التبر في فصل
احكام المرتدين فان قتل قاتل قبل عرض الاسلام عليه كره ذلك ولا شيء
على القاتل لان الارادة مبيح لدمه زاهد في الردة من كتاب التبر ان
قتله غيره او قطع عضواً منه بغير اذن الامام اذ به الامام في كافي شرح الطحاوي
منع في الردة ومن رأى من قتل اباه عمداً او اقرب منه بالقتل وزعم انه
انما قتل لارتداده او لقتله وليه ولا يعلم الابن من ذلك شيئاً ان يقتضيه

189 اذا لم يكن له وارث غيره من حاوي القدر في انواع المتفرقات من كتب
الكراهية ولانه حق لا يتجزى لان سببه وهو القرابة لا يتجزى حسد
فيثبت لكل واحد منها كلاً كما في ولاية الانكاح ولهذا لو استوفاه بعض
الاولياء لا يضمن شيئاً للقاتل ولو لم يكن له قتله لضمن كالا جنين وكذا للباقيين
زليل في باب القود من الجنايات فصل في الجنايات احرامه شرب دواء
لتسقط ولد حياً فالتقت جنيناً حياً ثم مات فعلى عاقلة الدية في ثلث
سنين ان كان لها عاقلة وان لم يكن فذلك في مالها وذلك للاب ان لم يكن له
وارث آخر ولا تراث منه شيئاً وعليها الكفارة ولو التقت جنيناً ميتاً
تجب الغرة على العاقلة في سنة واحدة والغرة عبداً او امه تعدل خمسة
درهم ذكر كان او انثى ولو كان الشرب لاجل اصلاح البدن فلا شيء عليها ولا
تراث منه ولو اجبية في الفصل الثاني من كتاب الديات استقطت المختلعة
لاسقاط العنة فعليه غرة لزوجهها جامع الفصولين في الثالث والثلثين
ولو التقت جنينين ميتين ففي كل واحد منها غرة وان كانا جنينين ثم ماتا
ففي كل واحد دية كاملة وكفارة وان كان احدهما حياً والاخر ميتاً ففي الحي
دية وفي الميت غرة اعتباراً بحالة الاجتماع بحالة الانفراد محيط رضوي
في باب دية الجنين من كتاب الجنايات فهو مستثنى منقطع لانه ليس
لوارث فاته قاتل فستان في الدية وفي المحيط ولو خرج الجنين
حياً بان استرسل ثم مات ففيه الدية حراً وعليه الكفارة ايضاً لانه قاتل لنفسه
بغير حق مباشرة والقيمة مملوك لان القيمة في الرقيق كالدية في الحر ضايف
فضيلية في ضمان الجنين ومنه ولد فمات يغسل ويصلى عليه ان استرسل
استرسل الصبي في اللغة ان يرفع صوته بالبكاء عند الولادة وفي
الشرح ان يكون منه ما يدل على حياته من رفع صوت او حركة يحضو ولو
ان يطر فبعينه منع في الجنائز لمختص ولو خرج رأس الولد لا يغفر
فاسترسل ففقا، آخر وعينه فعليه الدية الكاملة ولو ذبحه مكان الفداء
فعليه الغرة لانه جنين بعد ولا يقتضيه منه ما لم يخرج كثره وهو مجزوع

صدره مع الرأس ضمانات فضيلية في ضمان الجنين باب الجنابة فيما دون النفس وفي الكبرى القصاص في العين انما تجب اذا ذهب الضوء والعين قائمة تأخر رخصته في بيان اصناف الدية في الرابع من الجنابات وكذا عين ضربت فزال ضوءها وحال انها حي قائمة لا مكان غاية المماثلة في هذه الصورة ثم بين الطريق في ذلك بقوله فيجعل على وجهه قطن رطب ويقابل عينه بمرآة المياة منع في القصاص فيما دون النفس واما الاذن فان قطعها من اصلها وجب القصاص لا مكان المماثلة فيها وان قطع بعضها ان كان ذلك البعض معروفا وجب القصاص لان الاذن لا تنقبض ولا تنبسط فاذا عرف قدر المقطوع وجب القصاص من جنابات الحدادى واما ما يكون زوجا في البدن ففي قطعها كمال الدية وفي احديهما نصف الدية واصل ذلك انه صلى الله عليه وسلم قال في العينين الدية في احديهما نصف الدية وفي اليدين الدية وفي احديهما نصف الدية وفي الرجلين الدية وفي احديهما نصف الدية ففي العينين واليدين والشفتين والاحابيين والرجلين والاذنين والانشيين ونحو المرأة الدية في احديهما نصف الدية كافي شرح وان في كتاب الديات وتؤخذ النية بالنية والنياب بالناب ولا يؤخذ الا الاعلى بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى منع في الجنابات في باب القود فيما دون النفس صبي ضرب سنن صبي فانتزعتها ينتظر بلوغ المضروب ان يبلغ ولم ينبت تجب على عاقلة الدية من ديات الدرر في فضل لا فرد في الشجاج قلنا ما يتولد من التعدي يكون مضمونا فاما ما يتولد مما ليس بتعدي قد لا يكون مضمونا كما اذا سقى ارض نفسه فتلف به جدار غيره او زرع غيره وقد يكون مضمونا كالذي يتولد من الشئ في الطريق قاعديه في كتاب الشرب وكل جنابة فيما دون النفس اذا جئنا بها رجلا على رجل لقطع اليد وقطع السن وما يشبه ذلك فلا قصاص فيها وعليها الارش لان القطع اذا وجد من الجماعة فقد حصلت الشركة في القطع فيضاف الى كل واحد بعضه فلا يمكن ايجاب القصاص في الكل والبعض بخلاف النفس لان القتل

190 يصرف الى الروح وانه لا يتجزى فاضفنا الى كل واحد كلاً ضرورة انه لا يتجزى ولا ضرورة ههنا قاعدة في كتاب الجنابات لمخصا ولا قود ايضا بكسر نصف السن اسود باقيرها او احمر او احضرا وظهرها عيب بوجه ما بل تجب بكل دية السن كذا في الكافي درر في فضل لا قود في الشجاج من كتاب الديات رجل وكثر رجلا على عينه فجرمها فدها المجرع رجلا معروفا بمداية العين ليد او بها فقال المدعو ان هذه العين لا يصلح بمداوانه فقال داو او لا وان لم تصلح لعل وجعها يسكن فدواها فاندمل جرح العين بعد زمان وقل وجعها ولكن ذهب بصرها فيقول الم المجرع للمداوى اشدت عيني وعليك الضمان لا ضمان عليه لان اقصى ما في الباب انه امر بانلاف الطرف وللا مهور بانلاف طرف ان من جهة صاحب الطرف غير ضامن ويجب للمداوى على المداوى له اجر مثل دوائه وفعله فكذلك لو قال للمداوى اصلح العين بحيث لا يذهب البصر فدواها وقد ذهب البصر لا يضمن هو ايضا ويضاف السراية الى الجراح لا الى الداء وللمداوى اجر مثل جوار الفتاوى في الباب الثالث من الجنابة لمخصا الا اذا جاوز المعتاد فيضمن الزائد هذا كله اذا لم يهلك واذا هلك يضمن نصف دية النفس لانه هلك بما ذون فيه وغير ما ذون فيه فيضمن بجابه وهو النصف درر في كتاب الاجارة من الاجارة الفاسدة فلم يضمنوا ما سرى وفاقا هذا لو فعل فعلا معتادا ولم يقصر في ذلك العمل اما لو فعلوا بخلاف ذلك ضمنوا فصولين في الثالث والثنتين لمخصا حد علم الطب يضمن بخطائه وزيادته لا في سرايته وبه الوبري فنية الجنابات في باب ضمان المداوى وفي القنية جراح اشترى جارية رتقاؤه فله شق الرتق وان تأملت انتهى بحرف باب العينين من كتاب الطلاق ولو ان رجلا قال لا احرق قطع يدي فان كان لعلاج كما اذا وقعت فيه يد اكلة فلا بأس وان كان من غير علاج فلا يحمل له قطع اليد ولو قطع في اكمالين فسرى الى النفس لا يضمن تأخر رخصته في الفصل الثاني عشر من كتاب

الجنائيات ولو امر رجلا بنزع كسنة لوجع اصابه وعين السن والمأمور
نزع كسنة اخر ثم اختلغا فيه فالقول للامر فاذا حلف فالدية في ماله لانه عامر
ويسقط القصاص في الثالث من جنائيات نقد الفتاوى وفي حلة ندى
المراة نصف ديتها لان اللبن لا يمسك في الندى بعد فوات الحلة فيفوت
المنفعة لقطع الحلة ولو اجمية في فصل الاول من كتاب الدييات وتقويت
منفعة العضو بمنزلة تقويت ذلك العضو ضمانات فضيلية فيما دون
النفس ولو قطع من رجل المفضل الاعلى من اصبعه فقبل البر معاد و قطع
نصف المفضل الثاني لا يجب القصاص لانه جعل كانه قطع نصف المفضل
الثاني من الابداء وفيه الارشودون القصاص حتى لو تخطى البر يجب القصاص
في الاعلى والارشود في الباقي وارشو المفضل ثلث عشر الدية وارشو نصف المفضل
نصف ثلث عشر الدية شرح الزيادات للعتابة في الجنائيات وكذا لو قطع
للمفضل الاعلى ثم نصف المفضل الثاني فانه اذا لم يتخطى بينهما برة لم يقص كانه
قطعها من نصف المفضل الثاني فعليه الارشود والحكومة ما لو برئ في الاول اقتصرت
وعليه نصف الارشود في الثاني ضمانات فضيلية في مسائل اليد تفلأ عن الزيادات
وفي اللسان الدية ان كان خطاء وان كان عمدا ذكر في الاصل لانه لا قصاص
في اللسان قطع البعض او الكل وعن ابي يوسف انه اذا قطع الكل يجب القصاص
وفي العيون قال ابو حنيفة وفي اللسان اذا امكن القصاص يقص والفتوى على
ان قصاص في اللسان لانه لا يمكن اعتبار المائكة في اللسان لانه مما يتقبض
وينسب ط فان قطع بعض اللسان ان منعه من الكلام ففيه الدية وان منعه
من بعض الكلام دون البعض فانه يجب من الدية بقدر ما فات من جنائيات
الظهيرية ولو غص يد رجل فنزع صاحب اليد يده وقلع سن العاقر
فروعه راضا ن عليه في قول حنيفة وقال ابن ابي ليلى عليه دية سن العاقر
خانية قبيل باب القصاص من الجنائيات وفي النفس والمارن والثان ان
منع النطق او اداء الكثر الحروف والذكور والخشعة والعقل والسمع والبصر
والشم والذوق واللمحة ان حلفت ولم تنبت وشعر الرأس او ايضا ان حلق

١٩١ ولم ينبت دية عورته الدييات فصل فيما يجب فيه حكومة عدل وذكر في
فتاوى قاضيهما ان اذا انتف بعض الحية تقسم الدية على ما ذهب وعلى ما
بقي ويجب على الجاني بحسب ذلك واذا نبت بعض اللحية تجب حكومة عدل
تأنا رخانه قبيل الثالث من الجنائيات **ق**ب قطع ذواته امراته يستأنه حولا
فان نبتت فلا شيء عليه وان لم تنبت فعليه حكومة عدل فنيه في الجنائيات
قريبا من اوله النزاع والفصا والمحام والختان لا يضمنون بسرانية عظم
وهي معروفة وان قطع الختان بعض الخشعة يضمن حكومة عدل وان قطع
الخشعة كلها ففيها كمال الدية من تمة البر بانية في مسائل الاجرة المنزك
من الاجارات **ن**وع آخر رجل جرح رجلا فحجر المخرج عن الكسب يجب على المخرج
النفقة والداواة جواهر الفتاوى في الباب الاول من الجنائيات كذا في نقد
الفتاوى في السكوك من الجنائيات وفي السراجية رجل ضرب رجلا سياط فحجر
فجره في منزهة عليه ارشو الضرب ان بقي اثر الضرب فان لم يبق لا يجب شيء
سوى التعزير وقال ابو يوسف تجب حكومة عدل وقال محمد اجرة الطبيب
ومن الاووية تأنا رخانه في مسائل الضرب من السكوك والعشرين من الجنائيات
الصغير لا يمنع وجوب التعزير فيجوز بين الصبيان وانه شرع في حق الصبيان
لانه من حقوق العباد منع في التعزير **ط**حضا باب الجنابة في الطهارة وجنابة
احاطط المائل رعى اصحاب الدوراء في السكة فزلق به انسان او دابة
قال محمد ان كانت السكة نافذة ضمن وان كانت غير نافذة لم يضمنوا **و**حيزي
في باب الجنابة في الطريق من احدث في طريق العامة كنيفا او ميرا با او جرحا
او دكانا وسعه ذلك ان لم يضربهم وعلى عاقلة دية من مات بسقوطها فيها كمن
حفر بزا او وضع حجرا في الطريق فتلف به انسان وان تلف به بهيمة فصان
في ماله وبها اذا فعله بلا اذن الامام فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان
ملحق الاجر فيما يحدث في الطريق **ط**حضا من الدييات واذا تقدم الى البيت
في ذلك فلم ينقضه حتى سقط فاهلك شيئا فصانته على البيت دون الوصي وكذلك
التقدم الى اب القبي كافي الحاكم الشهيد في باب جنابة احاطط المائل من

منه الديات ولا يصح الشهاد على المرتين والمتاجر والمودع لانه لا يملك النفوس
ولواجبه في الثاني من الجنايات ولو كان الدارين جماعة فاشهد على بعضهم
دون البعض يضمن من اشهد عليه بقدر ما يملكه استحقاقا لان ملكه يطلق له
النقض وله ان يطلب الباقي ولو واجبه في الثاني من الجنايات **فصل**
في جناية الرقيق والجناية عليه ففي يده اي في التلاف يد القن يلزمه
نصف قيمة كى في دية احر بالغة ما بلغت في الصحيح الا في رواية عن محمد
انه يجب في قطع يد العبد خمسة الاف درهم **درر** في فصل دية عبد او
منه كتاب الديات لو قطع عبد يد عبد يوم المولى بالرفع او الغداء
درر من الممل المربور وان جنى عبد او امة على حر او مملوك في النفس او
الطرف خطأ دفعه سيده الى دية الجناية بها اي بسبب الجناية
فيملكه المولى او فداءه بارشها اي بالجناية فيمكن عبده فترت في الجنايات
وكل جناية يكون فيها احر نصف الدية ففي العبد نصف القيمة الا اذا بلغت
خمس الاف فينقص عنه خمس دراهم ضمانات فضيلية في اطراف العبد من
كتاب الجنايات اذا جنى العبد خطأ قبل مولاه اما ان تدفعه بها او
تفديه بها مختارات النوازل في جناية العبد وفي المباح لو فوت
عضوا على قن يوجب ذلك في احر نصف الدية ففيه نصف القيمة لا يراى
على خمسة الاف درهم الا خمسة دراهم فضيلية في اطراف العبد **درر**
وفي الحافضية استخدام قن الغير بغير احره غضب اذا اتصل به احذية كقبضه
بلا اذنه فلو هلك من عمله ذلك ضمن وان لم يتصل به احذية لم يضمن علمه قن
للغير او لا وفي الصغيرى مثله فضيلية في ضمان غضب العبد سئل عن
قال لا اضر اقل عبدى فقتله هل يضمن قيمته ام يقتل به اجاب لا يضمن
قيمه ولا يقتل به **نقد** المائل في الجنايات اذا قتل الرجل عبده او امه
او ام ولده فانه يعزرو ويحبس ولا يجب القصاص ولا الدية ضمانات
ابن غانم في جناية الرقيق فان اعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن
الاقل من قيمته ومن ارشها وان اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه

192 الارش لان في الاول فوت حقه وفي الثاني صار مختارا لان الاعتناق بمنه
منه الدفع فالاقام عليه اختياره منه للاحرز وعلى يدين الوجهين البيع والهبة
والتدبير والاستيلاء لان كل مما يمنع الدفع لزوال الملك به هداية في
جناية المملوك لمختصا ولو قتل اجنبى هذا العبد خطأ ولا يغرم الا قيمة
واحدة للمالك ثم يدفعها المولى الى الغرماء كافي في كتاب الديات في جناية
المملوك ولو تزوج باذن المولى فهو المثل كسائر الديون تاتى رعايته في كفا
من كتاب المأذون **فصل** في جناية الدواب **وعليه** فان سيراها ملكها في الطريق
بان قاده او ساقها ضمن ما تلف بكدمها او وطئها بيد او رجل ضمانات في
جناية الدواب قال الكردري وكذا ذكره عصام وقال الامام خواهرزاده
ولو او قهرها على الطريق ضمن التالف مربوط او غير مربوط ضمانات فضيلية
في جناية الدواب سكران جميع به فرسه فاصطدم انسانا فانت قال المولى
لا يقدر على منعه فليس بمسير له فلا يضاف اليه سيره فيه او وكذا غير السكران
لو عاجز امن منعه فصولين في الرابع والثلاثين من احكام السكران امر
صبيانا ان يسقي له دابة من النهر او ارسله في حاجته فمات او ضل لم يكن على الرجل
شيئ ولو غرق في النهر او صدمته دابة او نهشته حية كان الذي امره
ضامنا تنمة الفتاوى في مسائل اجنبيين والصبي من الجنايات ضمن الكركب
في طريق العامة ما وطئت دابة وما اصابته بيد او رجلها او رأسها
او كدمت او ضبطتها او صدمت تنوير الابصار في جناية البهيمة
من الجنايات وفي شرح الطحاوى دخل داره فعضه كلب عقور لرب
الدار لاضمان عليه الا اذا شلاه او غراه فيضمن من جنايات الدواب
من ضمانات الفضيلية فان نفخت الناحس فدمه بدر مطلق الا بحرقي
جناية البهيمة وعليها لا اي لا يضمن دابة منفلة اصابته نفسا
او مالا ليل او نهار القول عليه السلام جرح الجواد جباراى بدر **درر**
في جناية البهيمة ولا ضمان على جحام وبراغ وقضاد ولم يجاوز المعتاد
فان جاوز ضمن الزيادة كلها من اجارة تنوير الابصار قطع احدى

قوايم الدابة يضمن كل قيمتها هذا اذا كانت لا تؤكل وان كان مأكولا ينجح
اذا كان له قيمة بعد قطع البدن وضمنه القيمة او امسه واخذ من الجاني
النقصان بزارية في الفصل الرابع في الجناية على غير بني آدم قطع اذن الدابة
او بجزئها او ذنبها ضمن النقص جعل قطع الاذن نقصا ناسيا فصولين
في الثالث والثلاثين في جناية الدواب له كلب عقر وكل امر عليه ما تعرضه
لاهل القرية ان يقتلوه فان عض انسانا فقتله فان قبل التقدم اليه فلا ضمة
عليه وان بعد التقدم اليه عليه ضمانة كالحائط المائل قبل الشهاد وبعده
وفي المنية في سلة نطح الثور يضمن بعد الشهاد والنفس والمال في الرابع من
جنايات البزارية في الجناية على غير بني آدم باب القامة سئل عن صبي
وجد بارض قرية وبه اثر خنق فهل يجب دية وقامة على اهل القرية ام لا اجاب
اذا وجد الصبي المذكور وبه اثر خنق ظاهر فهو قاتل فوجب دية وقامة على
اهل القرية التي وجد بها نقد المسائل فخصا في الجنايات ان وجد القاتل
في مكان مملوك كانت القامة على الملاك والدية على عواقلم تاتارخانية
في الشهادة من الجنايات ولو وجد احر قتيلا في دار ابيه او امه او المرأة في
دار زوجها ففيه القامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث خاتمة في
باب الشهادة في الجناية من كتاب الجنايات وفي خارجها اي الجيمة وظهر
والفسطاط ان كانوا اي الساكنو خارجها قبا على قبيلة وجد القاتل
فيها ولو بين القبيلتين كان حكمهما بين القريتين وقد مر بيانه ولو نزلوا
جملة مختلفين فعلى اهل العسكر كلهم مع في باب القامة اذا وجد القاتل
في صف من السوق فان كان اهل ذلك الصف يبيون في حوائثهم فدية
القاتل عليهم وان كانوا لا يبيون في حوائثهم فدية القاتل على الذين لهم
ملك اخوانيت نهاية في القامة وفي حديث عبد الله بن سهل
قال ان النبي عليه السلام اتما او جبت القامة والدية على يهود وحيبرهم
سكنون بخيبر ولم يكونوا طاكافا فان الملك للمسلمين محيط برباني و
المسلمون والكافرون في القامة سواء عاور القدسي في القامة اذا وجد

193 قاتل في محلة خربة وبقريرها محلة عامرة فالدية والقامة على اهل المحلة العامة
وجيز رخسي في القامة ولو كان القاتل محتسبا في جانب من الشهور
كانت القامة والدية على اقرب الاراضي والقرى الى الموضع الذي احتسب فيه
القاتل اذا كان يصل صوت اهل الاراضي والقرى اليه والافلا خاتمة في باب
الشهادة في الجناية من كتاب الجنايات وفي الاسمي جاني ان الرجل اذا وجد
قتيلا في دار انسان وفيها خدمة وعلمانه قال القامة والدية على رب الدار
دونهم تاتارخانية في احادي عشر من الجنايات وجد قتيلا في دار منزلة
بين قوم لبعضهم اكثر بان كان لرجل نصفها مثلا ولرجل عشرها وباقيها لآخر فمضى
على الروسولا اعتبر قدر الانصبا ولا استواء صاحب القليل والكثير في الخط
والتقصير ورقي القامة مبيت به جرح او اثر ضرب او خنق او خروج
دم من اذنه او عينه وجد في محلة او بدونه او الكثرة او نصفه مع رأسه ولم
يعلم قاتله وادعى وليه القتل على اهلها او بعضهم حلف خسون رجلا منهم بختا
الولي بانه ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا لا الولي ثم قضى على اهل المحلة بالدية ان
وقعت الدعوى بقتل عمه وان بخطاء فعلى عواقلم وان لم يتم العدد ذكر
الحلف عليهم ليتيم خمسين يمينا تنوير الابصار في القامة ولو وجد
قاتل في سفينة فان لم يكن معهم ركاب فالقامة والدية على ارباب السفينة
وعلى من يمد يدهم يملكها او لا يملكها وان كان معهم ركاب فعليهم جميعا
وهذا في الظاهر يؤيد قول ابي يوسف في ايجاب القامة والدية على الملك
والتكافؤ جميعا بدائع في القامة نوع آخر وابو حنيفة يعتبر الملك
دون السكنى فصار وجود السكنى وحده بمنزلة وابو يوسف يرجح سكن
على الملك عند الاجتماع فاذا لم يكن ثم سكنى يعتبر الملك بالاجماع محيط
رضوى في باب القامة وهذا اعني وجوب الدية على بيت المال في السوقي
الغير المملوك والشارع ليس على اطلاقه بل اذا كان السوق والشارع بعيدا
عن المحلة بحيث لا يبلغ اهلها الصوت والافالقامة على اهلها لا على بيت
المال يعقوب باشا على صدر الشريعة وفي المحيط ولو وجد في المسجد فان

جامعا فالدية على بيت المال وان كان مسجد محلة فهي على اهل المحلة ضمانات
فضيلية في ضمان صور الوجبات وجد القتل في محلة حرة وبقرها محلة حرة
فالدية والقامة على اهل المحلة العامة وجيزه من خشي باب القامة
ولاقامة ولادية في ميت لا اثر به او خرج الدم من فمها وانفها او دبره او ذكره
او وجد اقل من نصفه ولو مع الرأس او نصفه مشقوقا بالطول ملحق بالبحر
في القامة وفي نوادر بشر بن الوليد عن ابي يوسف واذا وجد القتل في دارها
سكان واربابها غيب فالدية والقامة على اربابها اي الدار في قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف على السكان وان كانوا ينتقلون الى اهلهم بالليل مثل
الخصايا والصباغ يكونون بالثهار في موضع وينصرفون الى اهلهم بالليل
فلا شيء عليهم تأثير خانية في الفصل الحادي عشر من كتاب الجنائيات
وفي المبسوط لو وجد في دار امرأة في مصر ليس فيها من غيرها احد فالقامة
والدية على عاقلتها اقرب القبائل منها عند مواعيد ابي يوسف في قوله
الاول ثم قال آخر انهما على العاقلة جميعا وروى انه اذا انقرض اهلها
فالقامة عليها والدية على الاقرب من قبيلة قومها ذكره العتابة بنيو آخر
وان ادعى الولد القتل على واحد من غيرهم اي غير اهل المحلة سقطت القامة و
الايمان عنهم كما سقطت الدية فهمتان في القامة ميت به جرح او
اثر ضرب وجد في محلة بفتحيتين اي مكان نزول كما في المفردات فيمثل المسجد
والحكمة العرفية والدار غيرها فهمتان في القامة طعنا وفي رجلين كانا في
بيت ليس فيه غيرهما وجد احدهما قتيلا ضمن الرجل والاخر دية عند ابي يوسف
خلافا لغير فهمتان في آخر كتاب الدية باب قبيل فصل العاقلة وان ادعى
اهل المحلة على رجل من غيرهم انه هو الذي قتل واقاموا عليه بينة من غيرهم فبنته بينهم
انقروى من باب القامة نقلا عن المبسوط السر خشي ولواقامة و
ولادية في ميت لا اثر به ملحق في القامة وكذا في مسائر المتون
ومن ابي منهم عن اليمين مجلس حتى يحلف لان اليمين فيه مسحق لذاته تعظيما
لا لمر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف النكول في الاموال لان اليمين

لانهم سقطت بدينه البينة المحضرة
غير انفسهم

بذل عن اصل حقه ولهذا يسقط ببذل المدعي وفيما نحن فيه لا يسقط بدينه 194
الدية هداية في القامة فكذا في الدار وجب ان يسوي بينا اذا وجد
فيها اجنبي وبيننا اذا وجد صاحب الدار ولو وجد فيها اجنبي لم يهدر
دمه تعظيما لآدم الدم ووجب الدية على عاقلة صاحب الدار فكذا اذا
وجد فيها صاحب الدار وجب ان لا يهدر دمه تعظيما لآدم الدم ويجب
ديته على عاقلته تحيط برهاني في الحادي عشر من كتاب الديات في القامة
باب ما يتعلق بدعوى الجرح والقامة فان كان العفو بلفظ اجنبية او
بلفظ الجراحة وما يجرد منها صرح بالاجماع ولا شيء على الغافل انقوى
في الرابع في القود ونقلا عن البايغ من اجنبايات وان اقر كل واحد منهما انه
قتله وقال الولد قتلناه جميعا له قتلها ولو كان مكان الاقرار شهادة لفت
ولو قال في صورة الاقرار صدقنا ليس له ان يقتل واحد منهما لان كل واحد
منهما يدعي الانفراد بالقتل فتصديقه يوجب ذلك ولو اقر رجل بانه
قتله وقامت البينة على آخراته قتلته وقال الولد قتل كلاهما كان له قتل المقر
دون الشهود عليه ولو قال لاحد المقرين صدقت انت قتلته وحده كان له
قتله مخ في باب الشهادة في القتل من كتاب الجنائيات طعنا ادعى على آخر
انه ضرب امته امرأة وماتت بضربه فادعى المدعي عليه بانها خرجت الى
السوق بعد الضرب لايصح اما لو برهن انها صحت بعد الضرب صح ولو برهن
هذا على الصحة وهذا على الموت بالضرب فبينة الصحة اولى بزازية في الحكي
عشر من كتاب الدعوى واذا ادعى بعض الورثة دم ابيه على رجل واخوه
فائب واقام البينة على انه قتل اباها فاني اقبل ذلك وكذلك واجسو
القاتل واذا قدم اخوه كلهم جميعا ان يعيدوا البينة في قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد لا يكلفهم اعادة البينة ولو كان هذا في دم خطاء لم
يكلفوا اعادة البينة في قولهم جميعا كافي للحاكم الشهيد في باب الوكالة
من كتاب الديات وفي سوق غير مملوك والشارع والسجن والجامع لا يأت
في شيء منها والدية على بيت المال لان تدبيره الى الامام فهمتان

لذلك فان كان وارث المستامة معه با مان فينالتم تجزؤصية فيما زاد على الثلث
 الا باجازه الوارث لان حق وارثه ههنا مسمى بسبب الامان كحقه شرح
 سير الكبير في باب ما يختلف فيه اهل الحرب واهل الذمة من الشهادتين
 والوصايا **فصل في اجتماع الوصايا** وان جمع بين هذه الوصايا
 كلها فانهم يتنصرون بكونه الثلث بوصاياهم فما اصاب العباد فلهولهم
 ولا يقدم بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجمع ذلك كله فيبدا منها
 بالفرائض ثم بالواجبات ثم بالتطوع هذا اذا لم يكن في الوصية عتق منفذ
 ولا محاباة مخيرة فان كان فيها عتق منفذ او محاباة مخيرة فان في قول الله
 جنيته ان كان المحاباة متقدمة على العتق يصرف الثلث كله الى المحاباة ثم
 الى العتق ثم الى سائر الوصايا وان كان العتق مقدما يصرف الثلث اليهما
 جميعا فاذا فضل من مائتي فحينئذ يصرف الفضل الى سائر الوصايا والمحاباة
 غاية البيان في اواخر باب العتق في المرض قبيل باب الوصية للاقارب من
 كتاب الوصايا هذا الذي ذكرناه اذا لم يكن في الوصايا بالقرب عتق مخير
 وهو الاعتاق في مرض الموت او اعتاق معلق بالموت وهو التبرير فان كان
 تقدم ذلك ان الاعتاق للجزء والمعلق بالموت لا يحتمل الفسخ فكان اقوى
 فيقدم بدايه من كتاب الوصايا قبيل اواخر بورتين ولو وقف ارصه
 في مرضه واهل الوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وبين سائر الوصايا
 فيصرف لاهل الوصايا بوصاياهم ولا لاهل الوقف بقيمة هذه الارض فما اصاب
 اهل الوصايا اخذوه وما اصاب قيمة الارض اخرج من الارض بذلك المقدار
 فنصار ذلك وقفا على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ اولى
 تانا رخانه في اواخر عشر في وقف المريض من كتاب الوقف كذا في القيق
 في احكام المرضي اما اذا اسم الموصي به ولم يسم الوصية للداو لم يكن رجوعا
 وكان بينهما كما اذا اوصى بجده لرجل ثم اوصى به لآخر انقروى من كتاب
 الوصايا بانقلا عن البسوط امراة اوصت الى امها ان يعطى بعد موتها
 مائة درهم الفقراء ومائة الاقارب وان يطعم الفقراء لما تركت من الصلوة

194 ثم ماتت وعليها صلوات وثلاث ماله لا يبلغ جميع هذه الاشياء بقسم الثلث
 على مائة الفقراء وعلى مائة الاقارب وعلى ما يبلغ قيمة الطعام لكل صلوة منيون
 من حنطة ويبدأ بالطعام ويجعل النقصان في حصة الفقراء والاقارب
 لان اعطاء الطعام واجب للفقراء والاقارب تطوع فينقص من التطوع
 لانه الواجب **ظهيرية في الرابع من الوصايا** وفي شرح الطحاوي ومن
 اوصى لرجل بربع ماله والاخر بنصف ماله فان اجازت الورثة يكون
 نصف المال للذي اوصى له بالنصف والربع للذي اوصى له بالربع وبقي
 الربع بين الورثة على فرائض الله تعالى ولو لم يجز الورثة فانه يجوز في
 الثلث فيكون ثلث المال على سبعة اسهام اربعة من ذلك للموصي له بالنصف
 وثلثة اسهام للموصي له بالربع وهذا قول ابي حنيفة وعلى قولها بقسم بينهما
 على ثلثة اسهام سهران للموصي له بالنصف وسهام للموصي له بالربع واتق
 يقسم على سبعة اسهام عند ابي حنيفة لان مذهبه ان للموصي له بالنصف
 لا يضرب الا بالثلث والموصي له بالربع يضرب بالربع فاحتجنا الى حساب
 ثلث وربع وذلك اثني عشر الثلث من ذلك اربعة والربع ثلثة فتجعل
 وصيتهما على سبعة وذلك ثلث المال وثلثا المال اربعة عشر والجميع اربعة عشر
 فيجعل المال كله على اربعة عشر من سبعة من ذلك للموصي له اربعة من ذلك
 للموصي له بالنصف وثلثة من ذلك للموصي له بالربع تانا رخانه في احكام
 من الوصايا واما المجهول فانه على عشرة اوجه احدها ان يقول اعطوا فلانا
 شيئا من مالي او جزء او بعضا او طائفة او حظا او ما شئتم او اجبتهم
 او ما شاء الوصي او ما احببه الوصي او مقدارا فان حكم هذه كلها واحد و
 يعطونه ما شاء او من قليل او كثير ولو قال اعطوه ثوبا من ثيابي او شاة
 من شياهي او بقرة من بقري او شجرة من اشجاري يعطونه ما شاء او
 من ذلك جيدا او رديا او وسطا وهذا ايضا مجهول الا انه معلوم ان
 تنف في الوصايا وان لم يجز الورثة فانه ينظر ان كانت وصاياها كلها
 للعباد فانهم يتنصرون بكونه الثلث بينهم بالخصص وان كانت وصاياها

كلها تعلق فانه ينظر ان كان كلها فرائض يبدأ بما بدأ به وان كانت
كلها واجبات فانه يبدأ بما بدأ به ايضا وكذلك اذا كانت كلها تطوعا
انقروى في الوصايا نقل عن غاية البيان فصل في الرجوع عن الوصية
وكل تصرف او وجب زوال ملك الموصي فهو رجوع كما اذا باع العين الموصية به ثم
اشترها ووجهه ثم رجع فيه لان الوصية لا ينفذ الا في ملكه فاذا ازاله كان رجوعا
بهديه في الوصايا رجل اوصى بوصايا وكتب على ذلك صكها ثم اتم اوصى بوصايا
آخر وكتب على ذلك صكها ان لم يكتب في الثانية اتم رجع عن الاول يجعل بالوصيتين
جميعا لان كلتا الوصيتين صحيحة ولو الجبة في الثانية من كتاب الوصايا الموصي
اذا جحد الوصية كان رجوعا عند ابي يوسف وقال محمد لا يكون مجوده رجوعا
ونحن نقول للفتوى منع شرح المجمع في كتاب الوصايا كذا في الهستانه ووجب
الاستدراك بكلمة لكن اثبات ما بعده فاما نفى الاول فليس من احكامها بل ثبت
ذلك بدليل وهو النفي الموجود فيه صريحا بخلاف كلمة بل فان موجبها وضعافى
الاول واثبات الثانية تحقيق في الاصول في باب حروف المعاني ان الكلام
الموصول بعضه ببعض يتوقف اوله على آخره ويتبين مراد المتكلم بآخره
ولا يحكم باوله حتى ينتهي الى آخره ككلمة الاخلاص وكقوله لفلان على الف
درهم الا مانه محيط برهانه في العاشر من كتاب الوصايا باب في نصب
الوصي وعزله ثم ينظر ان كان للتصغير اب حاضر او وصى الاب او وصى وصيه
او اجد اب الاب فليس لوصى الام ولاية التصرف فيما تركته الام شرح منظومه
لابن النخبة في الوصايا مات احد الوصيين ليس للمي منهما ان يتصرف
في التركة عند الطرفين فرفع الحق الامر الى المحاكم فان رآى الضم ضم اليه آخر
وان رآى ان يجعل وصيا وحده ويطلق له التصرف اطلق فيئنه يستبد
بالتصرف وقال ابو يوسف يستبد الحق بالتصرف ولا يرفع الامر الى المحاكم
ادب الاوصياء في فصل التعدد ووصى الوصى وصي في الترتين اي اذا
مات الوصى فاوصى الى غيره فهو وصي في تركته وتركته الميت الاول لان
الاوصياء اقامة غيره مقامه فيما له ولاية وعند الموت كانت له ولاية في

في الترتين فله ان يفوض الى غيره يلقى في الوصايا قبيل فصل في الشهادة
شهد الوصيان ولو اوصى مسلم الى ذمي او مستأمن لم يصح وكذا وصية
الذمي الى مستأمن او حرابي ولو اوصى ذمي او مستأمن الى المسلم صح وكذا
وصية ذمي الى ذمي خزانة الاكمل بعد ورقتين ونصف من كتاب الوصايا
نصب الوصى من القاضي انما يجوز اذا لم يكن الوصى من جهة الميت في الحاك
عشر من فصول الاستروشنى وان رد الوصى الا ايضا بوجه من الوجوه فله
اي في علمه رد ايضا حتى اتم اذا قبل بعده لا يصح قبوله قوله في فصل
من اوصى من كتاب الوصايا ولو كان الوصى عاجزا عنه القيام بالوصية ضم
اليه غيره ملتقى باب الوصى ادعى ديني في تركه وكل الورثة كبا رقيب
ان كان البلد الذي فيه الورثة منقطع عن بلدة المتوفى لا تأتي ولا يذهب
القائلة نصب القاضي وصيا وان لم يكن منقطعا لا ينصب من قضاء البراءة
في التاسع والاب اذا جحد او عتبه على قول الكل لا يثبت لابن الولاية في مال
الاب خلاصة في النامه من النكاح ولكل من الاب واجدة والقاضي ابو
اوصيا ثم ان يجزوا امن اموال اليتامى بالمحروف شرح طحاوى في باب
المصراة في البيوع كذا في العتابة ملخصا الوصى اذا ادعى دينه على الميت
وليحوله بيته فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بيته فان القاضي
ينصب للميت وصيا حتى يقيم المديونية عليه ثم القاضي باختيار بعد
ذلك ان شاء ترك الثاني وصيا وصار الاول خارجا عن الوصية وان شاء
اعاد الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر ان خصاف ان القاضي يجعل
للميت وصيا في مقدار الدين الذي يدعيه خاصة ولا يخرج الوصى من
الوصاية وبه اخذ المشايخ وعليه الفتوى خاتمه في فصل تصرفات الوصى
وفي التاتارخانية اوصى الى رجل ثم مكث زمانا فاوصى بوصايا الى آخر
فيها وصيان في كل وصايا به تذكر ايضا الى الاول او نسي لان الوصى
عندنا لا ينحل ما لم يعزله الموصي ويجزجه عن الوصاية بان يقول اجزجه
عن الوصاية او يقول رجعت عن وصايتي اليه حتى لو كان بين وصيته

مدة سنة او اكثر لا يتعدى الا لغير الوصاية ادب اوصيا في فصل التعدي
 رجل اوصى الى رجل وقال له اعمل برأي فلان فهو على وجهين احدهما ان
 يقول اعمل برأي فلان والثاني ان يقول لا تفعل الا برأي فلان اختلف
 المشايخ فيه قال بعضهم في الوجهين الوصي هو المأخوذ وقال بعضهم في الوجهين
 كلاهما وصيانا كانا وصيا اليهما وقال بعضهم في قوله اعمل برأي فلان الوصي
 هو المأخوذ وفي قوله لا تفعل الا برأي فلان هما وصيانا واختار الفقهاء
 ابو الليث هذا القول فقال هذا المشايخ يقول اصحابنا فانهم قالوا اذا وكل الرجل
 غيره بالبيع وقال له بعد شهوده فباعه بغير شهوده وادعى له لا يتبع الا
 بشهود او قال لا يتبع الا بحضور فلان فباع بغير شهود او بغير حضور فلان لا يجوز
 كذا هذا وكذا لو اوصى الى رجل وقال له اعمل بعلم فلان كان له ان يعمل بغير علمه
 ولو قال لا تفعل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل بغير علم فلان والفتوى على هذا
 القول من وصايا غانية في فصل فيما يكون قبول الوصية حريصا قال غيره
 اقضى ديون بصير وصيا في قول ابي حنيفة في الكل لان الايباء من الميت
 لا تقبل التخصيص والفتوى على قول ابي حنيفة ظهيرية في التبع في
الايباء خلاصة من كتاب الوصايا فصل في تصرفات الاب والوصي في الولاية
 في مال الصغير الى الاب ووصيته ثم الى وصي وصيته فان لم يكن فالقاضي ومن نصب
 القاضي في اول السبع والعشرين من العاوية طعنا صغير ورث مالا
 وله اب مبذر سرف يستحق الحجر على قول من يجوز الحجر لا يثبت الولاية في المال
 للاب غانية في الوصايا في تصرفات الوصي وللقاضي ان يبعث مال
 الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله ان يأخذ مال اليتيم من والده اذا كان
 الوالد سرفا مبذرا ويضعه على يده فذل ان يبلغ اليتم غانية في فصل
 فمن يجوز قضاء القاضي له ومن لا يجوز فربما من اوله في كتاب الدعوى
 الولاية على مراتب الاولى ولايت الاب واجده وهو وصف ذاتي لها ونقل
 ابن السبكي الاجماع على انها لو لم تنفسها لم ينزع عنها شبهة في القاعدة
 السادسة عشر وللوصي ان يدفع المال مضاربة ويعمل به فيه مضاربة

قوله ان غانية في مال
 فالوصي وصي الميت استباح في الوفا
 من الغنى

199 لانه قائم مقام الاب والاب هذه التصرفات فكذا الوصي فان عمل بنفسه
 اشهد على ذلك لان له ان يتجر في مال الصغير اختيار من خرج المختار
 في كتاب الوصايا الاب والوصي بملك كل واحد منهما تزويج امة الصغير
 ولا بملكه تزويج عبده غانية في تصرفات الوصي وفي المبسوط لا يملك
 الوصي اعتناق عبد الصبي ولو على مال ولا بيعه من نفسه وكذا الاب
 لان الاعتناق اضار محض للصبي ادب اوصيا في فصل الابن والكتابة
 والاعتناق كذا في غانية في تصرفات الوصي الوصي اذا امتنع من التصرف
 لا يجبر من قضاء خلاصه في الجنس الثاني من الفصل الثامن حريصا قال
 اوصيت الى فلان بثلث مالي بضعه حيث شاء جاز له ان يضعه في نفسه
 ولو قال للوصي اعط الثلث من ثبوت ليس له صرفه الى نفسه لانه صار مرفقا
 بالاضافة اليه فلا يدخل تحت النكحة بزازيه في الحاشية من كتاب الوصايا
وفي البنية صنع ثلثي حيث شئت له ان يضعه في نفسه وفي اعطالا ادب اوصيا
في فصل تنفيذ الوصية كذا المبسوط سرف في اقرار المريض والوصي لا يملك
 ابراهيم الميت ولا ان يحط عنه شيئا ولا ان يزوجه اذا لم يكن الدين واجبا
 بعقده فان كان واجبا بعقده صح الخط والتأجيل والابراء في قول ابي حنيفة
 ومحمد ويكون ضمانا وعرضا بغير يوصي ذلك ويكون ضمانا غانية
 في تصرفات الوصي الوصي اذا باع الزكاة فان كانت الورثة ظلمهم كبارا
 ولا دين على الميت ولا وصية والورثة حضور فليس له ان يبيع شيئا
 وان كانت الورثة غيبا فله ان يبيع العروض من احكام الناطق في
 احكام الاوصيا للوصي ان يضارب في مال الصبي وان يدفعه لآخر
 مضاربة وله ان يبيع ويتجر ويشرك وان يدفعه للبضاعة
 والتجارة والشركة وله ان يفعل على كل ما كان خيرا لليتيم ادب اوصيا
 في المضاربة واحاصل ان ولاية القاضي في مال الصغير مما أخرجه من
 ولاية الاب واجده ومن وصيتهما وفي الحاشية الزايد في صريح بان القاضي
 تجبر عنه التصرف في مال الميت عند وصي الميت وعند من نصبه وصيا

عن الميت من فتاوى خيرية في كتاب الوصايا ملخصا كذا في الفقيه في
باب بيع الاب والوصي من البيوع اذا اقر الوصي بقبض الدين ثم بلغ اليتيم
ان شاء طالب الوصي ويكون مطالبته به تصديقا له في اقراره بالقبض وان
شاء طالب المديون اذا لم يصدق به الوصي فاذا قبض من المديون فالمديون
يرجع على الوصي لا اقراره بالقبض اشارة الى ان اقرار الوصي بالقبض لم يبلغ
اليتيم قاعديه في الاقرار **فصل في تنفيذ الوصية** ولو قال ارضي هذه صدقة
موقوفة على وجوه الخير والبر او على وجه البر او قال على وجه الخير يكون وقفا
على الفقراء لان البر عبارة عن الصدقة استعاضا قريبا من ارضي اوصى
بثلثة في وجوه الخير يوصى الى بناء المسكنة وبناء المسجد وطلبية العلم
بنازية في اول الوصايا واذا اوصى له بجارية فولدت ولد اموت
الموصى قبل ان يقبل الموصى له ثم قبل ولها يخرجان من الثلث فبهما للموصى
حاشا في القدر من الوصايا وله ان القسمة قضاء على الميت اذا التزكة
مبتغاة على ملكه قبل القسمة حتى لو حدثت الزيادة تنفذ وصاياه فيها
وتقضى ديونه منها بخلاف ما بعد القسمة هداية في كتاب القسمة وهذه
هذا قالوا اذا اوصى بجارية لان ان فولدت قبل القسمة تنفذ الوصية
فيها بقدر الثلث كانه اوصى بهما بخلاف ما بعد القسمة فان الزيادة
للموصى له فدل ان التزكة مبقاة على ملك الميت **عناية على الهداية**
في القسمة اوصى بثلث ماله للمساكين فاحتاج ورثته وهم كبار حضور
فان اجمعوا ان يجعلوه لانفسهم واحتاج بعضهم فاجمعوا على ان يخطو
له فروع جائز وان كان في الورثة صغير او غائب او عاجز غير راض لا يجوز
منع في الوصية للمساكين **فصل في توزيع النوازل في الوصايا** احد الوصيتين
لا ينفرد الا في ثمانية تجزئ الميت وشراء ماله للصغير وتنفيذ الوصية
المعينة سواء اوصى لهما معا او على التعاقب في الاصح **بنازية في الوصايا ملخصا**
ولو قال تصدقوا بهذا الثوب ان شاءوا يتصدقوا به وان شاءوا ابوه
واعطوا ثمنه وان شاءوا اعطوا قيمته وامسكوا الثوب ادب اوصيا

في التنفيذ تعيين الوصي كتعيين الموصى ادب اوصيا في التنفيذ ولا
رجوع فيها اي في الصدقة **بعد القبض** ولا في الهبة اي رجوع في الهبة
للفقير لانها في المعنى صدقة ولا الصدقة باجر اي لا رجوع في الصدقة
على الخفي ابن منكر في فصل في العري والصدقة من كتاب الهبة ملخصا ذكر
في الاحاديث اذا مات احد الوصيتين يجعل القاضي مكانه آخر اتهما فلان
الباقى عاجز عن التصرف وحده واما عند ابيه يوسف فلان الحق وان كان بقدر
التصرف وحده لكن الموصى قصده ان يخلفه متصرفان في حقه وقد امكن بنصف
الاخر فينصب فجعل المسئلة اتفاقية ادب اوصيا في بعد الوصي قال
في المتنق ولو هلك الغ المعينة للوصية يبطل الوصية وقيل بغض الورثة
مثلا ان كان في الثلث وفاء ومثله في الظهورية قال وكل منهما رواية غير محمد
وقال في اخا نيه المختار القول بضان الورثة ادب اوصيا في التنفيذ **نوع**
فيما يصدق به الوصي ومالا ولو ادعى الوصي بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده
وانفق ثمنه صدق ان كان بالكا والاكذا في دعوى خزانة الاكل اشباه
في كتاب الوصايا واجمعوا على ان للاب والوصي ان يبا فرجال اليتيم
ولا يصير ضامنا هذا اذا كان الطريق امنافان كان مخوفا وله بد من السفر
يكون ضامنا عند الكل **عناية في فصل فيما يضمنه الموصى من كتاب الوصية**
ملخصا كل امين اذا ادعى ابطال الامانة الى استحقاقها قبل قوله سواء كان
في حيوة مستحقها او بعد موته **اشباه في كتاب الامانات ملخصا من الفن**
الثاني فصل في ضمان الاب والوصي وحده وضمن الاب لموات مجرما وقيل
لا كوصي يقول احقير الظاهر ان القول الثاني اصح اذا الاب ليس ادي في حالا
من الوصي فيبني اتحادهما على نور العين في السادس والعشرين **طبع المتنق**
في مال اليتيم فاعطى البعض من ماله ان امكنه دفع بلا اعطاء ضمن والا
بنازية في النامنة من الوصايا اذا ادعى الوصي ان الميت ترك رقيقا و
وانفقت عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذا به الابن قل محمد وحسن بن
زياد القول قول الابن وقال ابو يوسف القول قول الوصي واجمعوا على

ان العبد لو كانوا احياء كان القول قول الوصي خاتمه في فصل تصرفات
الوصي من كتاب الوصايا **قال** عك اتخذ ضيافة من مال الصغير لختته للاقارب
 واجيرانه واجمام فاكلوا منه ذلك لم يضمن اذا لم يسرف قفيه في باب تصرفات
الاب والام والوصي في مال الصغير واذا ادعى رجل على الميت ديناً فصرحه
 الوصي من مال الميت على شيء فانه لا يجوز اذا لم يكن له دين بينه لان في هذا
 الصلح ضرراً على الورثة فانه انزال ما لهم بهذه الصلح من غير ان يجعل لهم عوضاً وكذا
 ان قضاء بغير صلح من مال الميت لم يجوز وكانت الورثة باختيار ان شاؤا
 ضمنوا الوصي وان شاؤا ضمنوا المقضي لانه الوصي دفع ما ليس له حق دفعه
 والمقتضي قبض ما ليس له حق القبض فصار ضماناً فكان للورثة اختيار ان
 ضمنوا المقضي لا يرجع بما ضمن على احد وان ضمنوا الوصي فالوصي يرجع
 على المقضي سواء كان ما قبض المقضي قائماً في يده او بالكا وكان ملكاً للوصي
 بالضمان والوصي انما اقتضاه على تقدير ان ما اقتضاه ملك الميت فاذا
 صار ما اقتضاه ملكاً له بالضمان كان له الرجوع على المقضي لان حقيقة مال
 الميت لاني مال الوصي وقد عرف الجواب في رسول المودع بقبض الوديعه اذا
 صدقه المودع انه رسول فلم الوديعه اليه ثم حضر المودع وانكر كان له ان يضمن
 ايتها ما شاء فان ضمن المودع فالوصي يرجع على الرسول ان كان ما دفع
 قائماً في يد الرسول وان كان بالكا لا يرجع وكان الفقيه سبيل الزاهد يقول
 انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فهناك وضع المسئلة ان المودع
 صدقه في كونه رسولا ثم دفع اليه الوديعه وههنا قضاء المال من غير ذكر
 اقرار الوصي به بينه فيكون محملاً على انه قضاء وهو ساكت وهناك
 لو دفع اليه الوديعه وهو ساكت ثم ضمن يرجع وههنا الوافر الوصي
 بالدين ثم قضاء لا يرجع وان ضمن فاذا لافرق بينهما ومن اصحابنا من فرق
 بين المسئلتين ووجه الفرق بينهما ان دفع الوديعه الى الرسول كان على
 سبيل الامانة لانه دفع الوديعه الى رسول صاحب المال والوديعه
 في يد رسول صاحب المال يكون امانة واذا كان قبض الرسول قبض امانة

فاذا ضمن المودع وملك المضمون بالضمان لم يكن له ان يضمنه كما في مودع الغصب
 فاما الوصي انما دفع المال الى المقتضي على سبيل الاقتضاء وقبض الاقتضاء قبض
 ضمان فكان المقتضي بمنزلة غاصب الغاصب والغاصب الاول اذا ضمن
 يرجع على الغاصب الثاني فكذلك هذا محبط برأيه في الفصل الثامن
من كتاب الصلح ولا يضمن الوصي بموته مجهداً ولو غلطه باله ضمن وضمن
 الاب بموته مجهداً قبل لاكوصى فصولين في السبع والعشرين قبض
 احد الورثة ديناً او دبيعة للميت فضاء عذره ضمن بعني غير حصته
 منه ان لم يكن الزكاة مستغرقة بالدين وان كانت مستغرقة يضمن كل القيمة
 ولو قبضه الوصي فضاء لم يضمن شيئا ضمانات فضيلية في الضمان في سائر
تصرفات الوصي **باب في استخلاص الزكاة** وفي القنية للزاهدي ان للوصي خط
 النفقة المفروضة للصبي في ماله ان كان خير للصبي اذن القاضي فيه اذ لم
 يأذن وكذا لو غلط نفقة الايتام بعضها ببعض وانفاقها عليهم جملة
 واحدة اذا كان ذلك خير لهم اتحد مورثهم او اختلف وفي جامع الفتاوى
 وللوصي ان يخلط مال الصغير بماله نفسه وفي مجموع التوازل ان للوصي ان
 يخلط طعامه بطعام اليتيم وبأكل منه بالمعروف ادب او صياحاً
 في فصل الضمان كذا في الضمانات اذا باع المريض من الوارث بمثل قيمته
 حيث لا يجوز عنه لان حق بقية الورثة تعلق بعينه حتى كان لا حد لهم
 الاستخلاص باء قيمة اما حق الغرماء تعلق بالمالية لا بغير هداية في
كتاب المأذون من الزاهدي شرح القديري حق الورثة متعلق
بعين ماله حتى كان لا حد لهم استخلاص العين باء قيمة الى الغرماء منع من
الجمع في المأذون قريباً من آخره الوارث يستخلص الزكاة المستغرقة بالدين
 بقيته مالا بالدين قفيه في باب ثبوت الملك للوارث من الوصايا اتحد
للوصي ان يبيع من الزكاة مقدار ما يقضي به دين الميت بالاجماع اذا كانت
 الورثة كلهم صغاراً فان كانوا كباراً او كان بعضهم كباراً لا يجوز بالبيع
 لان لهم ان يستخلصوا الزكاة ويقضوا الدين من خالص ما لهم فاعده في الوصايا

ما لفتى ادى مديون الميت الدين الى الوصى يبرأ منه المفق في
كتاب الوصايا قيل له هل اوصى لك فلان شيئا فقال لا ثم اذبح الوصية
فان كان قوله لا قبل موت الموصي تسع والا فلا قلت والقياس على سلة الخنفة
والما كتب اذا اذبح الاعتاق التابن يقضى ان تسع مطلقا فنيه في التنازل
منه **الحوى** والخذ المذکور في القرآن يريد في قوله فان آنتم منهم رشدا
فادفعوا اليهم اموالهم هو الصلاح في المال دون الدين والاعتقالات ابن
شحنة شرح وهبانية في كتاب **الحج** واذا بلغ الصغير غير رشدا في مصالح
في العقل فلا يحفظ المال **فستانه في الحج** وقد غلب السفة في عرف
الفقهاء على تبهير المال وكسرافه على خلاف مقتضى الشرع والعقل **درر**
في **الحج** ولوقبلها في حيوة الموصي ثم رتو با بعد موته لزمته الوصية بزارية
في الترس في قول الوصى من كتاب الوصايا رجل اوصى بثلث ماله لثلاث الوراث
بيع شئ من الزكاة قال ان اوصى بالثلث لشخص معين فانه لا يملك الوارث النصف
الا بقدر الثلثين وان كان اوصى بالثلث للفقراء او الصدقة فان الوارث يملك
النصف في الزكاة لان له ان يدفع القيمة لان الغرض من القرية قد حصلت بدفع
القيمة بخلاف الرجل المعين **جواب الفتاوى في كتاب الوصايا في الباب الثاني**
والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح من يحيط دينه بماله الا ان يبرأ الغرماء
منفق في الوصايا **حريص** آجوداره باقلى مزاج المثل قالوا جازت الاجارة من
جميع ماله ولا يعتبر من الثلث لانه لو اعار باو هو مريض من ان جازت
فالا جارة باقلى مزاج المثل اولى **شرح منظومة الوهبانية لابن الشحنة**
في الاجارة ومن يصح اقراره يصح انكاره فيكون خصما في اقامة البيينة عليه
ومن لا يصح اقراره لا يصح انكاره فلا يكون خصما في اقامة البيينة عليه بخلاف
الوصي فانه لا يصح اقراره ويصح انكاره **من شرح ادب القاضى في التنازل**
والسبعين في اثبات النسب كتاب الفرائض فصل فيما يمنع الارث
ومالا والمرتب لارث وترثه ورثته المسلمون **شبهة** في الفرائض ثم ان
الكفار يتوارثون فيما بينهم وان اختلف ملهم لان الكفر ملته واحدة **سبب**

202 **شرح** سراجيه في فضل المانع من الارث وتباين الدارين حقيقة لاحكام
لا يمنع التوارث كما لو مات المسلم في دار الاسلام وله ورثة مسلمون في دار
الحرب **ابن كمال في شرح الفرائض في موانع الارث** ما يحرم به الميراث
الرق والقتل مباشرة بغير حق ففي القتل بشرط لحرمان الميراث ثلثة اشياء
احدها المباشرة سواء كان عمدا او خطأ الشرط الثاني ان يكون القتل بغير حق
فالقتل بحق لا يوجب حرمان الميراث الشرط الثالث ان يكون المباشرة مخطئا
محيط **برياني في الخامس من الفرائض لمختصا** واما اذا قتل مورثه قصاصا
او حدا او دفع عاهة نفسه فلا يحرم من الميراث اصلا **سبب** على الفرائض في
موانع الارث ولو وجد المحرق قتيلا في دار ابيها وامه او المرأة في دار زوجها
ففيه القسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث **من جنبايات الحائنة**
في باب الشهادة على القتل **وسئل ابو حنيفة** عن امرأة سحر زوجها ومات قال
ان سحرها بالتعويذ لا تحرم وبه واد تحرم **من الفتاوى الصيرفيه في الجنبايات**
وتباين الدارين ينقطع العصمة لا ترى ان عصمة النكاح تنقطع بتباين الدار
حقيقة وحكما وكذلك تنقطع الولاية فتقطع التوارث ايضا باعتبار ان
منه في دار الحرب يجعل في حق من هو من اهل دار الاسلام كالميت **مبسوط**
شرح في باب موارث اهل الكفر من كتاب الفرائض ولو اقربا به و
ليس له وارث آخر كان المال له الا اذا رجع عن اقراره فانه حينئذ يبيت
المال كما في المضمرات **فستان في آخر كتاب الاقرار كذا في الهداية باب**
في ميراث اصحاب الفرائض والعصبية وان اقرب وارثين او جماعة
يصح اقراره **بالقبض** دون البعض فان تجاهدوا فيما بينهم لا يعتبر زعم المقر
في حق من يصح اقراره ببيان فيما اقرت المرأة بزواج وابنة واخت وبعضهم
ينكرو بعضا فللزواج النصف والباقي بين البنت والاخت اثلاثا اصل المسئلة
مستة ولونصا دقوا فللزواج الربع والباقي بين البنت والاخت اثلاثا
اصل المسئلة من اربعة وان زعمت المرأة في الفصلين ان القسمة من اربعة
الا ان في فصل الانكار لم يظهر زعم المرأة في حق من يصح اقراره به وهو الزوج

فكان للزوج ان يأخذ كمال حقه فكان القسمة من ستة شتمه البر باثني في
أخر الفرائض وان سئل عن رجل مات وترك عمًا لاب وام وخالًا لأم
فورث الخال دون العم كيف يكونه هذا قيل هذا رجل تزوج بأم أم أخيه
لا بيه فولدت له ابنا ثم مات الرجل الذي تزوج بأم أم أخيه ثم مات هو
بعد ذلك وترك عمًا لاب وام وابن أخيه لابيه وهو خاله فميراثه لابن
أخيه لابيه دون العم خزانة المفتين في الفرائض فيما ياب من المنسب
اذا كانت للميت جدة تان احد بهما من جهة واحدة بان يكون أم أم أم الميت
والاخرى من جهتين او ثلث جهات قال ابو يوسف يكون السدس بينهما بالتسوية
باعتبار الابدان ولا اعتبار بكنة الجاهات وقال محمد يقسم المال بينهما باعتبار
الجاهات وان كان الاتصال من جهتين فيقسم اثلاثا وان كان الاتصال من جهتين
الثلاث فيقسم المال بينهما ارباعا وهلم جرا ثم قيل قول ابيه حنيفه مع محمد
وقيل مع ابيه يوسف وهو الاصح منيع شرح المجمع في كتاب الفرائض في فصل
العصبات وفي فرائض الشافعي من اصحاب الشافعي بعد ما ذكر قول ابيه
يوسف وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي روح الشرح السراجية في الجدة
جدة تان احد بهما جدة من جهتين والاخرى من جهة واحدة وصورة امرأة
زوجت بنت بنتها ابن ابنها فولدت غلاما فالزوجة أم أم أم هذا الولد وام
اب ابيه فان مات الغلام وترك الاخرى جدة اخرى هي أم أم أم ابيه فعنده
ابيه يوسف السدس بينهما نصفان وعند محمد يكون اثلثا ثلثاه للجددة ذات جهتين
وثلثه للاخرى لان ذات قرابتين زيادة القرب فلا يجوز التسوية بينهما
وقد تعذر ترجيح ذات قرابتين على ذات قرابة واحدة هذا لانها بحقها
الميراث بالفرض لا بالتعصيب فوجب ان يجعل ذات قرابتين بمنزلة شخصين
كما كانا جدة تان كما بنى ثم احدهما لارح لام لابي يوسف ان الترجيح متمنع
لا فيه من تغيير حكم النص وجعل ذات قرابتين بمنزلة شخصين ايضا متعذر
لان القرابتين من جنس واحد لان القرابة هنا ليست الا قرابة الولاد
وقرابة الولاد مستحقة ومعنى تعذر الترجيح لم يبق الا المساواة محيط

رهنوي في باب الجيدات من الفرائض فصل في الحمل والميتونة يثبت نسب
ولد ما اذا جاءت به لاقل من سنتين وان جاءت به بالكلام سنتين من
وقت الفرق لم يثبت هداية ملخصا في نبوت النسب من كتاب الطلاق
ويثبت لاقل منهما والا لاصداق بصورتين بما اذا انت به لسنتين
فقط وبما اذا انت به لأكثر منهما واقتصر الشارح على الثاني وصرح في
في المجتبى والنقاية بان حكم السنتين كالاكثر وهو ظاهر المختصر بحر الرائق
في نبوت النسب من كتاب الطلاق وان كانوا لا يرثونه مع الابن
بان مات عن اخوة وامرأة حامل يوقف جميع التركة ولا يقسم لان في حق
الاخوة في طلب القسمة شك فلا يقسم خاتمه في آخر كتاب القسمة
الحمل يرث ويوقف نصيبه باجماع الصحابة رضوان الله عليهم فان ولد
الى سنتين حيا ورث لانه عرف وجوده وان احتمل حدونه بعد الموت
لكن جعل موجودا قبل الموت حكما حتى يثبت نسبه لقيام الفراش في العدة
وهذا اذا كان الحمل من الميت فاما اذا كان من غير الميت كما اذا مات وامه
حامل من غير ابيه ورزقها حتى فان جاءت به لأكثر من ستة أشهر لا يرث
لاحتمال حدونه بعد الموت فلا يرث بانك الا بقول الورثة بحملها يوم الموت
خزانة المفتين في الفرائض ويوقف للحمل عند ابيه حنيفه نصيب اربعة
بنين او نصيب اربع بنات ايتها اكثر ويعطى بقية الورثة اقل الانصبا
وعند محمد رحمه الله يوقف نصيب ثلثة بنين او ثلث بنات ايتها
اكثر رواه عنه ليث بن سعد وفي رواية اخرى عن محمد يوقف نصيب
ابنتين او ابنتين ايتها اكثر وهو قول حسن واحدى الروايتين عزابه
يوسف رواه عنه هشام وذلك لان ولادة اربعة في بطن واحد
في غلبة النادرة فلا يثبتني احكم عليه بل على ما يعتاد في الجملة وهو
ولادة اثنين وروى الاختصاص عن ابيه يوسف انه يوقف نصيب
ابن واحد او ابنة واحدة ايتها اكثر وهذا هو الاصح وعليه الفتوى
سعيد على السراجية في الحمل ملخصا ثم اعلم ان قولهم هنا بان من

ولد ميتا لا يرث ولا يورث ليس على اطلاقه لما في آخر الفتاوى
الظاهرة من المقطعات ومتى انفصل الحمل ميتا انما لا يرث اذا
انفصل بنفسه واما اذا انفصل فهو من جملة الورثة ببياننا اذا ضرب
انسان بطنها فالقت جنيينا ميتا فهذه الجنيين من جملة الورثة لان
الشارع اوجب على الضارب الغرة وجوب الضمان بالجناية
على الحي دون الميت فاذا حكمنا بحيوته كان له الميراث ويورث
عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغرة انتهى وهكذا في
آخو المبسوط من ميراث الحمل بحرايق في باب الجنائز من كتاب
الصلوة كذا في التاتاريخانية وصرح في المجتبى والنهاية ان حكم
السنتين كالاكثر وهو ظاهر المختصر بحرايق في باب نبوت النسب
من كتاب الطلاق وقيدنا بالاقل لانها لو جاءت بولد لاكثر من
سنتين من وقت الموت لا يثبت نسبه كذا في البدائع ولم أر من
صرح بالسنتين وينبغي ان يكون كالاكثر كما تقدم في نظيره بحر
من المحل المزبور بعد ورقة

204 واذا لم يوجد النص في المذهب اصلا يؤخذ بقول مالك ابو السعود
وهو في حاشية المحمدي على الاشباه ومن قواعد مذهب مالك انه
اذا لم يوجد نص عندهم يرجع الى مذهب الشافعي فاذا لم يجد الحنفى
نصا في مذهبه ولا في مذهب مالك يرجع الى مذهب الشافعي رضي الله عنهم
مخطاوى

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى اثر ذاعلى افندي
 فتاواست كتاب الوكالة سنده ذكر اوله ونسخي اوزره قبض دينه
 وكيل بعد موت الموكل يعني ايله تصديق اوله و غنك خلافة صاحب
 بهجة يعني ايله مصدق اوله و بینه لازم در دیوفاق ایلمه سی
 سهو و خطا دن ناشی اوله و غنی افاده و بیان ضمننده بودند
 اقدم بدینه منوره ده حاکم شرع قویم ایکن عازم کاشن سرای دار فقیم
 اولن شانی زاده محمد صادق افندی مرحوم بر رساله ترکیه تحریرینه
 بامت و آخر رساله ده بهاجه الفتا و انک بر قاج سیه و غنی تنبیه
 و اشارت اینمه لری ایلده فی الحقیقه رساله مرقومه مسنده مزبوره نک
 حل و ایضا حنه و اثر فواید کثیره بی حاوی بر تالیف لطیف و تصنیف
 ظریف اولوب الحق عبارة سنده فهم مرام و کشف و ایضاح
 مفاده فی الجمله عشرت و نوع ما صعوبت در کار اولمغه رساله مذکورینک
 عبارة سی تغییر و مقصود بالافاده اولن معانیسی سهیل المأخذ تغییر
 ایلده تحریر اولمغه اجتناب اولندی اثر مزبور ک کیفیت مرقومه اوزره
 اولمه سی مرحوم موسی الیهکث افاده ده قصورینه تحویل اولمیبوب
 شوکه بنا در که اکثر علماء اعلام و اساتذ ذوی الاحترام لغت
 ترکیه نک الخطا طریقه و حساست شانه نظر اعباره عربیه
 کیبی تنقیح و توضیح توجیه اذیان و او خصوصه بهوده صرف
 اوقات و ازمان اینمه کلری معلوم عالمیان اولمغه مرحوم شار

206 الیه دخی انکه اقتدا و تقلید و زمام کلومی نهاده پنجه اخلاق و تعقیب
 ایلمشدر اشبو محله رساله نک تحریر و نهاده بینه شروع دن مقدم
 علی افندی و بهاجه فتوالری بعبارة نهان نقل و ایراد اولندی صونالان نظرن
 عن الاحتیاج الی المراجعة

هغه زید ذمتنده عرصه اجوتندن اولن سقودر کیل بغدادی حقنی
 قبضه زوجی عمر وی توکیل ایدوب عمر و دخی اولمغه بغدادی زید دن
 اولمغه نصکوره مسند فوت اولمغه قد سائر ورنه عمر و دن سن اول
 بغدادی زید دن الدکت لکن بینه ویر میبوب یدکده قالدی حصه مزی
 ویر دیو دعوی ایلده عمر و تمام هنده تسلیم ایلدم دیوب اوزرینه رد ضمان
 لازم اولمغه و غنه بیان اید بچک سائر ورنه نک مطالبه لرندن خلاص اولور
اجواب اولور علی افندی فی فصل فی الاختلاف من کتاب الوکالة
 بو فتوایه نقل اولمق اوزره هاشمده فتا وای خبریه دن یازیلن بودر وقد سنک
 عن مسئلة الدين فافقت بانه اذا صدق الورثة في القبض وكذبوه
 في الدفع فالقول قوله ايضا لانه بالقبض صار اينه وقد صدقوه بانه قبض
 في حال يملك القبض فيها قبل وجود العزل الحكمي بالموت فكيف لا يقبل قوله
 مع تصديقهم في مسئلة الدين وانما لا يقبل قوله لو انكر والقبض والدفع وقد زلت
 اقدام كثر من في هذه المسئلة و الخطا جماعه من المتأخرين حتى ممن تصدى
 للتصنيف خبریه من كتاب الوکالة خبریه ده بودند مقدم مسنده مزبوره بی
 تحقیق ضمننده تفصیل لویکی فتوی دخی سبقت اینمه در **وین**

علی افندی ده شو و جهیل بر فتوی دخی واردر

هغه شو قدر اشیا سنی بیجه زوجی زیدی توکیل ایدوب زید دخی اشیا
 مزبوره بی ثمن منملری ایلده بیع و تسلیم و قبض ثمن ایندکه نصکوره هغه فوت
 اولمغه هغه نک سائر ورنه سی زید دن ثمن مزبوری هنده ویر میبوب
 یدکده قالدی حصه مزی ویر دیو دعوی ایلده لیزید ثمن مزبوری هنده
 حیاشنده تمام ویر دم دیوب اوزرینه رد ضمان لازم اولمغه و غنه بیان اید بچک

ای عن الوکیل قبض الدين اذا ادعى
 بعد موت الموكل انه دفع ما يقض اليه
 الموكل كذا افاده المذكور في كتاب
 فتاوى علی افندی

س زور نه نکت مطالبه کردند خیل من اولو **ابواب** اولو من المحل المزبور بعد اطر
 زید بعض کسند زمت کردند اولو شو قدر آنچه سنی قبضه عمر وی توکیل ایدوب
 بعد عمر و مبلغ مزبوری اول کسند کردن اخذ ایتد که نصکری زید فوت اولد قد
 ور نه سی عمر و دن سن مبلغ مزبوری اول کسند کردن البوب زید و بر میوب
 ید که قالمشدر ایدو دعوی ایتد کلرند و عمر و بن مبلغ مزبوری اول کسند کردن
 زید کت حیاته اخذ و قبض ایدوب زید و دفع و تسلیم ایدم دیوبین اید
 مصدق اولور می یوخ اقامت بدین لازم اولور می **ابواب** اقامت بدین
 لازمدر **باجه الفتاوی فی فصل فی الاختلاف بین الوکیل والموکل من کتاب الوکالة**
 بوفتوایه نقل یامنده و تصحیح النقولده مبدسوطدن و دلو ابجیه دن کله جاک
 مشدله بخیر اولمشدر و خلاصه نکت و کاله سند و فصل ثالثه و دلو قال الوکیل
 کنت قبضت المال حال حياة الموکل و سلمت الیه لم یصدق البجیه دید و کی
 دخی محرم و در **ان الشراعی المقصود** معلوم اولد که قبض عین و دینه و تقاضی به
 و بیع و شرایه وکیل اولن کسند مودع و مستقر و شریک و مضارب و اجیر
 مثلوا عین و مقبوضی بدینده و دینه منزله سند و امانت اولوب ضمانت
 و بر ائده احکامی مودع احکامی کیبی اید و کی جمله عندند و ظاهر و مستبات
 و نفسند و نفی ضمانده قولیده مصدق اولد و غنی مستغن عن البیان اولمقد
 معتبرات کتب فقهیه دن منقول ظاهری بوکه مغایر کلام رسیده
 س معن اولی الافهام اولد قد کلام مذکور بر توجیه وجه ایلده مابقیه
 تطبیق و فقها عظام حفه اشک اقوال شریفه لری بیننی وجه لایقی ایلد
 توفیق امر لازم و مختتم اولد و غنی و ارسته ثابته رب و کماندر و بعد
 موت الموکل ور نه و دینه و دینی دعوی ایتد کلرند و ور نه نکت مودع
 و مدیون ایلد و کذ لک وکیل ایلد اختلاف فاریک صور کثیره سی اولوب
 صد دنده اولد یغیر صور دن بعد موت الموکل وکیل و دعوی و دینه
 و عاریه ده قولیده مصدق اولد و غنی کیبی و دعوی دینده دخی حق
 نفسند و قولیده مصدق اولد و غنی مامضی دن منظر هم اولد و غنه بنا

204 امام سرخسی ظاهری بوکه مغایر مبدسوطک باب الوکالة بقبض الودیعه
 و العاریه سند و لود کله قبض و دینه له عند فلان و عاریه ثمرات الموکل
 خرج الوکیل من الوکالة لا انتقال الملك الى الوارث ولم يوجد من الوارث
 الرضا بقبضه وان قال الوکیل قد کنت قبضتها فی حیوة و هکت عندی
 او دفعتها الى المیت فالقول قوله بخلاف الدین لان المودع لو ادعی الرد
 علی الوکیل کان القول قوله وان لم یصدق الوکیل و اذا صدقه کان ولی
 و فی الدین لو ادعی المدیون قضاء الدین و جحد الوکیل لم یقبل قوله فکذلک
 اذا صدقه الوکیل لان قول الوکیل لیس بجحد فی حق الوارث فتصدیقته
 کتذیبیه فی الفصلین دید و کی ظاهری اوزره اولمیوب قول مذکور کت
 معنای و دینه و یا عاریه قبضه وکیل موکل فوت اولد قد نصکری انی حیات
 موکله قبض و دفع ایتدیم دیه اگر ور نه وکیل قبضتی مفر و تسلیم
 منکر اولوب وکیل ایلد نزاع ایدر لرسه قول وکیل اولور کذ لک
 ور نه وکیل قبض و دفعنی منکر اولوب مودع و مستقر ایلد نزاع و دعوی
 و اندر دخی وکیل رد ادعا ایدر لرسه وکیل انلری کتذیب ایتد دخی قول
 مزبور انک اولمقد تصدیق ایتد و کی صورتده بالاولیه مودع و مستقر
 قولری مقبول وکیل دخی قولی انلره مطابق اولمق حبیلد
 بالاقضیا قرین قبول اولور و دین ماده سند و ور نه وکیل قبض
 و دفعنی انکار ایدوب مدیون ایلد مخاصمه ایتد کلرند و مدیونک قضاء
 دین ادعا ایتد سی وکیل کند و بی کتذیب ایتد مقبول اولد و غنی
 کیبی تصدیق ایدر دخی بدین مقبول اولما زبیر ابو صور تده وکیل
 مدیونی تصدیق کند و نفسند نفی ضمان ایچون اولمیوب مبیعت
 اوزرینه ایجاب ضمانی مقتضی اولمقد و ور نه حقتد و حجت و کله
 بو تقدیر وجه فصلینده یعنی و دینه و دین مسئله لوند وکیل تصدیق
 کتذیبی مثل و در اکا صل مسئله و دینه ده کتذیبی مضر اولد و غنی کیبی
 دین مسئله سند دخی تصدیق مقید اولما زبیر کت اولمقد کلام مبدسوط

بو تقدیر صاحب رساله و حجت کلرند
 استنباط اولشان معانی به تطبیق
 اولمشدر لکن مبدسوطک لان المودع
 فونده مصرح اولن تعلید علی الوکیل
 عباره سند علی کتذیب ادعا به
 صله اولسند ملا یسم و کله

ما سبقه مغاير او لما مشى ولو **غير** ويركبه بوم مقامه ككشف كلام مبسوط
 بر مقدار بسط مقالة منوط اول مقالة اول امام سحر حركات عبارته هي عوي تغيير
 ايله شرح وايضا وجده على سبيل الاختصار تركي عبارته ايله حاصل معناني
 افاده وافصاح اولندي ولو وكله قبض وديعة له عند فلان او عارية ثم
 مات الموكل خرج الوكيل قبض الوديعة والعارية من الوكالة فلا يسوغ له
 بعد ذلك اخذها من المودع والمستعير لانتقال الملك الى الوراث بسبب
 موت مورثه وهو الموكل والحال انه لم يوجد من الوارث الرضا بقبضه اي
 قبض وكيل المورث وان قال الوكيل في هذه المسئلة قد كنت قبضتها اي
 الوديعة او العارية من المودع والمستعير في حيوة اي الموكل وبذلك
 عندي من غير نقد مني ولا تقصير في حفظها او دفعها الى الميتم فلا راد لان
 علي ولا على المودع والمستعير فالقول قولها اي القول قول الوكيل في مجموع
 ما ذكره من القبض والهلاك عنده او من القبض والدفع الى الميتم
 لكن قوله في الهلاك او الدفع يرجع الى نفسه وقوله في القبض راجع
 الى المودع والمستعير وقوله انما هو باعتبار صدوره منها ولهذا يشترط
 فيه ان يكون مطابقا لقولها حتى لو اختلفا بوجوب الرد او الضمان
 عليهما تخالف الوكيل بواخذ ان بموجب اقرارهما في لا يكون القول قول
 الوكيل ولا يلتفت الى ادعائه القبض منهما كما لا يخفى ومن ثم كان تصوير
 المسئلة على المطابقة بين قول الوكيل وبين قول المودع والمستعير
 كما يدل عليه قوله فيما سيأتي ولذا صدقته كان اولي والقائل ان يقول
 الذي قبل قوله في دعوى قبض الوكيل هو في الحقيقة المودع والمستعير
 كما اشرت اليه انما معنى قوله القول قول الوكيل بالنظر الى القصد
 وان كان معناه بالنسبة الى دعوى الهلاك او الدفع ظاهر او يمكن
 ان يجاب عنه بانه لما كان القول واحدا والقائل اثنين وصدق احدهما
 فيه كان من ضرورته ان يصدق الاخر في هذا القول فبهذا الاعتبار
 صح ان يقول القول قول الوكيل بالنظر الى القبض ايضا ويدل على ان

218
 معنى قوله فالقول قول الوكيل ما ذكرته تحليل القول المذكور فيما سيجي بقوله
 لان المودع الخ كما نبيته هناك بخلاف الدين يعني كل من الوديعة والعارية
 يخالفه الدين في الحكم المذكور ولا يجري الحكم المذكور في الدين بل حكمه ان لا يكون
 القول قول الوكيل في مجموع ما ادعاه من القبض والهلاك او القبض
 والدفع ولا يلزم من هذا ان لا يكون القول للوكيل في الدفع اذا صدقة
 الورثة في القبض لان المودع لو ادعى الرد على الوكيل بان يقول للوكيل
 ردوت ليك الوديعة وقبضتها انت هذا تحليل يكون القول قول الوكيل
 في القبض وهو مذکور في ضمن ما سبق من ان القول قوله في مجموع ما ذكره
 ولا يصلح ان يكون علة لكون القول قول الوكيل في الهلاك او الدفع وهذا
 ظاهر لمن تأمل معناه ومع ذلك قبول قول الوكيل في الهلاك او الدفع
 بسبب كونه امينا ظاهرا لا يحتاج الى التحليل وقد اندفع بما حوته في شرح
 المسئلة الى هنا ما يكون ان يتوهم من ان كون القول للوكيل في مسئلة
 الوديعة وعدم كونه له في الدين انما هو في الدفع اذا النزاع بين الورثة والوكيل
 لا يتحقق الا عند انكارهم الدفع بعد ما اقرروا القبض فالظاهر ان يحمل كلام
 المبسوط على هذا المعنى فيصير بيان الحكم قول الوكيل في الدفع في المسئلتين
 لانه قد بينت لك مما مضى وجه صحته ان يكون القول للوكيل في القبض
 وان كلام المبسوط لا يمكن حمل على هذا المعنى اذ لا يساغه التحليل المذكور
 بقوله لان المودع الخ كما نبيته اليه انما كان القول قوله اي المودع
 وان لم يصدق الوكيل واذا صدقة الوكيل كما في مسئلته هذه فانه مرتين
 اول المسئلة قول الوكيل قد كنت قبضتها فان قلت لم يسبق في المسئلة
 ان المودع ادعى قبض الوكيل كما ادعاه الوكيل بل ضمنه انت شرط القبول
 قول الوكيل كما سبق هناك فكيف زعمت ههنا ان تصديق الوكيل
 للمودع قد وجد في المسئلة قلت قوله واذا صدقة الخ يدل على ان ادعاه
 المودع قبض الوكيل فانه في المسئلة بناء على ان العادة جرت بان كل
 احد يدعي عند الترافع نفي الضمان عن نفسه والمثل التي في الكتب

يفيد ان كلمة على صلة لا ادعاء
 لا الرد مساهمة

صور الترافعات الواقعة بين الخصوم وفي هذه المسئلة خصوصية الورثة
 بانكار قبض الوكيل انما هي مع المودع بالاصال وهو يدعي البتة قبض
 الوكيل ليخرج عن العهدة على مقتضى العادة كما عريانية ومع هذا كله
 فحقن موقوف باطلاق الكلام والاحتياج الى التكاليف لبيان افادة
 المرام كان قبول قول المودع على هذا التقدير اولى من قبول قوله وفي
 صورة عدم التصديق وقبول قول المودع في دعوى الرد وقبض الوكيل
 يستدعي قبول قول الوكيل فيه ايضا لا يحتاج ذينك القولين كما سبق
 وفي الدين هذا بمنزلة التفسير والتعليل لقوله بخلاف الدين فلا كلام
 اور وبيان مخالفة مسئلة الدين مسئلة الودعة بحيث يقبل قول
 المودع في ادعاء التسليم دون قول المديون وقبول قول الوكيل في ادعاء
 القبض في المسلتين به ورمع قبول قولهما نصيا وانثباتا فمن تأمل مدلول
 هذا الكلام يفهم ما هو المراد من قوله بخلاف الدين وثبت عند معناه
 لو ادعى المديون بعد موت الدائن كما في مسلتنا وكذا في حيوة قضاء الدين
 بان يقول دفعت الدين في حيوة الدائن الى وكيله وقبضه هو وجه الوكيل
 ما ادعاه المديون من الدفع والقبض لم يقبل قوله اي المديون فكذلك
 لم يقبل قول المديون اذا صدقة الوكيل وقال دفع المديون الى الدين وقبضته
 انما منه في حيوة موكله كما ادعاه المديون لان قول الوكيل ليس بحجة في حق
 الوارث اذا انكر الورثة قبضه فتصدية اي الوكيل ككذبة في الفصلين
 يعني في مسئلة الودعة والدين فيقبل قول المودع في تسليم الودعة الى الوكيل
 سواء صدقة الوكيل او كذبه ولا يقبل قول المديون في تسليم الدين سواء
 كذبه الوكيل او صدقة فلما لم يقبل قول المديون لم يوجد في هذه المسئلة
 ما يستلزم قبول قول الوكيل في قبض الدين بخلاف المسئلة السابقة
 فلا يكون القول قول الوكيل في مسئلة الدين في مجموع ما ادعاه فيكشف
 معنى قوله بخلاف الدين وثبت الفرق بين المسلتين انتهى شرح كلام
 المبسوط خلاصة مقال ووجهه بالارباب في وكيل بالقبض اولا لان كنه حيات

209 موكله قبض ايدوب موكله دفع وتسليم ايتسليم ديس قبض ودفع مجموع
 عنده قول انك اولور ديودينك خلافتك ملاسدر يعني دين مسئلة سنده وكيل
 بودجهله ادعا ايتسليم تمام كلامي مقبول اولا ووجه مسئلة سنده وكيلك
 قبض ودفع دعوا سي قبول اولور دغني دفعه نظر اظاها اولوب لكن قبضه
 قولي مقبول اولى محتاج بيان اولمفدا كما شود دليل ايله استدلال اولور
 اكر مودع قبض وكيل ادعا ايتسليم وكيل الى تكذيب ايدرس دغني مودعك
 قولي مقبول اولمفدا مسئلة مزده اولور دغني كبي تصديق ايتد وكى صورته
 بالا اولوية قول مودعك اولور دغني تحقيق واكابنا، وكيلك دغني مودعه
 مطابق اولور قولي على طريق الاستلزام مقبول ومصدق اولور
 ودين مسئلة سنده وكيلك ادعا قبض ايتد وكى مقبول اولور دغني
 شود جهله در كه بوسئلة ده مديونك خصوص فربورى ادعا سي
 وكيلك تكذيب وتصديق احتمالا لربك ايكسنة كوره دغني مقبول
 اولور مفعلة مسئلة سابقة ده اولور دغني كبي وكيلك قبول قولني مستلزم
 شى بولمديون وكيلك قبض دين خصوص سنده قولي مقبول اولا
 فخرج الى بيان ما في الرسالة بونه نصرة صاحب رساله بيه مبسوط
 ومحيط برهانين مسئلة لركتب والاملا وعقبك بجه كانه خلاصة كلامي تقرير
 سابقه مدعاى سابقه ولا تسلمني ادعا ايدوب لكن وجه دلايلي
 ايضا اح ايتسليم مولى رساله نك كلاما نندن اغراض و مسائل
 ترجمه سى خصوص سندن دغني اغراض اولور ابجى مسائل منقولة
 ما مضى ده حكم وكيلي بيان ضمننده مرور ايدن حقيقة تطبيق ايدو جاك
 بعض كلمات تطري ايله اكتفا اولور دغني اولور مبسوط باب الوكالة
 في الدين ديد وكى محله ولو كان الموكل هو الميتم بطلت الوكالة
 لان المال صار ميراثا ولم يوجد التوكيل منهم قبضه فان قال قد كنت
 قبضت في حيوة الموكل ودفعته اليه لم يصدق على ذلك لانه اخبر
 بما لا يحك انشاءه فكان منها بالاجبار وقد انزل بموت الموكل والدين

ظاهر قائم فلا يقبل قوله في ابطال ملك قائم للوارث وهو موقوف على ابطال دين
وكيل قبض الدينك قبض ودفع مجموعته صدق او لما سنده دلالت ايدوب
قبضني قرار ونصكره الحق ودفع خصوصه تصديق اولمعه وغنة اصلا دلالت
ايتمزير اعدم تصديقك تعليلك وكيل انت اسند مالك اولمعه وغني
امري اجبار اتمسكه متمم اولدي ديمه سي قبض ودفع مجموعته منتظم
بركلامه ايايا كنز دفع وكالته موقوف اولن امور دن اولميو ب هراحد
مالي صاحبه دفع وتسلية قادر اولمعه وغني اجلدن دفع حقه وكالته ان اغراضك
مدخلي اولمعه قبضني قرار صورتته وكيل دفعك انت اسند مالك اولمعه وغني
جميع معناسي اولماز حتى وكيل حيوة موكله ديني قبض ايدوب دفع
ايتمدين موكل فوت اولمعه وكيل وكالته موقوف اولن امور دن اولميو ب هراحد
فرزوري موكلت مقامه قائم اولن ورثه سنده دفع وتسلية مالك اولمعه وغني
بر احد اشتباه اتمز كذا لك عبارة مذكوره ده والددين ظاهر قائم
فلا يقبل قوله في ابطال الحق ديد وكندن دعي منفرم اولمعه وكيلك
قبض ودفع ادعاسي مقبول اولمعه وغني قبضه نظره در يوخه ورثه
وكيلك قبضني قرار ايتد كلرنده وكيل مقبوضي موكله دفع ايتد سديم
ديسه قولي مقبول اولمعه قطع منفرم اولماز زيرا وكيلك قوليست
عدم قبولي مدلول عبارة اوزره قول فرزور مديونك اوزرنده ظاهر
وقائم اولن ديندن وارثك ملكي ابطاله باوي اولمعه وغني ايجون اولوب
ابطال مذكور دعي الحق وكيلك دعوي قبض ايتد سيمه ترتب اتمسكه
وكيلك مدعاسيك عدم قبولي قبضني منفرم اولمعه وغني نظرا ايدوب
ظاهر اولمعه ورثه قبضني قرار ايدوب دفعي انكار ايتد كلري صورتته
وكيلك قولي مقبول اولمعه ورثه ملك زعمركه دين فرزور نه مؤثر يونه
ونه كند ولر يونه اصل اولمعه وكيلك دفع ادعاسنده دعي دين قائمي
ابطال لازم كلوب ابطالي دعوي قبضه تخصيص موجه اولماز ديوك سوال
اولمسون زيرا كا ايكي وجهه جواب ويرز وجه اولده ويرزكه عبارة

216 مبسوطه ظهور وقيام ايله موصوف اولن دين مديونك اوزرنده اولن
ديندر ودين فرزوري ابطال الحق دعوي قبض ايله اولور ودعوي دفعه
ابطال دين تسليم اولمعه بيله اندن اراد علي زعم الورثه دفعدن امتناع
ايله وكيلك ذممنده حادث اولن دينك ابطالي اولمعه وغني قبضه
تخصيص اولن ابطال دين شني اخو اولوب وجه تخصيص ظاهر اولور
اگر ديندر سه كه كلام مبسوطدن مستنبط اولن معناتك مقتضي سي
ابطال مذكوري دعوي قبضه تخصيص ايتك ايدوب وكلي تسليم ايتد ك
لكن دعوي قبضه اولن ابطال دين قائم عدم تصديق وكيله علت
اولمعه وغني كهي دعوي دفعه اولن ابطال دين حادث دعي وكيلك
عدم تصديق علت اولمعه لازم كلري بوشبهه ملك دفعه ويرزكه
جواب ايتد ذكر اولمعه جني اوزره دعوي دفعه اصلا ابطال دين يوقد
واگر توسيع دائره بحت ايجون ابطال دين تسليم اولمعه ينه دعوي
دفعه دين قائم ظاهري ابطال منعدم ومفقود ايجي صكره دن
حادث اولن دين غير ظاهري ابطال موجود اولوب دعي ماسيا تيدن
منفرم اولمعه جفته بنا، دين قائمي ابطال غير اوزره ايجاب ضماي مقتضي
دين حادثي ابطال نفسندن نفي ضماي مستلزم مستدعي اولمعه
احدهما ملك اخرون فرقي نمايان دوكيلك عدم تصديق علت اولمعه
خصوصه بربرينه قياس اولميه جفري معلوم ارباب فهم واذا كان اولور
وجه ثابته ويرزكه ورثه وكيلك قبضني اخلاف ايتد لر يله مديوندن
دين ظاهر وقائمات سقوطه كند وقرار لري باوي واندن صكره دفعي
انكار ايتد لري وكيلك اوزرينه قبولي اولميان بر دين غير ظاهري
تجديد مؤدي اولمعه وكيل دعي امين اولميه بنا كند واوزرينه دين اثباتي
قوليله نفي ايتدش اولوب دعوي دفعه اصلا ابطال دين بولميه **وثانيا**
وكالته محبط برهانيك فصل ثامننه وان مات الموكل خرج الوكيل
من الوكالة علم به اولم يعلم لزوال ولاية الموكل قبل حصول المقصود

فان قال الوكيل قد كنت قبضت الدين في حيوة الموكل ودفعت اليه لم يصدق
وان كان المقتضى بالكا فرق بين هذا وبين الوكيل قبضه الدين اذا قال
بعد موت الموكل كنت دفعت الدين الى الطالب قبل ان يموت الموكل
والورثة قالوا دفعت بعد موت ابينا والمال بالكل فان هنا لك القول
قول الوكيل والفرق ان هناك حصل اختلا فهم في الجواب الضمان على
الوكيل لاني زوال ملك الورثة عن المدفوع لان ملكهم في المدفوع قد زال
بالهلاك فالورثة يقولون دفعت بعد موت ابينا وصرت ضمانا والوكيل
ينكر ذلك والقول قول المنكر في الشرح واما هنا فلا اختلاف وقع في سقوط
الدين عن المطلب والوكيل بقوله قد كنت قبضت يدعي سقوطه والورثة
ينكرون والورثة في هذا الا انكار متمسكون بما هو الثابت في الاصل
والقول قول من يتمسك بما هو الثابت في الاصل ويؤتى به اولان
مسئله ده واما هنا فلا اختلاف وقع في سقوط الدين عن المطلب
ويدعي عقبنده والوكيل بقوله قد كنت قبضت ديوب دفع
الى الموكل ذكرا يتمد كي قولك دلالت ايدركه اختلاف الحق قبض
وكيل ايد يدون دنك سقوطه اولمعه محصور ووكيلك
قولي مقبول اولما من وجه مشروح اوزره قبض دين خصوصه مقصور
اوله اما دفعه وكيلك قولي مقبول اولما دفعه بوكلا مده قطعا دلالت
ايد رسته اولم دفعه بان شقة مسئله ده بيان اولم دفعه اوزره
قضا دينة وكيلك قبل موت الموكل ديني طلبة دفع ايتنيدم ديمه سي
مقبول اولم قبض دينة وكيلك دفعي دعواي دفعي مقبول اولم دفعه دلالت
ايتد كي محل تردد وكلا بعد ذلك صاحب رساله امام كرايبي نك
كتاب الفوقن دن وكل وكيل قبض الدين فمات الموكل فقال الغريم قد اديت
الدين الى الوكيل وقال الوكيل قد كنت قبضت المال ودفعت الى الموكل
لا يصدق الغريم ولا الوكيل ويدعي مسئله في نقل ايدوب كتاب زبورك
عبارة سي مدعاه مذكوره اول دليل وثا هدي عديدر ويمش لكن عبارة

211 مقوم نك معن سى مسائل بقعه ده دفعي مندرج اولمعه مدعاه ولا شنده
قوت وشهادتند ده رجحان ومرت مستم اولميو بلكه لا يصدق الغريم ولا
الوكيل ديمه سي مدعاه نك خلافتي ايرهام ايدر ديتك مستبعد اولم نيرا
كلام مذكوره مخبرم ووكيلك ايرهام ايدر ديتك مستبعد اولم نيرا
اولم نك معن سى توهم اولم بيلور حال بوكه مخبرم ملايم دفع
اولم كند واداسني ووكيلك قبضتني دعوي ايتكدر ووكيلك ملايم اولم
دفع الى الموكل او عا در كذا كذا وكيلك قبضت المال ويدكي غريم تصديق
صمننده غريمك اديت الدين ويدكي قولك تكراره محمول اولوب وكيلك
كند وقولي اولم اوزره الحق دفعت الى الموكل ديمه سي باقي فامعه وكيل
حقنه عدم تصديق دفعه راجع اولم خاطره خطوط ايتد وكلا ركن
مسائل بقعه الذكوره دار اسبقت ايدن حقيقة بنا ايرهام زبوره
التفات اولميو ب بومسئله دفعي مامضني به موافق معن به حمل اولمق لازم
اولور ودفعي ابن بنجيم امانات اشباهه كل امين ادعي ايصال الامانة الى
مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعي الدد والوكيل والناظر اذا ادعي
الصرف الى الموقوف عليهم سوا اكان في حيوة مستحقها او بعد موته
الا الوكيل بقبض الدين اذا ادعي بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه اليه
في حيوة لم يقبل الا ببينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الوك
البحية ديوب ابو معن الي مد اينات ووكالته دفعي مكررا ايراه وقبض
دينة وكيلك قبض عينه وكيلك فمقر بني ولو ابحية به احواله ايله كل نك
صحنه استنهاد ايتد وكند بنا ابن بنجيم كلا مندن صكره ولو
البحية نك كتاب الوكالة سنده اولم فصل رابعنه نقل ولو وكل
بقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حيوة وملكك
وانكر الورثة او قال دفعتها اليه صدق ولو كان دينا لا يصدق لان الوكيل
في الموضوعين حكمي امر الا بملك استناده ومن حكمي امر الا بملك استناده
لان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان

مسائل بقعه الذكوره دار اسبقت ايدن حقيقة بنا ايرهام زبوره

عن نفسه فيصدق والوكيل يقبض الدين فيما حكم يوجب الضمان على الموكل
وهو ضمان مثل المقتوض فلا يصدق ويذكر في عبارة بي مؤلف رساله بوجاهة
كتب وتحرير وزيلندة تقرير مال صورته وادلى اوزره تكرله به ترجمه سني
دخلى تظير ايتد كد نصكره كلام مبرور كس با بقا ذكر ايلديكي توجيهه مطا بقفتي
دعوى وخلق مقصودى ولو بطريق الاترارة ايها ام ايتزد يوتقويه ويا كيد
مدعى ايدوب بعده ابن نجيمات كلام مار الذكري غير صحيح اولدوغنى تصريح
وصاحب باجه ولو ايجيه مسئلة سينك ظاهره موزور اولدى ديوكلا منى
تخطئه وتفتيح ايتد ركن ولو ايجيه نك با طنندة اولن معنى صحيح
عبارة سينك جهات دلا لتي بنجه در اوجا بنه توجيه نكاه التفات
ايتد كد يند بوقية كلام مبسوط كيبى عبارة ولو ايجيه بي دخلى شرح وايضا
مبادرت ومسئله بي ما معنى به تطبيق خصوصه صرف نقد يند مقدرت
ايدوب بعده صاحب رساله نك كلمات ايتد سني بيانه عود ورجعت
ايتد رومن الله الاعانة ولو وكل رجل رجلا بقبض ودوية ثم مات
الموكل فقال الوكيل شئت موت الموكل قبضت الودوية في حيوة
وهلكت عندى بد تعبد وانكر الورثة القبض والهلاك او قال الوكيل
قبضت في حيوة ودفعته اليه وانكر الورثة ايضا القبض والدفع صدق
اي الوكيل في مجموع ما ادعاه من القبض والهلاك او القبض والدفع
كما سبق توجيهه في شرح كلام المبسوط ولو كان ما وكل الوكيل قبضه
دينا لا يصدق الوكيل في مجموع ما ادعاه كما صدق في الودوية ولا يلزم
من هذا ان لا يصدق الوكيل في دعوى الهلاك اولدفع اذا صدقة
الورثة في القبض لان الوكيل في الموضوعين اي في مسئلة الودوية
والدين حكمي اولا يملك استينافه وهو مجموع القبض والهلاك
او القبض والدفع لا الاخير ان فقط كما مرتبانه منابا لعبارة الترتيب
بعد نقل المسئلة الثانية من المبسوط ومن حكمي اولا يملك استينافه
ان كان فيه اي في ذلك المحلى اولى الحكاية وتذكير الضمير باعتبار انها

مصحف بومقصد ولو ايجيه
عبارة سند مدعى كد خلافت
اشارت دخلى بوقية ديوب مقصود
دلا لته ظهور سني ادعا ايتد كد
صكره باجه صاحبى ولو ايجيه نك
ظاهره موزور اولدى ديوكلا
عبارة بيه ظاهر وباطن ايتد
ايتد سني نوع تناقض حالى
دكدر

ويتم ان يكون على ايتد
المفعول
تفسير معنى الضمان

فصل الحاكى او امر من الامور ايجاب الضمان على الغير لا يصدق هو اى من
حكماء وان كان فيه نفى الضمان عن نفسه يصدق من حكماء والوكيل يقبض
الودوية فيما حكم ينفى الضمان عن نفسه يعنى يحصل هذا من مجموع ما حكماء
من القبض والهلاك او القبض والدفع لان قوله قبضت الودوية
ليس فيه ايجاب ضمان على الغير فانه في معنى دعوى المودع او الودوية
الى صاحبها او الى وكيله وليس في دعوى المودع هذه ايجاب الضمان
على الغير ولهذا يقبل قوله فيها كما هو معلوم عند كل احد فيبقى فيما حكماء
الوكيل نفى الضمان عن نفسه بقوله هلكت عندى او دفعته الى
الموكل فيصدق اي الوكيل يقبض الودوية فيما حكماء من القبض
والهلاك والدفع والوكيل يقبض الدين فيما حكم يوجب الضمان
على الموكل وهو ضمان مثل المقتوض وبيانه ان قوله الوكيل هذا يوجب
ان يتعلق المقتوض بذمة الموكل ويلزم عليه قضائه فيضيه بدنية
الناتبة في ذمة المديون فيسقط الدين على طريق التفاضل فلا يصدق
اي الوكيل يقبض الدين اذ فيما حكماء من قوله قبضت الدين ايجاب
الضمان على الغير كما عرفت انما بخلاف الوكيل قبضت الودوية
كما سبق انتهى بوندان اقدم ذكر اولندوغنى اوزره صاحب رساله
باجه فتوا سني تخطئه ورد ايدوب ابن نجيمه دخلى اعتراض ايلديكي محله
مدعى سني تقويه يكون يازد لغنى كلماتك بياني شود جريد در كه حموى
مرحوم اشباهك ذكرى سبقت ايدن مواضع ثلثة سنده مسئلة
زبور نك شرح وايضا حي خصوصه ساق بهمتي تشهير ابن نجيمات
سنة وعليه انه ان اولن كلمات تحقيقى نقل وتحرير ايتد كد نصكره
مسئله ده تصديق وكيلى ناطق اولن كلام صدق التياك ذيلنده
مواضع ثلثة مذكوره دن ايكى محله كذا حرة بعض الفضل ويملكه
كلام مذكور كد ترجمه اشارت واما ذخيرة الدين الدلى دخلى فتا واستك
وكالنده بود جريد وكيل كد تصديق اولندوغنى تحقيق وافت

ایستند در دیو مصنف علیه الرحمة فاضلین مذکورینک کلامی برین
استناد اید تا بید مقال و قطع رشته قبیل و قال قصد ایستند
بودن خفی اولیه که مؤلف رساله نکت تحفیه اند و کی مسئله ده
صاحب لایحه تقوایتمش اولیوب کند و دن مقدم بچی افندی و این
کمال و صنع الله افندی و خفی بایچه مسئله سینه مطابق افتا اید کلری
که بنشی رحمة الله علی افندی فتا و اسی بامشند و کتیر و علی
افندی نک کلامی علی المقدسی و اسعد افندی و شربندی اجوبه
سینه موافق اید و کنی تمییز و تسلیم ایستند و فتا و ای ابن بجمه
بایچه به مطابق ایکی فتوی مذکور و منج الغفار ده و در مختار ده
احد طر فینی قبوله جزم ایتمه کلری معلوم ارباب فہم و شعور و رکن
مسائل فخریه به محارسی اولن اہل انصاف بخندند علی افندی
فتوای تو اعد علم احکامه مطابق جہتیک قبوله ایق و خلافت و یرین
فتوای لایوزینہ اولویت و رجحانی معلوم و محقق اید و کند اشتباه
اولنماز اشبو محله سبب کتیر رساله اولن مسئله سلفہ
الذکر نک شرح و بیانی رسیده ختام اولمفلہ مؤلف رساله
صاحب بایچه نک فتوای مذکورہ و خطاسنی مستبعد اید نک
کسر شو کہ استیعا دلری ایچون بایچه الفتا و انک بر قاج موضعند
اولن سہو و خطاسنی دخی ذکر و ایراد اولندی دیو مواضع زبورہ
سہ و بیان شروع اید و ب دیر کہ اول کتاب الدعوی ده فیما
یسمع من الدعوی قبیلتند

زید عمر و شوقدر ایچہ و یر و ب بعدہ مبلغ و قوم قاین اتمام بکر کرد
دیو اقرار اید کہ نصکرہ عمر و فوت اولسہ زید مبلغ و قومی سترکہ
عمر و دن الوب بکرہ و یر نک استدکدہ و رشتہ تجر و بکر ایچون
اقرار ایتمکله حق قبض بکر نک اولور بکر حاضر اولمده و یر مرزدیکہ
قادر اولور لر می **ایچو اب** اولمان لر

213 دیو فتی ایدہ اقتباسی خطا اولد و خفی ماسخیالی دہ ظاہر و نمایان و جواب
صواب اولور لر دیو ایچاب اید و کی تفصیل ایتمدن مستبان
اولور و منت خطا دین ایدہ قضات حکمری نیچہ محله بر برینہ
منغیر ایکن بیندندہ اولن فرقدن ذہول واحد ہما بی اخو قیاس
ایتمک خصوصندہ اربکاب مساحہ و غفلت و ہماش کتابدہ
فتوای انک نقلی اولمق اوزرہ دین مسئله سی کتیر اولند و خفی
دخی فرق زبور دن ذہولی تا بید ایدہ و اغراض مسئلہ و قض
ایدہ دین بیندندہ اولن فرقت بیانی شود و جہیلہ و کہ بر گسند
نک نک ذہبتندہ اولن شوقدر الہ جزم نک نکدر دیو اقرار
ایتمکله ملک مقر لہ نک اولمسی حق قبض دخی انک اولمسی
اقتضا ایتمز شونک کیسی کہ و کیلک بیع اید و کی مبیعک ثمنی
بایعک ملکی ایکن حق قبض بایعک اولمیوب و کیلک اید و کی
مقر دہ اما قضات حکمی بو کہ مخالف اولد و غنہ بناد اندہ
ملک مقر لہ نک اولد و خفی کیسی حق قبض دخی انک اولور زیمہ
وکیل بالا قراض ایچق معبرہ و سفیر محض اولمفلہ باجملہ حقوق موکلہ
راجعہ اولور بناد علی ذلک بزازیہ وہ نوع فی التوکیل بالا قراض
دید و کی محلدہ اقراض و عواشک صحیح ایچون مدعی مال غنہ دن
اقراض اید و کنی و عواشندہ ذکر ایتمک لازم اید و کنی بیان
واقادہ و تعلیاندہ جائز کہ مدعی وکیل بالا قراض اولوب وکیل
بالا قراض سفیر و معبرہ اولمفلہ اخذ و دعوائیہ قادر و والی اولمیہ
دیو قید زبور ذکر اولن مدعی صحیحہ اولما مق القضا اید و کیکی
قصد دارادہ ایتمند نمایان کتاب الکفالہ وہ
زید عمر و بکرہ خدمتکار لغہ ینا شدہ و قدہ زید بکرہ اکر عمر و نک
مالکی سترکہ ایدر سہ بن کفیل و ضامنم دیہ کفالت زبورہ صحیحہ
اولور می **ایچو اب** اولور

بوصورت و بگوید که یا نند که قرار اتید که بگزید و ن غم و شوق
انچه می سرقت ایتمندی کفالت مرتومه به بنا ضامن اول دیو
دعوی و زید انکار اید و ب غم و غائب ایکن بگزید یک اوزرینه
اقامت بدین ایل **مجموعه** و مقبوله اول سور می
الجواب اولان غم و غم حضوری لازم در

و بوقت سی خط و منت ای بوفتاده مذکور سرقت اید
تغیر نیک مدلول یعنی کفالت بآداب عیاره سید که اتید کلری
مسئله ده مآذاب لفظی نیک عرف کوفه اوزرینه اولن معناسنه
قیاس اید و ب بدین نده اولن فدی ملا حفظه ایتمکدر
معلوم اوله که مآذاب لفظی عرف کوفه ده ثابت و تقرر سبب
القضا معناسنه مقضی به اولن ماله اطلاق اولنوب اولوجه
کفیل اولن کفالتنی قضا اید تقرر تعلیق ایتمش اولمغله
مال مکفول به مکفول غم و غم اوزرینه قضا اولمغله کفالت
زبوریه منعقد اولماز حتی مکفول غم حاضر اولوب و کفیل
کند و نیک کفالتنی و مکفول غم سرقت سنی اقرار دخی ایت
مکفول غم اوزرینه قضا اولمغله کفالت متحقق اولماز
لکن مکفول به مکفول غم غیابنده مکفول غم اوزرینه
قضا اولمغله دخی دعوی و کفیلک اوزرینه اقامت بدین ایل
بدین سی مقبوله اولد دخی بدایع و قاضی خاندن مسطور
و تلخیص خلاطی شرحی اکله مفصل مذکور در **دخی مآذاب**
لفظی عرف ماوراء النهره نظر اطلاق اندوم معناسنی متضمن
اولوب بوقتیرجه مسئله ده کفیلک اوزرینه مکفول غم
حضور بدین و مقضی علیه اوله سینه توقف ایتمدی دخی محله
ذکر اولمغله در الحاصل بجه فتوا سنده صحت کفالتک مکفول غم
اوزرینه قضا بالمال اولن سینه توقضی مشعر سوز اولما مغله

مکفول غم کفالت حضوری لازم در یک سرقت محمول اید و کی محل
ارتیاب و کله در **مسئله** ده محمدر رسالت بیانی طبعی ببقا
امین فتوی قریبی عثمان افندی مرحوم دخی کند و خطیل محمدر بهیچ الفتوی
بامشند فتوی مرتومه نیک خطا اولد و غنی کتب و املا مرحوم
و مقصور له توقاتی ابو بکر افندی مسئله زبوریه ده مکفول غم
حضوری لازم اولد و غنه دلالت ایدن مسائل معتبرات کتب
فقریه دن جمیع و بگزید ایل رساله مسئله سنده مالزمه تحقیق مقامی
استقصا و ایضا ایتمش در **مسئله** سیم جمعین
ناتر جمیع احدی البیتین بابنده

زید ملک منزلی دایمی غم و شوق ایت دینی مقابله سنده رهن
و تسلیم اید و ب بعد منزل زبور غم و غم اید و محمدر اولد قد
زید منزل زبور کفالتنی دین زبوریه مساوی ایدی دیو دعوی
و اقامت بدین اید و ب غم و دخی دین زبور دن شوق در ناقص
ایدی دیو دعوی و اقامت بدین ایل قفیلک بدین سی
اولی در **الجواب** غم و غم بدین سی

دیو ترقیم اولن جواب جواب صحیح اولیوب بلکه غم بقد و نیک
ترجمه بدین تده قلم ناسخدن سرهوا اکثر نسخه و واقع اولد و غنی
کیبی فالحول لکرتن و البیتنه لایضا لفظنه اغترار آیانلش
اوله سی ارباب بصیرته خفی و کله در نسخ صحیح ده فالبیتنه
بدین الداهن تغیری مسطور و بدین راهن زیاده بی مثبت
اولمغله اولی اولد دخی بدایع و خزانه الاکمل و و جیزه غنی و ضمانات
فصلیه ده مسائل معتبرات ده بدین مذکور اولد و غنه بنا فتواده
جواب صواب زیدک بدین سی اولی دیکت اید و کی معلوم
اولی الالباب در **مسئله** ده بامش بهیچ بدین تده
باشنه ناتر خاینه دن یازیلن نقلده دخی سرهواراهن محله

مرتان تحریر اول منش اولوب منقول عنه اولن ایکی کتابت نسخی نری
 سهو و غلطه اتفاق ایتمک شایان استغراب اوله حق امور دند
ینه بو محله سالک الذکر قریبی عثمان افندی بهجه نکت سهوینه
 اشارت ایدوب کتابین مذکور نیکت نسخ صحیح سینه مراجعت
 ایلده یاشنده محرز نقل کت سقا متنی تبیین و صحیح لری نه و جمایله
 اولدوغنی تعیین ایلندر و محرم شار الیهات بونکردن ماعدا
 بهجه نکت مواضع کثیره سینه کلامی وار در تفعده الله بغفرانه
 و اسکنه محبوبه جنانه **دوخی** تصحیح المنقولده ترجیح بینات
 مسند سی و محیط برهانی به عز و ایلده تاتار قاضیه مسند سینه
 بعینها عبارده سی نسخ صحیح و فقیه ترقیم اولمنش اولمقله کنار
 کتابده اولن نقل مصحف ایدوکی معلوم و صاحب بهجه نکت
 انفره تبعیت و اقتدایله ویردیکی فتوی و ضعی خط اولدوغنی
 متیقن و مجزوم اولور **قد** وقع الفواغ من تهذیب الرسالة
 و تفتیها فی ایوم الثالث عشرین شهر ربیع الآخر
 سنه تسع عشرة و ثمانین و الف

علی ید الفقیر السید محمد عطاء الله البقیب
 بدار السلطنة السیة

غفر له ولوالدیه

کتب الکتاب

بعنا ید الله

تعالی
 محمد

مسئله خطا
 215 و لو وقف علی اولاده ولم یذكر لترتیب به خل البطون كلها العموم اسم ال اولاد

ولكن يكون البطل الاول مادام باقيا واذا انقضت يكون للثانی واذا انقضت
 يكون للثالث وبعد الثالث یشرک الا **توب** والا بعد یعنی الترتیب
 لیشرط بعد البطل الثالث بومسئله ایلده عمل اولنور می الجواب
 اولماز رضی الدین سرخسی خطا ایدوب محیطنده باز مشدر
 در ر عز صاحبی حتی اکه اعتماد ایدو مشدر کتبه الواسع و غمی
 تفصیل فی حاشیة الدرر غمی زاده

مسئله و افقک مطلقا اولادنه و اولاد اولادنه مشروطه و فکک علی سنده
 و افقک اولادندن بطن اولدنی اولدنی زین بطن ثانیدن اولدنی

نقد مشارکته قادر اولور می الجواب اولور فتاوی علی افندی فی الوقف علی الاولاد
 و لو فاک علی اولادی و اولاد اولادی یصرف الی اولاده و اولاد اولاده ابدان متاسلوا
 ولا تصرف الی الفقرا مادام واحد منهم باقیا و ان سفلان اسم الاولاد و یتناول الكل
 بخلاف اسم الولد فانه یشرط فی ذکرتک بطلون حتی یصرف الی النواقل متاسلوا
 و الا قرب و الا بعد فی الغلة سواء فیکسبهم علی عدد رؤسهم و الا نشی مثل الذکر
 استعاف فی احکام الاوقاف فی باب ذکر الواقف علی اولاده

مسئله خطا
 هل تصح اجاب اذا دخلت ما سورة بانت من زوجها فاذا انقضت
 عیدتها وتزوجت هناك مسلما صح فتاوی قاری الیهادی و هذه المسئلة خطا
 فافعی المرحوم اسکوبه بخلافه

مسئله زیدک
 بعد جقد قه زوجی زید بن دارا کرب و داخل اولمقله سند باین اولدم
 جو دار ما مقله قادر اولور می الجواب اولماز بو خصوصه قاری الیهادی نکت
 فتوا سی سترکتی مخالفه فتاوی اسکوبه بیر خود فرغی کتاب الطلاق

نقد مسند لو كانت المسیة منکوحة المسلم الذمی لا تبطل النکاح
 مبسوط سرخسی فی باب نکاح اهل الحرب من کتاب النکاح

مسند خط
 سئل عن صغير أسلم مع أمه فادعى بوجه النصراني أن عمره
 خمس سنين وأنه غير مميز وأدعت أمه المسلمة أن عمره
 سبع سنين وأنه مميز فالقول لمن وما المراد بقول
 صاحب المجمع ويصح إسلام الصبي العاقل أجاب
 يعرض على أهل الخبرة ويرجع إليهم فيه والمراد بالصبي العاقل
 المتميز وهو من بلغ سبع سنين فما فوقها لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم عرض الإسلام على علي رضي الله عنه وهو ابن سبع
 سنين فأجاب به فتاوى قاضي الهادي
 وهذه المسئلة خطا كما بينه الأسكوبي في فتاواه قال
 قال الأسكوبي
 أجاب أنا سنة تابع أولو أسلمه كرك محمداً أول
 غير مميز أولو قاضي الهادي أنك أهل خبرة به عرض أولنا هي
 فتاوى سائر كتبه مخالف ومردودة وقد رده مفتي الانام
 استاذنا واستاذ العالم بقوله لا شك أنه يتبع أمه المسلمة
 في الإسلام مميزة كان أو غير مميزة أسلم بنفسه فلا حاجة إلى العرض
 على أهل الخبرة والرجعة إليهم وينبغي الولد خير الأبوين
 فتاوى الأسكوبي
 في المسئلة
 ذميتك أكرهه أسلم صبي أولو رمي الجواب أولو
 قاضي خانك حريصة تخصيصاً بدوب ذميتك أولو ذميتك صبي وكل
 ايدوك شيخ الإسلام مفتي الانام استاذنا واستاذ العالم المشهور بجوي زاده
 رحمه الله عليه حضرتي تحرير وتحقيق بيور مشكور قال قاضي خان في فتاواه
 في كتاب السير في فصل ما يكون كفر من المسلم وما لا يكون في الورق الثاني تخيلاً وكذا أسلم
 المكره عندنا ان كان حربياً وان كان ذمياً لا يكون أسماً ما انتهى هذه المسئلة
 مما تقدم به صاحب الكتاب عن يعتد به وليس بصحيح وقد ذكر على الصواب

وهي صحيحة إسلامه مطلقاً في كتاب الأكره وهو الموافق لسائر الكتب المشهورة وإذا أجبر الكافر
 على الإسلام صح إسلامه وإذا ارتد بعد ذلك تجبر على الإسلام ولا يقتل منه أكرهه فتاوى خان في الورق الأول
 نقل من فتاوى الأسكوبي في كتاب الجهاد وفيه تفصيله
 216

مسند
 بر فضيلة قاضي ومفتي وجامع شريف أولو واراكم أول فضيلة كبر محمدي ذميتك أولو
 حنة بر لرين اطلاق ايدوب ومسلمة محمدي كركمكة متاذي أولو لرشه عاخذاً زير منع
 اولمق لازم كلورمي الجواب لازم اولو بونك اشتباه بونك بلكه جماعت مسلمة المكره ساكن
 اولو المرى تعطل ويا تعطل وارايه محله خاصة دن اولو مان بلم منع اولو لرشه اشتباه ونظر سرده
 احكام ذميتك واختلاف الرواية في سكتناهم بين المسلمين والمعتد الجواز في محلة خاصة
 ويدوكي ابن نجيمك خطا ايدوكي شيخ الإسلام جوي زاده رحمه الله تعالى رحمة واسعة
 تحرير بيور مشكور عبارة هذا اللفظ لم أجده لا حده وانما الموجود في الكتب ان الجواز مقيد بما ذكره
 المحلوان بقوله هذا انما يكون اذا كان لا يعطى بسبب سكتناهم جماعات المسلمين او تعطل
 فلا تمكنون منه السكنى فيها ويسكنون في ناحية ليس فيها المسلمين جماعت فكان الساج
 فلهم من الناحية المحلة وليس كذلك بل قد صرح التمر تاشي في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن التاشي
 انهم يوزون بسبع دورهم في امصار المسلمين والخروج عنها وبالسكنى خارجها لئلا يكون لهم محلة
 خاصة نقل عن النسفي والمراد اي بالمنع المذكور عن الامصار ان يكون لهم في المصر محلة خاصة
 يسكنونها ولهم فيها منفعة حاضرة مكنتهم المسلمين فاما سكتناهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك
 من تحريرات جوي زاده بر واعد مضجوع ويمنع عن اظهار الخور والحنازير في المصر وما كان في فتا المص
 كما في سير قاضي خان في فصل اهل الذمة في الورق الثاني نقل من فتاوى الأسكوبي في كتاب الجهاد
 جوابه

مسند
 زيد او غلي عمروى آلت جاحد ايدو اخرج وقتل ايدو زيبه فصص وكفار تدن بر سنة لازم اولو
 الجواب اولو لركن اثم عظيم ايدو اثم اولو
 بوفتو انك جوابي ناقص در تمام جواب بود جرحه وده الجواب اولو لركن اثم عظيم ايدو اثم اولو
 اثم اولو قاضي خان في تحرير اولو نقله وقت ونظر بيور
 مسئلة رجل قتل ولد عمه لا يجب عليه القصاص ويجب عليه الدية في مال في ثلث سنين ولا كفارة عليه
 لان قتل العم لا يوجب الكفارة وكذا الاجداد فان علو وان كان القتل خطاً وجب الدية
 على عاقلة وعليه الكفارة فلهي ان في المعافاة وكذا الملتقى والقورى ومختصر الفتاوى وعلى ائمة وغيرهم

خطا در مسند زید فوت اولوب قزی هندی و باباسی عمروی اعتراف ایدن بکری
ترک ایندکن زید مزبورک اناسی حرة الاصل اولدوغنی تقدیرجه مولانا
خبر وک در غزده بکر متروکک ولا طریقیده وراشتی منقطعه اولور
دیدوکی معمول بهامسند میدراجواب دکدر زیدرا کندوزماننک
معارضه جواب یازدوغنی کلماتنی ابطال ایتمشدر و هم بود یارده دیدوکی
حرة الاصل موجوده اولماز اولورسخنی نادر در بو مقوله امرمدار حکم شرعی اولماز

عبد الغنی افندی زاده نیک رساله سندن بازلدی لکن
الیوم عمل ابوالسعود افندی و بجایی افندی مرهم ملک افتا
ایتد کلری که منلا خسر و قوی در انکله عمل و افتا اول نور
نقله شیخ زاده افندی امین فتوی سابقا

بيان معنى فضي حجة
فضي حجة اي مات وفاض الحجة
لا تبدل من ان يوجب فضي حجة
ما دامات فاض حجة
فضي حجة اي فضي حجة
نذر لازم كلام
خلاصة كلام

وصحبه اي المرتبة بدعوى الهلاك
بلاينية يعني اذا ادعى المرتبة ملك الهلاك
ضمن الهلاك لم يعم السنة مطبقا اي سوان
كان من اسوان الظاهر والباطن ودره السنوية
كلام من لف لفظ به الجمع والدره السنوية
وصح في الحقائق انه يصدق المرتبة
في دعوى الهلاك ولا يصدق في دعوى
وبه افتي المرحوم ابو السعود العمادى
في هذا الشأن على من للمولى المرحوم كزنبشى

مسئله او على اخرانه ضرب بطن امته وماتت بضربه وقال المدعى عليه في الدفع انها
خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع اما لو اقام البيته انها صحت بعد الضرب 214
يصح ولو اقام البيته هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فيبته الصحة اولى من الخدعة
في اخر كتاب الدعوى كذا في البرازيه في الخ من عشره الدعوى في المنفقات وصحح مولانا ابو السعود
وقال ان في القفيه خلافه والاعتماد على الخدعة ولو يدره سائر الكتب انتهى وفي الدرر خلف ما نقلناه
فكانه اعتر ما في القفيه القويه ^م بيته الموت من الجرح اولى منه بيته الموت بعد البرأش يعني جرح
انسانا ومات الجرح فاقام اولياؤه بيته انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بيته انه برأ ومات
بعد عشره ايام فيبته اولياؤه المقتول اولى ^م ودرر في باب القبول وعدمه لكنه ورد في مقبول نظر

زید تر لاسنده تحصیل اتید یکی بغداد یک عشر بنی صاحب ارضه ویرود کن صکره کند و یہ کفایت
ایده جگ مقدار ندن زیاده سنی تجارت نیتہ حفظ ایدوب ہر بیل مرو را یک اول بغدادی
نصاب مقداری اولی جمع زکوٰۃ لازم اولور می الجواب اولور
مشہود شد نک وحنی جوابی خط درواشہ بنو ذیلہ تحریر اولون
فتویٰ و نقلہ کن مستبان اولور نظر و وقت اولونہ

زید بن الحسن زراعتیه تحصیل ایتدیک بیدایک عشر بنی صاحب ارضه و بیه و کبره و کبره
 کند و به کفایت ایدر جگ مقدار زند زیاده سنی تجارت نیت حفظ ایدوب برسته مرور
 ایل اول بغدادیک قیمتی نصاب مقداری اولیج زکاة لازمه اولور مر اجواب اولماز
 و بلحق بالمیراث مادخله من حبوب ارضه فنوی اما کما للتجار فدا تجب لوباعها بعد حول
 و کدو دخل من ارضه حنطة يبلغ قيمتها قيمة نصاب ونوی فتح القدير في باب صدقة السوم
 ان يمسكها ويبيعها فامسكها حول لا يجب فيها الزكاة كما في الميراث قاضيان في كتاب الزكاة
 و لو نوى التجارة فيما يخرج من ارضه العشرية او الخراجية او المستجرة او المستفارة لازكاة عليه
 فظهر مما نقلناه عن الكتب الثلاثة ما في فتاوى شيخ الاسلام يحيى افندي ومنقاري زاده يحيى افندي
 حيث افتيا بوجوب الزكاة في مثل هذه الحنطة وكذا اظهر ما في نقل عطاء الله افندي حيث اقتصى
 اثرهما ونقل نقلاً غير صريح ومسئلة لا تدل عليه صراحة فليراجع الى فتاواه
 نقل من فتاوى قاضي زاح
 محمد افندي المفتي بارزك البرقي
 برتبة وفضل علي الشهاب
 في كتاب الزكاة

زیدک عبدی عمر و زیدک از بنده صریح تروج ایدوب بعدا مخلوة قاضی به واروب نفقه و کسوة سی
ایچون یومی بر مقدار افجه نقد بر ایندردوب استندانه اذن الدقن صکر بر قاج سنه استندانه ایل
اول نفقه مستندانه بی زیدون المفه قاده اولور مر الجواب اولماز لکن زوجی عمر وی نفقه بیچون
بیع قاده اولور اگر زید فدا اینتره

بیاع القن الماذون بالنکاح فی نفقه زوجته لانه دین واجب فی ذمته بوجود سببه وقد طهر وجوبه
فی حق المولی لان السبب کان باذنه فیتعلق برقبته کدین التجارة فی العبد التجار التجار المولی ان یفدی
لان حقها فی النفقة لا غین الرقبة درر فاذا فرض القاضی لها نفقة شهر مثل فطالبة وخرج عن
یاعه القاضی اذالم یفده المولی بحرانق فی المحل المزبور

بوصورتی هندیک نفقه مستندانه سی بیسیک افجه اولوب زید فدا اینما سکه درت بیک افجه
عمر و عبدی بکره بیع و تسلیم ایدوب و بیته کفایت اینمیک بکر دیشی یلوب المفله تکرار عمر وی
بکرک یدندن الوب بقیه ایدین ایچون بکرک قاده اولور مر الجواب اولماز نفقه بیچون
مهر مندر سنه در بر کره بیع قاده اولور لکن بکرک قاشده وحنی یوما فیو مانفقه سی

متجده اولوب بیچون اولده بکر فدا اینمیک نفقه بیچون متجده دین آخر اولفله هندی
عمر وی بر کره وحنی بیع قاده اولور مره بعد مره بیع اولنور دیو فقها تک تصریح اینمیک
بو وجهه در بوحه صدر الشریع و در ده تصویر اولنور بکرکی و کلدر حتی کمال باشد
اصلاح ایضا حنفی اول تصویر تغییر و عنایه ده اول وجه صحیح عنایت اینمیک

و نفقه عرس القن بیاع فیها مره بعد اخری ای لوا اجتماع علیه نفقه اخری بعد ما بیع مره
فی النفقة بیع ثانیاً و کذا ثالثاً و رابعاً من اصلاح الایضاح لکمال باشد زاده حرامه

توله و اذ اتزوج العبدرة طاهر قال شمس الامت الخسی فان بیع ثم اجتماع علیه النفقة اخری
مره اخری بیع ثانیاً و لیسن فی شی من دیون العباد ما بیاع فی مره بعد اخری لا النفقة
وهذا لان النفقة بیچون وجودها بمضی الزمان فذاک فی حکم دین حادث ولا کذلک
سائر الديون عنایه علی المهدایه فی باب النفقة

Soleman
Hasan Hüsnü Paşa
345
Eski